

المسرح هجلاً
غزاهه لدره لدره

كلية آداب - بديين



مطبوعات جامعة الكويت
رقم ٣٧

الشاهد
وأصول النحو
في كتاب سيبويه

تأليف
الدكتورة خديجة الحديشي

١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م

المسرح هجلاً
غزاهه لدره لدره

المجلة
غزاهه لطلال الدبي

2009-12-06
www.alukah.net



مطبوعات جامعة الكويت
رقم ٣٧

الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه

تأليف
الدكتورة خديجة الحديشي

١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م

المجلة
غزاهه لطلال الدبي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين
والمؤمنين الذين آمنوا به واتبعوا
أمره وصدقوا به وصدقوا بما
أنزلناهم به من الكتاب والرسول
والصالحين والبررة والعباد
الذين آمنوا به واتبعوا أمره
والذين صدقوا به وصدقوا بما
أنزلناهم به من الكتاب والرسول
والصالحين والبررة والعباد

الذين آمنوا به واتبعوا أمره
والذين صدقوا به وصدقوا بما
أنزلناهم به من الكتاب والرسول
والصالحين والبررة والعباد
الذين آمنوا به واتبعوا أمره
والذين صدقوا به وصدقوا بما
أنزلناهم به من الكتاب والرسول
والصالحين والبررة والعباد
الذين آمنوا به واتبعوا أمره
والذين صدقوا به وصدقوا بما
أنزلناهم به من الكتاب والرسول
والصالحين والبررة والعباد
الذين آمنوا به واتبعوا أمره
والذين صدقوا به وصدقوا بما
أنزلناهم به من الكتاب والرسول
والصالحين والبررة والعباد

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

لقد رأيت بعد الانتهاء من دراستي السابقتين «أبنية الصرف في كتاب سيويه» و «كتاب سيويه وشروحه» أن هذا الكتاب الضخم يحتاج إلى دراسة جديدة في شواهد وأصول النحو فيه ، فكانت هذه الدراسات التي حاولت فيها أن أقسم الموضوع إلى قسمين ؛

الأول : يتصل بالشاهد درست فيه شواهد كتاب سيويه القرآنية والشعرية والنثرية ، وحاولت أن أطبق عليها الشروط التي ذكرها علماء العربية كابن جني والسيوطي وأن أبحث عن مدى توفر هذه الشروط في اللغة التي احتج بها كبير النحاة لأرى إلى أي حد يمكن الاعتماد على هذه اللغة التي أوردتها والطريقة التي اتبعها في الرواية وفي نسبتها إلى القبائل ومرتبها في الفصاحة والاصالة ومدى الأخذ بها . واتبعت في بحثها سبيلا لم أجد مناصا من السير عليها وهي الاطلاع - قبل كل شيء - على الكتب المتأخرة التي تعرضت للشواهد ووضعت القواعد والشروط التي يجب توافرها في اللغة التي يصح الاحتجاج بها ، وان لم بإيجاز بموقف النحاة من الاحتجاج بالقراءات المختلفة وان أعرض لآراء النحاة وموقفهم من الاحتجاج بالحديث الشريف وأوضح الأسباب التي جعلتهم يختلفون ، مينة حجج كل فريق لكي استطع في ضوء ذلك تبين موقف سيويه من القراءات والحديث ، ثم أعرض للكتب التي تحدثت عن الشعراء لأتبين اختلاف أصحابها أو اتفاقهم في تقسيم الشعراء إلى طبقات معتمدين على الزمن في الغالب لا على القبائل التي ينسبون إليها . وأشير إلى الاختلاف بين المدارس النحوية - ولا سيما مدرستا البصرة والكوفة - في الطبقات التي يوقف عندها في الاحتجاج موضحة آراء علماء اللغة والمعنيين بدراسة قبائل العرب وتقسيمهم إياها إلى ما يحتج بلغتها وإلى ما لا يجوز الاحتجاج بلغتها مستنديين إلى شهرة هذه القبائل وأصالتها في الفصاحة ، آخذين بنظر الاعتبار الزمن الذي يوقف عنده والبلاد التي تسكنها هذه القبائل - وأذكر الاختلاف بين المدرستين الكبيرتين فيما يحتج به من لغات القبائل ومواطنها ، وعلة من منع الاحتجاج ومن أجازة .

كانت تلك أموراً لا بد من الوقوف عايتها لانطلق إلى كتاب سيويه ، وقد حاولت أن أبين مدى ظهور هذه الشروط فيه وأوضح أهمية شواهد ومدى اعتماد النحاة

عليها حينما وضعوا تأليفهم وحددوا القواعد وعينوا الشواهد وأثبتوها . ولم يكن بعد هذه المحاولة التي قمت بها إلا الاعتراف بهذا الفقد الذي أرسى قواعد النحو واصوله وحفظ لنا آراء استاذه العبقري الخليل بن أحمد الفراهيدي .

والثاني : يتعلق بأصول النحو التي كثر الحديث عنها قديماً وحديثاً ، وقد حاولت تتبع هذه الاصول في كتاب سيبويه لمعرفة مدى تبينها فيه والى أي حد اعتمد عليها كبير النحاة في بناء أسس كتابه العظيم وقواعده . وكان وقوفي - أول الأمر - على الكتب التي بحثت أصول النحو ومن أقدمها كتب ابن جني كالخصائص ومؤلفات أبي البركات ابن الانباري كاللمع والاغراب والانصاف ، وآثار السيوطي كالاقتراح وجمع الهوامع والمزهر ، ثم كتب المعاصرين الذين أولوا هذا الموضوع عناية كبيرة ، الى جانب كتب اصول الفقه التي أخذ منها النحاة منهجها في بحث الاصول . وقد تتبعت أصول النحو في كتاب سيبويه في ضوء دراستي لتلك الكتب الرئيسية وجمعت ما استطعت ان أثبتته منها في الكتاب ورتبتها محاولة ان أكشف موقف سيبويه وشيوخه منها ، ولأرى أهمية هذه الاصول في بناء قواعد لغتنا الخالدة . وعرضت لكل أصل من هذه الاصول في كتب علماء العربية المتأخرين عن سيبويه وبينت معناه عندهم وأركانه وشروطه ، ونوعه وحكمه وفائدته في بناء القواعد ومدى تطبيق هذه الشروط وظهورها في الكتاب ومقدار ما أخذ به صاحبه منها .

لقد بذلت ما أمكن من الجهد في تفهم نصوص سيبويه وتبيين التقسيمات والشروط والاركان التي ذكرها المتأخرون في بحث أصول النحو ، وبذلك كان هذا القسم والقسم الأول جديدين في دراسة كتاب سيبويه الذي ما يزال بحاجة الى دراسات أخرى تكشف جوانبه المختلفة وتضعه حيث ينبغي أن يوضع في الدراسات النحوية واللغوية الحديثة .

ومن الله العون والتوفيق ،

الكويت : ١٤ صفر ١٣٩٣ هـ . ١٨ آذار ١٩٧٣ م .

الدكتورة خديجة الخديثي
أستاذة النحو والصرف في جامعة الكويت

مهيد

(١)

لم يكن العرب في جاهليتهم وفي جزيرتهم بحاجة الى من يلقنهم اصول لغتهم وقواعدها لانهم كانوا يتكلمون بما تمليه عليهم سليقتهم وطبيعتهم وبيئتهم ومحيطهم فينطقون بها على السبيل القويمة التي ينطق بها اهلهم ورجال عشيرتهم ، ولم يكونوا يأخذونها بتعليم معلم ولا توجيه مرشد ، فقد نشأوا وشبوا وهم لا يعرفون إلا العربية التي ينطقون بها ويديرون بها اعمالهم ويصرفون عن طريقها امور حياتهم ، وان كانت قبائلهم مختلفة ومساكنهم متعددة ولهجاتهم متنوعة .

وكان نزول القرآن الكريم على النبي العربي محمد (ص) حدثا عظيما وايدانا بحياة لغوية تسودها وحدة التعبير ، فقد وحد القرآن الى حد كبير لهجات العرب وجعلهم يحنون الى التمسك بلغته التي كانت افصح لغات العرب ولهجاتها فقد نزل بلسان عربي مبين ، قال تعالى : « **وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ** ، نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ، **عَلَى قَلْبِكَ لَتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ** ، بلسان عربي مبين » . (١)

وسار الزمن بالعرب المسلمين حثيثا وخرجوا من جزيرتهم مبشرين بالدين الجديد وبالقيم الخلقية والاجتماعية والانسانية التي سنها الرسول (ص) واختلطوا بغيرهم من الاقوام والامم الذين دخل القرآن بيئاتهم التي لم يكن لها بالعربية عهد فكان اختلاطهم هذا مدعاة الى ان تتأثر العربية وألسنة الناطقين بها بلغات هذه الاقوام فنشأ عن ذلك اللحن وفشت العجمة ، وكادت تفسد العربية أيما فساد ، وأحس العرب أن لغتهم تكاد تعصف بها العجمة وأن أساليب تعبيرها تكاد تبتعد عن اللسان العربي القويم ، ففكروا ان يعودوا الى لغتهم التي وحدها كتاب الله ليجمعوها ويصونوها . وكان خوفهم على القرآن الكريم من أن يصيبه التحريف أهم الاسباب التي حفزتهم الى ذلك ، يضاف اليه رغبتهم في جمع تراثهم الادبي والفكري وضبط لغتهم وجعلها مبنوية مصنفة ليسهل على ابناءهم الذين نشأوا بعد الفتوحات الاسلامية وعلى الاجيال التي تنشأ بعدهم وعلى غيرهم من الاعاجم الذين دخلوا في الدين الجديد التعبير بها وفهمها وترسم خطواتها واصولها السليمة . كل هذه الاسباب

(١) الشعراء ، الايات ١٩٢ - ١٩٥

مجتمعة دفعتهم الى ان يهتموا بلغتهم وان يصنفوا الكتب في عاومها التي تعددت
وتشعبت فيما بعد .

وكان اول ما قاموا به في هذه السبيل رحيل العلماء الى البادية العربية موطن
اللهجات الفصححة ليتصلوا بالعرب الاقحاح الذين لم تشب ألسنتهم رطانة العجمة
وتعابير الدخلاء . وكانت مهمتهم الاولى جمع الكلمات التي نطق بها العرب
وتحديد معانيها . وقد بذلوا جهدا عظيما في الاتصال بالعرب وتسجيل لغتهم كما
ينطقونها ويتكلمون بها .

وكانوا كثيرا ما يخرجون اليها ويمضون الاعوام فيها ويخالطون الاعراب
يؤاكلونهم ويشاربونهم ويسمعون منهم ويدونون . يسمعون الرجل والمرأة والغلام
يتحدثون في البيت والمرعى والابل والسماء والزواج والطلاق وفي جميع شؤونهم ،
ويصغون اليهم وينقلون عنهم وقد كثر ذلك في العهد الاموي واستمر حتى العصر
العباسي الاول ، وروي عنهم من ذلك الشيء الكثير ، يقول الاصمعي ، سمعت
صبية بجمي « ضربة » (١) يتراجزون فوقفت وصدوني عن حاجتي وأقبلت اكتب
ما أسمع فأقبل شيخ فقال : أتكتب كلام هؤلاء الاقزام الادناع ؟ (٢)

ولم يكن هذا هو السبيل الوحيد الى جمع لغة العرب وحصر ألفاظها ومفرداتها
وانما كان القرآن الكريم المنبع الاول لعملهم ، فقد رجعوا اليه ونظروا في مفرداته
وبينوا معانيها وما تنطوي عليه من أغراض ، وكان الشعر الى جانب هذا معينا اخر
لا ينضب ، اعتمد عليه اللغويون في ضبط لغتهم وحصر ألفاظها .

وكان علماء اللغة حريصين كل الحرص على جمع اللغة وضبطها ، وتلقيتها من
كل شائبة ، وقد اتبعوا في روايتها ما اتبعه المحدثون في جمع الاحاديث وضبطها
والتأكد من صحتها ، فهم يذكرون السند ، ويبينون الثقة من غير الثقة ، يأخذون
ما ثبت عندهم انه صحيح لا يرقى اليه الشك ويرفضون كل ما يدعو الى الريبة . ولم
يكن كل ما جمع من اللغة في درجة واحدة من الثقة والصحة ، فقد تطرق الشك
اليه احيانا ، وأصابه الخلل والفساد من عدة جهات ذكرها القدماء والمحدثون ،
ومما يدلنا على اهتمام اللغويين باللغة المنقولة وروايتها وطرق روايتها ما نراه في
كتب اللغة كالمزهر للسيوطي الذي عقد فيه فصولا متعددة في معرفة الصحيح ،
وفي معرفة ما روي من اللغة ولم يصح ولم يثبت ، وفي معرفة المتواتر والآحاد والمرسل

٢ - ادناع الناس : سفلتهم .

١ - ضربة : بلدة بين البصرة ومكة

والمنقطع ، وفي معرفة من تقبل روايته ومن ترد ، وفي معرفة طرق الأخذ والتحمل الى غير ذلك من الفصول الدالة على عنايتهم باللغة وصحتها .

وقد تعرض الاستاذ احمد امين لهذه المسألة في كتاب « ضحى الاسلام » وذكر

أن من أسباب تفاوت ما جمع من كلام العرب في الصحة والثبوت ما يأتي :-

١ - أن بعض علماء اللغة لم يكن ثقة فيما يزويه ، فقد يجوز أن يضع احدهم الفاظ لم ترد عن العرب حبا في التباهي والظهور بمظهر العالم الذي لا يدانيه احد .

٢ - أن بعض العلماء أخذ اللغة عن الكتب والصحف ، وقد كانت الكتابة في عصورها الاولى غير منقوطة ولا مشكولة فدخل اللغة تصحيف عظيم .

٣ - عدم تحديد المعاني التي ينقلونها ، وذلك أن كثيرا من الكلمات كان ينقل سماعا عن العرب ، ويفهم السامع معانيها لا بالاشارة ولكن بالقرائن فيفهم سامع شيئا ويفهم سامع اخر شيئا غيره .

٤ - اعتمادهم في أخذ مفردات اللغة احيانا على أبيات نسبت الى الجاهليين او الاسلاميين .

٥ - تعرض اللغويين الى اصل الكلمات وبيان أنها اخذت من الفرس او الروم ونحوها ، وكان علمهم بلغات من حولهم ناقصا ، ولهذا وقعوا في كلامهم في اخطاء كثيرة . (١)

وسار جمع اللغة في ثلاث مراحل ، وكانت المرحلة الاولى : جمع الكلمات حيثما اتفق ، والثانية : جمع الكلمات المتعلقة بموضوع واحد في موضع واحد . والثالثة : وضع معجم يشمل كل الكلمات العربية ليكون مرجعا يلوذ الباحثون به ، وكان الخليل بن احمد الفراهيدي اول من فكر في وضع معجم في اللغة العربية ، وقد استطاع بعقليته الجبارة وذكائه الوقاد وثقافته الواسعة ان يجمع الفاظ العربية ، ويحصرها بطريقة رياضية ، ويبين المستعمل والمهمل منها في كتاب « العين » الذي كان اول معجم في العربية .

وبعد ان جمع العلماء والرواة مقدارا كبيرا من اللغة والادب ، وبعد ان رأوا اللحن بدأ يتفشى والعجمة دخلت ألسنة الناشئين من العرب ، والداخلين في العربية أخذ علماء العربية يفكرون في وضع قواعد وأصول يصونون بها لغتهم ويضعونها امام الناشئين .

١ - ينظر ضحى الاسلام ج ٢ ص ٢٥٦ وما بعدها .

وقد اختلف المؤرخون في نشأة النحو العربي وذهبوا فيها مذاهب شتى ، ولم يستطيعوا ان يذكروا على وجه التحديد واضعه ولا أول من تكلم فيه . فمنهم من ذهب الى أن أبا الاسود الدؤلي اول من رسم للناس النحو ، وأنه أخذ ذلك عن أمير المؤمنين عليّ بن ابي طالب الذي سمع لحنا فقال لابي الاسود : - اجعل للناس حروفا . وأشار له الى الرفع والنصب والجر . فكان ابو الاسود ضنينا بما أخذه من ذلك عن امير المؤمنين عليه السلام حتى قال له زياد : قد فسدت ألسنة الناس بعد ان سمعا رجلا يقول : سقطت عصاتي - فدافعه ابو الاسود . ثم ان ابا الاسود سمع رجلا يقرأ : « أن الله برىء من المشركين ورسوله » (١) - يكسر اللام - فقال : لا اظن يسعني الا أن أضع شيئا أصلح به نحو هذا . او كلام هذا معناه . فوضع النحو . قال أبو الطيب : وكان أول من رسمه فوضع منه شيئا جليلا حتى تعمق النظر بعسد وطولوا الابواب (٢) .

وذهب بعضهم الى ان الواضع الاول لعلم النحو والتكلم فيه نصر بن عاصم الدؤلي وقيل الليثي . وذهب آخرون الى انه عبد الرحمن بن هرمز (٣) . وهناك رواية اوردها ابن الانباري والقفطي مؤداها أن واضع النحو واول من تكلم فيه الامام عليّ بن ابي طالب ، يقول : « وسبب وضع عليّ (رض) لهذا العلم ما روى ابو الاسود الدؤلي قال : دخلت على أمير المؤمنين عليّ بن ابي طالب (رض) فوجدت في يده رقعة ، فقلت ، ما هذا يا أمير المؤمنين ؟ فقال : إني تأملت كلام الناس فوجدته قد فسد بمخالطة هذه الحمراء - يعني الاعاجم - فاردت ان اضع لهم شيئا يرجعون اليه ويعتمدون عليه ، ثم ألقى اليّ الرقعة وفيها مكتوب : « الكلام كله اسم وفعل وحرف ، فالاسم ما أنبأ عن المسمى . والفعل ما أنبئ به ، والحرف ما أفاد معنى . واعلم أن الاسماء ثلاثة : ظاهر ، ومضمر ، واسم لا ظاهر ولا مضمر ، وانما يتفاضل الناس فيما ليس بظاهر ولا مضمر » . (٤) والى هذه الرواية يشير أبو حيان في مقدمة كتابه : « التقريب » فيقول بعد أن بدأه بالتحميد المعهود : « وخصوصا عن صنوه وابن عمه عليّ منشيء الفن العربي وموضح المهيع النحوي » . (٥)

١ - التوبة ، الآية ٣ .

٢ - مراتب النحويين . لابي الطيب اللغوي ص ٦ - ٧ وينظر انباء الرواة على انباء النحاة للقفطي

ج ١ ص ٥ و ٦ و ٩ و ١٧ . ونزهة الالباء ص ١ - ٥ واخبار النحويين

البصريين للسمراني ص ١١ - ١٢ وطبقات النحويين واللغويين لابي بكر الزبيدي ص

١٢ - ١٥ والمصون في الادب للمسكوي ص ١١٨ .

٣ - ينظر اخبار النحويين البصريين للسمراني ص ١٠ و ١١ - ١٢ و ١٥ و ١٦ . ونزهة الالباء

ص ٥ - ٦

٤ - نزهة الالباء ص ١ - ٥ . و ص ٦ . وينظر انباء الرواة على انباء النحاة

للقفطي ج ١ ص ٥ ، ٦ ، ٩ ، ١٧ .

٥ - تقريب المقرب ص ٢ . وينظر ابو حيان النحوي ص ٢٦٨ وما بعدها .

والذي يثبت أمام البحث من هذه الروايات رواية واحدة وهي القائلة ان ابا الاسود الدؤلي هو الواضع الاول لعلم النحو على الاختلاف الذي أورده المؤرخون في سبب وضعه له . أمّا الروايتان القائلة اولاهما بأن نصر بن عاصم الليثي هو الواضع لعلم النحو والثانية التي تقول ان عبد الرحمن بن هرمز هو الواضع الاول لهذا العلم فلا تبيان لقلّة من ذكرهما من المؤرخين ولأنّ أبا الطيب اللغوي وهو أول من تعرض لنشأة النحو من المؤرخين لم يذكر أيّاً من هاتين الروايتين انما نقل روايات متعددة تشير جميعها الى أنّ أبا الأسود هو الواضع الأول لهذا العلم . كما ان السيرافي المتوفى سنة ٣٦٨ هـ وهو اول من اورد هاتين الروايتين يقول بعد أن ينقلهما : واكثر الناس على أبي الأسود الدؤلي . (١) وعلّق ابن الانباري على هاتين الروايتين بقوله : - « ويرد السيرافي على هذه الرواية بأنها ليست صحيحة » . (٢)

ومثل ذلك الرواية القائلة بأن الامام عليّ بن ابي طالب هو الواضع الاول لعلم النحو ، لان الصحابة الاوائل وعلى راسهم عليّ لم ينصرفوا الى هذه الناحية انما كان جل همهم منصبا على تثبيت اركان الاسلام ونشره خارج الجزيرة العربية . والذي نراه انه كان من بين الذين حثّوا أبا الأسود الدؤلي الى ما وضعه مما اشتهر به من نقط المصحف والذي هو جزء من الاعراب والنحو لما عرف عنه من ملازمته اياه واتصاله الدائم به . وقد يكون ابو الاسود نفسه هو الذي نسب وضع النحو للامام عليّ حتى يشتهر ما وضعه ويأخذ به الناس بعد أن يكتسب صبغة دينية تبين قيمة هذا العمل الذي قام به . وبهذا تفسر اختلاف الروايات عن ابي الاسود نفسه . فقد مر بنا انه قال : دخلت على امير المؤمنين عليّ بن ابي طالب (رض) فوجدت في يده رقعة الى اخر ما تذكره هذه الرواية . كما مرت بنا رواية اخرى تقول : ان علي بن ابي طالب سمع لحنا فقال لابي الاسود : « اجعل للناس حروفا . » والذي نراه ان هذه الرواية اقرب الروايتين الى الصحة لانها تبين تنبّه الامام عليّ كغيره ممن ذكرتهم الروايات الى اللحن الذي بدأ يصيب ألسنة المسلمين وحثّه أبا الاسود على وضع ما يقيها هذا اللحن سواء وضع له اصول هذا العلم ام لم يضع وذلك ما يمكن ان تُفسّر به الرواية التي نقلها ابو العباس محمد ابن يزيد المبرد والتي تقول : « ان ابا الاسود الدؤلي سئل عن فتح له الطريق الى الوضع في النحو وأرشدته اليه ، فقال : تلقّيته من عليّ بن ابي طالب - رحمه الله - او انه قال : ألقى اليّ عليّ اصولا احتذيت عليها » . (٣)

١ - اخبار النحويين البصريين ص ١٠ . ٢ - نزهة الالباء ص ٥٠ .
٣ - طبقات النحويين واللغويين - للزبيدي ص ١٣ - ١٥ .

والذي يؤيد ما نذهب اليه من أن أبا الأسود الدؤلي هو الواضع الاول لعلم النحو الروايات الكثيرة التي ذكرها المؤرخون والتي يكادون يجمعون فيها على أن أبا الأسود هو الواضع الاول لعلم النحو . (١)

من هذه الروايات أن ابا الأسود هو الذي تنبّه الى الخطأ الذي أخذ يشيع في ألسنة المتكلمين من العرب وغيرهم ففكر في وضع شيء يقبها اللحن فقد قيل ان ابنته قالت له في يوم قاتظ شديد الحر : « ما أشدّ الحر » - بضم الدال - تريد التعجب - فقال ابوها : « القيظ وهو ما نحن فيه يا بُنيّة » ظناً منه انه استفهام . فتحيّرت وظهر لها خطأها فعرف أنها ارادت التعجب ، فقال لها : يا بنية قولي : « ما اشدّ الحرّ » - بفتحهما - قيل فعمل ابو الاسود باب التعجب وباب الفاعل والمفعول . (٢)

وقيل : كان بدء ما وضع ابو الاسود النحو انه مر رجل فارسي يدعى سعد ، وكان يقود فرسه فقيل له : مالك يا سعد ، الا تركب ؟ فقال : فرسي ضالع . فضحك به من حضره ، قال ابو الاسود : « هؤلاء الموالي قد رغبوا في الاسلام ودخلوا فيه وصاروا لنا اخوة فلو علمناهم الكلام » فوضع باب الفاعل والمفعول . (٣)

وقيل ان أبا الاسود جاء الى عبّيد الله بن زياد يستأذنه في أن يضع العربية ، فأبى ، فأتاه قوم ، فقال احدهم : « اصلحك الله مات أبانا وترك بنون » . فقال : عليّ بأبي الاسود . ضع العربية . (٤)

وقيل ان زياد بن ابيه قال لأبي الاسود : « إن بنيّ يلحنون في القرآن فلو رسمت لهم رسماً » فنقط المصحف . ثم قال له : « وان الظئر والحشم قد أفسدوا ألسنتهم فلو وضعت لهم كلاماً » فوضع العربية .

وقيل ان ابا الاسود اقام بالبصرة مستوطناً بعد ما كان واليسا بها لابن عباس في خلافة عليّ (رض) الى أن تولّى زياد إمارة العراقين في ايام معاوية وكانت العرب قد خالطت الأعاجم فتغيرت ألسنتهم ، وكان الدؤلي لا يخرج شيئاً مما أخذه من علم العربية عن الامام علي حتى امره زياد بتعليم اولاده بالبصرة ، ثم بعث اليه : أن

- ١ - تنظر الزوايات المختلفة في : مراتب النحويين ص ٦ وما بعدها . واخبار النحويين ص ١٠ . وما بعدها . وطبقات النحويين واللفويين ص ١٢ وما بعدها . والفهرست ص ٦٥ وما بعدها . والمصون في الادب ص ١١٨ ونزهة الالباء ص ١ - ٦ ، وغيرها .
- ٢ - ينظر طبقات النحويين واللفويين للزبيدي ص ١٤ . ٢ - ينظر طبقات النحويين ص ١٥ .
- ٤ - اخبار النحويين البصريين ، السراي ص ١٣ وينظر ص ١١ - ١٤ . وينظر المصون في الادب ص ١١٨ .

اعمل شيئاً يكون إماماً تنفع به الناس وتعرب كتاب الله، فاستعفاه من ذلك الى ان سمع قارئاً يقرأ : « أن الله بريء من المشركين ورسوله » - بكسر اللام - فقال : ما ظننت أمر الناس آل الى هذا فرجع الى زياد وقال : « أنا أفعل ما أمر به الأمير ». وأتى له بكاتب ، فقال له ابو الأسود : « اذا رأيتني قد فتحتُ فمي بالحرف فانقط نقطة على أعلاه ، وان ضمنت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف ، وان كسرت فمي فاجعل النقطة تحت الحرف ، فان أتبعْتُ شيئاً من ذلك غنّةً فاجعل مكان النقطة نقطتين » ففعل ذلك . فهذا نقط أبي الأسود الدؤلي . (١) وهو الذي اشتهر به لا بوضع النحو.

وهناك رواية تفرد ابن الانباري بنقلها جاء فيها قوله : « ويروى ايضا انه قدم اعرابي في خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (رض) فقال : من يُقرؤني شيئاً مما أنزل الله على محمد (ص)؟ فقرأه رجل سورة (براءة) فقال : « أن الله بريء من المشركين ورسوله » - بالجر - فقال الأعرابي : أو قد بريء الله من رسوله ؟ إن يكن الله بريء من رسوله فأنا أبرأ منه ، فبلغ عمر (رض) مقالة الأعرابي فدعاه فقال له : يا أعرابي تبرأ من رسول الله (ص) ؟ فقال : يا أمير المؤمنين ، اني قدمت المدينة ولا علم لي بالقرآن فسألت من يُقرؤني فقرأني هذا سورة براءة فقال : أن الله بريء من المشركين ورسوله ، فقلت : أو قد بريء الله تعالى من رسوله ؟ إن يكن الله تعالى بريء من رسوله فأنا أبرأ منه . فقال عمر (رض) له : ليس هكذا يا أعرابي . فقال : كيف هي يا أمير المؤمنين ؟ فقال : « أن الله بريء من المشركين ورسوله » فقال الأعرابي : أنا والله أبرأ ممن بريء الله ورسوله منهم . فأمر عمر (رض) أن لا يُقرأ القرآن إلا عالم باللغة ، وأمر أبا الأسود الدؤلي بوضع النحو . (٢)

ولتفرد ابن الانباري بهذه الرواية مع تأخره في الزمن نستطيع أن نقول ان هذه الرواية وضعت ردّاً على واضع الرواية القائلة بأن علي بن أبي طالب هو الواضع الأول لعلم النحو والتي كان ابن الانباري والقفطي من أوائل من ذكرها من المؤرخين .

ومهما يكن من أمر هذه الروايات وتشعبها واختلافها في الواضع لعلم النحو وفي من نبه ابا الاسود الى وضعه فاننا نستطيع ان نستنتج منها ما يأتي : -

١ - انباء الرواة على انباء النحاة للقفطي ج ١ ص ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، وينظر أبو حيان النحوي ص ٢٦٩ وما بعدها . ومراتب النحويين ص ٦ - ١٠ ، وأخبار النحويين البصريين ص ١١ - ١٢ .
٢ - نزعة الالباء ص ٣ - ٤ .

١ - أن العرب المسلمين اخذوا يخافون على كتابهم العظيم من التحريف ، فبدأوا يفكرون في طريقة تمنع تفشي اللحن في قراءته .

٢ - أن النسخة الحديد الذي ولد بعيدا عن قلب الجزيرة مهد العربية الخالصة اخذوا يتكلمون العربية بغير أساليبها البيانية الرائعة البعيدة عن الخطأ في التعبير المؤدي الى تغيير المقصود منها ، ومن هنا فكر بعضهم في وضع أصول تضبط اللغة وتعلم الصبيان أساليبها وطرق التعبير بها .

٣ - أن الموالي أخذوا يكثرون وينتشرون في أرجاء الاقطار العربية ، وكان هؤلاء بحاجة الى أن يتكلموا لغة الدين الحديد واللغة الرسمية التي بغيرها لا يستطيعون أن يحيا في ظل حكومة اتخذت لغة القرآن سبيلا . وجعلت من شريعته نظاما يسود المسلمين جميعا . وعلى كل حال فقد كان نقط أبي الأسود الدؤلي للمصحف فاتحة هذا العلم والخطوة الاولى في نشوئه وكان لعمله الذي ذكرته الروايات السابقة ولعمل غيره من القراء المنتشرين في الامصار الاسلامية اكبر الاثر في نشأة النحو العربي وتطوره . وإن كانت هذه النشأة ما تزال غامضة لا يعرف عنها شيء الكثير فما ذكرته الروايات من أبواب وضعها أبو الأسود وهي : باب التعجب وباب الفاعل والمفعول والمضاف وحروف النصب والرفع والجر والجزم (١) لم يصل اليها منه شيء يمكن في ضوئه معرفة مدى ما وصل اليه البحث في زمنه او بعده حتى زمن الخليل بن احمد وتلميذه سيبويه . وكذا ما رواه ابن الانباري عن ابي الأسود من قوله : « دخلت على أمير المؤمنين علي بن ابي طالب (رض) فوجدت في يده رقعة فقلت : ما هذا يا أمير المؤمنين ، فقال : اني تأملت كلام الناس فوجدته قد فسد بمخالطة هذه الحمراء يعني الأعاجم ، فأردت أن أضع لهم شيئا يرجعون اليه ويعتمدون عليه ، ثم ألقى الي الرقعة وفيها مكتوب : « الكلام كله اسم وفعل وحرف . فالاسم ما انبأ عن المسمى . والفعل ما أنبى به والحرف ما جاء للمعنى » وقال لي : انح هذا النحو وأضيف اليه ما وقع اليك . واعلم يا أبا الأسود أن الاسماء ثلاثة : ظاهر ، ومضمر ، واسم لا ظاهر ولا مضمر وانما يتفاضل الناس فيما ليس بظاهر ولا مضمر - وأراد بذلك الاسم المبهم ، قال : وضعت بابي العطف والنعت ، ثم بابي التعجب والاستفهام ، الى أن وصلت الى باب (إن) واخواتها (ما خلا (لكن) فلما عرضتها على علي (رض) أمرني بضم (لكن)

١ - بنظر طبقات النحويين للزبيدي ص ١٥ .

اليها ، وكنت كلما وضعت باب من أبواب النحو عرضته عليه (رض) الى أن حصلت ما فيه الكفاية . (١)

ونحن لا ندري مدى صحة هذه الرواية التي لا نستطيع قبولها على ظاهرها ولا ردها بكاملها انما نقول كما قال الاستاذ سعيد الافغاني : « اذا أردنا معرفة محتوياتها لم نخط بما يطمأن اليه » . (٢)

ومثلها ما رواه ابن النديم عن رجل جماعة للكتب له خزانة لم ير لأحد مثله بما جمعت من كتب في النحو واللغة والأدب يقول عند كلامه في باب « سبب يدل على أن أول من وضع في النحو كلاما ابو الأسود الدؤلي » قال محمد بن اسحاق : كان بمدينة الحديث رجل يقال له محمد بن الحسين ويعرف بابن أبي بكرة ، جماعة للكتب ، وله خزانة لم أر لأحد مثلها كثرة تحتوي على قطعة من الكتب الغربية في النحو واللغة والادب ، ومن خطوط العلماء والأولين ونوادير الكتب والرقاع فهي متحف كل ما فيه نادر وثمين . . قال الذي شاهد : فلقبت هذا الرجل . . . ورأيت عنده أمانات وعهودا بخط امير المؤمنين علي (ع) وبخط غيره من كتاب النبي (ص) ومن خطوط العلماء في النحو واللغة مثل أبي عمرو ابن العلاء وأبي عمرو الشيباني والأصمعي وابن الأعرابي وسيبويه والفراء والكسائي ، ومن خطوط أصحاب الحديث مثل سفيان بن عيينة وسفيان الثوري والأوزاعي وغيرهم . ورأيت ما يدل على أن النحو عن أبي الاسود ، ما هذه حكايته : وهي أربع أوراق أحسبها من ورق الصين ترجمتها : هذه فيها كلام في الفاعل والمفعول من أبي الاسود رحمة الله عليه بخط يحيى بن يعمر ، وتحت هذا الخط بخط عتيق : هذا خط علان النحوي ، وتحت : هذا خط النضر بن شميل . .

قال محمد بن اسحاق راوي الخبر السابق : « ثم لمس مات الرجل فقدنا القمطر وما كان فيه فما سمعنا له خبرا على كثرة بحثي عنه » . (٣)

ومنذ زمن ابن النديم أي من المسائة الرابعة للهجرة وحتى الآن لم يستطع العلماء العثور على هذا القمطر أو معرفة ما فيه . كما لم يستطيعوا معرفة ما توصل اليه أبو الاسود الدؤلي ومعاصروه ومن جاء بعده من علماء اللغة والنحو حتى جاء الخليل ابن احمد الفراهيدي - الذي كان على رأس الطبقة الخامسة من النحويين البصريين كما اعتبره الزبيدي الذي وضع أبا الاسود الدؤلي في الطبقة الاولى ومع عبد الرحمن

١ - نزهة الالباء ص ٢ - ٣ .

٢ - تاريخ النحو ص ٢٨ - ٣١ .

٣ - الفهرست لابن النديم ص ٦٦ - ٦٧ .

ابن هرمز ، ووضع في الطبقة الثانية نصر بن عاصم الليثي ويحيى بن يعمر وعنبسة الفيل وميمون الأقرن . وفي الطبقة الثالثة ابن أبي عقرب وعبد الله بن أبي إسحاق . وفي الطبقة الرابعة أبو عمرو بن العلاء وأبا سفيان بن العلاء والأخفش الكبير وعيسى ابن عمر ومسلمة بن عبد الله وبكر بن حبيب السلمي . ولم يصل إلينا مما ألفه هؤلاء في النحو سوى ما روته المصادر من أن عيسى بن عمر ألف كتابين في النحو وكان أبو الطيب اللغوي أول من ذكرهما من المؤرخين حيث يقول : « وألف عيسى ابن عمر في النحو كتابين : كتابا مختصرا وكتابا مبسوطا فسمي أحدهما الإكمال والآخر الجامع . فأخبرنا محمد بن يحيى قال : أخبرنا محمد بن يزيد قال : قرأت أوراقا من أحد كتابي عيسى بن عمر فكان كالأشارة إلى الأصول وفيهما يقول الخليل بن أحمد : -

بطل النحو الذي جمعم غير ما ألف عيسى بن عمر (١)
 ذلك إكمال وهذا جامع فهما للناس شمس وقمر (٢)
 ويروي المؤرخون أن عيسى بن عمر تعب كثيرا في هذين الكتابين من ذلك ما أورده الزبيدي في طبقاته نقلا عن أبي عبيدة انه قال : « قال عيسى : كنت وأنا شاب أقعد بالليل فأكتب حتى ينقطع سوائي - أي : وسطي - » (٣)

غير أن هذين الكتابين لم يصلوا وكل ما نعرفه عنهما وعمما فيهما ما رواه السيرافي قال : « قال علي بن محمد بن سليمان : وقلت له يوما : خبرني عن هذا الذي وضعت يدخل فيه كلام العرب كله ؟ فقال : لا ، قال : قلت : فمن تكلم بخلافك ، واحتذى ما كانت العرب تكلم به ، اتراه مخطئا ؟ قال : لا ، قلت : فما ينفع كتابك ؟ » (٤)

وقد روى أبو الطيب اللغوي أن محمد بن يحيى أخبره قال : « أخبرنا محمد ابن يزيد قال : قرأت أوراقا من أحد كتابي عيسى بن عمر فكان كالأشارة إلى الأصول » (٥) والمبرد الذي قرأ هذين الكتابين كما تذكر هذه الرواية قد توفي سنة ٢٨٦ هـ (٦) وكان الكتابان موجودين في حياته لكنهما فُقدَا بعد فترة غير

١ - يروى هذا البيت في أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص ٢٥ :

بطل النحو جميعا كله غير ما أحدث عيسى بن عمر

وفي طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ٣ ، ونزهة الألباء ص ١٤ و ١٣ . ذهب النحو .

٢ - وفي طبقات الزبيدي ص ٣٧ : فهما بابان صارا حكمة واراها من عناء ونظر

وينظر مراتب النحويين ص ٢٣ . وأبو حيان النحوي ص ٢٧١ - ٢٧٢ .

٣ - طبقات النحويين واللغويين ص ٢٧ .

٤ - أخبار النحويين البصريين ص ٢٦ وينظر طبقات النحويين واللغويين ص ٤١ .

٥ - مراتب النحويين ص ٢٣ . ٦ - طبقات النحويين واللغويين ص ١٢٠ .

طويلة فهذا السيرافي المتوفى سنة ٣٦٨ هـ أي بعد المبرد باثنتين وثمانين سنة يقول : « وهذان الكتابان ما وقعا البينا ولا رأيت احدا يذكر أنه رأهما » (١) . ويأتي بعد السيرافي ابن النديم المتوفى في حدود الاربعمئة فيقول : « وقد فقد الناس هذين الكتابين منذ المدة الطويلة ولم تقع الى احد علمناه ، ولا خبر أحد أنه رأهما » (٢) . ويعيد ابن الانباري المتوفى سنة ٥٧٧ هـ العبارة نفسها فيقول : « وهذان الكتابان لم نرهما ولم نر أحدا رأهما » (٣) .

هذا كل ما ذكر عن الكتابين ، ونستطيع أن نعدّهما أول ما أُلّف في النحو ولم يسرد بعدهما ذكر لكتاب آخر قبل كتاب سيبويه تلميذ الخليل بن احمد الفراهيدي .

نعم جاء نحاة آخرون بين عيسى بن عمر والخليل بن احمد الفراهيدي الا أن الخليل أنى « في النحو » . لم يأت بمثله أحد قبله في تصحيح القياس واللطافة والتصريف . (٤) فقد كان أبرز من اشتغل في اللغة والنحو ، وألّف كتاب (العين) في اللغة ، وبث آراءه النحوية بين تلاميذه الذين حملوا عنه أفكاره غير أنه لم يترك كتابا في النحو من تأليفه ، وقد أُلّف تلميذه سيبويه كتابه الشهير الذي بث فيه آراءه استاذه الخليل فلا يكاد يذكر مسألة من مسائل كتابه إلا وفيها له رأي حتى أن المؤرخين كانوا يرون أن كل ما ورد من إشارات غير صريحة في الكتاب مثل : « سألته » و « قال » و « ذكر » ونحوها من غير أن ينسبها الى قائل معين فالمقصود بها الخليل . وعلى هذا الاساس يعتبر الخليل مؤسس النحو العربي بمعناه الصحيح .

وقد جاء بعد الخليل تلميذه سيبويه الذي « جمع علم البرعاء من النحويين القدماء كلهم فذكر في كتابه مذهب الخليل ومذهب يونس ومذهب أبي عمرو ومذهب ابن أبي اسحاق وذكر مذاهب قوم غير هؤلاء على أنه لم يرتضها فدفعها ، وصحح علم النحويين القدماء وجمع الأبنية كلها ، فزعموا انه لم يذهب عليه من كلام العرب الا ثلاثة أشياء منها : (شَمَنْصِير) وهو اسم موضع ، و (هُنْدُكَيْع) وهي بقلة . و (دُرْدَاقِس) — وهو عظيم الرأس في مؤخره — مما يلي الفقار » . (٥)

- ١ - اخبار النحويين البصريين ص ٢٥ .
- ٢ - الفهرست ص ٦٩ .
- ٣ - نزهة الالباء ص ١٤ .
- ٤ - المصون في الادب ص ١١٩ .
- ٥ - المصون في الادب ص ١١٩ - ١٢٠ .

وليس عجيباً أن يقول فيه أبو أحمد الحسن العسكري هذا وقد سبقه أبو الطيب اللغوي الى القول بأنه « اعلم الناس بالنحو بعد الخليل ، وألّف كتابه الذي سماه الناس : قرآن النحو » (١) وهو الكتاب « الذي لم يسبقه الى مثله أحد قبله ولم يلحق به من بعده » (٢) . حتى صار « لشهرته وفضله علماً عند النحويين ، فكان يقال بالبصرة : « قرأ فلان الكتاب » فيعلم انه كتاب سيويه . وكان محمد بن يزيد المبرد اذا أراد مرید أن يقرأ عليه كتاب سيويه يقول له : هل ركبت البحر ؟ تعظيماً له واستيصاباً لمسا فيه . وكان الميازني يقول : من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو يعد كتاب سيويه فليستح » . (٣)

ولم يكن رأي الأدياء فيه مختلفاً عن رأي المؤرخين ، فهذا الجاحظ يقول فيه : « لم يكتب الناس في النحو كتاباً مثله وجميع ما كتب الناس عليه عيال » (٤) . وهو الذي لم يجد شيئاً أشرف من الكتاب يهديه الى محمد بن عبد الملك الزيات الذي فرح بهذه الهدية وقال : « والله ما أهديت لي شيئاً أحب الي منه » (٥) . فهذه شهادة من أديب وعالم صدقاً فيها وأصاباً الحقيقة ، فالكتاب كان ولا يزال أعظم عمل في النحو والصرف وغير ذلك من الدراسات المتناثرة في تضاعيفه وما يزال محتفظاً بقيمته كما كان منذ قرون .

وشهد علماء البلاغة بحقه وعلى رأسهم السكاكي الذي رآه كتاباً « لا نظير له في فنه ولا غنى لامريء في انواع العلوم عنه لا سيما في الاسلامية فانه فيها أساس وأبي أساس » . (٦)

واعتبره ابن حمزة الاصبهاني زينة دولة الاسلام . (٧)

وقد جمع سيويه في كتابه هذا موضوعات النحو التي نعرفها نحن اليوم ومع كثرة من كتبوا قبل سيويه وبعده في النحو والعربية او تكلموا فيهما فانهم لم يصنعوا للنحو ما صنعه سيويه . فهو امام العربية وكتابه معيارها ودليلها وشاهدها وكثير من كتوزها لا يستطيع الاستغناء عنه باحث في النحو العربي مهما بلغ علمه .

١ - مراتب النحويين ص ٦٥ .

٢ - اخبار النحويين البصريين ص ٣٧ .

٣ - اخبار النحويين البصريين ص ٣٩ وينظر الفهرست ص ٨٢ - ٨٣ ونزهة الالباء ص ٢٩ - ٤٠ .

٤ - وفيات الاميان ج ٢ ص ١٣٣ .

٥ - ينظر وفيات الاميان ج ٢ ص ١٣٣ ونزهة الالباء ص ٢٩ .

٦ - ينظر اكتشاف القنوع ص ٢٩٨ .

٧ - ينظر مفتاح العلوم ص ١٣ .

وما ألف بعده من كتب جميعها مستمدة منه معتمدة عليه ، ولم يزد من جاء بعده
الاتعاليق ومخالفات ومناقشات لا تسمن ولا تغني من جوع .

وقد بحث سيبويه في كتابه أكثر من علم من علوم العربية كالنحو والصرف
والاصوات اللغوية والقراءات والضرورات الشعرية ونحوها من العلوم التي يكمل
بعضها البعض الآخر ويرتبط به ارتباطاً وثيقاً . وقد اعتمد في هذه الموضوعات على آراء شيوخه
ومعاصريه وعلى ما رووه - عن القبائل العربية المختلفة التي اعترفوا
بفصاحتها وشهدوا بصفاء لغتها وأخذوا عنها . وعلى ما رواه هو واستنتج من
الآراء من خلال مناقشاته لشيوخه ومعاصريه مستندا في ذلك كله الى القرآن الكريم
في الأعم الأغلب والى كلام العرب مثوره ومنظومه . وربما يكون قد اعتمد على
مصادر سبقته ، فقد قيل انه اعتمد على كتابي : « الاكمال » و « الجامع » لعيسى
ابن عمر ، ولو أن هذين الكتابين بقيتا ووصلتا الينا لاستطعنا أن نتبين مقدار ما في
هذا القول من صحة ، ولعرفنا مدى استفادة سيبويه منهما ونقله عنهما ، ومهما
بلغ هذان الكتابان او البابان - كما يرى بعضهم - من الكمال فلا أظنهما بعد أن
شيئا اذا ما قورنا بكتاب سيبويه لما مر من قول المبرد فيهما أنهما كانا
كالاشارة الى الاصول ، ولما عرف به الكتاب من الكمال والحصر الذي شهد
به كثير من العلماء الأقدمين ، فهذا صاعد بن أحمد الجياني من اهل الاندلس يقول
فيه : « لا اعرف كتابا ألف في علم من العلوم قديمها وحديثها فاشتمل على جميع
ذلك العلم وأحاط بأجزاء ذلك الفن غير ثلاثة كتب : -

أحدها : المجسطى لبطليموس في علم هيئة الأفلاك ، والثاني : كتاب
ارسطاطاليس في علم المنطق ، والثالث : كتاب سيبويه البصرى النحوى فان كل
واحد من هذه لم يشذ عنه من اصول فنه شيء الا ما لا خطر له » . (١)

وهذا أبو الطيب اللغوي ينقل لنا رأي المبرد في الاكمال والجامع فيقول :
« والف عيسى بن عمر في النحو كتابين : كتابا مختصرا وكتابا مبسوطا ، فسمى :
أحدهما الاكمال ، والآخر الجامع فاخبرنا محمد بن يحيى قال : اخبرنا محمد بن
يزيد قال : قرأت أوراقا من أحد كتابي عيسى بن عمر فكان كالاشارة الى
الاصول » (٢) . والمبرد نفسه كان يعظم كتاب سيبويه ويقول فيه « اذا أراد انسان
أن يقرأه عليه : هل ركبت البحر ؟ تعظيما له واستعظاما لما فيه » . (٣)

١ - ينظر كشف الظنون ج ٢ ص ١٤٢٧ ، وسيبويه حياته وكتابه احمد احمد بدوي ص ١٩-٢٠

والكنى واللقاب للقمي م ٢ ص ٢٩٦ وخزانة الادب للبغدادي ج ١ ص ١٧٩ .

٢-مراتب النحويين ص ٢٣ . ٢ - الفهرست ص ٨٢ ، ونزهة الالباء ص ٣٩ وبنية الوعاة ص ٢٠٣ .

ولم تكن قيمته عند المحدثين بأقل منها عند الاقدمين فقد نظروا اليه النظرة التي يستحقها واعتمدوا عليه الاعتماد الكبير ، ومهما يكن من شيء فليس لدينا ما نقوله فيه الا ما قاله المرحوم الاستاذ احمد امين في معرض حديثه عن نشأة النحو : « وتاريخ النحو في منشته غامض كل الغموض ، فانا نرى فجأة كتابا ضخما ناضجا هو كتاب سيبويه ولا نرى قبله ما يصح أن يكون نواة تين ما هو سنة طبيعية من نشوء وارتقاء ، وكل ما ذكروه من هذا القبيل لا يشفي غليلا » . (١)

وعلينا الآن أن نستفيد منه تلك الاستفادة التي يراها المرحوم الدكتور احمد احمد بدوي حين يتحدث عن الكتاب حديث المقدر له المعتر بقيمته يقول : - « اصبح كتاب سيبويه بعد ان ظهر للناس برنامجا لمن أراد الدراسة العليا في النحو وأصبح الطالب لا يعد مستكملا هذا النوع من الدراسة الا اذا قرأ كتاب سيبويه وصار اسم الكتاب يطلق عليه ويفتخر الطلبة بأنهم قرأوه والكتاب في نظرنا مرجع من المراجع نعود اليه عندما نؤلف كتابا في القواعد العربية ، وهو صورة لآخر ما وصل اليه التقدم العلمي في النحو في أواخر القرن الثاني الهجري ، لان الكتاب ثمرة لهذه الجهود المتصلة في تلك المادة منذ بدأها ابو الاسود ، وهو صورة لما كانت عليه دراسة النحو في ذلك الحين من التعليل والقياس ، والاستنباط والتفريع واستيعاب الفروض ، وفي رأيي كذلك : أن كتاب سيبويه كان الكتاب الاول والاخير في النحو ، فالكتاب سجل لقواعد النحو ، وقف العلماء عندها ولم يزدوا عليها ، وكل من جاء بعده جعل الكتاب أساس دراسته » . (٢)

ولا نريد أن نطيل في الحديث عن كتاب سيبويه وقيمه وآراء معاصريه ومن جاء بعدهم منذ ألف وحتى الآن ، فقد أشبعنا ذلك بحثا في كتب سبق أن قمنا بتأليفها (٣) . انما الذي يهمنا من كل ما تقدم أن نعود الى الكتاب ونعمق مادته ونرى ما الذي بحث فيه .

لقد مر بنا ان سيبويه قد جمع في الكتاب اكثر من علم من علوم العربية فكان فيه الى جانب النحو والصرف مادة لغوية غزيرة فيما نقله الينا من المفردات والعبارات حتى أن اصحاب المعاجم استفادوا منه ونقلوا عنه يقول صاحب الخزانة وهو يتحدث عن سيبويه : « روى في كتابه قطعة من اللغة غريبة لم يدرك اهل اللغة معرفة جميع ما فيها ، ولا ردوا حرفا منها » . (٤)

١ - ضحى الاسلام ج ٢ ص ٢٨٥ . وتنظر ص ٢٩١ و ٢٩٢ و ٢٠٠ - سيبويه حياته وكتابه ص ٢٨-٣٩ .

٢ - ينظر كتاب : « ابنية الصرف في كتاب سيبويه » . الطبعة الاولى ببغداد ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ ، وكتاب (ابو حيان النحوي) ، الطبعة الاولى ببغداد . ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م من ص ٢٧٢ -

٢٩٤ ، وكتاب (كتاب سيبويه وشروحه) . الطبعة الاولى ببغداد ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٧ م .

٤ - هزارة الادب ، البغدادي ج ١ ص ١٧٩ .

وقال ايضا : « قال ابو اسحاق : اذا تأملت الامثلة من كتاب سيبويه تبينت أنه أعلم الناس باللغة ، قال ابو جعفر النحاس : وحدثنا علي بن سليمان قال : حدثنا محمد بن يزيد أن المفتشين من اهل العربية ومن له المعرفة باللغة تتبعوا علي سيبويه الامثلة فلم يجدوه ترك من كلام العرب الا ثلاثة امثلة (١) منها : الهنْدُ كَع وهي بقله ، والدرْدُ اقس - وهو عظم في الفقار ، وشمَنْصِير - وهو اسم أرض » . (٢)

وكان ابو حيان النحوي الاندلسي يرى أن قراءة الكتاب ضرورية لكل من يريد الخوض في علم التفسير يقول : « فالكتاب هو المرقاة الى فهم الكتاب ، اذ هو المطلع على علم الاعراب ، والمبدي من معالنه ما درس ، والمنطق من لسانه ما خرس والمحيي من رفاته ما رمس ، والراد من نظائره ما طمس ، فجدير لمن تاقت نفسه الى علم التفسير ، وترقت الى التحقيق فيه والتحرير ان يعتكف على كتاب سيبويه ، فهو في هذا الفن المعول عليه والمستند في حل المشكلات اليه » . (٣)

ونحن نجد فيه الى جانب ما تقدم دراسة موسعة مفصلة للاصوات اللغوية ، واللهجات العربية ، كما ان فيه الى جانب ذلك موضوعات تتعلق بالشعر وصناعته وضروراته ، وقد عقد ابوابا متعددة فيه منها : « باب ما يحتمل الشعر » و « باب ما رحمت الشعراء في غير النداء اضطرارا » ، و « باب وجوه القوا في في الانشاد » .

ولم يقتصر اثر كتاب سيبويه على الدراسات النحوية واللغوية والصوتية انما تعدى ذلك الى البلاغة ، فهذا عبد القاهر الجرجاني ينقل عنه في كتابه : « اسرار البلاغة » و « دلائل الاعجاز » ، وهذا ابن سنان الخفاجي يستفيد منه في كتابه : « سر الفصاحة » ، ونقل عنه العلوي في كتابه : « الطراز » ، وقل مثل هذا في كتب الفقه وعلم التجويد والقراءات ، لان سيبويه لم يقتصر في كتابه على النحو والصرف بل تعدى ذلك الى غيرهما من العلوم . وهو كما يقول الدكتور حسن عون : « ليس الا صورة من الموسوعة العربية الضخمة التي تضم بين مجلداتها كثيرا من الآثار اللغوية والدينية والعلمية والادبية » . (٤)

١ - لقد بينا في كتابنا : (ابنية الصرف في كتاب سيبويه) الامثلة المستدركة على ابنية سيبويه وهي كثيرة بالنسبة لما قيل هنا ، الا انها مع كثرتها لا تمد شيئا اذا قيست بما أوردته لنا سيبويه في كتابه من ابنية وامثلة .

٢ - خزانة الادب ج ١ ص ١٧٩ ، وينظر انباه الرواة ج ٢ ص ٣٥٨ .

٣ - البحر المحيط ج ١ ص ٣ . ٤ - اللغة والنحو ص ٥ .

ويكاد الجزء الاول من طبعة بولاق يضم موضوعات النحو التي نعرفها اليوم ، وقد تناثرت بينها بعض امور من علم الصرف . اما الجزء الثاني منه فيكاد يكون لمسا يعرف اليوم بعلم الصرف والاصوات اللغوية والقراءات ونحوها من الموضوعات اعتمد سيبويه في تفعيد قواعد هذه العلوم والاحتجاج عليها وتثبيت اسسها على اللغة الصحيحة الفصيحة التي أوردها شيوخه وأساتذته والرواة المعاصرون له ، مما سمعوه او نقلوه عن الاعراب الفصحاء الموثوق بلغتهم وبصفاؤها وسلامتها من العجسة .

وكانت شواهد الكتاب من آيات القرآن الكريم الذي كان جل اعتماده عليه وعلى قراءاته المختلفة ، ومن كلام العرب الفصحاء .

وقد اعتبرت شواهد سيبويه الشعرية أصح الشواهد « اعتمد عليها خلف بعد سلف مع أن فيها أبياتا عديدة جهل قائلوها وما عيب بها ناقلوها » (١) فقد قبلها معاصروه واستشهدوا بها ولم يعترضوا عليها او يطعنوا فيها و « خرج كتابه الى الناس والعلماء كثير والعناية بالعلم وتهذيبه وكيدته ، ونظر فيه وفتش فما طعن احد من المتقدمين عليه ولا ادعى أنه اتى بشعر منكر » (٢) .

وما ذلك الا لثقتهم به وعلمهم بسعة اطلاعه وغزارة علمه فقد كانوا يعتمدون على روايته ونقله اعتمادهم على كتابه وعلى الآراء والقواعد التي بثها فيه حتى انه « روى في كتابه قطعة من اللغة غريبة لم يدرك اهل اللغة معرفة جميع ما فيها ، ولا ردوا حرفا منها » (٣) .

وبهذا نراهم يعترفون بعجزهم عن معرفة هذا الذي رواه من غريب اللغة اعترافهم بعجزهم عن معرفة نسبة بعض الأبيات التي استشهد بها في كتابه ، مما لم ينسب لقائل معين ، ولم يعيوا عليه شيئا منها ولم يطعنوا في صحتها يقول الجرمي : « نظرت في كتاب سيبويه فاذا فيه الف وخمسون بيتا ، فاما الالف فقد عرفت أسماء قائلها فأثبتتها ، وأما الخمسون فلم اعرف أسماء قائلها » وقد علق البغدادي في خزانته على هذا بقوله : « فاعترف بعجزه ولم يطعن عليه بشيء » (٤) ولذلك نجد عبد القادر البغدادي يلتزم في شرحه لأبيات شرح الكافية للإمام الرضي النص على ما كان منها من شواهد الكتاب ، ويعنى

١ - خزانة الادب - للبغدادي ج ١ ص ٨ .
٢ - المصدر السابق ج ١ ص ٨ .
٣ - المصدر السابق ج ١ ص ٨ .
٤ - المصدر السابق ج ١ ص ٨ .

بتمييزها عن غيرها من الشواهد ليرتفع شأنها ويظهر رجحانها ، حتى انه ان وجد في البيت الواحد روايات مختلفة قد يكون موضع الشاهد في بعضها دون البعض وقد يكون موضع الشاهد موجودا في جميعها ، فانه يأخذ به ويعتبر هذا الاختلاف غير ضائر سيبويه ولا منقص من قيمة شواهد ، بل يعلل هذا الاختلاف بان العرب كان ينشد بعضهم بعضا شعره فيرويه كل على مقتضى لغته التي فطره الله عليها ، فتكثر الروايات في بعض الابيات هذه الكثرة التي لا توجب قلحا فيه ولا غضا منه (١) .

ولأهمية هذه الشواهد اعنى بها تلاميذ سيبويه ومن جاء بعدهم من النحاة فالقوا شروحا على هذه الشواهد من أشهرها : (٢)

« شرح شواهد الكتاب » أو (شرح شواهد كتاب سيبويه) لمحمد بن يزيد ابي العباس المبرد المتوفى سنة ٢٨٥ هـ .

و (شرح أبيات سيبويه) لابي اسحاق ابراهيم بن السري بن سهل الزجاج المتوفى سنة ٣١٠ هـ .

و (شواهد سيبويه وتفسيرها) لمحمد بن علي ابي بكر المراغي النحوي وسماه بعضهم : (شرح شواهد الكتاب) .

و (شرح أبيات سيبويه) او (شرح شواهد سيبويه) لاحمد بن محمد بن اسماعيل بن يونس المرادي المشهور بابن النحاس المتوفى سنة ٣٢٨ هـ .

و (شرح شواهد كتاب سيبويه) لمبرمان محمد بن علي بن اسماعيل العسكري ابي بكر المتوفى سنة ٣٤٥ هـ .

و (شرح أبيات سيبويه) للحسن بن عبد الله بن المرزبان ابي سعيد السيرافي المتوفى سنة ٣٦٨ هـ . وقيل اسمه (شرح شواهد الكتاب) او (شواهد كتاب سيبويه) .

و (شرح أبيات سيبويه) أو (شرح شواهد سيبويه) ليوסף بن ابي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي ابي محمد المتوفى سنة ٣٨٥ هـ . وهو ابن ابي سعيد السيرافي .

١ - المصدر السابق . ج ١ ص ٨ .

٢ - ينظر كتاب سيبويه وشروحه ص ٢٤٣ وما بعدها .

و (تفسير عيون كتاب سيبويه) وقيل : (تفسير أبيات سيبويه) هارون
ابن موسى بن صالح بن جندل القيسي القرطبي المتوفى سنة ٤٠١ هـ .

و (شرح شواهد سيبويه) لمحمد بن عبد الله الخطيب الاسكافي المتوفى
سنة ٤٢١ هـ .

و (تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب) وهو
شرح على أبيات الشواهد في كتاب سيبويه لابي الحجاج يوسف بن سليمان بن
عيسى الاندلسي النحوي المعروف بالأعلم الشنمري المتوفى سنة ٤٧٦ هـ .

وقد الف عليه ابن هشام اللخمي المتوفى سنة ٥٦٠ هـ كتابا باسم : (اصلاح
ما وقع في أبيات سيبويه وفي شرحها للأعلم من الوهم والخلل) .

ومن هذه الشروح : (شرح أبيات سيبويه) او (شواهد سيبويه) لجار
الله الزمخشري .

و (لباب الألباب في شرح أبيات الكتاب) لسليمان بن بنين بن خلف
تقي الدين المصري الدقيقي النحوي المتوفى سنة ٦١٤ هـ .

و (شرح أبيات الكتاب) لعبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين محب
الدين أبي البقاء العكبري المتوفى سنة ٦١٦ هـ .

و (شرح أبيات سيبويه) منظوم ليحيى بن معطي بن عبد النور ابي الحسين
زين الدين الزواوي المغربي الحنفي المتوفى سنة ٦٢٨ هـ .

و (شرح أبيات سيبويه) لمحمد بن علي بن محمد بن ابراهيم المالقي المتوفى
في حدود سنة ٦٦٠ هـ .

و (شرح أبيات سيبويه) لربيع بن محمد بن منصور الكوفي المتوفى في حدود
سنة ٦٨٢ هـ .

وذكر البغدادي شرحين آخرين أحدهما لابن خلف ، والثاني لابي محمد
الأعرابي وسماه : (فرحة الأديب) . (١)

ولم يقتصر الاعتناء بالشواهد النحوية الشعرية على شواهد كتاب سيبويه انما
نجد الاهتمام بها واضحا في شرح شواهد الكتب التي الفت فيما بعد مثل : (شرح
شواهد أبيات الجمل) للشيخ الفهري . و (شرح شواهد المغني) لجلال الدين

السيوطي . و (شرح شواهد الجمل) لابن هشام اللخمي ، و (شرح شواهد شنور الذهب في معرفة كلام العرب) لشمس الدين محمد علي الفيومي الشافعي وغيرها من كتب الشروح على الشواهد .

وبعد هذه المقدمة في نشأة النحو وفي كتاب سيبويه وما الف على شواهد الشعرية من الشروح ننتقل الى القسم الأول من هذه الدراسات وهو : (شواهد كتاب سيبويه) ، ونبدأ بأسمائها وأعلىها مرتبة في الفصاحة والاعجاز وهو القرآن الكريم - بنصه وقراءاته ، لنتبين موقف سيبويه منه ، ثم نتبعه بالحديث الشريف ومدى ما اعتمد عليه سيبويه منه في الاستشهاد . ونختم بحث الشاهد بموقفه من كلام العرب مثوره ومنظومه مبينين العصور التي شملها استشهاده والقبائل التي احتج بها وموقفه من القبائل التي لم يحتج بها النحويون . وطبقات الشعراء الذين اعتمد على اشعارهم وبنى عليها هو أو شيوخه قواعد لغتنا .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

الشاهد

القسم الاول



الفصل الاول

القراءات

(١)

كتاب سيبويه اقدم ما وصل الينا من كتب النحو ، وقد جمع فيه مؤلفه اكثر علوم العربية كالاصوات اللغوية والصرف والنحو والقراءات ، والضرورات الشعرية . ويعد أهم مصدر في دراسة النحو العربي الذي تضافرت على بنائه الاجيال ، واليه يرجع الدارسون في كل ما يكتبون عن النحو واصوله وعن الاساليب العربية .

وكان القرآن الكريم وقراءاته مصدرا مهما لسبويه حينما وضع القواعد ودون الاصول ، ولم يكن في النص القرآني اختلاف لانه من لدن عزيز حكيم ، وانما كان الاختلاف في قراءاته ومن هنا وقف النحاة مواقف مختلفة منها ، لأن حقيقتها تغاير حقيقة القرآن . يقول الزركشي : « فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للبيان والاعجاز ، والقراءات ، هي : اختلاف الفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف او كيفيتها من تخفيف وتثقيب وغيرهما » (١) .

ومن سمات القرآن العظمى تواتره ، لأن ما ينقل آحادا ليس بقرآن ، يقول الغزالي : « القرآن هو ما نقل الينا بين دفتي المصحف تواترا » . ويقول الآمدي : « أما حقيقة الكتاب : فقد قيل فيه : هو ما نقل الينا بين دفتي المصحف بالأحرف السبعة المشهورة نقلا متواترا » . (٢)

ويقول البزدوي في اصوله « أما الكتاب ، فالقرآن المنزل على رسول الله (ص) المكتوب في المصاحف المنقول عن النبي عليه السلام نقلا متواترا بلا شبهة » (٣) .

١ - البرهان في علوم القرآن ، ج ١ ص ٢١٨ .

٢ - شرح منتهى ابن الحاجب ج ٢ ص ١٩ ، نقلا عن القراءات واللهجات لعبد الوهاب حمودة

ص ٦١ . والاحكام للامدي ج ١ ص ٢٢٨ .

٣ - كشف الاسرار ، شرح اصول البزدوي . ج ١ ص ٢١ ، ٢٢ .

ويقول ايضا : « ما ينقل آحادا فليس بقرآن ، لأن القرآن لما تتوفر الدواعي على نقله لما تضمنه من التحدي والاعجاز ، ولأنه أصل سائر الأحكام . والعادة تقضي بالتواتر في تفاصيل ما هو كذلك ، فما لم ينقل متواترا علم أنه ليس قرآنا قطعا » . (١)

ويقول السيوطي : « ان كل ما هو من القرآن يجب أن يكون متواترا في أصله وأجزائه ، فانكار شيء من القرآن اذن يوجب الكفر » . (٢)

وتكفل الله سبحانه وتعالى بحفظ القرآن دون سائر الكتب ، وقال « انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون » (٣) اجلالا لاعظم معجزات النبي محمد (ص) . واهم المسلمون بكتابتهم وكان الرسول العظيم أول من أمر بكتابه في صحف متفرقة خوف أن يختلف المسلمون فيه ، وأمرهم أن لا يكتبوا شيئا عنه غير القرآن والحديث . (٤)

وازداد اهتمامهم بالقرآن بعد أن ودّع الرسول (ص) الحياة الدنيا ، وبعد أن وقعت الردة التي شغلت الخليفة الاول أبا بكر الصديق (رض) . وقد خشى الصحابة أن يصيب القرآن ما أصاب غيره بعد أن استشهد بعض الحفاظ ، فأشار عمر بن الخطاب (رض) على أبي بكر أن يجمع القرآن ، فكان ما أراد . وبقيت الصحف عند أبي بكر ثم عند عمر ثم عند حفصة (رض) ولما تولّى الخلافة عثمان ابن عفان (رض) وشرق الصحابة في البلاد وغربوا وحضر حذيفة بن اليمان فتح أرمينية وأذربيجان ، ورأى الناس يختلفون في القرآن ، ويقول أحدهم للآخر : قرائتي أصح من قراءتك أفزعه ذلك وقدم على عثمان وقال : « أدرك هذه الامة قبل أن يختلفوا اختلاف اليهود والنصارى » فأرسل عثمان الى حفصة طالبا الصحف المودعة عندها ، فأرسلتها وأمر زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد ابن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن ينسخوها في المصاحف وقال : « اذا اختلفتم اتم وزيد في شيء فاكتبوه بلسان قريش فانما أنزل بلسانهم » . فكتب منها عدة مصاحف ووجهها إلى مكة والبصرة والكوفة والشام واليمن والبحرين وأبقى مصحفا في المدينة وأمسك لنفسه مصحفا هو الذي يقال له الامام . (٥)

١ - كشف الاسرار ج ١ ص ٢٢٩ ، نقلا عن القراءات والهجاء لحمودة ص ٦١ . وينظر الخلاف

فيه في كتاب الاحكام للامدي ج ١ ص ٢٢٩ - ٢٢٣ .

٢ - الاتقان في علوم القرآن ج ١ ص ٧٩ . ٣ - الحجر ، الآية ٩

٤ - ينظر الاتقان في علوم القرآن ج ١ ص ٥٨ - ٥٩ .

٥ - ينظر النشر في القراءات المشرج ج ١ ص ٧ ، والبرهان في علوم القرآن ج ١ ص ٢٢٢ وما

بعدها ، والاتقان في علوم القرآن ج ١ ص ٥٨ وما بعدها ، ومقدمتان في علوم القرآن المقدمة

الاولى ص ٢٠ وما بعدها ، والمقدمة الثانية لابن عطية ص ٢٧٤ وما بعدها .

لقد نال القرآن اهتماما كبيرا وضبط نصه بحيث لا يرقى اليه أدنى ريب ، وأصبح المثل الاعلى اليه يفزع الفقهاء ، ومنه يأخذ علماء اللغة شواهدهم التي ينون عليها قواعدهم واصولهم ، وكان سبويه من اكثر النحاة تمسكا بالشاهد القرآني ، واجلالا له وكان يضعه في المرتبة الاولى لانه ابلى كلام نزل واوثق نص وصل ، ولانه يمثل العربية الاصيلة ، والأساليب الرفيعة ، ويخاطب العرب بلغتهم وعلى ما يعنون . قال في (باب من النكرة يجري مجرى ما فيه الالف واللام من المصادر والاسماء وذلك قولك ، سلام عليك ولبيك وخير بين يديك) : « فهذه الحروف كلها مبتدأة مبني عليها ما بعدها والمعنى فيهن انك ابتدأت شيئا قد ثبت عندك ، ولست في حال حديثك تعمل في إثباتها وترجيبتها وفيها ذلك المعنى كما انهم لم يجعلوا « سقياً ورعياً » بمنزلة هذه الحروف فانما تجريها كما أجرت العرب وتضعها في المواضع التي وضعن فيها ، ولا تدخلن فيها ما لم يدخلوا من الحروف ومثل الرفع : « طُوبَى لَهُمْ وَحَسُنُ مَا بَ » (١) يدُك على رفعها رفعُ « حُسْنُ مَا بَ » . وأما قوله سبحانه : « وَيَلُ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ » (٢) و « وَيَلُ لِلْمُطَفِّفِينَ » (٣) فانه لا ينبغي أن يقول انه دعاء ههنا ، لان الكلام بذاك واللفظ به قبيح ، ولكن العباد كلّموا بكلامهم وجاء القرآن على لغتهم وعلى ما يعنون فكأنه - والله اعلم - قيل لهم « وَيَلُ لِلْمُطَفِّفِينَ » و « وَيَلُ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ » أي : هولاء ممن وجب هذا القول لهم ، لأن هذا الكلام إنما يقال لصاحب الشر والهلكة ، فقيل : هولاء ممن دخل في الشر والهلكة ووجب لهم هذا . ومثل ذلك قوله تعالى : « فقولوا له قولا ليما لعله يتذكر أو يخشى » (٤) فالعلم قد أتى من وراء ما يكون ولكن اذها أنتما في رجائكما وطمعكما ومبلغكما من العلم ، وليس لهما اكثر من ذا ما لم يعلما . ومثله : « قاتلهم الله » (٥) فإنما أجري هذا على كلام العباد وبه أنزل القرآن » . (٦)

١ - الرمد ، الآية ٢٩ .

٢ - الرسائل ، الآية ١٥ .

٣ - الطغفين ، الآية ١ .

٤ - طه ، الآية ٤٤ .

٥ - التوبة ، الآية ٣٠ . والمنافقون ، الآية ٤ .

٦ - الكتاب ج ١ ص ١٦٦ - ١٦٧ .

وقال : « وبمترلة » أم « ههنا قوله عز وجل : « ألم ، تنزيلُ الكتابِ لا ريبَ فيه من ربِّ العالمين ، أم يقولون افتراه » (١) فجاء هذا الكلام على كلام العرب ليعرفوا ضلالتهم » . (٢)

وقال : « ومثل ذلك قوله تعالى : « أم اتخذ مما يخلقُ نباتاً وأصفاكم بالبنيانِ » (٣) فقد علم النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمون أن الله عز وجل لم يتخذ ولداً ، ولكنه جاء على حرف الاستفهام ليُصبروا ضلالتهم » . (٤)

فسيبويه يعتبر القرآن الأساس الأول في الاستشهاد ، والغالب انه يضع عنوان الباب الذي يتحدث عنه ويمثل له بأمثلة يقيسها على القرآن ويذكر بعدها الآيات الواردة في الموضوع ، ثم بما ورد عن العرب من عبارات سمعها او رواها عن سمعها من شيوخه ومن يثق به من الرواة ، ثم بالشواهد الشعرية .

مثال ذلك قوله في (باب ما لا يكون إلا على معنى ولكن) : « فمن ذلك قوله عز وجل : « لا عاصمَ اليومَ من أمرِ الله الا من رَحِمَ » (٥) أي : ولكن من رحم ، وقوله عز وجل : « فلولا كانت قريةٌ آمنت فنفعها إيمانها الا قومَ يونسَ » (٦) أي : ولكن قومَ يونس ، وقوله عز وجل : « فلولا كان من القرون من قبلكم أولو بقية ينهون عن الفساد في الارض الا قليلاً ممن أنجينا منهم » (٧) أي : ولكن قليلاً ممن أنجينا منهم ، وقوله عز وجل : « أخرجوا من ديارهم بغيرِ حقٍ إلا أن يقولوا : ربنا الله » (٨) أي : ولكنهم يقولون ربنا الله وهذا الضرب في القرآن كثير .

ومن ذلك من الكلام : لا تكوننَّ من فلان في شيء إلا سلاماً بسلام . ومثل ذلك ايضاً من الكلام فيما حدثنا ابو الخطاب : ما زاد إلا ما نقص ، وما نفع إلا ما ضرَّ ، ف (ما) مع الفعل بمترلة اسم نحو : نقصان والضرر ، كما انك اذا قلت : ما احسن ما كلمت زيدا فهو : ما احسن كلامه زيدا ، ولولا (ما) لم يجز الفعل بعد (إلا) في ذا الموضع كما لا يجوز بعد (ما احسن) بغير (ما) كانه قال : ولكنه ضرَّ ، ولكنه نقص هذا معناه . ومثل ذلك من الشعر قول النابغة : -

ولا عيبَ فيهم غيرَ أن سيوفهم بهن فلول من قراعِ الكتائبِ
أي : ولكن سيوفهم بهن فلول . وقال النابغة الجعدي : -
فتى كملت أخلاقه غير أنه جواد فما يبقي من المال باقياً

- ٢ - الكتاب ج ١ ص ٤٨٤
- ٤ - الكتاب ج ١ ص ٤٨٤
- ٦ - يونس ، الآية ٩٨
- ٨ - الحج ، الآية ٤٠

- ١ - السجدة ، الآيات ١ - ٣
- ٢ - الزخرف ، الآية ١٦
- ٥ - هود ، الآية ٤٢
- ٧ - هود ، الآية ١١٦

كانه قال : ولكنه مع ذلك جوادٌ . ومثل ذلك قولُ الفرزدق :
وما سَجَنُونِي غيرَ أَنِّي ابنُ غالبٍ وَأنتي من الأثرينِ غيرِ الزعانِفِ
كانه قال : ولكي ابنُ غالبٍ . ومثلُ ذا في الشعر كثير . ومثل ذلك قوله وهو
قول بعض بني مازن يقال له عَزْرُ بنُ دِجاجة : —

من كانَ أشركَ في تَفَرُّقِ فالجِ فَلبُونُهُ جَرِبَتِ معاً وأغَدَّتِ
الا كَناشِرَةَ الَّذِي ضيعتُمُ كَالغُصْنِ في غُلُوَائِهِ المَتَنِبِتِ
كانه قال : ولكن هذا كَناشِرَةٌ . وقال :

لولا ابنُ حارِثَةَ الأميرِ لَقَدِ أَغضِبَتِ من شَتَمِي على رَغَمِ
الا كَمُعْرَضِ المَحْضَرِ بِكَرِهِ عَمداً يُسَيِّبُنِي على الظُّلْمِ (١)
وقد يبدأ استشهاده بالآيات القرآنية ثم بالشعر ثم بما ورد عن العرب من
عبارات الا أن القرآن هو الاول غالباً .

وربما تكون شواهد في الموضوع جميعها من القرآن الكريم يشبه بعضها
ببعض ويحمل احدى آياته على الاخرى كما في قوله في باب (الواو التي تدخل عليها
ألف الاستفهام) : « وهذه الواو التي دخلت عليها الف الاستفهام كثيرة في كتاب
الله عز وجل قال : « أَفَأَمِنَ أَهْلُ القُرَى أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيِّنَاتٍ وَهُمْ
نَاثِمُونَ » (٢) « أَوْ آمِنَ أَهْلُ القُرَى أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ » (٣)
فهذه الواو بمنزلة الفاء في قوله تعالى : « أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ » (٤) وقال عز
وجل : « إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ أَوْ آبَاؤُنَا الْأُولُونَ » (٥) وقال : « أَوْ كَلَّمَا عَاهَدُوا
عَهْدًا » (٦) .

او يأتي بعد الشواهد القرآنية بما سمعه من العرب مثل قوله في باب :
(ما ينتصب خبره لأنه معرفة ، وهي معرفة لا توصف ولا تكون وصفا) وهما
« كل وجميع » : « ولا يكونان وصفا كما لم يكونا موصوفين وانما يوضعان في
الابتداء او بينان على اسم او غير اسم ، فالابتداء نحو قوله عز وجل : « وكلُّ
أَتَوْهُ دَاخِرِينَ » (٧) . فأما (جميع) فيجري مجرى (رَجُلٌ) ونحوه في هذا

- ١ - الكتاب ج ١ ص ٣٦٦ - ٣٦٨ وينظر ص ١٦ - ١٨ و ٤٦ و ٨٢ - ٨٩ و ٩٧ - ٩٩ و ١٠٨ -
١١٠ - ١٢٠ و ١٢٢ - ١٩٠ - ١٩٢ ، ٢٢١ - ٢٢٣ و ٢٣٥ - ٢٤١ - ٢٨٣ و ٢٨٧ - ٢٩١ -
و ٣٧١ و ٣٨٠ و ٤٣٠ و ٤٤٧ - ٤٤٨ و ٤٦٣ و ٤٦٥ و ٤٦٧ ونحوها كثير .
٢ - الاعراف ، الآية ٩٧ .
٣ - الاعراف ، الآية ٩٨ .
٤ - الاعراف ، الآية ٩٩ .
٥ - الصافات ، الايتان ١٦ و ١٧ .
٦ - الكتاب ج ١ ص ٤٩١ وينظر ج ١ ص ٥١ و ٧٥ - ٧٦ - ٨٢ - ٨٤ و ٢٣٦ و ٣٥٥ -
٣٥٦ و ٤٢٢ و ٤٢٣ و ٤٢٧ و سورة البقرة ، الآية ١٠٠ . ٧ - النمل ، الآية ٨٧ .

الموضع ، قال الله عز وجل : « وإن كُـلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ » (١) .
وقال : اتينته والقومُ جميع . وسمعته من العرب : اي (مجتمعون) (٢) .

فان ورد من الشعر ما يشبه الآيات القرآنية التي استشهد بها ذكره بعدها مكتفيا
بهما يقول في باب (الامر والنهي) : « وأما قوله عز وجل : « الزانيةُ والزاني
فاجلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ » (٣) وقوله تعالى : « والسارقُ والسارقةُ
فاقطَعُوا أَيْدِيَهُمَا » (٤) فَإِنَّ هَذَا لَمْ يَبْنَ عَلَى الْفِعْلِ وَلَكِنَّهُ جَاءَ عَلَى مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى :
« مِثْلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ » (٥) . ثُمَّ قَالَ بَعْدَ : فِيهَا كَذَا وَكَذَا ، فَانَّمَا
وَضَعَ الْمِثْلَ لِلْحَدِيثِ الَّذِي بَعْدَهُ وَذَكَرَ بَعْدَ أَخْبَارٍ وَأَحَادِيثٍ فَكَأَنَّهُ عَلَى قَوْلِهِ : وَمَنْ
الْقَصَصُ مِثْلُ الْجَنَّةِ ، أَوْ مِمَّا يَقْصُ عَلَيْكُمْ مِثْلُ الْجَنَّةِ فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى هَذَا الْأَضْمَارِ
وَنَحْوِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَكَذَلِكَ « الزانيةُ والزاني » كَأَنَّهُ لَمَّا قَالَ : « سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا
وَفَرَضْنَاهَا » (٦) قَالَ : فِي الْفَرَائِضِ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي ، أَوْ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فِي
الْفَرَائِضِ . ثُمَّ قَالَ : « فَاجْلِدُوا » فَجَاءَ بِالْفِعْلِ بَعْدَ أَنْ مَضَى فِيهِمَا الرِّفْعُ كَمَا قَالَ :

وقائلةٌ خولانُ فانكحُ فئاتهم

فجاء بالفعل بعد أن عمل فيه المضمر ، وكذلك « والسارقُ والسارقةُ » كأنه
قال : وفيما فرض الله عليكم السارقُ والسارقةُ أو : السارقُ والسارقةُ فيما
فرض عليكم ، فانمما جاءت هذه الاشياء بعد قصص وأحاديثٍ وحمل على نحو
من هذا . ومثل ذلك : « واللذان يأتينها منكم فأذوهما » (٧) .

وان كثرت الشواهد من القرآن الكريم استشهد ببعضها وعقّب عليها بمثل
قوله : « وهذا النحو كثيرٌ في القرآن » . مثال ذلك قوله متحدثا عن حذف (تاء
التأنيث) : « ومما جاء في القرآن من المواتِ قد حذفت فيه (التاء) قوله
عز وجل : « فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ » (٨) وقوله : « مِنْ بَعْدِ مَا
جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ » (٩) وهذا النحو كثير في القرآن » (١٠) .

٢ - الكتاب ج ١ ص ٢٧٢ - ٢٧٤ .

٤ - المائة ، الآية ٢٨ .

٦ - النور ، الآية ١

٧ - الكتاب ج ١ ص ٧١ - ٧٢ ، النساء ، الآية ١٦ .

٩ - آل عمران ، الآية ١٠٥

١ - يس ، الآية ٢٢ .

٢ - النور ، الآية ٢ .

٥ - الرعد ، الآية ٢٥ .

٧ - الكتاب ج ١ ص ٧١ - ٧٢ ، النساء ، الآية ١٦ .

٨ - البقرة ، الآية ٢٧٥ .

١٠ - الكتاب ج ١ ص ٢٢٥ - ٢٢٦ .

وقريب منه قوله : « فمن ذلك قوله عز وجل : « لا عاصمَ اليومَ من أمرِ الله إلا من رَحِمَ - » (١) اي : ولكنَّ من رَحِمَ ، وقوله عز وجل : « فلولا كانت قرية آمنَت فننقَعها إيمانُها الاقومَ يونسَ » (٢) اي : ولكن قومَ يونسَ ، وقوله عز وجل : « فلولا كان من القرون من قبلكم أولو بقية ينهون عن الفساد في الأرض إلا قليلاً ممن أنجينا منهم » (٣) اي : ولكن قليلاً ممن أنجينا منهم ، وقوله عز وجل : « أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله » (٤) أي : ولكنهم يقولون ربنا الله . وهذا الضربُ في القرآن كثير . (٥) وقد يعقب على ما يستشهد به من آيات بقوله : « وكذلك جميع ما جاء في القرآن من ذا » (٦) . او يذكر كثرة ما ورد من البسبب في القرآن ثم يمثل ببعض الآيات . (٧)

ولم يقصر عنايته بالقرآن واهتمامه بآياته على تقديمه إياه على غيره من كلام العرب وعلى اعتباره آياه الأساس الأول في الاستشهاد إنما نراه يعتبره الأصل الذي يقاس عليه مثال ذلك ما جاء في باب : (ما يكون مضمراً فيه الاسم متحولاً عن حاله اذا اظهر بعده الاسم) حيث يقول : « وذلك لولاك ولولاي اذا اضمرت الاسم فيه جرّاً واذا اظهرت رُفِعَ ولو جاءت علامة الاضمار على القياس لقلت : (لولا أنت) ، كما قال سبحانه : « لولا أنتم لكننا مؤمنين » . (٨) ومثله قوله : « ويجوز هذا ايضا على قولك : شاهدك ، أي : شاهدك ما يثبت لك ، او ما يثبت لك شاهدك قال الله تعالى : « طاعةٌ وقولٌ معروفٌ » (٩) فهو مثله فاما ان يكون اضمر الاسم وجعل هذا خبره فكأنه قال : (أمرى طاعةٌ وقولٌ معروفٌ) ، او يكون اضمر الخبر فقال : (طاعةٌ وقولٌ معروفٌ أمثلٌ) . (١٠) وقوله : « وحدثنا من لا نتهم أنه سمع من العرب من يقول : (رويد نفسه) جعله مصدراً كقوله : « فضرب الرقاب » . (١١)

وقوله : « وقال في رجل اسمه مُسلماتٌ أو ضرباتٌ : (هذا ضرباتٌ كما ترى ومسلماتٌ كما ترى) ، وكذلك المرأة لو سميتها بهذا انصرفت وذلك ان هذه (التساء) لما صارت في النصب والجر جراً اشبهت عندهم (اليساء) التي في (مسلمين) و (اليساء) التي في (رجلين) وصار التنوين بمنزلة النون ، الا ترى

- | | |
|--|---|
| ١ - هود ، الآية ٤٢ . | ٢ - يونس ، الآية ٩٨ . |
| ٣ - هود ، الآية ١١٦ . | ٤ - الحج ، الآية ٤٠ . |
| ٥ - الكتاب ج ١ ص ٣٦٦ - ٣٦٧ ، وينظر ص ٤٧٩ . | ٦ - الكتاب ج ١ ص ٤٧١ . |
| ٧ - ينظر الكتاب ج ١ ص ٤٩١ . | ٨ - الكتاب ج ١ ص ٢٨٨ . سبأ ، الآية ٢١ . |
| ٩ - محمد ، الآية ٢١ . | ١٠ - الكتاب ج ١ ص ٧١ . |
| ١١ - الكتاب ج ١ ص ١٢٥ ، محمد ، الآية ٤ . | |

الى (عرفات) مصروفةً في كتاب الله عز وجل وهي معرفة الدليل على ذلك قول العرب : هذه عَرَافَاتٌ مَبَارِكَا فِيهَا . (١) يريد بالآية قوله سبحانه وتعالى : « فَاذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَافَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ » . (٢) حيث وردت (عرفات) فيها مصروفةً ففاس عليها صرف ما اشبهها من الكلمات .

وقد يسوي في الاستشهاد بين القرآن وبين ما سمع من كلام العرب الموثوق بهم ، وما ورد من الشعر العربي مع بقاء القرآن مقدما كما في قوله : « فَمَا جَاءَ رَفَعًا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : « وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وَجُوهَهُمْ مُسْوَدَّةٌ » (٣) ومما جاء في النصب أننا سمعنا من يوثق بعربيته يقول : (خلق الله الزرافة يديها اطول من رجليها) ، وحدثنا يونس أن العرب تنشد هذا البيت وهو لعبد بن الطيب : -

فَمَا كَانَ قَيْسٌ هُلُكُهُ هُلُكُ وَاحِدٍ وَلَكِنَّهُ بَنِيَانُ قَوْمٍ تَهَدَّمَا (٤)
ومنه قوله وهو يتحدث عن جزم المضارع في جواب الطلب : « وَمَا جَاءَ مِنْ هَذَا السَّبَابِ فِي الْقُرْآنِ وَغَيْرِهِ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : « هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ » (٥) فلما انقضت الآية قال : « يَغْفِرُ لَكُمْ » (٦) ومن ذلك أيضا : أَلْتَيْتَنَا امْسِ نَعَطُكَ الْيَوْمَ ، أي : إن كنت اتيتنا امس اعطيناك اليوم ، هذا معناه . . . ومما جاء ايضا منجزا بالاستفهام قوله - وهو رجل من بني تغلب :

أَلَا تَنْتَهِي عَنَّا مَلُوكٌ وَتَنْتَهِي مَحَارِمَنَا لَا يُبَوِّئُ السَّدْمُ بِالْدَمِ
وقال الاخر :

مَتَى أَنَامُ لَا يُؤَرِّقُنِي الْكَسْرَى لَيْلًا وَلَا أَسْمَعُ أَجْرَاسَ الْمَطْيَبِي
كأنه قال : إن يكن مني نوم في غير هذه الحال لا يؤرقني الكرى . كأنه لم يعد نوم في هذه الحال نوما . (٧)

وقد يقدم عبارات مما يمثل به من كلام العرب على ما يستشهد به من الآيات القرآنية مع تسويته بينهما مثاله قوله في باب : (مجرى النعت على المنعوت والشريك

- ١ - الكتاب ج ٢ ص ٢٨٠ وينظر ص ٢٨١ و ٢٨٢ و ٢٨٧ و ٢٨٨ و ٢٩٧ و ٢٨٤ و ٢٩٠ و ٣٩٧ و ٤٢٦ وغيرها .
٢ - سورة البقرة ، الآية ١٩٨ .
٣ - الزمر ، الآية ٦٠ .
٤ - الكتاب ج ١ ص ٧٧ .
٥ - الصف ، الايتان ١٠ و ١١ .
٦ - الصف ، الآية ١٢ .
٧ - الكتاب ج ١ ص ٤٤٩ - ٤٥٠ .

على الشريك والبدل على المبدل منه وما أشبه ذلك) : « وكذلك مررت برجل صالح بل طالح ، ولكنه يجيء على النسيان أو الغلط فيتدارك كلامه لانه ابتداءً بواجب ، ومثله : ما مررت برجل صالح ولكن طالح ، أبدلت الاخر من الاول فجري مجراه . فان قلت : مررت برجل صالح ولكن طالح فهو محال لان (لكن) لا يتدارك بها بعد ايجاب ولكنها يثبت بها بعد النفي ، وان شئت رفعت فابتدأت على (هو) فقلت : ما مررت برجل صالح ولكن طالح ، وما مررت برجل صالح بل طالح ، ومررت برجل صالح بل طالح لانها من الحروف التي يتبدأ بها ، ومن ذلك قوله عز وجل : « وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ » (١) فالرفع ههنا بعد النصب كالرفع بعد الجر وان شئت كان الجُر على ان يكون بدلا على « الباء » . (٢)

وربما يبدأ بالشعر ثم يأتي بالآية وبعدها الشعر كقوله في الباب نفسه : « ومنه ايضا مررت بثلاثة نفر رجلين مسلمين ورجل كافر ، جمعت الاسم وفصلت العدة ثم نعتته وفسرته ، وان شئت اجرته مجرى الاول في الابتداء فرفعه وفي البدل فتحره قال الراجز - وهو العجاج - :

خَوَى عَلَى مُسْتَوِيَاتِ خَمْسٍ كَرَكْرَةَ وَثَقَنَاتِ مُنْسٍ
فهذا يكون على وجهين : على البدل وعلى الصفة . ومثل ما يجيء في هذا الباب على الابتداء وعلى الصفة والبدل قوله عز وجل : « قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ التَّيْمَاتِ فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ » (٣) . ومن الناس من يجر والجر على وجهين على الصفة وعلى البدل ومنه قول كثير عزة :

وَكُنْتُ كَكْدِي رَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ وَرَجُلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانَ فُشِلَّتِ (٤)

وان اراد اثبات صحة تعبير ورد في لغة من لغات العرب استدل على ذلك بآيات من الكتاب الكريم كما فعل عند كلامه على باب (ما ينتصب من المصادر لانه حال صار فيه المذكور) حيث استشهد بالآيات القرآنية لتأييد ما جاء في لغة بني تميم ، يقول : « وأما بنو تميم فيرفعون لما ذكرت لك فيقولون : أما العلم فعالم ، كأنه قال : فأنا او فهو عالم به . وكان اضمار هذا احسن عندهم من ان يدخلوا فيه ما لا يجوز كما قال تعالى : « يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ » (٥) اضمر فيه » . (٦)

٢ - الكتاب ج ١ ص ٢١٦ .

١ - الانبياء ، الآية ٢٦ .

٣ - آل عمران ، الآية ١٣ .

٤ - الكتاب ج ١ ص ٢١٤ - ٢١٥ ، وينظر ج ١ ص ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٣ ، ٣٦ ، ٤٦ ، ٤٨ ،

٧٨ ، ٩٤ ، ٩٧ ، ١٦٦ - ١٦٧ ، ١٦٨ - ١٦٩ ، ٣١٦ ، ٣٤٠ .

٦ - الكتاب ج ١ ص ١٩٣ .

٥ - البقرة ، الآية ٤٨ .

وبآتي بالآيات تصديقاً لما يقوله العرب من غير اشارة الى القبيلة التي تتكلم به مثل ان يقول : « واعلم ان (قلت) في كلام العرب انما وقعت على أن يحكي بها ، وانما يحكي بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً نحو : (قلت : زيدٌ منطلقٌ) . ألا ترى انه يحسن أن تقول : (زيدٌ منطلقٌ) . . . وتضديق ذلك قوله عز وجل : « إذ قالت الملائكة يا مريم إن الله يبشرك » (١) ولولا ذلك لقال : « أن الله » . (٢)

ويستدل بالآيات كذلك على ما ورد في الشعر كما في قوله : « وتقول : (ألم تأتينا فتحدثنا) اذا لم يكن على الأول . وإن كان على الأول جزمت . ومثل النصب قوله : —

ألم تسأل فتخبرك الرسوم على فتراج والطلل القديم
وان شئت جزمت على اول الكلام . وتقول : لا تمدّها فتشقه . اذا لم
تحمل الاخر على الاول . وقال عز وجل : « لا تفتروا على الله كذباً فيسحتكم
بعذاب » . (٣)

وان عرضت في الكلام مسألة يجوز فيها اكثر من وجه استشهد لكل منها بما ورد في القرآن مثاله قوله في باب (اشترك الفعل في (أن) وانقطاع الاخر من الاول الذي عمل فيه (أن) : « فالحروف التي تشرك الواو والفاء وثم وأو ، وذلك قولك : « اريد أن تأتيني ثم تحدثني . . . ولو قلت : اريد أن تأتيني ثم تحدثني ، جاز كأنك قلت : اريد إتيانك ثم تحدثني ، ويجوز الرفع في جميع هذه الحروف التي تشرك على هذا المثال ، وقال عز وجل : « ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوّة ثم يقول للناس « (٤) ثم قال سبحانه : « ولا يأمركم » (٥) فجاءت منقطة من الاول لأنه أراد : « ولا يأمركم الله » . وقد نصبها بعضهم على قوله : وما كان لبشر أن يأمركم أن تتخذوا . وتقول : « اريد أن تأتيني فتشمتني » لم يرد الشئمة ولكنه قال : كلما أردت اتيانك شمتني . فمن ثم انقطع كلامه من (أن) . قال رؤبة : (يريد أن يعرّبهُ فيعجمهُ) أي : فإذا هو يعجمهُ وقال عز وجل : « لنبيّن لكم ونقر في الأرحام » (٦) أي : ونحن نقر في الارحام ، لأنه ذكر الحديث للبيان ، ولم يذكره للإقرار . وقال عز وجل : « أن تصلّ احدهما فتذكر احدهما الاخرى » (٧)

- ١ - آل عمران ، الآية ٤٥ . ٢ - الكتاب ج ١ ص ٦٢ وينظر ص ٧٠ و ٨٩ و ١٦١ .
- ٣ - الكتاب ج ١ ص ٤٢١ وينظر ص ٤٢٢ و ٤٢٧ . طه ، الآية ٦١ .
- ٤ - آل عمران ، الآية ٧٩ . ٥ - آل عمران ، الآية ٨٠ .
- ٦ - الحج ، الآية ٥ . ٧ - البقرة ، الآية ٢٨٢ .

فانتصب لأنه أمر بالاشهاد لأن تذكير أحدهما الاخرى ، ومن أجل أن تذكير...» (١)

وان ورد من الآيات ما ظاهره انه يجوز فيه أوجه متعددة من الاعراب خرجها على الأوجه الحسنة الجيدة ، وعلى الأكثر الأشهر في لغة العرب ، ومن أمثلة ذلك قوله : « واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون : (إتهم أجمعون ذاهبون) و (إنتك وزيد ذاهبان) وذلك أن معناه معنى الابتداء فيرى انه قال : (هم) كما قال : « ولا سابق شيئا إذا كان جائيا » على ما ذكرت لك ، واما قوله عز وجل : « والصابئون » (٢) فعلى التقديم والتأخير كأنه ابتداء على قوله والصابئون بعدما مضى الخبر . وقال الشاعر بشر بن أبي خازم :

والا فاعلموا أننا وأنتم بغاة ما بقينا في شقاق
كأنه قال : بغاة ما بقينا وأنتم » (٣)

ومثله قوله في باب (من الفعل يستعمل في الاسم ثم تبدل مكان ذلك الاسم اسما اخر فيعمل فيه كما عمل في الاول) : « وذلك قولك : « رأيت قومك أكثرهم » . و « رأيت بني زيد ثلثيهم » و « رأيت بني عمك ناسا منهم » و « رأيت عبد الله شخصه » و « وصرفت وجوهها أولها » فهذا يجيء على وجهين : على انه اراد : رأيت أكثر قومك ، ورأيت ثلثي قومك ، وصرفت وجوه أولها ، ولكنه نثى الاسم توكيدا ، كما قال : « فسجد الملائكة كلهم أجمعون » (٤) وأشباه ذلك فمن ذلك قوله عز وجل : « يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه » (٥) وقال الشاعر : -

وذكرت تقتد ببرد مايتها وعتك البول على أنسائها
ويكون على الوجه الاخر الذي أذكره لك وهو أن يتكلم فيقول : « رأيت قومك » ثم يبدو له أن يبين ما الذي رأى منهم فيقول : « ثلثيهم » او « ناسا منهم » . . . فاما الاول فجيد عربي مثله قوله عز وجل : « والله على الناس حجج البيت من استطاع اليه سبيلا » (٦) لأنهم من الناس . ومثله إلا أنهم أعادوا حرف الجر : « قال الملأ الذين استكبروا من قومهم للذين استضعفوا لمن آمن منهم » (٧) .

- ١ - الكتاب ج ١ ص ٤٢٠ وتظر ص ٤١١ .
- ٢ - المائدة ، الآية ٦٩ .
- ٣ - الكتاب ج ١ ص ٢٩٠ - ٢٩١ .
- ٤ - الحجر ، الآية ٢٠ .
- ٥ - البقرة ، الآية ٢١٧ .
- ٦ - آل عمران ، الآية ٦٧ .
- ٧ - الكتاب ج ٢ ص ٧٥ - ٧٦ ، الاغراب ، الآية ٧٥ .

وهو يعتبر الآيات القرآنية قياساً يقيس عليها الوجه الحسن الجائز الخالي من القبح من أوجه التعبير كقوله : « فان قلت : « رويدكم فعبد الله » ، فهو ايضا رفع وفيه قبح ، لأنك لو قلت : « اذهب وعبد الله » كان فيه قبح ، فاذا قلت : « اذهب أنت وعبد الله » حسن . ومثل ذلك في القرآن : « فاذهب أنت وربك فقاتلا » (١) و « اسكن أنت وزوجك الجنة » . (٢)

وان احتملت الآية أوجه من الإعراب بعضها غير مرضي ولا مستحسن جاء بها لينفي عنها هذه الأوجه ، وليثبت لها ما حسن من أوجه الإعراب وقوي : مثال ذلك قوله : « واعلم أن ما كان فصلا لا يغير ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يذكر وذلك قولك : (حسبت زيدا هو خير أمك) ، (وكان عبداً الله هو الظريف) قال الله عز وجل : « ويرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل اليك من ربك هو الحق » (٣) . وقد زعم ناس أن (هو) ههنا صفة ، فكيف يكون صفة وليس في الدنيا عربي يجعلها صفة للمظهر ، ولو كان ذلك كذلك لحاز (مررت بعبد الله هونفسه) ، ف (هو) ههنا مستكرهة لا يتكلم بها العرب لانه ليس من مواضعها عندهم . ويدخل عليهم : « ان كان زيد هو الظريف » و « إن كنا لنحن الصالحين » فالعرب تنصب هذا والنحويون أجمعون ولو كان صفة لم يجز أن يدخل عليه (اللام) لأنك لا تدخلها في ذا الموضع على الصفة فتقول : (إن كان زيد للظريف عاقلاً) ولا يكون (هو) ولا (نحن) ههنا صفة وفيهما (اللام) . ومن ذلك قوله عز وجل : « ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم » (٤) كأنه قال : ولا يحسبن الذين يبخلون بالبخل هو خيراً لهم ، ولم يذكر (البخل) اجتزاء بعلم المخاطب بأنه البخل لذكره « يبخلون » . (٥) ويكثر من الآيات القرآنية في مجال مناقشاته النحويين لإثبات قاعدة او استنباط حكم ، أوردته عليهم تشبيههم آية بأخرى في الإعراب وهو لا يرى بينهما وجها من الشبه ، او في توجيههم اعراباً لعبارة من كلام العرب ، أو لبيت من الشعر ، لأن القرآن أعلى أساليب الكلام العربي وأكثرها بلاغة وفصاحة : مثاله قوله في باب : (ما يختار فيه اعمال الفعل مما يكون في المبتدأ مبنياً عليه الفعل) : « وذلك قولك رأيت زيدا وعمرا كلمته ، ورأيت عمرا وعبداً الله مررت به ، ولقيت قيساً وبكراً اخذت أباه ، ولقيت خالددا وزيدا اشتريت له ثوباً . وانما اختير النصب ههنا لأن الاسم الاول مبني على الفعل فكان بناء الآخر على

١ - المائة ، الآية ٢٤ .

٢ - الكتاب ج ١ ص ١٢٥ . وينظر ص ٤٦ و ٢٦٠ - ٢٦١ و ٢٧٧ وسورة البقرة الآية ٢٥ .

والامراف ، الآية ١٩ . ٣ - سبأ ، الآية ٦ . ٤ - آل عمران ، الآية ١٨٠ .

٥ - الكتاب ج ١ ص ٢٩٤ - ٢٩٥ ، وينظر ج ١ ص ٤٦ و ٢٦٠ و ٢٦١ و ٢٦٩ و ٢١٠ و ٢٩٥ .

الفعل أحسن عندهم اذ كان يُبْنَى على الفعل وليس قبله اسم مبني على الفعل ليجري الآخر على ما جرى عليه الذي يليه قبله اذ كان لا ينقض المعنى لو بنيت على الفعل وهذا أولى أن يحمل عليه ما قرَّب جواره منه اذ كانوا يقولون : « ضربوني وضربت قومك » ، لأنه يليه فكان أن يكون الكلام على وجه واحد اذا كان لا يمتنع الآخر من أن يكون مبنيًا على ما بني عليه الاول أقرب في المأخذ . ومثل ذلك قوله عز وجل : « يُدْخِلُ من يشاء في رحمته والظالمين أعداء لهم عذابا أليما » (١) وقوله عز وجل : « وعادا وثمودا واصحاب الرّسّ وقرونا بين ذلك كثيرا وكلاما ضربنا له الامثال » (٢) ومثله : « فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة » (٣) . وهذا في القرآن كثير « (٤) » .

ومثله قوله : « وسألت الخليل رحمه الله عن : ما احسن وجوههما ؟ فقال : لان الاثنين جميع ، وهذا بمتزلة قول الاثنين : « نحن فعلنا » ولكنهم ارادوا ان يفرقوا بين ما يكون منفردا وبين ما يكون شيئا من شيء . وقد جعلوا ايضا المنفردين جميعا ، قال الله جل ثناؤه : « وهل أتاك نباء الخضم إذ تسوروا المحراب . إذ دخلوا على داود ففزع منهم قالوا : لا تخف خصمان بغى بعضنا على بعض » . (٥)

فان حاول بعضهم حمل الآية على وجه غير الظاهر الواضح من أوجه الاعراب رد عليه كما في قوله : « واعلم أن ما كان فصلا لا يُغير ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يذكر وذلك : (حسبت زيدا هو خيرا منك) و (كان عبدا لله هو الظريف) . قال الله عز وجل : « ويرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل اليك من ربك هو الحق » (٦) . وقد زعم ناس أن (هو) ههنا صفة ، فكيف يكون صفة وليس في الدنيا عربي يجعلها صفة للمظهر ، ولو كان ذلك كذلك لحاز : (مررت بعبد الله هو نفسه) ف (هو) ههنا مستكرهة لا يتكلم بها العرب لأنه ليس من مواضعها عندهم . ويدخل عليهم : (إن كان زيد هو الظريف) و (إن كنتا لنحن الصالحين) ، فالعرب تنصب هذا والنحويون أجمعون ، ولو كان صفة لم يجوز أن يدخل عليه (اللام) لأنك لا تدخلها في ذا الموضع على الصفة فتقول : (إن كان زيد للظريف عاقلا) ، ولا يكون (هو) ولا (نحن) ههنا صفة وفيهما (اللام) . ومن ذلك قوله عز وجل : « ولا يحسبن الذين يبخلون

٢ - الفرقان ، الايتان ٢٨ و ٢٩ .

١ - الانسان ، الآية ٢١ .

٣ - الاعراف ، الآية ٣٠ .

٤ - الكتاب ج ١ ص ٤٩ وينظر ص ١٦٢ - ١٦٣ و ٢٢٥ - ٢٢٧ .

٥ - الكتاب ج ١ ص ٢٤١ وينظر ص ٢٤٠ و ٢٩٠ و ٢٧٩ و ٤٢٤ و ٤٤٨ و ٤٦٤ - ٤٦٥ ونحوها كثير . وسورة ص ، الايتان ٢١ و ٢٢ .

٦ - سبأ ، الآية ٦ .

بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم « (١) كأنه قال : « ولا يحسن الذين يبخلون بالبخل هو خيراً لهم » . ولم يذكر البخل اجترأه يعلم المخاطب بأنه يبخل لذكره يبخلون . . . » (٢) .

هذا موقف شيبويه من آيات القرآن العزيز وطريقة استشهاده بها وقياسه عليها واستفادته منها وهو موقف محمود .

(٢)

أما القراءة وهي : « اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف وكيفيةها من تخفيف وتثقيف وغيرهما » . (٣) فكان له منها موقف آخر ، وقد اختلف قدماء المسلمين من مفسرين وقراء فيما يدل عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم : « قريء القرآن على سبعة أحرف فقرأوا كيف تشتم » او « فقرأوا ما تيسر منه » : ففسره كل حسبما يراه ، وقد ناقش ابن قتيبة آراء سابقيه فيه ورد عليهم ورأى أن المقصود من ذلك أنه أنزل على سبعة أوجه من اللغات متفرقة في القرآن ودليله على هذا قوله (ص) في رواية أخرى : « فقرأوا ما يفرق منه » وقول عمر (رض) « سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرؤها ، وقد كان النبي (ص) أقرأنها فأتيت به النبي فأخبرته فقال : أقرأ ، فقرأت تلك القراءة ، فقال : هكذا أنزلت . ثم قال لي : اقرأ ، فقرأت ، فقال : هكذا أنزلت . ثم قال : إن هذا القرآن نزل على سبعة أحرف فقرأوا منه ما تيسر فمن قرأه قراءة عبد الله فقد قرأ بحرفه ، ومن قرأ قراءة أبي فقد قرأ بحرفه ومن قرأ قراءة زيد فقد قرأ بحرفه . (٤)

ولم تكن هذه القراءات السبع متميزة عن بعضها في صدر الإسلام إنما تميزت في القرن الرابع حينما جمعها أبو بكر بن مجاهد ، واعتبر القراءات السبع هي المنقولة عن الأئمة السبعة وهم : عبد الله بن كثير المكي القرشي - قاري مكة ، ونافع ابن عبد الرحمن بن أبي نعم المدني - قاري المدينة ، وعبد الله بن عامر بن يزيد ابن تميم بن زبيعة اليحصبي النمشقي قاضي دمشق وقارؤها ، وأبو عمرو بن العلاء ابن عمار بن عبد الله البصري - قاري البصرة وقيل اسمه زبان ، وعاصم بن أبي النجود أبو بكر الأسدي الكوفي ، وحمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الزيات

٢ . . .

١ - آل عمران ، الآية ١٨٠ . ٧٧٧ - ٥٧٧ - ٦٧٦ - الكتاب راجع إلى ٢٨٤ - ٤٢٩

٢ - البرهان في علوم القرآن ج ١ ص ١٨٠ - ج ٢ ص ١٦٦ - ج ٣ ص ١٦٦ - ج ٤ ص ١٦٦ - ج ٥ ص ١٦٦

٣ - ينظر تأويل مشكل القرآن ص ٣٦ - ٣٧ ، والنشر في القراءات المبرجج له ص ١١٠ وما يليها

٤ - ص ١٣٢ - ج ٢

التي تسمى الكوفي أبو عمارة ، والكسائي أبو الحسن علي بن حمزة الأسدي الكوفي
وهؤلاء الثلاثة قراء الكوفة يقولون الزركشي : « وليس في هؤلاء السبعة من العرب
الا ابن عامر وأبو عمرو » . (١)

أما أوجه الاختلاف بين القراءات فقد بيّنها ابن قتيبة وهي سبعة أوجه :-

١- أن يكون الاختلاف في إعراب الكلمة أو في حركة بنائها مما لا يزيلها
عن صورتها في الكتاب ولا يغير معناها نحو قوله تعالى : « هؤلاء بنيّ هُنَّ
أطهرُ لكم » (٢) و « أطهرَ لكم » و « هل نُجَازِي إلا الكفور » (٣) و « اهل
يُجَازِي إلا الكفور » و « يأمرُون الناسَ بالبُخلِ » (٤) و « وبالْبُخْلِ » و
« فَنَنْظِرُهُ إِلَى مَيْسِرَةٍ » (٥) و « مَيْسِرَةٍ »

٢- أن يكون الاختلاف في إعراب الكلمة وحركات بنائها بما يغير
معناها ولا يزيلها عن صورتها في الكتاب نحو قوله تعالى : « رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ
أَسْفَارِنَا » (٦) و « رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا » ، و « إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ » (٧)
« تَلَقَّوْنَهُ »

٣- أن يكون الاختلاف في حروف الكلمة دون إعرابها بما يغير معناها
ولا يزيل صورتها نحو قوله « وَاَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا » (٨) و
« نُنشِزُهَا » ، ونحو قوله : « حَتَّى إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ » (٩) و « فَرَّخَ »

٤- أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يغير صورتها في الكتاب ولا يغير
معناها نحو قوله : « إِنْ كَانَتْ إِلَّا صِيحَةً وَاحِدَةً » (١٠) أو « زَقِيَّةً » ، و
« كَالْعَيْنِ الْمُنْهَوِشِ » (١١) و « كَالصُّوفِ »

٥- أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يزيل صورتها ومعناها نحو قوله :
« وَطَلَعَ مَنصُودٌ » (١٢) في موضع و « طَلَعَ مَنصُودٌ » .

٦- أن يكون الاختلاف بالتقديم والتأخير نحو قوله تعالى : « وَجَاءَتْ سَكْرَةُ
الْمَوْتِ بِالْحَقِّ » (١٣) وفي موضع آخر : « وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْحَقِّ بِالْمَوْتِ »

- ١ - ينظر البرهان في علوم القرآن ج ٤ ل ٢٢٧ - ٢٢٩ .
٢ - هود ، الآية ٧٥ .
٣ - يس ، الآية ١٧ .
٤ - النبأ ، الآية ٢٧ .
٥ - البقرة ، الآية ٢٨٠ .
٦ - سبأ ، الآية ١٩ .
٧ - النور ، الآية ١٥ .
٨ - البقرة ، الآية ٢٥٩ .
٩ - يس ، الآية ٢٩ و ٥٣ .
١٠ - يس ، الآية ٢٩ و ٥٣ .
١١ - القارعة ، الآية ٥ .
١٢ - الواقعة ، الآية ٢٩ .
١٣ - ق ، الآية ١٩ .

٧ - أن يكون الاختلاف بالزيادة والنقصان نحو قوله تعالى : « وما عَمِلْتُمْ أَيْدِيهِمْ » و « وما عَمِلْتَهُ أَيْدِيهِمْ » (١) ، ونحو قوله : « إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ » (٢) و « إِنَّ اللَّهَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ » . (٣)

وقد اختلف في تواتر هذه القراءات السبع عن الرسول (ص) ، فهي متواترة عند الجمهور ، وقيل بل مشهورة ولا عبرة لإنكار المسبرد قراءة حمزة : « والأرحام » (٤) ولا بإنكار المغاربة من النحاة كابن عصفور قراءة ابن عامر : « قتل أولادهم شركائهم » (٥) يقول الزركشي : « والتحقيق أنها متواترة عن الأئمة السبعة . أما تواترها عن النبي صلى الله عليه وسلم ففيه نظر » (٦) .
أما ابن الجزري فقد رد قول من قال بتواتر القراءات السبع يقول : « قال الإمام الكبير ابو شامة في مرشده : « وقد شاع على السنة كل جماعة من المقرئين المتأخرين وغيرهم من المقلدين أن القراءات السبع كلها متواترة أي : كل فرد ما روى عن هؤلاء الأئمة السبعة . قالوا : والقطع أنها منزلة من عند الله واجب ، ونحن بهذا نقول ولكن فيما اجتمعت على نقله عنهم الطرق وانفقت عليه الفرق من غير تكبر له من انه شاع واشتهر واستفاض فلا أقل من اشتراط ذلك اذا لم يتفق التواتر في بعضها » (٧) .

ويرى أن القراءة التي يؤخذ بها هي : « كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا وصح سنادها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل انكارها ، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها سواء كانت عن الأئمة السبعة أم العشرة أم غيرهم من الأئمة المقبولين . ومتى اختلف ركن من هذه الاركان الثلاثة اطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة سواء كانت عن السبعة أم عمن هو اكبر منهم . هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف » . (٨)

ويقول ابو شامة في كتابه المرشد الوجيز : « فلا ينبغي أن يغير بكل قراءة تُعزى الى واحد من هؤلاء الأئمة السبعة ويطلق عليها لفظ الصحة وأن هكذا أنزلت إلا إذا دخلت في ذلك الضابط وحيث لا ينفرد بنقلها مصنف عن غيره ، ولا يختص ذلك بنقلها عنهم بل وإن نقلت عن غيرهم من القراء فذلك لا يخرجها

٢ - لقمان ، الآية ٢٦ .

١ - يس ، الآية ٣٥ .

٣ - تاويل مشكل القرآن ص ٢٨ - ٢٩ وينظر : مقدمتان في علوم القرآن ص ٢١٦ - ٢١٧ و ص

٢٦٥ - ٢٦٦ . ٤ - النساء ، الآية ١ . وهي في الصحف بالفتح . والقراءة بالكسر .

٥ - الانعام ، الآية ١٣٧ .

٦ - البرهان في علوم القرآن ج ١ ص ٢١٨ - ٢١٩ . وينظر ص ٢٢١ .

٧ - النشر في القراءات العشر ج ١ ص ١٢ .

٨ - المصدر السابق ج ١ ص ٩ .

عن الصحة فإن الاعتماد على اجتماع تلك الأوصاف لا عمّن تنسب إليه ، فإن القراءات المنسوبة الى كل قاريء من السبعة وغيرهم منقسمة الى المجمع عليه والشاذ غير أن هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح المجمع عليه في قراءتهم تركن النفس الى ما نقل عنهم فوق ما ينقل عن غيرهم . (١) .

وجميع ما يروى في القرآن على ثلاثة اقسام : —

الاول : يقرأ به وهو ما اجتمع فيه ثلاث خلال وهن : أن ينقل عن الثقات عن النبي (ص) ويكون وجهه في العربية التي نزل بها القرآن سائغا ، ويكون موافقا لخط المصحف . فاذا اجتمعت فيه هذه الخلال الثلاث قريء به وقطع من جحده .

الثاني : ما صحّ نقله عن الآحاد ، وصحّ وجهه في العربية وخالف لفظه خط المصحف فهذا يقبل ولا يقرأ به لعلتين احدهما : — أنه لم يؤخذ بإجماع وإنما أخذ بأخبار الآحاد ولا يثبت قرآن يقرأ به بخبر واحد .

والعلة الثانية : أنه مخالف لما قد أجمع عليه فلا يُقطع على مغيبه وصحته ، وما لم يقطع على صحته لا يجوز القراءة به ، ولا يكفر من جحده ، ولبس ما صنع إذا جحده .

والثالث : هو ما نقله غير ثقة أو نقله ثقة ولا وجه له في العربية فهذا لا يقبل وإن وافق خط المصحف . (٢) .

وقد اهتم القراء والمفسرون بسند القراءات وبالمرويّ منها وقسموه الى :

١ — متواتر : وهو ما نقله جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم الى انتهاه ، وغالب القراءات كذلك .

٢ — مشهور : وهو ما صحّ سنده ولم يبلغ درجة المتواتر ووافق العربية والرسم واشتهر عند القراءة فلم يعدّوه من الغلط ولا من الشذوذ ويقرأ به ومثاله ما اختلفت الطرق في نقله عن السبعة . فرواه بعض الرواة عنهم دون بعض .

٣ — آحاد : وهو ما صحّ سنده وخالف الرسم أو العربية أو لم يشتهر الاشتهار المذكور ، ولا يُقرأ به ومن ذلك ما أخرج الحاكم عن طريق عاصم الجحدري عن أبي بكر أن النبي (ص) قرأ : « متكئين على رفارف خضر وعبارقري »

١ — النشر في القراءات المشرّج ٢ ص ٩ - ١٠ .

٢ — ينظر المرجع السابق ج ١ ص ١٢ - ١٤ .

حسان « (١) ، وأخرج من حديث أبي هريرة أنه قرأ : « فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قِراءة أعين » (٢) وما أخرج عن ابن عباس من أنه (ص) قرأ : « لقد جاءكم رسول من أنفسكم » (٣) - بفتح الفاء -

٤ - شاذ : وهو ما لم يصحّ سنده . من ذلك قراءة : « ملك يوم الدين » (٤) - بصيغة الماضي ونصب يوم - و « إياك يُعبد » (٥) - بينائه للمفعول - .

٥ - موضوع : كقراءات الخزاعي منها ما نقله عنه أبو القاسم الهذلي وغيره فإنها لأصل لها . ومنها : « إنما نحشي الله من عباده العلماء » (٦) - بضم الهاء . وفتح الهمزة - . (٧)
٦ - وظهر للسيوطي نوع سادس من القراءات وهو ما زيد فيه على وجه التفسير كقراءة سعد بن أبي وقاص « وله أخ أو أخت من أم » (٨) ، وقراءة ابن عباس : « ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم في مواسم الحج » (٩) ، وقراءة ابن الزبير : « ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر » « ويستعينون بالله على ما أصابهم » . (١٠)
أما ابن الجزري فكان يرى أن هذا النوع من إدخال التفسير في القراءات إيضاحا وبيانا لأنهم محققون لما تلتقوه عن النبي (ص) قرأنا فهم آمنون من الالتباس . (١١)
وهؤلاء القراء إنما يهتمون بما شاع وذاع من القراءات وبما تلقته الأمة بالإسناد الصحيح ويعتمدون على الأثبت في الأثر والأصح في النقل ، ولا يهتمون بالنحو وقواعده وأصوله لان « أئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفضى في اللغة والأقيس في العربية بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل ، وإذا ثبتت الرواية لم يردّها قياس عربية ولا فشو لغة ، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها » . (١٢)

أما علماء العربية فقد اختلفوا في الاستشهاد بالقراءات ، وكان قوم من النحاة يعيرون على عاصم وحزمة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية ، وينسبونها إلى اللحن مع ثبوت هذه القراءات بالأسانيد الصحيحة ، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية كما يرى السيوطي الذي اعتبر كل ما ورد أنه قُرِيء به جاز الاحتجاج به

- | | |
|---|---|
| ١ - الرحمن ، الآية ٧٦ . | ٢ - السجدة ، الآية ١٧ . |
| ٢ - التوبة ، الآية ١٢٨ . | ٤ - الفاتحة ، الآية ٤ . |
| ٥ - الفاتحة ، الآية ٥ . | ٦ - فاطر ، الآية ٢٨ . |
| ٧ - ينظر : تفسير القاسمي المسمى : (محاسن التأويل) ج ١ ص ٣٠٨ . | |
| ٨ - النساء ، الآية ١٢ . | ٩ - البقرة ، الآية ١٦٨ . |
| ١٠ - آل عمران ، الآية ١٠٤ . | ١١ - ينظر الاثنان في علوم القرآن ج ١ ص ٧٩ |
| ١٢ - المصدر السابق ج ١ ص ٧٧ . | |

في العربية سواء كان متواترا أم آحادا أم شاذا يقول : « وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية اذا لم تخالف قياسا معروفا بل لو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه ، وإن لم يجز القياس عليه كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه ، كما احتج على جواز إدخال لام الأمر على المضارع المبدوء بتاء الخطاب بقراءة : « فَبَذَلْنَاكَ فَلتَفَرَحُوا » (١) ، كما احتج على ادخالها على المبدوء بالنون بالقراءة المتواترة : « وَلنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ » (٢) ، واحتج على صحة قول من قال : « إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهَا (لَاه) بِمَا قُرِيءَ شَاذًا : « وهو الذي في السَّمَاءِ لَاهٌ وَفِي الْأَرْضِ لَاهٌ » . (٣)

فالاستشهاد بالقراءات المتواترة غير المخالفة للقياس سار عليه البصريون كما سار عليه الكوفيون . اما الاحتجاج بالقراءات الشاذة والقياس عليها واعتبارها اصلا من أصول الاستشهاد فهو ليس من منهج البصريين ، لأنهم لم يكونوا يعتبرون من القراءات حجة إلا ما كان موافقا لقواعدهم وأقيستهم وأصولهم المقررة فإن خالفتها ردوها . في حين كانت القراءات مصدرا من مصادر النحو الكوفي . يقول الدكتور مهدي المخزومي : « والقراءات مصدر هام من مصادر النحو الكوفي ، ولكن البصريين كانوا قد وقفوا منها موقفهم من سائر النصوص اللغوية ، وأخضعوها لأصولهم ، وأقيستهم فما وافق منها أصولهم ولو بالتأويل - قبلوه وما أبأها رفضوا الاحتجاج به ووصفوه بالشذوذ ، كما رفضوا الاحتجاج بكثير من الروايات اللغوية وعدوها شاذة تحفظ ولا يقاس عليها » (٤) .

فالكوفيون يأخذون بالقراءات السبع وبغيرها من القراءات يحتجون بها فيما له نظير من العربية ويحيزون ما ورد فيها مما خالف الوارد عن العرب ، وقيسون عليها فيجعلونها أصلا من اصولهم التي يبنون عليها القواعد والأحكام . وهم اذا رجحوا القراءات التي يجتمع عليها القراء لا يرفضون غيرها ولا يغلطونها .

من امثلة ذلك رفض البصريين الاحتجاج بقراءة ابن عامر : « وكذلك زَيْنٌ لكثيرٍ من المشركين قتل اولادهم شركائهم » (٥) - بنصب اولادهم وجر

١ - يونس ، الآية ٥٨ .

٢ - المنكبوت ، الآية ١٢ .

٣ - الاقتراح ص ١٥ والزخرف ، الآية ٨٤ .

٤ - مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ص ٣٨٤ .

٥ - الانعام ، الآية ١٣٧ .

شركائهم — وعدّوها غلطا لأنه فصل بين المضاف والمضاف اليه بالمفعول . وقالوا فيها : إن هذه القراءة لا يسوغ الاحتجاج بها ، لأن الإجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالمفعول في غير ضرورة الشعر ، والقرآن ليس فيه ضرورة . وإذا وقع الإجماع على امتناع الفصل بينهما في حال الاختيار سقط الاحتجاج بها على حالة الاضطرار ، ولو كانت هذه القراءة صحيحة لكان ذلك من أقصَح الكلام وفي وقوع الإجماع على خلافه دليل على وهَمي القراءة .
 أما الكوفيون فقد أخذوا بها وقاسوا عليها جواز الفصل بين المضاف والمضاف اليه بغير الظرف والجار والمجرور . (١)

وقد عرض الدكتور مهدي المخزومي في كتابه بعض المسائل التي ضعفها البصريون أو اعتبروها مردودة أو شاذة مما أجازهُ الكوفيون وقاسوا عليه . من ذلك وصف البصريين بالشذوذ قراءة عبد الله بن مسعود : « واذ أخذنا ميثاقَ بني إسرائيلَ لا تعبدوا إلا الله » (٢) في حين أخذ بها الكوفيون في تجويز أعمال (أن) في الفعل وهي محذوفة من غير بدل .

ومنها رد البصريين قراءة ابن عامر : « ولا تتبعان » (٣) واحتجاج الكوفيين بها في تجويز تأكيد فعل الاثني بالنون الخفيفة ، بأنها قراءة تفرّد بها ابن عامر وباقي القراء على خلافها .

ومنها تضعيف البصريين قراءة نافع قوله تعالى : « ولقد مكّناكم في الارض وجعلنا لكم فيها معاش قليلا ما تشكرون » (٤) : (معاش) فقد قال الزجاج إن « جميع نحة البصرة تزعم أن همزها خطأ » ووصف المازني نافعا بأنه لم يكن يدري ما العربية . (٥)

من هذا الذي ذكره الدكتور المخزومي يتأكد لنا ما سبق أن بيناه من موقف كل من المدرستين من القراءات .

أما غير شيوخ هاتين المدرستين من النحويين المتأخرين فإننا نجد منهم من تطرف ورفض الاستشهاد بالقراءات الشاذة ومنع القياس عليها . ومنهم من توسط بين المدرستين كابن جني الذي لا يأخذ برأي إحدى المدرستين . فهو وإن كان يميل الى البصريين إلا أنه أكثر منهم اعتدالا ومع اعتداله نجده يحطّيء بعض القراءات

١ - الانصاف في مسائل الخلاف ج ١ ص ٢٤٩ ، ومدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ص ٢٨٤ - ٢٨٩ .

٢ - يونس ، الآية ٨٩ . ٣ - الاعراف ، الآية ١٠ .

٤ - ينظر الانصاف ج ١ ص ٢٢٧ و ٢٨١ وما بعدها ومدرسة الكوفة ص ٢٨٧ و ٢٨٦ و ص ٢٨٤ - ٢٨٨ .

ويرى بعضها معيها من ذلك قوله : « ومن الامر الطبيعي الذي لا بد منه ، ولا وعى عنه أن يلتقي الحرفان الصحيحان فيُسكَّن الاول منهما في الإدراج ، فلا يكون حينئذ بُدُّ من الإدغام . . . فأما قراءة عاصم : « وقيلَ مَنْ رَأَى » (١) - ببيان النون من (مَنْ) - فمعيب في الإعراب معيِّف في الأسماع . فإن كان ارتكب ذلك ووقف على (النون) صحيحة غير مدغمة لينبه على انفصال المبتدأ من خبره فغير مرضي أيضا » . (٢)

ويقول في الكلام على (وَدَعَ) و (وَذَرَ) : « من ذلك امتناعك من (وَذَرَ) ، و (وَدَعَ) لأنهم لم يقولوها ، ولا غرو عليك ان تستعمل نظيرهما نحو : (وزن) و (وعد) لو لم تسمعهما . فأما قول أبي الأسود :

لَيْتَ شِعْرِي عَن خَلِيلِي مَا الَّذِي غَالَهُ فِي الْحُبِّ حَتَّى وَدَعَهُ ؟
فشاذ وكذلك قراءة بعضهم : « ما ودَعَكَ رَبُّكَ وما قَلَى » . (٣)

ويقول : « فأما قراءة أهل الكوفة : « ثُمَّ لَيْقَطَعُ » (٤) فقبیح عندنا ، لأن (ثم) منفصلة يمكن الوقوف عليها فلا تخطؤها بما بعدها فتصير معه كالجزء الواحد » . (٥)

أما أبو حيان الأندلسي فقد وقف موقفا وسطا بين المدرستين فلم يتشدّد فيها تشدّد البصريين فيرفض كل ما خالف القواعد والأقيسة التي بنوها ، ولم يتساهل تساهل الكوفيين وابن مالك فيعتمد على الشاذ منها او على ما تفرد بقراءته شخص لا يعرف من القراءة شيئا .

وكان يعتمد على صحة القراءة وتواترها فهو يرى أن القراءات قد جاءت على لغة العرب قياسها وشاذها ، ولكن لا يجوز أن يؤخذ بجميعها لأنما يجب الأخذ بما صحّت روايته منها لذلك نجده يأخذ بقراءة السبعة ويعتمد عليها ويبني القاعدة على ما وردت به هذه القراءة حتى ولو كانت مخالفة لنصوص النحاة البصريين وأقيستهم لأن القراء السبعة عرب أفحاح عدّول تلقى أكثرهم القراءة عن الصحابة . . . فاعلى القراءات وأصحها عنده ما أجمعت عليه السبعة ، ولم يكن اعتماده على القراء السبعة فحسب بل كان يأخذ عن غيرهم من القراء الذين صححت عندهم روايتهم

٢ - الخصائص ج ١ ص ٩٢ - ٩٤ .

١ - القيامة ، الآية ٢٧ .

٢ - المصدر السابق ج ١ ص ٩٩ والضخى ، الآية ٣ .

٥ - الخصائص ج ٢ ص ٢٣٠ .

٤ - الحج ، الآية ١٥ .

كأبي جعفر المتوفى سنة ٢٥٠ هـ الذي انتهت إليه رياسة الاقراء في المدينة وهو ثامن
القرء العشرة . ويعقوب وهو تاسع القرء العشرة . كما دافع عن قراءات آخرين
منهم ورش راوية نافع وأخذ بقراءته ، واحتج بقراءة ابن عباس وطلحة والحسن
البصري وابن أبي اسحاق . (١)

ولا يرجح بين القراءات المتواترة انما يأخذ بكل منها مقتديا في ذلك بثعلب
أحد أئمة الكوفيين الذي لم يكن يميز الترجيح بين القراءات المتواترة . (٢)

وقد وقف ابن مالك من القراءات موقفا مغايرا حيث كان يستشهد بالقراءات
الصحيحة المتواترة كما كان يأخذ بالقراءات الشاذة ، وقد رد على علماء العربية
الذين كانوا يعيبون على عاصم وحزمة قراءات بعيدة في العربية ، واختار جواز
ما وردت به قراءاتهم في العربية ، من ذلك احتجاجه على جواز العطف على الضمير
المجزور من غير إعادة الجار بقراءة حمزة : « تساءلون به والارحام » (٣) ، وعلى
جواز الفصل بين المضاف والمضاف اليه بمفعول المصدر بقراءة ابن عامر : « قتل
اولادهم شركائهم » (٤) ، وعلى جواز سكون لام الامر بعد « ثم » بقراءة
حمزة : « ثم ليقطع » (٥) وهي قراءات مردودة من البصريين وابن جني .

ولم يكن يتخرج من الاعتماد على القراءات الشاذة في بناء القواعد والأقيسة
من ذلك اعتمادا على قراءة أعرابي شاذة لقوله تعالى : « صراط الذين » (٦) —
بتخفيف اللام — فجعلها قاعدة قاس عليها تخفيف (اللام) في الأسماء الموصولة
الآخري (٧) . فبنى عليها قاعدة وقاس من غير أن يعرف صحة هذه القراءة أو
خطأها ، تواتر روايتها أو كونها من الآحاد التي انفرد بقراءتها هذا القاريء دون
اعتماد على سماع أو تأكيد من ثقة راويها .

وسيبيوه شيخ النحاة البصريين الذين كانوا يخضعون القراءات لأقيستهم
وإجماعهم وأصولهم المعتمدة وإن كانت عن القرء الذين اعتمدت قراءاتهم ونقلت
نقلا متواترا عن الرسول الكريم (ص) وصحابته (رض) لم يعب قارئاً ولم يخطيء
قراءة بل كان يذكرها ليبين وجهها من العربية وليقوي ما ورد عن العرب .

١ - ينظر أبو حيان النحوي ص ٤١٦ - ٤٢٠ .

٢ - ينظر : أبو حيان النحوي ص ٤١٩ ، والبحر المحيط ج ٤ ص ٨٧ ، ومدونة الكوفة
ص ٢٨٤ - ٢٨٥ و ص ٢٨٦ - ٢٨٧ ومع الوامع ج ٢ ص ٥٥ .

٣ - النساء ، الآية ١ . ٤ - الانعام ، الآية ١٣٧ .

٥ - الاقتراح ص ١٥ . الحج ، الآية ١٥ . ٦ - الفاتحة ، الآية ٧ .

٧ - ارتشاف المغرب من لسان العرب ، ص ١١٧ .

وان كانت من القراءات المفردة لا يخطئها ولا يخطيء القاريء بها إنما يحاول تخريجها على إحدى لغات العرب لأنه يرى اللغات الواردة عن العرب فصيحة صحيحة وإن قل من يتكلم بها ، ولا يرى المتكلم بها مخطئا ، مثال ذلك قوله : « اذا تكلم عربي في الامالة في المنصوب بغير ما تكلم به عربي آخر فلا تظنن أنه مخطيء » (١) ، فكيف يُخطيء القراء وهم أئمة المسلمين وأعلامهم ، وما قرأوا به لا يخالف لأن القراءة سنة متبعة يقول : « فأما قوله عز وجل « إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ » (٢) . فأنما هو على قوله : « زيدا ضربته » وهو عربي كثير . وقد قرأ بعضهم : « وأما ثمودَ فهديناهم » (٣) الا أن القراءة لا تخالف لأن القراءة السنة . » (٤) .

وفي ضوء مذهبه هذا نجد الدكتور عبد الفتاح شلبي يقول : « أضع سبويه مع مدرسة القراء الذين يأخذون بالنقل عن الأئمة ويعتدون برسم المصحف ، ولكن ما جاء في كتابه من اعتداد بالقياس وتضعيف بعض القراء الأئمة يدفعني الى القول بأنه كان مترددا بين المذهبين » (٥) .

أما ما ذكره الدكتور شلبي من تضعيف سبويه للقراء فليس صحيحا لأنه فهم النص الوارد في كتابه مرة واحدة على غير ما قصد به . وذلك عندما كان يتحدث عن حكم المضارع في جواب الطلب ، يقول : « واعلم أن (الفاء) لا تضم فيها (أن) في الواجب ، ولا يكون في هذا السبب الا الرفع وسنين لِمَ ذلك . وذلك قوله : (إنه عندنا فيجدثنا) و (سوف آتية فأحدثه) ، ليس الا ، ان ان شئت رفعت على أن تشرك بينه وبين الاول ، وان شئت كان منقطعا لأنك أوجبت أن تفعل فلا يكون فيه الا الرفع . وقال عز وجل : « فلا تكفروا فيتعلمون » (٦) فارتفعت لأنه لم يخبر عن الملكين انهما قالوا : « لا تكفروا فيتعلمون » ليجعلا كفره سببا لتعليم غيره ، لكنه على : كفروا فيتعلمون ، ومثله : « كُنْ فيكون » (٧) كأنه انما قال : إنما أمرنا ذلك فيكون . وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر ونصبه في اضطرار من حيث انتصب في غير الواجب ، وذلك لأنك تجعل (أن) العاملة ، فمما نصب في الشعر اضطرارا قول الشاعر : -
سأتركُ مسترلي لبني تميمٍ وألحقُ بالحجازِ فأستريجا
وقال الأعشى ، وأنشدناه يونس : -

٢ - القمر ، الآية ٤٩ .

١ - الكتاب ج ٢ ص ٢٦٢ .

٤ - الكتاب ج ١ ص ٧٤ .

٣ - فصلت ، الآية ١٧ .

٦ - البقرة ، الآية ١٠٢ .

٥ - ابو علي الفارسي ص ١٦٦ .

٧ - البقرة ، الآية ١١٧ ، وآل عمران ، الايتان ٤٧ و ٥٩ ، والانعام ، الآية ٧٣ . والنحل ،

الآية ٤٠ . مريم ، الآية ٣٥ . ويس ، الآية ٨٢ . وغافر ، الآية ٦٨ .

ثُمَّتْ لَا تَجْزُونَنِي عِنْدَ ذَاكُمْ وَلَكِنْ سَيَجْزِينِي إِلَّا لَهُ فَيَعْقِبَا
وهو ضعيف في الكلام . (١)

يقول شلبي معقبا على ذلك : « وقد رجعت الى كتب القراءات فوجدت أن قراءة النصب عن ابن عامر في ستة المواضع التي ورد فيها هذا الحرف في القرآن الكريم ، ووافقه الكسائي في حرفي النحل ويس . (٢)

وفي هذا التعقيب اتهام لسبويه وتحميل لعبارة هذه ما لا تحتمله فهو لم يخطئ في قراءة « كُنْ فَيَكُونَنَّ » بالنصب ، ولا قراءة : « لَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُوا » فهاتان الآيتان وقع الفعل المنصوب فيهما - على قراءة النصب - بعد أمر أو نهي وكلاهما طلب يصح حمل الكلام عليه فينصب او على الأيجاب فيرفع ، وليس قوله : « وهو ضعيف في الكلام » منصبا على قراءة النصب في هاتين الآيتين إنما هو موجه الى قوله : « قد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر ، ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب وذلك لأنك تجعل (أن) العاملة » .

والذي لاحظناه أن سبويه حينما يعقب على القراءات بما يشعر بعدم موافقته إياها لا يزيد على أن يقول : « وهذه لغة ضعيفة » أو « وهي قليلة » (٣) ، فهو لا يوجه الضعف الى القراءة مباشرة إنما يحمل القراءة على احدى لغات العرب الموصوفة بالضعف أو بالقللة ومع ذلك فهي لغة تصح القراءة بها ، فالضعف والقللة عنده ليسا في القراءة نفسها إنما في اللغة التي قرأ بها القاري ، من ذلك قوله : « وزعموا أن أبا عمرو قرأ : « يَا صَالِحِيتِنَا » (٤) جعل (الهمزة) : (ياء) ثم لم يقبلها (واوا) ولم يقولوا هذا في الحرف الذي ليس منفصلا ، وهذه لغة ضعيفة ، لأن قياس هذا ان تقول : يَا غُلَامُوجِلْ » . (٥)

وقد كان شلبي يرى سبويه متعصبا للبصريين ولقراءهم على وجه الخصوص لأنه رآه على حسب ما استقصاه ينص اذا ما نص على إمام بصري كأبي عمرو بن العلاء أو من قرأ على بصري كالأعرج أو عيسى أو من بعد عن هذه العصبية كعبد الله بن مسعود وأبي . (٦)

وهذا التعصب الذي أشار اليه شلبي لا حقيقة له ولا وجود فيما نراه ويراه معنا من قرأ الكتاب لأن سبويه قد عودنا أن لا ينص اذا ما نص على اسم قائل في شواهد

٢ - أبو علي الفارسي ص ١٦٢ .

٤ - الاعراف ، الآية ٧٧ .

٦ - أبو علي الفارسي ص ١٦٤ .

١ - الكتاب ج ١ ص ٤٢٣ .

٣ - ينظر الكتاب ج ١ ص ٢٨ و ٢٩ .

٥ - الكتاب ج ٢ ص ٣٥٨ .

إلا اذا تأكد من صحة نسبه اليه ، ونحن نعلم أن كثيرا من أبيات الكتاب تركها غفلا من اسم الشاعر لأنه خشي أن لا تكون نسبتها صحيحة ، ولم ينسب منها إلا ما نسبه شيوخه ورواه عنهم منسوبا أو ما رواه من يثق بروايته من فصحاء العرب ، وكثيرا ما يترك البيت من غير أن ينص على اسم قائله ويكتفي بقوله : « وهو جاهلي » أو « وهو لرجل من بني قيس » أو « قال رجل من بني تميم » ونحو هذا من العبارات التي تُشعر بفصاحة اللغة التي ورد عليها البيت ، لأن همّة موجهه الى النص وفصاحته لا الى شخصية المتكلم به .

فموقفه من القراء اذن لا يختلف عن موقفه من الشعراء أو ممن نقل عنهم العبارات التي استشهد بها في الكتاب . فنص على اسم القاري فيما ثبت عنده نسبة القراءة إليه ، وممن نص عليهم الأعرج (١) وعبد الله بن سعود (٢) . وعيسى بن عمر (٣) وعبد الله بن أبي اسحاق (٤) والحسن (٥) . وأبي بن كعب (٦) وابو عمرو بن العلاء (٧) قاري البصرة وأحد شيوخ مدرسة النحو فيها وقد استشهد بقراءاته ونص على اسمه في مواضع متعددة من كتابه . وليس بدعا أن ينص عليه وهو الذي تلقى عنه شيوخه وأولهم الخليل القراءة والعربية ، وقد ولد سيبويه وابو عمرو حي يرزق فليس زمانه ولا مكانه ببعيدين عن زمان سيبويه ومن أولى من أبي عمرو بأن ينص على اسمه من القراء في الكتاب وهو الذي روى عنه كثيرا من الشواهد والآراء في النحو واللغة والأصوات وغيرها من مادة الكتاب .

وإن لم يثبت عنده اسم القاري نص في بعضها على اسم البلد الذي قرأ أهله بهذه القراءة مثل قراءة أهل المدينة (٨) أو قراءة أهل مكة (٩) . أو قراءة أهل الحجاز (١٠) ، أو قراءة أهل الكوفة (١١) . ولا يفرق في نقله لهذه القراءات بين مدينة واخرى انما يذكرها ويستشهد بها في الموضع الذي يريد ولا يرجح قراءة منها على اخرى .

فان لم ينسبها الى قرآء مدينة معينة وصح عنده أنها بلغة قبيلة من قبائل العرب أشار الى ذلك عند ذكره القراءة فمنها ما نسبه الى لغة هذيل (١٢) . ومنها ما نسبه الى لغة تميم (١٣) .

-
- | | |
|---|------------------------------|
| ١ - الكتاب ج ١ ص ٣٠٥ و ٤٦٧ و ج ٢ ص ٢٩٤ . | ٣ - الكتاب ج ١ ص ٤٧١ . |
| ٢ - الكتاب ج ١ ص ٢٥٨ و ٤٧١ ، ج ٢ ص ٢٤٤ . | ٤ - الكتاب ج ١ ص ٤٢٦ . |
| ٥ - الكتاب ج ١ ص ٨٧ . | ٦ - الكتاب ج ١ ص ٤٩ . |
| ٧ - الكتاب ج ١ ص ٢١٦ و ج ٢ ص ٤٢ و ١٦٧ و ٢٩٧ و ٢٨٩ و ٢٥٨ و ٤١٧ . | |
| ٨ - الكتاب ج ١ ص ٢٨٢ و ٢٩٧ و ٤٢٩ و ٤٦٣ و ج ٢ ص ١٩٤ . | |
| ٩ - الكتاب ج ٢ ص ٢٩٤ و ٤٠٨ و ٤١٠ . | ١٠ - الكتاب ج ١ ص ٢٨ و ٤١٧ . |
| ١١ - الكتاب ج ١ ص ٢٩٧ و ٤٣٠ و ج ٢ ص ٤٢٤ و ٤٢٦ . | |
| ١٢ - الكتاب ج ٢ ص ٤١٨ . | ١٣ - الكتاب ج ١ ص ٢٨ . |

أما في غير هذه المواضع فلم ينسب القراءات وإنما كان يكتفي بأن يقول :
« سمعنا بعض العرب قرأها » أو : « قراءة بعض القراء » أو : « أن بعضهم قرأ »
أو : « قد قرأ بعضهم » أو : « ألا ترى أنهم قرأوا » أو : « قد قرأ ناس » أو :
أناس ، أو : « بلغنا أن بعضهم قرأ هذا الحرف » أو : « وقد قرئ » أو :
« أن ناسا كثيرا يقرءونها » أو : « قد ينصبها بعضهم » أو : « وقد بلغنا ان بعضهم
قرأ » أو : « وقد بلغنا أن بعض القراء قرأ » أو : « قال بعضهم » أو : « وقد
قال الذين يخفون » أو : « هذا كله عربي قد قرئ به » أو : « وزعموا أن
أناسا من العرب يقولون » أو : « قد كسر قوم فقالوا » أو : « وأحسن
القراءتين » أو : « من لا يحصي من العرب » أو : « وأما قول بعضهم في
القراءة » أو : « وحدثني . . . أن ناسا يقولون » أو : « حدثنا
أن بعضهم قرأ » أو : « والأخرى في القرآن في قوله » (١) الى غير ذلك من
العبارات التي يقدم بها للقراءة .

أما موقف سبويه من القراءات فانه يختلف باختلاف الموضوع الذي يتحدث
فيه ، ففي بعضها يقيس على القراءة ويعتبرها الأصل كما فعل عند كلامه على اجراء
صلة (من) وخبره إذا عنيت اثنين كصلة (اللذين) ، وإذا عنيت جميعا كصلة
(الذين) يقول : « وزعم الخليل أن بعضهم قرأ : « ومن
تقنت منكن لله ورسوله » (٢) فجعلت كصلة « التي » حين عنيت مؤنثا ،
فاذا الحقت (التاء) في المؤنث ألحقت (الواو) و (النون) في الجميع » (٣)
فقاس الجمع على المؤنثة .

وقاس على القراءة كذلك في قوله : « وقد قرأ ناس : « في أربعة أيام
سواء » (٤) قال الخليل : جعله بمنزلة (مستويات) ، وتقول : (هذا درهم
سواء) كأنك قلت : (هذا درهم تام) (٥) .

وفي قوله : « وأما قوله عز وجل : « إن ترني أنا أقل منك مالا
وولدا » (٦) فقد تكون (أنا) فصلا وصفة ، وكذلك : « وما تقدموا لأنفسكم
من خير تجدوه عند الله هو خيرا وأعظم أجرا » (٧) . وقد جعل ناس كثير من

- ١ - ينظر في هذا ونحوه الكتاب ج ١ ص ٢٥ ، ٢٨ ، ٤٢ ، ٤٩ ، ٧٢ ، ٧٤ ، ٢٥٢ ، ٢٦٢ ،
٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧٥ ، ٢٨٣ ، ٣٩٥ ، ٣٢٦ ، ٤٣٠ ، ٤٤٨ ، و ج ٢ ص ١٥٤ ، ١٦٥ ،
١٦٧ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٤٠٨ ، ٤١٥ ، ٤١٩ ، ٤٢١ .
٢ - الإجراب ، الآية ٣١ .
٣ - الكتاب ج ١ ص ٤٠٤ وينظر ص ٢٨٥ .
٤ - فصلت ، الآية ١٠ .
٥ - الكتاب ج ١ ص ٢٧٥ .
٦ - الكهف ، الآية ٣٩ .
٧ - الزمل ، الآية ٢٠ .

العرب (هو) وأخواتها في هذا البسبب اسما مبتدأ وما بعده منبني عليه فكانه يقول :
 (أظن زيدا أبوه خير منه) ، و (وجدت عمرا أخوه خير منه) ، فمن ذلك أنه
 بلغنا أن رغبة كان يقول : (أظن زيدا هو خير منك) ، وفاس كثير من العرب
 يقولون : « وما ظلمنا هم ولكن كانوا هم الظالمون » (١) .

وحمل بعض القراءات على ما يراه أساتذته القياس في كلام العرب ، ورأى
 أنها لغة جيدة . يقول : « وسألت الخليل عن قولهم : (اضرب أيهم أفضل)
 فقال : القياس النصب كما تقول : (اضرب الذي أفضل) ، لأن (أيّا) في
 غير الاستفهام والجزاء بمنزلة (الذي) كما أن (من) في غير الجزاء والاستفهام
 بمنزلة (الذي) ، وحدثنا هرون أن الكوفيين يقرءونها : « ثم لتنزعن من
 كل شيعّة أيهم أشد على الرحمن عتياً » (٢) وهي لغة جيدة نصوها كما
 جرّوها حين قالوا : « امرر على أيهم أفضل » فأجراها هؤلاء مجرى (الذي)
 اذا قلت : (اضرب الذي أفضل) ، لأنك تنزل (أي) و (من) منزلة
 (الذي) في غير الجزاء والاستفهام » . (٣)

ويحمل القراءات المخالفة لسواد المصحف على اللغات يقول : « واعلم أن
 بقاء (الياء) لغة في النداء في الوقف والوصل تقول : (يا غلامي أقبل) ،
 وكذلك اذا وقفوا ، وكان ابو عمرو يقول : « يا عبادي فأتقون » (٤) .

ومثله قوله : « وأما قول بعضهم في القراءة : « إن الله نعمًا يعظكم
 به » (٥) فحرك (العين) فليس على لغة من قال : (نعم) فأسكن (العين) ،
 ولكنه على لغة من قال : (نعم) فحرك (العين) ، وحدثنا ابو الخطاب أنها
 لغة لهذيل وكسروا كما قالوا : « لعيب » (٦) .

فان خالفت القراءة القياس المشهور في لغة العرب لا يردّها ولا يخطئها او
 يعيها او ينكرها إنما كان يحملها على ما ورد من عبارات وشواهد عن العرب
 خالفت فيه القياس والمشهور ، أو يشبه هذه الشواهد بالقراءة ويحملها عليها ،
 ويرى أنه مما يسمع ولا يقاس عليه يقول : « زعموا أن بعضهم قبرا :
 « ولات حين مناص » (٧) ، وهي قليلة ، كما قال بعضهم في قول سعد بن مالك
 القيسي : -

مَنْ فَرَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا يَبْرَاحُ

- ١ - الكتاب ج ١ من ٣٦٥ . الزخرف ، الآية ٧٦ .
- ٢ - مريم ، الآية ٦٦ .
- ٣ - الكتاب ج ١ من ٢١٦ . الزمزم ، الآية ١٦ .
- ٤ - الكتاب ج ١ من ٤٠٨ . الزمزم ، الآية ١٦ .
- ٥ - النساء ، الآية ٥٨٢ .
- ٦ - الكتاب ج ٢ من ٤٠٨ . الزمزم ، الآية ١٦ .
- ٧ - ص ، الآية ٢٠٢ .

جعلها بمنزلة « ليس » فهي بمنزلة « لات » في هذا الوجه . ثم قال بعد قليل :
« وزعموا أن بعضهم قال وهو الفرزدق : -

فأصبحوا قد أعادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مِثْلَهُمْ بَشَرٌ
وهذا لا يكاد يعرف ، كما أن « لات حِينُ مناصٍ » لا يكاد يعرف . وربُّ
شيء هكذا ، وهذا كقول بعضهم : « هذه ملحقّةٌ جديدةٌ » في القلة « (١) .

وقد يخالف القاريء ما ثبت في سواد المصحف لأنه قرأ الآية على لغة قبيلته
لجهله القراءة الصحيحة فيها ، يقول : « ومثل ذلك قوله عز وجل : « ما هذا
بشرا » (٢) في لغة أهل الحجاز . وبنو تميم يرفعونها إلا من عرف كيف هي في
المصحف » (٣) .

ويقيس القراءات على ما سمعه من العرب كما في قوله : « وقال الخليل : من
قال : « يا زيدُ والنضرُ » فنصب ، فأنما نصب لأن هذا كان من المواضع التي
يرد فيها الشيء إلى أصله . فأما العرب فأكثروا رأيناهم يقولون : (يا زيدُ والنضرُ)
وقرأ الاعرجُ : « يا جبالُ أُوَيْبِي مَعَهُ وَالطَيْرُ » (٤) فرفع ، ويقولون :
(يا عمرو والحارثُ) وقال الخليل : هو القياس كأنه قال : ويا حارثُ » (٥) .

أو يقيسه على ما حدثه به من سمعه من العرب ممن يثق بهم من الرواة يقول :
« وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول : « إن عمرًا المنطلقُ » وأهل
المدينة يقرأون « وإن كلاً لَمَا لِيُوفِيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ » (٦) يخففون
وينصبون » (٧) .

وقد ترد في الآية الواحدة قراءتان مختلفتان يستشهد سبويه بهما معا ولا يرجح
بينهما مثاله قوله : « وقد قرئَ هذا الحرف على وجهين : « قُلْ هي للذين آمنوا
في الحياة الدنيا خالصةٌ يومَ القيامةِ » (٨) بالرفع والنصب » (٩) .

وقوله : « وقد قرأ ناس هذه الآية على وجهين : « قُلْ إن رَبِّي يَقْدِفُ
بالحقِّ عَلَامَ الغُيُوبِ » (١٠) و « عَلَامَ الغُيُوبِ » (١١) .

- | | |
|--|--------------------------|
| ١ - الكتاب ج ١ ص ٢٨ و ٢٩ والشاهد هنا في تانيت (جديد) بالتاء وهو فعيل بمعنى مفعول . | ٢ - يوسف ، الآية ٢١ . |
| ٢ - الكتاب ج ١ ص ٢٨ . | ٤ - سبأ ، الآية ١٠ . |
| ٥ - الكتاب ج ١ ص ٣٠٥ . | ٦ - هود ، الآية ١١١ . |
| ٧ - الكتاب ج ١ ص ٢٨٢ . | ٨ - الامراف ، الآية ٢٢ . |
| ٩ - الكتاب ج ١ ص ٢٦٢ . | ١٠ - سبأ ، الآية ٤٨ . |
| ١١ - الكتاب ج ١ ص ٢٨٦ . | |

وقوله : « وقال تعالى : « إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً » (١) وقد قرأ بعضهم : « أُمَّتْكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً » حمل (أمتكم) على (هذه) كأنه قال : إن أمتكم كلها أمة واحدة » (٢) .

وقوله : « وقد قرئ هذا الحرف على وجهين قال بعضهم : « وإنك لا تظنمًا فيها » (٣) وقال بعضهم : « وأنتك » (٤) . هذا هو الغالب .

وقد يرجع في بعض الأحيان بين القراءتين ويصف احدهما بأنها أجود من الأخرى وإن كانت الأخرى عربية كما في قوله : « ومثل ذلك قوله عز وجل : « وأما ثمود فهديناهم » (٥) وإنما حسن أن يبني الفعل على الاسم حيث كان معملا في الضمر وشغلته به ولولا ذلك لم يحسن لأنك لم تشغله بشيء وقد قرأ بعضهم : « وأما ثمود فهديناهم » والنصب عربي كثير والرفع أجود » (٦) .

ومن ذلك أن يصف إحدى القراءتين بأنها أحسن أو أكثر كقوله : « فأما الثبات فقوله : (ضَرَبَهُو زَيْدٌ) و (عَلَيَّهِ مَالٌ) و (وَلَدَيْهُو رَجُلٌ) . جاءت (الهاء) مع ما بعدها هنا في المذكر كما جاءت وبعدها (الالف) في المؤنث وذلك قولك : (ضَرَبَهَا زَيْدٌ) و (عَلَيَّهَا مَالٌ) . فإذا كان قبل (الهاء) حرف لين فإن حذف (الياء) و (الواو) في الوصل أحسن لأن (الهاء) من مخرج (الألف) و (الألف) تشبه (الياء) و (الواو) تشبههما في المد وهي اختهما فلما اجتمعت حروف متشابهة حذفوا وهو أحسن وأكثر وذلك قوله : « عليه يا فتى) و (ولديه فلان) و (رأيت أباه قَبْلُ) و (هذا أبوه كما ترى) وأحسن القراءتين : « وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا » (٧) . و « إِنَّ تَحْمِلُ عَلَيْهِ يَلْهَتْهُ » (٨) و « شَرَّوهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ » (٩) و « خَذُوهُ فَعَلَّوهُ » (١٠) ، والتمام عربي » (١١) .

وقد يبين قوة إحدى القراءتين ولا يشير إلى حكم الأخرى مثاله قوله : « وقد قرأ ناس : « والسارق والسارقة » (١٢) « والزانية والزاني » (١٣) وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة ولكن أبت العامة إلا القراءة بالرفع » (١٤) .

٢ - الكتاب ج ١ ص ٢٨٧ .

٤ - الكتاب ج ١ ص ٤٦٣ وينظر ٤٢٦ .

٦ - الكتاب ج ١ ص ٤١ - ٤٢ .

٨ - الاعراف ، الآية ١٧٦ .

١٠ - الحاقة ، الآية ٣٠ .

١٢ - المائدة ، الآية ٣٨ .

١٤ - الكتاب ج ١ ص ٧٢ .

١ - الانبياء ، الآية ٩٢ .

٣ - طه ، الآية ١١٩ .

٥ - فصلت ، الآية ١٧ .

٧ - الاسراء ، الآية ١٠٦ .

٩ - يوسف ، الآية ٢٠ .

١١ - الكتاب ج ٢ ص ٢٩١ .

١٣ - النور ، الآية ٣٠ .

او يبين وجه كلّ من القراءات وأنّ لكلّ منها وجها حسنا لأنه عربي جاء على لغة من لغات العرب من ذلك قوله : « واعلم أنّ الهمزتين إذا التقتا وكانت كل واحدة منهما من كلمة فإن أهل التحقيق يخففون احدهما ويستقلون تحقيقهما . . . كما استقل أهل الحجاز تحقيق الواحدة فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا ومن كلام العرب تخفيف الاولى وتحقيق الآخرة وهو قول ابي عمرو وذلك قولك : « فقد جا أشرأطها » (١) و « يا زكريا إنا نبشرك » (٢) . ومنهم من يحقق الاولى ويخفف الآخرة سمعنا ذلك من العرب وهو قولك : « فقد جاء أشرأطها ويا زكريا انا » . . . وكان الخليل يستحب هذا القول ، فقلت له : لِمَه ؟ فقال : لاني رأيتهم حين ارادوا أن يبدلوا احدى الهمزتين اللتين تلتقيان في كلمة واحدة ابدلوا الآخرة وذلك قولهم : (جائي) و (وآدم) . ورأيت أبا عمرو أخذ بهنّ جميعا في قوله عز وجل : « يا ويلتا أألد وأنا عجوز » (٣) وحقق الأولى ، وكلّ عربي » (٤) .

وان جاءت القراءة على غير المشهور من أوجه التعبير أو على الاستعمال القليل فيه نجده يفسرها ويؤولها حتى يعيدها الى ما هو القياس والأكثر عندهم ، أو يسأل عنها أحد شيوخه الذي يُخرجها تخریجا يُبعدها عن الضعف أو الشذوذ أو القلة . مثاله قوله : « وسألته عن قوله عز وجل : « وما يُشعركمّ إنّها اذا جاءت لا يؤمنون » (٥) ما منعها أن تكون كقولك : « ما يدريك أنّه لا يفعل ؟ » فقال : لا يحسن ذلك في هذا الموضع إنمّا قال : « وما يشعركم ؟ » ثم ابتداء فأوجب فقال : « إنّها اذا جاءت لا يؤمنون » ، ولو قال : « وما يشعركم أنّها » كان ذلك عذرا لهم . وأهل المدينة يقولون : « أنّها » ، فقال الخليل : هي بمنزلة قول العرب : « إئت السوق أنّك تشتري لنا شيئا » أي : (لعلك) . فكأنه قال : لعلها اذا جاءت لا يؤمنون » (٦) .

ومثله قوله : « وبلغنا أنّ أهل المدينة يرفعون هذه الآية : « وما كان لبشر أن يكلمه الله إلاّ وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحي بإذنه ما يشاء » (٧) فكأنه والله أعلم قال عز وجل : (لا يكلم الله البشر إلاّ وحيا أو يرسل رسولا) أي : في هذه الحال ، وهذا كلامه إياهم كما تقول العرب : « تحيتك الضرب وعتابك السيف وكلامك القتل » (٨) .

- | | |
|---------------------------|---|
| ١ - محمد ، الآية ١٨ . | ٢ - مريم ، الآية ٧ . |
| ٢ - هود ، الآية ٧٢ . | ٤ - الكتاب ج ٢ ص ١٦٧ وينظر ص ٢٧٥ . |
| ٥ - الانعام ، الآية ١٠٩ . | ٦ - الكتاب ج ١ ص ٤٦٢ - ٤٦٣ . |
| ٧ - الشورى ، الآية ٥١ . | ٨ - الكتاب ج ١ ص ٤٢٩ وينظر ص ٤٧١ و ج ٢ ص ٦٥ . |

وقد يستشهد بقراءة بَلَّغَهُ ورودُها في بعض المصاحف من غير أن يُشير الى هذا المصحف أو يبينه ، ثم يؤكد هذا بسماعه إياها عن العرب يقول : « وبلَّغتنا أن هذا الحرف في بعض المصاحف : « وأذن لا يَلْبَثُوا خلافاً لإلا قليلاً » (١) وسمعنا بعض العرب قرأها فقال : « وإذَنْ لا يَلْبَثُوا » (٢) .

من هذا العرض للقراءات تبين لنا موقف سيبويه منها واهتمامه بها ، كما اتضح لنا أنه كان يراها موافقة للأصول العربية أو للغات العرب الذين يستشهد بكلامهم وأساليبهم من شعرٍ ونثر ، فإن بَعُدَ بعضها عن الاستعمال أو المشهور وجهه توجيهها يردُّه الى المشهور والكثير الغالب . وان ورد منها ما خالف القياس واللغة الفصحى أرجعه الى إحدى لغات العرب وذكر المتكلمين بهذه اللغة وسماها ، كلغة هُدَيْل وتميم ونحوها ، أو لم يذكر المتكلمين بهذه اللغة ولم ينصَّ عليها واكتفى بقوله : إنها على لغة من لغات العرب ، أو : سمعها من عربي ، أو : هو قول العرب ، أو : قول عامة العرب ، ونحو ذلك من العبارات التي ليس فيها مطعن في القاري ولا في القراءة من قريب أو بعيد . وقد يتأول هو أو أحد شيوخه ما ورد في القراءة المخالفة لسواد المصحف أو للقراءة المشهورة بوجه من الوجوه الحسنة كي لا ينكرها أو يردّها او يسخفها كما كان يفعل غيره ممن جاء بعده من النحاة .

فموقف سيبويه من القراءات موقف معتدل وقد استشهد بها واستخلص منها القواعد وقاس عليها كلام العرب أو قاسها على كلام العرب ، ونظر اليها نظريته الى الآيات الواردة في المصحف العثماني فهو لم يخطي قراءة ولم يلحن قارئاً ولم يرجح قارئاً من القراء على غيره بل كان يؤيد القراءة أو يؤولها أو يرجحها من غير أن يعتمد شخصية القاري في ذلك ، وسواء لديه أوردَ اسمه في القراءة أم لم يرد ، أكان من القراء السبعة أو العشرة أم لم يكن ، تواترت قراءته أم كانت من الأحاد أم من الشاذ . فهو لا يشير الى نوع القراءة ولا الى منزلة القاري أو مذهبه بصرياً كان أم كوفياً أم مدينياً أم مكياً ، لأن اهتمامه كان موجّهاً الى ما يرد في القراءة من ألفاظ وعبارات والى صحتها أو مخالفتها للمشهور ، وافقت كلام العرب أم خالفته .

ومما تجدر الإشارة إليه أن القراءات لم تكن قد قسمت في زمانه وحددت ، ولم تكن هذه البحوث المطولة المفصلة في طبقات القراء ، ولم يعرف القراء السبعة ولا العشرة ، كما لم يكن سند روايتها قد ميزت أنواعه وقُسمت الى متواتر ومشهور وآحاد وشاذ وموضوع ونحوه . ولم يتضح هذا التقسيم والتبويب والتفصيل الا بعد منتصف القرن الثالث للهجرة حيث كان ابن قتيبة المتوفى في حدود سنة ٢٧٦هـ من أوائل المتكلمين على القراءات السبع والخلافات حولها . وقد جاء بعده أبو بكر ابن مجاهد في بداية القرن الرابع للهجرة فحدد شخصية القراء السبعة ، واستمر من جاء بعدهما على التبويب والتقسيم والتحديد حتى استقرت على هذه الصورة التي لم يرها سبويه في زمانه .

الفصل الثاني

الحديث

أما الحديث النبوي الشريف فهو الأصل الثاني من اصول الاستشهاد بعد كلام الله عز وجل ، وقد بين الشيخ محمد الخضر حسين المقصود به بقوله : « ثم تبين لي أن كتب الحديث تشتمل على أقواله (ص) وعلى أقوال الصحابة تحكي فعلا من أفعاله عليه السلام او حالا من احواله ، او تحكي ما سوى ذلك من شئون عامة او خاصة تتصل بالدين ، بل يوجد في كثير من كتب الحديث أقوال صادرة عن بعض التابعين . وكذلك نرى المؤلفين في غريب الحديث يوردون ألفاظا من أقوال رسول الله (ص) او أقوال الصحابة او أقوال بعض التابعين كعمر بن عبد العزيز (رض) وهذه الأقوال المنسوبة الى الصحابة او التابعين متى جاءت من طريق المحدثين تأخذ حكم الأقوال المرفوعة الى رسول الله (ص) من جهة الاحتجاج بها في اثبات لفظ لغوي او قاعدة نحوية » . (١)

غير أن الذي نفهمه عند اطلاق مصطلح الحديث انه كلام النبي العربي محمد - صلى الله عليه وسلم - وقد كان من الواجب أن يعتبر بعد القرآن الكريم في منزلة الاستشهاد به لولا أن المسلمين الاوائل اجازوا روايته بالمعنى ولم يعتمدوا فيه على اللفظ الذي نطق به الرسول (ص) غالبا . فنحن نجد أئمة النحو البصري والكوفي على السواء والمتقدمين منهم وكثيرا ممن جاء بعدهم من المؤيدين لهذين المذهبين او من الذين يعتبرون مؤسسي مدرسة بغداد او مصر او الاندلس ، لا يعتمدون عليه ولا يعتبرونه أصلا من اصول الاستشهاد وتقعيد القواعد النحوية وثبتت احكامها كالقرآن وفصيح كلام العرب . وعلّة ذلك عندهم أن الحديث لم يرو بألفاظه التي نطق بها الرسول (ص) ، وإنما اجيزت الرواية بالمعنى ولذلك اختلفت العبارات التي تؤدي معنى الحديث الواحد ، وقد يكون بعضها بلفظ الرسول وبعضها باكثر

١ - دراسات في العربية وتاريخها ص ١٦٦ - ١٦٧ .

الفاظه . الا ان الشك فيها جعلهم يبعدونها عن مجال الاستشهاد ، وان جاءوا بالحديث فانما يبحثون به لتقوية ما لديهم من شواهد قرآنية او شعرية او نثرية وردت عن القبائل العربية التي يحتجون بلغاتها .

ويمكننا أن نقسم موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الى ثلاث طوائف :
طائفة منعت الاحتجاج به مطلقا وعلى رأسها ابو حيان النحوي وشيخه ابو الحسن ابن الضائع متابعين في ذلك من تقدمهم من النحاة من شيوخ المدرستين . وطائفة اتخذت الوسط سبيلا وعلى رأسها الشاطبي والسيوطي وكثير من المحدثين ، وطائفة ثالثة : أجازت الاستشهاد بالحديث كله وعلى رأسها ابن مالك الاندلسي وابن هشام الانصاري .

كان ابو حيان لا يجوز الاستشهاد بالحديث ، وقد عرض حجته في كتاب (التذييل والتكميل) . فقال رادا على ابن مالك : « لقد لهج هذا المصنف في تصانيفه بالاستدلال بما وقع في الحديث في اثبات القواعد الكلية في لسان العرب بما روي فيه ، وما رأيت أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غير هذا الرجل ، على أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين الأحكام من لسان العرب والمستنبطين المقاييس كابي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين ، وكعاذ والكسائي والفراء وعلي بن المبارك الاحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك ، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقيين وغيرهم من نحاة الاقاليم كنحاة بغداد واهل الاندلس . وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء فقال : انما تنكبت العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك نفس لفظ رسول الله (ص) اذ لو وثقوا به لجرى مجرى القرآن الكريم في اثبات القواعد الكلية به . وانما كان كذلك لأمرين : -

احدهما : أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى فوجد قصة واحدة قد جرت في زمانه (ص) فقال فيه لفظا واحدا فنقل بأنواع من الالفاظ بحيث يجزم الانسان بأن رسول الله (ص) لم يقل بتلك الالفاظ نحو ما روي من قوله عليه السلام : « زَوَّجْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ » و « مَلَكَتْكِهَا بِمَا مَعَكَ » و « خَدَّهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ » وغير ذلك من الالفاظ الواردة في هذه القصة . فتعلم قطعا انه لم يلفظ بجميع هذه الالفاظ بل لا يجزم بانه قال بعضها اذ يحتمل انه قال لفظا مرادفا لهذه الالفاظ غيرها فأنت الرواة بالمرادف اذ هو جائز عندهم النقل بالمعنى ولم يأتوا بلفظه (ص) اذ المعنى هو المطلوب ولا سيما مع تقادم السماع وعدم ضبطه بالكتابة ، والاتكال على الحفظ فالضابط منهم من ضبط المعنى . وأما ضبط اللفظ فبجهد جدا لا سيما في

الأحاديث الطوال التي لم يسمعها الراوي إلا مرة واحدة . ولم تُملّ عليه فيكتبها . وقد قال سفيان الثوري فيما نقل عنه : « ان قلت لكم اني احديثكم كما سمعت فلا تصدقوني انما هو المعنى » ومن نظر في الحديث ادنى نظر علم علم اليقين أنهم يروون بالمعنى .

الثاني : انه وقع للحن كثيرا فيما روي من الحديث ، لأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ولا تعلموا لسان العرب بصناعة النحو فوقع اللحن في نقلهم وهم لا يعلمون ذلك . ووقع في كلامهم وروايتهم غير الفصح من لسان العرب ، ونعلم قطعاً غير شك أن رسول الله (ص) كان افصح الناس فلم يكن ليتكلم الا بأفصح اللغات وأحسن التراكيب وأشهرها وأجزها ، واذا تكلم بلغة غير لغته فأنما يتكلم بذلك مع اهل تلك اللغة على طريقة الاعجاز وتعليم الله ذلك من غير معلم انساني ولا ملقن لها من اهلها كحديثه عليه السلام مع النمر بن توبل ومع الوافدين عليه من غير اهل لغته ، والله در أي عبد الله ابن الاعرابي - رحمه الله - فانه مر على قوم من الزنادقة وهم يتطلبون على زعمهم في القرآن لحناً ، فقال لهم : « ويلكم هبكم شككم في كونه نبياً أتشكّون في كونه عريباً ؟ » ثم يعود الى كلامه على ابن مالك فيقول : « والمصنف رحمه الله قد اكثر من الاستلال بما أثر في الأثر متعقبا بزعمه على النحويين ، وما أمعن النظر في ذلك ولا صحب من له التمييز في هذا الفن » (١) .

وكان ابوالحسن ابن الضائع قد وقف موقفاً مماثلاً لموقف أبي حيان فقال في شرح الجمل : « تجوز الرواية بالمعنى هي السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثباتهم اللغة بالحديث واعتمدوا في ذلك على القرآن وصریح النقل عن العرب ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في اثبات فصيح اللغة كلام النبي (ص) لانه افصح العرب » (٢) .

وقال ابن خروف : « يُستشهد بالحديث كثيراً فان كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمروي فحسن وإن كان يرى أن ما قبله اغفل شيئاً وجب عليه استدراكه فليس كما رأى » (٣) .

اما سبب وقوف ابي حيان وشيخه ابن الضائع وابن خروف هذا الموقف واتخاذهم هذا الرأي فقد بينه ابو حيان بقوله : « وانما امعنت الكلام في هذه

١ - التذييل والتكميل ج ٥ ص ١٦٦ ، وينظر الاقتراح ص ١٦ - ١٨ ، وخرانة الادب للبغدادي

ج ١ ص ٤ - ٦ . وكتاب ابو حيان النحوي ص ٤٢٠ - ٤٢٢ .

٢ - الاقتراح ص ١٨ وخرانة الادب للبغدادي ج ١ ص ٥ وكتاب ابو حيان النحوي ص ٤٢٠ .

٣ - الاقتراح ص ١٨ وينظر الخرانة ج ١ ص ٥ .

المسألة لثلا يقول مبتدي ء : ما بال النحويين يستدلون بقول العرب وفيهم المسلم والكافر ولا يستدلون بقول العدول كالبخاري ومسلم وأصراهما ، فاذا طالع ما ذكرناه ادرك السبب الذي لاجله لم يستدل النحاة بالحديث . (١)

اما الفريق الذي يجوز الاستشهاد بالحديث مطلقا فعلى رأسهم ابن هشام وابن مالك . حيث اكثر الاول من الاستشهاد بالحديث كثرة فاقت استشهاد الأخير به . وكانت حجتهما وحجة أمثالهما ممن اجازوا الاحتجاج بالحديث ما رد به ابن الدماميني في « شرح التسهيل » على ابي حيان قال : « قد اكثر المصنف من الاستدلال بالاحاديث النبوية وشنع ابو حيان عليه وقال ان ما استند اليه من ذلك لا يتم له لتطرق احتمال الرواية بالمعنى فلا يوثق بان ذلك المحتج به من لفظه عليه الصلاة والسلام حتى تقوم به الحجة . وقد اجريت ذلك لبعض مشايخنا فصوب رأي ابن مالك فيما فعله بناء على أن اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب انما المطلوب غلبة الظن الذي هو مناسط الاحكام الشرعية . وكذا ما يتوقف عليه من نقل مفردات الالفاظ وقوانين الإعراب . فالظن في ذلك كله كاف ، ولا يخفى أنه يغلب على الظن أن ذلك المنقول المحتج به لم يبدل لان الاصل عدم التبديل لا سيما والتشديد في الضبط والتحري في نقل الاحاديث شائع بين النقلة والمحدثين ، ومن يقول منهم بجواز النقل بالمعنى فانما هو عنده بمعنى التجويز العقلي الذي لا ينافي وقوع تقيضه ، فلذلك تراهم يتحرون في الضبط ويتشددون مع قولهم بجواز النقل بالمعنى ، فيغلب على الظن من هذا كله أنها لم تبدل ويكون احتمال التبديل فيها مرجوحا فيلغى ولا يقدح في صحة الاستدلال بها . ثم ان الخلاف في جواز النقل بالمعنى انما هو فيما لم يدون ولا كتب ، واما ما دون وحصل في بطون الكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير خلاف بينهم . قال ابن الصلاح بعد أن ذكر اختلافهم في نقل الحديث بالمعنى : ان هذا الخلاف لا نراه جاريا ولا اجراه الناس فيما نعلم فيما تضمنته بطون الكتب فليس لاحد أن يغير لفظ شيء من كتاب مصنف ويثبت لفظا اخر . . . ه . . . وتدوين الأحاديث والأخبار بل وكثير من المرويات وقع في الصدر الاول قبل فساد اللغة العربية حين كان كلام اولئك المبدلين على تقدير تبديلهم يسوغ الاحتجاج به ، وغايته يومئذ تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به فلا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال ثم دون ذلك المبدل على تقدير التبديل ومنع من تغييره ونقله بالمعنى كما قال ابن الصلاح فبقي حجة في بابه ولا يضر توهم ذلك السابق في شيء من استدلالهم المتأخر والله اعلم بالصواب » (٢) .

١ - التبديل والتكميل ج ٥ ص ١٧٠ وينظر خزانة الادب للبغدادي ج ١ ص ٦ ، والافتراح ص ١٨ ، وكتاب ابو حيان النحوي ص ٤٣٢ .

٢ - خزانة الادب للبغدادي ج ١ ص ٧ ، وينظر كتاب ابو حيان النحوي ص ٤٢٥ .

اما الفريق الثالث الذي توسط في الاستشهاد بين ابن مالك وابي حيان فقد كان الشاطبي المتكلم بلسانهم وقد أجاز الاستشهاد بالأحاديث التي اعتنى ينقل ألفاظها يقول : « لم نجد أحدا من النحويين استشهد بحديث رسول الله (ص) وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهاهم الذين يبولون على أعقابهم ، وأشعارهم التي فيها الفحش والحنا ويركون الأحاديث الصحيحة لأنها تنقل بالمعنى وتختلف رواياتها وألفاظها، بخلاف كلام العرب وشعرهم فان رواته اعتنوا بالفاظه لما بينى عليها من النحو ولو وقفت على اجتهادهم قضيت منه العجب وكذا القرآن ووجوه القراءات .

واما الحديث فعلى قسمين : قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه فهذا لم يقع به استشهاد اهل اللسان . وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص كأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته (ص) ككتابه لهمدان وكتابه لوائل بن حجر والأمثال النبوية فهذا يصح الاستشهاد به في العربية . وابن مالك لم يفصل هذا التفصيل الضروري الذي لا بد منه وبنتى الكلام على الحديث مطلقا ولا اعرف له سلفا الا ابن خروف فانه أتى بأحاديث في بعض المسائل حتى قال ابن الضائع : لا أعرف هل يأتي بها مستدلا أم هي لمجرد التمثيل . والحق أن ابن مالك غير مصيب في هذا فكأنه بنسأه على امتناع نقل الاحاديث بالمعنى وهو ضعيف « (١) .

فالشاطبي لم يوافق أبا حيان واصحابه في منهجهم ، ولم يرض بموقف ابن مالك . اما كلامه على ابن خروف وكثرة استدلاله فقد مر بنا مما نقله السيوطي ان ابن خروف كان يتعجب من كثرة الاستشهاد بالحديث الا اذا كان ذلك على وجه الاستظهار والتبرك . فهو كما يتضح من نقل السيوطي هذا مع المانعين (٢) الا ان كان السيوطي قد نسب القول الى ابن خروف وهو عليه . وتكون عبارة السيوطي تكملة لكلام ابن الضائع وعند ذلك تكون العبارة : « وقال - ابن الضائع - ابن خروف يستشهد . . . » بدلا من : « وقال ابن خروف : يستشهد . . . » .

ولم يكن الشاطبي الوحيد الذي وقف هذا الموقف الوسط بين المتطرفين من القبيلين انما تبعه في ذلك السيوطي فقال : « وأما كلامه (ص) فيستدل منه بما ثبت انه قاله على اللفظ المروي وذلك نادر جدا انما يوجد في الاحاديث القصار على قلة ايضا فان غالب الاحاديث مروى بالمعنى وقد تداولها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها فرووها بما أدت اليه عباراتهم فزادوا ونقصوا وقدّموا

١ - خزنة الادب للبغدادي ج ١ ص ٦ وينظر كتاب ابو حيان النحوي ص ٤٢٢ .

٢ - ينظر الاقتراح ص ١٨ وفيه نقل السيوطي قول ابن خروف في الكثيرين من الاستشهاد

بالحديث وعيبه عليهم .

واخروا وأبدلوا ألفاظا بألفاظ . ولهذا ترى الحديث الواحد مرويا على أوجه شتى
بعبارات مختلفة ومن ثم انكر على ابن مالك اثباته القواعد النحوية بالالفاظ الواردة
في الحديث « (١) » .

وكان السيوطي مع اعتداله يميل الى أبي حيان وشيخه فقد علق على رأي أبي حيان
السابق بعد ان نقل قوله وقول شيخه ابن الضائع - بقوله : « ومما يدل على صحة
ما ذهب اليه ابن الضائع وابو حيان أن ابن مالك استشهد على لغة (أكلوني البراغيث)
بحديث الصحيحين (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار) وأكثر من
ذلك حتى صار يسميها (لغة يتعاقبون) . وقد استدل به السهيلي ثم قال : لكني أقول
أن (الواو) فيه علامة اضممار ، لانه حديث مختصر رواه البزار مطولا مجردا قال
فيه : « إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار » (٢) .

وقال في كتابه « همع الهوامع » عند كلامه على قوله (ص) : « لولا قومك
حديثو عهد بكفر لأست البيت على قواعد ابراهيم » : « قلت والظاهر أن
الحديث حرفته الرواة بدليل أن في بعض رواياته : « لولا حدثان قومك » وهذا
جارٍ على القاعدة وقد بينت في كتاب « اصول النحو » من كلام ابن الضائع وابي
حيان انه لا يستدل بالحديث على ما خالف القواعد النحوية لانه مروى بالمعنى
لا بلفظ الرسول ، والاحاديث رواها العجم والمولودون لا من يحسن العربية فأدواها
على قدر ألسنتهم » (٣) .

اما المحدثون فقد كان من اشدّهم دفاعا عن الحديث والاستشهاد به فضيلة الشيخ
محمد الخضر حسين يقول ان ما دعاه الى القيام ببحثه : « الاستشهاد بالحديث في
اللغة » الخلافات التي رآها بين علماء العربية في إثبات اللغة والنحو بالحديث ، وقد
بلغ جهده لاستقصاء الاحاديث في الكتب الكثيرة المؤلفة في الحديث وغريبه ليري
في أي جانب من الجانبين يكون الحق أي جانب المسانعين للاستشهاد بالحديث أم
في جانب المجيزين ؟ يقول : « وهذا ما دعاني الى أن بحثت هذه المسألة وبذلت
جهدا في استقصاء ما كتبه فيها أهل العلم ثم استخلصت من بين اختلافهم رأيا » (٤)

١ - الاقتراح ص ١٦ - ١٧ . وينظر خزانة الادب للبغدادي ج ١ ص ٦ - ٧ .

٢ - الاقتراح ص ١٩ وينظر خزانة الادب للبغدادي ج ١ ص ٧ ، وكتاب ابو حيان النحوي ص ٤٣٥ .

٣ - همع الهوامع ج ١ ص ١٠٥ ، وينظر كتاب ابو حيان النحوي ص ٤٣٦ .

٤ - دراسات في العربية وتاريخها ص ١٦٦ .

ثم بيّن الالفاظ التي وردت في الاحاديث مما لا شاهد له في كلام العرب ، وذكر آراء من يرى أن في الحديث ما لم يرد في كلام العرب ، وعرض للخلاف بين المحتجين والمساعين وناقش أدلة المساعين بحجج المجيزين (١) .

وقد انتهى به البحث الى أن من الاحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللغة وهو أنواع : -

أحدها : ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته عليه الصلاة والسلام بقوله : « حَمِي الوطيس » وقوله : « مات تحت ألقه » وقوله : « المظلم ظلمات يوم القيامة » الى نحو هذا من الاحاديث القصار المشتملة على شيء من محاسن البيان كقوله « مأزورات غير مأجورات » وقوله : « إن الله لا يملأ حتى تملأوا » .

ثانيها : ما يروى من الأقوال التي كان يتعبد بها أو أمر بالتعبد بها كألفاظ القنوت والتحيات وكثير من الأذكار والأدعية التي كان يدعو بها في اوقات خاصة .

ثالثها : ما يروى شاهداً على أنه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم وما هو ظاهر ان الرواة يقصدون في هذه الانواع الثلاثة لرواية الحديث بلفظه .

رابعها : الأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتحدت الفاظها فان اتحاد الالفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في الفاظها ، والمراد ان تعدد طرقها الى النبي (ص) او الى الصحابة او التابعين الذين ينطقون الكلام العربي فصيحاً .

خامسها : الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة كمالك بن أنس وعبد الملك بن جريج والامام الشافعي .

سادسها : ما عرف من حال روايته أنهم لا يُجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل ابن سيرين والقاسم بن محمد ورجاء بن حيوة وعلى بن المديني .

ومن هذه الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به وهي الاحاديث التي لم تدون في الصدر الاول وانما تروى في كتب بعض المتأخرين .

ولا يحتاج بهذا النوع من الأحاديث سواء أكان سندها مقطوعاً أم متصلاً . أما مقطوعة السند فوجه عدم الاحتجاج بها واضح ، وأما متصلة السند فليعد مدونها

١ - ينظر المصدر السابق ص ١٦٧ - ١٧٧ .

عن الطبقة التي يحتج بأقوالها ، واذا اضيفت كثرة المولدين في رجال سند الحديث الى احتمال ان يكون بعضهم قد رواه بالمعنى اصبح احتمال ان تكون ألفاظه ألفاظ النبي (ص) او ألفاظ راويه الذي يحتج بكلامه قاصرا عن درجة الظن الكافي لاثبات الألفاظ اللغوية او وجوه استعمالها .

والحديث الذي يصح أن تختلف الانظار في الاستشهاد بالفاظه هو الحديث الذي دون في الصدر الاول ، ولم يكن من الأنواع الستة المنية عليها آنفا وهو على نوعين : حديث يرد لفظه على وجه واحد ، وحديث اختلفت الرواة في بعض ألفاظه .

اما الحديث الوارد على وجه واحد ، فالظاهر صحة الاحتجاج به نظرا الى أن الأصل الرواية باللفظ والى تشديدهم في الرواية بالمعنى ، ويضاف الى هذا قلة عدد من يوجد في السند من الرواة الذين لا يحتج بأقوالهم . فقد يكون بين البخاري ومن يحتج بأقواله من الرواة واحد او اثنان او اقصاهم ثلاثة .

وأما الاحاديث التي اختلفت فيها الرواة فإننا نرى من يستشهدون بالاحاديث من اللغويين والنحاة لا يفرقون بين ما روي على وجه واحد وما روي على وجهين أو وجوه .

ويمكننا أن نفصل القول في هذا النوع فنجز الاستشهاد بما جاء في رواية مشهورة لم يغمزها بعض المحدثين بأنها وهم من الراوي . . . وأما ما يجيء في رواية شاذة او في رواية يقول فيها بعض المحدثين أنها غلط من الراوي فنقف دون الاستشهاد بها

وأضعف من هذا ان تجيء الكلمة غير المعروفة في اللغة في صورة الشك من من الراوي (١) .

وخلاصة ما توصل اليه يتضح في قوله : « اننا نرى الاستشهاد بالفاظ ما يروى في كتب الحديث المدونة في الصدر الاول وان اختلفت فيها الرواية . ولا نستثني الألفاظ التي تجيء في رواية شاذة او يغمزها بعض المحدثين بالغلط او التصحيف غمزا لا مرد له . ويشد ازرنا في ترجيح هذا الرأي أن جمهور اللغويين وطائفة عظيمة من النحويين يستشهدون بالألفاظ الواردة في الحديث ولو على بعض رواياته » (٢) .

١ - دراسات في العربية وتاريخها ص ١٧٧ - ١٨٠ .

٢ - المصدر السابق ص ١٨٠ .

وقرر مجمع اللغة العربية بالقاهرة استنادا الى ما توصل اليه الشيخ محمد الخضر حسين الاحتجاج بالحديث ، ونص قراره : « اختلف علماء العربية في الاحتجاج بالاحاديث النبوية لجواز روايتها بالمعنى ولكثرة الاعاجم وقد رأى المجمع الاحتجاج ببعضها في أحوال خاصة مبينة فيما يأتي : -

١ - لا يحتاج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المتونة في الصدر الاول ، كالكتب الصحاح الستة فما قبلها .

٢ - يحتاج بالحديث المدون في هذه الكتب الآتفة الذكر على الوجه الآتي :

١ - الاحاديث المتواترة المشهورة .

٢ - الاحاديث التي تستعمل الفاظها في العبادات .

٣ - الاحاديث التي تعد من جوامع الكلم .

٤ - كتب النبي صلى الله عليه وسلم .

٥ - الاحاديث المروية لبيان انه (ص) كان يخاطب كل قوم بلغتهم .

٦ - الاحاديث التي عرف من حال روايتها انهم لا يميزون رواية الحديث

بالمعنى مثل : القاسم بن محمد - ورجاء بن حيوة - وابن سيرين .

٧ - الاحاديث المروية من طرق متعددة والفاظها واحدة (١) .

هذا موقف القدماء والمحدثين من علماء العربية من الاستشهاد بالحديث ، أما سيبويه فقد أورد عدة أحاديث في أثناء كلامه على بعض الموضوعات النحوية لتبيين بعض الأوجه الاعرابية . ولم يبين من كلامه عليها او مما قدم لها به أنها من الاحاديث إنما كان يدرجها مع امثلة الكتاب فيقول مثلا : « واما قولهم » ، أو : « يقول » ، أو : « ومن العرب من يرفع فيقول » ، أو : « ومثل ذلك » ، أو : « ومن ذلك » .

وقد استطاع الاستاذ أحمد راتب النفاخ صاحب « فهرس شواهد سيبويه » أن يجد بعضها في كتب الحديث اما على الصورة التي ذكرها سيبويه او مغيرة عنها ، وقد يكون حديثا تاما او جزء من حديث . وكانت طريقة احتجازه بهذه الاحاديث انه يذكرها إما تقوية لأمثلة سابقة من القرآن الكريم كما في استشهاده بالحديث : « ونخلعُ ونتركُ من يفسجركُ » (٢) فقد استشهد به في باب « الفاعلين والمفعولين

١ - ينظر مجموعة القرارات العلمية (٢) مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما .

١٩٢٢ - ١٩٦٢ ط ١٩٦٢ م - ١٢٨٢ هـ ص ٢ - ٤ .

٢ - هو قطعة من دماء القنوت المختار عند الحنفية . وقد أخرجه الطحاوي في (معاني الآثار)

موقوفا على عمر رضي الله عنه - ينظر فهرس شواهد سيبويه هامش ٢ ص ٥٨ .

اللذين كلُّ واحدٍ منهما يفعلُ بفاعله مثل الذي يفعلُ به وما كان نحو ذلك » يقول :
 « وهو قولك : (ضربتُ وضربتي زيد) و (ضربتني وضربتُ زيداً) تحمل
 الاسم على الفعل الذي يليه فالعامل في اللفظ أحد الفعلين ، وأما في المعنى فقد يعلم
 أن الأول قد وقع إلا أنه لا يعملُ في اسم واحد رفعٌ ونصبٌ ، وإنما كان الذي
 يليه أولى لقرب جوارحه وأنه لا يتقضى معنى وأن المخاطب قد عرف أن الأول
 قد وقع بزید كما كان : (خَشَنْتُ بَصْدْرِهِ وَصَدَّرَ زَيْدٌ) وجه الكلام بحيث
 كان الجرح في الأول ، وكانت (الباء) أقرب الى الاسم من الفعل ولا يتقضى معنى
 سَوَا بينهما في الجز كما يستويان في النصب . ومما يقوي ترك هذا لعلم المخاطب
 قوله عز وجل : « وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا
 وَالذَّاكِرَاتِ » (١) فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناء عنه . ومثل
 ذلك : « وَتَخْلَعُ وَتَتْرِكُ مَنْ يَتَجَرَّكُ » وجاء في الشعر من الاستغناء أشد من
 هذا وذلك قول قيس بن الخطيم : -

نَحْنُ بِمَا عَيْنِنَا وَأَنْتَ بِمِيبَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ
 وَقَالَ ضَابِيَةُ الْبُرْجُمِيِّ : -

فَمَنْ يَبْكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقِيَارًا بِهَا لَعَرِيبٌ
 وقال ابن احمر : -

رَمَانِي بِأَمْرٍ كُنْتُ مِنْهُ وَالسَّيِّدِي بَرِيئًا وَمَنْ أَجَلِ الطَّيَّوِي رَمَانِي
 فوضع في موضع الخبر لفظ الواحد ، لأنه قد علم أن المخاطب سيستدل به على
 أن الآخرين في هذه الصفة ، والأول أجود لأنه لم يضع واحدا في موضع جمع
 ولا جمعا في موضع واحد . ومثله قول الفرزدق : -

إِنِّي ضَمَنْتُ لِمَنْ أَنَانِي مَا جَسَنِي وَأَبَى فكَانَ وَكُنْتُ غَيْرَ غَدُورٍ
 ترك أن يكون للأول خبراً استغناء بالآخر ولعلم المخاطب أن الأول قد دخل
 في ذلك (٢) .

فهو هنا قد شبه الحديث بالآية الكريمة وأيد به ما جاء فيها واعتبر الآية
 والحديث وما جاء فيهما من الحذف من أحد العاملين لما أظهره مع العامل الثاني
 أجود واحسن مما جاء في آيات الشعر التي اخبر فيها عن الجمع بالواحد او عن
 الاثنين بالواحد .

١ - الاحزاب ٤ الآية ٢٥ . كقولها : « وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ »
 ٢ - الكتاب ج ١ ص ٢٧ - ٢٨ . قوله : « وَتَخْلَعُ وَتَتْرِكُ مَنْ يَتَجَرَّكُ » وهو من قول قيس بن الخطيم .



وأما أن يذكر الحديث ليبين نوعاً من التعبير يجوز فيه الحمل على أوجه متعددة من الاعراب تبعاً للمعاني المختلفة التي يدل به عليها بعد أن يستدل على أحد الأوجه بقراءة : مثال ذلك استشهاده بالحديث : « كلُّ مولودٍ يُولدُ على الفطرةِ حتى يكونَ أبواهُ هُمَا اللذان يَهُودَانِه وَيُنصَرَانِه » (١) فقد جاء به في باب : « ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلاً » مستدلاً به على جواز أكثر من اعراب في الضمير (هما) . يقول : « وقد جعل ناس كثير من العرب (هو) وأخواتها في هذا الباب اسماً مبتدأ وما بعده مبنية عليه فكأنه يقول : (أظنُّ زيداً أبوه خيرٌ منه) و (وجدتُ عمراً أخوه خيرٌ منه) . فمن ذلك أنه بلغنا أن رؤية كان يقول : (أظنُّ زيداً هو خيرٌ منك) وناسٌ كثير من العرب يقولون : « وما ظلمناهم ولكن كانوا همُ الظالمون » (٢) . وقال الشاعر - قيس بن ذريح - :

تُبَكِّي على لُبْنَى وَأَنْتَ تَرَكْتَهَا
وَكُنْتَ عَلَيْهَا بِالْمَلَأِ أَنْتَ أَقْدَرُ
وكان أبو عمرو يقول : « إن كان لهُوَ العاقلُ » . وأمَّا قولهم : « كلُّ مولودٍ يُولدُ على الفطرةِ حتى يكونَ أبواهُ هُمَا اللذان يَهُودَانِه وَيُنصَرَانِه » ففيه ثلاثة أوجه ، فالرفع من وجهين ، والنصب من وجه واحد . فأحد وجهي الرفع : أن يكون (المولود) مضمراً في (يكون) و (الوالدان) مبتدآن ، وما بعدهما مبنية عليهما ، كأنه قال : « حتى يكون المولودُ أبواه اللذان يَهُودَانِه وَيُنصَرَانِه » ومن ذلك قول الشاعر - رجل من عبس - :

إِذَا مَا الْمُسْرِيُّ كَانَ أَبُوهُ عَبْسٌ
فَحَسَبْتُكَ مَا تُرِيدُ إِلَى الْكَلَامِ

وقال آخر :

مَتَى مَا يُفْدَى كَسْبًا يَكُنْ كُلُّ كَسْبِهِ
لَهُ مُطْعَمٌ مِنْ صَدْرِ يَوْمٍ وَمَا كَلُّ
والوجه الآخر : أن تعمل (يكون) في الأبوين ويكون (هما) مبتدأ ، وما بعده خبراً له .

والنصب : على أن تجعل (هما) فصلاً » (٣) .

وأما أن يذكر الحديث وحده غير معتمد على شبيهه من آية كريمة أو من بيت من الشعر ، إنما يفسره بأمثلة من عنده جارية على كلام العرب وذلك كما في الأحاديث الباقية مثل قوله (ص) : « لَئِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آكِلًا كَمَا يَأْكُلُ الْعَبْدُ وَشَارِبًا

١ - ورد هذا الحديث في (النهاية في غريب الحديث والأثر) ج ٣ ص ٥٧ (فطر) ورواه البخاري ج ٢ ص ٤٢٦ : (كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه ..) وفي ص ٤١١ : (ما من مولود إلا يولد على الفطرة فأبواه يهودانه وينصرانه أو يمجسانه ..) وينظر بالاضافة إلى هذا هامش رقم ٢ ص ٥٧ من (فهرس شواهد سيبويه) .

٢ - الزخرف ، الآية ٧٦ .

٣ - الكتاب ج ١ ص ٢٩٥ - ٢٩٦ .

كما يشربُ العبدُ» (١) فقد استشهد به في باب : (ما ينتصب لانه خبر للمعروف المبني على ما هو قبله من الاسماء المبهمة) يقول : «والاسماء المبهمة : هذا وهذا وهذه وهاتان وهؤلاء وذلك وذانك وتلك وتانك وتيك واولئك وهو هي وهما وهم وهن وما اشبه هذه الاسماء . . . فأما المبني على الاسماء المبهمة فقولك : (هذا عبدُ الله منطلقا) و (هؤلاء قومك منطلقين) و (ذاك عبدُ الله ذاهبا) و (هذا عبدُ الله معروفا) ف (هذا) اسم مبتدأ ليبنى عليه ما بعده وهو (عبدُ الله) . ولم يكن ليكون (هذا) كلاماً حتى يبنى عليه أو يبنى على ما قبله ، فالمبتدأ مسندٌ ، والمبني عليه مسندٌ اليه ، فقد عمل (هذا) فيما بعده كما يعمل الجار والفعل فيما بعده والمعنى : أنك تريد أن تنسبه له منطلقاً ، لا تريد أن تعرفه عبدُ الله لأنك ظننت أنه يجهله ، فكأنك قلت : (انظرُ إليه منطلقاً) ف (منطلقٌ) حال قد صار فيها (عبدُ الله) . . . وقد يكون (هذا) وصواحيبه بمنزلة (هو) يعرف به ، تقول : (هذا عبدُ الله فاعرفه) الا أن (هذا) ليس علامة للمضمر ولكنت أردت أن تعرف شيئاً بحضرتك . وقد تقول : (هو عبدُ الله) و (أنا عبدُ الله) فآخرأ او موعدا اي : اعرفني بما كنت تعرف وبما كان يبلغك عني ، ثم يفسر الحال التي كان يعلمه عليها او تبلغه فيقول : (أنا عبدُ الله كريمة جوادا) و (هو عبدُ الله شجاعاً بطلاً) ، ويقول : (إنني عبدُ الله) مصغراً نفسه لربه ثم يفسر حال العبيد فيقول : (آكلًا كما يأكل العبدُ) وشاربًا كما يشربُ العبدُ) (٢) .

ومثله قوله صلى الله عليه وسلم : (سُبُوحًا قُدُوسًا رَبَّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ) (٣) وذكره بصورة اخرى هي : (سُبُوحٌ قُدُوسٌ رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ) ، واستشهد به في باب (هذا باب ايضا من المصادر ينتصب باضمار الفعل المتروك اظهاره) حيث يقول : « ولكنها مصادرٌ وضعت موضعاً واحداً

١ - وقد ورد هذا الحديث في كتب السنن : (آكل كما يأكل العبد وأجلس كما يجلس العبد) اما الرواية التي في كتاب سيبويه فيرجع الاستاذ احمد راتب النفاخ انها رواية الاديباء واصحاب العربية في الحديث فقد رواه الجاحظ في (البيان والتبيين) (انما أنا عبد آكل كما يأكل العبد واشرب كما يشرب العبد) . ينظر : (فهرس شواهد سيبويه هامش رقم : ١ ص ٥٧) .

٢ - الكتاب ج ١ ص ٢٥٧ .

٣ - من ادمية الركوع ، وفي رواية مسلم . وابي داود وبعض روايات احمد ان رسول الله (ص) كان يقوله في ركوعه وسجوده ، وروايتهم جميعا : « سُبُوحٌ قُدُوسٌ » بالرفع الا ان صاحب « عون العباد » نقل عن القاضي عياض انه قيل فيه : « سُبُوحًا قُدُوسًا » على تقدير : (اسبح سُبُوحًا) او (اذكر او اعظم او اعبد) ينظر هامش ص ٥٧ من فهرس شواهد الكتاب . وينظر ص ٥٧ من الفهرس نفسه وفيه الروايتان عن كتاب سيبويه ج ١ ص ١٦٦ و ١٦٥ .

لا تتصرف في الكلام تصرفاً ما ذكرنا من المصادر وتصرفها أنها تقع في موضع الجر والرفع ويدخلها (الالف واللام) وذلك قولك : (سُبْحَانَ اللَّهِ) و (مَعَاذَ اللَّهِ وَرِيحَانَهُ) و (عَمْرَكَ اللَّهُ إِلَّا فَعَلْتَنِي) و (قَعْدَكَ اللَّهُ إِلَّا فَعَلْتَنِي) كأنه حيث قال : (سُبْحَانَ اللَّهِ) قال : (تَسْبِيحاً) وحيث قال : (وَرِيحَانَهُ) قال : (وَاسْتِرْزَاقاً) ، لأن معنى الريحان : الرزق . فنصب هذا على : (أَسْبَحُ اللَّهَ تَسْبِيحاً وَاسْتِرْزَقُ اللَّهَ اسْتِرْزَاقاً) . . . وقد جاء (سُبْحَانَ) مُنَوَّناً مُفْرَداً في الشعر ، قال الشاعر وهو أمية بن أبي الصلت :

سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَاناً أَلْوَذُ بِهِ وَقَبِلْنَا سَبَّحَ الْجُودِيَّ وَالْجُمُودِ
شبهه بقولهم : (حَجِراً وَسَلَاماً) . وأما (سُبُوحاً قُدُوساً رَبَّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ)
فليس بمنزلة : (سُبْحَانَ اللَّهِ) ، لأن (السُّبُوح) و (الْقُدُوس) اسمٌ ولكنه على
قوله : (اذْكُرْ سُبُوحاً قُدُوساً) ، وذاك أنه خطر على باله أو ذكره ذاكرٌ فقال :
(سُبُوحاً) أي : (ذَكَرْتَ سُبُوحاً) كما تقول : (أَهْلُ ذَاكَ) إذا سمعت الرجل
ذكر الرجل بشيء أو بذيء ، كأنه قال : (ذَكَرْتَ أَهْلَ ذَاكَ) لأنه حيث جرى
ذكر الرجل في منطقته صار عنده بمنزلة قوله : (اذْكُرْ فَلَاناً) . أو : (ذَكَرْتُ
فَلَاناً) كما أنه حيث انشد ثم قال : (صَادِقاً) صار الانشاد عنده بمنزلة (قَالَ) ثم
قال : (صَادِقاً) و (أَهْلُ ذَاكَ) فحملة على الفعل متابعاً للقائل والذاكر ، فكذلك
(سُبُوحاً قُدُوساً) كأن نفسه صارت بمنزلة الرجل الذاكرِ والمُنْشِدِ حين خطر
على باله الذكر ثم قال : (سُبُوحاً قُدُوساً) أي : (ذَكَرْتَ سُبُوحاً) متابعاً
لها فيما ذكرت وخطر على بالها ، وخزّلوا الفعل ، لأن هذا الكلام صار عندهم
بدلاً من : (سَبَّحْتُ) كما كان (مرحباً) بدلاً من : (رَحِبْتُ بِلَادِكَ وَأَهْلَيْتُ) .

ومن العرب من يرفع فيقول : (سُبُوحٌ قُدُوسٌ رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ)
كما قال : (أَهْلُ ذَاكَ) و (صَادِقٌ وَاللَّهِ) على ما سمعنا العرب تتكلم به رفعاً
ونصباً ، (١) .

فهو هنا يذكر الروايتين في الحديث النبوي الشريف على حسب ما سمع العرب
تتكلم به رفعاً ونصباً ، ويفسر كل وجه من الوجهين ويشهد له بأمثله من كلام
العرب .

واستشهد بحديث آخر هو قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْهُ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ) (١) فِي بَاب : (مَا يَكُونُ مِنَ الْأَسْمَاءِ صِفَةً مُفْرَدًا وَليْسَ بِفَاعِلٍ وَلَا صِفَةً تُشْبِهُ بِالْفَاعِلِ كَالْحَسَنِ وَأَشْبَاهِهِ) وَقَالَ فِيهِ : « وَتَقُولُ (مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَبْغَضَ إِلَيْهِ الشَّرُّ مِنْهُ إِلَيْهِ) وَ (مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِهِ) ، وَليْسَ هَذَا بِمَنْزِلَةٍ : (خَيْرٌ مِنْهُ أَبُوهُ) ، لِأَنَّهُ مُفَضَّلٌ (الْآبَ) عَلَى الْأَسْمِ فِي (مِنْ) وَأَنْتَ فِي قَوْلِكَ : (أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِهِ) لَا تُرِيدُ أَنْ تُفَضَّلَ (الْكُحْلُ) عَلَى الْأَسْمِ الَّذِي فِي (مِنْ) وَلَا تَزْعُمُ أَنَّهُ قَدْ نَقَصَ عَنْ أَنْ يَكُونَ مِثْلَهُ . وَلَكِنَّكَ زَعَمْتَ أَنَّ لِلْكَحْلِ هَهُنَا عَمَلًا وَهَيْئَةً لَيْسَتْ لَهُ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْمَوَاضِعِ . فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : (مَا رَأَيْتُ رَجُلًا عَامِلًا فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ كَعَمَلِهِ فِي عَيْنِ زَيْدٍ) وَ (مَا رَأَيْتُ رَجُلًا مُبْغِضًا إِلَيْهِ الشَّرُّ كَمَا بَغِضَ إِلَى زَيْدٍ) وَيَدُلُّكَ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِمَنْزِلَةٍ : (خَيْرٌ مِنْهُ أَبُوهُ) إِنْ (الْمَاءُ) الَّتِي تَكُونُ فِي (مِنْ) هِيَ (الْكُحْلُ) وَ (الشَّرُّ) كَمَا أَنَّ الْأَضْمَارَ الَّذِي فِي (عَمَلِهِ) وَ (بَغِضَ) هُوَ (الْكُحْلُ) وَ (الشَّرُّ) . وَمِمَّا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّهُ عَلَى أَوَّلِهِ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ أَنَّ الْإِبْتِدَاءَ فِيهِ مُحَالٌ أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : (أَبْغِضَ إِلَيْهِ مِنْهُ الشَّرُّ) لَمْ يَجِزْ وَلَوْ قُلْتَ : (خَيْرٌ مِنْهُ أَبُوهُ) جَازٌ .

وَمِنْ ذَلِكَ : (مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْهُ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ) . وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : (مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ) وَ (مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَبْغَضَ إِلَيْهِ الشَّرُّ مِنْهُ) وَ (مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ) وَإِنَّمَا الْمَعْنَى الْمَعْنَى الْأُولَى . الْأَنَّ (الْمَاءُ) هَهُنَا الْأَسْمُ الْأَوَّلُ وَلَا تُخْبِرُ أَنَّكَ فَضَّلْتَ الْكُحْلَ عَلَيْهِ ، وَلَا أَنَّكَ فَضَّلْتَ الصَّوْمَ عَلَى الْأَيَّامِ . وَلَكِنَّكَ فَضَّلْتَ بَعْضَ الْأَيَّامِ عَلَى بَعْضٍ . وَ (الْمَاءُ) فِي الْأَوَّلِ هُوَ (الْكُحْلُ) وَإِنَّمَا فَضَّلْتَهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ عَلَى نَفْسِهِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ وَلَمْ تُرِدْ أَنْ تَجْعَلَهُ خَيْرًا مِنْ نَفْسِهِ الْبَتَّةَ . . . (٢) .

١ - وقد وجد الاستاذ أحمد واتب النفاخ لهذا الحديث روايتين أحدهما عن أبي هريرة عن النبي (ص) وهي : (ما من أيام أحب إلى الله أن يتعبد له فيها من عشر ذي الحجة ، يعدل صيام كل يوم منها بصيام سنة ، وقيام كل ليلة منها بقيام ليلة القدر) والآخر : عن ابن عباس قال : قال رسول الله (ص) (ما من أيام العمل الصالح فيهن أحب إلى الله من هذه الأيام العشر ، فقالوا : يا رسول الله ، ولا الجهاد في سبيل الله ؟ فقال رسول الله (ص) ولا الجهاد في سبيل الله إلا رجل خرج بنفسه وماله فلم يرجع من ذلك بشيء) ينظر فهرس شواهد الكتاب ص ٥٨ وهامش ص ٥٨ لمعرفة ما فيه .

من هذه الأحاديث التي أوردناها من شواهد سيبويه نستطيع ان نستنتج انه استفاد من بعضها واحتج بها على تفسير عبارات وردت عن العرب ، او توضيح شاهد قرآني جاء به في مسألة من المسائل . ومع قلة هذه الاحاديث فاننا نستطيع ان نقول انه إنما ترك الإكثار منها لأن أسلوب الحديث النبوي لا يمكن أن يخرج في شيء من القواعد والأصول عما جاء في كلام الله عز وجل ، فالحديث النبوي اصلا بعد القرآن الكريم في المنزلة وفي وجوب الاستشهاد به او بما ثبت انه قاله بلفظه ، الا أن الآيات القرآنية أولى من غيرها في الاحتجاج بها ما دام الحديث جاريا عليها في كل شيء ، وانما يحتاج النحاة بكلام العرب منظومه ومثوره ويتركون الاحتجاج بالأحاديث لأن بين لغات قبائل العرب اختلافا في الاساليب وفي القواعد فتجوز في بعض اللغات أمور لا تجوز في لغات اخرى . أما القرآن والحديث فقد جاء على أفصح اللغات واللهجات ولا مجال للطعن فيما قاله الرسول (ص) او تكلم به وهو أفصح العرب . انما أستغني عنه بأسلوب القرآن الكريم وآياته الفصيحة التي نزلت بلسان عربي مبين .

وربما اعتبر سيبويه الكلام المحتج به نوعين : كلام الله عز وجل وكلام البشر بما فهم الرسول والصحابة وغيرهم ، فاستشهد بآيات القرآن الكريم واعتبره الاساس الاول وقاس عليه او قارن بينه وبين ما ورد عن العرب لبيان أنه إنما نزل على ما تكلم به العرب وعلى ما يعنون فشيء مما ورد في كلامهم وأشعارهم فقاسه على كلام العرب ، أو ساوى بينهما في اثبات قاعدة او حكم .

أما الحديث النبوي الشريف فما هو الا من كلام البشر ، وما تكلم الرسول الكريم الا بما تكلم به العرب ولغته الأصلية هي لغة قريش وهي أفصح اللغات عند سيبويه فقد اعتبرها اللغة الاولى القُدمى ، ورأها أفصح اللغات ، وهي التي نزل بها القرآن . فالاحاديث الشريفة واردة في الغالب عليها . أما ما تكلم به الرسول مع وفود القبائل المختلفة فلا يخرج كلامه معهم عن أساليب لغتهم سواء اكانت لغاتهم من اللغات المتعبدة عند النحاة في الاحتجاج بها في الفصاحة والأصالة ام كانت من اللغات الضعيفة ، وعلى كل حال فكلام الرسول سواء أكان بلغته الأصلية أم بلغات القبائل العربية الاخرى لا يخرج عن الاساليب الواردة في هذه اللغات . وما دام سيبويه لم يشر الى أن ما استشهد به في الكتاب من العبارات التي ذكرناها من الأحاديث فالواضح أن مقصوده أن يسوي بينها وبين ما نطق به العرب على اختلاف قبائلهم واحتج به ، لذلك قدم لها بعبارات يقدم بها عادة لما يستشهد به من كلام العرب المثور . فاهتم بنسبة الشواهد الى القبائل لا الى الاشخاص ، لأن

الأفراد لأنما يتكلمون عادة بلغة قبائلهم كما انه لم ينسب كثيرا من أبيات الشعر الى قائلها - كما سنبين ذلك في أثناء حديثنا عن موقفه من كلام العرب - إما لعدم شهرتهم وإما لاكتفائه بنسبته الى قبيلة او شخص من قبيلة كأن يقول : (لرجل من مازن) او (قال رجل من بني عيس) او (من دارم) او (من بني تميم) أو (جاهلي) ونحو ذلك من العبارات التي تغني عن ذكر اسم الرجل ، لأن قصده اثبات ورود صورة من صور التعبير في لغة معينة من لغات العرب مع ذكر مرتبة هذه اللغة في القوة أو الضعف أو الاصاله أو الكثرة أو الندرة أو القلة . ومثل ذلك فعل في القراءات ولم يهتم بذكر القارئ الا فيما تأكد عنده انه معروف وانه المسؤول عن القراءة الجارية أو المخالفة . اما في الغالب والكثير فقد كان ينسب القراءات إما الى لغة من لغات العرب وإما الى مدينة من المدن كأهل مكة او أهل المدينة او أهل الكوفة كما مر في القراءات .

ان المهم عند سيبويه وشيوخه الذين نقل عنهم ، هو عرض صور التعبير الواردة عن قبائل العرب المختلفة وترتيبها بحسب اهمية القبيلة المتكلمة بها وأصاله لغتها وقوتها وكثرة الناطقين بها ، وما جاء مغايرا لها في لغات العرب الاخرى القليلة او الضعيفة او النادرة لا ان يثبت الاساليب لرجال معينين ، فما هم الا جزء من القبيلة . وسواء لديه عرفنا اسم الشاعر او القائل ام لم نعرفه ما دمنا نعرف القبيلة التي تكلم بلغتها . والحديث مثل ذلك ، لان كلام النبي الكريم - صلى الله عليه وسلم - لا يخرج عن لغات قبائل العرب سواء كان بلفظه ام نقل بالمعنى ، ما دام قد نقله الرواة العرب وهم الذين أجروه على لغاتهم . أما ما روته الاعاجم وحرفته فهو الذي لا يكون واردا على لغات العرب ولذلك يُترك ولا يشار اليه ، وليست هناك حاجة الى نسبه لأن الصحيح منه لن يخرج عن اساليب العرب وعمما نزل به كتاب الله غالبسا ، والمحرف عن طريق المولدين من الرواة خارج عن لغات العرب وعمما نزل به القرآن وعمما تكلم به النبي العربي فلا تجوز نسبه اليه او الاحتجاج به .

الفصل الثالث

كلام العرب

النثر :

كلام العرب هو المصدر الثالث لما يستشهد به في اللغة والنحو ، ويقصد به كلام القبائل العربية الموثوق بفصاحتها وصفاء لغتها من مشور ومنظوم قبل بعثته (ص) وفي زمنه وبعده الى أن فسدت الألسنة بدخول الاعاجم وكثرة المولدين وفسوؤ اللحن .

وقد وقف علماء اللغة عند القبائل العربية المجمع على فصاحتها وصفاء لغتها وأولها لغة قريش ، وذلك لأن قبيلة قريش كانت « أجود العرب انتقاءً للافصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق بها وأحسنها مسموعاً وإبانة عمساً في النفس » (١) .

وكان أحمد بن فارس يرى قبيلة قريش أفصح العرب ، يقول : « أخبرني أبو الحسن أحمد بن محمد مولى بني هاشم بقزوين ، قال : حدثنا أبو الحسن محمد ابن عباس الحشني قال : حدثنا اسماعيل بن أبي عبيد الله قال : اجمع علماؤنا بكلام العرب والرواة لأشعارهم والعلماء بلغاتهم وإيامهم ومحامهم أن قريشا أفصح العرب وأصفاهم لغة ، وذلك أن الله جل ثناؤه اختارهم من بين جميع العرب واصطفاهم واختار منهم نبي الرحمة محمداً صلى الله عليه وسلم وكانت قريش مع فصاحتها وحسن لغاتها ورقة ألسنتها اذا أتتهم الوفود من العرب تخيروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم وأصفى كلامهم ، فاجتمع ما تخيروا من تلك اللغات الى تخيارهم وسلانقتهم التي طبعوا عليها فصاروا بذلك أفصح العرب ألا ترى

١ - الاقتراح ص ١٩ وينظر خزانة الادب للبغدادي ج ١ ص ٢ - ٤ .

أنك لا تجد في كلامهم عننة تميم ولا عجرية قيس ولا كشكشة أسد ولا كسكسة ربيعة ولا الكسر الذي تسمعه من أسد وقيس مثل : تعلمون ونعلم ، ومثل : شعير وبشير « (١) .

وبصورة عامة فالذين « عنهم نطقت اللغة العربية وبهم اقتدي وعندهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم : قيس و تميم وأسد ، فان هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه وعليهم اتكل في الغريب وفي الاعراب والتصريف ، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطليح ، ولم يؤخذ من غيرهم من سائر قبائلهم » (٢)

اما غير هؤلاء من قبائل العرب فلم يؤخذ عنها ، وقد علل السيوطي ذلك بقوله : « ولم يؤخذ عن حضري قط ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف البلاد التي تجاور سائر الامم الذين حولهم ، فانه لم يؤخذ لا من لحم ولا من جذام فانهم كانوا مجاورين لاهل الشام واكثرهم نصارى يقرأون في صلاتهم بغير العربية ، ولا من تغلب ولا النمر فانهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية ، ولا من بكر لانهم كانوا مجاورين للنبط والفرس ، ولا من عبد القيس لانهم كانوا سكان البحرين محالطين للهند والفرس ، ولا من أزد عمان لمخالطتهم للهنود والفرس ، ولا من اهل اليمن أصلا لمخالطتهم للهند والحبشة ولولادة الحبشة فيهم ، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة ، ولا من ثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم تجار الامم المقيمين عندهم ، ولا من حاضرة الحجاز لأن الذين نقلوا اللغة صادفوه حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خلطوا غيرهم من الأعاجم وفسدت ألسنتهم » (٣) .

وأجمعوا على انه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة ، وفي الكشف ما يقتضي تخصيص ذلك بغير أئمة اللغة ورواتها ، وقد استشهد بشعر أبي تمام في الكشف عند شرحه قوله تعالى : « يكاد البرق يخطف أبصارهم كلما أضاء لهم مشوا فيه وإذا أظلم عليهم قاموا ولو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم إن الله على كل شيء قدير » (٤) ، يقول : « وأظلم ، يحتمل ان يكون غير متعد وهو الظاهر وأن يكون متعديا منقولاً من (ظلم الليل) ، وتشهد له قراءة ابن قطيب : (أظلم) - على ما لم يسم فاعله - وجاء في شعر جيب بن أوس قال :

١ - الصاحبي في لغة اللغة ص ٥٢ - ٥٣ ، والنعمة : اللفظ بالهزرة كالمين تقولهم : يعجبني من فعل . المجرفية : الجفرة في الكلام . والكشكشة : ابدال الشين من كاف الخطاب للمؤنث نحو : (اكرمتش) . والكسكسة : الحاق كاف المؤنث سينا عند الوقوف نحو : « اكرمتكس » .

٢ - الاقتراح ص ١٩ .

٣ - الاقتراح ص ١٩ - ٢٠ . ٤ - سورة البقرة ، الآية ٢٠ .

هُمَا أَظْلَمًا حَالِيَّ ثُمَّتَ أَجْلِيَا ظَلَامَيْهِمَا عَنْ وَجْهِ أَمْرَدَ أَشِيْب
 ثم قال بعد هذا معلقا على استشهاده بكلام ابي تمام : « وهو وإن وكان محدثا
 لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ،
 الا ترى الى قول العلماء : الدليل عليه بيت الحماسة فيقتنعون بذلك لو ثوقهم
 بروايته واتقانه ؟ » (١).

واعترض بعضهم على مذهب الزمخشري هذا في الاستشهاد بكلام علماء اللغة
 ورواها ، وحجتهم في ذلك : « أن قبول الرواية مبني على الضبط والوثوق ،
 واعتبار القول مبني على معرفة أوضاع اللغة العربية والاحاطة بقوانينها » (٢).

والذين اجازوا ذلك احتجوا بان « اتقان الرواية يستلزم اتقان الدراية » (٣)
 وعلى هذا فقد اعتبروا من يعتمد على روايته ويحتج بما يرويه يصح الاستشهاد
 بكلامه والأخذ به كما فعل الزمخشري ، وبخاصة إن كان عربيا نشأ ونما في بيئة
 عربية خالصة كالامام الشافعي (رض) الذي كان السيوطي يرى مصنفاته مما يعتمد
 عليه مستندا في ذلك الى قول ابن شاكر في مناقبه : ان احمد بن حنبل قال : كلام
 الشافعي في اللغة حجة (٤) .

كما كان يونس يقول : لو كان احد ينبغي أن يؤخذ بقوله كله في شيء واحد
 كان ينبغي لقول أبي عمرو بن العلاء في العربية أن يؤخذ كله . ولكن ليس أحد
 إلا وأنت أخذت من قوله وتارك (٥) .

وقد قسم علماء العربية اللغة المنقولة الى قسمين : تواتر وآحاد .

والتواتر : لغة القرآن الكريم وما تواتر من السنة وكلام العرب ، وهذا
 القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم .

والآحاد : ما تفرد بنقله بعض أهل اللغة ولم يوجد فيه شرط التواتر ، وهو
 دليل مأخوذ به (٦) .

واختلفوا في شرط التواتر وذهبوا فيه مذاهب شتى وقد ذكر ابن الانباري
 اختلافهم فيه في كتابه (لُمع الأدلة) حيث يقول : « واعلم ان اكثر العلماء

١ - الكشف ج ١ ص ٦٥ - ٦٦ ، وينظر الاقتراح ص ٢٦ - ٢٧ .

٢ - خزنة الادب . للبغدادي ج ١ ص ٤ .

٣ - خزنة الادب ج ١ ص ٤ . ٤ - ينظر الاقتراح ص ٢٠ .

٥ - ينظر طبقات فحول الشعراء لابن سلام ص ١٥ .

٦ - ينظر ، لمع الأدلة ص ٨٤ والمزهج ج ١ ص ١١٤ .

ذهبوا الى أن شرط التواتر أن يبلغ عدد النقلة الى حد لا يجوز فيه على مثلهم الاتفاق على الكذب كلغة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب ، فانهم انتهوا الى حد يستحيل على مثلهم فيه الاتفاق على الكذب .

وذهب قوم الى أن شرطه ان يبلغوا سبعين ، وذهب آخرون الى أن شرطه أن يبلغوا أربعين ، وذهب آخرون الى أن شرطه أن يبلغوا اثني عشر ، وذهب آخرون الى أن شرطه ان يبلغوا خمسة » . (١) وقد رجح ابن الانباري الرأي الاول من هذه الآراء وهو عدم التحديد بعدد معين .

أما الأحاد فقد اختلفوا في إفادته أهو مفيد يصح الأخذ به أم غير مفيد ، فذهب الأكثرون الى انه يفيد الظن ، وزعم بعضهم انه يفيد العلم ، وهذا الزعم غير صحيح عند ابن الانباري لتطرق الاحتمال فيه . وزعم فريق ثالث انه : إن اتصلت به القرائن أفاد العلم ضرورة كخبر التواتر لوجود القرائن » (٢) .

وشروطه : ان يكون ناقل اللغة عدلا رجلا كان أم امرأة ، حرا كان أم عبدا كما يشترط في نقل الحديث ، لأن باللغة معرفة تفسيره وتأويله فاشترط في نقلها ما اشترط في نقله . فان كان ناقل اللغة فاسقا لم يقبل نقله ، ويقبل نقل العدل الواحد ولا يشترط أن يوافقه في النقل غيره ، وزعم بعضهم انه لا بد من نقل اثنين عن اثنين حتى يتصل بالمنقول عنه لان النقل ينزل منزلة الشهادة ، والشهادة يشترط فيها الموافقة ، وكذلك النقل ، وهو غير صحيح عند ابن الانباري ، لأن اعتبار النقل بالشهادة اعتبار فاسد ، لان النقل مبناه على المساهلة بخلاف الشهادة ، فالنقل يسمع من النساء على الانفراد مطلقا ومن العبيد ، وتقبل فيه العننة ولا يشترط فيه الدعوى وكل ذلك معدوم في الشهادة فلا يقاس احدهما بالآخر (٣) .

وأطال ابن الانباري في (لمع الادلة) في الحديث عمن يجوز النقل عنه من أهل الأهواء وغيرهم . وتحدث السيوطي في (المزهر) عن الإشكالات التي وردت في كل من التواتر والأحاد والخلافات والجدل الطويل الذي دار بين علماء اللغة وعلماء الفقه والتفسير وبين بعضهم البعض في كلا النوعين ، وكان الغرض من هذه المناقشات أن يضعوا قياسا يستطيعون أن يعتمدوا عليه في المنقول الذي يستشهدون به في اللغة والنحو والتفسير ونحوها حتى لا يجد طاعن مطعنا فيما نقلوه من اللغة أو في الناقلين لهذه اللغة ، وقد وضعوا الكتب المؤلفة في اللغة والنحو وشواهدا في مجال

١ - لمع الادلة ص ٨٤ - ٨٥ . وينظر المزهج ١ ص ١١٤ .

٢ - ينظر لمع الادلة ص ٨٤ والمزهج ١ ص ١١٤ .

٣ - لمع الادلة ص ٨٥ - ٨٦ .

التقد ، وطعنوا فيها وجرحوها او جرحوا أصحابها ومن رووا عنهم من المتكلمين بهذه اللغة كي يستطيعوا أن يحصلوا على اللغة الفصحى السليمة التي تكلم بها أجدادنا العريقون في العروبة و صفاها .

ووقفوا في هذه اللغة التي استشهدوا بها من حيث الزمن عند أواخر العصر الاموي و اوائل العصر العباسي ، ولم يأخذوا الا عن القبائل الخالصة التي لم تفسد لغتها بمخالطة الاعاجم .

هذه منابع الشاهد النحوي من كلام العرب المنشور عند البصريين الذين كانوا يتشددون في الأخذ ولا يقبلون كلام من اختلط بالخواصر .

اما الكوفيون فقد اعتمدوا على القبائل التي اعتمد عليها البصريون ، واعتمدوا على لغات اخرى أبى البصريون الاستشهاد بها وهي : لهجات سكان الارياف الذين وثقوا بهم كأعراب سواد الكوفة من تميم وأسد ، وأعراب سواد بغداد من أعراب الحطمية الذين غلّط البصريون لغتهم ولحنوها واتهموا الكسائي بأنه أفسد النحو أو بأنه أفسد ما كان أخذه بالبصرة اذ وثق بهم وأخذ عنهم واحتج على سيبويه في المناظرة التي جرت بينهما بلغاتهم .

وقد عقب الدكتور المخزومي على اعتماد الكوفيين على لغات هذه القبائل بقوله : « ولا يعني قبولهم لهجات ولغات كان البصريون قد رفضوها أنهم لم يكونوا يتشددون في قبول اللغات التي كانوا يعتمدون عليها في دراستهم فقد استهجنوا لهجات واستشعروا لغات كما جاء في كلام الفراء : « كانت العرب تحضر الموسم في كل عام وتحج البيت في الجاهلية وقريش يسمعون لغات العرب فما استحسنوه من لغاتهم تكلموا به فصاروا أفصح العرب . وخلت لغتهم من مستبشع اللغات ومستبشع الألفاظ ، ثم أخذ يستعرض هذه اللغات التي استهجنها فذكر : الكشكشة والعنعة والعجعة والاستنطاء » . (١)

وقال : « لا يعني اخذهم بالللهجات التي أبأها البصريون أنهم كانوا يترخصون كل الترخص في قبول اللهجات واللغات ولكنهم وثقوا بولئك ورأوا لغاتهم تمثل فصيحاً من اللغات لا يصح اغفاله وخاصة بعد ما رأوها متمثلة في قراءات القرآن السبع وكانوا يعتدون بالقراءات كل الاعتداد ، ويرونها مصدراً من المصادر المهمة فقد انبنى كثير من احكامهم على ما رصده في القراءات من اساليب عربية صحيحة » (٢) .

١ - مدرسة الكوفة ص ٣٧٧ - ٣٧٨ وينظر المهرج ج ١ ص ٢١٠ - ٢١١ والصاحبي ص ٥٢ - ٥٣ والاستنطاء : لغة لاهل اليمن في قلب عين (اعطى) نونا فيقولون : (انطى) . اللسان (نطو) .

٢ - مدرسة الكوفة ص ١٧٨ .

ودافع الدكتور المخزومي عن الكوفيين وعمّا اعتمدوا عليه من لهجات القبائل .
وهذه القبائل التي أخذ عنها الكوفيون كانت في زمان سيبويه وبعده زمانه .

أما ما استشهد به سيبويه من لغات العرب فكان أعلاها في رأيه وأفصحها
وأقدمها اللغة الحجازية ، فهي اللغة الأولى القديمة الجيدة من لغات العرب ، وقد
أكثر من الاعتماد عليها فيما احتج به من لغات العرب ، قال في باب الادغام :
« ودعاهم سكّون الآخر في المثلين أن بّين أهل الحجاز في الحزم فقالوا :
أردُّ دولا تردُّد ، وهي اللغة العربية القديمة الجيدة » . (١)

وكان إذا أراد أن يدل على صحة الأسلوب وفصاحته وصفه بأنه حجازي مثال
ذلك قوله : « ومما يدلُّك على أن الادغام فيما ذكرت لك أحسن أنه لا تتوالى
في تأليف الشعر خمسة أحرف متحركة ، وذلك نحو قولك : جعل لك وقعل
كبيد . والبيان في كل هذا عربي جيد حجازي » (٢) .

وكان إذا تحدث عن لغتين وأراد أن يبين أفصحهما يكتفي بقوله : وهي
الحجازية الجيدة . يقول : « ومن ذلك قولهم : ودّ ، وانما أصله : وتد وهي
الحجازية الجيدة » (٣) .

والحجازية هي اللغة المتبعة لكونها هي اللغة الأولى القديمة التي يوافقها في
التعبير بها القبائل العربية الفصيحة الأخرى مثل بني تميم يقول : « فأما ما كان
آخره (راء) فان أهل الحجاز وبني تميم فيه متفقون ويختار بنو تميم لغة أهل الحجاز
والحجازية هي اللغة الأولى القديمة » (٤) .

وهي الأصل الذي ترد إليه اللغات الأخرى قال : « فان جئت بالالف واللام
وبالالف الخفيفة كسرت الأول كله لانه كان في الأصل مجزوما لان الفعل اذا كان
مجزوما فحرك لالتقاء الساكنين كسر ، وذلك قولك : (اضرب الرجل) و
(اضرب ابنك) ، فلما جاءت الالف واللام والالف الخفيفة رددته الى أصله ،
لان أصله أن يكون مسكنا في لغة أهل الحجاز » (٥) .

وقال : « ولا يكسر (هلم) البتة من قال : هلمّا وهلمّي ، ولكن
يجعلها في الفعل تجري مجراها في لغة أهل الحجاز بمنزلة « رويد » (٦) .

فتميم مع فصاحتها كثيرا ما يراها تتبع اللغة الحجازية في النطق والاستعمال كما
اتضح من النص الذي تقدم ذكره .

٢ - الكتاب ج ٢ ص ٤٠٧ .

٤ - الكتاب ج ٢ ص ٤١ .

٦ - الكتاب ج ٢ ص ١٦٠ .

١ - الكتاب ج ٢ ص ٤٢٤ .

٣ - الكتاب ج ٢ ص ٤٢٩ .

٥ - الكتاب ج ٢ ص ١٥٩ - ١٦٠ .

وكان إذا أراد أن يتحدث عما وردت فيه لغتان يعقد الباب على ما ورد في لغة أهل الحجاز ثم يذكر بعد ذلك تميم أو غيرها من لغات العرب ، مثاله قوله : « هذا باب يختار فيه النصب لان الأخير ليس من نوع الاول ، وهو لغة أهل الحجاز ، وذلك قولك : (ما فيها أحدٌ إلا حمارا) ، جاءوا به على معنى : ولكن حمارا ، وكرهوا أن يُبدلوا الآخر من الأول فيصير كأنه من نوعه . فحمل على معنى : (ولكن) ، وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم .
وأما بنو تميم فيقولون : (لا أحد فيها الا حمار) ، وأرادوا . (ليس فيها الا حمار) . ولكنه ذكر (احدا) توكيدا لأن يعلم أن ليس فيها آدمي ثم أبدل فكأنه قال : ليس فيها الا حمار » (١) .

وإن أراد أن يصحح لغة بني تميم ويبين وجه اعرابها أيدها بلغة الحجاز كقوله : « والدليل على أن (لا رجل) في موضع اسم مبتدأ ، و (ما من رجل) في موضع اسم مبتدأ في لغة تميم قول العرب من اهل الحجاز : (لا رجل أفضل منك) (٢) . ومن اعتماده على اللغة الحجازية قوله : « واعلم أن الهمزتين إذا التقتا وكانت كل واحدة منهما من كلمة فان أهل التحقيق يخففون احدهما ويستثقلون تحقيقهما كما استثقل اهل الحجاز تحقيق الواحدة ، فليس من كلام العرب أن تلتقي همتان فتحققا . . . وأما أهل الحجاز فيخففون الهزتين لأنه لو لم تكن إلا واحدة لخُففت وتقول : (إقرأ آية) في قول من خفف الأولى لأن الهزمة الساكنة ابدا اذا خففت ابدل مكانها الحرف الذي منه حركة ما قبلها ، ومن حقق الأولى قال : (اقر آية) ، لأنك خففت همزة متحركة قبلها حرف ساكن فحذفتها وألقت حركتها على الساكن الذي قبلها ، وأما اهل الحجاز فيقولون : (إقرأ آية) لان أهل الحجاز يخففونها جميعا يجعلون همزة (اقرأ) الفأ ساكنة ويخففون همزة (آية) ، الا ترى ان لو لم تكن الا همزة واحدة خففوها فكأنه قال : (اقر) ثم جاء بآية ونحوها . وتقول : (إقرى بالك السلام) بلغة اهل الحجاز لانهم يخففونها . . . الخ » (٣) .
ولا يقدمها على لغة تميم وحدها ، إنما يعتبرها لغة قائمة بذاتها وتقابلها لغات العرب الاخرى ويتضح هذا مما عقده من أبواب اهتم فيها بتحديد كونها لغة أهل الحجاز أو لغة غير أهل الحجاز من لغات قبائل العرب ، ومنه الباب الذي مر ذكره (٤) . والباب الذي عنوانه بقوله : « باب اختلاف العرب في تحريك الاخر لأنه لا يستقيم ان يسكن هو والاول من غير اهل الحجاز » (٥) .

٢ - الكتاب ج ١ ص ٢٤٥

٤ - الكتاب ج ١ ص ٣٦٣

١ - الكتاب ج ١ ص ٣٦٣ - ٣٦٤

٣ - الكتاب ج ٢ ص ١٦٧ - ١٦٨

٥ - الكتاب ج ٢ ص ١٥٩

وقد يقرون لغة الحجاز بلغة بكر أو قيس أو طيء أو غيرها من قبائل العرب من غير ان يذكر اللغة المقدمة منهما مثاله قوله : « وأهل الحجاز وغيرهم مجتمعون على أنهم يقولون للنساء : (اردُ دُنَ) ، وذلك لان (الدال) لم تُسكنْ ههنا لأمر ولا نهي وكذلك كل حرف قبل نون النساء لا يسكن لأمر ولا لحرف يجزم » ثم يقول : « وكذلك جميع المضاعف يجري كما ذكرت لك في لغة اهل الحجاز وغيرهم والبكرين » (١) .

وقوله : « وأما أهل الحجاز وغيرهم من قيس فألزموها (الهاء) في الوقف وغيره كما ألزمت طيء « الياء » (٢) .

ولست لغات الحجاز جميعها هي الأصح والأفصح دائماً ، إنما يرى بعضها في مواضع اخرى جائزة عربية كقوله : « وان لم تدغم فقلت : « هل رأيت » فهي لغة لأهل الحجاز وهي عربية جائزة » (٣) .

ولا يرى كل لغات الحجاز في مستوى واحد من الفصاحة فقد يأتي عن بعض الحجازيين بعض العبارات التي يراها قليلة رديئة كما في قوله : « وقد بلغنا أن قوما من اهل الحجاز من اهل التحقيق يحققون (نبي ء) و (برّيثة) ، وذلك رديء قليل » (٤) .

وقد يراها جارية على لغة طيء في بعض أحوالها ، جارية على الشذوذ في البعض الآخر مثل قوله : « فأما أهل الحجاز وغيرهم من قيس فألزموها (الياء) في الوقف وغيره كما ألزمت طيء (الياء) ، وهذه (الهاء) لا تطرد في كل (ياء) هكذا وإنما هذا شاذ » (٥) .

وقد لا يعلق على ما ينقل عن أهل الحجاز لا بتفضيل لغتهم على غيرها ولا بتفضيل لغتها عليها كما في قوله : « لغة جميع العرب إلا أهل الحجاز كسر أوائل الأفعال المضارعة » (٦) .

وكقوله : « وبعض العرب يقول : صَوْرِيْ وَقَلَهِيْ وَضَفَوِيْ فيجعلها (ياء) كأنهم وافقوا الذين يقولون : (أَفْعَي) ، وهم ناس من قيس وأهل الحجاز » (٧) .

- | | |
|--|------------------------|
| ١ - الكتاب ج ٢ ص ١٦٠ - ١٦١ . | ٢ - الكتاب ج ٢ ص ٢٨٨ . |
| ٣ - الكتاب ج ٢ ص ٤١٦ . | ٤ - الكتاب ج ٢ ص ١٧٠ . |
| ٥ - الكتاب ج ٢ ص ٢٨٨ . | ٦ - الكتاب ج ٢ ص ٢٥٦ . |
| ٧ - الكتاب ج ٢ ص ٢٢١ وينظر ج ٢ ص ٢٨٦ . | |

واللغة الثانية التي يقرنها غالباً بلغة الحجاز هي لغة تميم ، وقد مر بنا كثرة استشهاده بها ، كما نراه كثيراً ما يصدق بها الآراء التي يبديها والقواعد التي بينها كقوله : « واذا اردت الادغام حولت (العين) (حاء) ثم ادغمت (الهاء) فيها فصارتا حاءين ، والبيانُ أحسن . ومما قالت العرب تصديقا لهذا في الادغام قول بني تميم : (مَحْمٌ) ، يريدون (مَعَهُمْ) و (مَحَاؤِلاء) يريدون : (مَعُ هَوَلاء) » (١) .

ويقول كذلك مجريا عليها القياس فيما ورد عن العرب : « وتقول : (إذا كان غدٌ فأنتني) و (إذا كان يومُ الجمعةِ فالتنبي) ، فالفعل لغد واليوم ، كقولك : (إذا جاء غدٌ فأنتني) ، وان شئت قلت : (إذا كان غداً فأنتني) ، وهي لغةُ بني تميم » (٢) .

ويؤيد صحة ما ورد في لغة بني تميم بما ورد في لغة ناس كثير من العرب ، وبما سمعه من العرب الموثوق بهم يقول : « من العرب من ينصب بالألف واللام . من ذلك قولك : (الحمد لله) فينصبها عامةُ بني تميم وناسٌ من العرب كثير ، وسمعنا العرب الموثوق بهم يقولون : التراب لك ، والعجب لك » (٣) .

وهو مع ذلك يرجح عليها لغة الحجاز التي يعتبرها الأصل والقياس . مثال ذلك قوله : « واعلم أن بني تميم يقولون في موضع الرفع : (ذهب أمسُ بمسافيه ، وما رأيتُهُ منذُ أمسُ) فلا يصرفون في الرفع لأنهم عدلوه عن الأصل الذي هو عليه في الكلام لا على ما ينبغي له أن يكون عليه في القياس ، الا ترى أن أهل الحجاز يكسرونه في كل المواضع وبنو تميم يكسرونه في أكثر المواضع في النصب والجر ، فلما عدلوه عن أصله في الكلام ومجراه تركوا صرفه » (٤) .

وانما يرجح لغة الحجاز على لغة تميم لأنها عنده أقل اطرادا من لغة أهل الحجاز . يقول : « ومن ذلك قولهم : (ودٌ) وانما أصله : (وتدٌ) وهي الحجازية الجيدة ، ولكن بني تميم أسكنوا (التاء) كما قالوا في (فخذ) : (فخذ) . فأدغموا ولم يكن هذا مطردا لما ذكرت لك من الالتباس حتى تجشموا وطئاً ووتئاً » (٥) .

وقد يساوي بين اللغتين في المنزلة من الصحة والجودة من غير أن يصرح بكونهما متساويتين . يقول في باب : (ما جعل من الاسماء مصدرا كالمضاف) :

٢ - الكتاب ج ١ ص ١١٤ .

٤ - الكتاب ج ٢ ص ٤٢ .

١ - الكتاب ج ٢ ص ٤١٣ .

٣ - الكتاب ج ١ ص ١٦٦ .

٥ - الكتاب ج ٢ ص ٤٢٩ .

وذلك قولك : (مَرَرْتُ بِهِ وَحْدَهُ) و (مَرَرْتُ بِهِمْ وَحَدَهُمْ) و (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ وَحْدَهُ) . ومثل ذلك في لغة أهل الحجاز : (مَرَرْتُ بِهِمْ ثَلَاثَتَهُمْ وَأَرْبَعَتَهُمْ) وكذلك إلى العشرة ، وزعم الخليل رحمه الله انه اذا نصب (ثَلَاثَتَهُمْ) فكأنه يقول : مَرَرْتُ بِهِؤْلَاءَ فَقَطْ ، لم اجاوز هؤلاء ، كما انه اذا قال : (وَحْدَهُ) ، فانما يريد : مَرَرْتُ بِهِ فَقَطْ لم اجاوزه .

وأما بنو تميم فيجرونه على الاسم الاول ، إن كان جرّاً فجرّاً ، وإن كان نصباً فنصباً وإن كان رفعاً فرفعاً . وزعم الخليل أن الذين يَجْرُونَهُ فكأنهم يريدون أن يَعْْمُوا كقولك : (مَرَرْتُ بِهِمْ كُلَّهُمْ) ، أي : لم أدع منهم احداً . . . » (١) .

وقد يرى اللغتين متساويتين وينص على ذلك التساوي والتعادل فيقول : « اما ما كانت عينه ولامه من موضع واحد فاذا تحركت (اللام) منه وهو فعل الزمومه الادغام واسكنوا (العين) فهذا مثلث في لغة تميم وأهل الحجاز ، فإن اسكنت (اللام) فإن أهل الحجاز يجرونه على الأصل لأنه لا يُسْكَنُ حرفان . وأما بنو تميم فيسكنون الأول ويحركون الآخر ليرفعوا ألسنتهم رفعة واحدة » (٢) .

ومع جودة اللغتين وفصاحتهما وتساويهما قد يعتبر لغة تميم أقيس اللغتين المستعملتين كما في قوله : « ومثل ذلك : (ما أنت بشيء إلا شيء لا يُعْبَأُ بِهِ) من قبيل أن (بشيء) في موضع رفع في لغة بنى تميم ، فلما قبح أن تحمله على (الباء) صار كأنه بدل من اسم مرفوع . و (بشيء) في لغة أهل الحجاز في موضع منصوب ، ولكنك اذا قلت : (ما أنت بشيء إلا شيء لا يُعْبَأُ بِهِ) استوت اللغتان ، فصارت (ما) على أقيس الوجهين ، لأنك اذا قلت : (ما أنت بشيء إلا شيء لا يُعْبَأُ بِهِ) فكأنك قلت : ما أنت الا شيء لا يُعْبَأُ بِهِ » (٣) .

ومثل ذلك قوله : « اعلم أن أهل الحجاز يقولون اذا قال الرجل : (رأيت زيداً) : (مَنْ زيدا ؟) واذا قال : (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ) : (مَنْ زَيْدٍ ؟) واذا قال : (هَذَا عَبْدُ اللَّهِ) قالوا : (مَنْ عَبْدُ اللَّهِ ؟) .

وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال وهو أقيس القولين . فأما أهل الحجاز فانهم حملوا قولهم على أنهم حكوا ما تكلم به المسئول كما قال بعض العرب : (دَعْنَا مِنْ تَمَرَاتَانِ) على الحكاية لقوله : (ما عنده تمرتان) .

١ - الكتاب ج ١ ص ١٨٧ .

٢ - الكتاب ج ١ ص ٣٦٢ ، وينظر ذلك حتى ص ٣٦٣ .

وسمعت عربيا مرة يقول لرجل سأله فقال : (أليس قرشياً ؟) فقال :
 (ليس بقرشياً) حكاية لقوله . فجاز هذا في الاسم الذي يكون علماً غالباً على ذا
 الوجه ولا يجوز في غير الاسم الغالب كما جاز فيه ، وذلك انه الاكثر فى كلامهم .
 وهو العلم الذي به يتعارفون » (١) .

ومع أنه يعتبر اللغة التميمية بعد اللغة الحجازية في الفصاحة ، ويقدمها عليها في
 مواضع لكونها أقيس من الحجازية – وان كانت الحجازية جارية في الاستعمال –
 إلا أنه يُحِلُّهَا المحل الاول بين لهجات العرب الأخرى ويقدمها عليها جميعاً كما
 يتضح ذلك من نصوص كثيرة وردت فى الكتاب منها قوله مستشهداً بها في إثبات
 صحة ما ورد عن العرب وفي اثبات كونه فصيحاً : « وكذلك من أمام ومن
 وراء ومن قبل ومن دبر وزعم أنهم نكرات اذا لم يضمن الى
 معرفة وسألنا العلويين والتميميين فرأيناهم يقولون : (من قد يد يمة
 ومن وريثة) لا يجعلون ذلك إلا نكرة كقولك – صباحاً ومساءً وضحوة فهذا
 سمعناه من العرب » (٢) .

ويستحسن لغة تميم ويؤيدها ويقويها بالتعليل والتفسير كقوله : « واعلم أن
 ناساً من العرب كثيراً يلقون على الساكن الذي قبل الهزمة حركة الهزمة ، سمعنا
 ذلك من تميم وأسد يريدون بذلك بيان الهزمة وهو أبين لها اذا وليت صوتاً . . .
 وذلك قولهم : (هو الوئؤ) و (من الوئىء) و (رأيت الوئاً) و (هو الردؤ)
 وتقديره : (الردع) و (من الردىء) و (رأيت الردأ) . وأما ناس من بني
 تميم فيقولون : (هو الردىء) كرهوا الضمة بعد الكسرة لأنه ليس في الكلام
 (فعل) فتنكبوا هذا اللفظ لاستنكار هذا في كلامهم » (٣) .

ومثل ذلك قوله : « وسمعنا بعض بني تميم من عدي يقولون : (قد
 ضربته وأخذته) كسروا حيث ارادوا ان يحركوها لبيان الساكن الذي
 بعدها ، لا لإعراب يحدثه شئ قبلها » (٤) .

ويقرن لغة تميم بلغات اخرى يعتبرها لغات لمن ترضى عربيته من القبائل فيقول
 عند كلامه على الامالة : « واعلم أن الذين قالوا : (رأيت عدأ) ، الالف ألف
 نصب ، و (يريد أن يضربها) يقولون : (هو منأ) و (إننا إلى الله راجعون)
 وهم بنو تميم ، ويقوله أيضاً قوم من قيس وأسد ممن ترضى عربيته » (٥) .

١ - الكتاب ج ٢ ص ٤٧ .

٢ - الكتاب ج ٢ ص ٢٨٧ .

١ - الكتاب ج ٢ ص ٤١٤ .

٢ - الكتاب ج ٢ ص ٢٨٥ - ٢٨٦ .

٥ - الكتاب ج ٢ ص ٢٦٢ .

ويقول : « وفعلوا به إذ جاءوا بالألف واللام والألف الخفيفة ما فعّل الأولون وهم بنو اسد وغيرهم من بني تميم ، وسمعناه ممن ترضى عربيته » (١) .

ويقول في باب (ما يسكن استخفافا وهو في الأصل عندهم متحرك) :
« وذلك قولهم في (فَحَد) : (فَحَد) ، وفي (كَبَد) : (كَبَد) ، وفي (عَضُد) : (عَضُد) ، وهي لغة بكر بن وائل واناس كثير من بني تميم » (٢) .

ويأتي بعد لغة الحجاز ولغة تميم في الفصاحة والقوة وكثرة الاستشهاد بها لغات متعددة أشار إليها في كتابه واعتمد عليها منها : -

لغة قيس ، أو قوم أو ناس من قيس . ولم يشر الى كونها لغة فصيحة أو غير فصيحة بل يقول مثلا : « فأما أهل الحجاز وغيرهم من قيس فألزموها الهاء في الوقف وغيره » . (٣) فقرنها بلغة الحجاز ونزلها منزلتها في الاستشهاد ، والحجاز بعض قيس ، إلا أن لهجات قيس تختلف في الفصاحة والقوة . تبعاً لاختلاف مساكنها كما سنشاهد في الامثلة .

وقرنها في موضع آخر بلغة تميم يقول : « واعلم أن الذين قالوا : (رأيتُ عدأ) يقولون : (هو مِنَا) . . . وهم بنو تميم ويقوله أيضا قوم من قيس وأسد ممن ترضى عربيته » (٤) . فهي عنده كما يتضح من النص المتقدم من القبائل التي ترضى عربيتها لفصاحتها .

وقد يقرن لغة ناس من قيس عامة بلغة فزارة ، ويرى أنها لغة قليلة والأعراف خلافها من اللغات وذلك في قوله في باب : (الحرف الذي يُبدل مكانه في الوقف حرفا أبين منه يشبهه . . .) : « وذلك قول العرب في (أفَعَى) : (هَذِهِ أَفَعَى) . . . فإذا وصلت صيرتها أَلَفًا ، وكذلك كل ألف في آخر الاسم حدثنا الخليل وابو الخطاب أنها لغة لفزارة وناس من قيس ، وهي قليلة ، فأما الأكثر الأعراف فإن تدع (الالف) في الوقف على حالها ولا تبدلها (ياء) ، وإذا وصلت استوت اللغتان » (٥) .

٢ - الكتاب ج ٢ ص ٢٥٨ وينظر ج ٢ ص ٢٨٧ .

٤ - الكتاب ج ٢ ص ٢٦٢ .

١ - الكتاب ج ٢ ص ١٦٠ .

٣ - الكتاب ج ٢ ص ٢٨٨ .

٥ - الكتاب ج ٢ ص ٢٨٧ .

ومنها لغة بني أسد أو من ترضى عربيته منهم ، وغالبا ما كان يقرنها بلغة تميم مثل قوله : « فأما ناس كثير من تميم وناس من بني أسد فانهم يجعلون مكان (الكاف) للمؤنث الشين وذلك لأنهم أرادوا البيان في الوقف لأنها ساكنة في الوقف » (١) .

وقوله : « واعلم أن ناسا من العرب كثيرا يُلْقون على الساكن الذي قبل الهمزة حركة الهمزة ، سمعنا ذلك من تميم وأسد يريدون بيان الهمزة وهو أبين لها إذا وليت صوتا . . . » (٢) .

وقوله : « ومنهم من يفتح اذا التقى ساكنان على كل حال الا في الألف واللام والالف الخفيفة فزعم الخليل انهم شبهوه بأين وكيف وسوف وأشبه ذلك وفعلوا به إذ جاءوا بالألف واللام والألف الخفيفة ما فعل الاولون وهم بنو أسد وغيرهم من بني تميم وسمعناه من ترضى عربيته » (٣) .

وقوله : « وحدثنا بعض العرب أن رجلا من بني أسد قال يوم جيلة وقد استقبله بعير أعور فطير منه فقال : « يا بني أسد أعور وذا ناب ؟ » فلم يُرد أن يسترشدَهم ليخبروه عن عوره وصحته ولكنه نههم كأنه قال : أتستقبلون أعور وذا ناب ؟ والاستقبال في حال تنبيهه إيّاهم كان واقعا » (٤) .

ومنها لغة طيء : ويرى أنها هي الجارية في الاستعمال وهي قوية فيما رآه واستنتج من استعمال العرب ومن كلام الخليل ، يقول : « وقال الخليل رحمه الله : اذا قلت : (يا هذا) وانت تريد ان تقفَ عليه ثم تؤكده باسم يكون عطفًا عليه ، فأنت فيه بالخيار إن شئت نصبت وإن شئت رفعت . . . وزعم لي بعض العرب أن : (يا هذا زيد) كثيرٌ في كلام طيء » (٥) .

ويقول في باب (الحرف الذي تبدل مكانه في الوقف حرفا أبين منه يشبهه) : « وذلك قول بعض العرب في (أفعى) : (هذه أفعى) . . . فاذا وصلت صيرتها (ألفسا) . . . وأما طيء فزعموا انهم يدعونها في الوصل على حالها في الوقف لأنها خفية لا تحرك ، قريبة من (الهمزة) ، حدثنا بذلك أبو الخطاب وغيره من العرب وزعموا أن بعض طيء يقول : (أفعو) ، لأنها أبين من (الياء) ولم يغيثوا بغيرها لانها تشبه الالف في سعة المخرج والمد . . . » (٦) .

- | | |
|---|------------------------------|
| ١ - الكتاب ج ٢ ص ٢٩٥ وينظر ج ٢ ص ٤٦٢ في مثل ذلك . | |
| ٢ - الكتاب ج ٢ ص ٢٨٥ . | ٣ - الكتاب ج ٢ ص ١٦٠ . |
| ٤ - الكتاب ج ١ ص ١٧٢ . | ٥ - الكتاب ج ١ ص ٣٠٧ - ٣٠٨ . |
| ٦ - الكتاب ج ٢ ص ٢٨٧ . | |

ومنها بنو عَدِيٍّ من تميم ، يقول : « وسَمَعْنَا بعض بني تميم من بني عَدِيٍّ يقولون : (قد ضَرَبْتَهُ وَأَخَذْتَهُ) كسروا حيث أَرَادُوا أَنْ يَحْرُكُوهَا لِيَبَانَ الساكن الذي بعدها لا لِإِعْرَابِ يَحْدُثُهُ شَيْءٌ قَبْلَهَا » (١) .

ومنها بنو سُكَيْمٍ وهم من يوثق بعرييته من العرب عند سيبويه يقول عند كلامه علي إجراء (يقول) مجرى (يظن) : « وزعم أبو الخطاب وسألته عنه غير مرة أَنَّ ناساً من العرب يوثق بعرييتهم وهم بنو سُكَيْمٍ يجعلون باب (قُلْتُ) اجمع مثل ظَنَنْتُ » (٢) .

ومنها بنو سعد ، نقل عنهم ما سمعه منهم وما حدثه به من سمعه منهم لكنه لم يبين فصاحتها بالنسبة الى غيرها من القبائل يقول : « وأما ناس من بني سعد فَأَذْهَبَ يَبْدُلُونَ (الجيم) مكان (الياء) في الوقف لأنها خفية فأبدلوا في موضعها أَيْنَ الحروفِ وذلك قولهم : (هذا تَمِيمٌ) يريدون : (تميمي) ، و (هذا عَدِيٌّ) يريدون : (علي) . وسمعت بعضهم يقول : (عَرَبَانِجٌ) يريد : (عرباني) وحدثني من سمعهم يقولون : -

خالي عُويْفٌ وأبو عَدِيٍّ المُطْعِمَانِ الشَّحْمَ بِالْعَيْشِجِ
وبالغَدَادَةِ فَلَقَّ الْبَرْنِجِ
يريد : العشي ، والبرني ، فزعم انهم أنشدوه هكذا » (٣) .

ومنها كعب وغني : ، وقد نقل عنهما في لغة مخالفة للغة أهل الحجاز ولم يُشر الى جودتها وفصاحتها . والمفهوم أنها اقل فصاحة من لغة الحجاز يقول : « ومن العرب من يكسر ذا على كل حال فيجعله بمنزلة (اضرب الرجل) ومن يكسر : كَعْبٌ وغني » (٤) .

ومنها خثعم : ويرى أنها ليست هي الجيدة العربية لقوله : « وذو صَبَاحٍ بمنزلة : (ذات مرّة) تقول : (سير عليه ذا صباح) أخبرنا بذلك يونس عن العرب ، إلا أنه قد جاء في لغة خثعم مفارقاً لذات مرّة ، وذات ليلة . وأما الجيدة العزبية فأن يكون بمنزلتها ، وقال رجل من خثعم :

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لِيَشِيَّ مَا يُسْوَدُ مَن يَسْوَدُ
فهو على هذه اللغة يجوز فيه الرفع » (٥) .

٢ - الكتاب ج ١ ص ٦٢ .

٤ - الكتاب ج ٢ ص ١٦٠ .

١ - الكتاب ج ٢ ص ٢٨٧ .

٢ - الكتاب ج ٢ ص ٢٨٨ .

٥ - الكتاب ج ١ ص ١١٥ - ١١٦ .

ومنها لغة فزارة : ويرى أنها لغة قليلة وليست هي الأصل ، يقول عند كلامه على باب (الحرف الذي تبدل مكانه في الوقف حرفاً أبين منه يشبهه) : « وذلك قول بعض العرب في (أفعى) : (هذه أفعى) فلما وصلت صيرتها (ألفاً) ، وكذلك كل (ألف) في آخر الاسم ، حدثنا الخليل وأبو الخطاب أنها لغة فزارة وناس من قيس وهي قليلة . فأما الأكثر الاعرف فان تدع (الألف) في الوقف على حالها ولا تبدلها (ياء) . وإذا وصلت استوت اللغتان » (١) .

ومنها لغة بكر بن وائل ، وقد قرنها بلغة ناس كثير من بني تميم ولم يبينهم يقول في باب (ما يسكن استخفافاً وهو في الاصل عندهم متحرك) : « وذلك قولهم في (فخذ) : (فخذ) وهي لغة بكر بن وائل وأناس كثير من بني تميم » (٢) .

ورآها في موضع آخر لغة رديثة جدا ، يقول : « وقال ناس من بكر بن وائل : (من أحلامكم) و (بكيم) شبهها بالهاء لأنها علم اضمار . وقد وقعت بعد الكسرة ، فأتبع الكسرة الكسرة حيث كانت حرف اضمار ، وكان أخف من أن يضم بعد أن يكسر . وهي رديثة جدا . سمعنا أهل هذه اللغة يقولون : قال الخطيئة :

وإن قال مولاهم على جُلِّ حادِث

من الدهر : رُدُّوا فَضَّلَ أَحلامِكُم ، رَدُّوا (٣)

ومنها لغة قوم من ربيعة ، ويرى أنها لغة رديثة ، ويسميه (أهل اللغة الرديثة) يقول عند كلامه على كسر هاء الضمير في (منهم) ونحوه : « واعلم أن قوما من ربيعة يقولون (منهم) أتبعوها الكسرة ، ولم يكن المسكن حاجزاً حصينا عندهم ، وهذه لغة رديثة إذا فصلت بين الهاء والكسرة فالزم الأصل لأنك قد تجري على الاصل ولا حاجز بينهما ، فإذا تراخت وكان بينهما حاجز لم تلتق المتشابهة . . . » ثم يقول : « وأما أهل اللغة الرديثة فجعلوها بمنزلة : (منتن) لما رأوها تتبعها وليس بينهما حاجز جعلوا الحاجز بمنزلة (نون) (منتن) . . . » (٤) هذه هي اللغات التي نقل عنها واعتمد عليها ممن صرح باسمها من قبائل العرب ، استشهد بأساليبها وطرق تعبيرها ، استحسنت بعضها وقواه واستقبح البعض الآخر وضعفه ووضعوه بالرداءة ، وهو في كل هذا جارٍ على ما يراه شيوخه ومعاصروه ومن جاء بعدهم في قبائل العرب المختلفة .

١ - الكتاب ج ٢ ص ٢٨٧ .
٢ - الكتاب ج ٢ ص ٢٥٧ - ٢٥٨ .
٣ - الكتاب ج ٢ ص ٢٩٤ وينظر ما بعدها .
٤ - الكتاب ج ٢ ص ٢٩٤ .

اما ما استشهد به من كلام العرب في كتابه غير ما مر فجميعه لم يشر فيه الى قائله ولا الى القبيلة التي ترجع اليها اللغة التي يستشهد بألفاظها وعباراتها . غير اننا نستطيع أن نقسم اللغة التي استشهد بها إلى مراتب متعددة معتمدين على ما صاحبها من عبارات مختلفة يبين فيها فصاحة اللغة واطرادها او ضعفها وقتلتها أو رداءتها .

واعلى هذا فيما يتبين للقاريء والباحث ما وصفه بالاطراد او بأنه لغة تكلم بها عامة العرب ويعبر عن هذا بمثل قوله : « واعلم أن لغة للعرب مطردة . . . » (١) او قوله : « وعلى هذا تكلمت عامة العرب . . . » (٢) ، او « وهي عربية جيدة » (٣) ، او : « وليس من العرب أحد الا يقول » . (٤)

وبعد ما علق عليه بأحدى هذه العبارات رتبة في القوة والفصاحة ، ما سأذكره مرتباً حسب ما اعتقده من الأقوى حتى الأضعف معتمدة على الاشارات الواردة في الكتاب . وهي : -

ما سمعه من فصحاء العرب او من العرب الفصحاء فمثال الاول قوله : « وكذلك جنوب وشمال وحرور وسموم وقبول ودبور ، اذا سميت رجلاً بشيء منها صرفته ، لأنها صفات في أكثر كلام العرب سمعناهم يقولون : (هذه ریح حرور) و (هذه ریح شمال) و (هذه الریح الجنوب) و (هذه ریح سموم) و (هذه ریح جنوب) سمعنا ذلك من فصحاء العرب لا يعرفون غيره » (٥) .

ومثال ما سمعه من العرب الفصحاء قوله : « وتقول : (ذهب زيد الشتاء) ، و (انطلقت الصيف) ، وسمعنا العرب الفصحاء يقولون : (انطلقت الصيف) ، اجروه على جواب : (متى ؟) ، لانه اراد أن يقول : (في ذلك الوقت) ، ولم يرد العدد وجواب « كم » (٦) .

ما سمعه هو نفسه ممن يوثق به من العرب ، يقول : « وسمعنا من يوثق به من العرب يقول : سايياء وسواب ، وحانبا وحوان وحأوياء وحأويا » (٧) .

ويقول : « وسمعنا من يوثق به من العرب يقول : (اجتمعت أهل اليمامة) لانه يقول في كلامه : (اجتمعت اليمامة) يعنى : أهل اليمامة . فأنت الفعل في اللفظ اذ جعله في اللفظ لليمامة ، فترك اللفظ على ما يكون عليه في سعة الكلام » (٨)

- | | |
|---|------------------------|
| ١ - الكتاب ج ٢ ص ٤٠٠ . | ٢ - الكتاب ج ١ ص ٤٧٨ . |
| ٣ - الكتاب ج ١ ص ٢٩٤ . | ٤ - الكتاب ج ٢ ص ١٢٥ . |
| ٥ - الكتاب ج ٢ ص ٢٠ وينظر ج ١ ص ٤٧٧ و ج ٢ ص ١٤٧ . | |
| ٦ - الكتاب ج ١ ص ١١١ وينظر ج ٢ ص ٤٤ و ٤٢٦ . | |
| ٧ - الكتاب ج ٢ ص ١٩٩ وينظر ج ٢ ص ١٦٧ . | ٨ - الكتاب ج ١ ص ٢٦ . |

او يقول فيه : « سمعنا من نثق به من العرب يقول » (١) . من ذلك قوله في باب : (يختار فيه الرفع والنصب لقبحه أن يكون صفة) : « ذلك قولك : (مررتُ ببيْرٍ قبلُ قفيزٍ بدرهمٍ قفيزٍ بدرهمٍ) ، وسمعنا العربَ الموثوقَ بهم ينصبونه سمعناهم يقولون ، (العَجَبُ من بَسْرٍ مررنا به قبلُ قفيزاً بدرهمٍ قفيزاً بدرهمٍ) فحملوه على المعرفة وتركوا النكرة لقبح النكرة أن تكون موصوفة بما ليس صفة ، وانما هو اسم كالدرهم والحديد » (٢) .

وقوله : « وسمعت من أثق به من العرب يقول : (بسط عليه مرتان) ، وانما يريد : بسط عليه العذاب مرتين » (٣) . أو يقول : « وسمعنا الثقة من العرب يقول » (٤) أو « سمعنا من يوثق به في ذلك يقول » (٥) ، أو « سمعت من يوثق بعربيته من العرب يقول » (٦) ، أو « سمعنا عريباً موثقاً بعربيته يقول » (٧) أو « وسمعناها من أهل الثقة هكذا » (٨) .

ما سمعه من بعض العرب الموثوق بهم كقوله : « وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول » (٩) .

او ما سمعه من بعض من يوثق بعربيته ، يقول : « سمعنا بعض من يوثق بعربيته يقول » (١٠) .

ما حدثه به احد شيوخه او بعضهم انه سمع من يوثق به من العرب يقول ، مثال ذلك قوله : « وحدثنا الخليل انه سمع من العرب من يوثق بعربيته ينشد » (١١) أو « حدثني ابو الخطاب انه سمع من يوثق بعربيته من العرب يقول » (١٢) أو « حدثني ابو الخطاب انه سمع من يقول : (قد أراهم) يحيى بالفعل من (رأيت) على الأصل من العرب الموثوق بهم » (١٣) .

ما زعمه أحد شيوخه من انه سمع من يوثق به من العرب يقول : مثاله قوله : « وزعم ابو الخطاب انه سمع من يوثق به من العرب يقول » أو « زعم يونس » (١٤) ما بلغه عن بعض شيوخه انه سمع أحدهم يقول مثاله قوله : « وبلغنا عن ابن ابي اسحاق انه سمع كثير عزة يقول . . . » (١٥) .

١ - الكتاب ج ٢ ص ٢٦٩ .

٢ - الكتاب ج ١ ص ١٩٨ وينظر ج ١ ص ١٥٦ و ٢٠٢ .

٣ - الكتاب ج ١ ص ١١٧ .

٤ - الكتاب ج ١ ص ٣٣١ .

٥ - الكتاب ج ٢ ص ٣٠٣ وينظر ج ٢ ص ٤٢٠ ، ٦ - الكتاب ج ٢ ص ٢٩٥ .

٦ - الكتاب ج ١ ص ٤٥١ .

٧ - بنظر الكتاب ج ١ ص ١٥٦ و ١٦١ و ٢١٠ و ٢٦٣ و ٣٧٥ .

٨ - الكتاب ج ٢ ص ٢٦١ .

٩ - الكتاب ج ١ ص ٢٧١ .

١٠ - الكتاب ج ٢ ص ٢٦١ .

١١ - الكتاب ج ٢ ص ١٦٥ .

١٢ - الكتاب ج ٢ ص ٤٨ ، ٤٦٨ .

١٣ - الكتاب ج ٢ ص ٢٦١ .

ما حدثه به أحد شيوخه او زعمه له من أن العرب الموثوق بهم أو بعضهم يقول . مثاله قوله : « حدثنا بذلك يونس وابو الخطاب عمن يوثق به من العرب » (١) وقوله : « حدثنا يونس ان بعض العرب الموثوق بهم يقولون » (٢) ، و « حدثنا بذلك يونس وعيسى جميعا ان بعض العرب الموثوق بعريته يقول » (٣) . و « زعم ابو الخطاب أن العرب الموثوق بهم يقولون وحدثنا يونس تصديقا لقول أبي الخطاب ان العرب تقول » (٤) ما اخبره من يثق به انه يقول (٥) .

ما سمعه ممن يرويه عن العرب الموثوق بهم، يقول : (سمعناه ممن يرويه عن العرب الموثوق بهم) (٦) .

ما حدثه به من لا يتهم عن رجل من أهل المدينة موثوق به انه سمع عريبا يتكلم (٧) .

ما سمعه من العرب وسمع من يوثق به يزعم انه سمعها من العرب، يقول : « وهذه حجج سمعت من العرب وممن يوثق به يزعم أنه سمعها من العرب » (٨) .

او يقول : « وزعم من نثق به انه سمع » (٩) .

ما حدثه به من لا يتهم انه سمعهم يقولون (١٠) .

ما بلغه عن العرب الموثوق بهم ، يقول : (وبلغني عن العرب الموثوق بهم انهم يقولون) (١١) .

ما تكلم به قوم فصحاء (١٢) .

ما قاله ناس يوثق بعريتهم (١٣) .

ما قاله قوم من العرب ترضى عريتهم ، أو بعض العرب ممن ترضى عريته (١٤)

- | | |
|------------------------------------|---------------------------------|
| ٢ - الكتاب ج ١ ص ٣٧٢ . | ١ - الكتاب ج ١ ص ٢٥٨ و ج ٢ ص ٨٨ |
| ٤ - الكتاب ج ١ ص ٣٧٩ . | ٢ - الكتاب ج ١ ص ٣٦٢ . |
| ٦ - الكتاب ج ١ ص ٩٣ و ٣٧١ . | ٥ - الكتاب ج ٢ ص ١٢٧ . |
| ٨ - الكتاب ج ١ ص ١٢٩ . | ٧ - الكتاب ج ١ ص ٤٧٥ . |
| ١٠ - الكتاب ج ٢ ص ٤٢٣ . | ٩ - الكتاب ج ١ ص ٢٧٢ . |
| ١٢ - الكتاب ج ٢ ص ٢٧٦ . | ١١ - الكتاب ج ١ ص ٣٨١ . |
| ١٤ - الكتاب ج ١ ص ٩٣ و ج ٢ ص ٤٢٣ . | ١٣ - الكتاب ج ٢ ص ٢٦٤ . |

ما سمعه من العرب ويعبر عنه بقوله : (سمعناهم يتكلمون) و (سمعناهم يقولون) و (سمعت العرب يقولون) . (١) أو (سمعنا العرب تقول) و (سماعا من العرب) و (سمعناه من العرب) و (سمعنا جميع ما ذكرنا لك من العرب) و (سمعنا العرب تتكلم به) الى آخر ما هنالك من العبارات المختلفة المتقاربة التي يمكن ان يجعل المسموع فيها بمستوى واحد (٢) .

ما سمعه مما يقوله كثير من العرب أو ما يقوله اكثر العرب (٣) .
ما سمعه من بعض العرب او عن يقوله من العرب ، وهذا يدل على انه ليس في منزلة ما تقدم مما سمعه عن العرب ، ويعبر عن ذلك بقوله : (وسمعنا من العرب من يقول) و (سمعنا بعض العرب يقول) و (سمعنا بعضهم يقول) و (سمعت من العرب من يقول) (٤) .

ما حدثه به شيوخه كالخليل وأبي الخطاب ويونس وعيسى بن عمر وغيرهم انه سمع من العرب من يقول ، او سمع من بعض العرب (٥) .
ما حدثه به من لا يتهم انه سمع من العرب من يقول (٦) .

ما سمعه ممن يرويه من العرب او ممن يرويه عن العرب (٧)
ما سمعه سيبويه من أعرابيين أو من أعرابي واحد ، وقد سمي من نقل عنهم في موضع واحد يقول : « وسمعت اعرابيا وهو ابو مرهب يقول : (كرما وطول انف) اي : أكرم بك وأطول بأنفك » (٨) .

ابا في غير هذا من المواضع فانه لا يذكر اسم من نقل عنه انما يقول : « اني سمعت رجلين من العرب عرييين يقولان » (٩) .

أو (سمعنا رجلا عربيا يقول) (١٠) ، أو (سمعنا رجلا منهم يذكر رجلا) (١١) .
أو سمعنا رجلا من اهل البادية يقول . (١٢) او (سمعنا اعرابيا مرة يقول) (١٣) .

١ - الكتاب ج ٢ ص ١٧ و ٢٧٠ .

٢ - ينظر في ذلك الكتاب ج ١ ص ٤٤ و ٥٧ و ٨٠ و ١٣٦ و ١٦٥ و ١٧٦ و ٢٠٥ و ٢٤٢ و ٢٧٢ - ٢٧٤ و ٤٨٢ و ج ٢ ص ١٦ و ٤٨ و ٧٧ و ١٤١ و ١٤٨ و ١٦٦ و ١٩٢ و ٢٠٤ و ٢٠٩ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢٢٦ و ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٢٧١ و ٢٧٢ و ٢٠٣ و ٤١٨ و ٤١٩ و ٤٢٢ وغيرها .

٣ - الكتاب ج ١ ص ١٢٤ و ج ٢ ص ١٨ .

٤ - ينظر في ذلك معظم صفحات الكتاب ومنها : ج ١ ص ١٢٦ و ١٥٦ و ١٦٤ و ١٧٥ و ٢٠٢ و ٢٠٤ و ٢٤٨ و ٤٠٢ و ٤٠٣ و ج ٢ ص ٣٥ و ٦٢ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٢ و ٨١ و ٩٦ و ١٨٢ و ١٩٢ و ٢٠٤ و ٢٢٧ و ٢٢٣ و ٢٦٣ و ٣٧٧ و ٣٨٨ .

٥ - ينظر الكتاب ج ١ ص ١٢٦ و ١٢٩ و ٣١٧ و ٣٨٣ و ٤٠٢ و ٤١٢ ، و ج ٢ ص ١٢ و ١٧ و ٧٠ وغيرها

٦ - الكتاب ج ١ ص ١٢٥ . ٧ - الكتاب ج ١ ص ٩٢ و ٢٧٩ و ٨٠ - الكتاب ج ١ ص ١٦٥

٩ - الكتاب ج ١ ص ٢٣٠ . ١٠ - الكتاب ج ١ ص ٤٧٦ . ١١ - الكتاب ج ١ ص ١٤٧ .

١٢ - الكتاب ج ١ ص ٤٠٦ . ١٣ - الكتاب ج ١ ص ٤٠٣ .

او سمعنا من يقول « (١) .

ما زعم بعض شيوخه من أنه سمع أعرابيا ويعبر عنه بمثل قوله : (وزعم يونس أنه سمع اعرابيا يقول) (٢) . او (زعم الخليل انه سمع عربيا يقول) (٣) ونحوها من العبارات .

ما حدثه به من يثق به عن العرب كقوله : (حدثنا بذلك من يوثق به) (٤) او (حدثنا من نثق به أن بعضهم يقول) (٥) .

ما حدثه به من سمعه ، يقول : (وحدثني من سمعه ان بعضهم قال) (٦) .

ما زعمه ابو الخطاب او غيره من شيوخه أن العرب الموثوق بهم يقولون (٧) ما بلغه عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون (٨) .

ما يطلق عليه حكما من الأحكام المستحسنة كالجودة والكثرة والحسن ونحوها من غير سماع أو حديث عن شيخ من شيوخه ، مثال ذلك قوله : « وهي كثيرة ويؤخذ بها في قراءة القرآن والأشعار » (٩) او « وهو جيد بالغ وهو كثير في كلام العرب » (١٠) . او « وهي أكثر في كلامهم وهي الجيدة » (١١) او « أكثر في كلام العرب » (١٢) . او « وزعم يونس أنها لغة كثيرة في العرب جيدة » (١٣) او « زعم الخليل رحمه الله ويونس أن هذا كله سواء وهي لغة للعرب جيدة » (١٤) . او « وهو عربي جيد حسن » او « عربي جيد » (١٥) او « فهذا عربي حسن والأول أعرف وأكثر » (١٦) او « وهو عربي » او « يقوله ناس كثير من العرب » (١٧) .

ما ذكر انه كلام العرب ، أو لم يؤخذ ذلك الا من العرب . او انه قول العرب . او العرب تقول . او قالته العرب . او ما وجد العرب تقوله ، ونحو هذا من العبارات (١٨) .

- ١ - الكتاب ج ٢ ص ٢٢ . ٢ - الكتاب ج ١ ص ٤٠٢ . ٣ - الكتاب ج ١ ص ٢٩٩ .
٤ - الكتاب ج ١ ص ١٥٩ . ٥ - الكتاب ج ٢ ص ٦٩ . ٦ - الكتاب ج ١ ص ١٢٦ .
٧ - الكتاب ج ١ ص ٢٧٨ . ٨ - الكتاب ج ١ ص ٢٨١ . ٩ - الكتاب ج ٢ ص ٤٠٤ .
١٠ - الكتاب ج ١ ص ٢٧٧ . ١١ - الكتاب ج ٢ ص ٢٧٦ . ١٢ - الكتاب ج ٢ ص ٢٩٥ .
١٣ - الكتاب ج ١ ص ١٢١ . ١٤ - الكتاب ج ١ ص ٢١٤ .
١٥ - الكتاب ج ١ ص ١١٨ و ج ١ ص ١٠٠ . ١٦ - الكتاب ج ١ ص ٧٨ و ٧٩ .
١٧ - الكتاب ج ١ ص ٢٨٤ و ج ٢ ص ٩٥ .
١٨ - ينظر في مثل هذه العبارات الكتاب ج ١ ص ٢٤ و ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٧ و ١٢٤ و ١٤٧ و ١٩٩ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٩٢ و ٢٨٢ و ٢٨٤ و ٤٠٦ و ج ٢ ص ٢٨٢ و ٢٨٣ وغيرها كثير .

ما حدثه به أحد شيوخه ان العرب تقوله ، او انه قول العرب ، او حدثوه به
عن العرب . (١)

ما يقوله ناس من العرب ، او بعض العرب ، او ان من العرب من يقول (٢) .
ما حدثه به أحد شيوخه عن ناس من العرب او عن بعض العرب (٣) .
ما زعموا أن بعض العرب يقول . (٤) او ما بلغه أن بعض العرب يقول (٥) .
ما قال فيه : انه كلام يستعمله الناس (٦) .

وأضعف مما مر ما علق عليه بالحدى صفات القلة مثل قوله : وهو قليل ،
او أقل ، او غير مستحسن ، او ليس بالكثير او نحو هذا فمنه ما قال فيه : (وهو
بعيد لا تكلم به العرب ولا يستعمله منهم ناس كثير) . (٧) او : (والعرب قد
تكلم بهذا وليس بالكثير) (٨) . او : (غير مستحسنة ولا كثيرة في لغة من
ترتضى عربيته) (٩) . او (وهو خلاف قول العرب) (١٠) . او (اقل في كلام
العرب وهو على ذلك عربي) (١١) او : (وفيه على جوازه وكلام العرب به
ضعف) (١٢) .

ومن ذلك ما وصفه بأنه ضعيف او بأنه وجه ضعيف (١٣) .
ومنه ما وصفه بأنه أقل اللغتين (١٤) ، او ما اعتبره أقل اللغات (١٥) .

ومنه ما لم يسمعه يونس عن ثقة (١٦) .
واخيرا ما وصفه بأنه قبيح او رديء ، فمنه ما هو (قبيح لا تكلم به العرب
وانما قبح عند العرب كراهية ان يبدأ المتكلم بالأبعد قبل الأقرب) (١٧) . و
(ما كان مستكرها لا يتكلم به العرب لأنه ليس من مواضعه عندهم) (١٨) . و
(ما هو قبيح رديء) (١٩) و (ما قد تكلم ببعضه العرب وهو رديء) (٢٠) .
وما وصفه بأنه لغة رديئة (٢١) .

١ - الكتاب ج ١ ص ١٢٧ و ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٣٦١ و ٤٠٤ و ٤٦١ و ج ٢ ص ١٠٢ و ٢٨٢ و ٢٢٦
وغيرها .

٢ - الكتاب ج ١ ص ١٢٧ و ١٧٦ و ٢٢٠ و ٢٣٥ و ٢٣٦ و ٢٦٢ و ٢٩٣ و ج ٢ ص ١
و ١٠ و ٣٨٢ و ٤٢١ .

٣ - الكتاب ج ١ ص ١٢٣ و ١٢٢ و ٢٣٠ و ٤٠١ و ٤٧١ و ج ٢ ص ١٠٤ و ٢٨١ و ٣٦٠ و ٣٩٢

٤ - الكتاب ج ١ ص ٤٤ . ٥ - الكتاب ج ٢ ص ٩٥ . ٦ - الكتاب ج ١ ص ٤٣١ .

٧ - الكتاب ج ١ ص ٤٠٢ . ٨ - الكتاب ج ١ ص ٣٨١ . ٩ - الكتاب ج ٢ ص ٤٠٤ .

١٠ - الكتاب ج ٢ ص ٧ . ١١ - الكتاب ج ١ ص ٣٢٤ . ١٢ - الكتاب ج ١ ص ٢٤٥ .

١٣ - الكتاب ج ١ ص ٤١٥ و ٤٤٨ . ١٤ - الكتاب ج ٢ ص ٢٧٨ . ١٥ - الكتاب ج ٢ ص ٤١٠ .

١٦ - الكتاب ج ١ ص ٢٣١ . ١٧ - الكتاب ج ١ ص ٣٨٣ و ٣٨٤ و ينظر ص ٢٧٠ .

١٨ - الكتاب ج ١ ص ٣٩٥ . ١٩ - الكتاب ج ١ ص ٣٨٩ .

٢٠ - الكتاب ج ٢ ص ٤١٠ . ٢١ - الكتاب ج ١ ص ٢٣٣ و ج ٢ ص ٢٧٨ و ٢٧٩ .

هذه مراتب ما استشهد به في كتابه من اللغة المنشورة المنقولة عن العرب سواء في ذلك ما اعتبره أصلا يقاس عليه وما اعتبره مما يسمع ولا يقاس عليه (١) .

ويتضح من هذا أنه اعتبر لغة قريش أفصح اللغات وأقواها وأعلاها وهي اللغة الأولى القدمى . وبعدها في القوة والفصاحة لغة بني تميم وإن كانت أقيس من الحجازية في بعض العبارات التي اختلفت فيها اللغتان . وكان جل اعتماده في الامثلة النحوية والصرفية واللغوية على هاتين اللغتين ، وإن كانت لهجات تميم أيضا في رأيه ليست متساوية في القوة والفصاحة ، فقد وصف بعض لهجات تميم بالضعف . ومثلها لغات قيس فبعضها فصيحة يقرنها بلغة الحجاز من غير إشارة صريحة الى ذلك . ومنها ما يقرنه بلغة فزارة ويرى أنها لغة قليلة والأعراف خلفها من اللغات .

أما لغة أسد فجميع نقوله عنها تشير الى أنها لغة فصيحة يقرنها بلغة تميم وبلغة من ترضى عربيته من العرب . ومثلها في القوة والفصاحة لغة طيء . واعتبر لغة بني سليم لغة موثوقا بعريبتها .

أما لغة بني عدي من تميم ولغة بني سعد فانه لم يبين فصاحتها أو ضعفها . ولغتا كعب وغني نقل عنهما ولم يشر الى فصاحتها أو ضعفها . غير أننا نبتين من إشارته الى كونها لغة مخالفة للغة الحجاز أنهما لغتان أضعف من الحجازية .

أما لغة خثعم فيرى أنها ليست بالحيدة ومثلها لغة فزارة لأنها قليلة ضعيفة وليست هي الأصل .

أما لغة بكر بن وائل فيتضح أنها لغة رديئة ضعيفة لتصرّحه بذلك في موضع من كتابه ، وإن كان قد قرنها بلغة أناس كثير من بني تميم . وأكثرها رداة كما يتضح لغة قوم من ربيعة حيث وصف لغتهم بأنها رديئة ثم سماهم (أهل اللغة الرديئة) .

وهذه القبائل هي التي صرح بالنقل عنها ونلاحظ أنها عين القبائل التي ذكرها السيوطي في كتبه مما اعتبره علماء النحو فصيحاً قويا يؤخذ به منها . وما اعتبروه ضعيفا رديئا . وقد مر بنا قوله : « والذين » عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدي عنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم قيس (٢) و تميم واسد . . . ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائين » (٣) .

١ - سنفصل الكلام على ما يقاس عليه من هذه اللغات وما يسمع ولا يقاس عليه عند علماء العربية ومنهم سيبويه في الفصل الثاني من القسم الثاني من هذا الكتاب .

٢ - والحجاز بعض قيس فهي أول اللغات فصاحة .

٣ - الاقتراح ص ١٩ .

اما اللغات الاخرى التي ضَعَفها أو اعتبرها لغات رديئة وصرَّح بضعفها ورداءتها فهي ما عدا هذه اللغات (١) .

اما العبارات الاخرى التي اعتمد عليها ولم يصرح بالقبائل المتكلمة بها فقد كانت الاشارات التي معها تحدد فصاحتها او رداءتها وهي معظم النصوص التي استفاد منها واعتمد عليها في كتابه وقد علمنا أنَّ همه في الكتاب ايراد القواعد المختلفة وأساليب التعبير المتباينة وتبيين ما هو فصيح يقاس عليه وما ليس فصيحاً وليس اهتمامه منصبا على اسماء المتكلمين بها .

الشعر :

الشعر ديوان العرب وبه حفظت الأنساب وعرفت المآثر ، ومنه تعلمت اللغة وهو كما قال ابن رشيق « أكبر علوم العرب واوفر حظوظ الأدب وأحرى أن تقبل شهادته وتمثل إرادته لقول رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « إن من الشعر لحكماً » ولقول عمر بن الخطاب (رض) : (نِعِم ما تعلمته العرب الايات من الشعر يقدمها الرجل أمام حاجته فيستترل بها الكريم ويستعطف بها اللثيم) مع ما للشعر من عظيم المزية وشرف الأبيّة وعزّ الأنفة وسلطان القدرة « (١) .

وقد كان في الجاهلية ديوان علمهم ومنتهى حكمهم به يأخذون واليه يصيرون . قال ابن سلام : « قال ابن عون عن ابن سيرين قال : قال عمر بن الخطاب (رض) : « كان الشعر علم قوم لم يكن لهم علم أصح منه . » (٢) .

وكان كلام العرب كله مثورا فلما احتاجت العرب الى الغناء بمكارم أخلاقها وطيب أعراقها وذكر أيامها الصالحة وأوطانها النازحة وفرسانها الأمجاد وسمحاتها الأجواد ، لتَهزّ أنفسها الى الكرم وتدل أبناءها على حسن الشيم فتوهموا أعاريض جعلوها موازين الكلام فلما تم لهم وزنه سموه شعرا ، لأنهم شعروا به ، أي : فطنوا « (٣) .

وما تكلمت به العرب من جيد المثور أكثر مما تكلمت به من جيد الموزون فلم يحفظ من المثور عشره ولا ضاع من الموزون عشره (٤) .

ولا يرى ابن رشيق للنثر مزية او فضلا على الشعر وإنما يرى الشعر افضل لسهولة حفظه وإمكان ضبطه الى نحو ذلك من ميزات . يقول رادا على من فضل النثر على الشعر : « ولعل بعض الكتاب المتصرين للنثر الطاعنين على الشعر يحتاج بأن القرآن كلام الله تعالى مثور ، وأن النبي (ص) غير شاعر لقول الله تعالى : « وما علمناه الشعر وما ينبغي له » (٥) ويرى أنه قد أبلغ في الحجة وبلغ في الحاجة والذي عليه من ذلك أكثر مما له ، لأن الله تعالى إنما بعث رسوله أمياً غير شاعر الى قوم يعلمون منه حقيقة ذلك حين استوت الفصاحة واشتهرت البلاغة ، آية

١ - العمدة ج ١ ص ١٦ .
٢ - ينظر العمدة ج ١ ص ٢٠ والمزهر ج ٢ ص ٤٧٢ .
٣ - طبقات فحول الشعراء ص ٢٣ .
٤ - العمدة ج ١ ص ٢٠ وينظر المزهر ج ٢ ص ٤٧٢ .
٥ - يس ، الآية ٦٩ .

للنبوة وحجة على الخلق واعجازا للمتعاطين ، وجعله منشورا ليكون اظهر برهانا لفضله على الشعر الذي من عادة صاحبه أن يكون قادرا على ما يحبه من الكلام ، وتحدى جميع الناس من شاعر وغيره بعمل مثله فأعجزهم ذلك كما قال الله تعالى : « قُلْ لَسْنَا اجْتَمَعْتُ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا » (١) فكما أن القرآن أعجز الشعراء وليس بشعر كذلك اعجز الخطباء وليس بخطبة والمرسلين وليس بترسل ، وإعجازه الشعراء أشد برهانا ، ألا ترى كيف نسبوا النبي (ص) الى الشعر لما غلبوا وتبين عجزهم ؟ فقالوا : هو شاعر ، لما في قلوبهم من هبة الشعر وفخامته وأنه يقع منه مالا يلحق ، والمنثور ليس كذلك . فمن هاهنا قال الله تبارك وتعالى : « وما علمناه الشعر وما ينبغي له » أي : لتقوم عليكم الحجة ويصح قبيلكم الدليل » (٢) .

ومع هذه المزية التي رآها ابن رشيقي للشعر على النثر جرى الخلاف فيما يحتاج به منه ، لانه موطن للضرورات الكثيرة التي طال فيها اختلاف العلماء ، فنجد علماء النحو وعلماء البلاغة جميعا مهتمين بضرورات الشعر بحثوها وقسموها الى مستحسنة وأخرى مستقبحة أو قبيحة ونحو ذلك ، واختلفوا فيما جاز للشعراء ارتكابه منها وما امتنع .

وقد عقد سيبويه في كتابه بابا بعنوان : (ما يحتمل الشعر) تكلم فيه على ما يجوز للشعراء ارتكابه في الشعر ولا يجوز في الكلام من صرف مالا ينصرف وحذف مالا يحذف ، الى آخر ما هنالك من الموضوعات التي تجوز في الشعر ولا تجوز في النثر (٣) .

وعقد بابا آخر بعنوان : (باب وجوه القرافي في الانشاد) تحدث فيه عما يجوز في الشعر والنثر وما يجوز في الشعر ولا يجوز في النثر (٤) . وبابا ثالثا بعنوان : (ما رخصت الشعراء في غير النداء اضطرارا) (٥) .

كما عقد ابن جنبي في كتابه (الخصائص) بابا في (هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أولا ؟) (٦) .

١ - الاسراء ، الآية ٨٨ .

٢ - العمدة ج ١ ص ٢٠ - ٢١ وينظر الزهرج ٢ ص ٤٧٣ .

٣ - ينظر الكتاب ج ١ ص ٨ - ١٣ .

٤ - ينظر الكتاب ج ٢ ص ٢٩٨ - ٣٠٤ .

٥ - ينظر الكتاب ج ١ ص ٢٤٣ وما بعدها .

وتكلم ابو حيان على الضرورة في معظم كتبه ، وعقد بابا باسم (باب الضرائر) في كتابه (ارتشاف الضرب من لسان العرب) ناقش فيه آراء سابقيه (١) .

وتكلم عليها في كتابه (التذيل والتكميل في شرح التسهيل) (٢) كما تحدث عنها في كتابه : (غاية الاحسان في علم اللسان) وعقد لها بابا باسم : (باب الشعر والسجع) (٣) . وفي (تقريب المقرب) باب باسم : (باب يختص بسجع أو شعر بجواز ردّ قرع الى أصل أو تشبيه غير جائز بجائز اضطر الى ذلك أولا) (٤) . كما بحث الضرورات في معظم كتبه الصغيرة مثل : (التدريب في شرح التقريب) و (النكت الحسان في شرح غاية الاحسان في علم اللسان) (٥) .

ولم يقتصر الاهتمام بالضرورات على علماء النحو والعربية وإنما تعداهم الى علماء البلاغة الذين تكلموا عليها طويلا وبينوا أنواعها وفصلوها كما فعل ابن رشيق في العمدة في باب (الرخص في الشعر) (٦) .

أما أحمد بن فارس فكان يرى أنه لا معنى لقول من يقول : إن للشاعر عند الضرورة أن يأتي في شعره بما لا يجوز ، ويرى أن لا معنى لقول من قال :

لم يأتيك والأنباء تنمي
وهذا إن صحَّ وما أشبهه من قوله : -
لما جفا إخوانه مُصعبا

وقوله :

فما عند ما تعرفان ربوع

لأنه كله غلط وخطأ (٧) ، فما « جعل الله الشعراء معصومين يوقون الخطأ والغلط وإنما يقبل ما صحَّ من شعرهم ، ويرد ما أبته العربية وأصولها . ويرى أن على الشاعر الذي لم يطرده له الشيء الذي يريده في وزن شعره أن يأتي بما يقوم مقامه بسطا واختصارا وابدالا بعد ألا يكون فيما يأتيه مخطئا أو لاحنا . . . » (٨) .

- ١ - ينظر ارتشاف الضرب من لسان العرب ص ٣٤٠ ب وما بعدها .
- ٢ - ينظر التذيل والتكميل في شرح التسهيل ج ٤ ص ١٧٠ ب - ١٧١ -
- ٣ - ينظر غاية الاحسان في علم اللسان ص ٢١ ب وما بعدها .
- ٤ - تقريب المقرب ص ٥٨ ب وما بعدها .
- ٥ - ينظر كتاب (ابو حيان النحوي) ص ٤٤٧ وما بعدها .
- ٦ - ينظر : العمدة ج ٢ ص ٢٦٦ - ٢٧٧ . ٧ - الصحابي في فقه اللغة ص ٢٧٥ - ٢٧٦ .
- ٨ - الصحابي ٢٧٦ .

وما رأى ابن فارس ذلك إلا لأنه يعتبر (الشعراء أمراء الكلام يقصرون الممدود ولا يمدون المقصور ، ويقدمون ويؤخرون ، يُمِثون ويُسْمِرون ، يَخْتَلِسُونَ وَيُعِيرُونَ وَيَسْتَعِيرُونَ) ، فهذا أحد ما يجوز للشعراء في شعرهم (أما لحن في أعراب أو ازالة كلمة عن نهج صواب فليس لهم ذلك) (١) . وعنده أنه لا يجوز أن تتفاوت الاشعار القديمة حتى يتباعدا ما بينها في الجودة ، وأنه لا يصح الاحتجاج بكل منها ولا يحتاج الى كل منها ، أما ما يختاره الناس من الشعر أو يفاضلون به بين الشعراء فليس الا شهوة منهم تدفعهم الى أن يستحسنوا بعضه وهذا غير جائز (٢) .

إضافة الى ما في الشعر من ضرورات شككت علماء العربية فيما وقع الاحتجاج به وجعلتهم يختلفون فيها وفي مواقعها وما يجوز منها وما لا يجوز ، نلاحظ أن بعض المؤلفين نسب الى بعض رواة الشعر اهتمامهم بوضع الشعر ونسبته الى غير أصحابه تكسبا به . من ذلك ما أورده ابن سلام الحمحي في طبقاته حيث يقول عند كلامه على (ذهاب الشعر وسقوطه وسبب الوضع في الشعر) : (في الشعر مصنوع مفتعل موضوع كثير لا خير فيه ولا حجة في عربيته ولا غريب يستفاد ولا مثل يضرب وقد تداوله قوم من كتاب الى كتاب لم يأخذوه عن أهل البادية ولم يعرضوه على العلماء وليس لأحد إذا أجمع أهل العلم والرواية الصحيحة على ابطال شيء منه أن يقبل من صحيفة ولا يروي عن صحفي) (٣) .

ويرى أن أول من جمع أشعار العرب وساق أحاديثها حماد الراوية وكان غير موثوق به ، وكان ينحل شعر غيره ويزيد في الأخبار (٤) .

أما السيوطي فقد أفرد نوعا من أنواع كتابه (المزهري) في ما سماه (معرفة المصنوع) (٥) . وتحدث مرة اخرى في الجزء الثاني منه في (ذكر من روى الشعر فحرقه ورواه على غير ما روت العرب) (٦) .

وكان ابن جني يقف موقفا معارضا لموقف هؤلاء راداً عليهم نسبتهم الوضع الى الرواة فهو يدافع عن الرواة وعن نقلة الشعر وحملة في الفصل الذي عقده في كتابه (الخصائص) بعنوان (في صدق النقلة وثقة الرواة والحملة) (٧) ،

- ١ - الصاحبى ص ٢٧٥ .
- ٢ - ينظر الصاحبى ص ٢٧٥ .
- ٣ - طبقات فحول الشعراء ص ٢٢ وما بعدها وينظر المزهري ج ١ ص ١٧١ .
- ٤ - ينظر طبقات فحول الشعراء ص ٤٠ - ٤١ والمزهري ج ١ ص ١٧٥ .
- ٥ - المزهري ج ١ ص ١٧١ .
- ٦ - المزهري ج ٢ ص ٢٢٢ وما بعدها .
- ٧ - الخصائص ج ٣ ص ٣٠٩ وما بعدها .

ومما قاله في أوله : « هذا موضع من هذا الأمر لا يعف صحته إلا من تصوّر أحوال السلف فيه تصوّروهم أو رأهم من الوفور والجلالة بأعيانهم ، واعتقد في هذا العلم الكريم ما يجب اعتقاده فيه ، وعلم أنه لم يوفق لاختراعه وابتداء قوانينه وأوضاعه إلا البرّ عند الله سبحانه ، الحظيظ بما نوه به وأعلى شأنه (١) .

ثم يبين أنّ واضعي النحو ومؤسسيه وهم أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب وأبو الاسود ثم أبو عمرو بن العلاء وغيرهم ممن لا يمكن الطعن فيهم أو الكذب عليهم فيما يردّهم أو يسمعون ويجمعون من اللغة ، وهم من العفّة والصدق على قدر لا يجوز معه الطعن فيهم وفيما ينقلون ، ويستمر ابن جني في دفاعه عن رواة الشعر منذ زمن أبي الاسود حتى زمنه (٢) .

ولهذا الاضطراب نجد النحاة ينظرون الى الشعر بعين الريبة ولا يعتمدون منه إلا ما ثبت عندهم صحة نسبته الى قائله وفصاحة قائله وصدق راويه والوثوق فيه وخلوه من الضرورات . وليس ادل على ذلك من اعتنائهم بالرواية وأنواعها وطرقها وبصفات الراوي وما يجب عليه من الأمانة والصدق ونحوها من الصفات التي ذكرها السيوطي في أبواب من المزهر . (٣) .

إضافة الى هذا التشدد في معرفة الفصيح الذي بلغ أعلى مراتب الصدق والصحة في النقل نجدهم في كثير من الأحيان لا يعتمدون عليه وحده ما لم ترد شواهد ثرية تعزز صحته ، هذا مع كون الشعر كما يرى أحمد بن فارس (ديوان العرب وبه حفظت الأنساب وعرفت المآثر ، ومنه تعلمت اللغة) (٤) .

لكل هذا اهتم علماء الادب واللغة والنحو بالشعراء وقسموهم طبقات وألقوا الكتب القيّمة فيهم منها : طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجهمي ، والشع والشعراء لابن قتيبة ونحوها ليجمعوا لنا من الشعر الجاهلي والاسلامي ما يصح أن يكون مادة للتفسير والفقهاء واللغة والنحو والبلاغة وغيرها من علوم العربية « فقد كان الشعر علم قوم لم يكن لهم علم اصح منه » (٥) ، وقد ألفت هذه الكتب بعد أن كاد الشعر ينسى ويضيع معظمه بعد أن جاء الاسلام وانشغل العرب به وبالجهاد في سبيله واشتركوا في الفتوحات ، وانصرفوا عن نظم الشعر وزوايته والاشتغال به ، فعادوا اليه بعد أن اطمأنوا في الأمصار وراجعوا روايته . يقول ابن سلام : (وكان

١ - الخصائص ج ٣ ص ٢٠٦ .

٢ - الخصائص ج ٣ ص ٢٠٦ وينظر حتى ص ٢١٢ .

٣ - ينظر المزهر ج ٢ ص ٣٠٢ وما بعدها .

٤ - الصاحبى ص ٢٧٥ .

٥ - المزهر ج ٢ ص ٤٧٢ .

الشعر في الجاهلية ديوان علمهم ومنتهى حكمهم به يأخذون واليه يصيرون فجاء الاسلام فتشاغلت عنه العرب وتشاغلوا بالجهاد وغزو فارس والروم ولتهت عن الشعر وروايته ، فلما كثر الاسلام وجاءت الفتوح واطمأنت العرب بالامصار راجعوا رواية الشعر فلم يؤولوا الى ديوان مدون ولا كتاب مكتوب وألّفوا ذلك وقد هلك من العرب من هلك بالموت والقتل فحفظ أقل ذلك وذهب عليهم منه كثير (١) .

وقد ألف ابن قتيبة كتابه (الشعر والشعراء) ليجمع فيه شعر فحول الشعراء الذين يحتج بشعرهم في اللغة والنحو من جاهلين واسلاميين ومحدثين ، وقد اهتم بذلك وقال في مقدمته : (هذا كتاب ألفتة في الشعراء وأخبرت فيه عن الشعراء وأزمانهم وأقدارهم وأحوالهم في أشعارهم وقبائلهم وأسماء آبائهم) وأخبرت فيه عن اقسام الشعر وطبقاته وعن الوجوه التي يختار الشعر عليها ويستحسن لها الى غير ذلك مما قدمته في هذا الجزء الأوّل ، وكان أكثر قصدي للمشهورين من الشعراء الذين يعرفهم جل أهل الأدب ، والذين يقع الاحتجاج بأشعارهم في الغريب وفي النحو وفي كتاب الله عز وجل وحديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم (٢) ولم يذكر في كتابه من لم يكن مشهورا من الشعراء اما لخفاء اسمه أو لكساد شعره أو لقلته من يعرفه من الناس . ولا ذكر من غلب عليه غير الشعر .

وكتابه بصورة خاصة مؤلف في شعراء الجاهلية والاسلام وهم من يحتج بشعرهم كما ذكر ، يقول : « والشعراء المعروفون بالشعر عند عشائرتهم وقبائلهم في الجاهلية والاسلام أكثر من أن يحيط بهم محيط ، أو يقف من وراء عددهم واقف ولو أنفد عمره في التنقير عنهم واستفرغ مجهوده في البحث والسؤال » (٣) .

وقسموا الشعراء الذين يحتج بشعرهم ويستشهد به في اللغة والنحو الى أربع طبقات ، قال ابن رشيقي : (طبقات الشعراء أربع : جاهلي قديم ، ومخضرم - وهو الذي أدرك الجاهلية والاسلام - واسلامي ، ومحدث . ثم صار المحدثون طبقات : أولى وثانية على التدرج وهكذا في الهبوط الى وقتنا هذا) (٤) .

وكان ابن سلام قد تحدث عن طبقات فحول الشعراء الجاهليين وقسمها الى عشر ، وعن طبقات الاسلاميين وقسمها الى عشر أيضا ، ولم ينص على المخضرمين أو المولدين أو المحدثين منهم في طبقاته .

- ١ - طبقات فحول الشعراء ص ٢٢ - ٢٣ وينظر الزهرج ٢ ص ٤٧٣ - ٤٧٤ .
- ٢ - الشعر والشعراء ج ١ ص ٥٦ .
- ٣ - الشعر والشعراء ج ١ ص ٥٩ - ٦٠ .
- ٤ - العمدة ج ١ ص ١١٣ .

أما غير هذين ممن ألتفوا في الشعر والشعراء وطبقاتهم فقد قسم معظمهم الشعراء كما قسمهم ابن رشيقي الى أربع طبقات : -

الطبقة الاولى : - الشعراء الجاهليون وهم من عاش قبل الإسلام كأمريء القيس والأعشى .

والطبقة الثانية : - المخضرمون ، وهم الذين ادركوا الجاهلية والإسلام كليد وحسان .

والطبقة الثالثة : - المتقدمون ، ويقال لهم : الاسلاميون وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق .

والطبقة الرابعة : - المولدون ، ويقال لهم : المُحدَثون وهم من بعدهم كبشار بن برد وابي نواس . (١) .

وقسمها بعضهم الى ست طبقات : الخامسة : طبقة المُحدَثين الذين جاءوا بعد المولدين كأبي تمام . والسادسة : طبقة المتأخرين كالمتنبي (٢) .

وكان البصريون يستشهدون بشعر الطبقتين الاولين اجماعاً من غير تفریق ، ولم يستشهد أكثرهم بشعر شعراء الطبقة الثالثة ، ويرى البغدادي في خزائنه أنّ الصحيح صحة الاستشهاد بكلام شعراء الطبقة الثالثة ، وإن كان أبو عمرو بن العلاء وعبد الله بن أبي اسحاق والحسن البصريّ وعبد الله بن شبرمة يُلحِّثون الفرزدق والكُميت وذو الرمة وأضرابهم ، وكانوا يعدونهم من المولدين لانهم كانوا في عصرهم والمعاصرة حجاب / قال ابن رشيقي : (كل قديم من الشعراء فهو مُحدَث في زمانه بالاضافة الى من كان قبله ، وكان أبو عمرو بن العلاء يقول : « لقد أحسن هذا المولد حتى هممت أن أمر صبياننا بروايته » . يعني بذلك شعر جرير والفرزدق . فجعله مولداً بالاضافة الى شعر الجاهلية والمخضرمين ، وكان لا يعد الشعر الا ما كان للمتقدمين وسئل عن المولدين فقال : « ما كان من حسن فقد سبقوا اليه ، وما كان من قبيح فهو عندهم ، ليس النمط واحداً ، ترى قطعة ديباج وقطعة مسيح وقطعة نطع » . هذا مذهب أبي عمرو وأصحابه كالأصمعي وابن الاعرابي ، أعني أنّ كل واحد منهم يذهب في أهل عصره هذا المذهب ويقدم من قبلهم ، ليس ذلك الشيء إلا لحاجتهم في الشعر الى الشاهد ، وقلة ثقفتهم بما

١ - ينظر خزانة الادب ج ١ ص ٣ والمزهر ج ٢ ص ٤٨٩ .

٢ - ينظر خزانة الادب ج ١ ص ٤ .

يأتي به المولّدون ، ثم صارت لحاجة « (١) .

أما ابن قتيبة فلم يقصر الشعر على المتقدمين يقول : (ولم يقصر الله العلم والشعر والبلاغة على زمن دون زمن ، ولا خص به قوما دون قوم ، بل جعل ذلك مشتركا مقسوما بين عباده في كل دهر وجعل كل قديم حديثا في عصره فقد كان جرير والفرزدق والأخطل وأمثالهم يعدون محدثين وكان أبو عمرو بن العلاء يقول : « لقد كثّر هذا المولّد وحسن حتى لقد هممت بروايته » .

ثم صار هؤلاء قدماء عندنا بعد العهد منهم وكذلك يكون من بعدهم لمن بعدنا كالخريجي والعتابي والحسن بن هانيء وأشباههم (٢) .

أما شعراء الطبقة الرابعة فلم يستشهدوا بشعرهم ، وهذا هو الصحيح عند البغدادي (٣) .

وذكر السيوطي أن سيويوه احتج بشعر بشار بن برد تقريبا إليه ، لأنه هجاه لتركه الاحتجاج بشعره (٤) .

وقال بعضهم انه يستشهد بكلام من يوثق به من شعراء الطبقة الرابعة كبشار ابن برد وأبي نواس ومن بعدهم . وكان أبو عمرو الشيباني يقول في شعر أبي نواس : « لولا أن أبا نواس أفسد شعره بما وضع فيه من الأقدار لاحتججنا به » (٥) . وقال ابن خالويه في شعره أيضا عند شرحه لأرجوزته التي أولها :

وبلدة فيها زور

« لولا ما غلب عليه من الهزل لاستشهد بكلامه في كتاب الله تعالى ، وذلك لأنه — أي أبو النواس — تعلم اللغة من أساطينها ورحل الى البادية فأخذ عن العرب وحفظ لغاتهم وأتقنها » (٦) .

واجاز الزمخشري الاحتجاج بشعر من جاء بعدهما فاستشهد في تفسيره الكشاف بشعر أبي تمام في قوله عند تفسير قوله تعالى : « يكاد البرق يُخطفُ أبصارهم كلما أضاء لهم مشوافيه وإذا أظلم عليهم قاموا . . » (٧) : و (أظلم) يحتمل

١ - العمدة ج ١ ص ٩٠ - ٩١ وينظر خزانة الادب ج ١ ص ٢ .

٢ - الشعر والشعراء ج ١ ص ٦٢ وينظر العمدة ج ١ ص ٩١ والمزهر ج ٢ ص ٤٨٨ .

٣ - الخزانة ج ١ ص ٤ .

٤ - الاقتراح ص ٢٧ ، وينظر الموشح للمرزباني ص ٢٨٥ والخزانة ج ١ ص ٤ .

٥ - البداية والنهاية لابن كثير ج ١ ص ٢٢٨ .

٦ - اخبار أبي نواس لابن منظور المصري ص ٥ .

٧ - البقرة ، الآية ٢٠ .

أن يكون غير متعدّد وهو الظاهر ، وأن يكون متعديا منقولا عن (ظلم الليل) ،
وتشهد له قراءة يزيد بن قطيب : (أَظْلِم) - على ما لم يسم فاعله - وجاء في
شعر حبيب بن اوس : -

هما أظلما حالّي ثُمّتَ أَجْلِيَا ظَلَامِيَهُمَا عن وجه أمرَدَ أَشْيَبِ
وهو وإن كان محدثا لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية فأجعل ما يقوله
بمترلة ما يرويه ، الا ترى الى قول العلماء : الدليل عليه بيت الحماسة فيقتنعون
بذلك لو ثوقهم بروايته واتقانه (١) .

كما استشهد في تفسيره بشعر البحري (٢) .

وجرى رضي الدين الاسترابادي مجرى الزمخشري فاستشهد في شرحه على
الكافية بأبيات من شعر أبي تمام (٣) .

واعترض بعضهم على قول الزمخشري : (فهو من علماء العربية فأجعل
ما يقوله بمترلة ما يرويه) بأن قبول الرواية مبني على الضبط والوثوق واعتبار القول
مبني على معرفة أوضاع اللغة العربية ، والإحاطة بقوانينها ومن البين أن اتقان
الرواية يستلزم اتقان الدراية . . . فان استؤنس به ولم يجعل دليلا لم يرد عليه ما ذكر
ولا ما قيل من أنه لو فتح هذا الباب لزم الاستدلال بكل ما وقع في كلام علماء
المُحدّثين كالحريزي وأضرابه والحجة فيما رَوَوْه لا فيما رأوه ، وقد خطأوا
المتنبّي وأبا تمام والبحري في أشياء كثيرة كما هو مسطور في شروح تلك
الدواوين (٤) .

ونقل ثعلب عن الاصمعي انه قال : خُتِمَ الشعر بابراهيم بن هرمة وهو آخر
الحجج .

هذا إن عرف قائل الشعر فان كان الشعر مما لا يعرف قائله فلا يجوز الاحتجاج
به خوف ان يكون لمولد او لمن لا يوثق بفصاحته (٥) .

فان كان من احتج بالشعر المجهول القائل ثقة مأمونا اعتبرت شواهد حجة
وإن كانت مما لا يعرف قائله ولذلك اعتبرت شواهد سيبويه صحيحة موثوقا بها
مع أن بعضها مجهول القائل قال الجرمي : « نظرت في كتاب سيبويه فاذا فيه
الف وخمسون بيتا أما الالف فعرفت أسماء قائلها ، وأما الخمسون فلم أعرف
قائلها » . (٦) .

- ١ - الكشف ج ١ ص ٦٦ ، وينظر الخزانة ج ١ ص ٤ والاقتراح ص ٢٦ - ٢٧ .
- ٢ - ينظر الكشف ج ١ ص ٦٣ .
- ٣ - الخزانة ج ١ ص ٤ .
- ٤ - الخزانة ج ١ ص ٤ .
- ٥ - الاقتراح ص ٢٧ .
- ٦ - طبقات الزبيدي ص ٢٧ وخزانة الادب ج ١ ص ١٧٨ .

ومع ذلك لم يعيوا سببوه عليها الا ما طعن عليه الكوفيون منها وقد كان الكوفيون أقل من البصريين تشددا في رواية الشعر وتوثيقه لانهم كانوا أصلا من عرب اليمن الذين لا يحتاج بلغتهم البصريون لاختلاطهم بالاحباش والفرس وغيرهم من الأقوام فكثرت عندهم الأشعار الأصيلة النسبة الى اصحابها الذين لم يحتاج بشعرهم البصريون ، كما كثرت الاشعار المنحولة الى غير اصحابها الذين نسبت اليهم أصلا عند البصريين ، ولذا كان (الشعر بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة ، ولكن أكثره مصنوع او منسوب الى من لم يقله ، وذلك بيّن في دواوينهم) (١) .
والكوفيون وإن أخذوا من بعض من أخذ عنهم البصريون من الرواة فانسبهم كانوا أقل اعتناء بما يروى وبفصاحته وأكثر منهم توسعا في الزمان وفي القبائل والشعراء . فهذا حماد الراوية وهو وإن كان من أوسع الرواة رواية وقد أخذ عنه اهل مصرين وروى الأصمعي شيئا من الشعر - ولا سيما شعر امرئ القيس - عنه إلا أنه غير ثقة ولا مأمون عند البصريين ، لانه كان ممن يضعون الشعر ويقفون المصنوع منه وينسبونه الى غير أهله (٢) .

وكان يونس يقول عنه : « إني لأعجب كيف أخذ الناس عن حماد وهو يلحن ويكسر الشعر ويكذب ويصحف » (٣) .

وهذا خلف الاحمر وهو وإن قال عنه الزبيدي : « كان أعلم الناس بالشعر وكان شاعرا » (٤) وقال : « ولم ير أحد قط أعلم بالشعر والشعراء منه » (٥) إلا أنه « وضع على شعراء عبد القيس شعرا كثيرا وعلى غيرهم عبثا به وكان يعمل على أسنة الناس فيشبه كل شعر يقوله بشعر الذي يضعه عليه » (٦) . وقد قرأ عليه أهل الكوفة أشعارهم وكانوا يقصدونه لما مات حماد الراوية لكنه لما نسك خرج الى أهل الكوفة فعرّفهم الأشعار التي قد أدخلها في أشعار الناس (٧) .

ولذلك نجد الكوفيين يحتجون بأشعار الطبقات الأربع ، وبشعر لم يعرف قائله ويستندون اليه في استخلاص قواعد لم يجزها البصريون (٨) مع أن البيت الشاذ والكلام المحفوظ بأدنى إسناد لا يعتبر حجة على الأصل المجتمع عليه في كلام ولا نحو ولا فقه وإنما يركن إلى هذا ضعفة أهل النحو ومن لا حجة معه كما يرى ابن السراج في أصوله (٩) .

- ١ - مراتب النحويين واللغويين لابي الطيب اللغوي ص ٧٤ ، وينظر الزهرج ١ ص ١٧٥-١٧٦ .
- ٢ - ينظر مراتب النحويين ص ٧٣ . والزهرج ١ ص ١٧٥ - ١٧٦ .
- ٣ - مراتب النحويين ص ٧٣ . والزهرج ١ ص ١٧٥ وما بعدها .
- ٤ - مراتب النحويين ٤٦ - ٤٧ .
- ٥ - مراتب النحويين ص ٤٧ .
- ٦ - مراتب النحويين ص ٤٧ وينظر الزهرج ١ ص ١٧٦ - ١٧٧ .
- ٧ - مراتب النحويين ص ٤٧ .
- ٨ - الاقتراح ص ٢٧ .
- ٩ - ينظر الاقتراح ص ٢٩ .

ويقول الدكتور المخزومي : (وكان الشعر العربي جاهليه واسلاميه ومَحَدَّثُهُ مصدرًا من مصادر الدراسة الكوفية ومحتجا للكوفيين وأساسا بَنَوًا كثيرا من أصولهم عليه وللكوفيين - بوجه خاص - عناية فائقة بالشواهد والنوادر) (١) .

وكان من عادة الكوفيين أنهم (اذا سمعوا لفظا في شعر أو نادر كلام جعلوه بابا . وأنهم لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا وبوبوا عليه) . وقد علَّل الدكتور المخزومي ذلك بقوله : (كأنهم كانوا يشعرون بأن ما يقوله الأعرابي أو الأعرابية إنما يمثل بيئة لغوية لا يصح اغفالها) . وكما علله بحرصهم على أن تكون الأصول خاضعة في شكلها النهائي للأمثلة المستعملة المسموعة ، وبإمعانهم في تتبع اللغوي ، واستبعادهم أساليب المنطق ومجافاتهم التأويلات التي يخالفها الظاهر (٢) .

← هذا موقف البصريين والكوفيين من الشواهد الشعرية على اختلاف العصور ، والذي يهمنا من ذلك أن نرى موقف سيبويه من هذه الشواهد وما الذي احتج به . لقد استشهد في كتابه بألف وخمسين بيتا ، وقد مر بنا أن الجرمي قال : (نظرت في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتا ، فأما الألف فعرفت أسماء قائلها ، وأما الخمسون فلم أعرف قائلها) (٣) .

ويقال ان سبب عدم نسبة سيبويه شواهد كتابه الى قائلها ولم يرد فيه منسوبا إلا ما رواه شيوخه منها خوفا من أن يخطيء فينسب شاهدا الى غير قائله ، لأن هناك من الشواهد ما ينسب الى أكثر من شاعر كما أن منها ما نخله الرواة .

وقد اعتبرت هذه الشواهد الخمسون التي لم يعلم قائلها ولم ينسبها الجرمي مطعنا على سيبويه وعلى كتابه وخاصة من الكوفيين فقدح الكوفيين في سيبويه وفي كتابه أظهر من الشمس (٤) .

وكان يقال أن المولدين وضعوا أشعارا ودسوها على الأئمة فاحتجوا بها ظنا منهم أنها للعرب وذكر أن في كتاب سيبويه منها خمسين بيتا ، وأن منها قول القائل : -

أعترف منها الجيد والعينانا ومتخزين أشبهها ظيانا (٥)

- ١ - مدرسة الكوفة ص ٢٨٠ - ٢٨١ .
- ٢ - مدرسة الكوفة ص ٤٥٠ - ٤٥١ .
- ٣ - طبقات النحويين للزبيدي ص ٧٧ ، وينظر خزانة الادب ج ١ ص ١٧٨ .
- ٤ - ينظر الاقتراح ص ٢٢ .
- ٥ - الاقتراح ص ٢١ .

وقيل ان من هذه الخمسين بيتا واحدا لبشار الشاعر الذي كان كثير الهجاء لسيبويه والظعن فيه وفي أصله الاعجمي ، لانه ترك الاحتجاج بشعره فأراد سيبويه أن يرضيه ويتقرب إليه فاحتج له ببعض شعره منه قوله : -

وما كل ذي لب بمؤتيك نصحه وما كل مؤت نصحه بليب (١)
ولم يكن هذا الظعن في شواهد الكتاب بمقليل من قيمته او مضعيف من أهميته ونفعه وصحة الاعتماد عليه والاحتجاج به .

فقد اعتبرت شواهد سيبويه قديما كما تُعتبر حديثا أصحَّ الشواهد ، ولا التفت لما يقوله الحاسدون او المُبغضون فيها ، ويكفي أن يقال في البيت الشعري قديما أو حديثا انه من شواهد الكتاب ، أو من شواهد سيبويه ليعتبر ثقة ويؤخذ به في مختلف علوم العربية لا في النحو واللغة وحدّهما ، وذلك لثقتهم بسيبويه صاحب الكتاب وتأكد هم من صدقه وأمانته وعدالته . ويكفي دفاعا عن سيبويه ما قاله ابن جني في الخصائص راداً على من زعم أن الرواة ونقلته الشعر قد يُخطئون او ينحلون شعرا غير أصحابه ، يقول : « وحسبنا من هذا حديث سيبويه وقد حطّب بكتابه وهو الف ورقة علما مبتكرا ووصفا متجاوزا لما يسمع ويرى وقلما تسند اليه حكاية أو توصل به رواية الا الشاذ الفذ الذي لا حقلّ به ولا قدر (٢) .

كما ذكر السيوطي في المزهَر أن المازني قال : (سمعت اللاحقي يقول : سألني سيبويه هل تحفظ للعرب شاهدا على إعمال (فعل) ؟ قال : فوضعت له هذا البيت : -

حذر أمورا لا تضر وآمن ما ليس مُنجية من الأقدار (٣)
ويمكننا ان نرد على ما خطأوا به سيبويه او عابوه عليه من أنه اورد خمسين بيتا لا يعرف قائلوها وأن منها :

أعرف منها الجيد والعينانا ومنخرين أشبهها ظيانا
وغيره مما مر ذكره ، فنقول : انه لا يعيب سيبويه ولا يعيب كتابه الكبير الذي اعتبر في زمن شيوخه ومعاصريه وحساده واعدائه (قرآن النحو) أن يكون فيه هذا العدد القليل من الشواهد التي لم تنسب علما بأن هذا البيت لم أعثر عليه بين شواهد الكتاب فالطاعن عليه بهذا البيت مخطيء ، وسنرى مدى توثيق سيبويه للشواهد التي ذكرها في الكتاب إما بنسبته روايتها الى احد شيوخه أو الى من يثق

٢ - الخصائص ج ٣ ص ٣١٢ .

١ - الكتاب ج ٢ ص ٤٠٩ .

٣ - المزهَر ج ١ ص ١٨٠ . وينظر ص ٥٧-٥٨ حيث استشهد سيبويه بشاهد آخر على اعمال (فعل) فلا يضره ما قيل في وضع هذا البيت .

بعلمه أو من يثق به أو الى من ترتضى عربيته أو غير ذلك من العبارات التي تدلنا على اهتمامه بها وعلى توقعه للطعن من حاسديه فاحتاط من أي طعن يمكن أن يوجهه اليه بعد وفاته . ولو فرضنا أن سيبويه لم ينسب أي شاهد من شواهد الى قائله ولا وثق رواية بيت منها فليس لأحد أن يطعن فيها لأن وفاته كانت في حدود سنة ١٨٠ هـ ومعنى هذا انه عاش في الفترة التي امتد إليها استشهاد الكوفيين وبعض البصريين بكلام العرب وفي هذه الفترة كان الاهتمام بالشواهد وصحتها وتوثيقها قد بلغ أوجه عند نحا الطبقة الرابعة والخامسة ، ومع هذا فليس من الجائر أن يكون سيبويه قد غفل عن المحرّف أو المنحول أو المصنوع منها وليس شيوخه او تلاميذه كالمبرد والجرمي وغيرهم بغافلين عما يمكن أن يكون مصنوعاً من هذه الشواهد . وعلى هذا فقد اعتبرت شواهد سيبويه أصح الشواهد ويكفي في حقها ما قاله البغدادي في خزائن : (أبيات سيبويه أصح الشواهد اعتمد عليها خلف بعد سلف مع أن فيها أيساتا عديدة جهل قائلوها وما عيب ناقلوها . وقد خرج كتابه الى الناس والعلماء كثير والعناية بالعلم وتهذيبه وكيدته ، ونظر فيه وفتش فما طعن أحد من المتقدمين عليه ، ولا ادعى انه أتى بشعر منكر) (١) .

ومما يدلنا على اهتمام القدماء بها ما ذكره الأعلام الشنتمري في سبب تأليف كتابه : شرح شواهد سيبويه ، يقول : (. . هذا كتاب أمر بتأليفه وتلخيصه وتهذيبه وتخليصه المعتضد بالله المنصور بفضل الله ابو عمرو عباد بن محمد بن عباد أظال الله بقاءه وأدام عزه وعلاؤه عناية منه بالأدب وميلا اليه وتهمماً بعلم لسان العرب وحرصاً عليه . أمر أدام الله عزه وأعز سلطانه ونصره باستخراج شواهد كتاب سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر رحمه الله وتلخيصها منه وجمعها في كتاب يخصها ويفصلها عنه مع تلخيص معانيها وتقريب مراميتها وتسهيل مطالعها ومراقبها وجلاء ما غمض وما خفي من وجوه الاستشهاد فيها ليقرّب على الطالب تناول جملتها ويسهل عليه حصر عامتها ويحتجى عن كتب ثمر فائدتها) (٢) .

وقد لاحظنا في نسبة أبيات الكتاب الى أصحابها رتباً متعددة يمكن أن نرتبها حسب الأهمية كما يأتي : -

١ - الخزائن ج ١ ص ٨ .

٢ - شرح الأعلام هامش الكتاب طبعة بولاق ج ١ ص ٢-٢٠ .

ما سمعه أحد شيوخه من الشاعر نفسه ، وقد عبر عن ذلك بعبارة توحى أن نسبته الى قائله اصلية حيث صرح باسم الشاعر من غير أن يشعر بالزيادة كما في قوله : (أنشدنا يونس لجرير) أو (زعم عيسى أنه سمع ذا الرمة ينشد هذا البيت نصبا) او (وزعم يونس أنه سمع رؤبة يقول) او (وزعم يونس أنه سمع الفرزدق ينشد) أو (قال ساعدة بن جؤية وزعم ابو الخطاب أنه سمع هذا البيت من أصله هكذا) (١) .

ما سمعه أحد شيوخه من العرب الموثوق بهم ، وقد صرح باسم الشاعر مما يدل على انه نسب في أصل الكتاب كقوله : (والحجة على أن هذا في موضع رفع أن أبا الخطاب حدثنا أنه سمع من العرب الموثوق بهم من ينشد هذا البيت رفعا للكناني) (٢) . او (وزعم يونس أنه سمع العرب يقولون في بيت الأسود بن يعفر) (٣) .

ما نسبته الى شيوخه من غير أن يذكر سماعهم إياه لا من الشاعر نفسه ولا ممن يرويه انما ذكر اسم الشاعر صريحا مما يدل على انه ليس مما زيد فيما بعد . من ذلك قوله : (وأما الخليل فجعله بمنزلة قول زهير) وقوله : (وزعم يونس أن العرب تنشد هذا البيت لهدية) ، و (أنشدنا يونس لجرير أنشدناه منصوبا وزعم أن العرب كذا تنشده) ، و (وزعم الخليل أن قول الاخطل كقولك انها لأبل أم شاء) (٤) .

ما جرى فيه استفسارات ومناقشات بين سيبويه وشيوخه ، ونسبته الى أصحابه اصلية في الكتاب كما هو واضح فيه ، يقول : (والدليل على ذلك انشاد العرب هذا البيت كما اخبرتك ، زعم يونس أنه سمع العرب يقولون في بيت الأسود ابن يعفر فزعم الخليل أن (التهدد) ها هنا بمنزلة : (الرحيل بعد غد) وأن (أن) بمنزلة ، وموضع كوضعه ، ونظير (أحقا انك ذاهب) في اشعار العرب قول العبدي . . « (٥) . ومثله : « سألت الخليل عن قول الفرزدق » (٦) . وكقوله : « سألت الخليل عن قوله عز وجل : « فأصدق وأكن من الصالحين » (٧) ، فقال : هذا كقول زهير . . . وأما قول عمرو بن عمار الطائي . . . فهذا على النهي » (٨) .

- ١ - ينظر هذا في الكتاب ج ١ ص ٤٥١ و ٢٥٢ و ٢٨٩ و ٤٦٢ و ١٠٤ وغيرها .
- ٢ - الكتاب ج ١ ص ٣٦٨ - ٣٦٩ .
- ٣ - الكتاب ج ١ ص ٤٧٢ .
- ٤ - الكتاب ج ١ ص ٤٢٩ و ص ١٣١ وغيرها .
- ٥ - الكتاب ج ١ ص ٤٦٨ .
- ٦ - الكتاب ج ١ ص ٤٧٩ .
- ٧ - المناققين ، الآية ١٠ .
- ٨ - الكتاب ج ١ ص ٤٥٢ - ٤٥٣ .

ما ذكره سيبويه نفسه ، ونسبة البيت تدل على أنها أصلية وليست مما زيد فيما بعد ، مثاله قوله : (وقال يزيد بن عمرو بن الصعق) ، او (وقال رؤبة) او (ومن ذلك قول الشماخ) او (قال طرفة بن العبد) او (قال لبيد) او (قال ابو النجم) او (وقال ساعدة بن جؤية) الى آخر ما كثر وروده في الكتاب .

ما سمعه عن العرب من اشعار نسبت الى أصحابها نسبة اصلية كما يتبين من قوله : (وسمعناهم يقولون في قول ابن مقبل) (١) ونحوه . او أنشدته قبيلة معروفة كقوله : (وعلى هذا أنشدت بنو تميم قول النابغة الذبياني) (٢) .

ما سمعه عن العرب تنشده مما نسب نسباً أصيلاً في الكتاب مثل قوله : —

« قال حميد الأرقط وقال هشام أخوذى الرمة . . . وهذا كله سمع من العرب » (٣) . او كقوله : « ومما ينتصب على المدح والتعظيم قول الفرزدق . . . ومما ينتصب على انه عظيم الامر قول عمرو بن شأس الأسدي . . . ثم يقول : « كل هذا سمعناه ممن يرويه من العرب نصبا » (٤) .

ما رواه شيوخه وذكره هو من غير أن ينسب نسباً أصيلاً . انما يظهر أن النسبة مضافة فيما بعد وذلك كقوله : (ويقويه في ذلك قوله ، وهو الربيع الأسدي) وقوله : (وقد كان رؤبة بن العجاج ينشد هذا البيت رفعا ، وهو قول النابغة الذبياني) وقوله : (وشبهه بقول الشاعر وهو الفرزدق) وقوله : (وأما قول الشاعر : لعمرو بن قنعاس) و (وقال الآخر ، توبة بن الحمير) و (وزعم الخليل رحمه الله أنه سمع العرب يقولون وهو قول رجل من أزد السراة) و (قال الشاعر وهو أبو ذؤيب الهذلي) . و (مثل ذلك قول الشاعر وهو عبد بني الحسحاس) الى آخر ما تدل عليه هذه العبارات من كون اسم الشاعر قد اضيف فيما بعد وليست نسبته أصلية في الكتاب .

ومنها ما لم ينسب لانسبة مضافة ولا اصلية لكنه يذكر انه لأنصاري أو هذلي أو جاهلي أو نحوه كقوله : (وقال رجل من الأنصار جاهلي) او (قال الشاعر الهذلي) او (قال الانصاري) او (قال رجل من بني أسد) او : (قال بعض السعديين) او (وقال القرشي) او (قال الشاعر وهو رجل من بني كلاب) او (وقال الشاعر من بني طهية) او (وقال التميمي) او (وقال بعض السلوليين) او (وقال الأسدي) او (ولرجل من بني عيس) او (وقال رجل من بني دارم) او

١ - الكتاب ج ١ ص ٤٦٧ .

٢ - الكتاب ج ١ ص ٣٦٤ وغيرها .

٣ - الكتاب ج ١ ص ٧٤ .

٤ - الكتاب ج ١ ص ٢٨٨ - ٢٨٩ .

(لرجل من بني سلول مولد) او (قال رجل من بني يشكر) او (وقال رجل من بني سليم) او (وقال رجل من بني مذحج) او (قال رجل من بني مازن) او (وقال بعض ولد جرير) او (ولرجل معروف من ازد السراة) . . الى غيرهم ممن استشهد باشعارهم او جاء بها لمجرد التمثيل والتقوية لمسا اورده من الشواهد القرآنية أو من كلام العرب المنشور الذي يحتاج به أو لأشعار شعراء يحتاج بشعرهم .

ما رواه بعض شيوخه من غير أن ينسب لقائل معين كقوله : (وزعم الأخفش في ضرب . . .) و (زعم أبو الخطاب أنه سمعهم يقولون) و (زعم يونس أنه سمع العرب يقولون) و (سألتناه عن بيت أنشدناه يونس) و (أنشدنا الخليل) وكل هذه الاشارات وغيرها كثير لا ذكر فيه لاسم الشاعر ولا لقبيلة .

ما انشده من يثق بعربيته أو كان الشعر لمن يوثق بعربيته ، أو رواه رجل منسوب الى قبيلة معينة كقوله : (وسمعنا من يوثق بعربيته قال . . .) او : (كما أنشدنا من نق بعربيته) او : (أنشدنا أعرابي من بني كلاب) .

ما سمعه من رجل من العرب ينشده ويعبر عنه بقوله : (وسمعت رجلا من العرب ينشد هذا البيت كما أخبرك به) أو (سمعناهم يقولون) أو (سمعت من يروي هذا الشعر ينشده . .) او (سمعنا ممن يروي هذا الشعر من العرب يرفعه) .

ما أنشده العرب أو ما قالته العرب من غير أن ينسب كقوله : (ومما قالت العرب في ادغام الهاء في الحاء قوله) أو (وقد قال بعض العرب)

واخيرا ما قال فيه : (قال الشاعر) او (قال الاخر) أو (قول بعض العرب) او (ومثله) او (ومنه) او (ومثله قول الشاعر) . . . الى أمثال هذه العبارات .

من هذا العرض لشواهد الكتاب يتضح أنها ليست على درجة واحدة من التوثيق . كما يتبين أن موقفه من الشعراء شبيه بموقفه من الكلام المنشور الذي رواه عن قبائل العرب ، وشبيه بموقفه من القراءات التي استشهد بها . فهو ينسب ما تأكد له من أوجه كثيرة صحة نسبته الى قائله ويترك ما سوى ذلك حتى لا يلام فيما بعد على نسبة غير صحيحة أو على عبارة أو قراءة أو بيت من الشعر ينسب الى اكثر من قائل .

ونلاحظ شدة توثيقه للشواهد من العبارات المختلفة التي قرن بها ذكره للشاهد وسواء كانت قبل الشاهد أم بعده . وان اغلب الشواهد التي لم ينسبها لم تكن تذكر الا تقوية وتمثيلا لمسا بنى عليه البسبب من الآيات القرآنية او الكلام الوارد عن العرب او الأمثلة التي سمعها ونقلت له .

ومما يدلنا على دقته وثقته وضبطه انه كان يشير الى الأبيات التي تروى لمولد او الابيات التي وضعها النحويون او التي قيل فيها انها مصنوعة او شك في نسبتها الى قائلها . من ذلك ما مرّ بنا قبل قليل من قوله : (ولرجل من بني سلول مولد) او (وقال بعض ولد جرير) ومنها قوله : (وقال : وهو مصنوع على طرفة وهو لبعض العباديين : -

أسعد بن مال ألمّ تعلّموا وذو الرأي مهما يقلّ يصدّق (١)
وقوله : (وقد جاء في الشعر وزعموا أنه مصنوع : -
هم القائلون الخير والامرؤنه

إذا ما خشّوا من محدث الأمر معظما (٢)

وقوله : (وقال الاخر : ويقال وضعه النحويون : -

إذا ما الخبز تأدمه بلحم فذاك أمانة الله الريد (٣)
هذا اذا علم أنّ الشعر منسوب الى غير قائله او انه مصنوع وإن روي وتنقله الناس . أما اذا ورد البيت ولم يسمعه من أكثر من راو واحد فانه يشير الى ذلك فيقول مثلا (. . وهذا بعيد وإنما يجوز هذا على قول شاعر قاله مرة في شعر ثم لم يسمع بعد : -

أتوا ناري فقلت : منون أنتم ؟

فقالوا : الجن ، قلت : عمو ظلاما (٤)

غير ان هناك بيتين هما قول الشاعر :

كأننا يوم قرى إنما نقتل إيانا
قتلنا منهم كل فتى أبيض حسانا

نسبه في موضع لبعض اللصوص (٥) . وفي موضع آخر قال قبلهما : « وحدثني ابو الخطاب انه سمع من يوثق بعريته من العرب ينشد هذا البيت » (٦) فالظاهر انه مع نسبه الى بعض اللصوص فهم - اي اللصوص - ممن يحتاج بشعرهم ولان من نقله من العرب الموثوق بعريتهم .

أما طريقة استشهاده بالشعر المنسوب أو غير المنسوب فنسبها ببعض النقول منها : قوله في باب (ما يحتمل الشعر) : (اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الاسماء لأنها أسماء

- | | |
|----------------------------|----------------------|
| ١ - الكتاب ج ١ ص ٣٣٦ - ٣٣٧ | ٢ - الكتاب ج ١ ص ٩٦ |
| ٣ - الكتاب ج ١ ص ٤٣٤ | ٤ - الكتاب ج ١ ص ٤٠٢ |
| ٥ - الكتاب ج ١ ص ٢٨٢ | ٦ - الكتاب ج ١ ص ٢٧١ |

كما أنها أسماء ، وحذف ما لا يحذف يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفا كما قال العجاج : -

قَوَاطِنًا مَكَّةَ مِنْ وُرُقِ الحَمِي
يريد : الحَمَام . وقال خفاف بن ندبة السَّلَمِي :
كَنَواحِ ريشِ حَمَامَةِ نَجْدِيَّةٍ وَمَسَحَتِ بالثَّيْنِ عَصْفَ الإِثْمِدِ
وكما قال : -

دارُ لُسُعدِي إِذْهٍ مِنْ هَـواكا

وقال : -

فَطَرْتُ بِمُنْصُلِي فِي يَعْمَلَاتِ دَوامِي الأَيْدِ بِخَبِطُنِ السَّرِيحا
وكما قال النجاشي : -

فَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ وَلَاكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَأْوُكَ ذَا فَضْلِ
وكما قال مالك بن حزم الهمداني : -
فَإِنْ يَكُ غَثًّا أَوْ سَمِينًا فَإِنِّي سَأَجْعَلُ عَيْنِيهِ لِنَفْسِهِ مَقْنَعًا
وقال الأعشى : -

وأخو الغَوَانِ مَتَى يَشَأْ يَصْرِمْنَهُ وَيَعْدُنْ أَعْدَاءَ بُعَيْدِ وِدَادِ (١)
فهو في هذا الموضع قد خلط بين المنسوب وغيره لكنه بدأ بما نسب إلى قائله ثم
مثل له بما لم ينسب ، وهذا الباب خاص بما يجوز في الشعر مما لم يجوزوه
في النثر ، لذلك لم يستشهد فيه بغير الشعر ، أما في معظم أبواب الكتاب فهو يبدأ
بالتمثيل للموضع بآيات من القرآن الكريم ثم يأتي بالشعر تأييدا له وتمثيلا ولا يهمه
بعد ذلك إن بدأ بالمنسوب أم بغير المنسوب ، لأن الآية أو الآيات تغنيه عن نسبة
البيت إن لم يكن منسوبا . مثال ذلك قوله في باب : (من المصادر جرى مجرى
الفعل المضارع في عمله ومعناه) : « فمما جاء من هذا قوله عز وجل : « أو
إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما ذا مقربة » (٢) وقال :

فَلَوْلَا رِجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ عِقَابِكَ قَدْ صَارُوا لَنَا كَالْمَوَارِدِ
وقال : -

أَخَذْتُ بِسَجْلِهِمْ فَتَفَخَّتْ فِيهِ مُحَافِظَةٌ لَهْنًا أَنَا الذِّمَامُ
وقال : -

بِضَرْبِ السَّيْفِ رُؤُوسَ قَـوْمٍ أَرْزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ المَقِيلِ (٣)

١ - الكتاب ج ١ ص ٨ - ١٠ .

٢ - البلد ، الآية ١٤ .

٣ - الكتاب ج ١ ص ٩٧ .

وقد يبدأ التمثيل بيت منسوب الى قائله فيحتج به ويبنى عليه القاعدة ثم يأتي بيت او ابيات قد تكون منسوبة أو لا تكون مثال ذلك قوله : (ومما جاء لا يُنَوَّن قول لبيد : -

عهدي بها الحيّ الجميع وفيهمُ
ومنه قولهم : « سمعُ أذُنِي زيدا يقول ذاك » . قال رؤبة :

ورأى عينيّ الفتيّ أخا كما يُعطيّ الجزيلَ فعليكَ ذا كما

وتقول : « عجبت من ضرب زيد وعمرو » - إذا أشركت بينهما كما فعلت ذلك في الفعل - ومن قال : « هذا ضاربُ زيد وعمراً » قال : « عَجِبْتُ لَهُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ وَعَمْرًا » ، كأنه أضمر : (ويضربُ عمراً) أو (ضَرَبَ عمراً) . قال رؤبة : -

قد كنتُ دايئْتُ بها حسّانا مَخَافَةَ الإفلاسِ والليّانا

يُحْسِنُ يبيعَ الأصلِ والقيّانا

وتقول : (عجبت من الضرب زيدا) ، كما قلت : (عجبتُ من الضارب زيدا) ، تكون الألف واللام بمنزلة التنوين ، وقال الشاعر : -

ضَعِيفُ النكايَةِ أَعْدَاءُهُ يَخَالُ الفِسرارِ يُراخي الأَجَلَ
وقال المرار الأسدي : -

لقد علمت اولى المغيرة أننى كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا (1)
فسيبويه اذن لا يهمل نسبة الابيات إلا اذا كان قبلها أو معها ما يغي عن نسبتها الى قائلها . او انه لا يبنى القاعدة أساسا إلا على شواهد موثوق بها من كلام الله تعالى أو من الشعر المنسوب الموثوق بقائله . ومثل ما تقدم من المواضع قوله : « وقد رَفَعَت الشعراء بعض هذا فجعلوه مبتدأ وجعلوا ما بعده مبنيا عليه ، قال ابو زيد : أقامَ وأقوى ذات يومٍ وخيبةٌ لأول من يَلْقَى وشرُّ ميسرٍ وهذا شبيه رفعة بيت سمعناه ممن يوثق بعربيته يرويه لقومه : -

عذيرك من مولى إذ انمت لكم يتم يقول الخنا أوتعتريك زنا بره
فلم يحمل الكلام على (اعذرني) ولكنه قال : إنما عذرك إيتاي من مولى هذا أمره ، ومثله قول الشاعر :

٢ - الكتاب ج ١ ص ١٥٧ - ١٥٨ .

١ - الكتاب ج ١ ص ٩٨ - ٩٩ .

أَهَاجِيْتُمْ حَسَانَ عِنْدَ ذَكَائِهِ فَغَيُّ لَأَوْلَادِ الْحِمَاسِ طَوِيلٌ
وَفِيهِ الْمَعْنَى الَّذِي يَكُونُ فِي الْمَنْصُوبِ كَمَا إِنْ قَوْلِكَ : (رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ) ، فِيهِ
مَعْنَى الدُّعَاءِ كَأَنَّهُ قَالَ : (رَحِمَهُ اللَّهُ) (١) .

والخلاصة فقد استشهد سيبويه بشعر شعراء الطبقات الثلاث الأولى طبقة الجاهليين ،
وطبقة المخضرمين ، وطبقة الاسلاميين ، مثل جرير والفرزدق والأخطل ومن
عاصروهم وهذا واضح في كتابه وكثير سواها في الأبيات التي نسبها هو أو التي
نسبها الجرمي أم في الأبيات التي نسبت فيما بعد . أما الشعراء المحدثون أو المولدون
فقد مر بنا انه لم يستشهد الا ببيتين احدهما (لرجل من بني سلول مولد) والآخر
(لبعض ولد جرير) وقد صرح بذلك . وان استشهد بغيرهما - كما نسب اليه فإنه لم
يسن عليه قاعدة ولم يقس عليه إنما يأتي به تمثيلا بعد أن يبني القاعدة على الآيات القرآنية
الكريمة او الشواهد الشعرية المنسوبة الى قائلها . أو على المنشور الذي صححت روايته
ونسب الى العرب الفصحاء الموثوق بعربيتهم . وقد مرت بنا أمثلة لذلك .

ومع علمه بأن بعض الأبيات مما نسب الى غير قائله او كان مصنوعا فقد
استشهد به في كتابه مع أشارته الى أنه منحول او مصنوع صنعته النحويون أم غيرهم .
ولم يكن استشهاده به أساسا بنى عليه قاعدة او موصفاً قاس عليه إنما كان تمثيلا
به للتقوية والاستئناس لا غير .

اصول النحو

القسم الثاني



تمهيد

قبل أن نبدأ الكلام على ما في الكتاب من هذه الاصول ، او على كيفية ورودها فيه واستعمال سيبويه لها واستفادته منها وتقسيمه إياها يجدر بنا أن نلقي نظرة سريعة على معنى اصول النحو ونوعها ذاكرين رأى علماء النحو المتأخرين فيها وتقسيمهم إياها ، لنستطيع أن نرى في ضوء ذلك مدى وضوح هذه الاصول في الكتاب .

لقد احتذى علماء العربية طريق المحدثين من حيث العناية بالسند ورجاله وتجريحهم وتعديلهم ، وطرق تحمل اللغة وكانت لهم نصوصهم اللغوية التي يعتمدون عليها كما كان للمحدثين نصوصهم من الاحاديث . ووضعوا لرواة اللغة طبقات كما كان لرواة الاحاديث طبقات .

ثم جاروا الفقهاء في وضعهم للنحو اصولا تشبه اصول الفقه وهي كما يراها ابن الأنباري : « أدلة النحو التي تفرعت عنها فروعها وفصوله » ثم صرح بأنها معتمدة في معناها ونشأتها على اصول الفقه فقال بعد ذلك : (كما ان اصول الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله) (١) .

اما السيوطي فكان يرى أصول النحو علما (يبحث فيه عن ادلة النحو الاجمالية من حيث هي ادلته وكيفية الاستدلال بها ورجال المستدل) (٢) . وقد صرح ابن جني بعلاقة اصول النحو باصول الفقه وقرن بينهما في مقدمة كتابه الخصائص حيث قال في معرض حديثه عن سبب تأليف كتابه هذا : - (وذلك أننا لم نر أحدا من علماء البلدين تعرض لعمل اصول النحو على مذهب اصول الكلام والفقه . فاما كتاب اصول ابي بكر فلم يُلمِم فيه بما نحن عليه الا حرفا او حرفين في اوله وقد نعلق عليه به) (٣) .

١ - لمع الادلة ص ٨٠ .

٢ - الاقتراح ص ٤ .

٣ - الخصائص ج ١ ص ٢ .

وهذه الاصول او الأدلة ثلاثة عند ابن الانباري وهي : نقل وقياس واستصحاب حال ، وعند ابن جني ثلاثة ايضا هي : السماع والاجماع والقياس . فتحصل من مجموع قوليهما اربعة ادلة هي : السماع او النقل ، والقياس ، والاجماع واستصحاب الحال . (١) وقد الحق بها ابن السراج العلة (٢) .

وقد ألفت في هذه الاصول كتب تحمل اسم الاصول-وان لم تكن- فيها . مثل كتاب (الاصول) لابي بكر بن السراج . او تحمل اسم اصل من هذه الاصول مثل كتاب (المقاييس) لابي الحسن الاخفش الاوسط (٣) او في جزء من احد هذه الاصول - عند معظم النحويين - ككتاب (الايضاح في علل النحو) لابي القاسم الزجاجي المتوفى سنة ٣٣٧ هـ (٤) .

وكان ابن جني يرى هذا العلم صعبا يتحاماه الناس يقول بعد مقدمة ذكر فيها أهمية هذا العلم وقيمته (فكانت مسافر وجوهه ، ومحاسر أذرع وسوقه ، تصف لي ما اشتملت عليه مشاعره ، ونحي (٥) الي بما خيبت عليه أقرابه (٦) وشواكله وتريني أن تعريد (٧) كل من الفريقين البصريين والكوفيين عنه وتحاميهم طريق الالمام به والخوض في أدنى أو شاله وخلجه فضلا عن اقتحام غماره ولججه انما كان لامتناع جانبه وانتشار شعاعه ، وبادي تهاجر قوانينه وأوضاعه) (٨) .

اما فائدة هذه الاصول فقد بينها ابن الانباري بقوله : « فائدته التعويل في اثبات الحكم على الحجة والتعليل ، والارتفاع عن حضيض التقليد الى يفاع الاطلاع على الدليل ، فإن المخلد الى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب ، ولا ينفك في اكثر الامر عن عوارض الشك والارتباب » (٩) .

اما المقصود بهذه الادلة وشروط كل دليل منها وكيفية الاعتماد عليه فستحدث عنه بالتفصيل عند كلامنا على كل دليل من هذه الادلة اتضح وجوده في كتاب سيبويه . ونكتفي هنا بتبيين المعنى الاصطلاحي لكل منها :

الاول : النقل : كما سماه ابن الانباري وعرفه بقوله : « فالنقل : الكلام العربي المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلّة الى حد الكثرة » (١٠) .

- ١ - ينظر الاقتراح ص ٤ ولع الادلة ص ٨٠ . والاعراب في جدل الاعراب ص ٤٥ .
- ٢ - ينظر الخصائص ج ١ ص ١٧٣ .
- ٣ - ينظر في ذلك الخصائص ج ١ ص ٢ .
- ٤ - مطبوع بتحقيق الدكتور مازن المبارك . القاهرة ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م .
- ٥ - نحي : مضارع : (وحى) ك (أوحى) .
- ٦ - الاقرب جمع (قرب) وهي من الفرس خاصرته . والشواكل : جمع شاكلة وهي من الفرس الجلد بين عرض الخاصرة والتقنة وهي الركبة
- ٧ - التعريد : الهرب والفرار .
- ٨ - الخصائص ج ١ ص ٩ .
- ٩ - لع الادلة ص ٨٠ وما بعدها . والاقتراح ص ٥ .
- ١٠ - الاغراب في جدل الاعراب ص ٤٥ . ولع الادلة ص ٨١ .

وهو السماع عند السيوطي الذي عرفه بقوله : « واعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته ، فشمّل كلام الله تعالى وهو القرآن ، وكلام نبيه (ص) وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده الى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا عن مسلم وكافر ، فهذه ثلاثة أنواع لا بد في كل منها من الثبوت » (١) .

ويقابلة في اصول الفقه : الكتاب والسنة وهما الاصلان الاولان المتفق عليهما عند علماء الاصول الشرعية وهما النصان المنقولان عندهم .

الثاني : القياس : القياس لغة بمعنى التقدير ، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياسا : قدرته ، ومنه : المقياس أي : المقدار ، وقيس رمح أي : قدر رمح وقاس الثوب بالمتر : اذا قدره . ويطلق ايضا على التسوية بين الشئين سواء اكانت حسية ، نحو : قاس كذا على كذا ، اذا حاذاه وسواه ، أم معنوية كقولهم : فلان لا يقاس بفلان ، أي : لا يُسَوَّى به في الفضل والشرف .

ويطلق في اصطلاح الاصوليين على الحاق امر لم يرد حكمه في الكتاب أو السنة او الاجماع بأمر ورد حكمه في احدها لاشتراكهما في علة الحكم (٢) .

وهو الأصل الرابع من أصول علم الفقه المتفق عليها وهي : الكتاب والسنة والاجماع والقياس . وقد عرفه علماء العربية بانه : تقدير الفرع بحكم الاصل . وقيل : هو حمل فرع على أصل بعلة ، واجراء حكم الاصل على الفرع . وقيل : هو الحاق الفرع بالاصل بجامع . وقيل : هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع (٣) .

وعرفه الدكتور مهدي المخزومي بقوله : « حمل ما يجدُّ من تعبير على ما اخترنته الذاكرة وحفظته ووعته من تعبيرات واساليب كانت قد عرفت او سمعت » (٤) . فالقياس : حمل مجهول على معلوم ، وحمل ما لم يسمع على ما سمع في حكم من الاحكام ولعلة جامعة بينهما .

الثالث : الاجماع : ويأتي في اللغة لمعنيين :

الاول : العزم والتصميم على الامر ، ويدل عليه قوله تعالى : « فأجمعوا أمركم وشركاءكم » (٥) أي : اعزموا عليه . ومنه قوله (ص) : (لا صيام لمن لا يجمع الصيام من الليل) أي : يعزم ويصمم عليه .

١ - الاقتراح ص ١٤ .

٢ - ينظر اصول الفقه الاسلامي زكي الدين شعبان ص ١٠٧ .

٣ - لمع الادلة ص ٩٢ .

٤ - في النحو العربي ، نقد وتوجيه ص ٢٠ .

٥ - يونس ، الآية ٧١ .

الثاني : الاتفاق على الامر ، يقال : اجمع القوم على كذا ، اذا اتفقوا عليه .
والفرق بين المعنيين أن الاجماع بالمعنى الاول يتصور وقوعه من الواحد وبالمعنى
الثاني لا يتصور وقوعه الا من اثنين فأكثر .

وفي الاصطلاح احد الاصول الاربعة المتفق عليها في فقه الشريعة الاسلامية
وهي : الكتاب ، والسنة ، والاجماع ، والقياس .

ومعناه : اتفاق المجتهدين من امة محمد (ص) في عصر من العصور بعد وفاته
(ص) على حكم شرعي .

وعرفه ابن حزم بأنه الاجماع الذي تقوم به الحجة في الشريعة ، وهو ما يتقن
ان جميع الصحابة (رض) قالوه ودانوا به عن نبيهم (ص) ، وليس الاجماع في
الدين - عنده - شيئاً غير هذا . وأما ما لم يكن اجماعاً في الشريعة فهو ما اختلفوا
فيه باجتهادهم او سكت بعضهم ولو واحد منهم عن الكلام فيه (١)

اما في علم النحو فقد عرفه السيوطي بأنه اجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة (٢) وقد اشترط
فيه ابن جني عدم مخالفته المنصوص ولا المقيس على المنصوص ، وقد اتضح ذلك
من قوله في باب (القول على اجماع اهل العربية متى يكون حجة) : « اعلم ان
اجماع اهل البلدين انما يكون حجة اذا اعطاك خصمك يده الا يخالف المنصوص
والمقيس على المنصوص فاما ان لم يعط يده بذلك فلا يكون اجماعهم حجة عليه .
وذلك انه لم يرد ممن يطاع امره في قرآن ولا سنة انهم لا يجتمعون على الخطأ ، كما
جاء النص عن رسول الله (ص) من قوله : « أمّتي لا تجتمع على ضلالة » . وانما
هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة . فكل من فرّق له عن علة صحيحة وطريق
تهجّة كان خليل نفسه و ابا عمرو فكره » (٣) .

وهل يدخل فيه اجماع العرب ، من غير النحويين ؟ يرى السيوطي ان اجماع
العرب حجة إن أمكن الوقوف عليه ، يقول : (واجماع العرب أيضا حجة
ولكن اتى لنا بالوقوف عليه ؟ ومن صورته أن يتكلم العربي بشيء ويبلغهم
ويستكون عليه) (٤) .

فالاجماع في العربية اذن : هو اتفاق العرب او النحاة على امر من الامور او
على صورة من صور التعبير .

١ - ينظر الاحكام في اصول الاحكام ج ١ ص ٤٣

٢ - ينظر الاقتراح ص ٣٥ .

٣ - الخصائص ج ١ ص ١٨٩ - ١٩٠ .

٤ - الاقتراح ص ٣٦ .

الرابع : استصحاب الحال : والاستصحاب في اللغة الملازمة وعدم المفارقة .
وعند علماء الاصول : الحكم ببقاء امر في الزمن الحاضر بناء على ثبوته
في الزمن الماضي ، حتى يقوم الدليل على تغييره .
فكل امر علم وجوده ، ثم حصل الشك في عدمه فانه يحكم ببقائه بطريق
الاستصحاب لذلك الوجود .

وكل امر علم عدمه ثم حصل الشك في وجوده فانه يحكم باستمرار عدمه
بطريق الاستصحاب لذلك العدم (١) .

وهو احد الاصول المختلف فيها وهي : الاستحسان ، والمصالح المرسله ،
والاستصحاب ، والعرف ، وشرع من قبلنا ، ومذهب الصحابي .

وقد عرفه ابن حزم بانه بقاء حكم الأصل الثابت بالنصوص حتى يقوم الدليل
منهما على التغيير . يقول : « اذا ورد النص في القرآن او السنة الثابتة في امر ما على
حكم ما ثم ادعى مدعى أن ذلك الحكم قد انتقل او بطل من أجل انه انتقل ذلك
الشيء المحكوم فيه عن بعض أحواله ، او لتبدل زمانه او لتبدل مكانه فعلى مدعي
انتقال ذلك الحكم من أجل ذلك أن يأتي ببرهان من نص قرآن او سنة عن رسول الله
(ص) ثابتة على أن ذلك الحكم قد انتقل او بطل ، فان جاء به صح قوله ، وإن لم
يأت به فهو مبطل فيما ادعى من ذلك ، والثبات على ما جاء به النص ما دام يبقى
اسم ذلك الشيء المحكوم فيه عليه » (٢) .

اما عند علماء العربية فهو من الادلة المتبعة كما يراه ابن الانباري الذي عرفه
بانه : « استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الاعراب ، واستصحاب حال
الأصل في الافعال وهو البناء ، حتى يوجد في الاسماء ما يوجب البناء ، ويوجد
في الافعال ما يوجب الاعراب . وما يوجب البناء في الاسماء هو شبه الحرف او
تضمن معنى الحرف فشبه الحرف في نحو : (الذي) ، وتضمن معنى الحرف في
نحو : (كيف) .

وما يوجب الاعراب من الافعال هو مضارعة الاسم في نحو : (يذهب ويكتب
ويركب) وما اشبه ذلك .

١ - اصول الفقه الاسلامي ، زكي الدين شعبان ص ١٩٩ .
٢ - الاحكام في اصول الاحكام ج ٥ ص ٢ . وينظر كتاب ابن حزم . ابو زهرة ص ٣٧٢ .

ومثال التمسك باستصحاب الحال في الاسم المتمكن ان تقول : « الاصل في
الاسماء الاعراب ، وانما يبنى منها ما اشبه الحرف او تضمن معناه ، وهذا الاسم
لم يشبه الحرف ولا تضمن معناه ، فكان باقيا على اصله في الاعراب .
ومثال التمسك باستصحاب الحال في الفعل ان تقول في فعل الامر : « الاصل
في الافعال البناء ، وانما يعرب منها ما شابه الاسم ، وهذا الفعل لم يشابه الاسم
فكان باقيا على اصله في البناء . » (١) .

وقد اعتبره ابن الأنباري من أضعف الأدلة ، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد
هناك دليل (٢) .

هـ - اما العلة التي اعتبرها ابن السراج أصلا من اصول النحو ، ودليلا من ادلته
فليس عدّه إياها من أدلة النحو صحيحا ، فليست العلة أصلا من اصول الفقه
ولا أصلا من اصول النحو انما هي ركن من أركان أحد الاصول وهو القياس
وستتحدث عنها في اثناء حديثنا عن القياس وأركانه عند سيبويه وغيره من النحاة
المتقدمين والمتأخرين .

بعد هذه المقدمة الموجزة في معنى « اصول النحو » وعدد هذه الاصول نبسأ
الكلام على كل اصل منها حتى نتبين مدى وضوحه في الكتاب ونعرف على وجه
التقريب كيفية اعتماد سيبويه عليه واستفادته منه ومن الله العون والتوفيق .

١ - لمع الأدلة ص ١٤١ - ١٤٢ ، وينظر الاقتراح ص ٧٢ .
٢ - لمع الأدلة ص ١٤٢ . وينظر الاقتراح ص ٧٢ .

الفصل الاول

السمع

السمع أصل من اصول النحو واللغة ودليل من ادلتها وقد مر بنا أن ابن الانباري سماه « النقل » وعرفه بأنه « الكلام العربي المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة الى حد الكثرة » (١) . أما السيوطي فعرفه بقوله : « وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمّل كلام الله تعالى وهو القرآن ، وكلام نبيه (ص) وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده الى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين ، نظما ونثرا عن مسلم وكافر ، فهذه ثلاثة انواع لا بد في كل منها من الثبوت » (٢) .

وقد اعتمد علماء العربية الاوائل عليه في تدوين اللغة التي كان يتكلم بها العرب الخالص ، وكانت غايتهم من ذلك المحافظة على لغة العرب من التأثير باللغات الاعجمية والاضمحلال والدروس فيها . هذا الاضمحلال الذي يؤدي بالتالي الى الجهل بلغة القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والى عدم فهمه ، والعجز عن استنباط الأحكام الدينية والدينية ، الشرعية والادارية والاجتماعية . التي أحوجتهم اليها الحياة الجديدة ، وخاصة بعد اختلاط العرب بالاعاجم الذين جاءت بهم الفتوحات الاسلامية الواسعة . يضاف الى ذلك حاجة هؤلاء الأعاجم الداخلين في الدين الاسلامي الى معرفة اللغة العربية لغة القرآن الكريم ولم تكن لعلماء العربية من طريقة لحفظ لغتهم سوى اللجوء الى تدوينها بعد سماعها من المتكلمين بها كما فعل غيرهم من الأقوام التي سبقتهم عندما أرادت الحفاظ على لغاتها .

وكان القرن الاول للهجرة بداية الانطلاق الى جمع مواد اللغة عن طريق الرواة واللغويين يحثهم على ذلك قول عبد الله بن عباس : « إذا قرأتم شيئا من كتاب الله فلم تعرفوه فاطلبوه في اشعار العرب فان الشعر ديوان العرب » وكان اذا سئل عن شيء من القرآن أنشد فيه شعرا » (٣) .

١ - الاقرب في جدل الاعراب ص ٤٥ .

٢ - الاقتراح ص ١٤ .

٣ - العمدة ، لابن رشيقي ج ١ ص ٣٠ .

وكان خلفاء بني أمية ولا سيما عبد الملك بن مروان من أوائل المشجعين للرواية واللغويين بجوائزهم وتكريمهم إياهم وتقديمهم لهم (١) . وقد فعل خلفاء بني العباس ما فعله سابقوهم ، وليست أخبار الأمين والمأمون مع الرواية بغريبة عن المطلعين على بداية هذا العلم (٢) .

وبلغت عملية جمع اللغة وتدوينها أوج نشاطها في القرنين الأول والثاني الهجريين ، وكان أول من ابتدأ به علماء البصرة ثم علماء الكوفة فعلماء بغداد . وقد جعلوا من البادية مجالاً لاستقرائهم ولسماعهم اللغة الفصحى من سكانها الذين لم تشب ألسنتهم شائبة لحن ولم تفسدها عجمة ، يروون ما يسمعون ويكتبون في صحفهم التي ترافقهم في جملهم وترحالهم كل هذا . ولم تكن أخبار أبي عمرو بن العلاء والمازني ومعرفتهما بكلام العرب بعيدة عنا ، وقد قال أبو الطيب اللغوي في الأول : « وكان في هذا العصر ثلاثة هم أئمة الناس في اللغة والشعر وعلوم العرب لم ير مثلهم قبلهم ولا بعدهم ، عنهم أخذ جُلُّ ما في أيدي الناس من هذا العلم بل كله ، وهم أبو زيد وأبو عبيدة والأصمعي وكلهم أخذوا عن أبي عمرو اللغة والنحو والشعر ورووا عنه القراءة ، ثم أخذوا بعد أبي عمرو عن عيسى بن عمر وأبي الخطاب الاخفش ويونس بن حبيب عن جماعة من ثقاة الاعراب وعلمائهم » (٣) .

وكان أبو عبيدة أعلم هؤلاء الثلاثة المذكورين بأيام العرب وأخبارهم واجمعهم لعلومهم (٤) . في حين كان الأصمعي أتقن القوم للغة وأعلمهم بالشعر وأحضرهم حفظاً (٥) . وكان لعلمه في اللغة يقول له الأحمر الكوفي : ما تعرض لك في اللغة إلا مجنون (٦) . هذا الى كونه أروى الناس للرجز حتى نقل عنه انه قال : أروي أربعة عشر ألف أرجوزة ، وقد علل ذلك بقوله لمن سأله : « انك لتحفظ من الرجز ما لا يحفظه احد » : « انه كان همنا وسد منّا » (٧) .

- ١ - ينظر تاريخ اداب اللغة العربية - جرجي زيدان ج ٢ ص ١١٩ - ١٢٠ .
- ٢ - ينظر طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ٥٣ و ٥٤ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٢ و ٦٣ و ٧٩ و ٢٠١ - ٢٠٢ وانباء الرواة ج ٣ ص ٣٤٨ - ٣٥١ .
- ٣ - مراتب النحويين ص ٣٩ - ٤٠ .
- ٤ - مراتب النحويين ص ٤٤ . وينظر طبقات الزبيدي ص ١٩٢ ونزهة الالباء ص ٦٩ .
- ٥ - مراتب النحويين ص ٤٦ ، وينظر طبقات الزبيدي ص ١٨٦ .
- ٦ - مراتب النحويين ص ٥٤ .
- ٧ - مراتب النحويين ص ٥٧ . وتنظر أخباره مفصلة في مراتب النحويين ص ٤٦ - ٦٥ .

واشتهر من رواة الشعر في هذه الفترة حماد بن سلمة بن دينار ، والنضر بن شميل الذي كانوا يعتبرونه ثقة ثبتا صاحب غريب وشعر وحديث وفقه ومعرفة بأيام الناس . وقطرب الذي كان حافظا للغة كثير النوادر والغريب (١) .

وكان حماد بن هرمز المعروف بحماد الراوية من أوسعهم رواية ، وقد اخذ عنه اهل المصرين وخلف الأحمر خاصة ، وروى عنه الأصمعي شيئا من الشعر (٢)

وليس أدل على اهتمام علماء العربية بصفاء اللغة التي يجمعونها وفصاحتها وعلى شغفهم بها وباتخاذهم ما يجمعون أساسا لبناء قواعد علمهم من رحيلهم الى البادية بصحفهم ومدادهم يسمعون ويدنون بأنفسهم ما يسمعون . وهذا ابن الانباري يحدثنا عن أبي عمرو اسحاق بن مرار الشيباني الذي كان حافظا للغة عالما بها جامعا لأشعار العرب يقول : « حدث أبو العباس احمد بن يحيى ثعلب أن أبا عمرو اسحاق بن مرار دخل البادية ومعه دستيجان من حبر فما خرج حتى أفناهما يكتب سماعه عن العرب » (٣) . وقد قيل عنه انه جمع اشعار العرب فكانت نيفا وثمانين قبيلة ، ويحكى انه أخذ دواوين العرب وانه كان معه من العلم والسماع أضعاف ما كان لأبي عبيدة ولم يكن من أهل البصرة مثل أبي عبيدة في السماع والعلم (٤) .

والخليل مع عظمته وبراعته وذكائه اعتمد في كل ما جمعه من اللغة في مؤلفه (العين) وفي كل ما بنى عليه قواعد النحو واللغة ونحوها على المسموع عن الأعراب وقد سأله الكسائي مرة : من أين علمك هذا ؟ فقال : من بوادي الحجاز ونجد وتامة (٥) . وقد حذا الكسائي حذو الخليل حيث خرج الى البادية ثم رجع وقد أنفذ خمس عشرة قنينة حبرا في الكتابة عن العرب سوى ما حفظه (٦) .

والخليل ومن سبقوه أو عاصروه من الذين اهتموا بالسماع عن العرب والرواية عنهم هم شيوخ سيبويه ، وعليهم وعلى رواياتهم اعتماده في الكتاب حتى انه لا تكاد تخلو صفحة من صفحاته من نقول عن ابني عمرو بن العلاء أو عيسى بن عمر أو عبد الله بن ابي اسحاق أو يونس بن حبيب أو الخليل بن احمد أو غيرهم من الرواة والنحاة المؤسسين لمدرسة البصرة ، والذين اعتمد

١ - مراتب النحويين ص ٦٦ و ٦٧ .

٢ - مراتب النحويين ص ٧٢ .

٣ - نزهة الالباء ص ٦١ - ٦٣ وينظر انباء الرواة ج ١ ص ٢٢٤ .

٤ - نزهة الالباء ص ٦١ - ٦٢ .

٥ - نزهة الالباء ص ٤٣ .

٦ - نزهة الالباء ص ٤٣ .

عليهم سبويه بعد شيخه الخليل في المسموع والمروي من كلام العرب مثوره ومنظومه وهو ما يؤلف غالبية مادة الكتاب ، كما اعتمد عليهم وعلى آرائهم في تقعيد قواعد النحو والاحتجاج لموضوعاته المختلفة مقيسها ومسموعها مطردها وقليلها وشاذها .

ولم يقف الأمر بعلماء اللغة والنحو في أنسَاء جمعهم اللغة وتدوينهم آياها عند حد الخروج إلى البادية وتدوين كل ما سمعوه إنما اخذوا عنمن جاء اليهم من الاعراب ، روي أن أبا علي الحسن بن علي الحرمازي الأعرابي قدم البصرة ونزلها فسمع منه العلماء وكان راوية شاعرا (١) .

وان بعض اعراب مضر مثل عقيل وقشير نزلوا البصرة في محل أصابهم فتعلم عندهم ابو زيد الأنصاري (٢) .

ومع كون محمد بن زياد ابن الأعرابي ناسبا نحويا كثير السماع زاوية لاشعار القبائل كثير الحفظ فقد قيل عنه انه لم يزل مرمدا في علمه غير مفارق للناس حتى قدم عليهم أعراب من اليمامة ففاتحهم الغريب ففتقوا له وكان علمه الذي حصل في نحو من شهر (٣) .

وكان عبد الله بن عمرو بن أبي صبح المازني الأعرابي بلويا نزل بغداد وبها مات فأخذ عنه العلماء كذلك ، وكان شاعرا فصيحاً (٤) .

لذلك نجد علماء النحو من البصريين والكوفيين كثيرا ما يحتكمون في مناظراتهم ومناقشاتهم وفي حل النزاع الذي يحدث بين الفريقين إلى لغات الأعراب يقوون بها حجة أحد الفريقين كما نعلم من الاختلاف الذي جرى بين الكسائي وابي محمد اليزيدي (٥) . وكما في احتكام الكسائي وأتباعه إلى أعراب الحطمية والسماع عنهم في المناظرة التي جرت بينه وبين سبويه في حضرة خالد بن برمك (٦) .

ومن الأعراب الذين أخذ عنهم علماء اللغة والنحو وسمعوا لغاتهم عدد كبير ، منهم من كان يمتحن التعليم ، ومنهم من كانت له تواليف كثيرة في اللغة والشعر وقد أخذ هؤلاء الاعراب يتكسبون بما يروونه لعلماء العربية من لغة وشعر وأصبحت الرواية مهنة لهم بعد أن كانوا يروونه لمجرد الرواية لا لغرض آخر .

- ١ - الفهرست ص ٧٨ ط القاهرة .
- ٢ - طبقات الزبيدي ص ٢١٢ - ٢١٤ .
- ٣ - الفهرست ص ٧٩ - ٨٠ ط القاهرة .
- ٤ - ينظر طبقات الزبيدي ص ٦٤ و ١٤٢ ومجالس العلماء للزجاجي ص ١٢٢ والافاني ج ١٨ ص ١٧٢ و ١٧٣ والاشباه والنظائر ج ٣ ص ٨ ، ونزهة الالباء ص ٨٢ تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم . وتنظر ص ٧٣ وما بعدها من هذه الطبعة .
- ٥ - طبقات الزبيدي ص ٦٩ وما بعدها . والفهرست ١٠٢ - ١٠٤ ونزهة الالباء ص ٤١ .

وقد ترك لنا علماء العربية الأوائل الكتب الكثيرة المصنفة في اللغة ذكرت في ترجماتهم وكلها تدل على تعمقهم في الرواية وتفهمهم للغة وكثرة سماعهم عن الأعراب سواء بنحروجهم الى البادية ام عن ورد المدن من الاعراب .

وكانت البصرة وعلماؤها أبعده المدرستين باعا وأكبرها نصيبا في رواية اللغة وتدوينها . أما الكوفيون فقد كان أكثر همهم الشعر رواية وتلويها . ولم يتبع علماء البلدين كما يبدو من تأليفهم - أول الأمر طريقة منتظمة منهجية بل كانوا يدوتون كل ما يسمعون من شعر أو نثر وفي اي غرض من الأغراض . ثم تحدت التأليف في مجموعات تهم كل مجموعة بموضوع معين حتى أصبحت على الصورة التي نراها اليوم في كتب اللغة التي اعتمد عليها أصحاب المعاجم في وضع معاجمهم التي عليها جل اعتمادنا في بحثنا في الدراسات العربية .

وكانت الجزيرة العربية هي المنبع الأصيل للغة الفصحى الصحيحة أيام كانت العروبة ثابتة فيها واللغة صافية سليمة ناصعة بعيدة عن شوائب العجمة سليمة من انحراف الألسن حين كان العرب في جزيرتهم يتوارثون تقاليدهم ويتلقى بعضهم عن بعض لغة الآباء والأجداد التي يتكلمون بها على تعاقب الاجيال وكرّ الدهور .

فلما انتشر العرب خارج جزيرتهم واستقروا في الأقطار المختلفة في المدن والحواضر ، واختلطوا بغيرهم من الأقوام ، واختلط غيرهم من الأعاجم بهم ، أدّى بهم هذا الاختلاط الى انحراف الألسنة وتفشّي اللحن ، واضطروا الى الالتجاء الى منبع أصفى للغة العربية السليمة ، ولم يكن أمامهم أصفى لغة ولا أفصح لهجة من البوادي التي خرج اليها علماء العربية في القرنين الاول والثاني الهجريين ، فجمعوا ودوتوا ما سمعوا من شواهد اعتمدوا عليها أخيرا في ضبط لغة العرب ، وقد بلغ ذلك أوجه في أيام الخليل وطبقته واستمر حتى أواخر القرن الرابع حيث فسدت سلائق العرب ولم تبق البادية ملجأ العلماء بعد أن ظفروا بالقدر الكافي من لغة العرب التي اعتمدوا عليها في استقراءهم واستنتاجهم وتقعيدهم قواعد اللغة والنحو والصرف ولم يعودوا يحتاجون الى مزيد .

وقد علل ابن جنى أخذ العلماء اللغة عن أهل البادية وترك كلام أهل الحاضرة في باب : (ترك الأخذ عن أهل المسدر كما أخذ عن أهل الوبر) بقوله : « علة امتناع ذلك ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدّر من الاختلال والفساد والخلط ، ولو علم أن أهل مدينة ما باقون على فصاحتهم ولم يعترض شيء من الفساد لغتهم لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر ، وكذلك ايضا لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المسدر من اضطراب الألسنة وخبالها وانتقاض عادة الفصاحة

وانتشارها لوجب رفض لغتها وترك تلقّي ما يرد عنها ، وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا ، لأنّ لانكاد نرى بدويا فصيحاً وإن نحن آنسنا منه فصاحة في كلامه لم نكد نعدم ما يفسد ذلك ويقدح فيه وينسال ويغضّ منه » (١) .

ثم مثل ابن جني بامثلة لمن يدعي الفصاحة من البدو ومع ذلك لم يؤخذ عنه لأنه لم يكن فصيحاً أصلاً (٢) . وقال بعد عدد من الامثلة : « واستمر فساد هذا الشأن مشهوراً ظاهراً ، فينبغي أن يستوحش من الأخذ عن كل واحد ، إلا أن تقوى لغته وتشيع فصاحته . وقد قال القراء في بعض كلامه : إلا أن تسمع شيئاً من بدوي فصيح فتقوله (٣) ، ويتختم هذا الباب بقوله : « فإيتاك أن تخلد الى كل ما تسمعه ، بل تأمل حال مورده وكيف موقعه من الفصاحة فاحكم عليه أوله » (٤) من هذا نرى أنّ السماع هو الأساس الأول الذي دُونت بموجبه اللغة لأنه الطريق الطبيعي الى تعرف كنه اللغة وتبين خصائصها . وهو أقرب سبيل الى ضبط العربية ومعرفة المستعمل منها ، لأن اللغات في أصلها ثقيلة و اساس معرفتها ومعرفة خصائصها السماع الذي اعتمد فيها جميعاً من أجل انه اخصر طريق الى حصرها ومعرفة استعمالها . فبمحاكاة ما يصل اليه الانسان عن طريق السماع من العرب الذين سلمت لغتهم أو عن طريق ما يروى من الآثار العربية من شعر ونثر ، وما جاء في القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة يستطيع أن يعرف لغته ويحصيلها ويتفاهم بها .

وقد مر بنا أنّ ابن الأنباري عرف المسموع بانه (الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة الى حد الكثرة) ، وقد خرج بتعريفه هذا : ما جاء في كلام غير العرب كالمولدين ، وما شذ من كلامهم كالجزم بد (لن) والنصب بد (لم) ، وذلك كما قريء في الشواذ : « ألم تشرح » (٥) .
- بفتح الحاء - وكالجزم بد (لعل) في قول الشاعر -

لعلّ أبي المغوار منك قريب

وكنصب بعضهم لجزم أي الجملة بعد (لعل) و (ليت) كما في قول الشاعر -

يا ليت أيام الصبا رواجعاً

الى غير ذلك من الشواذ (٦) .

١ - الخصائص ج ٢ ص ٥ - ٦ .

٢ - الخصائص ج ٢ ص ١٠ .

٣ - الخصائص ج ٢ ص ٥ - ٦ .

٤ - الشرح ، الآية ١ .

٥ - الشرح ، الآية ١ .

٦ - ينظر لمج الأدلة ص ٨١-٨٢ .

في حين اعتبر السيوطي المسموع : ما ثبت في كلام مَنْ يوثق بفصاحته ، فشمّل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم وكلام نبيه (ص) وكلام العرب قبل بعثته (ص) وفي زمنه وبعده الى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر ، (١) ثم يعود فيحدد ذلك بقوله : « فهذه ثلاثة أنواع لا بُدَّ في كل منها من الثبوت (٢) حتى يمكن أن تتخذ اساساً يصح استنباط القواعد اللغوية والنحوية منها ويمكن القياس عليها فيما لم يسمع مما شابه المسموع بوجه من الشبه .

وقد اهتم علماء اللغة الاوائل بالمسموع او المتقول من اللغة كاهتمام علماء الحديث بالاخبار النبوية الشريفة فبحثوا أنواعه وبيّنوا درجة المسموع من حيث الكثرة والقلة ، والجودة والرداءة . واهتموا بالسند ورجاله وطبقاتهم وبيّنوا الموثوق به والمطعون فيه منهم ، وجاوزوا ذلك الى النص ، وقائله وفصاحته او فصاحة لغة قبيلته التي هو منها او التي تكلم بلغتها ، وبكثرة الوارد منه او قلته بحسنه او رداءته باطراده او شذوذه على الحد الذي نراه في كتب اللغة والنحو ككتاب سيبويه والخصائص لابن جنى والصاحبي في فقه اللغة لأحمد بن فارس ولمع الادلة لابن الأنباري والاقتراح والمزهر للسيوطي ، وغيرها من كتب اللغة القديمة .

وقد أثارت هذه الدراسات بين المحدثين من دارسي اللغة والنحو والصرف من الجدل والخلاف اضعاف ما أثارته بين القدماء .

ولما لم يكن همنا ذكر الخلاف او الجدل والنقاش الذي ادّت اليه هذه البحوث فانتنا نمرّ مروراً سريعاً على هذه التقسيمات حتى نلقي ضوءاً على ما وصلت اليه دراسة السماع والقياس والعلة ونحوها عند من جاءوا بعد سيبويه من قدماء النحويين لنستطيع في ضوءها أن نتعرف على موقف سيبويه وشيوخه الذين ذكر آراءهم في الكتاب ومناقشاتهم وتعاليلهم لها واعتماده عليها . ولنعرف مدى التشعب والإطالة والتفريع التي لا فائدة منها للغة او للنحو او لغيرها من علوم العربية وكل ما فيها إشغال ذهن الدارس بامور بعيدة عن تفهم لغته وضبط نحوها او صرفها او كيفية التعبير بها عما في خاطره من أفكار .

وقد قسموا المسموع الى قسمين : تواتر وآحاد .

فاما التواتر : فلغة القرآن الكريم وما تواتر من السنة وكلام العرب ، وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم (٣) .

١ - الاقتراح ص ١٤ . وينظر : في اصول اللغة والنحو : فؤاد حنا تروزي ص ٧٩ .

٢ - الاقتراح ص ١٤ .

٣ - لمع الادلة ص ٨٢ .

أما القرآن الكريم فليس هناك من مخالف في الاحتجاج بألفاظه جميعها ، وفي جواز الاحتجاج بقراءاته المتواترة جميعها . حتى ان بعض متأخري النحاة أجازوا الاحتجاج بالقراءات الشاذة منه على الرغم من أن بعض المتقدمين منعوا الاحتجاج بها . يقول السيوطي : « أما القرآن فكل ما ورد انه قريء به جاز الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواترا أم أحادا أم شاذاً ، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية اذا لم يخالف قياسا معروفا ، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه وان لم يجز القياس عليه كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه نحو : استحوذ ويأبى ، وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءات الشاذة لا أعلم فيه خلافا بين النحاة ، وان اختلف في الاحتجاج بها في الفقه » (١) .

فالسويطي ينقل الاتفاق على الاحتجاج بالقراءات الشاذة على الرغم من أن قوما (من النحاة المتقدمين كانوا يعيرون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية وينسبونهم الى اللحن) (٢) وقد خطأ السيوطي هؤلاء النحاة لأن قراءة هؤلاء القراء ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها ، وثبوت ذلك عنده دليل على جوازه في العربية (٣) .

أما سيبويه فهو المسلم الذي مر بنا موقفه من القرآن والاستشهاد بآياته وقد رأينا أن شأنه في ذلك شأن جميع المسلمين من اكبار واعزاز لآيات الكتاب العربي المبين فهو يقدمه وينزله في المترلة الاولى من الكلام العربي ، يعتبره الشاهد الأوّل في كل موضوع من الموضوعات التي بحثها في كتابه وكان فيه شواهد من الآيات الكريمة . فهو أعلى مراتب الكلام العربي وأقوى الاساليب العربية ، نزل بلغة العرب وكلمهم بأساليبهم وقد صرح بهذا في مواضع متعددة من الكتاب منها قوله في باب (من النكرة تجري مجرى ما فيه الالف واللام من المصادر والاسماء وذلك قولك : سلامٌ عليكَ ولبيك وخيرٌ بين يدك) : « فهذه الحروف كلها مبتدأة مبنيّ عليها ما بعدها ، والمعنى فيهن أنك ابتدأت شيئا قد ثبت عندك ولست في حال حديثك تعمل في إثباتها وترجيئها ، كما انهم لم يجعلوا (سقياً) و (رعياً) بمترلة هذه الحروف ومثل الرفع « طوبى لهم وحسن مآب » (٤) يدلك على رفعها رفع « حسن مآب » . وأما قوله تعالى جسده : « وَيَلُّ يَوْمَئِذٍ

١ - الاقتراح ص ١٤ - ١٥ .

٢ - الاقتراح ص ١٥ .

٣ - الاقتراح ص ١٥ وينظر ص ١٥-١٦ .

٤ - الرعد ، الآية ٢٩ .

للمكذبين» (١) و «وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ» (٢) فانه لا ينبغي أن تقول انه دعاء ههنا لأن الكلام بذلك قبيح ولكن العباد انما كالموا بكلامهم وجاء القرآن علي لغتهم وعلي ما يعنون فكأنه والله اعلم قيل لهم : «وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ» و «وَيْلٌ يومئذ للمكذبين» أي : هؤلاء ممن وجب هذا القول لهم ، لأن هذا الكلام انما يقال لصاحب الشر والهلكة ، فقيل : هؤلاء ممن دخل في الشر والهلكة ووجب لهم هذا . ومثل ذلك قوله تعالى : «فَقُولَا لَهُ قَوْلَا لَيْسِنَا لَعَلَّه يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى» (٣) فالعلم قد أتى من وراء ما يكون ولكن اذها انما في رجائكما وطمعكما ومبلغكما من العلم ، وليس لهما أكثر من ذا ما لم يعلما . ومثله : «قَاتَلَهُمُ اللَّهُ» فإنما أجري هذا على كلام العباد وبه أنزل القرآن» (٤) .

وقال : «ويعنزلة (أم) . ههنا قوله عز وجل : «الم تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين» أم يقولون افتراه» (٥) فجاء هذا الكلام على كلام العرب ليعرفوا ضلالتهم» (٦) .

وقال : «ومثل ذلك قوله تعالى : «ام اتخذ مما يخلق بنات وأصفاكم بالبين» (٧) فقد علم النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمون أن الله عز وجل لم يتخذ ولدا ولكن جاء على حرف الاستفهام لِيُبَصَّرُوا ضلالتهم» (٨)

وقد استشهد سيويه بآيات القرآن الكريم واعتمد عليها واعتبرها الاساس الاول في المسموع ، والغالب في كتابه أن يضع عنوان الساب الذي يتحدث عنه ثم يمثل له بأمثلة يقيسها على القرآن ثم يأتي بعدها بالآيات الواردة في الموضوع ثم بما ورد عن العرب من عبارات سمعها او رواها عن سمعها من شيوخه او ممن يثق به ، ثم بالشواهد الشعرية . وقد تكون الشواهد جميعها من الآيات القرآنية الكريمة . وقد يعتمد على الآيات ويبدأ بها ثم يمثل بغيرها من العبارات والأشعار الواردة عن العرب ، وقد يعكس طريقة استشهاده فيبدأ بالمشهور من كلام العرب او بالشعر ثم بالآيات الواردة . وقد مثلنا لطريقته هذه في أثناء حديثنا عن الشاهد في كتاب سيويه .

٢ - المطففين ، الآية ١ .

١ - المرسلات ، الآية ١٥ .

٣ - طه ، الآية ٤٤ .

٤ - الكتاب ج ١ ص ١٦٦-١٦٧ .

٥ - السجدة ، الآيات ١-٣ .

٦ - الكتاب ج ١ ص ٤٨٤ .

٧ - الزخرف ، الآية ١٦ .

٨ - الكتاب ج ١ ص ٤٨٤ .

أما قراءات القرآن فلم تكن في عهد سيبويه متميزة عن بعضها ولم تكن محدّدة هذا التحديد الذي نراه في كتب المتأخرين ، ولم تكن مقسّمة إلى القراءات السبع أو العشر إنما حددت وميز بعضها عن البعض الآخر وتنوّع البحث فيها وفي تقسيماتها وأنواعها وفي القراء الذين عرفتهم بهم في القرن الرابع حين جمعها أبو بكر ابن مجاهد .

وحددت بعده طبقات القراء وبحثت أوجه الاختلاف بين القراءات على النحو الذي نراه في كتب القراءات المختلفة وكما بيّنه السيوطي ومن سبقه أو عاصره أو جاء بعده من الباحثين في علوم القرآن . وكانت أنواع القراءات كما يأتي :

١ - متواتر : وهو ما نقله جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم إلى منتهاه ، وغالب القراءات كذلك .

٢ - مشهور : وهو ما صحّ سنده ولم يبلغ درجة المتواتر ووافق العربية والرسم واشتهر عند القراءة فلم يعدوه من الغلط ولا من الشذوذ ويقرأ به ومثاله ما اختلفت الطرق في نقله عن السبعة فرواه بعضهم دون بعض .

٣ - الآحاد : وهو ما صحّ سنده وخالف الرسم أو العربية أو لم يشتهر الاشتهار المذكور ولا يُقرأ به .

٤ - الشاذ : وهو ما لم يصحّ سنده .

٥ - الموضوع : وقد مثلوا له بقراءات الخزاعي .

٦ - ما زيد فيه على وجه التفسير وقد استخرجه السيوطي (١)

وقد استشهد النحاة بصريهم وكوفيهم بالقراءات المتواترة والمشهورة ، ولم يكن من منهج البصريين الاستشهاد بالقراءات الشاذة ووقف بعضهم موقف المتساهل منها فأجاز القياس عليها وهم الكوفيون وابن مالك وموقفهم مشهور منها . ووقف الآخرون موقفاً وسطاً فأجاز الاستشهاد بها لا القياس عليها . من هؤلاء ابن جني الذي لم يكن يتبع البصريين في تطرفهم في المنع ولا الكوفيين في مبالغتهم في القياس على الشاذ (٢) .

ومنهم أبو حيان النحوي الذي لم يتشدد تشدد البصريين فيرفض كل ما خالف القواعد والأقيسة التي بنوها ، ولم يتساهل تساهل الكوفيين وابن مالك فيعتمد على الشاذ منها ، أو ما تفرد بقراءته شخص لا يعرف من القراءة شيئاً (٣) .

١ - ينظر الاتقان في علوم القرآن ج ١ ص ٧٩ .

٢ - ينظر الخصائص ج ١ ص ٩٢ - ٩٤ و ٩٩ و ج ٢ ص ٢٢٠ .

٣ - ينظر البحر المحيط ج ١ ص ٨٧ ومع الوامع ج ٢ ص ٥٥ وأبو حيان النحوي ص ٤١٧ - ٤٢٠ لعرفه موقف أبي حيان من القراءات .

وكان السيوطي أيضا ممن وقفوا موقفا وسطا من الاحتجاج بالقراءات الشاذة فهو يرى جواز الاستشهاد بالقراءات الشاذة في العربية اذا لم يخالف قياسا معروفا فاذا خالفته يمتنع بها في مثل ذلك الحرف بعينه ، وان لم يحجز القياس عليه كما يمتنع بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه كاستصواب واستحوذ ونحوهما (١) .

هذه الآراء المتشعبة جميعها وهذا الاختلاف في الاحتجاج بالقراءات حدث وتوسع بعد زمن سيبويه حيث تنوع البحث فيها وتعددت اتجاهاته على مر السنين .

أما سيبويه شيخ النحاة البصريين الذين كانوا يخضعون القراءات لأقيستهم وإجماعهم وأصولهم التي وضعوها وان كانت من القراءات السبع التي اعتمدت ونقلت نقلا متواترا عن الرسول (ص) وصحابته (رض) عند أكثر الباحثين - فلم يعب قارئاً ولم يخطيء قراءة بل كان يذكرها ليبين وجهها من العربية فيها وليقوي بها ما ورد عن العرب ، وان كانت القراءة من القراءات المفردة لا يردّها ولا يصفها بالشذوذ او الخطأ ، ولا يصف القاريء بالخطأ او يطعن فيه انما يحاول تخريجها على احدى لغات العرب ، وهو الذي يعتبر اللغات الواردة عن العرب فصيحة صحيحة ، وليس المتكلم بها مخطئا (٢) فكيف يخطيء القراء وهم أئمة المسلمين واعلامهم وما قرأوا به لا يخالف لانه سنة متبعة ويتبين رأيه هذا من قوله : « وقد قرأ بعضهم : « وأما ثمود فهديناهم » (٣) إلا أن القراءة لا تخالف لان القراءة السنة » (٤) .

ولم يضعف سيبويه القراءات في أي موضع من كتابه ، وكان الاستاذ عبد الفتاح شلبي قد نسب اليه تضعيفه القراءة في موضع من كتابه وذلك في أثناء كلامه على حكم المضارع في جواب الطلب حيث يقول سيبويه : « واعلم أن الفاء لا تضم فيها (أن) في الواجب ولا يكون في هذا السبب الالرفع وذلك قوله : (إنه عندنا فيحدثنا) و (سوف آتية فاحدثه) ليس الا . إن شئت رفعته على ان تشرك بينه وبين الاول ، وإن شئت كان منقطعا لأنك قد أوجبت أن تفعل فلا يكون فيه الالرفع . وقال عز وجل : « فلا تكفروا فيتعلمون » (٥) فارتفعت

- ١ - ينظر الاقتراح ص ١٥ - ١٦ .
- ٢ - ينظر الكتاب ج ٢ ص ٢٦٢ .
- ٣ - فصلت ، الآية ١٧ .
- ٤ - الكتاب ج ١ ص ٧٤ .
- ٥ - البقرة ، الآية ١٠٢ .

لانه لم يخبر عن الملكين انهما قالا : « لا تكفّر فيتعلمون » ليجعلا كفره سببا لتعليم غيره . ولكنه على : (كفروا فيتعلمون) . ومثله : « كُنْ فيكون » (١) كأنه انما قال : (انما أمرنا ذلك فيكون) ، وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب وذلك لأنك تجعل (أن) العاملة . فمما نصب في الشعر اضطرارا قول الشاعر : -

سأتركُ مَترلي لِبَتي تَمِّمِ وألحقُ بالحجاز فأسْتريحاً
وقال الاعشى وأنشدناه يونس : -

ثُمَّ لَا تَجْزُونِي عِنْدَ ذَاكُمْ ولكن سَيَجْزِينِي الإلهُ فَيُعْقِبَا
وهو ضعيف في الكلام » (٢) .

هذا التعليق من سيبويه دفع الدكتور شلبي الى أن يقول : « وأضع سيبويه مع مدرسة القراء الذين يأخذون بالنقل عن الأئمة ، ويعتدون برسم المصحف ، ولكن ما جاء في كتابه من اعتداد بالقياس وتضعيف بعض القراء الأئمة يدفني الى القول بأنه كان مترددا بين المذهبين » (٣) .

وفي هذا القول اتهام لسبويه الذي لم يخطيء قراءة « كُنْ فيكون » . - بالنصب - ولا قراءة . « فلا تكفّر فيتعلموا » ، لأن في هاتين الآيتين طلبا فوق النصب بعده ، والقراءة بالنصب فيهما صحيحة عند من حملها على الطلب وبالرفع عند من لم يحملها عليه . أما الذي وصفه سيبويه بأنه ضعيف في الكلام فهو النصب وليس في الكلام طلب أي النصب في الواجب لغير ضرورة شعرية ملجئة الى ذلك النصب . دليل ذلك ما تقدم من قوله : « وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب وذلك لأنك تجعل (أن) العاملة » . ثم اكمل هذه القاعدة بقوله : « وهو ضعيف في الكلام » (٤) .

والذي نلاحظه من تعقيب سيبويه على القراءات بعد أن يوجهها على لغة من لغات العرب أنها لا تزيد على قوله : « وهذه لغة ضعيفة » او « وهي قليلة » (٥) فالضعف والقلة ليسا موجّهين الى القراءة مباشرة انما الى اللغة التي حمل عليها هذه القراءة ، واعتبر القاريء متكلمها بها (٦) .

من هذا نرى أن سيبويه قد أخذ بالقراءات جميعها متواترها ومشهورها أما القراءات الضعيفة فقد احتج بما ورد منها لكنه لم يقس عليها انما اعتبرها مما ضعف في

١ - البقرة ، الآية ١١٧ ، وآل عمران ٤٧ و ٥٩ والانعام ٧٣ . والنحل ٤٠ ومريم ٣٥ ويس ٨٢ وغافر ٦٨ .

٢ - الكتاب ج ١ ص ٤٢٣ .

٣ - أبو علي الفارسي ص ١٦٦ . وتنظر ص ١٦٢ .

٤ - ينظر الكتاب ج ١ ص ٤٢٣ وأبو علي الفارسي ص ١٦٢ في رده على سيبويه .

٥ - الكتاب ج ١ ص ٢٨ و ٢٩ .

٦ - ينظر الكتاب ج ٢ ص ٣٥٨ .

اللغات او قلّ ، فهو اذن من المتوسطين في الاستشهاد بالقراءات لم يبلغ درجة من جاء بعده من البصريين في المنع ، ولا درجة الكوفيين وابن مالك في الأخذ بكل قراءة والقياس عليها . وموقفه منها معتدل قاس عليها كلام العرب ، وقاسها على كلام العرب ، ونظر اليها نظراته الى الآيات الواردة في المصحف العثماني الامام ، فلم يخطيء قراءة ولا لحنّ قارئاً ، ولا رجّح قارئاً على آخر ، بل كان يؤيد القراءة او يؤولها او يرجحها او يرجعها الى احدى اللغات من غير أن يعتمد شخصية القاريء في نقده وتعليقه ، وسواء لديه اذكر اسمه مع القراءة أم لم يذكره ، عرفه أم لم يعرفه ، أكان من القراء السبعة أو العشرة أم لم يكن ، تواترت القراءة أم كانت من الأحاد أم من الشاذ . فقد كان اهتمامه موجهاً الى ما يرد في القراءة من ألفاظ واساليب في التعبير والى صحة القراءة او خروجها على اللغة الفصحى والى موافقتها كلام العرب او مخالفتها ايّاه لان ذلك هو الأصل في كل نص منقول يستشهد به في الكتاب .

اما النوع الثاني من المسموع فهو الحديث النبوي الشريف الذي كان يجب أن يوضع في المرتبة الثانية من النصوص التي احتجّ بها علماء العربية في إثبات قواعد لغتهم ونحوها وصرّفها فيأتي بعد الآيات القرآنية الكريمة . غير أن علماء العربية اختلفوا في جواز الاحتجاج به وذلك لتجوز الرواية فيه بالمعنى منذ عهد الرسول الاعظم ؛ وعدم المحافظة فيه على لفظ الرسول الكريم كما نطق به (ص) . يقول السيوطي : « وأما كلامه (ص) فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي وذلك نادر جداً انما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضاً ، فان غالب الأحاديث مروي بالمعنى وقد تداولها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها فرووها بما أدّت اليه عباراتهم فزادوا ونقصوا وقدموا وأخروا وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ ، ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مروياً على أوجه شتى بعبارات مختلفة » (١) .

وقد مر بنا تفصيل موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث في اثناء كلامنا على الشاهد في كتاب سيبويه وبيّنا أن النحويين وقفوا من الاحتجاج بالحديث مواقف مختلفة وانقسموا ثلاث طوائف : طائفة منعت الاحتجاج بالحديث مطلقاً وعلى رأسها ابو حيان النحوي وشيخه ابو الحسن ابن الضائع متابعين في ذلك من تقدمهم من النحاة من شيوخ المدرستين وحجتهم في ذلك تعتمد على دليلين :

الاول : أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى فنقلت القصة الواحدة الجارية في زمانه (ص) بانواع متعددة من الألفاظ والروايات بحيث لا يستطيع الانسان ان يجزم

بان رسول الله (ص) قد قال تلك الالفاظ جميعها او واحدا منها او لفظا غيرها مرادفاً لها جميعا ، وذلك لان المعنى هو المطلوب ولا سيما مع تقدم السماع وعدم ضبطه والحفاظ عليه بالكتابة لما مر بنا من منع الرسول (ص) صحابته أن يكتبوا عنه غير القرآن الكريم . والاتكال على الحفظ وحده لا يمكن فيه ضبط اللفظ انما يُكتفى فيه بضبط المعنى على قدر الامكان ، وخاصة في الاحاديث الطوال التي لم يسمعها الراوي الا مرة واحدة ولم تُملّ عليه فيكتبها .

والثاني : انه وقع اللحن كثيرا فيما روي من الحديث ، لأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ولا تعلموا لسان العرب بصناعة النحو فوق وقع اللحن في قلوبهم وهم لا يعلمون ذلك . ووقع في كلامهم وروايتهم غير الفصح من لسان العرب . ونحن نعلم جازمين أن الرسول (ص) كان أفصح الناس فلم يكن ليتكلم الا بالفصح اللغات واشهر التراكيب واحسنها واجزها ، واذا تكلم بلغة ما غير لغته فانما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغات على طريقة الاعجاز وتعليم الله ذلك من غير معلم انساني ولا ملقن لها من أهلها كحديثه عليه السلام مع النمر بن تولب ومع الوافدين عليه من غير أهل لغته .

ووقفت الطائفة الثانية موقفا مغايرا لموقف أبي حيان وشيخه ابن الضائع فقد اجازت الاستشهاد بالحديث مطلقا وعلى رأسها ابن مالك وابن هشام الأنصاري حيث أكثر الثاني من الاستشهاد بالحديث اكتارا فاق استشهاد ابن مالك به وكانت حجتها وحجة من تابعهما من النحويين ما ذكره ابن الدماميني في « شرح التسهيل » رادا به على أبي حيان والذي يستنتج منه رأيهم بأن « اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب انما المطلوب غلبة الظن الذي هو مناط الاحكام الشرعية وكذا ما يتوقف عليه من نقل مفردات الالفاظ وقوانين الاعراب . فالظن في ذلك كله كاف ، ولا يخفى انه يغلب على الظن ان ذلك المنقول المحتج به لم يبدل لأن الاصل عدم التبديل لا سيما والتشديد في الضبط والتحري في نقل الاحاديث شائع بين النقلة والمُحدّثين ، ومن يقول منهم بجواز النقل بالمعنى فانما هو عنده بمعنى التجويز العقلي الذي لا ينافي وقوع تقيضه ، فلذلك تراهم يتحررون في الضبط ويتشددون مع قولهم بجواز النقل بالمعنى . فيغلب على الظن من هذا كله أنها لم تبدل ، ويكون احتمال التبديل فيها مرجوحا فيلغى ولا يقدرُ في صحة الاستدلال بها . ثم أن الخلاف في جواز النقل بالمعنى انما هو فيما لم يدون ولا كتب ، وأما ما دون وحصل في بطون الكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير خلاف بينهم وتدوين الاحاديث والأخبار بل وكثير من المرويات وقع في الصدر الأوّل قبل فساد

اللغة العربية حين كان كلام اولئك المبدلين على تقدير تبديلهم يسوغ الاحتجاج به ،
وغيابته تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به فلا فرق بين الجمع في صحة الاستدلال
ثم دون ذلك المبدل على تقدير التبديل ومنع من تغييره ونقله بالمعنى . . . » (١) .
أما الفريق الثالث الذي توسط في الاستشهاد بين ابن مالك وأبي حيان فقد كان
الشاطبي المتكلم بلسانهم وقد أجاز الاستشهاد بالأحاديث التي اعتني بنقل ألفاظها
لأن الحديث عنده قسمان : قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه فهذا لم يقع به استشهاد
أهل اللسان . وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص كالأحاديث التي قصد
بها بيان فصاحته (ص) ككتابه لهمدان وكتابه لوائل بن حجر والامثال النبوية
فهذا يصح الاستشهاد به في العربية (٢) .

ومثل ذلك كان موقف السيوطي كما يتضح من كتبه (٣) .

وقد كان من أشد المحدثين دفاعا عن الحديث والاستشهاد به فضيلة
الشيخ محمد الخضر حسين وقد مر بنا انه قام ببحث « الاستشهاد بالحديث في
اللغة » انتهى به الى أن من الاحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللغة
وهو انواع : -

احدها : ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته (ص) كقوله :
« حمي الوطيس » وقوله : « مات حتف انفه » وقوله : « الظلم ظلمات يوم
القيامة » الى نحو هذا من الاحاديث القصار المشتملة على شيء من محاسن البيان كقوله
« مأزورات غير مأجورات » وقوله : « ان الله لا يمل حتى تمكوا » .

ثانيها : ما يروى من الاقوال التي كان يتعبد بها او أمر بالتعبد بها كألفاظ
القنوت والتحيات وكثير من الأذكار والأدعية التي كان يدعو بها في أوقات
خاصة .

ثالثها : ما يروى شاهدا على انه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم
وما هو ظاهر أن الرواة يقصدون في هذه الأنواع الثلاثة لرواية الحديث بلفظه .

رابعها : الأحاديث التي وردت عن طرق متعددة واتحدت ألفاظها ، فان
اتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها . والمراد
أن تتعدد طرقها الى النبي (ص) او الى الصحابة او التابعين الذين ينطقون الكلام
العربي فصيحاً .

- ١ - ينظر هذا في خزنة الادب للبغدادي ج ١ ص ٧ . وكتاب ابو حيان النحوي ص ٤٢٥ .
- ٢ - ينظر خزنة الادب للبغدادي ج ١ ص ٦ ، وكتاب ابو حيان النحوي ص ٤٢٣ .
- ٣ - ينظر الاقتراح ص ١٩ ومع الهوامع ج ١ ص ١٠٥ ، وخزنة الادب ج ١ ص ٧ . وكتاب ابو حيان النحوي ص ٤٢٥ و ٤٢٦ .

خامسها : الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة كمالك بن انس وعبد الملك بن جريح والامام الشافعي .

سادسها : ما عرف من حال رواته أنهم لا يميزون رواية الحديث بالمعنى مثل : ابن سيرين والقاسم بن محمد ورجاء بن حيوة وعلي بن المديني .

ومن هذه الاحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به وهي الاحاديث التي لم تُدَوَّن في الصدر الاول وانما تُروى في كتب المتأخرين .

ولا يحتاج بهذا النوع من الاحاديث سواء أكان سندها مقطوعا أم متصلا .

أما مقطوعة السند فوجه عدم الاحتجاج بها واضح ، وأما متصلة السند فليبعد مدونها عن الطبقة التي يحتاج بأقوالها ، واذا اضيفت كثرة المولدين في رجال سند الحديث الى احتمال أن يكون بعضهم قد رواه بالمعنى اصبح احتمال أن تكون ألفاظه ألفاظ النبي عليه الصلاة والسلام او ألفاظ راويه الذي يحتاج بكلامه قاصرا عن درجة الظن الكافي لإثبات الالفاظ اللغوية أو وجوه استعمالها (١) .

وقد قرر مجمع اللغة العربية انه لا يحتاج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الاول ، كالكتب الصحاح الستة فما قبلها . ويحتاج بالأحاديث المدونة في الكتب المذكورة على الوجه الآتي : -

- ١ - الأحاديث المتواترة المشهورة .
- ٢ - الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات .
- ٣ - الاحاديث التي تعدّ من جوامع الكلم .
- ٤ - كتب النبي - صلى الله عليه وسلم .
- ٥ - الأحاديث المروية لبيان انه - صلى الله عليه وسلم - كان يخاطب كل قوم بلغتهم .
- ٦ - الأحاديث التي عُرِف من حال رواتها أنّهم لا يميزون رواية الحديث بالمعنى مثل القاسم بن محمد ورجاء بن حيوة وابن سيرين .
- ٧ - الاحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة (٢) .

١ - ينظر دراسات في العربية وتأريخها ص ١٦٦ - ١٨٠ .
٢ - مجموعة القرارات العلمية (٣) مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما من ١٩٢٢ - ١٩٦٢ م . طبع ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م . ص ٣ - ٤ .

أما سيبويه فقد مرّ بنا انه استشهد ببعض الاحاديث في كتابه ولم يشر الى انها من احاديثه (ص) إنما كان ينقلها ويحتج بها كما ينقل العبارات الواردة عن العرب ، وما ذلك - فيما نظن - الا لانه اعتبر الكلام المسموع نوعين : كلام الله سبحانه وتعالى ، وكلام البشر . وما الرسول الا سيد البشر وهاديهم .

ولم يتضح موقفه من الحديث كما اتضح موقف النحاة الذين جاءوا بعده ، ولا نظن انه وقف في وجه الاحتجاج بالحديث ، إنما اعتبر ما جاء بلفظ الرسول ، وما رواه الذين يحتج بلغتهم وفصاحتهم من الرواة ، وان روه بالمعنى داخلاً ضمن ما يحتج به من كلام العرب الفصحاء الموثوق بلغتهم ، ولن يخرج هذا بطبيعة الحال عن اساليب كلام العرب على اختلاف لهجاتهم . ومثل ذلك موقفه مما جاء على لغة من لغات قبائل العرب الذين خاطبهم (ص) بلغتهم

أما ما رواه الاعاجم وحرفوه من الاحاديث فلا يدخل في الكلام المحتج به عنده ، وإنما يجري الحديث الصحيح المنقول بالمعنى او باللفظ مجرى أساليب العرب فما استحسن من كلام العرب فهو حسن ، وما استقبح فهو قبيح (١) .

أما غير هذين من المسموع فهو ما سمع من كلام العرب مشوره ومنظومه . وقد تحدث ابن الانباري عن الخلاف فيما تواتر منه وفي افادته العلم . يقول : « واختلف العلماء في ذلك العلم ، فذهب الاكثرون الى انه ضروري واستدلوا على ذلك بأن العلم الضروري هو الذي بينه وبين مدلوله ارتباط معقول ، كالعلم الحاصل من الحواس الخمس : السمع والبصر والشم والذوق واللمس . وهذا موجود في خبر التواتر فكان ضرورياً .

وذهب آخرون الى انه نظري ، واستدلوا على ذلك بان بينه وبين النظر ارتباطاً ؛ لانه يشترط في حصوله نقل جماعة يستحيل عليهم الاتفاق على الكذب دون غيرهم . فلما اتفقوا علم انه صدق .

وزعمت طائفة قليلة انه لايفضي الى علم البتة ، وتمسكت بشبهة ضعيفة وهي أن العلم لا يحصل بنقل كل واحد منهم ، فكذلك لا يحصل بنقل جماعتهم ، وهذه شبهة ظاهرة الفساد ، فانه يثبت به مالا يثبت للواحد ، فان الواحد لو رام حمل ثقل لم يمكنه ذلك ، ولو اجتمع على حمله جماعة لا يمكن ذلك ، فكذلك ههنا» (٢)

١ - ينظر بحث الشاهد : القسم الاول من هذا الكتاب . الفصل الثاني .

٢ - لمع الادلة ص ٨٤ . وينظر الزهرج ١ ص ١١٣ - ١١٤ . والاقتراح ص ٣٠ - ٣١ .

وقد اهتم علماء اللغة بالبحث في اللغة المنقولة ورواتها وطرق روايتها ومن تروى عنه ، كما فصلوا البحث في طرق الأخذ لهذه اللغة عن المتكلمين بها ، وفصلوا فيها تفصيلات واسعة .

وكان ابو الحسين احمد بن فارس يرى : أن اللغة تؤخذ اعتياداً ، كالصبي العربي يسمع أبويه وغيرهما فهو يأخذ اللغة منهم على مر الاوقات وتؤخذ تلقناً من ملقن . وتؤخذ سماعاً من الرواة الثقات ويتقى المظنون . يقول : « حدثنا علي ابن ابراهيم عن المعداني عن أبيه عن معروف بن حسان عن الليث عن الخليل قال : ان النحارير ربما ادخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب لإرادة اللبس والتعنت ثم يعلق على هذا النص بقوله : « قلنا : فليتحراً أخذ اللغة وغيرها من العلوم اهل الأمانة والثقة والصدق والعدالة ، فقد بلغنا من امر بعض مشيخة بغداد ما بلغنا»(١).

وقد اعتمد السيوطي على رأي ابن فارس السابق فاعتبر طرق الأخذ والتحمل للغة ستة : — أحدها : السماع من لفظ الشيخ او العربي ، لأن ابن فارس قال : تؤخذ اللغة اعتياداً كالصبي العربي يسمع أبويه وغيرهما فهو يأخذ اللغة منهم على مر الأوقات . وتؤخذ تلقناً من ملقن ، وتؤخذ سماعاً من الرواة الثقات .

وللمتحمل بهذه الطرق عند الأداء والرواية صيغ :

اعلاها : ان يقول : (أملى عليّ فلان) او (أملّ عليّ فلان). قال ابو علي الفارسي في أماليه : (أملّى علينا ابو بكر بن دريد قال أنشدنا ابو حاتم) . ويلى ذلك : (سمعت) قال ثعلب في أماليه : حدثنا مسلمة قال : سمعت الفراء يحكي عن الكسائي انه سمع : اسقني شربة ماء يا هذا)

ويلى ذلك أن يقول : (حدثني فلان) و (حدثنا فلان) يستحسن (حدثني) اذا حدث وهو وحده ، و (حدثنا) اذا حدث وهو مع غيره .

ويلى ذلك : (أخبرني فلان) و (أخبرنا فلان) ، ويستحسن الإفراد في حالة الإفراد ، والجمع في حالة الجمع كما تقدم .

ويلى ذلك أن يقول : (قال لي فلان) قال ثعلب في أماليه : (قال لي يعقوب . قال لي ابن الكلبي) .

ويلى ذلك أن يقول : (قال فلان) بدون (لي) قال ثعلب في أماليه : قال ابو المنهال قال ابو زيد : لست أقول : قالت العرب إلا اذا سمعته من هؤلاء :

١ - ينظر الصحابي في فقه اللغة ص ٦٢-٦٣ .

بكر من هوازن ، وبني كلاب وبني هلال ، أو من عالية السافلة او سافلة العالية
والإلّا لم أقل : (قالت العرب) .

ونحو ذلك او مثله أن يقول : (زعم فلان) قال القالي في أماليه : (قرأت علي
ابي عمر المطرز حدثنا احمد بن يحيى عن ابن الاعرابي قال : زعم الثقفي
عثمان بن حفص أن خلفاً الأحمر أخبره عن مروان ابن أبي حفصة أن هذا الشعر
لابن المدينة الثقفي) .

ويلي ذلك أن يقول : (عن فلان) . قال ثعلب في أماليه : قال الاصمعي عن
أبي عمرو بن العلاء : قاتل الله أمة بني فلان سألتها عن المطر فقالت :
غشنا ما ششنا .

ومثل (عن) : (أن فلانا قال) ، قال القالي في أماليه : حدثني أبو عمرو
الزاهد عن ابي العباس عن ابن الاعرابي أن غليماً من دبّير أنشده » .
ومن غريب الرواية ما ذكره ابو العباس ثعلب في أماليه ، قال : (الذي أحقّه
عن عبد الله بن شبيب أكثر وهي قال » .

ويقال في الشعر : (أنشدنا) و (أنشدني) على ما تقدم .

وقد يستعمل في الشعر : (حدثنا) و (سمعت) ونحوهما .

ثانيهما : القراءة علي الشيخ ، ويقول عند الرواية : (قرأت علي فلان) ،
ويستعمل في ذلك : (أخبرنا) .

ويجوز في القراءة والتحديث تقديم المتن او بعضه علي السند .

ثالثها : السماع علي الشيخ بقراءة غيره ، ويقول عند الرواية : (قرئ علي
فلان وأنا أسمع) . ويستعمل في ذلك أيضا : (أخبرنا قراءة عليه وأنا أسمع) و
(أخبرني فيما قرئ علي وأنا أسمع) . وقد يستعمل في ذلك : (حدثنا) ،
رأيت الترميسي في شرح نكت الحماسة يقول : (حدثنا فلان فيما قرئ علي
وأنا أسمع) .

رابعها : الإجازة ، وذلك في رواية الكتب والاشعار المدوّنة .

قال ابن الأنباري : والصحيح جوازها ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم
كتب كتباً الى الملوك وأخبرت بها رسله ونزل ذلك منزلة قوله وخطابه . وكتب
صحيفة الزكاة والديات ثم صار الناس يخبرون بها عن الرسول (رض) ولم يكن ذلك
الا بطريق المناولة والاجازة فدل علي جوازها .

وذهب آخرون الى انها غير جائزة ، لانه يقول : (أخبرني) ولم يوجد ذلك وهذا ليس صحيحا عند ابن الانباري لأنه يجوز لمن كتب اليه انسان كتابا وذكر له فيه أشياء أن يقول : (أخبرني فلان في كتابه بكذا وكذا) ولا يكون كاذبا ، فكذلك ههنا (١) .

والاجازة في الحديث ان يميز لمعين في معين مثل ان يقول : اجزت لك الكتاب الفلاني او ما اشتملت عليه فهرستي هذه . . . الخ ، فيروي طالب الاجازة الكتاب عن المحدث بسنده (٢) .

وقال ثعلب في أماليه قال زبير : « اروعتني ما أخذته من حديثي » . فهذه اجازة .

خامسها : المكاتبه : وهي ان يعتمد أحد الأئمة شعرا ارسل اليه كتابة . قال ثعلب في أماليه : بعث بهذه الايات اليّ المازني . وقال : انشدنا الاصمعي :
وقائلة ما بال دوسر بعدنا صحا قلبه عن آل ليل وعن هند الايات .

سادسها : الوجادة : قال القالي في اماليه : (قال ابو بكر بن ابي الازهر : وجدت في كتاب ابي : حدثنا الزبير بن عبادر ، ولا ادري عن من هو . فهي اذن ان يقول احد العلماء : (وجدت في كتاب أبي كذا . . أو في كتاب فلان كذا . .) كقول أبي عبيدة في كتاب أيام العرب : وجدت في كتاب لبعض ولد ابي عمرو بن العلاء . . .) (٣) .

وقد كان علماء النحو والبصريون بصورة خاصة يتحرون الصحة في ما يُسمع من كلام العرب وان كان جل ما اخذ منه عن طريق الفصحاء من أعراب البراري والصحارى أو من الرواة الموثوق بروايتهم او العلماء - كما مر بنا ذلك - الا أن ما شاب المسموع منه من الخطأ والانتحال الكثير ادى بهم الى ان يشترطوا في العربي سلامة لغته وفصاحته ، وفي الرواية والراوي الصدق والأمانة والضبط (٤) .

وقد وضع العلماء للغة التي تعتبر صحيحة يمكن الاعتماد عليها في تقعيد القواعد واستنتاج الاقيسة والأصول شروطا اختلفت من واضع الى آخر . قال الزركشي في (البحر المحيط) : « قال ابو الفضل : لا تلزم اللغة الا بخصم شرائط :

- ١ - لمع الادلة ص ٩٢ وينظر الاقتراح ص ٣٥ .
- ٢ - ينظر كتاب علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٣٤ وما بعدها .
- ٣ - ينظر في تفصيل ذلك كله : المزهج ج ١ ص ١٤٤ - ١٧٠ .
- ٤ - ينظر الاقتراح ص ١٩ - ٢٠ .

احدها : ثبوت ذلك عن العرب بسند صحيح يوجب العمل .
 والثاني : عدالة الناقلين كما تعتبر عدالتهم في الشرعيات .
 والثالث : أن يكون النقل عن قول حجة في أصل اللغة كالعرب العاربة مثل
 قحطان ومعد وعدنان ، فأما اذا نقلوا عن بعدهم بعد فساد لسانهم واختلاف
 المولدين فلا . قال الزركشي . ووقع في كلام الزمخشري وغيره الاستشهاد بشعر
 أي تمام ، بل في الايضاح للفارسي : ووجه بأن الاستشهاد بشعر المولدين في
 المعاني كما يستشهد بشعر العرب في الالفاظ .
 والرابع : أن يكون الناقل قد سمع منهم حسا وأما بغيره فلا .
 والخامس : ان يسمع من الناقل حسا (١) .

وقد رد ابن جني على الشرطين الرابع والخامس بقوله في الخصائص : « من
 قال ان اللغة لا تعرف الا نقلًا فقد أخطأ ، فانها قد تعلم بالقرائن أيضا ، فان
 الرجل اذا سمع قول الشاعر : —

قومٌ إذا الشَّرُّ أبدَى ناجديَه لَهُمُ طاروا اليه زرافاتٍ ووحدانا
 يعلم أن الزرافات بمعنى الجماعات » . (٢)

أما الشرط الاول الذي ذكره الزركشي وهو السند الصحيح فقد قسمه علماء
 اللغة من حيث نوع النقل الى قسمين : متواتر وآحاد .

وقد اختلفوا في شروط الكلام العربي المنقول نقل التواتر ، فأكثر العلماء على
 أن يبلغ عدد النقلة الى حد لا يجوز فيه على مثلهم الاتفاق على الكذب كنقلة لغة
 القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب فانهم انتهوا الى حد يستحيل على مثلهم
 فيه الاتفاق على الكذب .

وذهب قوم الى أن شرطه أن يبلغ عددهم سبعين ، وذهب آخرون الى أن
 شرطه ان يبلغوا اربعين ، وذهب آخرون الى أن شرطه أن يبلغوا اثني عشر ،
 وذهب آخرون الى أن شرطه أن يبلغوا خمسة . ويرى ابن الأنباري أن الصحيح
 هو الاول أي أن يبلغ عدد النقلة حدا لا يجوز فيه على مثلهم الاتفاق على الكذب —
 وأما تعيين تلك الاعداد فانما اعتمد فيها قائلوها — كما يرى ابن الأنباري — على
 قصص ليس بينها وبين حصول العلم بأخبار التواتر مناسبة ، وانما اتفق وجودها
 مع هذه الاعداد ، فلا يكون فيها حجة (٣) .

١ - ينظر الزهرج ١ ص ٥٩ .

٢ - ينظر الزهرج ١ ص ٥٩ .

٣ - ينظر لمع الادلة ص ٨٤ - ٨٥ .

والآحاد : هو ما تفرد بنقله بعض اهل اللغة ولم يوجد فيه شرط التواتر. وهو دليل مأخوذ به عند ابن الانباري (١) .

وكما اختلفوا في نقل التواتر وافادته العلم ، اختلفوا في نقل الاحاد وافادته ، فذهب الاكثرون الى انه يفيد الظن وزعم بعضهم انه يفيد العلم ، وليس هذا صحيحا عند ابن الانباري ، وذلك لتطرق الاحتمال فيه . وزعم بعضهم أنه إن اتصلت به القرائن أفاد العلم ضرورة كخبر التواتر لوجود القرائن ، ومثّل ابن الانباري لذلك بقوله : « اذ لو رأينا من يُعرّف بالوقار حافيا حاسرا باكيا خلف جنازة يقول : (فقدت حميما) علمنا صدقه ضرورة » . (٢)

وكثر الاختلاف في شروط نقل الآحاد كما اختلف في شروط نقل التواتر وقد أورد السيوطي رأي الامام فخر الدين الرازي في التواتر والآحاد وشروط كل منهما والاشكالات عليهما والرد على هذه الاشكالات ما لا يفيدنا الا الاطالة والتعقيد (٣) .

وكما اختلفوا في المتواتر والآحاد وفي شروط نقلهما ، اختلفوا كذلك في قبول المرسل والمجهول والافراد من أنواع السند .

فالمرسل : —

هو الذي انقطع سنده ، مثل أن يروي ابن دريد عن ابي زيد .

والمجهول : —

هو الذي لم يعرف ناقله ، نحو أن يقول ابو بكر الأنباري : حدثني رجل عن ابن الاعرابي .

وكل من المرسل والمجهول غير مقبول لأن العدالة شرط في قبول النقل ، والجهل بالناقل وانقطاع سند النقل يوجبان الجهل بالعدالة . فإن لم يذكر اسمه او ذكر اسمه ولم يعرف لم تعرف عدالته فلا يقبل نقله .

وذهب بعضهم الى قبول المرسل والمجهول ، لأن الارسال صدر ممن لو أسند لقبيل ولم يتهم في اسناده فكذلك في ارساله ، فان التهمة لو تطرقت الى ارساله لتطرقت الى اسناده ، واذا لم يتهم في اسناده فكذلك في ارساله . وكذلك النقل عن المجهول صدر ممن لا يتهم في نقله ، لان التهمة لو تطرقت الى نقله عن المجهول

١ - ينظر لمع الادلة ص ٨٤ والمزهر ج ١ ص ١١٤ .

٢ - لمع الادلة ص ٨٤ وينظر المزهر ج ١ ص ١١٤ .

٣ - ينظر المزهر ج ١ ص ١١٤ - ١٢٤ .

لتطرق الى نقله عن المعروف . وهذا القول غير صحيح عند ابن الانباري ، وقد رد عليه وبين فساده بان المسند لما كان قد صرح فيه باسم الناقل أمكن الوقوف على حقيقة حاله بخلاف المرسل ، وكذلك المجهول لم يصرح فيه باسم الناقل ولا يمكن الوقوف على حقيقة حاله بخلاف ما اذا صرح باسم الناقل (١) .

والافراد : -

هو ما انفرد بروايته واحد من اهل اللغة ولم ينقله أحد غيره ، وحكمه القبول إن كان المتفرد به من أهل الضبط والاتقان كابي زيد والخليل والأصمعي وأبي حاتم وأبي عبيدة وأضراهم ، وشرط الا يخالفه فيه من هو أكثر عددا منه (٢) .

أما رجال السند وهم الرواة لهذه اللغة المنقولة فقد اهتم العلماء بالبحث فيمن تقبل روايته منهم ومن ترد روايته . فاشترطوا في راوي اللغة ما اشترطوا في راوي الحديث وهو أن يكون عدلا صادقا موثوقا بما يرويه وينقله . يقول ابن فارس في الصحاحي : « تؤخذ اللغة سماعا من الرواة الثقات ذوي الصدق والأمانة ويُتقى المظنون ، فحدثنا علي بن ابراهيم عن المعداني عن ابيه عن معروف بن حسان عن الليث عن الخليل قال : « إن النحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة اللبس والتعنيث » قلنا : فليتحرر أخذ اللغة وغيرها من العلوم أهل الأمانة والثقة والصدق والعدالة » (٣) .

واشترط ابن الانباري في ناقل اللغة أن يكون عدلا ، رجلا كان او امرأة حراً كان او عبدا كما يشترط في نقل الحديث ، لأن باللغة معرفة تفسيره وتأويله فاشترط في نقلها ما اشترط في نقله .

فان كان ناقل اللغة فاسقا لم يقبل نقله ، ويقبل نقل العدل الواحد ولا يشترط أن يوافقه في النقل غيره ، لأن الموافقة لا تخلو اما أن تشترط لحصول العلم او لغلبة الظن ، بطل أن يقال لحصول العلم ، لانه لا يحصل العلم بنقل اثنين ، فوجب ان يكون لغلبة الظن ، واذا كان لغلبة الظن فقد حصل غلبة الظن بنجر الواحد من غير موافقة .

وزعم بعضهم أنه لا بد من نقل اثنين حتى يتصل بالمنقول عنه لان النقل بمتزلة الشهادة ، والشهادة يشترط فيها الموافقة ، وكذلك النقل (٤) .

١ - لمع الادلة ص ٩٠ - ٩٢ .

٢ - ينظر الزهر ج ١ ص ١٢٩ .

٣ - الصحاحي في فقه اللغة ص ٦٢ - ٦٣ وينظر الزهر ج ١ ص ١٢٧ - ١٨٢ .

٤ - ينظر لمع الادلة ص ٨٥ - ٨٦ والزهر ج ١ ص ١٢٨ .

ثم يرد ابن الانباري على هذا الزعم مبينا الفرق بين ناقل اللغة وناقل الشهادة فيقول : « وهذا ليس بصحيح لأن اعتبار النقل بالشهادة اعتبار فاسد ، لأن النقل ميناه على المساهلة بخلاف الشهادة ، فهذا يسمع من النساء على الانفراد مطلقا ومن العبيد ، وتقبل فيه العنونة ، ولا يشترط فيه الدعوى فكل ذلك معدوم في الشهادة فلا يقاس احدهما بالآخر » (١) .

اما ابن جني فقد كان يرى وجوب قبول ما جاء به ناقل اللغة الفرد إن كان عدلا فصيحاً وان لم يسمع ذلك من غيره يقول في باب (في الشيء يسمع من العربي الفصيح لا يسمع من غيره) : « وذلك ما جاء به ابن احمر في تلك الاحرف المحفوظة عنه قال احمد بن يحيى : حدثني بعض أصحابي عن الاصمعي انه ذكر حروفاً من الغريب فقال : لا أعلم أحداً أتى بها الا ابن أحمر الباهلي والقول في هذه الكلم المقدم ذكرها وجوب قبولها وذلك لما ثبتت به الشهادة من فصاحة ابن احمر » (٢) .

أما علة هذا الوجوب لقبول ما انفرد بروايته الفصيح وهو ابن احمر هنا فقد بينها ابن جني بقوله : « وذلك لما ثبتت به الشهادة من فصاحة ابن احمر . فاما أن يكون شيئاً اخذه عن ينطق بلغة قديمة لم يشارك في سماع ذلك منه واما ان يكون شيئاً ارتجله ابن احمر فان الاعرابي اذا قويت فصاحته وسمت طبيعته تصرف وارتجل ما لم يسبقه احد قبله به » (٣) .

ثم أيد تعليله هذا بقوله : « فقد حكى عن رؤية وأبيه انهما كانا يرتجلان ألفاظاً لم يسمعاها ولا سبقا إليها ، وعلى نحو من هذا قال ابو عثمان : ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب » (٤) .

ولم يكن ابن جني يختص ابن احمر وحده بقبول ما تفرد به من النقل وإنما كان يرى قبول ذلك عن اي فصيح ، يقول : « إن جاء هذا الذي روينا عن ابن احمر عن فصيح آخر غيره كانت حاله فيه حاله ، لكن لو جاء شيء من ذلك عن ظنين او متهم او من لم ترق به فصاحته ولا سبقت الى الأنفس ثقته كان مردوداً غير متقبل » (٥) .

- ١ - مع الادلة ص ٨٦ وينظر الزهر ج ١ ص ١٢٨ - ١٢٩ .
- ٢ - الخصائص ج ٢ ص ٢١ - ٢٤ .
- ٣ - الخصائص ج ٢ ص ٢٤ - ٢٥ .
- ٤ - الخصائص ج ٢ ص ٢٥ .
- ٥ - الخصائص ج ٢ ص ٢٥ .

أما أهل لأهواء فالأكثرون على التمييز بينهم فمنعوا الأخذ عن يتدين بالكذب كالحطابية من الرافضة ، وأجازوا الأخذ عن غيرهم (١) وقد علل ابن الانباري ذلك بأن المبتدع اذا لم تكن بدعته حاملة له على الكذب فالظاهر صدقه . واحتج بقول بعض أكابر العلماء - اذا قبلنا رواية أهل العدل وهم يرون أن من كذب فسق فكيف لا يقبل رواية الخوارج وهم يرون أن من كذب كفر .

فنقل أهل الاهواء مقبول في اللغة وغيرها ومما يدل على قبول نقلهم لإجماع الامة على قبول صحيح مسلم والبخاري وقد روي عن قتادة وكان قدريا ، وعن عمران بن حطان وكان خارجيا . وعن عبد الرزاق وكان رافضيا . وفي العدول عن قبول نقلهم خرق للإجماع (٢) .

ومنع بعضهم قبول نقلهم معللا ذلك بأنه اذا رُدَّت رواية الفاسق لنفسه فلاأن لا تقبل رواية المبتدع كان ذلك أولى . ولم يرتض ابن الأنباري هذا التعليل ورداً عليهم بقوله : « وهذا ليس بصحيح وذلك لأن الفاسق ارتكب محذور دينه مع علمه بتحريمه فلم يؤمن أن يكذب مع علمه بتحريمه . وأما المبتدع فما ارتكب محذور دينه مع العلم بالتحريم ، وليست بدعته حاملة له على الكذب ، فوجب أن يقبل . فان كانت بدعته تخرجه عن الدين لم يقبل نقله لاتصافه بالكفر . فان قيل : فكيف جاز قبول شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض والشهادة أضيقت بابا من النقل والرواية ؟ قلنا : لا نعلم أن شهادة أهل الذمة مقبولة أصلا ، لأن الله تعالى شهد عليهم بالكذب فقال تعالى : « ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون » ولو أن يحيى بن معين او بعض عدول المسلمين طعن في شخص لم يقبل نقله فما ظنك بمن شهد الله تعالى عليه بالكذب ؟ » (٣) .

ولم يقتصر اهتمام علماء اللغة على ذلك إنما تعداه الى البحث في الدين نقلت عنهم هذه اللغة ، وفصلوا في الصفات التي يجب توفرها فيهم . ولما كانت اللغة المنقولة إما منثورة او منظومة نجدهم يشترطون في المتكلم بكل منها شروطا قد تتحد وقد تختلف . ولكنهم على كل حال لم يشترطوا في المتكلم بهذه اللغة العدالة يقول السيوطي : « ان العربي الذي يحتج بقوله لا يشترط فيه العدالة بخلاف راوي الأشعار واللغات ، وكذلك لم يشترطوا في العربي الذي يحتج بقوله البلوغ فأخذوا

١ - ينظر لمع الادلة ص ٨٦ - ٨٧ .

٢ - ينظر لمع الادلة ص ٨٧ - ٨٨ والزهر ج ١ ص ١٤١

٣ - لمع الادلة ص ٨٨ - ٨٩ .

عن الصبيان وكذلك لم أرهم توفوا أشعار المجانين من العرب بل رووها واحتجوا بها وكتب أئمة اللغة والنحو مشحونة بالاستشهاد بأشعار قيس بن ذريح ومجنون ليلي « (١) .

اما المنثور من لغة العرب فقد وقفوا في الاحتجاج به عندما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعريتهم وقريش افصح القبائل العربية لذلك اعتبروا لغتها الاصل في الاستشهاد « قال أبو نصر الفارابي في أول كتابه المسمى بالألفاظ والحروف : كانت قريش أجود العرب انتقادا للافصح من الالفاظ على اللسان عند النطق وأحسنها مسموعا وابانة عما في النفس » (٢) .

وقد علل احمد بن فارس كون لغة قريش أفصح لغات العرب بقوله : « اجمع علماءنا بكلام العرب والرواة لأشعارهم والعلماء بلغاتهم وأيامهم ومحلمهم أن قريشا أفصح العرب وأصفاهم لغة ، وذلك ان الله جل ثناؤه اختارهم من جميع العرب واصطفاهم واختار منهم نبي الرحمة محمدا صلى الله عليه وسلم وكانت قريش مع فصاحتها وحسن لغاتها ورقة ألسنتها اذا أتتهم الوفود من العرب تخيروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم وأصفى كلامهم . فاجتمع ما تخيروا من تلك اللغات الى نخائرهم وسلاقتهم التي طبعوا عليها فصاروا بذلك افصح العرب ، ألا ترى انك لا تجد في كلامهم عننة تميم ولا عجرية قيس ولا كشكشة اسد ، ولا كسكسة ربيعة ولا الكسر الذي تسمعه من اسد وقيس مثل : تعلمون ونعلم ومثل : شعير وبعير » (٣) .

والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدي عنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم : قيس و تميم واسد . فان هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما اخذ ومعظمه وعليهم أتكّل في الغريب وفي الاعراب والتصريف ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم (٤) .

اما غير هذه القبائل فلم يؤخذ بلغتها في تقعيد القواعد وبناء أصول اللغة والنحو والصرف فهي وان استشهد بها فلا يتعدى ذلك الاستثناس بها والتمثيل ، ويوقف بها عند حد السماع ولا يتعدى ذلك الى القياس عليها . وقد علل السيوطي امتناعهم من الأخذ من غير هذه القبائل وعدم أخذهم من القبائل المنتشرة مساكنها

١ - المزهج ج ١ ص ١٤٠ - ١٤١ و ١٢٨ - ١٢٩ ، وينظر لمع الادلة ص ٨٦ .

٢ - ينظر الاقتراح ص ١٩ . وخزانة الادب ج ١ ص ٢ - ٤ .

٣ - الصحابي ص ٥٢ - ٥٣ ، وينظر الاقتراح ص ٨٢ .

٤ - الاقتراح ص ١٩ .

في أطراف الجزيرة العربية ، باختلاط كل منها بجنس من الاجناس البشرية الأخرى كاهنود والروم والفرس واليونان والنبط والحيشة وغيرهم يقول : « ولم يؤخذ عن حضري قط ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الامم الذين حولهم فانه لم يؤخذ لا من لحم ولا من جذام لانهم كانوا مجاورين لاهل الشام واكثرهم نصارى يقرأون في صلاتهم بغير العربية ، ولا من تغلب ولا النمر فانهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية ، ولا من بكر لانهم كانوا مجاورين للنبط والفرس ، ولا من عبد القيس لانهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند والفرس ، ولا من أزدعمان لمخالطتهم للهند والفرس ، ولا من أهل اليمن اصلا لمخالطتهم للهند والحيشة ولولادة الحيشة فيهم ، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة ، ولا من ثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم تجار الامم المقيمين عندهم ، ولا من حاضرة الحجاز لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الاعاجم وفسدت الستهم .

والذي نقل اللغة واللسان العربي من هؤلاء وأثبتها في كتاب وصيرها علما وصناعة هم أهل الكوفة والبصرة فقط من بين أمصار العرب » . (١)
اذن فهذه هي القبائل التي امتنع البصريون عن الاخذ بلغاتها والاحتجاج بها واعتمادها اساسا في وضع قواعد اللغة والنحو والصرف والقياس عليها .
وكما حددوا القبائل التي اخذ عنها البصريون ومساكنهم حددوا الزمن الذي ينتهي به الاحتجاج بلغة هذه القبائل واعتبروا هذه الفترة الزمنية تنتهي بأواخر العصر الاموي واول العصر العباسي حيث ابتدأ اللحن والفساد في اللغة ينتشر ويتفشى بعد توسع رقعة الدولة الاسلامية واختلاط العرب بغيرهم من الاجناس البشرية .

اما الكوفيون فقد اخذوا بلغات اخرى لم يأخذ عنها البصريون ، أخذوا عن معظم القبائل التي امتنع البصريون عن الاخذ بلغتها مما سبق ذكرها . لذلك نجد البصريين يفخرون على الكوفيين بقولهم : « نحن نأخذ اللغة من حرشة الضباب وأكلّة اليرابيع ، وانتم تأخذونها من أكلّة الشوايرز وباعة الكواميخ » (٢) .
ولم يقتصر اعتماد الكوفيين على القبائل التي لم يأخذ عنها البصريون ، انما اعتمدوا على القبائل التي اعتمد عليها البصريون ايضا . وتعدوا ذلك الى الاحتجاج بلغات اخرى أبى البصريون الاستشهاد بها غير ما ذكرناه وهي لهجات

١ - الاقتراح ص ١٩ - ٢٠ .

٢ - الاقتراح ص ٨٤ وينظر ابو حيان النحوي ص ٢٧٩ - ٢٩٩ .

سكان الأرياف الذين وثق بهم الكوفيون كأعراب سواد الكوفة من تميم وأسد ، وأعراب سواد بغداد من أعراب الحطمية الذين غلّط البصريون لغتهم وحنّوها واتهموا الكسائي بأنه أفسد النحو ، أو بأنه أفسد ما كان أخذه بالبصرة إذ وثق بهم وأخذ عنهم واحتجّ بلغتهم على سيبويه في المناظرة التي جرت بينهما .

ولا يرى الدكتور مهدي المخزومي بأساً في ذلك ، لأن اعتماد الكوفيين على هذه القبائل التي رفضها البصريون لا يعنى أنهم لم يكونوا يتشدّدون في قبول اللغات التي كانوا يعتمدون عليها في دراستهم ، فقد استهجنوا لهجات واستبشعوا لغات كما جاء في كلام الفراء انه قال : « كانت العرب تحضر الموسم في كل عام وتنجح البيت في الجاهلية وقريش يسمعون لغات العرب فما استحسنوه من لغاتهم تكلموا بها فصاروا أفصح العرب وخلت لغتهم من مستبشع اللغات ومستقبح الألفاظ ثم أخذ يستعرض هذه اللغات التي استهجنها فذكر الكشكشة والعنعة والعجعة والاستنطاء » . (١)

ويقول الدكتور المخزومي : « ولا يعنى أخذهم باللهجات التي أبأها البصريون أنّهم كانوا يترخصون كل الترخص في قبول اللهجات ، ولكنهم وثقوا بأولئك ورأوا لغاتهم تمثّل فصيحاً من اللغات لا يصح اغفاله وخاصة بعد أن رأوها متمثلة في قراءات القرآن السبع وكانوا يعتدون بالقراءات ككل الاعتداد ويرونها مصدراً من المصادر المهمة . . . فقد انبنى كثير من أحكامهم على ما رصده في القراءات من اساليب عربية صحيحة » (٢) .

وقد انعقد اجماع البصريين على انه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة والعربية . أما الزنجشري فقد اعتبر ذلك خاصاً بغير أئمة اللغة ورواتها ، أما هؤلاء فيصح الاستشهاد بكلامهم وإن كانوا من الطبقة الاولى من المحدثين ، فقد استشهد بشعر أبي تمام في الكشاف عند شرحه قوله تعالى : « يكادُ البرقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ » (٣) حيث يقول : « وأظلم يحتمل أن يكون غير متعد وهو الظاهر ، وأن يكون متعدياً منقولاً من (ظلم الليل) ، وتشهد له قراءة ابن قُطَيْب : « أظلم » - على ما لم يسم فاعله - وجاء في شعر حبيب بن أوس ، قال : -

١ - مدرسة الكوفة ص ٢٧٧ - ٢٧٨ وينظر الزهرج ١ ص ٢١٠ - ٢١١ . والصاحبي ص ٥٢ - ٢٥٢
٢ - مدرسة الكوفة ص ١٧٨ . ٣ - سورة البقرة الآية ٢٠ .

هما أظلما حالتيَّ ثُمَّتَ أَجْلِيَا ظلاميهما عن وجه أمردٍ أشيب
 ثم علّق على استشهاده بشعر أبي تمام بقوله « وهو وإن كان محدثاً » لا يستشهد
 بشعره في اللغة فهو من علماء العربية فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ، ألا ترى
 إلى قول العلماء : الدليل عليه بيتُ الحماسة فيقتنعون بذلك لو ثوقهم بروايته
 وإتقانه » (١) .

كما استشهد الزمخشري بشعر أحد الشعراء الحمدانيين وردّ عليه أبو حيان
 بقوله : « وأما قوله : (في شعر الحمداني) فقد صرح بعضهم بأنه أبو فراس
 وطالعت ديوانه جمع الحسين بن خالويه فلم اجد ذلك فيه . وبنو حمدان كثيرون
 وفيهم عدد من الشعراء ، وعلى تقدير ثبوت ذلك في شعرهم لا حجة فيه لأنه
 لا يستشهد بكلام المولدين » . (٢)

وقد اعترض بعضهم على مذهب الزمخشري في الاحتجاج بكلام علماء اللغة (٣)
 أما السيوطي فقد كان يرى أن ممّا يعتمد عليه ، مصنفات الامام الشافعي
 (رض) معتمدا في ذلك على قول ابن شاعر في مناقبه أن أحمد بن حنبل قال :
 « كلام الشافعي في اللغة حجة » . (٤)

أما يونس بن حبيب فقد كان يقول : لو كان أحد ينبغي أن يؤخذ بقوله كله
 في شيء واحد كان ينبغي لقول أبي عمرو بن العلاء في العربية أن يؤخذ كله ولكن
 ليس أحدٌ إلا وأنت آخذ من قوله وتارك (٥) .
 وقد كان المسموع عندهم أساس كل شيء وعليه اعتمدوا في تععيد النحو
 والصرف ، وقد قسموا هذا المسموع الى : مطرد وغالب وكثير وقليل ونادر
 وشاذ وضعيف وضرورة (٦) .

وقريب من هذه التقسيمات للمسموع من كلام العرب ما وضعه الشيخ جمال
 الدين بن هشام يقول السيوطي : « قال الشيخ جمال الدين بن هشام : اعلم انهم
 يستعملون غالباً وكثيراً ونادراً وقليلاً ومطرداً ، فالمطرّد الذي لا يتخلّف ،
 والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلّف ، والكثير دونه والقليل دونه ، والنادر أقل
 من القليل ، فالعشرون بالنسبة الى ثلاثة وعشرين غالب ، والخمسة عشر بالنسبة
 اليها كثير لا غالب ، والثلاثة قليل ، والواحد نادر ، فاعلم بهذا مراتب ما يقال
 فيه ذلك » (٧) .

-
- ١ - الكشف ج ١ ص ٦٥ - ٦٦ ، وينظر الاقتراح ص ٢٦-٢٧ وخزانة الادب ج ١ ص ٢ - ٤
 - ٢ - البحر المحيط ج ٣ ص ٢٨٠ .
 - ٣ - ينظر خزانة الادب ج ١ ص ٤ . والاقتراح ص ١٩ - ٢٠ .
 - ٤ - الاقتراح ص ٢٠ .
 - ٥ - طبقات فحول الشعراء لابن سلام ص ١٥ .
 - ٦ - ينظر ابو حيان النحوي ص ٢٨١ . ٧ - الاقتراح ص ٢١ .

أما الشعر فقد كان علماء اللغة والنحو ينظرون اليه بعين الريبة ولا يعتمدون فيه الا على ما ثبت عندهم وصحّت نسبته الى قائله وتحققوا من فصاحة قائله وصدق راويه حتى أنّهم في كثير من الاحيان لا يعتمدون عليه وحده ما لم ترد شواهد نثرية تعزز صحته هذا مع كون الشعر « ديوان العرب وبه حفظت الأنساب وعرفت المسائر ومنه تعلمت اللغة » (١) وعلّة ذلك أنّ الشعر موطن ضرورة وقد أجازوا فيه للشاعر ما لا يجوز للنائر من ارتكاب مخالفة لما ورد في اصول الصرف واللغة والنحو .

لهذا اهتم علماء الأدب واللغة والنحو بالشعراء وقسموهم طبقات وألفوا الكتب المفيدة فيهم ليجمعوا من الشعر الجاهلي والاسلامي الذي يُحتجّ به ما يصح أن يكون مادة للتفسير والفقهاء واللغة والنحو والبلاغة وغيرها من علوم العربية « فقد كان الشعر علم قومٍ لم يكن لهم علم أصحّ منه » (٢) .

وقد قسموا الشعراء الذين يحتجّ بشعرهم ويستشهد به في اللغة والنحو الى أربع طبقات يقول ابن رشيق : « طبقات الشعراء أربع : جاهلي قديم ، ومخضرم وهو الذي أدرك الجاهلية والاسلام . واسلامي ومحدث ، ثم صار المحدثون طبقات : اولى وثانية على التدرّيج وهكذا في الهبوط الى وقتنا هذا » (٣) .

وقد قسم ابن سلام كل طبقة من هذه الى طبقات ، غير أنّ أكثر المؤلفين اتبعوا تقسيم ابن رشيق كما فعل البغدادي والسيوطي . فهي اذن أربع :

- ١ - الطبقة الاولى : الشعراء الجاهليون كما مريء القيس والأعشى .
- ٢ - الطبقة الثانية : المخضرمون ، وهم الذين أدركوا الجاهلية والاسلام كليد وحسان .

٣ - الطبقة الثالثة : المتقدمون ويقال لهم الاسلاميون ، وهم الذين كانوا في صدر الاسلام كجرير والفرزدق .

٤ - الطبقة الرابعة : المولدون ويقال لهم المحدثون ، وهم من بعدهم كبشار ابن برد وأبي نواس (٤) .

وقسمها بعضهم الى ست طبقات : -

١ - الصاحبى ص ٢٧٥ .

٢ - المزمج ج ٢ ص ٤٧٣ .

٣ - العمدة ج ١ ص ١١٢ .

٤ - ينظر خزانة الادب ج ١ ص ٠٢ والمزمج ج ٢ ص ٢٨٩ .

٥ - الطبقة الخامسة : طبقة المحدثين ، وهم الذين جاءوا بعد المولدين كأبي تمام .
٦ - الطبقة السادسة : طبقة المتأخرين كالمتني (١) .

وكان البصريون يستشهدون بشعر الطبقتين الاولى والثانية إجماعا من غير تفریق . ولم يستشهد أكثرهم بشعر الطبقة الثالثة .

ويرى البغدادي في خزانته أن الصحيح صحة الاستشهاد بشعر الطبقة الثالثة وان كان ابو عمرو بن العلاء وعبد الله بن أبي إسحاق والحسن البصري وعبد الله ابن شيرمة يلحنون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم ، وكانوا يعدونهم من المولدين لانهم كانوا في عصرهم والمعاصرة حجاب يقول ابن رشيق في العمدة : « كل قديم من الشعراء فهو محدث في زمانه بالاضافة الى من كان قبله . وكان ابو عمرو بن العلاء يقول : لقد أحسن هذا المولد حتى هممت أن أمر صبياننا بروايته . يعني بذلك شعر جرير والفرزدق فجعله مولدا بالاضافة الى شعر الجاهلية والمخضرمين . وكان لا يعد الشعر الا ما كان للمتقدمين ، وسئل عن المولدين فقال : ما كان من حسن فقد سبقوا اليه وما كان من قبيح فهو من عندهم ليس النمط واحدا ، ترى قطعة ديباج وقطعة مسيح وقطعة نطع ، وهذا مذهب أبي عمرو وأصحابه كالأصمعي وابن الاعرابي ، أعني أن كل واحد منهم يذهب في أهل عصره هذا المذهب ويقدم من قبلهم وليس ذلك الشيء الا لحاجتهم في الشعر الى الشاهد ، وقلة ثقتهم بما يأتي به المولدون ، ثم صارت ل الحاجة » (٢) .

أما ابن قتيبة فلم يقصر الشعر على المتقدمين يقول : « ولم يقصر الله العلم والشعر والبلاغة على زمن دون زمن ، ولا خص به قوما دون قوم . بل جعل ذلك مشتركا مقسوما بين عباده في كل دهر ، وجعل كل قديم حديثا في عصره ، فقد كان جرير والفرزدق والأخطل يعدون محدثين وكان ابو عمرو بن العلاء يقول : « كثر هذا المولد وحسن حتى لقد هممت بروايته » ثم صار هؤلاء قداماء عندنا ببعده العهد منهم وكذلك يكون من بعدهم لمن بعدنا كالحريمي والعتابي والحسن ابن هانيء وأشباههم » (٣) .

أما شعراء الطبقة الرابعة فلم يستشهدوا بشعرهم مطلقا وهو الصحيح عند معظم النحويين (٥) . يقول السيوطي : « أجمعوا على أنه لا يحتاج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة والعربية » (٦) .

١ - ينظر العمدة ج ١ ص ١١٣ والزهر ج ٢ ص ٤٨٩ .

٢ - العمدة ج ١ ص ٩٠ - ٩١ وينظر خزانة الادب للبغدادي ج ١ ص ٣ .

٣ - الشعر والشعراء ج ١ ص ٦٣ وينظر العمدة ج ١ ص ٩٠ - ٩١ والزهر ج ٢ ص ٤٨٨ .

٤ - ينظر خزانة الادب ج ١ ص ٤ .

٥ - الاقتراح ص ٢٦ .

وقال بعضهم : انه يستشهد بكلام من يوثق به من شعراء الطبقة الرابعة كبشار بن برد وأبي نواس ومن بعدهما . وكان أبو عمرو الشيباني يقول في شعر أبي نواس : « لولا انه أفسد شعره بمسا وضع فيه من الأقدار لاحتججنا به » (١) .
وقال ابن خالويه في شعره أيضا عند شرحه لأرجوزته التي أولها : -
وبلدة فيها زور

« لولا ما غلب عليه من الهزل لاستشهد بكلامه في كتاب الله تعالى ، وذلك لأنه تعلم اللغة من أساطينها ورحل الى البادية فأخذ عن العرب وحفظ لغاتهم وأتقنها » (٢) .

وقيل ان سيبويه احتج بشعر بشار بن برد وهو أول شعراء هذه الطبقة يقول السيوطي : « أول الشعراء المحدثين بشار بن برد ، وقد احتج سيبويه في كتابه بشعره تقربا اليه لانه كان هجاء لترك الاحتجاج بشعره » (٣) ، وسرى مدى صحة ما نسب الى سيبويه في هذا القول .

وقد مر بنسا أن الزمخشري أجاز الاحتجاج بشعر من جاء بعدهما فاستشهد في كشفه بشعر أبي تمام في أماكن متعددة منه (٤) كما استشهد بشعر الحمداني وبشعر البحري أيضا (٥) .

واخيرا فان الاحتجاج بالشعر قد ختم بابراهيم بن هرمة وهو آخر الحجج عند الاصمعي . هذا من حيث الاحتجاج بالشعر المسموع المعروف قائله . أما إذا كان الشعر مما لا يعرف قائله فلا يجوز الاحتجاج به خوفاً أن يكون لمولد أو لمن لا يوثق بفصاحته (٦) . هذا وفي كتاب سيبويه خمسون بيتا لا يعرف قائلها ومع ذلك تعتبر حجة في كتب النحو كما سرى . يقول الجرمي : « نظرت في كتاب سيبويه فإذا فيه الف وخمسون بيتا ، فأما الألف فعرفت أسماء قائلها وأما الخمسون فلم اعرف قائلها » (٧) . وقد عللوا امتناع سيبويه عن نسبة هذه الشواهد الى قائلها وانه لم ينسب من شواهد كتابه الا ما رواه شيوخه ونسبوه في أحاديثهم ومناقشاتهم بخوفه من أن ينسب شاهداً الى غير قائله خطأ ، ولأن هناك من الشواهد ما ينسب الى أكثر

-
- ١ - البداية والنهاية لابن كثير ج ١ ص ٢٢٨ .
 - ٢ - اخبار ابي نواس لابن منظور المصري ص ٥
 - ٣ - الاقتراح ص ٢٧ وينظر الموشح للمزباني ص ٢٨٥ وخزانة الادب ج ١ ص ٤
 - ٤ - ينظر الكشف ج ١ ص ٥٨ و ٦٥ و ٦٦ وغيرها وخزانة الادب ج ١ ص ٤ والاقتراح ص ٢٦-٢٧
 - ٥ - ينظر البحر المحيط لابي حيان ج ٣ ص ٢٨٠ والكشف ج ١ ص ٦٣ .
 - ٦ - الاقتراح ص ٢٧ .
 - ٧ - طبقات اللغويين والتحويين ص ٧٧ وينظر خزانة الادب ج ١ ص ١٧٨ .

من شاعر ، ومنها ما نخله الرواة ، ومنها ما وضعه المولدون ودسّوه على الأئمة فاحتجوا بها ظننا منهم أنّها للعرب (١) . وستحدث بالتفصيل عن ذلك عند كلامنا على سيبويه وموقفه من المسموع .

أما غير أبيات سيبويه من الشعر المجهول القائل فقد صرح ابن الأنباري بأنه لا يجوز الاحتجاج به خوفاً من أن يكون لمولد أو لمن لا يوثق بفصاحته . فقال في رده على الكوفيين الذين اجازوا مدّ المقصور لضرورة الشعر : « وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قول الشاعر : -

قد علمت أمّ بني السّـعلاء

الايات الى اخرها - فلا حجة فيها ، لأنها لا تعرف ولا يعرف قائلها ولا يجوز الاحتجاج بها » (٢) .

أما ابن هشام فقد نقل السيوطي عنه انه مرة منع الاحتجاج بالشعر المجهول القائل في تعليقه على الألفية حيث قال بعد أن أورد قول الشاعر : -

قد علمت أمّ بني السّـعلاء

ذاكرا احتجاج الكوفيين به : « الجواب عندنا انه لا يعلم قائله فلا حجة فيه » (٣) .

هذا ما اورده السيوطي في الاقتراح والمزهر والذي وجدناه في الطبعة التي بين ايدينا من (اوضح المسالك) لابن هشام ما يأتي : « واختلفوا في جواز مد المقصور لضرورة فاجازه الكوفيون متمسكين بنحو قوله : -

فلا فـقـرٌ يدومٌ ولا غـنـاء

ومنعه البصريون وقدّروا (الغناء) في البيت مصدرا لـ (غانيت) لا مصدرا لـ (غنيت) وهو تعسف » (٤) فابن هشام كما يتضح من هذا النص لم يردّ على الكوفيين بأن البيت مما لا يعلم قائله فلا حجة فيه ، إنما كان رده موجهاً الى البصريين الذين يروون أنّ (غناء) مصدر (غانيت) لا (غنيت) ووصف رأيهم هذا بأنه تعسف .

١ - ينظر الاقتراح ص ٢١ و ٢٢ .

٢ - الانصاف في مسائل الخلاف ج ٢ ص ٤٤٧ (مسألة ١٠٩) وينظر المزهر ج ١ ص ١٤١ .

٣ - ينظر الاقتراح ص ٢٧ - ٢٨ . والمزهر ج ١ ص ١٤١ - ١٤٢ .

٤ - اوضح المسالك ج ٣ ص ٢٤٤ - ٢٤٥ .

ونقل السيوطي عن ابن هشام مرة اخرى انه يجيز الاستشهاد بالشعر المجهول القائل وذلك في شرحه لشواهد المغني . يقول السيوطي في الاقتراح : (أما في شرحه للشواهد فقد ورد عنه ما يخالف ذلك فقد ورد فيه قوله : « طعن عبد الواحد الطواح في كتابه (بغية الآمل) في الاستشهاد بقوله : -

لا تُكْثِرَنَّ انْتِي عَسَيْتُ صَائِماً

وقال هو بيت مجهول لم ينسبه الشراح الى أحد فسقط الاحتجاج به ولو صح ما قاله لسقط الاحتجاج بخمسين بيت من كتاب سيويه فان فيه ألف بيت قد عرف قائلوها وخمسين مجهولة القائلين (١) . والذي في شرح شواهد المغني للسيوطي قوله : « وأنشد : -

أَكْثَرْتَ فِي الْعَدْلِ مُلِحًا دَائِمًا لَا تُكْثِرَنَّ إِنْتِي عَسَيْتُ صَائِماً
لا يعرف له قائل - كما قاله عبد الواحد الطواح في كتابه (بغية الآمل) ،
وتبعه أبو حيان والمصنف « (٢) . وقال العيني : وقيل : إن قائله رُؤبة . وَيُرْوَى
(لَا تَلْحَنِي) بدل (لَا تُكْثِرَنَّ) - وهو بفتح الحاء - الخ (٣) .

ولم نجد لابن هشام هذا الرأي في مغني اللبيب ولم يعلق بشيء على البيت
وكل ما ورد فيه قوله : « والثالث : أقل كقوله :

أَكْثَرْتَ فِي اللُّومِ مُلِحًا دَائِمًا
..... »

وقال بعده : « وقولهم في المثل (عَسَى الْغَوِيرُ أَبُو سَا) كذا قالوا :
والصواب أنهما مما حذف فيه الخبر أي : يكون أبو سَا ، وأكون صَائِماً ،
لأن في ذلك إبقاءً لهما على الاستعمال الأصلي ، ولأن المرجو (كونه صَائِماً)
لا نفس الصائم » (٤) .

فما نقله السيوطي من تردد ابن هشام بين المنع والاجازة للاستشهاد بالشعر
المجهول القائل لم نعر منه على شيء في كتبه التي بين أيدينا وفي المواضع التي حددها
السيوطي أنفسها .

وقد منع ابن النحاس الاحتجاج بالشعر المجهول القائل وقال : « أجاز
الكوفيون إظهار (أن) بعد (كي) واستشهدوا بقول الشاعر : -

١ - ينظر الاقتراح ص ٢٨ والمزهر ج ١ ص ١٤٢ وبغية الآمل .

٢ - المصنف هو ابن هشام صاحب مغني اللبيب الذي شرح السيوطي شواهد .

٣ - شرح شواهد المغني ج ١ ص ٤٤٤ - ٤٤٥

٤ - مغني اللبيب ج ١ ص ١٦٤ وينظر ج ١ ص ١٥٢ .

أرذتُ لكَيْمًا أنْ تَطِيرَ بِقُرْبِي فَتَتْرَكهَا سَنًا بِيَدَاءِ بَلْقَعِ
قال : والجواب أن هذا البيت غير معروفٍ قائله ، ولو عُرف لجاز أن يكون
من ضرورة الشعر » .

وقال أيضا : « ذهب الكوفيون الى جواز دخول (اللام) في خبر (لكن)
 واحتجوا بقول الشاعر :

ولكنني من حبها لعبيد

والجواب : أن هذا البيت لا يعرف قائله ولا أوله ولم يُذكر منه إلا هذا
ولم ينشده أحد من وثق في اللغة ، ولا عزي الى مشهور بالضبط والإتقان وفي
ذلك ما فيه « (١) .

هذا إن كان القائل مجهولا ولم يُعزَ لأحد موثوق به أنه رواه ، فإن أشير الى
أن القائل ثقة او أنه قد روي عن ثقة فما حكم هذا المنقول ؟

لقد أجاز بعضهم قبوله والاحتجاج به ، ومنع ذلك آخرون ، وحجة المجيزين
أن سيبويه كثيرا ما كان يقول : حدثني الثقة ، أو سمعته ممن أثق به من العرب ،
أو نحو ذلك . وكان يونس بن حبيب يقول : حدثني الثقة من العرب . فقيل له :
من الثقة ؟ قال : أبو زيد . قيل له : فلماذا لا تسميه ؟ قال : هو حي بعد
فأنا لا أسميه (٢) .

وقال المرزباني فيما حدثه به ابو زيد النحوي انه كلما قال سيبويه في كتابه :
« اخبرني الثقة ، فأنا اخبرته » (٣) .

هذه نظرة سريعة ألقيناها على السماع ومعناه وشروط المسموع والمسموع منه
والراوي سواء اكان من النثر أم من الشعر عند غير سيبويه لنستطيع أن نرى ذلك
في كتاب سيبويه ونعرف موقفه منه .

موقف سيبويه :

إن أول ما يلاحظه القارئ لكتاب سيبويه والباحث فيه اهتمام سيبويه
بالمسموع من اللغة مشورا ومنظوما وكان جل اعتماده على النثر فهو ينقل عن شيوخه
من رواة اللغة والشعر غالبية المسموع مما استشهد به في كتابه في مختلف
الموضوعات اللغوية والنحوية وفي الدراسات الصوتية التي بحثها في الكتاب بحيث لم

١ - الاقتراح ص ٧ .

٢ - ينظر الاقتراح ص ٢٨ و ص ٢١ .

٣ - الاقتراح ص ٢١ .

يحل نقل من النقول في أيّ موضوع من الموضوعات من ذكره سماعه أو سماع أحد شيوخه أو أحد الأعراب الموثوق بهم أو أحد من يوثق بعلمه أو بعربيته من الرواة أو اللغويين أو النحاة . ويبسّو هذا واضحا لمن يتصفح الكتاب ولو تصفحا .

وهو يحاول أن يبين للقاريء دائما وفي كل نص ينقله أنه لا يستعين إلا بما ورد عن العرب الفصحاء أو عن الذين وثق بهم من فصحاء العرب ولا يأخذ إلاّ به . ويشير الى القبائل التي تستعمل هذا الاسلوب او ذاك مبينا اسماءها كلغة قريش أو أهل الحجاز أو لغة تميم أو نحوها ممن يمر الاستشهاد بلغتها في الكتاب . ويصرح دائما وفي كل موضع بأنّ شواهد كتابه لم تؤخذ الا من العرب كقوله مثلا : « ومما يقوي النصب قولك : « قد علمته أبو من هو ؟ » و « قد عرفتك أي رجل أنت ؟ » وتقول : « قدر ديت عبد الله أبو من هو ؟ » كما قلت ذلك في (علمت) ، ولم يؤخذ ذلك إلا من العرب » (١) .

كما يؤكد على السماع من أفواه العرب فيقول : « وقد يجوز أن ينصب ما كان صفة على معنى الفعل ولا يريد مدحا ولا ذمّا ولا شيئا مما ذكرت لك ، فقال : وما غرني حوز الرزامي محصنا عواشيتها بالجوّ وهو خصيب ومحصن اسم الرزامي فنصبه على (اعني) وهو فعل يظهر لأنه لم يرد أكثر من أن يعرفه بعينه ، ولم يرد افتخارا ولا مدحا ولا ذما ، وكذلك سمع هذا البيت من أفواه العرب » (٢) .

ويؤكد عليه في أثناء استشهاده بأشعار الشعراء في أثناء حديثه عن الاحكام النحوية أو الصرفية المستخلصة منها مثاله قوله : « والدليل على ذلك إنشاد العرب هذا البيت كما أخبرتك ، زعم يونس أنه سمع العرب يقولون في بيت الأسود ابن يعفر :

أحقّا بني أبناء سلمى بن جندل تهّد دُكم ليايَ وَسَطَ المَجالس
فزعم الخليل أن التّهّد ههنا بمنزلة : (الرحيل بعد غد) وأنّ (أن) بمنزلة
وموضعه كموضعه . ونظير : (أحقّا أنّك ذاهب) في أشعار العرب قول
العبدّي :

أحقّا أنّ جبرتنا استقلّوا فنيتنا ونيتهم فريق
وقال عمر بن أبي ربيعة : -

١ - الكتاب ج ١ ص ١٢١ .

٢ - الكتاب ج ١ ص ٢٥٤ - ٢٥٥ .

أَلْحَقَّ أَنْ دَارَ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ أَوْ انْبَتَّ حَبْلٌ إِنْ قَلْبِكَ طَائِرٌ
وقال النابغة الجعدي : -

أَلَا أْبَلِّغُ بَنِي خَلْفِ رَسُولَا أَحَقًّا أَنْ أَخْطَلَكُمُ هَجَانِي
فكل هذه البيوت سمعناها من أهل الثقة هكذا ، والرفع في جميع ذا جيد قوي (١)
وبين الروايات المتعددة التي يروى بها البيت الواحد كقوله : « ومن ذلك
هذا البيت تشده العرب على أوجه ، بعضهم يقول : وهو قول عمرو بن معد
يُكْرَبَ : -

الحربُ أولُ ما تكونُ فُتْيَةً تَسْعَى بَبَزَّتِهَا لِكُلِّ جَهُولٍ
..... وبعضهم يقول :

الحربُ أولُ ما تكونُ فُتْيَةً

اي : إذا كانت في ذلك الحين . وبعضهم يقول : -

الحربُ أولُ ما تكونُ فُتْيَةً

كأنه قال : الحربُ أولُ أحوالِها إذا كانت فتية « (٢) .

ويؤكد على الرواية الصحيحة التي سمع بها البيت او الأبيات حتى يطمئن السامع
او القاريء الى صحتها ويثق بها مثال ذلك قوله : « وقال :

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ وَهَلْ تُخْبِرُكَ الْيَوْمَ بَيِّدَاءُ سَمَلْتُ
لم يجعل الاول سببا للآخر ولكنه جعله ينطق على كل حال كأنه قال : (فهو مما
ينطق) كما قال : « لإتني فأحدئك » فجعل نفسه من يحدثه على كل حال .
وزعم يونس أنه سمع هذا البيت بـ « أَلَمْ » ، وإنما كتبت ذا لثلا يقول إنسان :
فلعلَّ الشاعر قال : « ألا » (٣) .

ويهم بالاستفسار من المتكلمين باللغة عما لم يسمعه من التعبيرات حتى يستطيع
اثباته ويصرح بهذا الاستفسار فيقول مثلا : « وسألنا من يرفع في قوله :
« سرتُ حتى أدخلها » فرفع في « ربّما » (٤) .

وقد يستفسر من شيوخه عن بعض ما غمض عليه من الروايات فيأتون بعدد
آخر من الشواهد المسموعة المشابهة حتى يتأكد من صحة ما روي له يقول :
« وسألناه عن بيت أنشدناه يونس :

٢ - الكتاب ج ١ ص ٢٠٠ .

١ - الكتاب ج ١ ص ٤٦٨ - ٤٦٩ .

٢ - الكتاب ج ١ ص ٤٢٢ - ٤٢٣ .

٤ - الكتاب ج ١ ص ٤١٥ .

قَدْ عَجِبْتَ مِنِّي وَمَنْ يُعَيْلِيَا لَمَّا رَأَيْتَنِي خَلَقًا مَقُولِيَا
فقال : هذا بمتزلة قوله :-

ولكن عبد الله مولى موالينا

وكما قال :-

سماء الإله فوق سبع سمائيا

فجاء به على الأصل ، وكما أنشدنا من نثق بعرييته :-

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ
فجعلله حين اضطر مجزوما من الاصل . وقال الكميث :-

خَرِبُ دَوَادِي فِي مَلْعَبٍ تَأَزَّرُ طَوْرًا وَتُلْقِي الْإِزَارَا
اضطر فاخرجه كما قال : « ضَمِنُوا » (١) .

ويعتمد على السماع عن العرب كثيرا في المناقشات التي تدور بين شيوخه أو في الآراء المختلفة التي ير تأيها شيوخه فيؤيد بعضها ويرد البعض الآخر معتمدا في تأييده وردة على ما سمعه عن العرب أو ما قالته العرب مثال ذلك قوله : « وسألته عن قوله : مِنْ دُونَ وَمِنْ فَوْقٍ وَمِنْ تَحْتٍ فقال : أَجْرُوا هَذَا مُجْرَى الْأَسْمَاءِ الْمُمْكِنَةِ لِأَنَّهَا تَضَافُ وَتَسْتَعْمَلُ غَيْرَ ظَرْفٍ . وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : مِنْ فَوْقٍ وَمِنْ تَحْتٍ يُشَبِّهُهُ بِقَبْلٍ وَبَعْدٍ ، وَقَالَ أَبُو النُّجُمِ :-

أَقْبُ مِنْ تَحْتِ عَرِيضٍ مِنْ عِلِّ

. وكذلك مِنْ أَمَامٍ ، وَمِنْ قُدَّامٍ ، وَمِنْ وَرَاءٍ ، وَمِنْ قَبْلٍ وَمِنْ دُبُرٍ ، وزعم أنتهن نكرات اذا لم يُضْفَنَ إِلَى مَعْرِفَةٍ كَمَا يَكُونُ أَيْمَنُ وَأَشْمَلُ نَكْرَةً ، وَسَأَلْنَا الْعَرَبَ فَوَجَدْنَاهُمْ يُوَافِقُونَهُ يَجْعَلُونَهُ كَقَوْلِهِمْ : مِنْ يَمِينَةٍ وَشَأْمَةٍ « وكما جعلت (ضَحْوَةٌ) نَكْرَةً و(بُكْرَةٌ) مَعْرِفَةٌ .

وأما يونس فكان يقول : « مِنْ قُدَّامٍ » ويجعلها معرفة ، وزعم أنه منعه من الصرف أنها مؤنثة ، ولو كانت (شَأْمَةٌ) كَذَا لِمَا صَرَفَهَا وَكَانَتْ تَكُونُ مَعْرِفَةً ، وَهَذَا مَذْهَبٌ إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ يَقُولُهُ أَحَدٌ مِنَ الْعَرَبِ ، وَسَأَلْنَا الْعُلُوِّيَّيْنَ وَالتَّمِيمِيِّيْنَ فَرَأَيْنَاهُمْ يَقُولُونَ : « مِنْ قُدَّ يَدِيمَةٌ وَمِنْ وَرَيْشَةٍ لَا يَجْعَلُونَ ذَلِكَ إِلَّا نَكْرَةً كَقَوْلِكَ : صَبَاحًا وَمَسَاءً وَعَشِيَّةً وَضَحْوَةً فَهَذَا سَمِعْنَا مِنْ الْعَرَبِ » (٢) .

١ - الكتاب ج ٢ ص ٥٩ - ٦٠ .

٢ - الكتاب ج ٢ ص ٤٦ - ٤٧ .

ففي هذا النص يلاحظ مدى اعتماد سيويه على السماع عن العرب ، حتى انه عندما لا يجد احدا من العرب يقوله يستفسر من بعضهم عن صحة التعبير او الرأي او خطئه حتى يطمئن القارئ الى صحة ما يقرأ او المتكلم الى صحة ما يقول .

وان رد على النحاة بعض تعبيراتهم او وصفها بالقبح استشهد بما سمع من العرب من استعمال مخالف لما يميزه النحاة مثال ذلك ما جاء في باب « ما يُختار فيه الرفع ويكون فيه الوجه في جميع اللغات » حيث يقول : « وزعم يونس أنه قول أبي عمرو ، وذلك قولك : « أما العبيدُ فذو عبيدٍ » ، وأما العبدُ فذو عبدٍ » و « وأما عبدان فذو عبيدين » وسمعا من العرب من يقول : « اما ابن مُزْنِيَّةَ فأنا ابن مُزْنِيَّةَ » كأنه قال : أما ابن مُزْنِيَّةَ فأنا ذلك ، جعل الآخر هو الاول كما كان قائلاً ذلك في الألف واللام : « أما ابنُ المُزْنِيَّةَ فأنا ابنُ المُزْنِيَّةَ » وان شئت نصبت على الحال كما قلت : « أما صديقاً فأنت صديقٌ » و « أما صاحباً فأنت صاحبٌ » .

وزعم يونس ان قوما من العرب يقولون : « أما العبيدَ فذو عبيدٍ » و « أما العبدَ فذو عبدٍ » يجرونه مجرى المصدر سواءً ، وهو قليل خبيث وذلك أنهم شبهوه بالمصدر كما شبهوا (الجماء الغفير) بالمصدر ، وشبهوا (خمستهم) بالمصدر وكان هؤلاء اجازوا : « هو الرجلُ العبيدَ والدرهمَ » أي : للعبيد وللدرهم فهذا لا يتكلم به وانما وجهه وصوابه الرفع وهو قول العرب وابي عمرو ويونس ولا اعلم الخليل خالفهما ، وقد حملوه على المصدر . فقال النحويون : (أما العلم والعبيدَ فذو علم وذو عبيدٍ) وهذا قبيح لأنك لو أفردته كان الرفع الصواب فخبث إذ أجري غير المصدر كالمصدر وشبهوه بما هو في الرداءة مثله وهو قولهم : « وَيَلُّهُمُ وَتَبُّ » (١) .

ويستشهد بالسماع كذلك اذا اراد اثبات قراءة من القراءات وردت مخالفة للاصل يقول : « وبلغنا أن هذا الحرف في بعض المصاحف : « واذن لا يلبثوا خلكك إلا قليلا » وسمعا بعض العرب قرأها فقال : « واذن لا يلبثوا » (٢) .

١ - الكتاب ج ١ ص ١٩٤ - ١٩٥ .

٢ - الكتاب ج ١ ص ٤١١ والآية ٧٦ من سورة الاسراء وهي في المصحف : (واذن لا يلبثون خلافاً الا قليلا) .

ويؤكد على السماع للحكم الموجود في العبارة بسماعه للنص موافقا لذلك الحكم يقول في باب « يختار فيه الرفع والنصب لقبحه أن يكون صفة » : « وذلك قولك : « مررتُ بِسِرٍّ قبلُ قفيزٍ بدرهمٍ قفيزٌ بدرهمٍ ، وسمعنا العرب ينصبونه ، سمعناهم يقولون : « العجبُ من سِرٍّ مررنا به قبلُ قفيزاً بدرهمٍ قفيزاً بدرهمٍ » (١) .

ويصرح بموافقة العرب لشيوخه في نقلهم وروايتهم فيقول : « وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول : « مررتُ برجلٍ هَدَكُ من رجلٍ ، ومررتُ بامرأةٍ هَدَتِكَ من امرأةٍ » فجعله فعلا مفتوحا كأنه قال : (فَعَلَّ وَفَعَلَتْ) بمتلة : (كَفَاكَ وَكَفَّتَكَ) .

ومن النعت ايضا (مررتُ برجلٍ مثلكَ) فمثلك نعت على أنك قلت : « هو رجلٌ كما إنك رَجُلٌ » ويكون نعتا أيضا على انه لم يزد عليك ولم ينقص عنك في شيء من الأمور ويونس يقول : « هذا مثلكَ مُقبِلاً ، وهذا زيدٌ مثلكَ » اذا قدمه جعله معرفة واذا أخره جعله نكرة ، ومن العرب من يوافق على ذلك » (٢) .

فان لم يكن ما سمعه شيوخه او هو نفسه عن موثوق اعتبره ضعيفا ورأى أن ما ورد عن موثوق اقوى : مثاله قوله : « ومن قال : « مررتُ برجلٍ اسدٍ أبوه » قال : « مررتُ برجلٍ مائةٍ لِبِلُهُ » وزعم يونس أنه لم يسمعه من ثقة ولكنهم يقولون : « هو نارٌ حُمرةٌ » لانهم قد يبنون الاسماء على المبتدأ ولا يصفون بها فالرفع فيه الوجه ، والرفع فيه أحسن وإن كنت تريد معنى أنه مبالغ في الشدة لانه ليس بوصف » (٣) .

ومثله قوله مؤيدا أقوال الخليل بموافقة العرب إياه : « فأما (جميع) فيجري مجرى (رجل) ونحوه في هذا الموضع قال الله عز وجل : « وإن كُلُّ لَمَّا جميعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ » (٤) ، وقال : « أتيتُهُ والقومُ جميعٌ » وسمعته من العرب أي : « مُجْتَمِعُونَ » والذي ذكرت لك قول الخليل ، ورأينا العرب توافقه بعد ما سمعناه منه » (٥) .

٢ - الكتاب ج ١ ص ٢١٠ .

١ - الكتاب ج ١ ص ١٩٨ .

٢ - الكتاب ج ١ ص ٢٣١ .

٤ - يس ، الآية ٢٢ .

٥ - الكتاب ج ١ ص ٢٧٢ - ٢٧٤ .

وقوله مؤيدا نقل يونس : « وزعم يونس أنه سَمِعَ رُوْبَةَ يقول :
 أبا مالك هل لُمْتَنِي مُذْ حَضَضْتَنِي على القَتْلِ أم هل لَامَنِي لك لائِمٌ ؟
 وكذلك سمعناه من العرب » (١) .

وإن كان المسموع عن قوم فصحاء اعتبره فصيحاً قويا مأخوذاً به صحيحاً وإن
 لم يكن في كلام جميع العرب ، يقول : « وسمعنا فصحاء العرب يقولون :
 « لَحَقْتُ أَنَّهُ ذَاهِبٌ » فيضيفون كأنه قال : « ليقينُ ذاكَ أمرُك ، وليست في
 كلام كل العرب » (٢) .

ويهم سيويوه بتفسير ما ورد السماع به من عبارات أو شعر ويعتمد في تفسير
 بعضها على تفسير المتكلم بها نفسه بعد أن يسأله عن المعنى الذي يقصده بهذه العبارة
 مثال ذلك قوله في (باب من المصادر ينتصب بإضمار الفعل المتروك لإظهاره) :
 « زعم أبو الخطاب أن « سبحانَ الله » كقولك : (براءةَ الله من السوء) ،
 فكانه يقول : أبرئُ براءةَ الله من السوء ، وزعم أن مثله قول الشاعر « وهو
 الأعشى » :

أقولُ لَمَّا جاعني فخرُهُ سبحانَ من علقمَةِ الفاخرِ
 أي : براءةً منه . وأما تركُ التنوين في (سبحانَ) فإنما تركُ صرفه لأنه
 صار عندهم معرفة ، وانتصابه كنصب « الحمدَ لله » . وزعم أبو الخطاب أن
 مثله قولك للرجل (سلاماً) تريد : (تسليماً منك) كما قلت : (براءةً منك)
 تريد : (لا ألتبسُ بشيءٍ من أمرِك) . وزعم أن أبا ربيعة كان يقول :
 « إذا لَقَيْتَ فلاناً فقلْ له سلاماً » فزعم أنه سأله ففسره له بمعنى : « براءةً
 منك » ، وزعم أن هذه الآية مفعول بها : « وإذا خاطبهمُ الجاهلونَ قالوا
 سلاماً » (٣) بمنزلة ذلك ، لأن الآية فيما زعم مكية ، ولم يؤمر المسلمون يومئذ
 أن يُسلموا على المشركين ولكنه على قوله : براءةً منكم وتسليماً لا خيراً
 بيننا وبينكم ولا شراً

. واعلم أن من العرب من يرفع « سلاماً » إذا أراد معنى المبارأة كما
 رَفَعُوا « حناناً » سمعنا بعض العرب يقول لرجل : « لا تكوننَّ منِّي في شيءٍ
 الاسلامُ بسلام » أي : أمري وأمرك المبارأةُ والمشاركةُ ، وتركوا لفظ ما يرفعُ
 كما تركوا فيه لفظ ما ينصب ، لأن فيه ذلك المعنى ، ولأنه بمنزلة لفظك بالفعل « (٤) .

١ - الكتاب ج ١ ص ٤٨٦ .

٢ - الكتاب ج ١ ص ٤٧٧ .

٣ - الفرقان ، الآية ٦٣ .

٤ - الكتاب ج ١ ص ١٦٣ - ١٦٤ .

فان كانت شواهد الباب جميعها مما سمعه سيبويه عن العرب أشار الى ذلك وبينه مثاله قوله في أثناء كلامه على (الإمالة) : « سمعنا جميع ما ذكرنا لك من الإمالة والنصب في هذه الابواب من العرب » (١) . وهذه الابواب التي ذكر أنه سمع جميع ما مثل به فيها هي : (باب ما تمال فيه الالفات) و (باب من إمالة الالف يميلها فيه ناس من العرب كثير) و (باب ما اميل على غير قياس وانما هو شاذ) و (باب ما يمنع من الامالة من الالفات التي املتها في الماضي) و ، (باب الرءاء) و (باب ما يمال من الحروف التي ليس بعدها ألف اذا كانت الرءاء بعدها مكسورة) (٢) .

ويهم كثيرا بتبيان درجة فصاحة الذين سمع عنهم اللغة التي يستشهد بها في الكتاب ويعبر عن ذلك بعبارات مختلفة بحسب اختلاف فصاحتهم فقد يكونون من العرب الفصحاء أو من فصحاء العرب أو ممن يوثق به من العرب أو ممن يوثق بفصاحته من العرب أو ممن يوثق بعربيته ، ويشير الى اللغة التي سمعها عن العربي إن كان قد تكلم بغير لغة قبيلته . كما يهم بذكر عدد من سمع عنه العبارة اهو واحد ام اثنان ام ناس قليل من العرب ام كثير من العرب ام اكثر العرب . ام العرب .

ويبين في الموضع الواحد تتابع سماعه عن العرب مثال ذلك قوله : « ويقول الرجل اذا تذكر ولم يرد أن يقطع كلامه : « قالوا » فيمد « قال » و « يقولوا » فيمد : « يقول » و « بين العامي » فيمد « العام » سمعناهم يتكلمون به في الكلام ويجعلونه علامة ما يتذكر به ولم يقطع كلامه ، فاذا اضطروا الى مثل هذا في الساكن كسروا ، سمعناهم يقولون : « إنه قدي » في « قد » و « ألي » في « الألف واللام » يتذكر « الحارث » ونحوه ، وسمعنا من يوثق به في ذلك يقول : « هذا سيفني » يريد : « سيف » ولكنه تذكر بعد كلاما ولم يرد أن يقطع اللفظ لأن التنوين حرف ساكن فكسر كما يكسر « دال » « قد » (٣) .

وقد يسمع شواهد متعددة ممن يرويها عن العرب ولا يقدم لكل منها بما يدل على سماعه اياها انما يذكرها جميعها ثم يختم ذلك بقوله : « كل هذا سمعناه ممن يروي عن العرب » مثاله قوله : « ومما يتنصب على المدح والتعظيم قول الفرزدق :

١ - الكتاب ج ٢ ص ٢٧١ .

٢ - نظير هذه الابواب في الكتاب ج ٢ ص ٢٥٩ - ٢٧١ .

٣ - الكتاب ج ٢ ص ٣٠٣ - ٣٠٤ .

ولكنني استقيتُ أعراضَ مازن
 أناساً بثغرٍ لا تزالُ رماحُهُمُ
 ومما يتصب على أنه عظمُ الامرِ قوله : وهو لعمرِ وبين شأسِ الاسدي : -
 ولم أرَ ليليَ بعدَ يومٍ تعرّضتُ
 كلاييةً وبريةً حبترييةً
 أناساً عدى علفتُ فيهمُ وليتني
 طلبتُ الهوى في رأسِ ذي زلقِ أشم

وقال الآخر : -

ضننتُ بنفسي حقيةً ثم أصبحتُ
 ضبابيةً مرييةً حابسيةً
 لينتُ عطاءً بينها وجميعها
 متيفاً ينعفُ الصيدَ لينَ وضيعها

وكل هذا سمعناه ممن يرويه عن العرب نصبا « (١) .

ثم أكد ما مضى من سماعه لشواهد النصب على المدح والتعظيم بقوله : « وزعم
 يونس انه سمع رؤبة يقول : -

أنا ابنُ سعدٍ اكرمُ السَّعدِ بنا

نصبه على الفخر « (٢) .

ولا اهتمامه بالسماع واعتماده عليه يوجب علينا ألا نقول الا ما سمع العرب
 تقوله وان نستعمله كما استعملته فيقول في (باب من النكرة يجري مجرى ما فيه
 الألف واللام من المصادر والاسماء) : « وذلك قولك : سلامٌ عليكَ ولبيكَ
 وخيرٌ بين يديكَ وويلٌ لكَ ووَيْحٌ لكَ وويسٌ لكَ وويلةٌ لكَ وَعَوْلَةٌ لكَ .
 وخيرٌ له وشرٌّ له ولعنةُ الله على الكافرين . فهذه الحروف كلها مبتدأةٌ مني عليها
 ما بعدها والمعنى فيهن : أنك ابتدأت شيئاً قد ثبت عندك ، ولست في حال
 حديثك تعمل في إثباتها وتزجيتها وفيها ذلك المعنى ، كما أن (حَسْبُكَ) فيه
 معنى النهي . وكما أن (رَحْمَةُ اللهِ عليه) في معنى : (رَحِمَهُ اللهُ) فهذا المعنى
 فيها ولم تجعل بمنزلة الحروف التي اذا ذكرتها كنت في حال ذكرك إياها تعمل في
 اثباتها وتزجيتها كما أنهم لم يجعلوا « سَقِيًا وَرَعِيًا » بمنزلة هذه الحروف . فانما
 تجربها كما أجرت العرب وتضعها في المواضع التي وُضعت فيها ولا تُدخِلنَّ فيها

١ - الكتاب ج ١ ص ٢٨٨ - ٢٨٩ .

٢ - الكتاب ج ١ ص ٢٨٩ .

ما لم يُدخلوا من الحروف . ألا تَرَى أنك لو قلت (طَعَاماً لك) و (شَرَاباً لك) (ومالاً لك) تريد معنى : (سَقِيّاً) ، او معنى المرفوع الذي فيه معنى الدعاء لم يجوز ، لأنه لم يستعمل هذا الكلام كما استعمل ما قبله ، فهذا بدلُكَ وَيُبَصِّرُكَ أنه ينبغي لك أن تُجرب هذه الحروف كما أجرت العرب وأن تعني ما عَنَوَا بها ، فكما لم يجوز أن يكون كل حرف بمنزلة المنصوب الذي انت في حال ذكرك إياه تعمل في إثباته ، ولا بمنزلة المرفوع المبتدأ الذي فيه معنى الفعل ، كذلك لم يجوز أن تجعل المرفوع الذي فيه معنى الفعل بمنزلة المنصوب الذي أنت في حال ذكرك إياه تعمل في اثباته وتزجيته ، ولم يجوز أن تجعل المنصوب بمنزلة المرفوع ، إلا أن العرب ربما أجرت الحروف على الوجهين « (١) .

ويؤكد هذا المعنى في مواضع كثيرة من كتابه منها قوله : « . . . فان قلت : « ضَرَبَ زيدٌ اليدُ والرجلُ » جاز على ان يكون بدلا وان يكون توكيدا ، وان نصته لم يحسن ، لان الفعل انما أنفدَ في هذه الاسماء خاصة الى المنصوب إذا حذفته منه حرف الجر الا أن تسمع العرب تقول في غيره ، وقد سمعناهم يقولون : « مَطَرَتَهُمْ ظَهْرًا وَبَطْنًا » ، وتقول : « مُطِرَ قَوْمُكَ اللَّيْلَ والنهارَ » على الظرف وعلى الوجه الآخر . فإن شئت رفعت على سعة الكلام كما قال : « صيدَ عليه اللَّيْلُ والنهارُ » ، وكما قال : « نهارُهُ صائمٌ وَلَيْلُهُ قائمٌ » (٢) .

ولا يجوز لنا ان نستعمل ما لم تستعمله العرب او نغيره عن البناء الذي استعملته العرب . فاذا استعملته وغيرته عن بنائه جاز لنا استعماله عند ذلك يقول : « وسألته عن (أب) فقال : « ان الحقت به (النون) والزيادة التي قبلها قلت : (أبُونَ) ، وكذلك (أخ) تقول : (أخُونَ) ، ولا تغير البناء الا أن تحدث العرب شيئا كما تقول : « دَمُونٌ » ولا تغير بناء (الأب) عن حال الحرفين لأنه عليه بُنيَ الا أن تحدث العرب شيئا كما بنوه على غير بناء الحرفين وقال الشاعر : -

فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصْوَاتِنَا بِكَيْنَ وَقَدَّيْنِنَا بِالْأَبِينَا
أنشدناه من نثق به وزعم أنه جاهلي « (٣) .

فان أجازت العرب في العبارة الواحدة اكثر من وجه واحد يجوز لنا عند ذلك استعمال هذه الواجه . يقول : « ومما ينتصب على اضمار الفعل المستعمل اظهاره قولك : « هَلَا خيرا من ذلك والآخر من ذلك » ، أو « غير ذلك » ، كأنك قلت : « ألا تفعلُ خيراً من ذلك » و « ألا تفعلُ غيرَ ذلك » و « هَلَا

١ - الكتاب ج ١ ص ١٦٦

٢ - الكتاب ج ١ ص ٧٩ - ٨٠

٣ - الكتاب ج ٢ ص ١٠١

تأتي خيراً من ذلك» . وربما عرضت هذا على نفسك فكنت فيه كالمخاطب كقولك : « هلا افعل والا افعل » وان شئت رفعته ، فقد سمعنا رفع بعضه من العرب ومن سمعه من العرب ، فجاز اضمار ما يرفع كما جاز اضمار ما ينصب ، ومن ذلك قولك : (أو فرقاً خيراً من حُب) أي : (أو أفرقك فرقاً خيراً من حُب) ، وانما حملة على الفعل لانه سئل عن فعله فأجابته على الفعل الذي هو عليه ، ولو رفع جاز كأنه قال : او أمري فرقٌ خيراً من حُب » (١) .

وكما لم يكن يجوز لنا ان نستعمل الا ما استعملته العرب عند سيبويه . كذلك لا يجوز لنا ان نبطل او نستحيل عبارة مستقيمة ورد استعمالها عن العرب يقول في باب (اشراك الفعل في) (أن) وانقطاع الاخر من الاول الذي عمل فيه (أن) : « ويجوز أن يجعل (أفعَل) في موضع (فعَلت) ولا يجوز (فعَلت) في موضع (أفعَل) الا في مجازة نحو : (إن فعَلت فعَلت) . وتقول : (والله ما أعدو أن جالسْتُك) أي : (أن كنت فعَلت ذلك) أي : (ما أجاوزُ مُجالستك فيما مضى) ولو أراد : (ما أعدو أن جالسْتُك غداً) ، كان محالاً ونقصاً ، كما أنه لو قال : (ما أعدو أن أجالسك أمس) كان محالاً ، وانما ذكرت هذا لتصرف (٢) وجوهه ومعانيه وأن لا تستحيل منه مستقيماً فانه كلام يستعمله الناس » (٣) .

فعل المسموع عن العرب الفصحاء الذين يوثق بعريبتهم يتوقف استعمالنا الصحيح لأساليب الكلام العربي من الناحية اللغوية والنحوية والصرفية . فيجوز لنا القياس عليها ، يقول : « وأما أيادي سبأ وقالي قلا وبادي بدا » فانما هي بمنزلة (خمسة عشر) تقول : (جاءوا أيادي سبأ) ومن العرب من يجعله مضافاً فينون (سبأ) ، قال الشاعر : -

فِيالِكَ مِنْ دَارٍ تَحْمَلُ أَهْلُهَا أَيادي سبأ بعدي وطال احتيالها
 فينون ويجعله مضافاً كمتعد يكرب . وأما قوله : (كان ذلك بادي بدا) فانهم جعلوها بمنزلة (خمسة عشر) ولأ نعلمهم أضافوا ، ولا يستنكر أن تضيفها ، ولكن لم أسمعه من العرب . ومن العرب من يقول : (بادي بدي) قال ابو نخيلة : -

١ - الكتاب ج ١ ص ١٢٥ - ٢١٦ .
 ٢ - اظن أن الصحيح هو : (لتعرف وجوهه ومعانيه وان لا تستحيل منه مستقيماً) لا (لتصرف) .
 ٣ - الكتاب ج ١ ص ٤٣١ .

وقد عكستني ذُرْأةٌ بادي بدي ورثيةٌ تنهضُ في تشدُّدي (١)

بعد هذا العرض لاهتمامه بالسمع واعتماده عليه نستطيع أن نقول مطمئنين أن الكتاب في جملته سماع سواء في ذلك جميع موضوعاته لغوية كانت أم نحوية أم صرفية .

وقد كان جل اعتماده في رواية اللغة على الأصمعي وأبي عمرو بن العلاء وابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر ويونس والخليل وأبي الخطاب الأخفش وغيرهم .

أما عبد الله بن أبي إسحاق فقد روي له عنه شيء في باب الإمالة عند قوله : « ومما يُميلون ألفه كلُّ شيء كان من بنات الياء والواو مما هما فيه عين إذا كان أول (فَعَلَّتْ) مكسوراً نَحَوًا نَحَوًا الكسرة كما نَحَوًا نَحَوًا الياء فيما كانت ألفه في موضع الياء وهي لغة لبعض أهل الحجاز ، واما العامة فلا يميلون ، ولا يميلون فيما كانت الواو فيه عينا الا ما كان منكسر الاول ، وذلك (خَافَ) و (طَابَ) و (هَابَ) ، وبلغنا عن ابن أبي إسحاق انه سمع كثير عزة يقول : « صارَ بمكان كذا وكذا » ، وقرأها بعضهم : « خَافَ » (٢) .

وأما عيسى بن عمر فلم يكن يروي إلا ما سمع بشهادة يونس بن حبيب يقول سيبويه مؤكدا هذا : « وزعم عيسى بن عمر أن ناسا من العرب يقولون : (إِذْنُ أَفْعَلُ ذَاكَ) في الجواب ، فأخبرت يونس بذلك فقال : لا تُبْعِدَنَّ ذَا ، ولم يكن ليروي إلا ما سمع . جعلوها بمتزلة (هَلْ) و (بَلْ) (٣) .

وقد نقل عنه نقولا قرن معظمها عيسى بيونس ، مثال ذلك قوله : في باب (النصب فيما يكون مستثنى مبدلاً) حَدَّثْنَا بِذَلِكَ يُونُسَ وَعَيْسَى جَمِيعًا أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ الْمُوثِقَ بِعَرَبِيَّتِهِ يَقُولُ : (مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدًا) و (مَا أَتَانِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا) . (٤) .

ومثله قوله في باب (ما يُضَمَّرُ فِيهِ الْفِعْلُ الْمُسْتَعْمَلُ إِظْهَارَهُ بَعْدَ حَتَّى) عند قولهم : « مُصَاحِبٌ مُعَانٌ » و « مَبْرُورٌ مُأْجُورٌ » : « وَإِنْ شِئْتَ نَصَبْتُ فَقُلْتُ : « مَبْرُورٌ مُأْجُورٌ ، وَمُصَاحِبٌ مُعَانٌ » حَدَّثْنَا بِذَلِكَ عَنِ الْعَرَبِ عَيْسَى وَيُونُسَ وَغَيْرَهُمَا كَأَنَّهُ قَالَ : (رَجَعْتُ مَبْرُورًا) و (اذْهَبْ مُصَاحِبًا) (٥) .

١ - الكتاب ج ٢ ص ٥٤ .

٢ - الكتاب ج ٢ ص ٢٦١ .

٣ - الكتاب ج ١ ص ٤١٢ .

٤ - الكتاب ج ١ ص ٣٦٣ .

٥ - الكتاب ج ١ ص ١٣٧ .

ولم يقتصر استشهاد سيبويه برواية عيسى بن عمر على المشور من اللغة إنما تعداه الى الشعر في مواضع كثيرة منها ما أورده عند حديثه عن الأوجه الجائزة في المعطوف على ما أضيف اليه اسم الفاعل في باب : (من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى فإذا اردت فيه من المعنى ما أردت في (يَفْعَلُ) كان منونا نكرة) حيث يقول : « والنصب في الاول اقوي وأحسن لأنك أدخلت الجرَّ على الحرف الناصب ولم تجيء ههنا الا بما أصله الجرُّ ولم تُدْخِلْهُ على ناصب ولا رافعٍ وهو على ذلك عربي جيد والجرُّ أجود قال رجل من قيس عيلان : -

بَيْنَا نَحْنُ نَطْلُبُهُ أَتَانَا
مُعَلَّقَ وَقَصَصَةَ وَزَادَ رَاعِي
وزعم عيسى أنهم ينشدون هذا البيت : -

هل أنت باعثُ دينارٍ لحاجتِنَا
أو عبدَ رَبِّ أخاعونِ بنِ مخراقِ (١)
وقال في الباب نفسه : « وزعم عيسى ان بعض العرب ينشد هذا البيت لأبي الاسود الدؤلي : -

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ
ولا ذا كبر الله إلا قليلاً
لم يحذف التنوين استخفافاً ليعاقب المجرور ، ولكنه حذفه لالتقاء الساكنين كما قال : (رَمَى القومُ) وهذا اضطرارٌ . (٢)

ونقل عن طريق ابي عمرو بن العلاء نقولاً من النثر والشعر معظمها عن يونس عن أبي عمرو منها قوله في باب (الاضافة الى كل اسم كان آخره ياء وكان الحرف الذي قبل الياء ساكناً . وما كان آخره واوا وكان الحرف الذي قبل الواو ساكناً) « وحدثنا يونس أن أبا عمرو كان يقول في « ظبيّة » : « ظبَيْي » ولا ينبغي ان يكون في القياس الا هذا اذ جاز في (أميّة) وهي معتلة وهي أثقل من « رَمَيْي » (٣) .

ومنها قوله : « واعلم ان ما كان صفة للمعرفة لا يكون حالاً ينتصب انتصاب النكرة وذلك انه لا يحسن لك أن تقول : (هذا زيدٌ الطويل) ولا (هذا زيدٌ أخاك) من قبيل أنه من قال هذا فينبغي له أن يجعله صفة للنكرة فيقول : (هذا رجلٌ أخوك) ومثل ذلك في القبح (هذا زيد اسود الناس) و (هذا زيدٌ سيّد الناس) حدثنا بذلك يونس عن أبي عمرو و . (٤)

١ - الكتاب ج ١ ص ٨٦ - ٨٧ .

٢ - الكتاب ج ١ ص ٨٥ - ٨٦ .

٣ - الكتاب ج ٢ ص ٧٤ .

٤ - الكتاب ج ١ ص ٢٧٢ - ٢٧٣ . وينظر ج ١ ص ٢٠١ وفيها من المواضع .

والذي يتضح من هذين الثقيلين أن يونس غالباً ما ينقل آراء أبي عمرو النحوية او الصرفية أما رواية اللغة فالذي يرويها عن أبي عمرو : الأصمعي مثال ذلك قوله عند كلامه على الجزاء بـ (إن) :

« ولا يحسن (إن) تأتي آتيك) من قبيل أن (إن) هي العاملة . وقد جاء في الشعر قال جرير بن عبد الله البجلي :

يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أقرعُ إنك إن يُصرعَ أخوك تُصرعُ أي : « إنك تُصرعُ إن يُصرعَ أخوك » ومثل ذلك قوله : -

هذا سُرَاقَةُ للقرآن يدرُسُهُ والمرءُ عندَ الرُّشَا إن يَلتَقَها ذيبُ أي : المرءُ ذيبٌ إن يَلتَقَ الرُّشَا ، قال الاصمعي : هو قديم أنشدنيه أبو عمرو « (١) .

ومما رواه الاصمعي عن طريق أبي عمرو ايضاً ما أورده سيبويه في باب (ما يرتفع بين الجزمين وينجرم بينهما) حيث يقول : « ومثل ذلك ايضاً قوله ، أنشدتِهما الأصمعي عن أبي عمرو لبعض بني اسد . : -

إن يَبْخَلُوا أو يَجْبُنُوا أو يَغْدُرُوا لا يَحْفَلُوا يَغْدُوا عليك مُرْجَلِيٌّ — — — — — كأنهم لم يَفْعَلُوا فقوله : (يغدوا) بدل من : (لا يحفلوا) ، وغدوهم مرجلين يفسر أنهم لم يحفلوا « (٢) .

وبعض ما استشهد به سيبويه من الاشعار المروية عن طريق أبي عمرو لم يكن الاصمعي هو الذي انشده عنه انما يقدم له بقوله : « وزعموا أن أبا عمرو كان يُنشد » مثال ذلك قوله في باب (ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه) : « وزعم يونس أنك إن شئت رفعت البيتين جميعاً على الابتداء تُضمير في نفسك شيئاً لو أظهرته لم يكن ما بعده إلا رفعا . ومثل ذلك : -

متى ترعيني ما لك وجرانتهُ وجنبيه تعلم أنه غيرُ تأثيرِ حُضْرٍ كأُمِّ التَّوَامِينِ توكأتُ على مِرْفَقَيْهَا مُسْتَهْلَةً عَاشِرَ وزعموا أن أبا عمرو كان يُنشد هذا البيت نصبا وهذا الشعر لرجل معروف من أزدِ السُرَاة : -

١ - الكتاب ج ١ ص ٤٢٦ - ٤٢٧ .

٢ - الكتاب ج ١ ص ٤٤٦ .

فُبِّحَ مَنْ يَزْنِي بَعَثُوهُ
الْأَكْلَ الْأَسْأَلَاءَ لَا يَحْفَلُ ضَبْوَ الْقَمَرِ (١)

أما ما اعتمد فيه على رواية شيخه يونس بن حبيب فأكثر من أن يخصص في الشعر والنثر ، والنقل عن يونس يأتي في المرتبة الثانية بعد ما نقله عن شيخه الخليل بن أحمد . وهو فيما ينقله عن يونس يبين فيه ما سمعه يونس نفسه عن الشاعر أو المتكلم بما ينقله ، أو ما يرويه عن العرب من غير تصريح بسماع . ومثال الاول قوله : « وزعم يونس أنه سمع رؤبة يقول :
أبا مالك هل لمتني مسد حَضَضْتَنِي

على القتل أم هل لامني لك لائم ؟

وكذلك سمعناه من العرب « فهو اذن يؤكد صحة ما سمعه يونس ورواه بسماعه الرواية نفسها من العرب . ثم يذكر رواية اخرى رواها غير يونس ويشرح الروايتين ويوجههما . فيقول : « فأما الذين قالوا : « أم هل لامني لك لائم » فاعلموا قالوه على أنه أدركه الظن بعد ما مضى صدر حديثه وأما الذين قالوا : « أو هل » فانهم جعلوه كلاما واحدا » (٢) .

ومثله قوله : « وزعم يونس أنه سمع الفرزدق ينشد : -

كم عمّة لك يا جرير وخالصة
شغارة تقذُ الفصيل برجلها
فدعاء قد حلبت عليّ عشاري
فطارة لقوادم الأبقار
جعله شتما وكأنه حين ذكر الحلب صار من يخاطب عنده عالما بذلك ولو ابتدأه
على الأول كان ذلك جاثرا عربيا » . (٣)

ومثله قوله : « وقال : -

ألم تسأل الربيع القواء فينطق
وهل تخبرتك اليوم بيداء سملتق
لم يجعل الاول سببا للأخبر ولكنه جعله ينطق على كل حال كأنه قال : « فهو مما ينطق » كما قال : « إئتني فأحدئك » فجعل نفسه ممن يحدثه على كل حال . وزعم يونس أنه سمع هذا البيت بـ (أَلَم) . وهو يعلل قول يونس هذا وسماعه هو هذه الرواية من يونس بقوله : « وإنما كتبتُ ذا لثلا يقول انسان :
فلعل الشاعر قال : (ألا) (٤) .

١ - الكتاب ج ١ ص ٢٥٢ - ٢٥٣ .

٢ - الكتاب ج ١ ص ٤٨٦ - ٤٨٧ .

٣ - الكتاب ج ١ ص ٢٢٥ - ٢٥٤ .

٤ - الكتاب ج ١ ص ٤٢٢ - ٤٢٣ .

وقوله : « . . . والدليل على ذلك إنشاد العرب هذا البيت كما أخبرتك ،
 زعم يونس أنه سمع العرب يقولون في بيت الأسود بن يعفر : -
 أَحَقًّا بَنِي أَبْنَاءِ سَلْمَى بْنِ جَنْدَلٍ

تَهْدُدُكُمْ إِيَّايَ وَسَطَ الْمَجَالِسِ » (١)

ومن النثر الذي رواه سيبويه عن طريق يونس قوله : « وحدَّثني يونس
 أنه سمع من العرب من يقول : « عَلَيْكَ نِي » من غير تلقين ومنهم من لا يستعمل
 (نِي) ولا (نَا) في ذا الموضع استغناءً بـ (عليك بي) و (عليك بنا) عن
 (نِي) و (نَا) و (إِيَّايَ) و (إِيَّانَا) (٢) .

ومن النوع الثاني وهو أن لا يذكر فيه سماع يونس عن العرب إنما روايته
 عن العرب بقول بعضهم أو قولهم أو قول من يوثق به منهم ، قوله : « وحدَّثنا
 يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون : « ما لي إلا أبوك أحدٌ »
 فيجعلون (أحد) بدلاً كما قالوا : « ما مررتُ بمثله أحدٌ » فجعلوه بدلاً (٣) .
 وقوله : (حدَّثنا يونس أن العرب تقول في كلامها : « هل قريباً منك
 أحدٌ ؟ » كقولهم : « هل قُربك أحدٌ ؟ » ، وأما (دونك) فهو لا يُرْفَعُ
 أبداً » (٤) .

وقوله ناقلاً رواية أبي الخطّاب ويونس : « وحدَّثنا أبو الخطاب ويونس
 أن بعض من يوثق بعربيته من العرب يقول : « هذا رامِي وغازي وعمي » ،
 أظهروا في الوقف حيث صارت في موضع غير تنوين لأنهم لم يضطروا ههنا الى
 مثال ما اضطروا اليه في الوصل من الاستثقال » (٥) .

ومما رواه يونس من أن العرب تتحدث به ، قوله : « فمن ذلك قوله
 عز وجل : « وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمْعُونَ إِلَيْكَ » (٦) ومن ذلك قول العرب
 فيما حدَّثنا يونس : « مَنْ كَانَتْ أُمَّكَ » و « أَيُّهِنَّ كَانَتْ أُمَّكَ » ، ألحق
 « ناء التأنيث » لَمَّا عَنَى مؤنثاً ، كما قال : « يَسْتَمْعُونَ إِلَيْكَ » حين
 عَنَى جميعاً . » (٧) . وقد يعبر عما نقله يونس عن العرب بقوله : « وزعم
 يونس أن قوماً من العرب يقولون » أو : « حدَّثنا بذلك يونس عن العرب » (٨)

٢ - الكتاب ج ١ ص ٢٨٢ .
 ٤ - الكتاب ج ١ ص ٢٠٢ - ٢٠٤ .
 ٦ - يونس ، الآية ٤٢ .
 ٨ - الكتاب ج ١ ص ١١٥ و ٤٦١ ونحوها كثير .

١ - الكتاب ج ١ ص ٤٦٨ .
 ٢ - الكتاب ج ١ ص ٣٧٢ .
 ٥ - الكتاب ج ٢ ص ٢٨٨ .
 ٧ - الكتاب ج ١ ص ٤٠٤ .

ولم يقصر سيبويه الرواية عن شيخه يونس على المنشور من كلام العرب إنما تعداه الى الشواهد الشعرية التي كثرت كثرة كلام العرب المنشور مثال ذلك قوله : « وحدثنا يونس أن العرب تُنشِد هذا البيت وهو لعبدَةَ بن الطيب » (١) . او قوله : « وزعم يونس أن رؤبة بن العجاج كان ينشِد هذا البيت رفعا وهو لبعض مدحِج وهو هُنَيُّ بنُ أحمر الكِنَاني » (٢) . او قوله : « أنشدنا يونس لجرير : -

إِيَّاكَ أَنْتَ وَعَبْدَ الْمَسِيحِ أَنْ تَقْرَبَا قِبْلَةَ الْمَسْجِدِ
أَنْشَدَنَاهُ مَنْصُوبًا وَزَعِمَ أَنَّ الْعَرَبَ كَذَا تُنْشِدُهُ » (٣) .

ومثله قوله : « وقالوا : « منازلهم يَمِينًا وَيَسَارًا وَشِمَالًا » . قال الشاعر عمرو بنُ كُلثُوم : -

صَدَدَتِ الْكَأْسَ عَنَا أُمَّ عَمْرٍو . وَكَانَ الْكَأْسُ مَجْرَاهَا الْيَمِينَا
أَي : على ذات اليمين ، حدثنا بذلك يونس عن أبي عمرو وهو رأيه » (٤) .

وقد يؤكد رواية يونس لبعض اللغات بسماعه إياها عن العرب مثاله قوله : « وقد قال بعضهم : « حَيُّوا وَعَيُّوا » لَمَّا رَأَوْهَا فِي الْوَاحِدِ وَالْأَثْنَيْنِ وَالْمَوْثِ إِذَا قَالُوا : « حَيَّتِ الْمَرْأَةُ » بِمَنْزِلَةِ الْمُضَاعَفِ مِنْ غَيْرِ (الْيَاءِ) أَجْرُوا الْجَمْعَ عَلَى ذَلِكَ قَالَ الشَّاعِر :

عَيُّوا بِأَمْرِهِمْ كَمَا عَيَّتْ بِيَضَّتْهَا الْحَمَامَةُ
وَقَالَ نَاسٌ كَثِيرٌ مِنَ الْعَرَبِ : « قَدْ حَيَّى الرَّجُلُ وَحَيَّتِ الْمَرْأَةُ »
فَبَيَّنَ ، وَلَمْ يَجْعَلُهَا بِمَنْزِلَةِ الْمُضَاعَفِ مِنْ غَيْرِ (الْيَاءِ) . وَأَخْبَرْنَا بِهَذِهِ اللَّغَةِ
يُونُسَ ، وَسَمِعْنَا بَعْضَ الْعَرَبِ يَقُولُ : « أَعْيِيَاءُ وَأَحْيِيَّةٌ » فَبَيَّنَ . (٥)

ويهم بالنص على اللغة التي يتكلم بها العرب . ويستفسر من بعض هذه القبائل التي يظن أنها تتكلم بلغة يراها يونس صحيحة في حين يراها سيبويه مخالفة لما عليه كلام العرب مثال ذلك قوله : « وسألته عن قوله : « مِنْ دُونَ وَمِنْ فَوْقٍ وَمِنْ تَحْتٍ وَمِنْ بَعْدٍ وَمِنْ دُبُرٍ وَمِنْ خَلْفٍ » فقال : أَجْرُوا هَذَا مُجْرَى الْأَسْمَاءِ الْمَتَمَكِّنَةِ لِأَنَّهَا تُضَافُ وَتَسْتَعْمَلُ غَيْرَ ظَرْفٍ . وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ :

١ - الكتاب ج ١ ص ٧٧ .

٢ - الكتاب ج ١ ص ١٦١ .

٣ - الكتاب ج ١ ص ١٤٠ .

٤ - الكتاب ج ١ ص ٢٠١ .

٥ - الكتاب ج ٢ ص ٢٨٧ - ٢٨٨ .

« مِنْ فَوْقٍ وَمِنْ تَحْتٍ » يُشْبِهُهُ بِـ (قَبْلُ) وَ (بَعْدُ) وَقَالَ أَبُو النِّجْمِ : -

أَقْبَبُ مِنْ تَحْتِ عَرِيضٍ مِنْ عِلِّ

... وكذلك (من أمامٍ ومن قُدَامٍ ومن وِراءٍ ومن قَبْلٍ ومن دُبْرٍ) ،
وزعم أنتَهَنَ نَكَرَاتٍ كَقَوْلِ أَبِي النِّجْمِ :

يَأْتِي لَهَا مِنْ أَيْمَنٍ وَأَشْمَلٍ

وزعم أنتَهَنَ نَكَرَاتٍ إِذَا لَمْ يُضْفَنَ إِلَى مَعْرِفَةٍ كَمَا يَكُونُ (أَيْمَنُ وَاشْمَلُ) نَكْرَةً .
وَسَأَلْنَا الْعَرَبَ فَوَجَدْنَاهُمْ يُوَافِقُونَهُ يَجْعَلُونَهُ كَقَوْلِكَ : « مِنْ يَمَنَةٍ وَشَأْمَةٍ » ،
وَكَمَا جَعَلْتَ (ضَحْوَةً) نَكْرَةً ، وَ (وَبُكْرَةً) مَعْرِفَةً .

وَأَمَّا يُونُسُ فَكَانَ يَقُولُ : « مِنْ قُدَامٍ » ، وَيَجْعَلُهَا مَعْرِفَةً ، وَزَعِمَ أَنَّهُ مَنَعَهُ
مِنَ الصَّرْفِ أَنَّهَا مُؤَنَّثَةٌ ، وَلَوْ كَانَتْ (شَأْمَةٌ) كَذَا لَمَا صَرَفَهَا وَكَانَتْ تَكُونُ مَعْرِفَةً ،
وَهَذَا مَذْهَبٌ إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ يَقُولُهُ أَحَدٌ مِنَ الْعَرَبِ ، وَسَأَلْنَا الْعُلُوِّيَّيْنَ وَالتَّمِيمِيَّيْنَ
فَرَأَيْنَاهُمْ يَقُولُونَ : « مِنْ قُدَيْدِجِمَةٍ وَمِنْ وُرَيْثَةٍ » ، لَا يَجْعَلُونَ ذَلِكَ إِلَّا نَكْرَةً
كَقَوْلِكَ : « صَبَاحًا وَمَسَاءً وَعَشِيَّةً وَضَحْوَةً » ، فَهَذَا سَمِعْنَا مِنَ الْعَرَبِ « (١) .

وقد أخذ برواية أبي الخطاب الأخفش واعتمد عليها كثيرا سواء منها ما سمعه
عن العرب المتكلمين به شعرا كان أو نثرا أم ما لم يسمعه الأخفش إنما رواه عن
يوثق به من العرب أو عن ناس يوثق بعربيتهم ، أو عن بعض العرب الفصحاء ،
أو نحو ذلك . مثال ذلك قوله ناقلا عنه سماعه عن العرب ما تتكلم به من المنشور من
ألفاظ أو عبارات : « وأما (أفعال) فقد يقع للواحد ، من العرب من يقول :
« هُوَ الْأَنْعَامُ » وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : « نَسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بَطُونِهِ » (٢) وَقَالَ
أَبُو الْخَطَّابِ : سَمِعْتُ الْعَرَبَ يَقُولُونَ : « هَذَا ثَوْبٌ أَكْيَاشٌ » (٣) .

وقوله : « وأما (حَيْهَلٌ) التي للأمر فمن شيئين ، يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ :
(حَيٌّ عَلَى الصَّلَاةِ) وَزَعِمَ أَبُو الْخَطَّابِ أَنَّهُ سَمِعَ مِنَ الْعَرَبِ مِنْ يَقُولُ : « حَيٌّ هَلَّ
الصَّلَاةِ » (٤) .

وقوله : « وزعم أبو الخطاب أنه سمع من العرب من يقول في الإضافة إلى
الملائكة والجن جميعا : « رُوْحَانِيٌّ » ، وَلِلْجَمِيعِ : « رَأَيْتُ رُوْحَانِيَّيْنَ » ،

- ١ - الكتاب ج ٢ ص ٤٦ - ٤٧ .
- ٢ - النحل ، الآية ٦٦ .
- ٣ - الكتاب ج ٢ ص ١٧ .
- ٤ - الكتاب ج ٢ ص ٥٢ .

وزعم ابو الخطاب أنَّ العرب تقولُهُ لكل شيء فيه الروح من الناس والدواب والجنِّ ، وزعم ابو الخطاب أنَّه سمع من العرب من يقول : « شَأْمِي » ، وجميعُ هذا اذا صار اسما في غير هذا الموضع فأضفت اليه جرى على القياس « (١) . وقوله : « وحدثنا ابو الخطاب انه سمع من العرب من يقال له : « لِإِيكَ » فيقول :

« لِإِيَّ » كأنه قيل له : « تَنَحَّ » فقال : « أُنْتَحَى » (٢) .

وقوله : « وزعم ابو الخطاب أنَّه سمع من يوثق به من العرب يقول : « آتِيكَ بِكُرَّةٍ » وهو يريد الإتيان في يومه أو في غده » (٣) . أما ما روى فيه سماع ابني الخطاب من اشعار العرب فكثير جدا منه قوله : « وقد جعل بعض الشعراء : (ثَمَانِي) بمنزلة : (حَذَارِ) حدثني ابو الخطاب أنَّه سمِعَ العرب يُنْشِدُونَ هذا البيت غير مُنَوَّنٍ ، قال : -

يَحْدُوْ ثَمَانِي مَوْلَعًا بِلِقَاحِهَا حَتَّى هَمَمَنْ بَزِيغَةَ الْارْتَاجِ (٤)
وقوله : « وزعموا أنَّ ناساً يذكرون (مِعْزَى) ، زعم ابو الخطاب أنَّه سمِعهم يقولون : -

وَمِعْزَى هَدْبًا يَعْلُو
وقوله : « وزعم ابو الخطاب أنَّه سمِعَ بعض العرب الموثوق بعربيتهم يُنْشِدُونَ هذا البيت نصبا :

أَتُوْعِدُنِي بِقَوْمِكَ يَا ابْنَ حَجَلٍ أَشَابَاتُ يَخَالُونَ الْعِبَادَا
بِمَا جَمَعْتَ مِنْ حَضْنٍ وَعَمْرٍو وَمَا حَضْنٌ وَعَمْرٍو وَالْجِيَادَا؟» (٦)
وقوله : « قال ساعدةُ بنُ جُوَيْبَةَ : -

رَأْتُهُ عَلَى شَيْبِ الْقَدَالِ وَأَنْتَهَا تُوَاقِعُ بَعْلًا مَرَّةً وَتَتِيمُ
وزعم أبو الخطاب أنَّه سمِعَ هذا البيت من أهله هكذا » (٧) .
وقوله : « وحدثني أبو الخطاب أنَّه سمِعَ من يوثق به من العرب يُنْشِدُ هذا البيت : -

٢ - الكتاب ج ١ ص ١٢٦ .

١ - الكتاب ج ٢ ص ٧٠ .

٢ - الكتاب ج ٢ ص ٤٨ - ٤٩ .

٤ - الكتاب ج ٢ ص ١٧ .

٥ - الكتاب ج ٢ ص ١٢ .

٦ - الكتاب ج ١ ص ١٥٢ .

٧ - الكتاب ج ١ ص ٤٦٢ .

كَأَنَّا يَوْمَ قُرَى إِنَّمَا نَقْتُلُ لِأَيَانَا
قَتَلْنَا مِنْهُمْ كُلَّ فِتْيٍ أَيْضَ حُسَانَا

فجعله وصفا لـ (كل) (١) .

ويروي عن أبي الخطاب الاخفش التعبيرات والألفاظ التي يختلف استعمالها من قبيلة الى اخرى وينقل عن القبيلة المخالفة للمشهور : مثال ذلك قوله : « واعلم أن (قُلْتُ) في كلام العرب إنما وقعت على أن يُحَكِّي ، بها وإنما يُحَكِّي بعد القول ما كان كلاما لا قولاً نحو : « قُلْتُ : زيدٌ مُنْطَلِقٌ » ألا ترى أنه يحسن أن تقول : « زيدٌ مُنْطَلِقٌ » ؟ فلما أوقعت (قُلْتُ) على ألا يُحَكِّي بها إلا ما يحسن أن يكون كلاما وذلك قولك : « قال زيدٌ عمروٌ خيراً الناس » ، وتصديق ذلك قوله عز وجل : « إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ » (٢) ولولا ذلك لقال : « أَنْ اللَّهَ » ، وكذلك جميع ما تصرف من فعله إلا (تقول) في الاستفهام ، شبهوها بـ (تَظُنُّ) ولم يجعلوها كـ (أَظُنُّ) و (يَظُنُّ) في الاستفهام ؛ لانه لا يكاد يُسْتَفْهَمُ المخاطبُ عن ظنِّ غيره ولا يُسْتَفْهَمُ هو إلا عن ظنه ، فأنما جعلت كـ (تَظُنُّ) ولم يُجْعَل (قُلْتُ) كـ (ظَنَنْتُ) ؛ لأنها إنما أصلها عندهم الحكاية فلم تدخل في باب : (ظَنَنْتُ) بأكثر من هذا وذلك قولك : « متى تقولُ زيداً منطلقاً ؟ » و « أتقولُ عمراً ذاهباً ؟ » و « أكلُ يومٍ تقولُ عمراً منطلقاً ؟ » لا يفصل بها كما لم يفصل بها في : « أكلُ يومٍ زيداً تَضْرِبُهُ ؟ » . فإن قلت : « أأنتَ تقولُ زيدٌ منطلقٌ ؟ » رفعت ؛ لأنه فصل بينه وبين حرف الاستفهام كما فصله في قوله : « أأنتَ زيدٌ مررت به ؟ » فصارت بمنزلة أخواتها وأقربت على الاصل : قال الكُمَيْت : -

أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَيْسِكَ أُمَّ مُتْجَاهِلِينَا ؟
وقال عمر بن أبي ربيعة : -

أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدِ غَدِّ فَمَتَى تَقُولُ السِّدَارُ تَجْمَعُنَا ؟
وان شئت رفعت بما نصبت فجعلته حكاية . وزعم أبو الخطاب وسألته غير مرة أن ناسا من العرب يوثق بعريبتهم وهم بنو سلمية يجعلون باب : (قُلْتُ) أجمع مثل : « ظَنَنْتُ » (٣) .

- ١ - الكتاب ج ١ ص ٢٧١ - ٢٧٢ .
- ٢ - آل عمران ، الآية ٤٥ .
- ٣ - الكتاب ج ١ ص ٦٢ - ٦٣ .

ومثل هذا ما رواه عن طَيْبِيء يقول عند كلامه على ما آخره ألف رابعة وحكم هذه الألف عند الوقف عليها في لغات القبائل المختلفة : « وذلك قول العرب في : (أفْعَى) : « هذه أفْعَيَّ » وفي : « حُبْلَى » : « هذه حُبْلَى » وفي : (مثنى) : « هذا مُثْنَى » فاذا وصلت صيرتها (أَلْفَا) وكذلك كل ألف في آخر الاسم حدثنا الخليل وابو الخطاب أنها لغة لفزارة وناس من قيس وهي قليلة فأما الأَكْبَرُ الأَعْرَفُ فَأَنَّ تَدَعَّ (الأَلْفَ) في الوقف على حالها ولا تُبَدِّلُهَا (ياءً) وإذا وصلت استوت اللغتان . لانه إذا كان بعدها كلام كان أَيْبَنَ لها منها إذا سَكَتَ عندها . فاذا استعملت الصوت كان أَيْبَنَ . وأما طَيْبِيءُ فزعموا أنهم يَدَعُونَهَا في الوصل على حالها في الوقف لأنها خفية لا تُحَرِّكُ قريبة من الهمزة ، حدثنا بذلك ابو الخطاب وغيره من العرب وزعموا أن بعض طَيْبِيءٍ يقولُ : « أفْعَوُ » لأنها أَيْبَنُ من (الياء) (١) .

ولا يقف استشهدا سيبويه بما يرويه ابو الخطاب الاخفش عند ما سمعه من العرب مباشرة انما يتعداه الى ما لم يصرح فيه ابو الخطاب بسماعه عن العرب ، مما يعبر عنه بقوله : « حدثنا بذلك أبو الخطاب عمّن نشقُّ به من العرب » (٢) او « حدثنا بذلك يونس وابو الخطاب أن بعض العرب يقول » (٣) او « حدثنا بذلك عن العرب أبو الخطاب » (٤) او « حدثنا ابو الخطاب الاخفش عن شاعره » (٥) او « وزعم ابو الخطاب أن بعض العرب يقول » (٦) الى آخر ما هنالك من العبارات الدالة على ان المُسْتَشْهَدَ به من رواية أبي الخطاب الاخفش مما لا يقترن بسماعه اياه من العرب . فمن ذلك قوله : « وزعم ابو الخطاب أن ناسا من العرب يقولون في الوقف : « طَلَّحَتْ » كما قالوا في تاء الجميع قولاً واحداً في الوقف والوصل وزعم ابو الخطاب أن أزدَ السَّراةِ يقولون : « هذا زَيْدُو ، وهذا عَمْرُو ، ومررت بزَيْدِي وبعَمْرِي » جعلوه قياساً واحداً فأثبتوا (الياء) و (الواو) كما أثبتوا « الألف » (٧) .

وقوله : « وحدثنا ابو الخطاب أن ناسا من العرب يقولون : « كَيْدَ زَيْدٌ يفعلُ » و « ما زَيْلُ زَيْدٌ يفعلُ ذلك » يريدون : « زال وكاد » (٨) .

- ٢ - الكتاب ج ١ ص ٢٧٥ .
- ٤ - الكتاب ج ٢ ص ٢٨٢ .
- ٦ - الكتاب ج ١ ص ١٢٣ .
- ٨ - الكتاب ج ٢ ص ٣٦٠ .

- ١ - الكتاب ج ٢ ص ٢٨٧ .
- ٢ - الكتاب ج ١ ص ٢٥٨ .
- ٥ - الكتاب ج ١ ص ٤٠ .
- ٧ - الكتاب ج ٢ ص ٢٨١ .

وقوله : « أما ما يتعدى الأمور الى مأمور به فهو قولك : « عليك زيداً » و « دونك زيداً » و « عندك زيداً » ، تأمره به . حدثنا بذلك ابو الخطاب « (١) .
 والمروي عن أبي الخطاب الأخصش كثير جدا بحيث تقع الرواية عنه أكثر من مرة في بعض صفحات الكتاب .

أما الذي لا تكاد تخلو صفحة من صفحات الكتاب من ذكره سواء في الرواية عنه للشعر او النثر للمسموع او لغيره ام في ذكر آرائه النحوية او اللغوية او الصرفية فأستاذه الخليل بن أحمد الفراهيدي . والرواية عنه لا تختلف عن الرواية عن غيره من الشيوخ الذين تقدم ذكرهم فهي اما رواية لما سمعه الخليل عن العرب وهي قليلة اذا قيست بما رواه من سماع ابي الخطاب الأخصش عن العرب مثل قوله : « وقال : سمعت العرب يقولون : « ضربتُ ضربه » و « أخذتُ أخذة » شبهه (الهاء) بالألف فأمال ما قبلها كما يميل ما قبل الألف » (٢) .

وقوله : « وزعم يونس أن (لَبَيْكَ) اسمٌ واحد ولكنه جاء على هذا اللفظ في الاضافة كقولك : « عَلَيْكَ » . وزعم الخليل أنها تنية بمنزلة (حَوَالَيْكَ) لأننا سمعناهم يقولون : « حنان » وبعض العرب يقولون : « لَب » فيجزيه مُجْرَى (أَمْسِ) و (غَاقِ) ولكن موضعه نصب ، و (حَوَالَيْكَ) بمنزلة حَنَانِيكَ » (٣) .

أما رواية الشعر عن طريق الخليل فكثيرة منها قوله : « وحدثنا الخليل أنه سمع من العرب من يوثق بعريته يُنشد هذا البيت وهو قول الشماخ :
 وكلُّ خَلِيلٍ غَيْرُ هَاضِمٍ نَفْسِهِ لِيَوْصَلَ خَلِيلٍ صَارِمٌ أَوْ مَعَارِزُ
 فجعله صفة لـ « كل » (٤) .

اما الرواية من غير اشارة الى سماعه المروي عن العرب فأكثر من المقترن بها من ذلك قوله : « وحدثنا الخليل أن ناسا من العرب يقولون : « علاك » و « لَدَاكَ » و « إِلاكَ » ، وسائر علامات المضمر المجرور بمنزلة (الكاف) . وسألت الخليل عمن قال : « رأيتُ كِلَا أَخَوَيْكَ » ، ومررتُ بِكِلَا أَخَوَيْكَ » ثم قال : « مررتُ بِكِلَيْهِمَا » . فقال : جعلوه بمنزلة « عليك ولديك » في الجر والنصب لأنهما ظرفان يُستعملان في الكلام مجرورين ومنصوبين » (٥) .

- ١ - الكتاب ج ١ ص ١٤٦ .
- ٢ - الكتاب ج ٢ ص ٢٧٠ .
- ٣ - الكتاب ج ١ ص ١٧٦ . وينظر في مثله ج ٢ ص ١٣٤ . وغيرها كثير .
- ٤ - الكتاب ج ١ ص ٢٧١ .
- ٥ - الكتاب ج ٢ ص ١٠٤ - ١٠٥ .

ومثله قوله : « وسألت الخليل عن قولهم : « أَيْتَهُنَّ فُلَانَةٌ ؟ » و
 « أَيْتُهُنَّ فُلَانَةٌ ؟ » فقال : اذا قلت « أَيُّ » فهو بمتزلة (كُلٌّ) ، لان (كُلًّا)
 يقع للمذكر والمؤنث ، وهو أيضا بمتزلة (بعض) ، فاذا قلت : « أَيْتَهُنَّ »
 فإنك أردت أن تؤنث الاسم كما أن بعض العرب فيما زعم الخليل يقول :
 « كَلْتَهُنَّ مَنْطَلَقَةٌ » (١) .

وقوله : « وزعم الخليل ان مَنَتَيْنِ وَمَنَةً وَمَنَاتٍ وَمَنَيْنِ وَمَنَيْنِ كل
 هذا في الصلة مسكن النون . . . وزعم ان من العرب وقد سمعناه من بعضهم من
 يقول (أَيُّونَ هَوَلَاءِ) و (أَيَّانَ هَذَانِ) ف (أَيُّ) قد تجمع في الصلة وتثنى
 وتضاف وتوَنُّ و (مَنَنْ) لا يثنى ولا يجتمع في الاستفهام . . . » (٢) .

وقوله : « ومن ذلك قولهم (انْطَلَقَ) - بفتح القاف - لثلاثا يلتقي ساكنان
 كما فعلوا ذلك بـ « أَيْنَ » واشباهها حدثنا بذلك الخليل عن العرب ، وأنشدنا بيتا
 وهو لرجل من أزد السراة : -

عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وذو ولد لم يكدَه أَبـوانِ
 وسمعناه من العرب كما انشده الخليل ففتحوا (الدال) كي لا يلتقي ساكنان
 وحيث أسكنوا موضع العين حركوا الدال » (٣) .

وقوله : « وزعم الخليل ان ناسا من العرب يقولون : « لَمْ أَبْلِهَ »
 لا يزيدون على حذف (الالف) حيث كثر الحذف في كلامهم » (٤) .

وقد يتتابع النقل عن الخليل في المسألة الواحدة وللغات مختلفة كما في قوله :
 « واما الذين راموا الحركة فهم الذين قالوا : (هُوَ عُمَرُ) و (هَذَا أَحْمَدُ)
 كأنه يريد رفع لسانه حدثنا بذلك عن العرب الخليل وابو الخطاب . وحدثنا الخليل
 عن العرب ايضا بغير الاشمام واجراء الساكن . واما التضعيف فقولك : « هذا
 خالد » و (هُوَ يَجْعَلُ) و (هَذَا فَرَجٌ) حدثنا بذلك الخليل عن العرب ومن
 ثم قالت العرب في الشعر في القوافي : (سَبَسَبَا) يريد (السَّبَسَبَ) و
 (عَيْهَلُ) يريد : (العَيْهَلُ) لان التضعيف لما كان في كلامهم في الوقف
 اتبعوه (الياء) في الوصل و (الواو) على ذلك كما يلحقون (الواو) و (الياء)
 في القوافي فيما لا يدخله (ياء) ولا (واو) في الكلام » (٥) .

٢ - الكتاب ج ١ ص ٤٠٢ .

١ - الكتاب ج ١ ص ٤٠١ .

٢ - الكتاب ج ٢ ص ٢٥٨ .

٤ - الكتاب ج ٢ ص ٣٩٢ .

٥ - الكتاب ج ٢ ص ٢٨٢ .

ولم يقتصر في روايته عن الخليل على رواية الشعر او النثر العربي من غير ذكر
للآراء المستنبطة منها انما كان يبين ما وجده الخليل من موضوعات نحوية في
اشعار العرب مشابهة لما يرد في الآيات (١) القرآنية ، مثال ذلك قوله : « وسألت
الخليل عن قوله جل ذكره : « حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا » اين جوابها؟
وعن قوله جل وعلا : « وَلَوْ يَرَىٰ الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرْوْنَ الْعَذَابَ » (٢) و
« لَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقُفُّوا عَلَى النَّارِ » (٣) فقال : إن العرب قد ترك في مثل هذا
الخبر الجواب في كلامهم لعلم المُخْبِر لأي شيء وضع هذا الكلام ، وزعم أنه
قد وجد في اشعار العرب (رَبِّ) لا جواب لها . من ذلك قول الشماخ :

وَدَوِيَّةٍ قَفَّرِ تَمَشَّى نَعَامُهَا كَشِي النَّصَارَى فِي خِفافِ الأَرندَجِ

فهذه القصيدة التي فيها هذا البيت لم يجيء فيها جواب لرب لعلم المخاطب انه
يريد : (قطعتها) او ما هو في هذا المعنى « (٤) .

وقد يقرن هرون بالخليل في بعض الروايات كما في قوله : « وحدثني الخليل
وهرون ان ناسا يقولون : « مُرْدِّ فَيَنَّ » (٥) فمن قال هذا فانه يريد (مُرْتَدِّ فَيَنَّ)
وانما اتبعوا الضمة الضمة حيث حركوا وهي قراءة لأهل مكة . كما قالوا :
« رُدُّ يَا فَيَنَّ » فضموا الضمة (الراء) فهذه (الراء) أقرب ، ومن قال هذا قال :
« مُقْتَلِينَ » وهذا اقل اللغات (٦) .

وربما يكون ما يرويه عن الخليل مما رواه الخليل عن ابي الخطاب الاخفش
مثال ذلك قوله : « وزعم الخليل انه يجوز أن تقول : « آتِيكَ الْيَوْمَ غَدَوَةٌ
وبكرة » تجعلهما بمنزلة : « ضَحْوَةٌ » ، وزعم ابو الخطاب انه سمع من يوثق
به من العرب يقول : « آتِيكَ بكرة » وهو يريد الاتيان في يومه او في غده ،
ومثل ذلك قول الله عز وجل : « وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا » (٧) هذا
قول الخليل « (٨) .

١ - الزمر ، الآية ٧٣ .

٢ - الانعام ، الآية ٢٧ .

٣ - الكتاب ج ١ ص ٤٥٣ - ٤٥٤ .

٤ - الانفال ، الآية ٩ . وهي « اذ تستغيثون ربكم فاستجاب لكم اني ممدكم بالف من الملائكة مردفين » .

٥ - مريم ، الآية ٦٢ .

٦ - الكتاب ج ٢ ص ٤١٠ .

٧ - الكتاب ج ٢ ص ٤٨ - ٤٩ .

هؤلاء هم أكثر من روى عنهم كلام العرب مثوره ومنظومه من صرح
باسمائهم وهناك مواضع كثيرة قال فيها : « حدثني » او : « حدثنا من نثق به »
او : « حدثني من لا أتتهم » او : « حدثنا من لا نتهم » ، وقد مر بنا أن
ابا زيد الأنصاري كان يقول : « كل ما مرّ في كتاب سيبويه مما قال فيه :
حدثني الثقة فأنا الذي حدثته . ومثال ذلك قوله : « وحدثنا من نثق به أن بعضهم
يقول في بني جدّيمة : « جدّمي » ، فيضم (الجيم) ويجره مجرّي
عبدّي » (١) .

وقوله : « وزعم من نثق به أنه سمع روبة يقول : « هذا غلام لك
مقبلاً » جعله حالاً ولم يجعله من اسم الاول » (٢) .

وقوله : « واخبرني من اتق به انه يقول : « مال الرجل » و « قد ملت
بعدنا » « فأنت تمال » و « رجل مال » إذا كثر ماله » (٣) .

وقوله : « وحدثني من لا أتتهم عن رجل من أهل المدينة موثوق به أنه سمع
عربياً يتكلم بمثل قولك « إن زيدٌ لذهابٌ » وهي التي في قوله جلّ ذكره :
« وإن كانوا ليقولون ، لو أن عندنا ذكراً من الأولين » (٤) وهذه (إن)
مخدوفة . وتكون في معنى : ما » (٥) .

وقوله : « وحدثنا من لا نتهم أنه سمعهم يقولون : (أخذتُ) فيسبون » (٦)
وقد يروي عمن يوثق به او من يوثق بعلمه ، ولا ندرى إن كان المقصود به
ابو زيد الأنصاري أو غيره مثال ذلك قوله : « وزعم من يوثق به أنه سمع من
العرب من يقول : ثلاثه أربعه » (٧) .

وقوله : « تقول : « هذا حذام » « ورأيتُ حذامَ قبلُ » « ومررتُ بحذامِ
قبلُ » سمعت ذلك ممن يوثق بعلمه » (٨) .

وقد يروي عمن لا يتهم عن الخليل مثاله قوله : « وحدثني من لا أتتهم عن
الخليل : أنه سمع أعرابياً يقول : « إذا بلغَ الرجلُ الستينَ فليأه وإيّا
الشوابِ » (٩) .

- ٢ - الكتاب ج ١ ص ٢٧٢ .
- ٤ - الصفات ، الإبتان ١٦٧ و ١٦٨ .
- ٦ - الكتاب ج ٢ ص ٤٢٢ .
- ٨ - الكتاب ج ٢ ص ٤١ .

- ١ - الكتاب ج ٢ ص ٦٩ .
- ٣ - الكتاب ج ٢ ص ١٢٧ .
- ٥ - الكتاب ج ١ ص ٤٧٥ .
- ٧ - الكتاب ج ٢ ص ٣٤ .
- ٩ - الكتاب ج ١ ص ١٤١ .

وكثير مما بقي من الشواهد المأخوذة من كلام العرب سمعها سيبويه بنفسه من العرب وهو يفوق في كثرته ما رواه من سماع شيوخه عنهم .

فمنه ما سمعه من فرد او أفراد من قبيلة يذكر اسمها مع ما يرويه مثال ذلك قوله : « وسمعنا بعض بني تميم من بني عدي يقولون : « قد ضربته » ، وأخذته » كسروا حيث أرادوا أن يحركوها لبيان الساكن الذي بعدها ، لا لإعراب يُحدِّثه شيء قبلها » (١) .

وقوله : « واما ناس من بني سعد فانهم يبدلون (الجيم) مكان (الياء) في الوقف لأنها خفية فابدلوا من موضعها أين الحروف ، وذلك قولهم : « هذا تَمِيمٌ » يريدون : (تَمِيمِي) و « هذا عَدِيٌّ » يريدون : (عَدِيٌّ) ، وسمعت بعضهم يقول : « عَرَبَانِيٌّ » يريد : (عَرَبَانِيٌّ) ، وحدثني من سمعهم يقولون :

خالي عُوَيْفٌ وأبو عَدِيٍّ المطعمان الشَّحْمَ بالعَشِيحِ
وبالغداة فَلَاقَ البَرَنِيحِ

يريد : (بالعَشِي) ، و (البَرَنِي) ، فزعم أنهم انشدوه هكذا » (٢) .
وقد لا يذكر اسم القبيلة المتكلمة باللغة التي سمعها ويكتفي بأن يقول : « سمعنا من ترضى عربيته » (٣) أو « سمعنا من العرب الموثوق بهم » ، أو « سمعنا ناساً من العرب كثيراً » . مثاله قوله : « ومن العرب من ينصب بالألف واللام من ذلك قولك : « الحمد لله » (٤) ينصبها عامة بني تميم وناس من العرب كثير . وسمعنا ناساً من العرب كثيراً يقولون : « التراب لك » و « العَجَبَ لك » فتفسير نصب هذا كتفسيره حيث كان نكرة ، كأنك قلت : « حمداً وعجبا » ، ثم جئت بـ (لك) لتبين من تعني ، ولم تجعله مبنياً عليه فتبتدئه » (٥) .

او يقول : « سمعنا بعض من يوثق بعربيته يقول : » (٦) او : « وسمعنا من يوثق به من العرب ينشده هكذا » (٧) او : « سمعنا من يوثق به من العرب يقول : » (٨) او « على ما سمعنا العرب تتكلم به رفعا ونصبا » (٩) .

٢ - الكتاب ج ٢ ص ٢٨٨ .

٤ - الفاتحة ، الآية ١ .

١٦١ ص

٦ - الكتاب ج ٢ ص ١٦٧ .

٦ - الكتاب ج ١ ص ١٦٥ .

١ - الكتاب ج ٢ ص ٢٨٧ .

٢ - الكتاب ج ٢ ص ١٦٠ .

٥ - الكتاب ج ١ ص ١٦٦ . وينظر ج ١ ص ١٦١ .

٦ - الكتاب ج ٢ ص ٢٦١ . وينظر ج ١ ص ٧٢٦٢ .

٨ - الكتاب ج ١ ص ٢٦ .

وقد يذكر اسم من سمع منه من الاعراب نحو قوله : « وسمعت أعرابيا وهو ابو مَرْهَب يقول : » (١) او يكتفي بتعيين عدد من سمع عنهم إن لم يعرف أسماءهم كقولَه : « أتي سمعت رجلين من العرب عربيين يقولان » (٢) فهو يؤكد هنا كون من سمع عنهما من العرب بقوله : «عربيين . . .»

وقد يصف من سمع عنه بانه من افصح العرب او من افصح الناس كأن يقول : « وأنشدناه أعرابي من أفصح الناس وزعم أنه شعر أبيه » (٣) .

وقد يسمع عن الشاعر نفسه ما يرويه من أبيات مثاله قوله : « كذلك سمعناهما من الشاعرين اللذين قالاهما » (٤) . او يقول : « فكل هذه البيوت سمعناها من أهل الثقة » (٥) . او : « وزعم ابو الخطاب أنه سمع هذا البيت من أهله هكذا » (٦) .

وتبين في هذه الشواهد التي سمعها سيويه نفسه من العرب او سمعها احد شيوخه منهم ورواها لسيويه ، او سمعها احد الرواة الذين يثق بهم او يثق بعربيتهم او سمعها ممن لا يتهم منهم . او سمعها ممن يرويها أو ينشدها من العرب الفصحاء او من العرب الموثوق بعربيتهم ، او سمعه من أكثر العرب او من ناس كثير من العرب ، رتبسا متعددة في القوة والفصاحة نذكرها مرتبة حسب فصاحتها :

ما سمعه من فصحاء العرب او من العرب الفصحاء يقول : « وكذلك : جَنُوبٌ وَشَمَالٌ وَحَرُورٌ وَسَمُومٌ وَقَبُولٌ وَدَبُورٌ اذا سميت رجلا بشيء منها صرفته لانها صفات في أكثر كلام العرب ، سمعناهم يقولون : « هذه رِيحٌ حَرُورٌ » و « هذه رِيحٌ شَمَالٌ » و « هذه الرِيحُ الجَنُوبُ » و « هذه رِيحٌ سَمُومٌ » و « هذه رِيحٌ جَنُوبٌ » سمعنا ذلك من فصحاء العرب لا يعرفون غيره » (٧) .

ما سمعه عن يوثق به من العرب يقول : « وسمعنا من يوثق به من العرب اجتمعت أهلُ اليمامة » لانه يقول في كلامه : « اجتمعت اليمامة » يعني : (أهلُ اليمامة) . فانتَ الفعل في اللفظ اذ جعله في اللفظ لليمامة فترك اللفظ على ما يكون عليه في سعة الكلام » (٨) .

-
- | | |
|--|------------------------|
| ١ - الكتاب ج ١ ص ١٦٥ . | ٢ - الكتاب ج ١ ص ٢٢٠ . |
| ٣ - الكتاب ج ٢ ص ٥٢ . | ٤ - الكتاب ج ١ ص ٢٥١ . |
| ٥ - الكتاب ج ١ ص ٤٦٩ . | ٦ - الكتاب ج ١ ص ٤٦٢ . |
| ٧ - الكتاب ج ٢ ص ٢٠ وينظر ج ١ ص ١١١ و ٤٧٧ و ج ٢ ص ٤٤ و ١٤٧ و ٤٢٦ وغيرها كثير في مثل هذه العبارات . | |
| ٨ - الكتاب ج ١ ص ٢٦ وينظر ج ١ ص ٤٦١ و ٤٥١ ونحوها كثير . | |

ومن الشواهد ما قدم له بقوله : « سمعنا من نثق به من العرب يقول » ، أو :
 « سمعنا العرب الموثوق بهم » أو : « سمعت من أثق به من العرب » أو :
 « سمعنا الثقة من العرب يقول » أو : « سمعنا عربيا موثوقا بعربيته » أو :
 « سمعناها من أهل الثقة هكذا » الى آخر ما هنالك من العبارات المتقاربة التي تدل
 على فصاحة المسموع وصحته وإمكان الوثوق به (١) .

وقد يكون من سمع منهم بعض العرب الموثوق بهم ويعبر عن هذا السماع
 بمثل قوله : « وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول » (٢) أو : « سمعنا
 بعض من يوثق بعربيته يقول » (٣) وقد لا يكون سماع سيبويه للغة من المتحدثين
 بها مباشرة إنما عمّن يرويه من الثقات عن قائله ويعبر عن ذلك . بمثل قوله :
 « سمعناه ممن يرويه عن العرب الموثوق بهم » (٤) . أو : « اخبرني من أثق به
 أنه يقول » (٥) ، أو : « حدثني به من لا أتهم عن رجل من اهل المدينة موثوق به
 أنه سمع عربيا يتكلم » (٦) أو : « سمعت من العرب وممن يوثق به يزعم أنه سمعها
 من العرب » (٧) . أو : « زعم من نثق به أنه سمع » (٨) أو : « حدثني من
 لا أتهم أنه سمعهم يقولون » (٩) . أو : « بلغني عن العرب الموثوق بهم أتهم
 يقولون » (١٠) .

وبعد ما عبر عنه بالسماع عن العرب من غير أن يبين درجة فصاحة من سمع
 عنهم أهم عرب موثوق بلغتهم ام هم اقل ممن تقدم . والذي يسدو أنهم موثوق
 بهم لانه يعبر عن ذلك بمثل قوله : « سمعناهم يتكلمون » أو : « سمعناهم
 يقولون » أو : « سمعت العرب يقولون » أو : « سمعناه من العرب » أو :
 « سمعنا العرب تقول » أو : « سماعا من العرب » أو : « سمعنا جميع ما ذكرنا
 لك من العرب » أو : « سمعنا العرب تتكلم به » الى آخر ما هنالك من العبارات
 التي يصح حملها على انه يقصد بها الفصحاء أو الموثوق بهم (١١) .

- ١ - ينظر في مثل هذه العبارات : الكتاب ج ١ ص ١١٧ و ١٥٦ و ١٩٨ و ٢٠٢ و ٣٣١ و ٤٥١ و ٤٦٦ و ج ٢ ص ٢٩٥ و ٣٠٣ و ٤٢٠ . وغيرها .
- ٢ - ينظر الكتاب ج ١ ص ١٥٦ و ١٦١ و ٢١٠ و ٢٦٢ و ٣٧٥ وغيرها كثير .
- ٣ - ينظر الكتاب ج ٢ ص ٢٦١ ونحوها . ٤ - ينظر الكتاب ج ١ ص ٩٣ و ٣٧١ وغيرها .
- ٥ - ينظر الكتاب ج ٢ ص ١٢٧ . ٦ - ينظر الكتاب ج ١ ص ٤٧٥ .
- ٧ - ينظر الكتاب ج ١ ص ١٢٩ . ٨ - ينظر الكتاب ج ١ ص ٢٧٢ .
- ٩ - ينظر الكتاب ج ٢ ص ٤٢٣ . ١٠ - ينظر الكتاب ج ١ ص ٣٨١ .
- ١١ - ينظر في مثل هذه العبارات الكتاب ج ١ ص ٤٤ و ٥٧ و ٨٠ و ١٣٦ و ١٦٥ و ١٧٦ و ٢٠٥ و ٢٤٢ و ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٤٨٢ و ج ٢ ص ١٦ و ٤٨ و ٧٧ و ١٤١ و ١٤٨ و ١٦٦ و ١٩٣ و ٢٠٤ و ٢٠٩ و ٢١١ و ٢١٣ و ٢٢٦ و ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٢٧١ و ٣٠٣ و ٤١٨ و ٤١٩ و ٤٢٢ .

وبعد في القوة والصحة ما سمعه مما يقوله كثير من العرب او ما يقوله أكثر العرب (١) وبعد هذا ما سمعه من بعض العرب او ممن يقوله من العرب ، وهذا يدل على انه ليس في قوة ما تقدم مما سمعه من العرب او من أكثر العرب او من كثير منهم ، ويعبر عن هذا بنحو قوله : « وسمعنا من العرب من يقول » او : « سمعنا بعض العرب يقول » او : « وسمعنا بعضهم يقول » او : « وسمعت من العرب من يقول » الى نحو هذا من العبارات المتقاربة (٢) .

هذا ما صرح فيه سيويه بسماع شيوخه او بسماعه هو نفسه عن العرب من الشواهد التي اعتمد عليها في الكتاب شعرية كانت أم نثرية مما لم يذكر فيه اسم القبيلة التي سمع عنها الشاهد ، بل اكتفى فيه بذكر السماع مع الاشارة الى فصاحة قائل المسموع على حسب ما مر بنا من درجات الفصاحة والثوق .

اما ما صرح فيه باسم القبيلة المتكلمة بما يستشهد به فكثير أيضاً ، وتختلف درجة هذه القبائل في الفصاحة والقوة ، باختلافها عند شيوخه المتقدمين وعند من تأخر عنه من الشيوخ البصريين . وقد مر بنا أن علماء اللغة والنحو المتأخرين عنه قد قسموا القبائل التي أخذوا عنها ورووا لغتها الى قسمين :

قسم يجوز الاحتجاج به والقياس عليه وهو لغة القبائل التي اعترفوا بفصاحتها واطراد لغتها . وقسم آخر طعن فيه ومنع الاحتجاج به وهو لغات القبائل المجاورة للفرس او النبط أو الاحباش او الهنود او غيرهم من الامم والأقوام التي اثرت لغاتها في لغات هذه القبائل ففسدت وبعدت عن الفصاحة فتركوا الاحتجاج بها .

والقبائل التي اتفقوا على الاحتجاج بلغتها ، قيس وتميم واسد ، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ من غيرهم من سائر قبائلهم عند البصريين (٣) .

واتفقوا على انه لا يؤخذ عن حضري قط ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الامم الذين حولهم ، فانه لم يؤخذ لا من لحم ولا من جذام ولا من تغلب ولا النمر ولا من بكر ولا من عبد القيس ولا من أزد عمان ولا من اهل اليمن ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة ، ولا من ثقيف وسكان الطائف ولا من حاضرة الحجاز (٤) .

١ - ينظر الكتاب ج ١ ص ١٢٤ و ج ٢ ص ١٨ ونحوها .

٢ - ينظر معظم صفحات الكتاب ومنها ج ١ ص ١٢٦ و ١٥٩ و ١٦٤ و ١٧٥ و ٢٠٢ و ٢٤٠ و ٢٤٨ و ٤٠٢ و ٤٠٣ و ج ٢ ص ٣٥ و ٦٢ و ٦٩ و ٧٢ و ٨١ و ٩٦ و ١٨٢ و ١٩٣ و ٢٠٤ و ٢٢٧ و

٢٣٢ و ٢٦٣ و ٣٧٧ و ٣٨٨ .

٤ - الاقتراح ص ١٩ - ٢٠ .

٣ - الاقتراح ص ١٩ .

وكان اعتماد الباحثين من علماء اللغة والنحو المتأخرين في تقرير هذا ما وجدوه في مؤلفات النحاة الاوائل وفي آرائهم التي قرروها وقواعدهم التي استنبطوها واللغات التي اعتمدوا عليها في كل ذلك ، على اختلاف في هذه القبائل بين البصريين والكوفيين .

وسيبيوه احد شيوخ المدرسة البصرية وعليه وعلى كتابه الاعتماد في معرفة آراء الشيوخ البصريين الذين سبقوه فهو الذي جمعها ونظمها واستنبط القواعد منها ورتبها . نجد في كتابه يعتمد على القبائل الفصحى الموثوق بلغتها سواء أذكر اسم القبيلة التي اعتمد على لغتها - كما سيأتي ذكره - ام اكتفى بأن يصف المتحدثين بها بـ « من فصحاء العرب » او « من العرب الفصحاء » او « ممن يوثق بفصاحته » او « ممن يثق به من العرب » أو « من العرب الموثوق بهم » الى آخر ما مر بنا من عبارات تدل على اهتمامه بفصاحة اللغة التي اعتمد عليها .

وقد وقف مواقف مختلفة من القبائل التي صرح بأسمائها عند استشهاده بلغتها ، فاعتبر بعضها مطردا ، والآخر هو الصحيح الفصيح ، وغيره الأجود والأكثر او الغالب ومنها ما هو القليل او النادر او القبيح او الرديء او الشاذ ، وسنحاول في ضوء هذه الإشارات أن نحدد تحديدا ربما لا يكون كاملا القبائل التي اعتمد عليها اعتمادا تاما والقبائل التي وقف من لغتها موقف الراوي لما سمع عنها لمجرد تبين طريقتها في التعبير سواء أخالف المشهور المطرد من اللغات ام وافقها غير انه لا يعتمد عليها في استنباط قواعد يقاس عليها في اللغة والنحو والصرف .

واول ما نلاحظه اهتمامه بلغة الحجاز واعتماده عليها بالدرجة الاولى فهو يراها أعلى اللغات وأفصحها وأقدمها وقد وصفها مرة بأنها اللغة القديمة الجيدة وذلك في قوله : « ودعاهم سكونُ الآخر في المثلين أن بيّن أهل الحجاز في الجزم فقالوا : « أرْدُدْ » و « لا ترْدُدْ » وهي اللغة العربية القديمة الجيدة » (١) .

ووصفها اخرى بأنها اللغة الاولى القديمة يقول : « فأما ما كان آخره (راء) فإن أهل الحجاز وبني تميم فيه متفقون ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز كما اتفقوا في (يَرَى) ، والحجازية هي اللغة الاولى القديمة » (٢) .

١ - الكتاب ج ٢ ص ٤٢٤ .

٢ - الكتاب ج ٢ ص ٤٠ - ٤١ .

ويكتفي للدلالة على فصاحة العبارة او الاستعمال للكلمة بأن يقول : وهي
الحجازية الجيدة ، مثال ذلك قوله في باب الادغام : « ومن ذلك قولهم : « وَدَّ »
وإنما أصله : (وَتَدُّ) وهي الحجازية الجيدة « (١) .

او ان يقول بأنها لغة الحجاز وهي عربية جائزة ، مثاله قوله : « وان لم تدغم
فقلت : « هَلْ رَأَيْتَ ؟ » فهي لغة لأهل الحجاز وهي عربية جائزة « (٢) .

وان اراد وصف الاسلوب بالفصاحة اكتفى بقوله فيه : « وهو عربيٌّ جيد
حجازيٌّ » كما في قوله : « ومما يدلك على أن الادغام فيما ذكرت لك أحسن
أنه لا تتوالى في تأليف الشعر خمسة احرف متحركة ، وذلك نحو قولك : « جَعَلَ
كَلْبِيْدٌ » والبيان في كل هذا عربيٌّ جيد حجازيٌّ « (٣) .

والاسلوب الوارد على لغة الحجاز هو الاصل عنده يقول : « وجميع ما
ذكرتُ مفتوح في لغة أهل الحجاز وهو الاصل « (٤) .

ومثل ذلك في كون اللغة الحجازية هي الأصل قوله : « فان جئت بالالف
واللام وبالالف الخفيفة كسرت الاول كله لانه كان في الاصل مجزوما ، لان
الفعل اذا كان مجزوما فحُرِّك لالتقاء الساكنين كسر وذلك قولك : « اضْرَبِ
الرَّجُلَ » و « اضْرَبِ ابْنَكَ » فلما جاءت الالف واللام والالف الخفيفة رددته
الى اصله لأن اصله أن يكون مسكِّناً في لغة أهل الحجاز « (٥) .

وقد تتساوى ولغة تميم كما في قوله : « واعلم أن بني تميم يقولون في موضع
الرفع : « ذَهَبَ أَمْسٌ بِمَا فِيهِ » و « ما رأيتُهُ مُدًّا أَمْسٌ » فلا يصرفون في
الرفع ، لأنهم عدلوه عن الأصل الذي هو عليه في الكلام لا عن ما ينبغي له أن يكون
عليه في القياس ، ألا ترى أن أهل الحجاز يكسرونه في كل المواضع وبنو تميم
يكسرونه في أكثر المواضع في النصب والجر فلما عدلوه عن أصله في الكلام ومجراه
تركوا صرفه كما تركوا صرف (أخَرَ) حين فارقت أخواتها في حذف الالف
واللام منها ، وكما تركوا صرف (سَحَرَ) ظرفاً لانه اذا كان مجروراً او مرفوعاً
او منصوباً غير ظرف لم يكن معرفة الا وفيه الالف واللام « (٦) .

١ - الكتاب ج ٢ ص ٤٢٩ .

٢ - الكتاب ج ٢ ص ٤١٦ .

٣ - الكتاب ج ٢ ص ٤٠٧ .

٤ - الكتاب ج ٢ ص ٢٥٦ .

٥ - الكتاب ج ٢ ص ١٥٩ - ١٦٠ .

٦ - الكتاب ج ٢ ص ٤٢ .

وقد لا يساويها بلغة تميم فقط إنما بغيرها من اللغات فيعتبرها صحيحة كما أن غيرها صحيح أيضا ، لان لكل قبيلة لغتها من ذلك ما جاء في اثناء كلامه على حكم الهمزتين من كلمتين اذا التقتا . يقول : « واعلم أن الهمزتين اذا التقتا وكانت كل واحدة منهما من كلمة فان اهل التحقيق يخففون احدهما ويستثقلون تحقيقهما . . . كما استثقل اهل الحجاز تحقيق الواحدة ، فليس مسن كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحتمقا ، ومن كلام العرب تخفيف الاولى وتحقيق الآخرة وهو قول أبي عمرو ، وذلك قولك : « فَقَدَ جَاءَ أَشْرَاطُهَا » (١) و « يَا زَكَرِيَّا إِنَّا نُبَشِّرُكَ » (٢) ، ومنهم من يحقق الأولى ويخفف الآخرة سمعنا ذلك من العرب وهو قولك : « فَقَدَ جَاءَ أَشْرَاطُهَا » و « يَا زَكَرِيَّا إِنَّا » وقال : -

كُلَّ غَرَاءَ إِذَا مَا بَسْرَزَتْ تَرْهَبُ الْعَيْنُ عَلَيْهَا وَالْحَسَدُ
 سمعنا من يوثق به من العرب يُنشده هكذا . وكان الخليل يَسْتَحِبُّ هذا القول
 فقلت له : لِمَهُ ؟ فقال : إني رأيتهم حين أرادوا أن يبدلوا إحدى الهمزتين
 اللتين تلتقيان في كلمة واحدة ابدلوا الآخرة وذلك : (جائئ) و (آدَم) ورأيت
 أبا عمرو أخذ بهن في قوله عز وجل : « يَا وَيْلَتَا أَلَدُّ وَأَنَا عَجُوزٌ » ؟ (٣)
 وحقق الاولى وكل عربي » (٤) .

وقد وصف لغة لقوم من أهل الحجاز في موضع من كتابه بأنها قليلة رديئة .
 يقول : « وقد بلغنا أن قوما من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون (نبي)
 و (بريئة) وذلك قليل رديء » (٥) .

واللغة الثانية في الفصاحة هي لغة تميم ، وكثيرا ما يقرنها بلغة الحجاز كما مر
 بنا في قوله : « فأما ما آخره (راء) فإن أهل الحجاز وبني تميم متفقون ويختار
 بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز » (٦) .

فهي لغة فصحي لكنها تأتي بعد الحجازية لذلك رأينا بني تميم يختارون لغة أهل
 الحجاز كما في النص المتقدم ، ويستدل على صحتها أحيانا بقول الحجازيين يقول :
 « والدليل على ان (لا رجل) في موضع اسم مبتدأ و (ما من رجل) في موضع اسم
 مبتدأ في لغة تميم قول العرب من أهل الحجاز : « لا رجل أفضل منك » ،

- ١ - محمد ، الآية ١٨ . وفي المصحف : « وقد جاء اشراطها » . .
- ٢ - مريم ، الآية ٧ .
- ٣ - هود ، الآية ٧٢ .
- ٤ - الكتاب ج ٢ ص ١٦٧ .
- ٥ - الكتاب ج ٢ ص ١٧٠ .
- ٦ - الكتاب ج ٢ ص ٤١ .

واخبرنا يونس أن من العرب من يقول : « ما من رجل أفضل منك » ، وهل من رجل خير منك ؟ » كأنه قال : « ما رجل أفضل منك » و « هل رجل خير منك ؟ » (١) .

وقد تتساوى اللغتان في القوة غير أنه لا يصرح بذلك يقول في باب : (ما جعل من الاسماء مصدرا كالمضارع في الباب الذي يليه) : « وذلك قولك : « مررت به وحده » و « مررت بهم وحدهم » و « مررت برجل وحده » ، ومثل ذلك في لغة أهل الحجاز : (مررت بهم ثلاثتهم وأربعتهم) وكذلك إلى العشرة ، وزعم الخليل أنه اذا نصب (ثلاثتهم) فكأنه يقول : « مررت بهؤلاء فقط ولم أجاوز هؤلاء » كما أنه اذا قال : « وحده » فانما يريد : (مررت به فقط لم أجاوزه) ، وأما بنو تميم فيجرونه على الاسم الاول إن كان جراً فجراً وان كان نصياً فنصباً ، وان كان رفعا فرفعا » (٢) .

ومثله قوله : « اما ما كانت عينه ولامه من موضع واحد فاذا تحركت (اللام) منه وهو فعل ألزموه الادغام وأسكنوا العين فهذا متلب في لغة تميم وأهل الحجاز » (٣) .

واهتمامه بهاتين اللغتين دليل على تقاربهما في الفصاحة فان لم تتساويا في جميع الاساليب تساوتا في معظمها . فمثال ما تساوت فيه اللغتان ما جاء في قوله : « ومثل ذلك : « ما أنت بشيء الا شيء لا يعبأ به » من قبل أن « بشيء » في موضع رفع في لغة بني تميم ، فلما قبح أن تحمله على (الباء) صار كأنه بدل من اسم مرفوع ، و (بشيء) في لغة أهل الحجاز في موضع منصوب ، ولكنك اذا قلت : « ما أنت بشيء الا شيء لا يعبأ به » استوت اللغتان فصارت على أقيس الوجهين لانك اذا قلت : « ما أنت بشيء الا شيء لا يعبأ به » فكأنك قلت : « ما أنت الا شيء لا يعبأ به » (٤) . وقد يشعر قوله : « فصارت على أقيس الوجهين » أن لغة تميم أقوى في القياس لاهمالها (ما) وهي حرف غير مختص على الاصل في أمثالها ، في حين أن أعمال أهل الحجاز لها ضعيف في القياس .

ولا يفهم أحيانا من قوله انه يعتبر احدى اللغتين اوضح من الاخرى او أقوى قياسا كما لا يشير الى تساويهما صراحة مثال ذلك قوله في باب : (يختار فيه النصب لأن

- ١ - الكتاب ج ١ ص ٢٤٥ .
- ٢ - الكتاب ج ١ ص ١٨٧ .
- ٣ - الكتاب ج ٢ ص ٢٦٨ .
- ٤ - الكتاب ج ١ ص ٣٦٢ .

الآخر ليس من نوع الاول) : « وهو لغة أهل الحجاز وذلك قولك : « ما فيها أحدٌ الا حماراً » جاءوا به على معنى : (ولكن حماراً) وكرهوا أن يُبدلوا الآخر من الاول فيصير كأنه من نوعه فحمل على معنى : (ولكن) وعمل فيه ما قبله كعمل (العشرين) في (الدرهم) . وأمّا بنو تميم فيقولون : « لا أحدٌ فيها الا حمارٌ » أرادوا : (ليس فيها الا حمارٌ) ، ولكنه ذكر (أحداً) توكيداً لأن يُعلم أن ليس فيها آدمي ثم أبدل فكأنه قال : « ليس فيها إلا حماراً » (١) .
ومثله قوله : « ومثل ذلك قوله عز وجل : « ما لهم به من علم إلا اتباع الظن » (٢) ومثله : « وإن نشأ نغرقهم فلا صريخ لهم ولا هم ينقدون . إلا رحمة منا » (٣) ، ومثل ذلك قول النابغة : -

حلفت يميناً غير ذي مشويّة ولا علم إلا لحسن ظن بصاحب
واما بنو تميم فيرفعون هذا كله ، يجعلون اتباع الظن : علمهم ، وحسن
الظن : علمه ، والتكلف : سُلطانه ، وهم يُنشِدون بيت ابن الأيهم
التغليبي رفاعاً : -

ليس بيني وبين قيس عتابٌ غير طعن الكلى وضرب الرقاب
جعلوا ذلك : العتاب ، وأهل الحجاز ينصبون على التفسير الذي ذكرنا (٤) .
وهناك لغات اخرى قرنها بلغة اهل الحجاز او بلغة بني تميم غير أنه لم يذكر
درجة فصاحتها وصحتها والذي يتضح أنها لا تُساويهما ، منها : -

لغة بكر بن وائل التي قرنها بلغة أهل الحجاز في قوله : « .. وأهل الحجاز
وغيرهم مجتمعون على أنهم يقولون للنساء : « أرْدُدْنَ » ، وذلك لأن (الدال)
لم تُسكّن ههنا لأمر ولا نهي ، وكذلك كل حرف قبل نون النساء لا يُسكّن لأمر
ولا لحرف يجزم . ألا ترى أن السكون لازم له في حال النصب والرفع وذلك
قولك : « رَدَدْنَ » ، وهُنَّ يَرْدُدْنَ ، وعلى أن يَرْدُدْنَ » ، وكذلك يجري
المضاعف قبل نون النساء ولا يحرك في حال وزعم الخليل أن ناساً من
بكر بن وائل يقولون : « رَدَدْنَ ومَرَّنَ وِرَدَّتْ » جعلوه بمقتلة : (رَدَّ) و
(مَدَّ) ، وكذلك جميع المضاعف يجري كما ذكرت لك في لغة أهل الحجاز
وغيرهم والبكرين (٥) . فالاولى القلمى الحجازية . اما البكرية فلغة اخرى
لها اساليبها وصور وتعبيرها المختلفة التي لم يشر الى درجتها من الفصاحة والقوة .

- ١ - الكتاب ج ١ ص ٣٦٢ - ٣٦٤ .
٢ - النساء ، الآية ١٥٧ .
٣ - يس ، الايتان ٤٣ و ٤٤ .
٤ - الكتاب ج ١ ص ٣٦٥ .
٥ - الكتاب ج ٢ ص ١٦٠ - ١٦١ .

وقرنها اخرى بلغة اناس من بني تميم واعتبر حكمهما واحدا ودرجتهما من الفصاحة واحدة ولكنها ليست في فصاحة لغة بني تميم الأصلية وإلا لما قال : « أناسٌ من بني تميم » وقد جاء ذلك في قوله في (باب ما يسكن استخفافا وهو في الأصل عندهم متحرك) : « وذلك قولهم في : (فَخَذَ) (فَخَذَ) وفي (كَبَيْدَ) (كَبَيْدَ) ، وفي : (عَضُدَ) : (عَضُدَ) وفي : (الرَجُلُ) : (رَجُلُ) . وفي (كَرْمَ) : (كَرْمَ) : وفي (عَلِمَ) : (عَلِمَ) وهي لغة بكر بن وائل وأناسٍ كثيرٍ من بني تميم ، وقالوا في المثل : « لم يُحَرِّمَ مَنْ فُضِدَ لَهُ » (١) .

وعدها لغة رديئة جدا في موضع ثالث من كتابه يقول : « وقال ناس من بكر بن وائل : « من أحلامكم » و « يكلم » شبهها بالهاء لأنها علم اضمار ، وقد وقعت بعد الكسرة فأتبع الكسرة الكسرة حيث كانت حرف اضمار وكان اخف من أن يضم بعد أن يكسر ، وهي رديئة جدا ، سمعنا أهل هذه اللغة يقولون ، قال الخطيئة : —

وإن قالَ مَولاهُم على جُلسٍ حادث

مِن الدهرِ رُدُّوا فَضِلَ أحلامِكُم رَدُّوا» (٢)

وذكر لغة اخرى هي لغة ربيعة ، وقد اعتبرها لغة رديئة ايضا لقوله : — « واعلم ان قوما من ربيعة يقولون : « منهم » أتبعوها الكسرة ، ولم يكن المُسَكَّن حاجزاً حصينا عندهم . وهذه لغة رديئة اذا فصلت بين (الهاء) والكسرة فالزم الأصل ؛ لانه قد تجرى على الاصل ولا حاجز بينهما فاذا تراخت وكان بينهما حاجز لم تلتق المتشابهة وأما أهل هذه اللغة الرديئة فجعلوها بمنزلة : « مِنْتِن » (٣) .

أما قيس وأسد فقد ذكر بعض عبارات يتكلم بها فريق من كل منهما على لغته الخاصة ووصف هذا الفريق بانه ممن ترضى عربيته فقال : « اعلم أن الذين قالوا « رأيت عدا » الالف الف نصب ، و « يريد أن يضربها » يقولون : « هو ميتا » و « إنا إلى الله راجعون » وهم بنو تميم ، ويقوله أيضا قوم من قيس وأسد ممن ترضى عربيته فقال : « هو ميتا وليس منهم » و « إنا لمختلفون » (٤) فهو قد قرن هؤلاء ببني تميم وهذا دليل على اعتباره لغتهم فصيحة .

٢ - الكتاب ج ٢ ص ٢٩٤ .

١ - الكتاب ج ٢ ص ٢٥٧ - ٢٥٨ .

٤ - الكتاب ج ٢ ص ٢٦٢ .

٣ - الكتاب ج ٢ ص ٢٩٤ .

وقرن أسدا في موضع ثان بتميم فقال : « واعلم أن ناسا من العرب كثيرا يُلقون على الساكن الذي قبل الهمزة حركة الهمزة سمعنا ذلك من تميم وأسند يريدون بيان الهمزة ، وهو أبيض لها اذا وكتبت صوتا وذلك قولهم : « هو الوثؤ » و « من الوثيء » و « رأيت الوثأ » (١) .

وقال في موضع آخر : « فأما ناس كثير من تميم وناس من اسد فانهم يجعلون مكان (الكاف) للمؤنث (الشرين) ، وذلك أنهم أرادوا البيان في الوقف لأنها ساكنة في الوقف فأرادوا ان يفصلوا بين المذكر والمؤنث » (٢) .

والذي يسدو من نقوله عن أسد أنه يعتبر لغتها في مستوى لغة بني تميم ومقاربه للغة اهل الحجاز ويدلنسا على ذلك أنه قد يكفني بنقل عن أحد أفراد هذه القبيلة فيقول فيه : « أن رجلا من بني اسد قال » وذلك في قوله : « وحدثنا بعض العرب أن رجلا من بني أسد قال يوم جبلة ، واستقبله بعير أعور ، فتطير منه فقال : « يا بني أسد ، أعورَ وذا ناب » . فلم يرد أن يسترشدهم ليخبروه عن عوره وصحته ولكنه نبههم كأنه قال : « أتستقبلون أعورَ وذا ناب ؟ » (٣) .

اما قيس فهي متعددة البطون ، ولكل منها لغة قد تكون فصيحة وقد تكون قليلة او ضعيفة حسب من يتكلم بها منها . فالحجاز من قيس وهي اقوى اللغات وقد وضع ذلك من قوله : « وأما أهل الحجاز وغيرهم ممن قيس فالزموها (الهاء) في الوقف وغيره كما ألزمت طيء (الياء) » (٤) .

وقد مر بنا انه قرن لغة قوم منهم بلغة تميم في قوله : « واعلم ان الذين قالوا : « رأيتُ عدأ » يقولون : « هو منأ » وهم بنو تميم ويقوله أيضا قوم من قيس وأسد ممن ترتضى عربيته » (٥) .

واعتر لغت بعض قيس قليلة في موضع آخر حين قرنها بلغة فزارة ، يقول : « حدثنا الخليل وابو الخطاب أنها لغة لفزارة وناس من قيس وهي قليلة » (٦) .

ومن القبائل التي اعتبرها ممن يوثق بعربيتهم بنو سلم ، فقد استشهد بلغتها واعتبرها لغة مطردة يقول : « وزعم أبو الخطاب - وسألته عنه غير مرة - أن ناسا من العرب يوثق بعربيتهم وهم بنو سلم يجعلون باب (قلت) أجمع مثل : « ظننت » (٧) .

٢ - الكتاب ج ٢ ص ٢٩٥ .

٤ - الكتاب ج ٢ ص ٢٨٨ .

٦ - الكتاب ج ٢ ص ٢٨٧ .

١ - الكتاب ج ٢ ص ٢٨٥ - ٢٨٦ .

٢ - الكتاب ج ١ ص ١٧٢ .

٥ - الكتاب ج ٢ ص ٢٦٢ .

٧ - الكتاب ج ١ ص ٦٣ .

واعتر لغة طيبيء من اللغات القوية الحارية في الاستعمال ، وذلك لما استنتجه من قول الخليل . يقول : « وقال الخليل : اذا قلت يا هذا وانت تريد ان تقف عليه ثم تؤكدَه باسم يكون عطفًا عليه فانت فيه بالخيار ان شئت نصبت وان شئت رفعت وذلك قولك : « يا هذا زيدٌ » ، وان شئت قلت : « زيداً » وزعم لي بعض العرب أن (يا هذا زيدٌ) كثير في كلام طيبيء ، ويقوي : (يا زيدُ الحسنُ الوجه) ولا تَلْتَفِتُ فيه الى الطول أنك لا تستطيع أن تتاديه فتجعله وصفاً مثله منادى » (١) .

ولا يصفها بقوة او ضعف في مواضع اخرى منها قوله في باب (الحرف الذي تُبدل مكانه في الوقف حرفاً أبين منه يشبهه) : « وذلك قول بعض العرب في (أفعى) : (هذه أفعى) فاذا وصلت صيرتها (ألقاً) وأما طيبيء فزعموا أنهم يدعونها في الوصل على حالها في الوقف لأنها خفية لا تحرك قريبة من الهزمة ، حدثنا بذلك ابو الخطاب وغيره من العرب ، وزعموا أن بعض طيبيء يقول : « أفعو » لأنها أبين من (الياء) ولم يغيثوا غيرها لأنها تشبه (الالف) في سعة المخرج والمد » (٢) .

ومن اللغات التي ذكرها ولم يصفها بقوة ولا ضعف لغة أزد السّراة التي ذكرها عرضاً عند كلامه على اللغات واختلافها في الوقف على الاعلام المعربة ، يقول : « وزعم ابو الخطاب أن أزد السّراة يقولون : « هذا زيدو » ، و « مررتُ بزَيْدِي وبِعَمْرِي » جعلوه قياساً واحداً فأثبتوا (الياء) و (الواو) كما اثبتوا (الالف) » (٣) .

ومنها لغة بني سعد الذين نقل عنهم ما سمعه منهم وما حدثه به من سمعه منهم ولكنه لم يبين فصاحتها بالنسبة الى غيرها من القبائل وذلك في قوله : « وأما ناس من بني سعد فانهم يبدلون (الجيم) مكان (الياء) في الوقف لأنها خفية فأبدلوا في موضعها أبين الحروف وذلك قولهم : « هذا تَمِيمِجٌ » يريدون : (تَمِيمِي) و « هذا عَليجٌ » يريدون : (علي) . وسمعت بعضهم يقول : « عَرَبَانِجٌ » يريد : (عرباني) . وحدثني من سمعهم يقولون :

خَالِي عُوَيْفٌ وَأَبُو عَلِجٍ الْمُطْعِمَانِ الشَّحْمَ بِالْعَشِجِ
وَبِالْغُدَاةِ فَلَقَ الْبَرْنِجِ

١ - الكتاب ج ١ ص ٣٠٧ - ٣٠٨ .

٢ - الكتاب ج ٢ ص ٢٨٧ .

يريد : (العَشِيَّة) و (البَرِّيَّة) ، فزعم أنهم أنشدوه هكذا « (١) .

ومنها لغة كعب وغني ، وقد نقل عنهما في لغة مخالفة للغة أهل الحجاز ولم يُشر إلى جودتها وفصاحتها أو رداً عنها ، والمفهوم أنها أقل فصاحة من لغة الحجاز ، يقول : « ومن العرب من يكسر ذا أجمع علي كل حال فيجعله بمتزلة : (اضرب الرجل) . . . ومن يكسر كعبٌ وغني » (٢) .

واعتبر لغة فزارة لغة قليلة ، يقول عند كلامة على ابدال حرف من حرف يشبهه في الوقف : « وذلك قول بعض العرب في « أفعى » : (هذه أفعى) وفي « حُبلى » : (هذه حُبلى) وفي (مُشَى) : (هذا مُشَى) فإذا وصلت صيرتها (ألفاً) ، وكذلك كل (الف) في آخر الاسم . وحدثنا الخليل وابو الخطاب أنها لغة فزارة وناس من قيس ، وهي قليلة . فأما الأكثر الأعراف فإن تدع (الالف) في الوقف على حالها ولا تُبدلها (ياءً) ، وإذا وصلت استوت اللغتان » (٣) .

اما لغة خثعم فيرى أنها ليست هي العربية الجيدة لقوله « (ذو صباح) بمتزلة (ذات مرة) تقول : « سير عليه ذا صباح » أخبرنا بذلك يونس عن العرب إلا أنه قد جاء في لغة لخثعم مفارقاً ل (ذات مرة) و (ذات ليلة) ، وأما الجيدة العربية فإن يكون بمتزلتها ، وقال رجل من خثعم : -

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لِيَشِيءَ مَا يُسَوِّدُ مَنْ يَسُودُ
فهو على هذه اللغة يجوز فيه الرفع » (٤) .

اما اللغات الاخرى التي استشهد بها في كتابه فانه لم يشر فيها الى اسم القبيلة وانما كان يكتفي بوصف بعضها بانها (لغة مطردة) كما في قوله : « واعلم أن لغة للعرب مطردة تجري فيها (فَعِلَّ) من (رَدَدْتُ) مجرى (فَعِلَّ) من (قُلْتُ) وذلك قولهم : « قدر د » و « هد » و « رحبت بلادك وظلت » لما اسكنوا (العين) ألقوا حركتها على (الفاء) كما فعل ذلك في : (جئت) و (بعث) ، ولم يفعلوا ذلك في (فَعِلَّ) نحو : (عَصَّ و صبَّ) كراهية الالتباس » (٥) . فهي مطردة عنده ولكن غيرها أقوى وأجود حيث يقول بعد

٢ - الكتاب ج ٢ ص ١٦٠ .

١ - الكتاب ج ٢ ص ٢٨٨ .

٣ - الكتاب ج ٢ ص ٢٨٧ .

٤ - الكتاب ج ١ ص ١١٥ - ١١٦ .

٥ - الكتاب ج ٢ ص ٤٠٠ .

هذا : « - واعلم أن (رُدَّ) هو الأجدود الأكثر ، لا يغير الادغام المتحرك كما لا يغيره في (فَعْلَلَّ) و (فَعِلَّ) ونحوهما ، و (قِيلَ وَبِيعَ وَخِيفَ) أقيس وأكثر وأعرف » (١) .

ومنها ما وصفه بأنه لغة كثيرة جيدة وذلك في قوله في أثناء كلامه على باب : (ما يكون الاسم والصفة فيه بمنزلة اسم واحد) : « وأما من قال : « يازيدُ بن عبد الله » فانه إنما قال : « هذا زيدُ بنُ عبد الله » وهو لا يجعله اسماً واحداً ، وحذف التنوين لأنه لا ينجزم حرفان . فان قلت : هلا قالوا : « هذا زيدُ الطويلُ » فإن القول فيه أن تقول : جعل هذا لكثرة في كلامهم بمنزلة قولهم : « لد الصلاة » حذفها لأنه لا ينجزم حرفان ، ولم يحركها ، واختص هذا الكلام بحذف التنوين لكثرته كما اختص (لا أدري) و (لم أبل) لكثرتها . ومن جعله بمنزلة (لدين) فحذفه لالتقاء الساكنين ولم يجعله بمنزلة اسم واحد قال : (هذه هندُ بنتُ فلان) ، وزعم يونس أنها لغة كثيرة في العرب جيدة » (٢) .

وقد يصف اللغة بأنها جيدة فقط ، من ذلك ما ورد في قوله في باب : (يكرر فيه الاسم في حال الاضافة ويكون الاول بمنزلة الآخر) : « وذلك قولك : « يازيدُ زيدَ عمرو » و « يازيدُ زيدَ أخينا » و « يازيدُ زيدنا » زعم الخليل ويونس أن هذا كله سواء وهي لغة للعرب جيدة » (٣) .

وهناك لغات اعتبرها لغات لمن ترتضى عربيته ، وبعضها لغات لمن لا ترتضى عربيته وقد ورد ذكرهما معا في قوله : « فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفا وتكون خمسة وثلاثين حرفا بحروف هن فروع وأصلها من التسعة والعشرين وهي كثيرة يؤخذ بها وتستحسن في قراءة القرآن والاشعار وهي : النون الخفيفة ، والهمزة التي بينَ بينَ ، والألف التي تُمالَ إمالة شديدة ، والشين التي كالجيم ، والصاد التي تكون كالزاي ، وألف التفخيم يعني بلغة اهل الحجاز في قولهم : « الصلاة والزكاة والحياة » وتكون اثنين وأربعين حرفا بحروف غير مستحسنة ولا كثيرة في لغة من ترتضى عربيته ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر » (٤) .

ومما وصفه بأنه لغة لقوم من العرب ممن ترتضى عربيته ما جاء في قوله : « وقد شبه بعض العرب ممن ترتضى عربيته هذه الحروف الأربعة : « الصاد والصاد والطاء والطاء » في : (فَعَلَّتْ) بهن في : (اِفْتَعَلَّ) لانه يبني الفعل على

٢ - الكتاب ج ١ ص ٣١٤

٤ - الكتاب ج ٢ ص ٤٠٤

١ - الكتاب ج ٢ ص ٤٠٠

٣ - الكتاب ج ١ ص ٣١٤

(التساء) ويغير الفعل فتسكين (اللام) كما أسكن (الفاء) في : (افتعل) ولم تترك الفعل على حاله في الاظهار ، فصارعت عندهم (افتعل) هو ذلك قولهم : « فحَصَّطُ بِرِجْلِي » و « حَصَّطُ عَنْهُ » و « حَبَّطُهُ » و « حَفَّطُهُ » يريدون : (حَصَّطُ عَنْهُ) و (حَبَّطْتُهُ) و (حَفَّطْتُهُ) وسمعناهم يُنْشِدُونَ هذا البيت لعَلَمَةَ بن عَبْدَةَ :

وَفِي كُلِّ حَيٍّ قَدْ حَبَّطُ بِنِعْمَةٍ فَحَقَّ لَشَأْسٍ مِنْ نَدَاكَ ذَنْوَبُ
وَأَعْرَبَ اللَّغْتَيْنِ وَأَجُودَهُمَا أَنْ لَا تَقْلِبَهَا (طَاءً) ، لِأَنَّ هَذِهِ (التَّسَاء) عِلَامَةُ
الاضمار وانما تبيء لمعنى وليست تلزم هذه (التَّسَاء) الفعل « (١) . ففي هذا
النص قد وصف بعض اللغات بأنها لغة من ترتضى عربيته ثم بين أن الاجود أن
نقبيها على اصلها بلا قلب وهي اللغة الاصلية .

وهناك لغات لقوم يوثق بعربيتهم او لأكثر العرب ذكرها في كلامه على باب
(ما أميل على غير قياس وانما هو شاذ) فقال : « وذلك (الحَجَّاجُ) اذا كان اسما
لرجل وذلك لأنه كثر في كلامهم فحملوه على الأكثر لأن الامالة أكثر في كلامهم .
واكثر العرب ينصبه ولا يميل ألف (حَجَّاجُ) اذا كان صفة يجرونه على
القياس . وأما (التَّسَاء) فيميله من لا يقول : (هذا مالٌ) بمنزلة (الحَجَّاجُ)
وهم أكثر العرب لانها ك (ألف) : (فاعل) اذا كانت ثانية فلم تُمَلَّ في غير
الجر كراهية أن تكون كباب : (رَمَيْتُ وَغَزَوْتُ) لأن (الواو) و (الياء)
في : (قُلْتُ) و (بَعْتُ) اقرب الى غير المعتل وأقوى .

وقال ناس يوثق بعربيتهم : « هذا بابٌ ومالٌ » و « هذا عابٌ » لما كانت
بدلا من (الياء) كما كانت في : (رَمَيْتُ) شبهت بها ، وشبهوها في :
(باب ومال) بالألف التي تكون بدلا من (واو) : (غزوت) فتبعت (الواو)
(الياء) في (العين) كما تبعتها في (اللام) لأن (الياء) قد تغلب على (الواو)
هنا والذين لا يميلون في الرفع والنصب أكثر العرب ، وهو أعم في
كلامهم ، ولا يميلون في الفعل نحو : (قال) لانهم يفرقون بين ما (فَعَلْتُ)
منه مكسور وبين ما (فَعَلْتُ) منه مضموم . وهذا ليس في الاسماء « (٢) .

ومثل ذلك قوله : « واعلم أن ناسا من العرب يلحقون (الكاف) التي هي
علامة الاضمار اذا وقعت بعدها (هاء) الاضمار (ألفاً) في التذكير و (ياء) في

التأنيث لأنه اشد توكيدا في الفصل بين المذكر والمؤنث ، كما فعلوا ذلك حيث أبدلوا مكانها (الشرين) في التأنيث ، وأرادوا في الوقف بيتان (الهاء) اذا اضمرت المذكر ، لان (الهاء) خفية ، فاذا ألحق (الألف) بيّن أن (الهاء) قد لحقت ، وانما فعلوا هذا بها مع (الهاء) لأنها مهموسة كما أن (الهاء) مهموسة وهي علامة اضممار ، كما أن (الهاء) علامة اضممار ، فلما كانت (الهاء) يلحقها حرف مد الحقوا (الكاف) معها حرف مد وجعلوها إذا التقيا سواء وذلك قولك : «أعطيكيها» و «أعطيكيه» للمؤنث . وتقول في التذكير : «أعطيكاها» وأعطيكاها» .

وحدثني الخليل أن ناسا يقولون : «ضربتيه» فيلحقون (الياء) وهذه قليلة . وأجود اللغتين وأكثرهما أن لا تلحق حرف المد في (الكاف) ، وانما لزم ذلك (الهاء) في التذكير كما لحقت (الألف) (الهاء) في التأنيث . و (الكاف) و (التاء) لم يفعل بهما ذلك . وانما فعلوا ذلك ؛ (الهاء) لحقتها وخفأها ولأنها نحو «الالف» (١) .

وقد لا يشير الى اللغة الا عند تفضيل لغة ثانية عليها كما في قوله : «و (ذو صباح) بمتزلة (ذات مرة) تقول : «سير عليه ذا صباح» أخبرنا بذلك يونس عن العرب ، إلا أنه قد جاء في لغة لخثعم مفارقال (ذات مرة) و (ذات ليلة) . وأما الجيدة العربية فأن تكون بمتزلتها» (٢) .

ومما نقل فيه عبارات مستعملة في أكثر من لغة من لغات العرب لكنه لم يبين أقواها أو يميز بينها بجودة او ضعف انما يفهم من عباراته انها غير مشهورة والمشهور خلافها مما ذكره قبلها على انه لغة مسلم بها قوله في باب : (الكاف) التي هي علامة المضمرة) : «اعلم أنها في التأنيث مكسورة ، وفي المذكر مفتوحة وذلك قولك : «رأيتك» للمرأة و «رأيتك» للرجل . و (التاء) التي هي علامة الاضممار كذلك ، تقول : «ذهبت» للمؤنث ، و «ذهبت» للمذكر . فأما ناس كثير من تميم وناس من أسد فإنهم يجعلون مكان (الكاف) للمؤنث (الشرين) وذلك أنهم أرادوا البيان في الوقف لأنها ساكنة في الوقف فأرادوا ان يفصلوا بين المذكر والمؤنث ، وأرادوا التحقيق والتوكيد في الفصل ؛ لأنهم اذا فصلوا بين المذكر والمؤنث بحرف كان أقوى من ان يفصلوا بحركة ، فأرادوا أن يفصلوا بين المذكر والمؤنث بهذا الحرف كما فصلوا بين المذكر والمؤنث بالنون حين

١ - الكتاب ج ٢ ص ٢٩٦

٢ - الكتاب ج ١ ص ١١٥

قالوا : « ذهبوا » و « ذهبن » و « أنتم » و « انتن » وجعلوا مكانها اقرب ما يشبهها من الحروف اليها لانها مهموسة كما أن (الكاف) مهموسة ، ولم يجعلوا مكانها مهموسا من الحلق لانها ليست من حروف الحلق ، وذلك قولك ، « إنش ذاهبة » و « مالش ذاهبة » يريد : (إنك) و (مالك) .

واعلم أن ناسا من العرب يلحقون (الكاف) (السين) ليبنوا كسرة التأنيث ، وانما الحقا (السين) لانها قد تكون من حروف الزيادة في (استفعل) وذلك : (أعطيتكس) و (وأكرمكس) فاذا وصلوا لم يجيئوا بها ، لأن الكسرة تبين ، وقوم يلحقون (السين) ليبنوا بها الكسرة في الوقف كما ابدلوا مكانها للبيان وذلك قولهم : « أعطيتكش » و « أكرمكش » فاذا وصلوا تركوها . وانما يلحقون (السين) و (السين) في التأنيث لأنهم جعلوا تسركهما بيان التذكير « (١) .

وقد وصف بعض اللغات التي استشهد بها بأنها قليلة ، وقد مر بنا بعض هذه العبارات ، ومثلها قوله : « وحدني الخليل ان ناسا يقولون (ضربتيه) ويلحقون (الياء) وهذه قليلة « (٢) .

ومثلها قوله : ومن ذلك قول العرب : « من أنت زيدا » وزعم يونس أنه على قوله : « من أنت تذكُر زيدا » ولكنه كثر في كلامهم واستعمل واستغنوا عن إظهاره بأنه قد علم أن (زيدا) ليس خبرا ولا مبتدأ ولا مبنيا على مبتدأ فلا بد من أن يكون على الفعل كأنه قال : « من أنت معرفا ذا الاسم » ولم تحمل (زيدا) على (من) ولا (أنت) ، ولا يكون (من أنت زيدا) إلا جوابا ، كأنه لما قال : « أنا زيد » قال : « فمن أنت ذا كرا زيدا » . وبعضهم يرفع ذلك قليل كأنه قال : « من أنت كلامك وذكرك زيد » ، وانما قل الرفع لأن إعمالهم الفعل أحسن من أن يكون خبرا لمصدر ليس به ، ولكنه يجوز على سعة الكلام « (٣) .

وقوله : « واعلم أن من العرب من يقول : « ضربوني قومك وضرباني أخواك » فشيها هذا ب (النساء) التي يظهرنها في : (قالت فلانة) فكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث وهي قليلة . قال الشاعر وهو الفرزدق : -

ولكن ديافي أبوه وأمته بحوران يعصرن السليط أقاربه (٤)

١ - الكتاب ج ٢ ص ٢٩٥ - ٢٩٦ .

٢ - الكتاب ج ٢ ص ٢٩٥ - ٢٩٦ . وينظر في مثله ج ٢ ص ٢٨٧ .

٣ - الكتاب ج ١ ص ١٤٧ . ٤ - الكتاب ج ١ ص ٢٢٦ .

وقوله في باب (ما يكون صفة مفردا من الاسماء وليس هو بفاعل ولا صفة تُشبهه الفاعل) : « وذلك قولك : « مررتُ بحبّة ذراعٍ طولُها » و « مررتُ بثوبٍ سبَعُ طولُهُ » و « مررتُ برجلٍ مائةٌ إيلَهُ » . فهذه تكون صفات كما كانت (خيرٌ منك) صفة ، يدلّك على ذلك قول العرب : « أخذَ بنو فلان من بني فلان إيلاً مائةً » فجعلوا (مائةً) وصفا . وقال الشاعر وهو الأعشى : -

لَئِن كُنْتُ فِي جُبٍّ ثَمَانِينَ قَامَةً وَرُقَيْتَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بِسُلْمٍ
فَاخْتِيرَ الرَّفْعَ فِيهِ لِأَنَّكَ تَقُولُ : « ذِرَاعُ الطَّوْلِ » وَلَا تَقُولُ : « مَرَرْتُ
بذِرَاعٍ طَوْلُهُ » وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَجْرُهُ كَمَا يَجْرُ (الْخَزْرَ) حِينَ يَقُولُ « مَرَرْتُ
بِرَجُلٍ خَزْرَ صُفْتُهُ » ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْرُهُ وَهُوَ قَلِيلٌ كَمَا تَقُولُ : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ
أَسَدٍ أَبْوَهُ » (١) .

وقد لا يصف اللغة بالقلة فقط إنما يجاوز هذا الى وصفها بالقبح والرداءة مثال ذلك قوله : « واعلم أنّ ما كان في النكرة رفعا غير صفة فانه رفع في المعرفة من ذلك قوله عز وجل : « أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ » (٢) . وتقول : « مررت بعبد الله خير منه أبوه » فكذلك هذا وما أشبهه . ومن أجرى هذا على الاول فإنه ينبغي له أن ينصبه في المعرفة فيقول : « مررت بعبد الله خيرا منه أبوه » وهي لغة رديئة ، وليست بمنزلة العمل نحو : (ضارب) و (ملّازم) وما ضارعه نحو : (حسن) . ألا ترى أنّ هذا عملٌ يجوز فيه : (يضرب) و (يلازم) و (ضرب) و (لازم) ، ولو قلت : « مررت بخير منه أبوه » كان قبيحا . . . » (٣) .

ومثله قوله في تحقيق الهمزتين : « وهو رديء » (٤) .

وقوله : « واعلم ان قوما من ربيعة يقولون : « منهم » أتبعوها الكسرة ولم يكن المُسكّن حاجزا حصينا عندهم . وهذه لغة رديئة اذا فصلت بين (الماء) والكسرة فالزم الاصل لأنك قد تُجْري على الاصل ولا حاجز بينهما وأما أهل اللغة الرديئة فجعلوها بمنزلة منّتين » (٥) .

ومثله ما مر بنا في قوله : « وقد بلغنا أنّ قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون (نبيء) و (بريئة) وذلك قليل رديء » (٦) .

- | | |
|------------------------------|--------------------------|
| ١ - الكتاب ج ١ ص ٢٢٠ - ٢٢١ . | ٢ - الجائية ، الآية ٢١ . |
| ٣ - الكتاب ج ١ ص ٢٢٣ . | ٤ - الكتاب ج ٢ ص ٤١٠ . |
| ٥ - الكتاب ج ٢ ص ٢٩٤ . | ٦ - الكتاب ج ٢ ص ١٧٠ . |

وربما وصف اللغة بأنها رديئة جدا ، وقد جاء ذلك في قوله الذي تقدم ذكره :
« وقال ناس من بكر بن وائل : « من أحلامكم » و « بكم » شهما (الهاء)
لأنها علم اضممار وقد وقعت بعد الكسرة فَاتَّبِعَ الكسرةَ الكسرةَ حيثُ كانت
حرف اضممار ، وكان اخف من أن يَضُمَّ بعد أن يكسر ، وهي رديئة جدا » (١).

هذه درجات ما استشهد به سيبويه من المسموع في كتابه من كلام العرب
المشور . وقد اتضح فيها مقدار اهتمامه بالسماع وبالقبائل التي سمع منها هو او
سمع منها احد شيوخه . وبذكره من سمع العبارة اذا لم يكن هو السامع . وان لم
يكن قد سمع العبارة لا يذكر السماع ويكتفي بأن يقول : « وأكبر العرب
يقولون » او « من يوثق به من العرب يقول » . . . الى آخر ما مر بنا من الامثلة .

واذا ما حاولنا أن نطبق طرق الاخذ والتحمل للغة والتي وضعها علماء العربية
بعده كابن الانباري واحمد بن فارس والسيوطي وجدنا انها في غالبها مستنبطة من
كتابه ومعتمدة على عباراته التي روى فيها الشواهد نحو قوله : (سمع الخليل)
و (سمع يونس) و (زعم الخليل أنه سمع) و (زعم ابو الخطاب أنه سمعهم
يقولون) و (سمعت) او (سمعنا) او (حدثني فلان) او (اخبرني فلان) او
(حدثنا فلان) او (اخبرنا) او (قال لي فلان) او (قال فلان) او (زعم فلان)
او (عن فلان) او (انشدنا فلان) او (انشدني فلان) او (حدثنا) او (حدثني)
في الشعر أو النثر .

فكتاب سيبويه هو الأساس الاول الذي بنيت عليه قواعد اللغة والنحو والرواية
وتقسيماتها .

اما ما بحثوا فيه من ثبوت النقل عن العرب بالسند الصحيح فقد ظهر واضحا
عند سيبويه كل الوضوح حيث كان ينقل عن طريق شيوخه وهم جميعهم عاشوا
كما عاش في الفترة التي يوثق فيها بالعرب الفصحاء الذين سمعوا منهم مباشرة ،
وقد كانوا من الثقة بحيث لا يمكن الطعن فيما ينقلون ويروون شعرا كان ام نثرا ،
فابو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر وعبد الله بن ابي اسحاق ويونس وابو الخطاب
الأخفش والخليل كلهم علماء بالعربية قاثمون على دراستها وتقعيد قواعدها مهتمون
برواية الصحيح الصحيح عن العرب الفصحاء الموثوق بعريتهم وعن هؤلاء الشيوخ
أخذت العربية وبهم اقتدي في استنباط قواعد اللغة والنحو والصرف فليس هناك
أوثق منهم بان يكون سندا للمنقول والمروي من لغة العرب ، وليس اصدق منهم
في الرواية اضافة الى كونهم أبعد الناس عن وضع اللغة او انتحالها ، وما اشترطوه من

عدالة الناقلين للغة واضح في المروي في الكتاب فقد علمنا أن سيويه كان يوثق كل نص ينقله وكان واثقا من راوية فيقول : (حدثني من أثق به) او (من لا أتهم) أو من يوثق بعربيته) او (من يوثق بعلمه) الى ما هنالك من العبارات التي تدل على اهتمامه بالناقل . هذا ان لم يكن هو ناقل اللغة او احد شيوخه او بعض شيوخه عن بعض عن العرب الفصحاء . ولهذا اعتبرت شواهد سيويه أصح الشواهد واوثقها .

اما كون النقل عن العرب العاربة الذين يعتبر قولهم حجة في اصل اللغة مثل قحطان ومعد وعدنان فاننا نجد من نقل عنهم سيويه واعتمد على لغتهم في تعويد القواعد هم افصح قبائل العرب وقد مر بنا اعتباره لغة اهل الحجاز اللغة الأولى القديمة . وبعدها لغة تميم وما بقي من قيس واسد ونحوها وأعطى كل قبيلة منزلتها في القوة والفصاحة بالنسبة الى القبائل التي ذكرها فاعتبر بعضها ضعيفا وبعضها قليلا وغيره رديئا او رديئا جدا لا يتكلم به . وسنين في موضوع القياس عند سيويه موقفه من هذه اللغات وايها قاس عليها وأيها استشهد بها من غير ان يعتبرها اساسا لقاعدة او قياس .

وقد توافر في اللغة المنقولة عند سيويه ما ارتأوه من وجوب كون الناقل للغة قد سمع حسا من المتكلمين بها . او قد سمع الرواة بعضهم من بعض حسا . فغالبا المروي عنده سمعه شيوخه عن العرب المتكلمين به حسا او سمعه سيويه نفسه منهم او من شيوخه الذين سمعوه منهم ؛ لانه وشيوخه خرجوا الى البادية وسمعوا اللغة من سكانها الفصحاء الذين لم تشب ألسنتهم شائبة من لحن او فساد وكتبوا ما سمعوا ثم عادوا به فدرسوه وصنفوه وناقشوا لغاته وبنوا عليها القواعد والأقيسة التي ذكرت في كتاب سيويه ، واخذها عنه من جاءوا من بعده من بصريين أو كوفيين وكان من جملة ما اعتمدوا عليه في نحوهم الذي نعرفه نحن اليوم . أو يكون قد سمعه ممن يثق به يذكر انه سمعه من العرب الى غير هؤلاء ممن اعتمد عليهم وسمع منهم مما مر بنا ذكره .

أما الشعر فقد مر بنا أن علماء اللغة والأدب الباحثين في الشعر والشعراء قسموا الشعراء الى طبقات معتمدين في ذلك الفترات الزمنية . فاعتبرها بعضهم اربع طبقات هي : -

الطبقة الاولى : -

طبقة الشعراء الجاهليين وهم من عاش قبل الاسلام كما مر في القيس والاعشى .

الطبقة الثانية :-

طبقة المخضرمين وهم الذين أذكروا الجاهلية والاسلام كليد وحسان .

الطبقة الثالثة :-

طبقة المتقدمين : ويقال لهم الاسلاميون وهم الذين كانوا في صدر الاسلام .

الطبقة الرابعة :-

المولدون ويقال لهم المحدثون وهم مَنْ بعدَهم كبشار بن برد وأبي نواس (١).

واعبرها البعض الآخر ستمّاً :-

الطبقة الخامسة :-

طبقة المحدثين الذين جاءوا بعد المولدين كابي تمام والبحري .

الطبقة السادسة :-

طبقة المتأخرين وهم من بعدَهم كالمثني (٢) .

وكان اعتماد البصريين على شعر شعراء الطبقتين الأوليين إجماعاً من غير

تفريق ، ولم يستشهد أكثرهم بشعر شعراء الطبقة الثالثة . ويرى البغدادي في

خزانه أن الصحيح صحة الاستشهاد بكلام شعراء الطبقة الثالثة وإن كان أبو عمرو

ابن العلاء وعبد الله بن أبي اسحاق والحسن البصري وعبد الله بن شبرمة يُلحِّنون

الفرزدق والكُميت وذا الرُّمة. وأضربهم ، وكانوا يعدُّونهم من المولدين لأنهم

كانوا في عصرهم والمعاصرة حجاب كما يقول ابن رشيقي (٣) .

اما شعراء الطبقة الرابعة فلم يستشهد البصريون بشعرهم ، وهو الصحيح عند

البغدادي (٤) .

اما الكوفيون فقد احتجوا بشعر شعراء الطبقات الأربع ، كما احتجوا بشعر لم

يُعرف قائله واستندوا اليه في استخلاص قواعد لم يجزها البصريون (٥) .

أما سيبويه فقد استشهد في كتابه بألف وخمسين بيتاً وقد مرّ بنا أن الجرمي

قال : « نظرت في كتاب سيبويه فاذا فيه الف وخمسون بيتاً ، فاما الالف فعرفت

اسماء قائلها واما الخمسون فلم اعرف قائلها» (٦) .

١ - ينظر العمدة ج ١ ص ١١٢ وخزانة الادب ج ١ ص ٤ .

٢ - ينظر خزانة الادب للبغدادي ج ١ ص ٢ والمزهج ج ٢ ص ٤٨٩ .

٣ - ينظر العمدة ج ١ ص ٩٠ - ٩١ ، وخزانة الادب ج ١ ص ٣ .

٤ - الخزانة ج ١ ص ٤ .

٥ - ينظر الاقتراح ص ٢٧ ، ٢٩ ، ومدرسة الكوفة ص ٢٨٠ - ٢٨١ و ٤٥٠ - ٤٥١ .

٦ - ينظر طبقات النحويين للزبيدي ص ٧٧ ، وخزانة الادب ج ص ١٧٨ .

وقد كانت هذه الشواهد من شعر شعراء الطبقات الثلاث الاول أما الطبقة الرابعة وهي طبقة المحدثين وهي التي تبتديء بشار بن برد فلم يحتج سيبويه بشعر شعراً فيما هو منسوب بين ايدينا من شواهدة وقد قيل : إنه احتج بشعر لـبشار تقريباً اليه واسترضاء له لانه هجاه لتركة الاحتجاج به (١) وبنوا عليه جواز الاستشهاد بكلام من يوثق به من شعراء الطبقة الرابعة كبشار بن برد وابي نواس ومن بعدهم (٢) وما احتج به سيبويه من شعر بشار على زعمهم بيت واحد قيل هو قوله : -

وما كلُّ ذي لبٍّ بمؤتيك نصحَهُ
وما كلُّ مؤتٍ نصحَه بلبيبِ
والذي يلاحظ مثل هذا الخبر يُحسُّ بوضوح تحامل واضعه على سيبويه وغيرته من كتابه الذي جمع فأوعى . وإلا فكيف يظن بسيبويه الغفلة ؟ أو كيف يُمكن أن يتغاضى سيبويه عن مبادئه التي مر بنا بعض منها في اهتمامه بتوثيق النصوص التي يستشهد بها من منشور الكلام او منظومه فيذكر سماعه وسماع شيوخه وقد كان بشار معاصراً لسيبويه ولم يأخذ عن غيره من معاصريه فكيف يصح أن يأخذ بشعر بشار ؟ وهل يعقل أن يكفَّ بشار عن هجاه سيبويه لاستشهاده ببيت واحد من شعره ؟ لإضافة الى ذلك فإن هذا البيت غير منسوب لا في الكتاب ولا في شرح الأعلام لشواهدة ولا عند من ألف فهارس لشواهد الكتاب ، ولم يثيروا الى أنه مختلف في نسبته اليه . ولو افترضنا انه من شعر بشار فان سيبويه لم يذكره لبني عليه قاعدة كما يتضح من قوله : « . . . ألا ترى انك تقول : « اخشوا وأقداً » فتدغم و « اخشي ياسيرا » فتدغم وتجره مجرى غير (الواو) و (الياء) ولا يجوز في القوافي المحذوفة ، وذلك أن كلَّ شعرٍ حذف من أتمَّ بنائه حرفاً متحركاً أو زنة حرف متحرك فلا بد فيه من حرف لين للردف نحو :

وما كلُّ ذي لبٍّ بمؤتيك نصحَهُ
وما كلُّ مؤتٍ نصحَه بلبيبِ

(و الياء) التي بين الباءين ردْف « (٣) .

فلاستشهاد به هنا على إرداف القوافي وهو خاص بالشعر وكثير في الشعر العربي (ياء) كان او (واوا) أو (ألفاً) ، فسواء في ذلك استشهاد بهذا البيت أم بغيره ، وهذا التمثيل بشعر بشار - إن صحت نسبته اليه - لا يغض من سيبويه ولا من كتابه ولا يضعف شواهدة التي اعترف القدماء والمحدثون بأنها اصح الشواهد واوثقها سواء في ذلك ما نسبه هو منها عن طريق نسبته روايتها الى شيوخه

١ - ينظر الاقتراح ص ٢٧ والموشح للرزباني ص ٢٨٥ والخزانة ج ١ ص ٤ .

٢ - البداية والنهاية لابن كثير ج ١ ص ٢٢٨ .

٣ - الكتاب ج ٢ ص ٤٠٨ - ٤٠٩ .

او الى من يثق به ، ام ما نسبته الجرمي منها ، ويكفي في توثيق الشاهد الذي يذكره من جاء من النحاة بعد سيبويه من ترك لنا كتباً في النحو او شروحا لها أن يقال فيه - إنه من شواهد الكتاب .

ولم تكن هذه الثقة بالكتاب وهذا الاعتماد على شواهد الا لاهتمامه بما رواه واستشهد به ولنسبته هذا المروي الى قائله والى من رواه له من شيوخه او الرواة الموثوق بعَدالتهم وصدقهم وقد مر بنا اهتمامه بالمسموع وتوثيقه له سواء في ذلك المثور منه والمنظوم .

اما ما روي عن الجرمي من أنه قال : « نظرت في كتاب سيبويه فاذا فيه الف وخمسون بيتا ، فأما الالف فعرفت اسماء قائلها واما الخمسون فلم اعرف اسماء قائلها » (١) فان عدم نسبة بعض الايات الى قائلها لا يقدح في الكتاب ولا في شواهد لان معظم الشعر الذي روي حتى عصره مما يصح الاستشهاد به عند البصريين وكان بشار من الشعراء الذين ابتدأت بهم الطبقة الرابعة التي استشهد بشعرها الكوفيون ، وقد مر بنا أن الزمخشري استشهد في كشفه بشعر لأبي تمام والبحرزي (٢) وهما ممن جاء بعد زمن بشار وابي نواس . فاحتجاج سيبويه بشعر بشار - إن صح - لا يُقلل من قيمة كتابه ، ولا يعد ذنباً عليه او مطعناً بوجهه الكوفيون الى الكتاب وهم الذين استشهدوا بكثير من الشعر المصنوع او المنسوب الى غير قائله واخذوا من بعض الرواة الذين لم يأخذ عنهم البصريون ، وكانوا أقلّ اعتناء بما يروى وبفصاحته وأكثر منهم توسعا في الزمان وفي القبائل والشعراء (٣).

فالذي يقال في الكتاب وفي الطعن بشواهد لا أهمية له ولا التفات اليه ويكفينا قول ابن جنى « وحسبنا من هذا حديث سيبويه وقد حطب بكتابه وهو ألف ورقة علما مبتكرا ووصفا متجاوزا لما يسمع ويرى ، وقلما تسند اليه حكاية او توصل به رواية الا الشاذ الفذ الذي لا حُفَل به ولا قدر » (٤) .

وقد اتبع سيبويه في المنظوم من الشواهد وفي روايتها ما اتبعه في المثور وسواء في ذلك ما نسب الى قائله وكانت نسبته اصلية في الكتاب ام ما نسب نسبة قد اتضح زيادتها على اصل الكتاب ، والذي يبدو انه مما نسبته الجرمي ، أم ما لم يُنسب من ابياته . واتضح في الكتاب رتبٌ نذكرها حسبما نراه من القوة وهي : -

١ - ينظر طبقات النحويين للزبيدي ص ٧٧ . وخراتة الادب ج ١ ص ١٧٨ .

٢ - ينظر الكشف ج ١ ص ٦٦ ، ٦٣ وغيرها .

٣ - ينظر مراتب النحويين لابي الطيب اللغوي ص ٧٣ - ٧٤ ، والزهر ج ١ ص ١٧٥ - ١٧٦ .

٤ - الخصائص ج ٣ ص ٣١٢ .

ما سمعه من احد شيوخه من الشاعر نفسه ، وقد عبر عن ذلك بعبارة توحى
 أن نسبته الى قائله اصلية حيث صرح فيه باسم الشاعر من غير أن يشعر بالزيادة ، كما
 في قوله : « أنشدنا يونس لجرير » ، أو : (زعم عيسى أنه سمع ذا الرمة
 ينشد هذا البيت نصبا) ، أو : « وزعم يونس أنه سمع رؤبة يقول » أو :
 « وزعم يونس أنه سمع الفرزدق ينشد » أو : « قال ساعدة بن جؤيية وزعم
 ابو الخطاب أنه سمع هذا البيت من أهله هكذا » (١) .

ما سمعه احد شيوخه من العرب الموثوق بهم ، وقد صرح باسم الشاعر مما
 يدل على انه نسب في اصل الكتاب كقوله : « وزعم يونس أنه سمع العرب
 يقولون في بيت الاسود بن يعفر » (٢) .

ما سمعه شيوخه عن العرب الموثوق بهم من غير أن ينسب لقائله كقوله :
 « أن ابا الخطاب حدثنا أنه سمع من العرب الموثوق بهم من ينشد هذا البيت
 رفعا » (٣) .

ما نسبه الى شيوخه من غير أن يذكر سماعهم إياه لا من الشاعر نفسه ولا ممن
 يرويه إنما ذكر اسم الشاعر صريحا مما يدل على انه ليس مما زيد فيما بعد من
 ذلك قوله : « وأما الخليل فجعله بمنزلة قول زهير » و : « وزعم يونس أن
 العرب تنشد هذا البيت لهذبة » و : « أنشدنا يونس لجرير أنشدناه
 منصوبا وزعم أن العرب كذا تنشده » . و : « وزعم الخليل أن قول الأختل .
 كقولك : « أنها لأبيل أم شاء » (٤) .

ما جرى فيه استفسارات ومناقشات بين سيويوه وشيوخه ، ونسبته الى قائله
 اصلية في الكتاب كما هو واضح فيه ، يقول : « والدليل على ذلك إنشاد العرب
 هذا البيت كما اخبرتك ، زعم يونس انه سمع العرب يقولون في بيت الأسود
 ابن يعفر فرعم الخليل أن (التهذد) ها هنا بمنزلة : (الرحيل بعد غد)
 وأن (أن) بمنزلة ، وموضعه كموضعه ، ونظير : « أحقا أنك ذاهب » في
 اشعار العرب قول العبدى » (٥) . ومثله : « وسألت الخليل عن قول
 الفرزدق » (٦) . وقوله : « وسألت الخليل عن قوله عز وجل : « فأصدق
 وأكن من الصالحين » (٧) فقال : هذا كقول زهير واما قول عمرو
 ابن عمار الطائي فهذا على النهي » (٨) .

١ - ينظر هذا في الكتاب ج ١ ص ١٠٤ ، ٢٥٣ ، ٢٨٩ ، ٤٥١ ، ٤٦٢ ، وغيرها .

٢ - الكتاب ج ١ ص ٤٦٨ . ٣ - الكتاب ج ١ ص ٣٦٨ - ٣٦٩ .

٤ - الكتاب ج ١ ص ٤٢٩ . و ص ١٣١ وغيرها ٥٠ - الكتاب ج ١ ص ٤٦٨ .

٦ - الكتاب ج ١ ص ٤٧٩ . ٧ - المناقون ، الآية ١٠ .

٨ - الكتاب ج ١ ص ٤٥٢ - ٤٥٣ .

ما ذكره سيبويه نفسه ، ونسبة البيت تدل على أنها أصلية وليست مما زيد فيما بعد ، مثاله قوله : « وقال يزيدُ بنُ عمرِ بنِ الصَّعِقِ » . أو : « وقال رؤبة »
 او : « ومن ذلك قول الشَّمَاخ » او « قال طرفة بن العبد » او « قال لبيد » او :
 « قال ابو النجم » او « وقال ساعدة بن جؤيَّة » الى آخر ما كثر وروده في الكتاب .

ما سمعه عن العرب من أشعار نُسبت الى اصحابها نسبة أصلية كما يتبين من قوله : « وسمعناهم يقولون في قول ابن مقبل » (١) ونحوه . او أنشدته قبيلة معروفة كقوله : « وعلى هذا أنشدت بنو تميم قول النابغة الذبياني وأما بنو تميم فيرفعون هذا كله وهم يُنشدون بيت ابن الأيهم التغلبي رفعا » (٢) .

ومثله ما سمعه عن العرب تنشده مما نسب نسباً أصيلاً في الكتاب مثل قوله : —

« قال حُمَيْدُ الأَرْقَطِ وقال هشام أخوذي الرُّمَّة هذا كله سُمِّعَ من العرب » (٣) . او كقوله : « ومما ينتصب على المدح والتعظيم قول الفرزدق ومما ينتصب على انه عظيم الامر قول عمرو بن شأس الأَسَدِيِّ ثم يقول : « فكل هذا سمعناه ممن يرويه من العرب نصبا » (٤)

ما رواه شيوخه وذكره هو من غير أن يُنسبَ نسباً أصيلاً . انما يظهر أن النسبة مضافة فيما بعد وذلك كقوله : « ويقويه في ذلك قوله : وهو الربيع الاسدي » وقوله : « وقد كان رؤبة بن العجاج ينشد هذا البيت رفعا ، وهو قول النابغة الذبياني » وقوله : « وشبهه بقول الشاعر وهو الفرزدق » وقوله : « واما قول الشاعر : لعمرو بن قنعاس » و « وقال الآخر ، توبةُ بن الحمير » و « وزعم الخليل رحمه الله أنه سمع العرب يقولون وهو قول رجل من أزد السراة » و « قال الشاعر وهو أبو ذؤيب الهذلي » و « مثل ذلك قول الشاعر وهو عبد بني الحسحاس » الى آخر ما تدل عليه هذه العبارات من كون اسم الشاعر قد أُضيف فيما بعد وليست نسبته أصلية في الكتاب .

ومنها ما لم ينسب لانسبة مضافة ولا أصلية لكنه يذكر أنه لأنصاري أو هذلي أو جاهلي أو نحوه كقوله : « ولرجل من عُمَان » او : « وقال رجل من الأنصار جاهلي » او : « قال الشاعر الهذلي » او : « قال الأنصاري » او : « قال رجل من الأنصار » او : « قال رجل من بني أسد » او : « قال بعض السعديين » او « وقال القرشي » او : « لرجل من باهلة » ، أو : « قال الشاعر

٢ - الكتاب ج ١ ص ٣٦٤ - ٣٦٥ .

٤ - الكتاب ج ١ ص ٢٨٨ - ٢٨٩ .

١ - الكتاب ج ١ ص ٤٦٧ .

٣ - الكتاب ج ١ ص ٧٢ .

وهو رجل من بني كلاب» او : « وقال الشاعر من بني طهية » او : « وقال التميمي » او « ولبعض الحجازيين » او « قال بعض السلوليين » او « وقال الأسيدي » او : « ولرجل من بني عيس » او : « وقال رجل من بني دارم » او « لرجل من بني قشير » او : « لرجل من بني سلول مولد » او : « قال رجل من بني يشكر » او : « وقال رجل من بني سليم » او : « لرجل من فزارة » او : « وقال رجل من بني مذحج » او « قال رجل من بني مازن » او « وقال بعض ولد جرير » او : « ولرجل من خثعم » او « لرجل معروف من أزد السراة » (١) الخ من استشهد بأشعارهم او جاء بها للتشيل والتقوية لما أورده من الشواهد القرآنية او من كلام العرب المنشور الذي يحتج به او لاشعار شعراء يحتج بشعرهم ، فذكر قبيلة الشاعر التي جاء البيت على لغتها ، وان لم يعرف اسم القائل .

ما رواه بعض شيوخه من غير أن ينسب لقائل معين كقوله : « وزعم الأخفش في ضرب . . . » و : « زعم ابو الخطاب أنه سمعهم يقولون : » و « زعم يونس أنه سمع العرب يقولون : » و : « سألتاه عن بيت أنشدناه يونس » و : « أنشدنا الخليل » وكل هذه الاشارات وغيرها كثير لا ذكر فيه لاسم الشاعر ولا لقبيلته لكنه يوثقها بنسبته روايتها الى شيوخه .

ما أنشده من يثق بعربيته ، أو كان الشعر لمن يوثق بعربيته ، او رواه رجل منسوب الى قبيلة معينة كقوله : « وسمعنا من يوثق بعربيته قال . . . » او : « كما أنشدنا من نثق بعربيته » او : « أنشدنا أعرابي من بني كلاب » .

ما سمعه من رجل من العرب يُنشدُه ويعبر عنه بمثل قوله : « وسمعت رجلا من العرب يُنشد هذا البيت كما أخبرك به » او : « سمعناهم يقولون : » او : « سمعت من يروي هذا الشعر يُنشدُه ! . . . » او : « سمعنا ممن يروي هذا الشعر من العرب يرفعه » . وهذا كثير في الكتاب .

ما أنشده العرب أو ما قالته العرب من غير أن يُنسب ، كقوله : « ومما قالت العرب في ادغام (الهاء) في (الحاء) قوله » او : « وقد قال بعض العرب . . . » . واخيرا ما قال فيه : « قال الشاعر » او : « قال الآخر » او : « قول بعض العرب » او : « ومثله » او : « ومنه » او : « ومثله قول الشاعر » الى أمثال هذه العبارات .

١ - ينظر في مثل هذا : الكتاب ج ١ ص ١٢ ، ٧٨ ، ٨٢ و ٨٧ و ٩٠ و ٩٥ و ١١٦ و ٢٢٢ و ٢٥٣ و ٣١٣ و ٣٢٥ و ٣٣٦ و ٣٥٢ و ٣٥٨ و ٣٧٧ و ٤٢١ و ٤٣٠ و ٤٤٦ و ٤٥٠ و ٤٦٨ و ٤٦٩ و ج ٢ ص ٢٩ و ٦٤ و ١٤١ و ١٧٤ و ٢٥٠ و ٢٨٤ وغيرها كثير .

من هذا العرض لشواهد الكتاب يتضح أنها ليست على درجة واحدة من التوثيق . كما يتبين أن موقفه من الشعراء شبيه بموقفه من الكلام المنشور الذي رواه عن قبائل العرب ، وشبيه بموقفه من القراءات التي استشهد بها . فهو ينسب ما تأكد له من أوجه كثيرة صحة نسبته الى قائله ويترك ما سوى ذلك حتى لا يُلَامَ فيما بعد على نسبة غير صحيحة او على عبارة او قراءة او بيت من الشعر ينسب الى اكثر من قائل .

ونلاحظ شدة توثيقه للشواهد من العبارات المختلفة التي قرن بها ذكره للشاهد وسواء أكانت قبل الشاهد ام بعده . وان اغلب الشواهد التي لم ينسبها لم تكن تُذكَر إلا تقوية وتمثيلا لما بنى عليه الباب من الآيات القرآنية او الكلام الوارد عن العرب أو الامثلة التي سمعها ونقلت له وهذا مما يجعل القارئ مطمئنا الى صحتها . ومما يدلنا على دقته وثقته وضبطه أنه كان يُشير الى الآيات التي تُروى لمؤد أو الآيات التي وضعها النحويون او التي قيل فيها إنها مصنوعة أو شك في نسبتها الى قائلها . من ذلك ما مر بنا قبل قليل من قوله : « ولرجل من بني سَكُول مؤلد » او : « وقال بعض ولد جرير » .

ومنها قوله : « وقال : وهو مصنوع على طرفة وهو لبعض العباديين :
أَسْعَدَ بْنَ مَالٍ أَلَمْ تَعَلَّمُوا وَذُو الرَّأْيِ مَهْمَا يَقُولُ يَصْدُقِ » (١)
وقوله : « وقد جاء في الشعر فزعموا أنه مصنوع :
هُمُ الْقَائِلُونَ الْخَيْرَ وَالْأَمْرُونَهُ »

إِذَا مَا حَشَوْا مِنْ مُحَدَّثِ الْأَمْرِ مُعْظَمًا » (٢)
وقوله : « وقال الآخر : ويُقال وضعه النحويون :

إِذَا مَا الْخَبْرُ تَأْدِمُهُ بِلِحْمٍ فَذَلِكَ أَمَانَةُ اللَّهِ الرَّيْدُ » (٣)
هذا اذا علم أن الشعر منسوب الى غير قائله او أنه مصنوع وان روي وتناقله الناس . أما اذا ورد البيت ولم يسمع من قائله إلا مرة واحدة فانه يشير الى ذلك فيقول مثلا : « » وهذا بعيد وإنما يجوز هذا على قول شاعر قاله مرة في شعر ثم لم يسمع بعد : -

أَتَوْا نَارِي فَقُلْتُ : مَنُونَ أَنْتُمْ ؟
فَقَالُوا : الْجِنُّ ، قُلْتُ : عِمُوا ظَلَامًا » (٤)

٢ - الكتاب ج ١ ص ٩٦ .

١ - الكتاب ج ١ ص ٢٢٦ - ٢٢٧ .

٤ - الكتاب ج ١ ص ٤٠٢ .

٣ - الكتاب ج ١ ص ٤٢٤ .

اما طريقة استشهاده بالشعر المنسوب أو غير المنسوب فسوضحها ببعض النقول منها قوله في باب (ما يحتمل الشعر) : « اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء لأنها أسماء كما أنها أسماء ، وحذف ما لا يُحذف يُشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفا كما قال العجاج : -

قَوَاطِنًا مَكَّةَ مِنْ وُرُقِ الحَمِي

يريد : (الحمام) .

وقال خُفَّافُ بنُ نُدْبَةَ السَّلْمِيَّ : -

كَنَواجِ رِيَشِ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ وَمَسَحَتْ بِاللِّثَّتَيْنِ عَصْفَ الإِثْمِدِ
وكما قال : -

دَارُ لِسْعُدَى إِذْهٍ مِنْ هَـوََاكَا

وقال : -

فَطَرْتُ بِمَنْصُلِي فِي يَعْمَلَاتٍ دَوَامِي الأَيْدِ يَخْبِطُنَ السَّرِيحَا
وكما قال النجاشي : -

فَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَلَا أُسْتَطِيعُهُ وَلَاكِ اسْقِي إِنْ كَانَ مَأْوُكَ ذَا فَضْلٍ
وكما قال مالك بن خريم الهمداني : -

فَانِ يَكُ غَثًّا أَوْ سَمِينًا فَإِنْسِي سَأَجْعَلُ عَيْنِي لِنَفْسِهِ مَقْنَعَا
وقال الاعشى : -

وَأَخْوَالِ الغَوَانِ مَتَى يَشَأُ يَصْرِمْنَهُ وَيَعْدُنَ أَعْدَاءَ بُعَيْدِ وَدَادِ « (١) »
فهو في هذا الموضع قد خلط بين المنسوب وغيره لكنه بدأ بما نسب إلى قائله

ثم مثل له بما لم ينسب ، وهذا الباب خاص بما يجوز في الشعر مما لم يجوزه في النثر ، لذلك لم يستشهد فيه بغير الشعر ، اما معظم ابواب الكتاب فهو يبدأ بالتمثيل للموضع بآيات من القرآن الكريم ثم يأتي بالشعر تأييدا له وتمثيلا ولا يهمه بعد ذلك إن بدأ بالمنسوب ام بغير المنسوب ، لأن الآية او الآيات تغنيه عن نسبة البيت ان لم يكن منسوبا . مثال ذلك قوله في باب : (من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه) : « فمما جاء من هذا قوله عز وجل : « أو إطعام في يوم ذي مسغبة . يتيمًا ذا مقربة » (٢) وقال :

فَلَوْلَا رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ عِقَابِكَ قَدْ صَارُوا لَنَا كَالْمَوَارِدِ

وقال : -

أَخَذْتُ بِسَجْلِهِمْ فَتَفَخْتُ فِيهِ مُحَافَظَةٌ لَهْنٍ أَخَا الدَّمَامِ

وقال : -

بِضَرْبِ السُّيُوفِ رُؤُوسَ قُبُومٍ أَزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ الْمَقِيلِ (١)
وقد يبدأ التمثيل بيت منسوب الى قائله فيحتاج به وبينى عليه القاعدة ثم يأتي بيت او أبيات قد تكون منسوبة او لا تكون مثال ذلك قوله : « ومما جاء لا يُنَوِّنُ قول لبيد : -

عَهْدِي بِهَا الْحَيِّ الْجَمِيعَ وَفِيهِمْ قَبْلَ التَّفْرِقِ مَيَّسِرٌ وَنِدَامٌ

ومنه قولهم : « سَمِعْتُ أُذُنِي زَيْدًا يَقُولُ ذَلِكَ » . قال رؤبة : -

وَرَأَيْ عَيْنِي الْفَتَى أَخَاكَ يُعْطِي الْجَزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَاكَ

وتقول : « عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ وَعَمْرٍ » اذا اشركت بينهما كما فعلت ذلك في الفاعل ، ومن قال : « هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ وَعَمْرًا » قال : « عَجِبْتُ لَهُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ وَعَمْرًا » كأنه أضمر : « وَيَضْرِبُ عَمْرًا » أو « وَضَرَبَ عَمْرًا » .

قال رؤبة : -

قَدْ كُنْتُ دَايِنْتُ بِهَا حَسَانًا مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللِّيَانَا

يُحْسِنُ بَيْعَ الْأَصْلِ وَالْقِيَانَا

وتقول : « عَجِبْتُ مِنَ الضَّرْبِ زَيْدًا » كما قلت : « عَجِبْتُ مِنَ الضَّارِبِ

زيداً » ، تكون (الالف واللام) بمنزلة التنوين ، وقال الشاعر : -

ضَعِيفُ النَّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاحِي الْأَجَلَ

وقال المرار الأسدي : -

لَقَدْ عَلِمْتُ أَوْلَى الْمُغْيَرَةِ أَنْتِي

كَرَّرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا (٢)

فسيبويه اذن لا يهمل نسبة الأبيات الا اذا كان قبلها او معها ما يُغني عن نسبتها الى قائلها . او انه لا يبني القاعدة اساسا الا على شواهد موثوق بها من كلام الله تعالى او من الشعر المنسوب الموثوق بقائله . ومثل ما تقدم من المواضع قوله : « وقد رفعت الشعراء بعض هذا فجعلوه مبتدأ وجعلوا ما بعده مبنيا عليه ، قال ابو زبيد :

٢ - الكتاب ج ١ ص ٩٨ - ٩٩ .

١ - الكتاب ج ١ ص ٩٧ .

أقامَ وأقوى ذاتَ يومٍ وخَيْبَةَ لَأوَّلِ مَنْ يَلْفَى وَشَرُّ مَيْسِرٍ
وهذا شبيهُ رُفْعِهِ بَيْتِ سَمْعَانَ مِنْ يُوثِقُ بِعَرِيَّتِهِ يَرُوبِهِ لِقَوْمِهِ : -
عَدِيرُكَ مِنْ مَوْلَى إِذَا نَمَّتْ لَمْ يَنْمِ يَقُولُ الْخَنَّا أَوْ تَعْتَرِكَ زَنَابِرُهُ
فَلَمْ يَحْمَلِ الْكَلَامَ عَلَيَّ : (اعذرني) ولكنه قال : « إِنَّمَا عَدْرُكَ لِإِسَائِي
مِنْ مَوْلَى هَذَا امْرَأَةٍ » ، ومثله قول الشاعر : -
أَهَاجَيْتُمْ حَسَانَ عِنْدَ ذَكَائِهِ فَغَيَّيْ لَأَوْلَادِ الْحِمَاسِ طَوِيلُ
وفيه المعنى الذي يكون في المنصوب كما أن قولك : « رَحِمَهُ اللهُ عَلَيْهِ » ،
فيه معنى الدعاء كأنه قال : « رَحِمَهُ اللهُ » (١) .

ولا يقتصر اهتمام سيبويه بالمسموع من الشعر على ذكر المصنوع والموضوع
فقط إنما يهتم بذكر الروايات المختلفة والأوجه الجائزة في الشاهد الذي يجوز فيه
أكثر من وجه ، أو روي باكثر من رواية مثال ذلك قوله : « وقال مالكُ بن
الريب : -

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تَغَيَّرَتِ الرَّحَا
رَحَا الْحَزْنِ أَوْ أَضْحَتِ بِفَلَجٍ كَمَا هِيَ

فهذا سمعناه ممن ينشده من العرب .

وقال أناس : « أم أضحت » على كلامين « (٢) .

وقوله : « وقد اختلفوا في هذا البيت لنصيب فقال بعضهم : -

سَوَدْتُ فَلَمْ أَمْلِكْ سَوَادِي وَتَحْتَهُ قَمِيصٌ مِنَ الْقَوَاهِي بِيضٌ بَنَائِقُهُ

وقال بعضهم : « سُدْتُ » يريد : (فَعَلْتُ) (٣) .

وقوله : « والحجة على أن هذا في موضع رفع أن أبا الخطاب حدثنا

أنه سمع من العرب الموثوق بهم من يُنشد هذا البيت رفعاً : -

لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبُ مِنْهَا غَيْرُ أَنْ نَطَقْتُ

حَمَامَةً فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالِ

وزعموا أن ناساً من العرب ينصبون هذا الذي في موضع الرفع ، فقال الخليل :

هذا كَنَصَبِ بَعْضِهِمْ (يَوْمٌ مِثْلُ) فِي كُلِّ مَوْضِعٍ ، فَكَذَلِكَ « غَيْرُ أَنْ نَطَقْتُ » (٤)

ومنه قوله : « واعلم أن العرب تُنشد هذا البيت على وجهين ، على إرادة

(اللام) وعلى الإبتداء قال الفرزدق :

٢ - الكتاب ج ١ ص ٤٨٧ .

١ - الكتاب ج ١ ص ١٥٧ - ١٥٨ .

٤ - الكتاب ج ١ ص ٣٦٨ - ٣٦٩ .

٢ - الكتاب ج ٢ ص ٢٣٤ .

منعتُ تميمًا منكَ أنِّي أنا ابنُها وشاعِرُها المعروفُ عندَ المَواسِمِ
وسمعنا من العربِ من يقول : « يائي أنا ابنُها » (١) .

ومثله قوله : « وزعموا أن هذا البيتُ يُنشدُ على وجهين ، وهو قول رُؤبة :
فهي ترثيَّ بأبي وابنيَّما

و (بأبًا وابنًا) ف (ما) فضل ، وإنما حكى نُدبَتها » (٢) .

وقد لا ترد في البيت الروايتان إنما يرى الخليل قيه جواز وجهين فينقل سيبويه
لنسا ما جاز فيه . مثاله قوله : « واعلم أنك إن شئت قلت : « اثني فاحدثك »
ترفع . وزعم الخليل أنك لم ترد ان تجعل الإتيان سببا لحديث ولكنك كأنك قلت :
« لاثني فأنا ممن يحدُّك البتة جئت أو لم تجيء » . قال الناظمة الذياني :

ولا زال قبرُ بينَ تبنَى وجاسمٍ عليه من الوسميَّ جودٌ ووابيلُ
فِينيتُ حودانًا وعوفًا مُنورًا سأتبعُهُ من خيرٍ ما قالَ قائلُ
.... قال الخليل : « ولو نَصَبَ هذا البيتَ لجاز ولكنَّا قبيلناهُ رفعا » (٣) .

كل هذه الاشارات التي ذكرها سيبويه سواء بذكره المصنوع والموضوع ام
بذكره الأوجه الجائزة او الروايات المختلفة — تدل دلالة واضحة على علمه بجميع
ما استشهد به ومعرفته بقائله او من تنسب اليهم ، واغلب الظن أن ما لم ينسبه من
الآيات إنما هي لشعراء عاشوا في زمنه او قبله بقليل مما كان سائدا ومعروفا
عند اللغويين من علماء العربية من شيوخه ومعاصريه فلم ينسبها لأصحابها . كما
تكذب هذه الاشارات وامثالها قول من قال : إن المولدين وضعوا أشعارا ودرسوها
على الأئمة فاحتجوا بها ظنًا أنها للعرب وان منها خمسين بيتا في كتاب سيبويه منها
قول القائل : —

اعرفُ منها الجيدَ والعينانا ومنخريينِ أشبها ظبيانا » (٤)
علما بأن هذا البيت غير موجود في شواهد الكتاب .

كما يبعد ما روي عن المسازني من أنه قال : « سمعت اللاحقي يقول : سألتني
سبويه : هل تحفظ للعرب شاهدا على اعمال (فعل) . قال : فوضعت له هذا
البيت : —

حدِّرُ أمورا لا تَصيرُ وآمينُ ما ليس مُنْجِيهٌ من الأقدار » (٥)

- ١ - الكتاب ج ١ ص ٤٦٤ - ٤٦٥ .
٢ - الكتاب ج ١ ص ٢٢٢ .
٣ - الكتاب ج ١ ص ٤٢٢ .
٤ - ينظر الاقتراح ص ٢١ .
٥ - ينظر المزمع ج ١ ص ١٨٠ . والخزانة ج ٢ ص ٤٥٦ .

وذلك لأن سيبويه لما استشهد بهذا البيت لم يعتبره أساساً إنما ذكر قبله بيتاً آخر على أعمال (فَعِل) ولم يقل أحد إنه مصنوع ونسبه الأعمى لابن أحمَرَ يقول : « وقد جاء في : (فَعِل) وليس ككثرة ذلك قال الشاعر : -

أَوْ مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادَةٌ سَمِجِحٌ
بِسِرَاتِهَا نَدَبٌ لَهُ وَكُلُّومٌ

وقال : « إنه لمنحارٌ بزوايكها » .

و (فَعِل) أقلُّ من (فَعِيل) بكثير - واجرؤه حين بنوه للجمع يعني : (فَعُولاً) كما كان أجري في الواحد ليكون ك (فَواعِل) حين أجري مثل (فاعِل) من ذلك قول طرفة : -

ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ
غُفْرٌ ذَنْبُهُمْ غَيْرُ فُحْرٍ

ومما جاء على (فَعِل) قول الشاعر : -

حَدَّرٌ أُمُوراً لَا تَصِيرُ وَأَمِينٌ
مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ (١)

فسيبويه هنا لم يعتمد في أعمال (فَعِل) عمل الفعل على البيت الذي قيل إنه موضوع إنما ذكر قبله بيتاً نسبه الأعمى لابن أحمَرَ . أما إن صح كون هذا البيت موضوعاً فلن يصير هذا سيبويه ، وقد علق الأعمى على هذا البيت بقوله : « الشاهد في نصب (أموراً) ب (حدَّر) لانه تكثير (حاذِر) و (حاذِر) يعمل عمل فعله المضارع . فجرى (حدَّر) عند سيبويه مجراه في العمل لانه عنده مغير عن بنائه للتكثير كما كان (ضُرُوبٌ وَضَرَّابٌ) وغيرهما من الأمثلة . وقد خولف سيبويه في تعدّي (فَعِل) و (فَعِيل) لأنهما بناءان لما لا يتعدّى ك (بطير وأشهر وكريم ولثيم) . وسيبويه رحمه الله لا يراعي موافقته بناء ما لا يتعدّى اذا كان منقولاً عن (فاعِل) المتعدّي للتكثير وهو القياس مع اثباته بالشاهد وان كان قد رُدَّ عليه استشهاده بالبيت وجعل مصنوعاً ونسب الى أبي الحسن الاخفش ، وزعم الراد عنه أنه قال : سألت سيبويه عن تعدّي (فَعِل) فوضعت له : (حدَّرٌ أموراً لا تُخاف) وان كان هذا صحيحاً فلا يضر ذلك سيبويه لأن القياس يعضده ، وقد ألفت في بعض ما رأيت لزيد الخليل بن مهلهل الطائي بيتاً في تعدّي (فَعِل) وهو قوله : -

أثاني أنهم مزقون عِرضي جِجاشُ الكرملين لها فديدُ
فقال : « مزقون عرضي » كما ترى وأجراه مُجرى « مُمزقين » ، وهذا
لا يَحتمل غير هذا التأويل . فقد ثبت صحة القياس بهذا الشاهد القاطع « (١) » .

والخلاصة فقد استشهد سيبويه بشعر شعراء الطبقات الثلاث الأول : طبقة
الجاهليين وطبقة المخضرمين وطبقة الاسلاميين مثل جرير والفرزدق . وآخر من
استشهد بشعره ابنُ هرمة الذي استشهد له بيت واحد في كتابه (٢) وقد اعتبر
آخر من يُحتج بشعره استنادا الى أنه آخر الشعراء الذين احتج سيبويه بشعرهم زمنا
وبه ختمت الطبقة الثالثة . وقد اتضح لنا استشهاده بشعر هذه الطبقات الثلاث
من الأبيات المنسوبة على اختلاف زمن نسبتها او من قام بها ممن جاء بعد سيبويه وحتى
عصرنا الحاضر .

اما الشعراء المحدثون او المولدون وهم من بعد ابنِ هرمة فلم يستشهد
بشعرهم وان استشهد ببعضه كما نُسب اليه فانه لم يبن عليه قاعدة او يجعله اساسا
لقياس في نحو او صرف او لغة انما كان يأتي به لمجرد التمثيل بعد ان يبي القاعدة
على الآيات القرآنية الكريمة او الكلام العربي الموثوق بفصاحته او الشعر المنسوب الى
قاتله نسبة صريحة ومع علمه بأن بعض الابيات موضوعة او مصنوعة فقد تمثل بها
مع اشارته الى ذلك وهذا يدل دلالة واضحة على اهتمامه بتوثيق النص وذكره كل
ما يدور حوله حتى ينفي ما عرف انه سينسب اليه من جهله بوضعها . وليس
اكثر من هذا دليل على اهتمامه بالنص المسموع وتوثيقه .

١ - تحصيل من الذهب من معدن جوهر الادب في علم مجازات العرب للاملم ج ١ ص ٥٨ هامش طبعة
بولاق لكتاب سيبويه .

٢ - ينظر الكتاب ج ١ ص ٢٠٦ .

الفصل الثاني

القياس

القياس لغة : من قولهم : قاس الشيء يقبسه قياسا ، واقتاسه وقبسه اذا قدره على مثاله (١) .

واصطلاحا : ما حدّه به الرماني (- ٣٨٤ هـ) بأنه (الجمع بين أول وثان يقتضيه في صحة الاول ، صحة الثاني وفي فساد الثاني فساد الاول) (٢) .

وحدّه ابن الانباري (٥٧٧ هـ) بقوله : (أعلم أن القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير ، وهو مصدر : قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياسا : قدرته ، ومنه المقياس أى المقدار ، وقيس رمح : أى قدر رمح ، وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الاصل ، وقيل : « هو حمل فرع على أصل بعلّة ، واجراء حكم الاصل على الفرع » وقيل : « هو الحاق الفرع بالاصل ، بجامع » وقيل : « هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع » (٣) .

فالقياس كما يتضح من النصوص المتقدمة : حمل مجهول على معلوم ، وحمل غير المنقول على ما نقل ، وحمل ما لم يسمع على ما سمع في حكم من الاحكام وبعلة جامعة بينهما ، أو هو « حمل ما يجد من تعبير على ما اخترنته الذاكرة وحفظته ووعته من تعبيرات وأساليب كانت قد عرفت أو سمعت » (٤) .

واذا اشتق اللغوي صيغة من مادة من مواد اللغة على نسق صيغة مألوفة في مادة أخرى سمّي عمله هذا قياسا ، فالقياس اللغوي هو مقارنة كلمات بكلمات أو صيغ بصيغ أو استعمال باستعمال رغبة في القياس اللغوي وحرصا على اطراد الظواهر اللغوية (٥) .

- ١ - لسان العرب مادة (قيس) .
- ٢ - رسائل في النحو واللغة - كتاب الحدود للرماني في النحو - ص ٢٨ .
- ٣ - لمع الادلة ص ٩٣ .
- ٤ - في النحو العربي - نقد وتوجيه ، الدكتور مهدي الخزمي ص ٢٠ .
- ٥ - ينظر من اسرار اللغة - الدكتور ابراهيم انيس ص ٨ .

وما القياس الا محاكاة للعرب في طرائقهم اللغوية ، وحمل كلامنا على كلامهم ، ولن تم لنا هذه المحاكاة الا اذا أخذنا بالقواعد اللغوية والنحوية والصرفية التي وضعها مؤسسو النحو بعد استقرارهم الكلام العربي الاصيل في فصاحته وعروبه على اختلاف القبائل المتكلمة به وتعدد مساكنها وتنوعها على الحد الذي مرّ بنا في كلامنا على السماع .

والكلام العربي المسموع عن الفصحاء نوعان :

أحدهما : ما لا بد من تقبله كهيئته ، لأبوصية فيه ولا تنبيه عليه نحو : حجر ودار وضُبُع وبستان وثعلب وخز و نحوه .

الثاني : ما وجدوه يتدارك بالقياس وتخف الكلفة في علمه على الناس فقتنوه وفصلوه ، اذ قدروا على تداركه من هذا الوجه القريب المغني عن المذهب الحزن البعيد .

ولذلك قدم الناس قبل الموضوعات التي من النوع الثاني ، وهي التي يجوز فيها القياس ، شروطه واماراته ، وقواعده ، ثم أتبعوه بما لا بد فيه من السماع والروايات . يقول ابن جني : « فلما رأى القوم كثيرا من اللغة مقيسا متقادا وسموه بمواسمه وغنوا بذلك عن الاطالة والاسهاب فيما ينوب عنه الاختصار والايجاز » (١)

فالقياس عند ابن جني سهل متمكن يستطيعه الاحداث في صناعة النحو كما تمكن فيه شيوخ الصناعة ، وهو كثير لا يحصى يقول : « وهو مع ذلك تحت أرجل الاحداث فمن تعلق بهذه الصناعة ، فضلا عن صدور الأشياخ ، وهو أكثر من أن احصيه في هذا الموضع لك ، لكنني أنبهك على كثير من ذلك لتكثر التعجب ممن تعجب منه أو يستبعد الأخذ به ، وذلك أنك لا تجد مختصرا من العربية الا وهذا المعنى منه في عدة مواضع ، ألا ترى أنهم يقولون ، في وصايا الجمع : « ما كان من الكلام على (فَعَل) فتكسيره على (أفْعَل) ك (كَلَب) و (أكَلَب) و (كَعَب) و (أكَعَب) و (فَرَخ) و (أفْرَخ) وما كان على غير ذلك من أبنية الثلاثي فتكسيره في القلة على (أفْعَال) نحو : (جَبَل) و (أجْبَال) و (عُنُق) و (أعناق) و (إِبِل) و (أبال) و (عَسْج) و (أعجاز) و (رَبْع) و (أرباع) و (ضِلَع) و (أضلاع) و (كَبِيد) و (أكباد) و (قُفْل) و (أقفال) و (حِمْل) و (أحمال) ، فليت شعري هل قالوا هذا ليعرف وحده أو ليعرف هو

ويُقاس عليه غيره ؟ ، ألا تراك لو لم تسمع تكسير واحد من هذه الامثلة بل سمعته منفردا أكنت تحتشم من تكسيره على ما كُسِّر عليه نظيره ؟ لابل كنت تحمله عليه للوصية التي تقدمت لك في بابه « (١) .

وفائدة القياس أن تغني المتكلم عن سماع كل ما يقوله العرب ، لانه يستطيع أن يصوغ المضارع و اسماء الفاعلين والمصادر ونحوها مُتَّبِعًا قِيَّاسَ الكلمات على نظائرها : « وان لم يسمع ذلك ، ولا يحتاج أن يتوقف الى أن يسمعه لانه لو كان محتاجا الى ذلك لما كان لهذه الحدود والقوانين التي وضعها المتقدمون وتقبلوها ، وعمل بها المتأخرون معنى يفاد ولا غرض ينتجيه الاعتماد ولكان القوم قد جاءوا بجميع المواضي والمضارعات واسماء الفاعلين والمفعولين والمصادر واسماء الأزمنة والأمكنة ، والاحاد والثاني والجموع ، والتكابير والتصاغير ، ولما أفنعمهم أن يقولوا : اذا كان الماضي كذا وجب أن يكون مضارعه كذا واسم فاعله كذا واسم مفعوله كذا واسم مكانه كذا واسم زمانه كذا ، ولا قالوا : اذا كان المكبَّر كذا فتصغيره كذا ، واذا كان الواحد كذا فتكسيره كذا ، دون أن يستوفوا كل شيء من ذلك فيوردوه لفظا منصوبا معينا لا مقيسا ولا مستنبطا كغيره من اللغة التي لا تؤخذ قياسا » (٢) .

وكما أنه لا تؤخذ جميع اللغة بالسمع ، كذلك لا يؤخذ جميعها بالقياس يقول ابن جنى : « ثم لما تجاوز ذلك الى ما لا بد من ايراده ونص ألفاظه التزموا وألزموا كلفته ، اذ لم يجدوا منها بدا ولا عنها منصرفا ، ومعاذ الله أن يدعى أن جميع اللغة تستدرك بالأدلة قياسا ، لكن ما أمكن ذلك فيه قلنا به ونبينا عليه » (٣) .

ويقول ايضا : « ومنها ما لا يؤخذ الا بالسمع ولا يلتفت فيه الى القياس ، وهو الباب الأكثر نحو قولهم : (رجل) و (حجر) . فهذا مما لا يقدم عليه بتمياس ، بل يرجع فيه الى السماع » (٤) .

فتطبيقنا لما وضعه شيوخ العربية الاوائل من قواعد لغوية أو نحوية أو صرفية هو في حقيقته القياس الخالص ، البعيد عن التعقيد والالتواء القائم على ملاحظة أوجه

١ - الخصائص ج ٢ ص ٤٠ - ٤١ .

٢ - الخصائص ج ٢ ص ٤١ - ٤٢ ، وينظر النصف ج ١ ص ٢ و ٢٠٢ .

٣ - الخصائص ج ٢ ص ٤٣ .

٤ - النصف في شرح تصريف المازني - ج ١ ص ٣ .

التشابه أو التماثل بين ما تعلمناه وما نراه للمرة الاولى . فلو حملنا الحديد على ماسبق أن ألفيناه في الاستعمال العربي الفصحح الصحيح لكننا مطمئنين الى سلامة ما نقوم به والى صحته فنجعل كلامنا مثل كلامهم ونجره معهم فى مضمار واحد .

ولما كانت اللغة العربية - شأن اللغات العالمية الاخرى - فى تطور وتجدد مستمرين فى الالفاظ والعبارات ، ولما كانت هذه الأساليب والعبارات الجديدة تتطلب منا ضبطها والحد مما يبعدها عن الاصول التى استعملها العرب الموثوق بفصاحتهم احتجنا الى وضع قواعد للغة والنحو والصرف ، وليست هذه القواعد فى حقيقتها الامقياس وضعت على أساس نسبة معينة من الاستعمال اللغوي الفصحح الصحيح ، وهذا القياس لا يقتصر على الكلمات المفردة انما يتعداه الى العبارات ، فهو يشمل الكلمة المفردة من ناحية اللغة والتصريف وتركيبها مع غيرها فى مجال القواعد التى تقاس بها صحة الاستعمال لكل من هذه الثلاثة .

فلوضوح القياس وسهولته لايحتاج الى ما نجاهه اليوم من التفصيل والتعقيد والالتواء فى البحث الذى صيرره عليه متأخرو قدامى النحاة الذين عقدوا بينه وبين القياس فى علوم اللسان مقارنات بنوا عليها أحكاما وفرعوا عليها وفصلوها واستدلوا بها ولها وعليها حتى جاوزت هذه البحوث والتفريعات المعنى المفهوم للقياس عند مؤسسي علم النحو الأصليين الذين نجد فيما وصل الينا من آرائهم وكتبهم ومناقشاتهم القياس وأصول النحو الاخرى فى أسهل صورة وأوضحها .

فالقياس قديم فى العربية لجأ اليه النحاة منذ أن تكلموا فى مسائل النحو وأصوله التى بدأت على صورة مناقشات بين الشيوخ ، ومنذ أن بدأوا فى التأليف فيه بعد أن أصبح علما قائما بذاته . وجد القياس عندهم - كما نرجح - على الصورة السهلة المفهومة فى زمانهم لاعلى الصورة التى وصلت الينا بما أحاطها من تفصيل وتعقيد ومناقشات ومقارنات جعلت منه علما صعبا ذا فروع وأحكام . فهذا ابن سلام الجمحي (٢٣٢ هـ) يقول فى مقدمة طبقاته : « وكان أول من أسس العربية وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها أبو الاسود الدؤلي » (١) .

وكان ليونس بن حبيب ، وهو من نحاة البصرة قياس فى النحو ومذاهب يتفرد بها (٢) ويعلل الدكتور شوقي ضيف قول المترجمين ذلك عنه مع عدم ورود أمثلة كثيرة لقياسه ، أو نماذج لهذا القياس بأن سيبويه لم يكن معجبا بأراء يونس

١ - طبقات فحول الشعراء ص ٥ . وينظر طبقات الزبيدي ص ١٢ .
٢ - ينظر : اخبار النحويين البصريين للسرياني ص ٢٧ ونزهة الالباء ص ١٣١ وبنية السوعة ص

انما استولت عليه آراء الخليل ، فتركت آراء يونس في القياس لولا تنبيه النحويين الى ذلك يقول متحدثا عنه : « وكانت حلقة في البصرة تغص بالطلاب وفي مقدمتهم أبو عبيدة اللغوي وسيبويه واسمه يتردد في كتابه ولكن غالبا في شواهد اللغة لاني الآراء النحوية ، فسيبويه - على ما يبدو - لم يكن يعجب بتلك الآراء ، وكان الخليل قد استولى عليه فلم يكدر يترك فيه بقية لغيره وخاصة في قواعد النحو وأقيسته ، وبذلك غدا يونس في نحوه وما وضعه من أقيسة أمة وحده ، وتنبه الى ذلك القدماء فقالوا : (كانت ليونس مذاهب وأقيسة تفرّد بها) .

وبعد أن ينقل لنا الدكتور شوقي ضيف أمثلة لما خالف فيه رأي يونس رأي سيبويه والخليل يعود فيقول : « وعلى هذا النحو وقع يونس بعيدا عن تطور نظرية النحو على شاكلة ما انتهت اليه في الكتاب عند سيبويه » (١) .

وسرى في أثناء حديثنا عن القياس في الكتاب الى أي مدى اعتمد سيبويه على آراء يونس ، ومقدار ما خالفه فيها وموقفه منها ومن آراء الخليل .

وكان عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي أشد تجريدا للقياس من عيسى بن عمر الثقفي وأبي عمرو بن العلاء (٢) . وكان يقال : « عبد الله أعلم أهل البصرة وأعقلهم ففرع النحو وقاسه » (٣) . وقيل : « كان مائلا الى القياس في النحو ولم يكن كلامه واسع المدى وقياسه لم يكن واضح التقاسيم كالقياس عند الخليل وسيبويه » (٤) ومع هذا فقد اعتبروه أشد تجريدا للقياس من عيسى بن عمر وهو أحد رجال المدرسة النحوية الاوائل والذي يقول فيه الدكتور مهدي المخزومي « وله كما لصاحبه عبد الله بن أبي اسحاق شأن في اصطناع القياس في الدراسة النحوية وقد سئل عبد الله بن أبي اسحاق يوما : (أتقول العرب : (السقُر) ؟ فأجاب نعم و (الزقُر) أيضا . مالك ولهذا ؟ عليك بيباب من النحو يطرد وينقاس » (٥) .

ويرى الدكتور شوقي ضيف أن ابن بي اسحاق هو الذي يُعد بحق استاذ المدرسة البصرية ، لانه أول من بعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل ، ويعلق على قول ابن سلام هذا بقوله : « وبذلك يجعله الواضع الاول لعلم النحو ، اذ يجعله أول من اشتق قواعده ، وأول من طرد فيها القياس ، بحيث يحمل ما لم يسمع عن العرب على ما سمع عنهم » ثم يقول : « وهو لم يعن بالقياس على قواعد النحو

١ - المدارس النحوية ص ٢٨ - ٢٩ .

٢ - اخبار النحويين البصريين للسرياني ص ٢٠ .

٣ - مراتب النحويين لابي الطيب اللغوي ص ٧٢ وطبقات الزبيدي ص ٢٥ .

٤ - الخليل بن احمد الفراهيدي - الدكتور مهدي المخزومي ص ٣٢ .

٥ - الخليل بن احمد الفراهيدي ص ٣٤ .

فحسب بل عني أيضا بالتعليل للقواعد تعليلاً يمكن لها في ذهن تلاميذه، وجعله تمسكه الشديد بتلك القواعد المعللة والقياس عليها قياساً دقيقاً بحيث لا يصح الخروج عليها، يخطيء كل من ينحرف في تعبيره عنها، وكان لذلك كثير التعرض للفرزدق لما يورد في أشعاره من بعض الشواذ النحوية» (١).

ويتضح من الرأيين المتقدمين في عبد الله بن أبي اسحاق تفاوت رأي الدكتور شوقي ضيف والمخزومي واختلاف نظرتهما الى القياس، فالدكتور شوقي يرى من هذه الملاحظات العابرة المتناثرة في كتب التراجم دليلاً على اهتمام ابن أبي اسحاق بالقياس وانصرافه اليه وملاحظته له فهو بهذا أول من نقل عنه ذلك. في حين ينظر الدكتور المخزومي اليه نظرتة الى من جاء بعده من النحاة الذين اتخذوا القياس همهم وانصرفوا اليه انصرافاً كلياً كالكسائي وغيره من النحاة الذين عاصروه أو جاءوا بعده. والحق يقتضينا أن نقيسه بمن سبقه لا بمن لحقه، والا لما اعتبر أبو الاسود ومن جاء بعده حتى سيبويه نخاة لو قارنناهم بالخليل وسيبويه ومن جاء بعدهما حتى عصر ابن مالك وابي حيان حيث اكتمل النحو.

وقد مضى عيسى بن عمر على هدى استاذه ابن أبي اسحاق يطرق القياس ويعتمه، ويتضح ذلك من النقول الكثيرة التي نقلها عنه سيبويه في كتابه وقد تابع استاذه في الطعن على العرب الفصحاء اذا خالفوا القياس كما ذكرت لنا المصادر من تخطئته التابعة في قوله:

فَبِتْ كَأَنِّي سَاوَرْتَنِي ضَيْلَةَ
 مِنَ الرَّقْشِ فِي أُنْيَابِهَا السَّمُ نَاقِعُ
 فقد كان يرى أن الوجه أن يقول: «السَّمُ نَاقِعاً».

وكان يتشدد في استعمال ما ورد عن العرب على الوجه الذي ورد عليه كما يتضح من المسألة التي جرت بينه وبين الكسائي حيث ألقى عيسى على الكسائي هذه المسألة: (هَمْكٌ مَا أَهْمَكَ) فذهب الكسائي يقول: يجوز كذا ويجوز كذا. فقال له عيسى: «عافاك الله انما اريد كلام العرب وليس هذا الذي تأتي به كلام العرب» (٢).

١ - المدارس النحوية ص ٢٢ - ٢٥، وينظر مراتب النحويين ص ١٢ - ١٣ واخبار النحويين البصريين للسرياني ص ١٩ - ٢٢ وطبقات الزبيدي ص ٢٥ - ٢٧ وطبقات فحول الشعراء ص ١٤ ونزهة الالباء ص ١٠ - ١٢ لمعرفة موقفه من الفرزدق وتخطئته اياه في الفاظ وتعبير خالفت القياس النحوي.

٢ - ينظر طبقات الزبيدي ص ٣٥ - ٣٧ والمدارس النحوية ص ٢٥ - ٢٦.

ولا يُحْطِيء ما روي عن العرب أو مَنْ قاس على ما روي عن العرب الموثوق
بفصاحتهم وصفاء عروبتهم ، وقد روى لنا الزبيدي عن علي بن محمد بن سليمان
أنه قال : « قلت له يوما : أخبرني عن هذا الذي وضعت يدخل فيه كلام العرب
كله ؟ فقال : لا . قلت : فمن تكلم بخلافك واحتدى على ما كانت العرب
تتكلم به ، أترأه مخطئا ؟ قال : لا ، قلت : فما ينفع كتابك ؟ » (١) .

أمّا معاصره وزميله في التلقي علي ابن أبي اسحاق وهو أبو عمرو بن العلاء
فقد كان يأخذ بالاطراد في القواعد ويتشدد في القياس ، روى لنا الزبيدي عن
ابن أبي سعد عن ابن نوفل انه قال : « سمعت أبي يقول لابن عمرو بن العلاء :
أخبرني عما وضعت مما سميتة عربية أيدخل فيها كلام العرب كله ؟ فقال :
لا . فقلت كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة ؟ قال : اعمل على
الاكثر وأسمي ما خالفني لغات » (٢) .

وجاء بعد هؤلاء الخليل أستاذ سيبويه الذي اعتبره كتاب التراجم : « الغاية
في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه » (٣) ولم يكن قبله ولا بعده مثله ،
فقد كان منقطع القرين بين علماء العربية باتفاق الآراء (٤) . وقد اعتبره ابن جني
سيد قومه وكاشف قناع القياس في علمه على الرغم مما رواه الزبيدي من قول
الخليل : « القياس باطل » (٥) هذا القول الذي لا يمكن الاخذ بصحته ولا الاعتماد
على رايه لأن الخليل الذي زخر الكتاب بأرائه النحوية والصرفية واللغوية قد اعتمد
على القياس والتعليل في تأصيل قواعد النحو والصرف وإقامة بنیان هذين العلمين
عليهما وعلى السماع حتى نجد الدكتور شوقي ضيف لا يصفه بالقياس فحسب انما
اعتبر أقيسته تسليلا كما تسلي تعليقاته (٦) .

وقد بنى الخليل أقيسته هذه على الكثرة المطردة من كلام العرب ، وستبين في
أثناء حديثنا عن القياس في كتاب سيبويه كثرة أقيسة الخليل وأنواع هذه الاقيسة
وشدة اعتماده عليها واهتمامه بها واكثره منها وخاصة في مسائل الصرف وفي
التمرينات على قوانين النحو والصرف وقواعدهما .

فقد قوي القياس اذن واشتد على يدي الخليل وتلميذه سيبويه ، وعلى آرائهما
وآراء شيوخهما فيه جل اعتماد المدارس النحوية الأخرى ، فقد نشأ القياس في

١ - طبقات الزبيدي ص ٤١ .

٢ - طبقات الزبيدي ص ٢٤ وينظر المدارس النحوية ص ٢٧ - ٢٨ .

٣ - اخبار النحويين البصريين للسرياني ص ٣٠ وينظر نزهة الالباء ص ٢٩ ومراتب النحويين ص ٢٧ .

٤ - مراتب النحويين ص ٣٧ .

٥ - الخصائص ج ١ ص ٣٦١ . وينظر طبقات الزبيدي ص ٤٥ .

٦ - ينظر المدارس النحوية ص ٥١ .

البصرة مع نشأة النحو وكثر ، وليس أدل على ذلك من قول أبي فيد مؤرّج السدوسيّ — وهو من أصحاب الخليل — أنّه قدم من البادية ولا معرفة له بالقياس في العربية وإنما كانت معرفته قريحته وأول ما تعلمه في حلقة أبي زيد الانصاريّ بالبصرة (١)

وقد جاء بعد سيبويه نخاة اهتموا بالقياس وألقوا فيه منهم أبو الحسن سعيد بن مسعدة الاخفش الاوسط الذي اعتمد على كتاب سيبويه ولازمه وتلمذ له . وألف في القياس كتاب : (المقاييس) (٢) . وقد اعتبره الدكتور شوقي ضيف أكبر أئمة النحو البصريين بعد سيبويه (٣) والامام الحقيقي للكوفيين ومدرستهم حيث أخذ عنه الكسائيّ والفراء والكوفيون علم النحو من كتاب سيبويه وتابعوه في كثير من الآراء .

وقد أثار الاخفش كثيراً من الصور النحوية لأول مرة وخالف الخليل وسيبويه في آراء كثيرة تفرّد بها (٤) .

ومن تكلم في القياس أبو عمر الجرمي صالح بن اسحاق فهو مع مخالفته لسيبويه في القياس (٥) كان يرى أنه ينبغي أن يقتصر في النحو على السماع الصحيح والقياس عليه دون الاتيان بصور متعددة لم يرد لها مثيل عن العرب فلم يكن يحبذ قياس ما لم يرد على ما ورد لمجرد التمرين والتدريب لان هذه التمرينات لا تفيد في تعلم العربية (٦) .

وكان أبو عثمان المازني أشد من الجرمي اعتناء بالقياس ، فقد كان يرى أن (ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب) (٧) . وليس كتابه (التصريف) الذي شرحه ابن جنّي بـ (المنصيف) الا دليلا على اهتمامه بالقياس على كلام العرب ، وتوسعه في التمرين والتدريب الذي هو القياس على ما بنته العرب فيما لم تبين منه ،

- ١ - ينظر نزهة الالباء ص ٨٩ وبغية الوعاة ص ٤٠٠ .
- ٢ - ينظر اخبار النحويين البصريين للسرياني ص ٢٨ - ٢٩ ، ومراتب النحويين لابي الطيب اللغوي ص ٦٨ وطبقات الزبيدي ص ٧٤ - ٧٦ ونزهة الالباء ص ٩١ - ٩٣ والمدارس النحوية ص ٩٤ .
- ٣ - المدارس النحوية ص ٩٥ .
- ٤ - المدارس النحوية ص ٩٥ - ٩٦ و ص ١٠٠ - ١٠٨ .
- ٥ - تنظر اخباره في اخبار النحويين البصريين للسرياني ص ٥٥ - ٥٧ ومراتب النحويين ص ٧٥ - ٧٧ وطبقات الزبيدي ص ٧٦ - ٧٧ ونزهة الالباء ص ٩٨ - ١٠١ .
- ٦ - ينظر المدارس النحوية ص ١١٤ .
- ٧ - المنصف ج ١ ص ١٨٠ تحقيق ابراهيم مصطفى . وينظر الخصائص ج ١ ص ١١٤ و ٣٥٧ .

ومع هذا فقد تشدد في القياس ولم يجزئه الا فيما كثر الوارد فيه عن العرب واطرد استعمالهم اياه (١) .

وقد اعتبر الدكتور شوقي ضيف المبرد آخر أئمة البصريين المهمين لقول ابن جني فيه : « وبعدّ جيلا في العلم واليه أفضت مقالات أصحابنا وهو الذي نقلها وقررها وأجرى الفروع والعلل والمقاييس عليها » (٢) . ولقول الأزهري فيه في مقدمة معجمه (تهذيب اللغة) : « كان أعلم الناس بمذاهب البصريين في النحو ومقاييسه » . فهو قد سار سيرة شيوخ المدرسة البصرية السابقين في القياس فاعتمد عليه وانتفع به وان لم يكن يقدم القياس على السماع انما كان الاساس عنده السماع أولا ، أما القياس فهو مستمد منه ومعتمد عليه لذلك كان دقيقا في استنباط القاعدة المقيسة (٣) .

وكان أبو بكر بن السراج من متأخري نحاة البصرة الذين اهتموا باصول العربية وجمعوا مقاييسها فألف كتابه في مختصر النحو الذي سماه (الاصول) وهو أحسن مؤلفاته وأكبرها ، واليه انتهت الرئاسة في النحو بعد المبرد (٤) .

هؤلاء هم النحاة البصريون الذين اشتهر عنهم اهتمامهم باصول النحو وبالقياس خاصة واعتمادهم عليها وتأليفهم فيها .

أما النحاة الكوفيون فقد اهتموا بالقياس كذلك الا انهم اتسعوا في الرواية عن العرب وتساهلوا في شروط المروي ومن روى عنهم ولم يقفوا عند القبائل التي احتج البصريون بلغتها وقاسوا عليها انما تعدوا هذه القبائل ولم يتخرجوا من الاخذ عن سكان الحواضر كما تخرج البصريون وقد مر بنا ذلك في كلامنا على السماع عند المدرستين . ويؤيد ما نذهب اليه مقارنة الدكتور شوقي ضيف بينهما في الرواية بقوله : « ان أهم ما يميز المدرسة الكوفية من المدرسة البصرية اتساعها في رواية الاشعار وعبارات اللغة عن جميع العرب بدويهم وحضرهم ، بينما كانت المدرسة

١ - ينظر في ذلك المصنف ج ١ ص ٩٥ و ١٧٢ و ١٨٠ و ٣٠٧ وغيرها في ذلك والمدارس النحوية ص ١١٥ - ١٢٢ ونزهة الالباء ص ١٢٤ - ١٢٩ .

٢ - سر صناعة الاعراب ج ١ ص ١٤٦ والمدارس النحوية ص ١٢٤ .

٣ - المدارس النحوية ص ١٣٣ - ١٣٤ وتنظر اخباره في : اخبار النحويين البصريين للسرياني ص ٧٢ - ٨١ ومراتب النحويين ص ٨٣ . وطبقات الزبيدي ص ١٠٨ - ١٢٢ ونزهة الالباء ص ١٤٨ - ١٥٧ .

٤ - ينظر طبقات الزبيدي ص ١٢٢ ومراتب النحويين ص ٨٣ ونزهة الالباء ص ١٧٠ - ١٧١ والمدارس النحوية ص ١٤٠ - ١٤٥ .

البصرية تشدد تشدداً جعل أمتها لا يشتون في كتبهم النحوية الا ما سمعوه من العرب الفصحاء الذين سلمت فصاحتهم من شوائب التحضر وآفاته ، وهم سكان بوادي نجد والحجاز وتامة من قيس وتميم وأسد ، فإن هؤلاء الذين عنهم أكثر ما أخذَ ومعظمه وعليهم اتكّل في الغريب وفي الاعراب والتصريف ، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم ، وبالجملة فانه لم يؤخذ عن حضري قط ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الامم الذين حولهم (١) .

فالكوفيون مع أخذهم عن الفصحاء الذين اخذ عنهم البصريون - وقد مر بنا خروج الكسائي الى بادية نجد يجمع ما يسمع عن العرب الفصحاء - لم يكتفوا بذلك بل أخذوا عن سكن الحواضر كالعراق واليمن ونحوها من البلدان التي امتنع البصريون عن الاخذ بلغة سكانها ، أو اعتمادها أساساً لتفعيد القواعد أو القياس عليها .

والكسائي هو أشهر النحاة الكوفيين وأكثرهم توسعاً في القياس واعتماداً عليه وتساهلاً فيه حتى كانت معظم حملات البصريين الموجهة الى الكوفيين لهذا التساهل في الرواية والتوسع في القياس منسوبة على الكسائي من ذلك ما حدثنا به السيرافي - الذي خص البصريين بكتابه (أخبار النحويين البصريين) - من الهجاء الذي وجهه الزبيدي الى الكسائي خاصة والكوفيين عامة لتساهلهم في القياس ولأن الكسائي لم يكن يرى النحو الا قياساً يقول :

اتما النحوُ قياسٌ يُتَّبَعُ وبه في كلِّ أمرٍ يُنْتَفَعُ (٢)

فقال على كلام من امتنع البصريون عن الاخذ بلغتهم حتى اعتبروه مفسداً للنحو . يقول الزبيدي فيه بعد ابيات مدح فيها نحاة البصرة :

أفسدهُ قومٌ وأزروا به	من بين أغتنامٍ وأوغاد
ذوي مِراءٍ وذوي لُكنة	لِثامٍ آباءٍ وأجداد
لهم قياسٌ أحدثوه هُم	قياسٌ سوءٌ غيرٌ مُنقاد
فهم من النَّحو ولو عُمروا	أعمارَ عادٍ في أبي جاد
أما الكسائيُّ فذاك امرؤٌ	في النحوِّ حارٍ غيرُ مُرداد
وهو لِمَن يأتيه جهلاً به	مثلُ سَرابٍ البئِدِ للصَّادِ

١ - المدارس النحوية ص ١٥٩ وينظر المزهج ١ ص ٢١٠ - ٢١٢ والاقتراح ص ١٩ - ٢٠ .

٢ - اخبار النحويين البصريين ص ٢٢ - ٢٣ .

ويقول مشنعا به مزريا عليه تساهله في الأخذ والقياس حتى انحط النحو الى الدرّك الاسفل ولم يبق في المنزلة التي ارتفع به البصريون اليها :

كُنَّا نَقِيسُ النِّحْوَ فِيمَا مَضَى عَلَى لِسَانِ الْعَرَبِ الْأَوَّلِ
فَجَاءَنَا قَوْمٌ يَقِيسُونَهُ عَلَى لُغَتِي أَشْيَاخَ قَطْرُبُرْبُلِ
فَكُلُّهُمْ يَعْمَلُ فِي نَقْضِ مَا بِهِ يُصَابُ الْحَقُّ لَا يَأْتِلِي
إِنَّ الْكِسَائِيَّ وَأَشْيَاعَهُ يَرْقُونَ بِالنِّحْوِ إِلَى أَسْفَلِ (١)

ولم يكتف الكوفيون بالقياس على ما سمعوه ممن فسدت سلاقتهم من أعراب المدن ، وعلى ما شهد على ألسنة بعض أعراب البدو انما تعدوا ذلك كما يرى الدكتور شوقي ضيف الى استخدامهم القياس بدون استناد الى سماع كقياسهم العطف بـ (لكن) في الايجاب على العطف بـ (بل) في مثل : (قام زيدٌ بل عمروٌ) فقد طبقوا ذلك على (لكن) وأجازوا : (قام زيدٌ لكن عمروٌ) بدون أي سماع عن العرب يجيز لهم هذا القياس (٢) .

وقد حذا نحاة الكوفة الذين جاءوا بعد الكسائي حذوه في التساهل في الرواية والقياس على كل مسموع من شعر أو نثر .

فلما جاءت المائة الرابعة استتب القياس وبلغ ذروة مجده على يدي أبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني اللذين نهضا به نهضة لم يحظ بمثلها قبلهما ولا بعدهما حتى اليوم (٣) .

وبذلك استتبت تقسيمات القياس وأنواعه وأركانه وبحوثه على ما نراه عند ابن جني الذي اعتمد على كتبه وآرائه معظم من جاء بعده من النحويين واللغويين كابن الانباري والسيوطي ، وعلى كتابه (الخصائص) بوجه أدق حيث كثرت فيه آراء أستاذه أبي علي الفارسي الذي كان يؤثر عنه قوله : « اخطيء في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطيء في واحدة من القياس » (٤) وقد حذا ابن جني حذو أستاذه الفارسي بل فاقت في تعميم القياس وتوسيع طرق الاشتقاق وكان يقول : « مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس » (٥) .

١ - أخبار النحويين البصريين ص ٢٢ و ٢٥ ونزهة الالباء ص ٥٤ - ٥٥ .

٢ - ينظر المدارس النحوية ص ١٦٢ - ١٦٤ .

٣ - ينظر في أصول النحو للافغاني ص ٧٦ .

٤ - نزهة الالباء ص ٢١٧ وينظر : أبو علي الفارسي - عبد الفتاح شلبي ص ٢٧ .

٥ - ينظر في أصول النحو للافغاني ص ٨٦ .

ولم يتخذ ابن جني القياس مذهبا لنفسه فحسب بلى كان يُغري به ويدعو اليه ويحض عليه ويُبيح فيه الارتجال على أن لا يخالف المسموع يقول : « للانسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو اليه القياس ما لم يُلُو بنص أو ينتهك حرمة شرع » ، ويقول : « حتى اذا أدّك القياس الى ما لم تنطق به العرب قط فليس لك أن ترمي به بل تعده لشاعر مولد أو لساجع أو لضرورة ، لأنه قياس على كلامهم » (١) .

فقد تبين لنا من هذا أن القياس قد عرف منذ زمن أي الاسود الدؤلي مؤسس مدرسة اللغة والنحو ، وكان دليلهم اليه تراكيب اللغة وأساليبها حيث نظرُوا اليها نظرة الواعي المدقق الباحث ، وقد كان المعول في غالب مسائل النحو عليه حتى قال الكسائي : « إنّما النحو قياس يتبع » وقد حدد النحو بناء على ذلك بأنه : « علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب » قال صاحب المستوفي : « كل علم فبعضه مأخوذ بالسمع والنصوص وبعضه بالاستنباط والقياس ، وبعضه بالانتزاع من علم آخر ، قال : فالفقه بعضه بالنصوص الواردة في الكتاب والسنة ، وبعضه بالاستنباط والقياس ، والطب بعضه مستفاد من التجربة وبعضه من علوم آخر ، والهيئة بعضها من علم التقدير وبعضها تجربة شهد بها الرصد ، والموسيقى جلها منتزع من علم الحساب ، والنحو بعضه مسموع مأخوذ من العرب ، وبعضه مستنبط بالفكر والروية وهو التعليلات ، وبعضه يؤخذ من صناعة أخرى كقولهم « الحرف الذي تختلس حركته في حكم المتحرك لا الساكن » ، فانه مأخوذ من علم العروض . وكقولهم : « الحركات أنواع : صاعد عال ، ومنحدر سافل ، ومتوسط بينهما » ، فانه مأخوذ من صناعة الموسيقى » (٢) .

ويرى ابن الانباري أن من أنكر القياس في النحو فقد أنكر النحو لان قولهم : « نحن لا ننكر النحو لانه ثبت استعمالا ونقلا لاقياسا وعقلا » باطل ، لان اجماع النحاة على أنه اذا قال العربي : « كتب زيد » فانه يجوز أن يسند هذا الفعل الى كل اسم مسمى تصح منه الكتابة سواء كان عربيا أم أعجميا نحو : (زيد) و (عمرو) و (بشر) و (أردشير) ، الى ما لا يدخل تحت الحصر ، واثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال . وكذلك القول في سائر العوامل الداخلة على الاسماء والافعال الرافعة والناصبة والجازمة . فانه يجوز ادخال كل عامل منها على ما لا يدخل تحت الحصر فانه يتعذر في النقل دخول كل عامل من العوامل على كل ما يجوز أن يكون معمولا له ، ألا ترى أنه يتعذر أن ينقل بعد عامل الرفع كل

١ - الخصائص ج ٢ ص ٨٧ - ٨٨ و ج ١ ص ١٨٩ وينظر ج ١ ص ١١٩ و ١١٠ و ١١١ وغيرها .

٢ - الاقتراح ص ٢٨ .

ما يجوز أن يكون مرفوعا به ، وبعد عامل النصب كل ما يجوز أن يكون منصوبا به ، وبعد عامل الجر كل ما يجوز أن يكون مجرورا به ، وبعد عامل الجزم كل ما يجوز أن يكون مجزوما به ؟ وإذا كان ذلك متعذرا من جهة النقل فدعوى أنه لا يتعذر محال ، وما يفضي الى محال محال « (١) .

وقد استنتج ابن الانباري من كل هذا أنه اذا بطل أن يكون النحو رواية ونقلًا وجب أن يكون قياسا وعقلا ، لان عوامل الالفاظ يسيرة محصورة والألفاظ كثيرة غير محصورة ، فلو لم يجز القياس واقتصر على ما ورد في النقل من الاستعمال لادى ذلك الى أن لا يفي ما تخص بما لا تخص ، وبقي كثير من المعاني لا يمكن التعبير عنها لعدم النقل وذلك مناف لحكمة الوضع فلذلك وجب أن يوضع وضعا قياسا عقليا لا نقليا « (٢) .

ولما كان القياس الحمل على المسموع فيما لم يسمع فلا بد له من اركان يجب توافرها فيه حتى تصح عملية القياس .

وهذه الأركان كما يراها النحويون أربعة : أصل ، وهو المقيس عليه ، وفرع : وهو المقيس ، وحكم : وهو ما يسري على المقيس مما هو في المقيس عليه ، وعلة جامعة : وهي ما يراه النحاة من أشياء استحق بها المقيس حكم المقيس عليه . وبهذه الأركان الاربعة يتم القياس وذلك مثل أن تركيب قياسا في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله فتقول : اسم اسند الفعل اليه مقدما عليه فوجب أن يكون مرفوعا قياسا على الفاعل ، فالأصل : هو الفاعل ، والفرع : هو ما لم يسم فاعله ، والعلة الجامعة : هي الاسناد ، والحكم : هو الرفع . والاصل في الرفع أن يكون للاصل الذي هو الفاعل ، وإنما أجري على الفرع الذي هو ما لم يسم فاعله بالعلة الجامعة التي هي الاسناد ، وعلى هذا النحو تركيب قياس كل قياس من أقيسة النحو (٣) . ولكل ركن من هذه الاركان الاربعة شروط يجب توافرها فيه حتى تصح عملية القياس .

وقد اختلف علماء النحو في الأصل المقيس عليه ، وهو اللغة المسموعة وفي ما يجب أن يتوافر فيه من شروط في الراوي وعدالته وفي النص المروي وصحته ، وفي فصاحة المتكلم به الى آخر ما مر بنا ذكره في أثناء كلامنا على السماع ، فلا يقاس على جميع ما سمع عن العرب ، إنما اعتبر هذا المسموع درجات يقاس

١ - ينظر لمع الادلة ص ٩٥ - ٩٦ .

٢ - ينظر لمع الادلة ص ٩٦ وينظر الاقتراح ص ٢٨ - ٢٩ .

٣ - ينظر لمع الادلة ص ٩٣ والاقتراح ص ٢٩ .

على بعضها ويحفظ البعض الآخر ، وهذه الدرجات للمسموع المحفوظ أو المقيس عليه تختلف باختلاف المدارس النحوية وباختلاف النحاة أنفسهم .

فالكلام المسموع عن العرب على اختلاف لغاتهم اما مطرد واما شاذ والاطراد : معناه التابع والاستمرار ، في حين أن الشذوذ معناه التفرق والتفرد ، وقد جعل علماء العربية ما استمر من الكلام في الاعراب وغيره من مواضع صناعة العربية مطردا ، وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابيه ، وانفرد عن ذلك الى غيره شاذا . والمسموع عند ابن جني أربعة أنواع :

الاول : مطرد في القياس والاستعمال جميعا ، وهذا هو الغاية المطلوبة والذي لاخلاف فيه مثل : (قام زيد) ، و (ضربت عمرا) ، و (مررت بسعيد) .

الثاني : مطرد في القياس شاذ في الاستعمال ، وذلك نحو الماضي من : (يَدْرُ) و (يَدْعُ) ، وكذلك قولهم : « مكانٌ مُبْقِلٌ » هذا هو القياس . والاكثر في السماع : باقل . والاول مسموع أيضا ، ومثله مما يقوى في القياس ويضعف في الاستعمال مفعول (عَسَى) اسما صريحا نحو قولك : « عسى زيدٌ قائماً أو قياماً » ، هذا هو القياس غير أن السماع ورد بحظوه والاقتصار على ترك استعمال الاسم ههنا ، وذلك قولهم : « عسى زيدٌ أن يقوم » « عسى الله أن يأتي بالفتح » (١) وقد جاء عنهم شيء من الاول كالمثل السائر : (عسى الغُويرُ أبوسا) .

الثالث : مطرد في الاستعمال شاذ في القياس نحو قولهم : « أخوصَ الرمث ، واستصوبت الامر » ، يقال : « استصوبت الشيء » ولا يقال : « استصبت الشيء » ومنه : (استحوذَ) ، و (أَعْيَلَتِ المرأةُ) ، و (استنوقَ الحملُ) ، و (استتستِ الشاةُ) ، و (استفيلَ الحملُ) .

الرابع : شاذ في القياس والاستعمال جميعا وهو كتتميم (مَعْعُول) فيما عينه (واو) نحو : (ثوبٌ مصوونٌ) ، و (مسكٌ مدووفٌ) ، و (فرَسٌ مَعْوُودٌ) ، و (رَجُلٌ مَعْوُودٌ من مرضيه) ، وكل ذلك

شاذ في القياس والاستعمال فلا يسوغ القياس عليه ولا ردّ غيره اليه ،
ولا يحسن أيضا استعماله فيما استعملته فيه إلا على وجه الحكاية (١).

وقد قسم ابن هشام جمال الدين الانصاري المسموع الى : غالب وكثير ونادر
وقليل ومطرّد ، فالطرّد الذي لا يتخلف ، والغالب أكثر الاشياء ولكنه يتخلف ،
والكثير دونه ، والقليل دونه ، والنادر أقل من القليل ، فالعشرون بالنسبة الى
ثلاثة وعشرين غالب ، والخمسة عشر بالنسبة اليها كثير لا غالب والثلاثة قليل ،
والواحد نادر ، وهذه هي مراتب الكلام المسموع فيما يرى السيوطي متابعا ابن
هشام (٢) .

ويرى ابن جني أن الابنية الشاذة لا تؤخذ مثالا يقاس عليه ولذلك امتنعوا عن
بناء (فعُلِّل) في الرباعي لاستكراههم الخروج من كسر الى ضم ، كما امتنعوا
عن (فعَلَّ) في الثلاثي مع خفة ابنية الثلاثي لانتقالهم فيه من كسر الى ضم ، يقول :
« على أن بعضهم حكى (زَيْبُر) و (ضَيْبُل) و (خَيْرْفَع) وحكى عن بعض
البصريين (اصْبِع) ، وهذه ألفاظ شاذة لا تعقد بابا ولا يتخذ مثلها قياسا » (٣) .

والذين يقيسون على الشاذ هم ضعفة أهل النحو ومن لاحجة معه كما يرى
ابن السراج الذي قال بعد أن قرر أن (أفعل التفضيل) لا يأتي من الالوان : « فان
قليل قد أشد بعض الناس :

يَالَيْتِي مِثْلَكَ فِي الْبِيَاضِ أَيْضُ مِنْ أُحْتِ بَنِي أَبَاضِ

فالجواب : أن هذا معمول على فساد ، وليس البيت الشاذ والكلام المحفوظ بأدنى
اسناد حجة على الاصل المجتمع عليه في كلام ولا نحو ولا فقه ، وانما يركن الى
هذا ضعفة أهل النحو ومن لاحجة معه » (٤) .

فالبيت الشاذ يطرح ولا يؤخذ به ولا يجوز تأويله ، « ولا يُبنى إلا على الكثير
المعروف من كلام العرب لا النادر الشاذ الذي لم يأت الا في شعر » (٥) كما يرى
أبو حيان ، الذي يؤكد هذا المعنى ثانية فيقول في أثناء كلامه على أعمال (لا)
عمل (ليس) : « وهذا كله يدل على أن أعمال (لا) أعمال (ليس) ضعيف جدا

١ - ينظر الخصائص ج ١ ص ٩٦ - ٩٩ والاقتراح ص ٢٠ - ٢١ .

٢ - ينظر الاقتراح ص ٢١ .

٣ - الخصائص ج ١ ص ٦٧ - ٦٩ .

٤ - الاقتراح ص ٢٩ .

٥ - منهج السالك لابي حيان ص ٦٥ .

ولو ذهب ذاهب الى أنه لا يجوز أن تعمل (لا) هذا العمل لذهب مذهبا حسنا ،
اذ لا يحفظ ذلك في نثر اصلا ولا في نظم الا في بيت نادر ينبغي أن لا تبني عليه
القواعد» (١) .

وقد كرر هذا المعنى في رده على ابن مالك وابن عصفور تجويزهما للاقتصار
على اسم الاشارة وصفال (أي) ولا نعت لاسم الاشارة ، وقد بنينا هذا الرأي على
بيت نادر شاذ لا يبني على مثله القواعد وهو قول الشاعر :

أي هذان كُلا زاد كُما ودعاني واغلا قيمن وعغل» (٢)

فما هذا الشاذ ؟ وما حده وما عدده ؟

لم يذكر القدماء تحديدا واضحا للمقصود بالشدوذ وكل ما يفهم من أقوالهم أنه
مقابل للمطرّد ، وقد مر بنا تقسيمهم كلام العرب الى مطرّد وشاذ .

وقد وقف بعض المحدثين من علماء العربية موقف الحائر من هذا الشاذ وما
يقابله وهو الذي سماه النحاة المطرّد . فهذا الاستاذ محمد الفاضل ابن عاشور يكتب
بجنا يسميه : « تحرير أفعال التفضيل من ربة قياس نحوي فاسد » قدمه الى مجمع
اللغة العربية وكان الدافع الى هذا البحث ما يراه من كثرة الشواذ في الشروط التي
وضعها النحاة المتقدمون لما يصاغ منه أفعال التفضيل وأنه يهوله كثرة المخالفة في
الأستعمال لتلك الشروط وتخرجهم بعض هذا المخالف تخاريج ترجع
بما في طرد الاصل عن طريق خلاف مقتضى الظاهر حتى لا يكاد يسلم شرط من
تلك الشروط من شدوذ كثير ، حتى أنه لم يجد واحدا من الشروط الاخرى - غير
قابلية التفاضل - الا وذكروه في كتب النحو معقبا بذكر الشواذ الخارجة منه . وقد
أحصى من ذلك أربعين مثلا (٣) .

وقد تابعه في التساؤل عن معنى الشدوذ وحده ومقداره الاستاذ محمد بهجة
الاثري الذي وجد زهاء مائة مثال اعتبرها النحويون شاذة من شروط صوغ أفعال
التفضيل ، يقول موضحا ذلك : « انني علق من هذه الامثلة الناقضة للقاعدة
المذكورة في تذكري في اللغة زهاء مائة مثال خالفت كلها شروط هذه القاعدة ، ولم
أبلغ بعد الغاية مما أريد استكثاره منها » . ثم يقول : « واذا كان مثل هذه الكثرة
شدوذا فما حد الكثرة التي يزعمون ؟ وما عددها ؟ » وختم هذا بأن طلب الى مؤتمر

١ - منهج السالك لابي حيان ص ٦٤ .

٢ - ينظر الارتشاف ص ٢٠٩ ب .

٣ - مجموعة البحوث والمحاضرات ص ٦٤ .

المجمع أن يرى حلا لمشكلة الكثرة والقلة والشذوذ ، وتحديد معالم كل أولئك تحديدا قاطعا جازما في أثناء بحثهم لقضايا القياس (١) .

وقد رد المرحوم الشيخ امين الخولي على هذين الباحثين حيرتهما وتساؤلها عن معنى الشذوذ وحده ومقداره بما جاء في أقوال النحاة الاقدمين أنفسهم موضحا مقصدهم منها يقول : « وعلى ذكر ما قاله الاستاذ الأثري نتساءل : ما الشذوذ؟ وما مناطه؟ وهنا ملحظ ينبغي الوقوف عنده وهو حديث أصول النحو عن الشذوذ، فقد جاء في كتاب الاقتراح للسيوطي أن الشذوذ مقابل للاطراد الذي هو التابع والاستمرار ، فالمستمر الذي لا يتخلف المطرد ، وما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك الى غيره شاذ » .

ويرى الاستاذ الخولي أن مقصود النحاة بقولهم مطرد وشاذ ليس الكثرة في عدد الالفاظ المستعملة في الباب وقتها ، ويرى أنهم كأنما يريدون ليقولوا أن المطرد هو ما عرف من الطبيعة العامة للعربية في الباب والشاذ يقابله فيخالف الحال العامة ، يقول : « وقد يفهم ذلك من تقسيمهم أحوال الوارد في اللغة الى مطرد في القياس والاستعمال كرفع الفاعل ونصب المفعول ، ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال ، كاستعمال الماضي من (وَدَّرَ) و (وَدَّعَ) اذ نعرف أن اللغة تصوغ من الفعل صورته الثلاث ، وهذا هو ما يسمونه الاطراد في القياس ، فاذا ماتت واحدة من هذه الصور صار استعمالها شاذا ولو أنه باعتبار القياس مطرد فالقياس لا ينافى بقلة ، بل بمخالفة الحال العامة في الباب من اللغة ، وفي (أفعل التفضيل) الذي نحن بصدد البحث فيه ما قد يؤيد هذا الفهم اذ يقول سيبويه : (هذا باب ما تقول العرب فيه : « ما أفعلَه » وليس له فعل) وانما يحفظ هذا حفظا ولا يقاس قالوا : « أَحْنَكُ الشاتين » و (أَحْنَكُ البعيرين) كما قالوا : (آكَلُ الشاتين) ، كأنهم قالوا : « حَنَكَ » ونحو ذلك فانما جاءوا بـ (أفعلَ) على نحو هذا وان لم يتكلموا به ، وقالوا : « آبَلُ الناس كلُّهم » كما قالوا : « أَرَعَى الناس كلُّهم » وكأنهم قد قالوا : « أَبِيلَ يَأْبَلُ » وقالوا : « رَجُلٌ آبَلٌ » وان لم يتكلموا بالفعل ، وقولهم : « آبَلُ الناس » بمنزلة « آبَلُ مِنْهُ » ، لان ما جاز فيه « أفعلُ الناس » جاز فيه هذا وما لم يميز فيه ذلك لم يميز فيه هذا . وهذه

١ - مجموعة البحوث والمحاضرات ص ٧٥ - وينظر ص ١٠١ من البحوث والمحاضرات لمؤتمر الدورة الثانية والثلاثين غير العادية ببغداد ١٩٦٥ م - ١٣٨٥ هـ .

الاسماء التي ليس فيها فعل ليس القياس فيها أن يقال : « أفعلُ منه » ونحو ذلك .
وقد قالوا : « فلانُ أبْلُ منه » كما قالوا : « احنك الشاتين » (١) .

ثم يعقب الاستاذ الحولي على نص سيبويه هذا بقوله : « وانما أوردت هذا النص استثناسا به في بيان معنى الشذوذ ومقابلته للاطراد ، وان ذلك مناطه وليس الشذوذ باعتبار قلة العدد أو ندرته » (٢) .

وبعد هذا يبين الشيخ الحولي معنى الكثرة وحدها وعددها فيقول : وفي هذا المجال أضع بين يديه (٣) ما قاله أصحاب أصول النحو في ذلك من بيان وتحديد نسبة عددية يمكن أن تكون أصلا لنسبة مئوية كالتي يستعملها المحدثون في الاحصاء وذلك ما نقله السيوطي صاحب الاقتراح في (ص ٢١ س ١٠) وما بعده ونصه :
« وقال الشيخ جمال الدين بن هشام : أعلم أنهم يستعملون غالبا وكثيرا ونادرا وقليلًا ومطرردًا ، فالمطررد لا يتخلف ، والغالب أكثر الاشياء ولكنه يتخلف ، والكثير دونه ، والنادر أقل من القليل ، فالعشرون بالنسبة الى ثلاثة وعشرين غالب .
والخمسة عشر بالنسبة اليها كثير لا غالب والثلاثة قليل ، والواحد نادر . » .

ثم يقول : « وهكذا يكتبون ولا يذكرون الشذوذ من هذا المقام بعدما وصلوا الى الندرة وهي أقل القليل كما رأينا ، وهو ما سبقت الاشارة قريبا الى أنه يؤيد الملاحظ في أن مناط الشذوذ ليس القلة ، بل مخالفة ما عليه الساب في العربية » . (٤)
وهكذا يمضي الشيخ الحولي في احصاء ما ذكره الاستاذان ابن عاشور والاثري من أعداد للشاذ عن شروط صياغة أفعال التفضيل مستعينا بالنسب التي ذكرها ابن هشام وحددها السيوطي ، واستخلص من هذا كله أن منطق النحاة القدماء غير فاسد وذلك في قوله : « وأحسب أن هذا مما يبقى معه منطق النحاة غير فاسد ولا هو ريقة يلتمس التحرر منها فليس أفعال التفضيل أسير شيء من الفساد في تفكير النحاة قياسا أو غيره » (٥) .

واستنادا الى هذه النتيجة التي حددها الحولي استخلص المجمع ما يأتي :
« القياس عند النحاة الذين بدأوا به أو الذين أغرقوا فيه لا يعرفون فساد ، وهو لا يبدأ بالزمنخشي كما أشار الباحث ولكن من سيبويه ولم يكن قياسا تحكما ولكنه كان شعورا كاملا بالتنظير » (٦) .

- ١ - ينظر الكتاب ج ٢ ص ٢٥٢ بولاق .
- ٢ - البحوث والمحاضرات ص ١٠١ - ١٠٤ .
- ٣ - المقصود : الاثري
- ٤ - البحوث والمحاضرات لأمر الدورة الثانية والثلاثين غير العادية ببغداد ١٩٦٥ م - ١٣٨٥ هـ .
- ٥ - المصدر السابق ص ١٠٢ - ١٠٥ .
- ٦ - المصدر نفسه ص ١٠٩ .

ومن المحدثين الذين رأوا آراء خاصة في الشنوذ الدكتور حسن عون وقد ذهب الى أن كل ما سماه النحاة شاذاً أو خارجاً على القواعد النحوية أو سماعياً يعتبر أثراً قديماً قد بقي في اللغة بمثابة الرواسب التي تبقى في بعض فروع النهر ، بعد أن تجف وتتحول جميعاً الى مجرى واحد ، وأنه ينبغي أن نسقط كل هذه الامثلة من حسابنا اذا أردنا أن نضع النحو وضعاً جديداً فلا ندع قواعدهُ تتعثر بسببها (١) .

أما الشيخ محمد الخضر حسين فقد قسم ما جاء على غير القياس قسمين : أحدهما : أن يكون كلام العرب سائراً على سنة معروفة ووضع عام فتسمع الكلمة أو نحوها ممن لا يعرف بالفصاحة وهي تخالف المعروف في مجاري الكلام فهذه لا تصلح أن تكون موضعاً للقياس ، بل الكلمة أو الكلمتان لا تقومان في وجه القاعدة التي يجري عليها الفصحاء في عامة مخاطباتهم ولو نقلت عن فصيح عربي اذ يجوز أن تكون قد صدرت منه على وجه الغلط أو القصد الى تحريف اللغة ، فان السنة الفصحاء قد تقع في زلة الخطأ وتطوع لهم متى قصدوا الى تغيير الكلمة عن وضعها المعروف لهزل ونحوه .

ثانيهما : ما يرد في الكلام الفصيح ، وتحقق أنه لم يصدر عن خطأ أو تلاعب في أوضاع اللغة مثل آيات الكتاب الحكيم والاحاديث التي قامت القرائن على أنها مروية بألفاظها العربية الصحيحة ، وهذا ان كان كلمة خرجت عما نسميه قياساً نحو : (معاش) - بالهمز - في احدى القراءات الصحيحة ، صح لنا أن نعطيها حكم : (استحوذَ واستصوبَ) فتكلم بها ثقة بأنها كلمة لاشبهة في فصاحتها ولكننا نرجع بأمثالها الى حكم القياس وهو أن (متفاعل) لا تقلب (الياء) فيه (همزاً) متى كانت (الياء) (عينا) في بناء مفردهِ . فان كان راجعاً الى النظم خالفناهم في دعوى خروجهِ عن القياس وصح لنا أن نعهده فيما يقاس عليه وننسج على منوالهِ ان أباه البصريون والكوفيون ، فلا تبالي أن تقدم معمول المصدر على المصدر متى كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، وان منعه جماعة من النحاة ، فلو قال أحد : « رُزق فلانٌ على خصمه الفوز » أو قال : « يعجبني أمامَ السلطان تكلمتكم بالحق » لقضينا لقوله بالفصاحة إذ له أسوة بقوله تعالى : « ولا تأخذكم بهما رأفةً في دين الله » (٢) وقوله تعالى : « فلمّا بلغ معه السعي » (٣) . ولا تبالي

١ - ينظر اللغة والنحو من ١٠٠ - ١٠١ .

٢ - النور ، الآية ٢ .

٣ - الصافات ، الآية ١٠٢ .

تقديم معمول صلة (أل) على (أل) متى قال أحد : « اني لزيد من المُحِبِّينَ »
 لتلقينا قوله بالقبول اذ لم يزد على أن اقتدى بقوله تعالى : « وكانوا فيه من
 الزاهدين » (١) وقوله تعالى : « اني لك من النَّاصِحينَ » . (٢)

هذه آراء بعض المحدثين في الشاذ من كلام العرب وأنواعه وحكمه وقد
 رأينا فيها مدى الاختلاف بين هذه الآراء في معنى الشاذ والمطرود وحكم كل
 منهما .

فما المطرد الذي يصح أن يقاس عليه من الكلام العربي ؟

والذي ينبغي أن يؤخذ به ويقاس عليه ما هو الا كلام سكان البوادي الذين
 يوثق بفصاحتهم وصحة لغتهم . لان سكان الحاضرة وأهل المدن قد عرض للغاتهم
 من الاختلال والفساد ما يوجب ترك الاخذ عنهم ورفض لغتهم ، ولا مانع عند
 ابن جني من الاخذ بلغة سكان الحاضرة ان علم أنها صحيحة فصيحة يقول :
 « ولو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم ولم يعرض للغتهم شيء من الفساد
 لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوير سكان البادية وكذلك لو فشا في لغة
 أهل البادية ما شاع في لغة أهل الحاضرة وسكان المدن من الخلل لوجب رفض لغتها
 وعدم الأخذ بها » ويخلص من هذا الى أنه « ينبغي أن يُستوحش من الأخذ عن كل
 أحد الا أن تقوى لغته وتشيع فصاحته ، وقد قال الفراء في بعض كلامه : إلا أن
 تسمع شيئاً من بدويّ فصيح فتقوله » (٣) . . ويصدر بعد هذا حكماً عاماً على
 كل ما يؤخذ به هو قوله : « فأيّاك أن تخلد الى كل ما تسمعه ، بل تأمل حال
 مورده وكيف موقعه من الفصاحة فاحكم له أو عليه » (٤) .

وهذه القاعدة التي وضعها ابن جني وحددها هي خلاصة لطريقة البصريين في
 المسموع الذي نقلوه ورووه عن العرب وبنوا عليه قواعد القياس وأحكامه في اللغة
 والنحو والصرف .

وعلى أي اللغات يقاس ؟ أيقاس على كل ما سمع عن العرب الفصحاء أم
 أن هناك شروطاً يجب توافرها فيه ؟ أيقاس على كل اللغات ام أن هناك لغات معينة
 يؤخذ بها ويقاس عليها ، ولغات أخرى يؤخذ بها ولكن لا يقاس عليها ؟ وما مقدار
 ما يقاس عليه ؟ أتشرط الكثرة أم يقاس على القليل كما يقاس على الكثير ؟

١ - يوسف ، الآية ٢٠ .

٢ - القصص ، الآية ٢٠ ودراسات في العربية وتاريخها ص ٤٣ - ٤٥ .

٣ - الخصائص ج ٢ ص ٩ وينظر الاقتراح ص ٢٥

٤ - الخصائص ج ٢ ص ١٠ .

في هذا ونحوه اختلف النحاة فيما بينهم واشتد اختلافهم ولم يهتدوا الى الصواب في ذلك حتى نجد ابن جني يصف لنا اضطراب النحويين وتخليطهم فيما سبيله القياس بقوله : « ولهذا مالا تكاد تجد لكثير من مصنفي اللغة كتابا الا وفيه سهو وخلل في التصريف وترى كتابه أسدّ شيء فيما يحكيه ، فاذا رجع الى القياس وأخذ يصرف ويشق اضطرب كلامه وخلط » (١) .

وقد مر بنا أن بعض النحاة أباحوا القياس على جميع كلام العرب المسموع منهم ، فاعتبروا كل ما كان على وزن لفظة عربية كثيرة الاستعمال قوية في القياس عربياً ، حتى أن المازني كان يرى : أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم ويعتبر هذا مذهب الخليل وسيبويه ، يقول المازني مفسراً هذا : « وكان أبو الحسن الاخفش يجيز أن تبنى على ما بنت العرب ، وعلى أي مثال سألته اذا قلت له : « ابن لي من كذا مثل كذا » وان لم يكن من أمثلة العرب » ويقول : « إنما سألتني أن امثل لك فمسألتك ليست خطأ وتمثلي عليها صواب » .

وكان الخليل وسيبويه يأبسان ذلك ويقولان : ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم وما لم يكن في كلام العرب ، فليس له معنى في كلامهم ، فكيف تجعل مثالا من كلام قوم ليس له في أمثلتهم معنى ؟ » .

ثم يعلل المازني قول الخليل وسيبويه هذا بقوله : « وهذا هو القياس ، ألا ترى أنك اذا سمعت : « قام زيد » أجزت أنت : « ظرف خالد » و « حمق بشر » وكان ما قسته عربياً كالذي قسته عليه ؟ ، لانك لم تسمع من العرب أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ومفعول ، وإنما سمعت بعضاً فجعلته أصلاً وقست عليه ما لم تسمع ، فهذا أثبت وأقيس » (٢) .

وقد وافق ابن جني واستاذه ابو علي الفارسي المازني في رأيه هذا وفيما نقله عن الخليل وسيبويه ، ورداً على الاخفش ، يقول أبو علي : « والقياس لا يجوز الا أن تبنى على أمثلة العرب ، لان بناءك آياه ادخال له في كلام العرب ، والدليل على ذلك أنك تقول : « طاب الحشكُنان » فترفعه وإن كان أعجمياً لان كل فاعل عربي مرفوع ، فانما تقيس على ما جاء وصح » (٣) .

١ - ينظر المنصف ج ١ ص ٣ و ص ٢-٣ .

٢ - المنصف ج ١ ص ١٨٠ .

٣ - المنصف ج ١ ص ١٨٠-١٨١ - وينظر ج ١ ص ٤٣ - ٤٤ والخصائص ج ١ ص ٢٥٧ - ٢٥٩ والاقتراح ص ٤٤ - ٤٥ والمزهر ج ١ ص ١١٧ - ١١٨ .

وخلصه رأي المازني أنه يجب علينا أن نتبع العرب في كلامهم يقول :
 « فاذا سُئِلتَ عن مسألة فانظر هل بنت العرب مثلها ؟ فان كانت بنت فابن
 مثل ما بنت وان كان الذي سُئِلتَ عنه ليس في أبنية العرب فلا تبته لانك انما
 تريد أمثلتهم وعليها تقيس » (١) .

من هذا يتضح لنا أن المازني يعتبر جميع ما ورد عن العرب مما يصح
 القياس عليه ، في حين يرى ابن جني أن هذا المفهوم من كلام المازني ليس
 المقصود به القياس على جميع ما ورد عن العرب انما يوهم ذلك والمراد به غيره ،
 يقول : « واعلم أن من قوة القياس عندهم اعتقاد النحويين أن ما قيس على كلام
 العرب فهو عندهم من كلام العرب ، نحو قولك في قوله : « كيف تبني من
 (ضَرَبَ) مثلَ : (ضَرَبَ) هذا من كلام العرب ، ولو بنيت مثل (ضَيَّرَ)
 أو (ضَوَّرَ) أو (ضَرَوَّبَ) أو نحو ذلك لم يعتد من كلام العرب لانه قياس على
 الاقل استعمالاً والاضعف قياساً » (٢) .

وقد كان ابن فارس يرى أنه : « ليس لنا اليوم أن نخترع ولا أن نقول غير
 ما قالوه ولا أن نقيس قياساً لم يقيسوه لان في ذلك فساد اللغة وبطلان حقائقها » (٣)
 والقياس الذي قاسوه في رأيه هو ما أجمع عليه أهل اللغة — إلا من شذ منهم —
 من أن اللغة العرب قياساً وان العرب تشتق بعض الكلام من بعض ، وان اسم
 (الحن) مشتق من (الاجتنان) ، وان (الجيم) و (النون) تدلان أبداً على الستر
 فهذا النوع من القياس فيما يراه مبني على قوله بأن اللغة توقيف وما وصل من القياس
 نقف عنده ولا يجوز أن نتعداه فنقيس على غيره مما لم نقف على قياسهم اياه أو
 عليه وذلك لقوله : « ان اللغة لا تؤخذ قياساً نقيسه الان نحن » (٤) .

أما اللغات التي يقاس عليها فهي ليست جميع لغات العرب انما يقاس على
 لغات معينة والمعروف أن لغات العرب مختلفة من حيث درجة فصاحة المتكلمين
 بها ، وقد علل الاخفش هذا الاختلاف بقوله : « اختلاف لغات العرب انما
 جاء من قبل أن أول ما وضع منها وضع على خلاف ، وان كان كله مسوقاً على
 صحة وقياس ثم أحدثوا من بعد أشياء كثيرة للحاجة اليها غير أنها على قياس ما كان
 وضع في الاصل مختلفاً ، وان كان كل واحد آخذاً من صحة القياس حفظاً .

١ - النصف ج ١ ص ٩٥ - ٩٦ .

٢ - الخصائص ج ١ ص ١١٤ وبظفر ج ١ ص ٣٦٠ - ٣٦٤ .

٣ - الصاحبى في فقه اللغة ص ٦٧ . ٤ - المصدر السابق ص ٦٧ .

قال : « ويجوز أن يكون الموضوع الاول ضربا واحدا ، ثم رأى من جاء من بعد أن خالف قياس الاول الى قياس ثان جارٍ في الصحة مجرى الاول » (١) .
 وكان أكثر النحاة يرى أن لغة الحجاز هي الفصحى ، وهي التي يسمونها لغة قريش (٢) .

وقد مرّ بنا في باب السماع أنه لا يؤخذ الا عن نقلت عنهم اللغة العربية وبهم اقتدي ، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب ، وهم قيس وتميم وأسد فان هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه وعليهم اتكل في الغريب وفي الاعراب والتصريف ، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم (٣) .

فلسة قريش وهي بعض قيس أفصح اللغات وهي التي يؤخذ بها ويقاس عليها ولا يقاس على ما ندر من اللغات ، لان قريش ارتفعت في الفصاحة عن عننة تميم وكشكشة ربيعة وكسكسة هوازن وتضجع قيس وعجرفية ضبة وتكتلة بهراء (٤) .

وكان ابن جنى يرى أن اللغات كلها حجة معتمدا في رأيه هذا على قول الرسول (ص) : « نزل القرآن بسبع لغات كلها كافٍ شافٍ » (٥) .

ومع هذا فهو يرى أن القياس انما يكون على الاكثر في الاستعمال من اللغات أو من الاساليب ، فان كانت اللغتان متراسلتين في الاستعمال اخذ بهما معا يقول : « ألا ترى أن لغة التميميين في ترك أعمال (ما) يقبلها القياس ولغة الحجازيين في اعمالها كذلك ، لان لكل واحد من القولين ضربا من القياس يؤخذ به ويخلد الى مثله ، وليس لك أن ترد احدى اللغتين بصاحبتهما ، لانها ليست أحق بذلك من رسيلتها ، لكن غاية مالك في ذلك أن تتخير احدهما فتقويها على أختها ، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها وأشد انسا بها ، فأما رد احدهما بالآخرى فلا » (٦) .

- ١ - المزمع ج ١ ص ٥٥ - ٥٦ .
- ٢ - ينظر البحر المحيط ج ١ ص ٢٢ و ٢٥ و ٨٩ والنهر الماد ج ٢ ص ١٥٠ والصاحبي ص ٥٢-٥٣
- ٣ - ينظر الاقتراح ص ١٩ - ٢٠ .
- ٤ - ينظر الخصائص ج ٢ ص ١١ والصاحبي ص ٥٢ - ٥٣ .
- ٥ - ينظر الخصائص ج ٢ ص ١٠ و (ينظر الحديث في البخاري ، كتاب (فضائل القرآن)) .
- ٦ - الخصائص ج ٢ ص ١٠ .

فأما أن تقل احدهما جدا وتكثر الاخرى جدا فيرى أن يؤخذ « بأوسعهما رواية واقواهما قياسا ، ألا تراك لاتقول : « مررتُ بكَ » ولا : « المسالُ لك » قياسا على قول قضاة : « المسالُ له » ، و « مررتُ به » ولا تقول : (أَكْرَمْتُكَشْ) ولا (أَكْرَمْتُكَسْ) قياسا على لغة من قال : (مررتُ بِكِشْ) و « عَجِبْتُ مِنْكَسْ » (١) .

اذن يجب على المتكلم أن يتخير ما هو أقوى وأشيع من اللغتين ، ومع ذلك فلو استعمل انسان اللغة القليلة فليس مخطئا لكلام العرب ، وان كان يكون مخطئا لأجود اللغتين (٢) .

فان اضطر الى استعمال أقل اللغتين واطرفهما في شعر أو سجع فانه مقبول منه غير منعي عليه .

وان أراد القياس على اللغة الضعيفة فقال : على قياس من لغته كذا يقول كذا ، ويقول : على مذهب من قال كذا : كذا ، فله ما يشاء لانه ناطق في هذه الحال على قياس لغة من لغات العرب ، وكل من نطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطيء لهذه اللغة وللقياس ، وان كان غير ما جاء به خير آمنه « (٣)

ومعنى هذا أن ابن جني يميز للمتكلم القياس على جميع ما كان لهجة أو لغة لقبيلة من قبائل العرب على أن يشير الى أنه يقيس على هذه اللغة التي تكلم بها ، الا أن اللغة الاصلية الفصحى هي الأفضل في القياس ، لانه كلما كان المتكلم أخذنا في قياسه على اللغة الفصحى كان قياسه أقوى وأصح وان كان لا يمنع القياس على اللغة القليلة الضعيفة .

أما ما جمعه بعض من وصفهم ابن جني بقوله : « اقواماً ضعف نظرهم وخفت الى تلقي ظاهر هذه اللغة افهامهم » (٤) من الالفاظ وعزوها الى الشذوذ فقد قال فيهم : انهم جمعوا من اللغة أشياء على وجه الشذوذ عندهم وادعوا أنها موضوعة في أصل اللغة على ما سمعوه من أصحابها وأنسوا ما كان ينبغي أن يذكروه وأضاعوا ما كان واجبا أن يحفظوه فوصفوا بالشذوذ ما جاء على (فَعَلْ - يَفْعَلْ) نحو : (نَعَمْ - يَنْعَمُ) وما جاء أيضا على (فَعَلَّ - يَفْعَلُّ) وليس عينه ولا لامه حرفا حلقيا نحو : (قَلَى - يَقْلَى) و (سَلَا - يَسْلَى) وما جاء من (فَعُلَّ) على (فاعِل) نحو : (طَهَّرَ فهو طاهر) فقد اعتبر ابن جني (سَلَا - يَسْلَى) وأمثاله لغات تداخلت فتركت .

٢ - ينظر الخصائص ج ٢ ص ١٢ .

١ - الخصائص ج ٢ ص ١٠ .

٣ - ينظر الخصائص ج ٢ ص ١٢ والاقتراح ص ٧٨ .

٤ - الخصائص ج ١ ص ٣٧٥ و ٣٧٤ .

يقول : « واعلم أن أكثر ذلك وعامته إنما هو لغات تداخلت فتركبت . . هكذا ينبغي أن يعتقد ، وهو أشبهُ بحكمة العرب » (١) .

فاللغات عنده ذات مستويين : مستوى مقارن مسدان لغة قريش وفي هذه الحالة فأنت مصيب لا ية لغة منهما قست عليها وقويت قياسها .

ومستوى مخالف ومتباعد بأن تقل إحدى اللغتين جدا ، ففي هذه الحالة يكون الأفضل القياس على اللغة الفصحى ، فوجه صحة القياس عنده أو رداعته راجع الى كثرة استعمال اللغة أو قتلها ، فالكثرة اذن عنده هي الاساس الذي يعتمد عليه في القياس . فهو يمنع القياس على الظواهر الرديئة في لهجات العرب ، ولا يمنع اللهجات في ذاتها بل هو يحترم قياسها وقواعدها ويرى أن احداها ليست بأولى من الاخرى ، ومعنى ذلك استواء جميع اللهجات العربية في ميزان الفصاحة - عنده - بعد أن تقصى عنها الظواهر الموغلة في الخصوصية والتي تعد انحرافا عن الفصاحة وهي ما اطلق عليه ابن فارس : (لغات مذمومة) (٢) .

وقد اتبع أبو حيان خطى ابن جني فذهب الى أن كل ما كان لغة لقبيلة صحَّ القياس عليه وان كانت هذه اللغة من القلة بحيث يمنع بعضهم القياس عليها (٣) ويرى أنه لا يصح تأويل ما كان لغة طائفةٍ من العرب لم تتكلم الا بها (٤) .

فالأفضل في القياس اذن أن يكون على ما كثر وروده واستعماله في لغات العرب وقد اعتبروا ذلك اصلا في قياسهم . فان قل الاستعمال وكان لغة قبيلة لم يتكلم أصحابها الا بهذا الاستعمال ، فيقاس عليه . أما ان قل الاستعمال في اللغة نفسها عن استعمال آخر كثر في هذه اللغة فيقاس على ما كثر استعماله ولا يصح القياس على ما قلَّ استعماله في اللغة نفسها (٥) .

-
- ١ - الخصائص ج ١ ص ٢٧٥ .
 - ٢ - ينظر مجلة عالم الفكر - مشكلات القياس في اللغة العربية - الدكتور عبد الصبور شاهين ص ٢١٠ والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٤ .
 - ٣ - ينظر الارتشاف ص ١٥٩ ب و ٨٢ ب والبحر المحيط ج ٨ ص ١١٧ والافتراح ص ٧٨ والمزهج ج ١ ص ٢٥٨ . وأبو حيان النحوي ص ٤٠٦-٤٠٧ وينظر موقفه من القياس ص ٤٠٠ - ٤١٤ .
 - ٤ - ينظر أبو حيان النحوي ص ٤٠٧ والارتشاف ص ٢٢٩ والافتراح ص ٢٩ والمزهج ج ١ ص ٢٥٨ .
 - ٥ - ينظر الخصائص ج ١ ص ١٨٩ - ١٩٢ والارتشاف ص ٨٥ و ٨٢ وأبو حيان النحوي ص ٤٠٥ - ٤٠٧ .

فالنحاة اذن متفقون على أن ما يقاس عليه هو الكثير المطرد في لغات القبائل العربية الفصيحة فان قل الشيء في هذه اللغات وخالف ما عليه بقية الباب فهو الشاذ الذي لا يقاس عليه . فان كان المنطوق به قليلا وهو كل ما تكلمت به هذه القبائل فانه يقاس عليه عند جميع النحاة لانه كل ما تكلم به في بابه . فإن كان لغة لقبيلة وكان قليلا بالنسبة للغات القبائل الاخرى قيس عليه باعتباره لغة لقبيلة معينة وطريقة خاصة لها في التعبير كما يرى ابن جني وأبو حيان .

وقد قسم ابن سني القليل الوارد عن العرب والذي اعتبر قياسا في حين يكون غيره أكثر منه الا أنه ليس بقياس الى ثلاثة أقسام :

الاول : أن يكون المسموع مطردا لانظير له في الالفاظ المسموعة مع إطباق العرب على النطق به فهذا يقبل ويحتج به ويقاس عليه اجماعا ، وذلك قولهم في النسب الى (شنوءة) : (شنتي) ، فلك من بعد أن تقول في الاضافة الى (قتبوة) : (قتبتي) والى (ركوبة) : (ركبي) والى (حلوبة) : (حلبتي) قياسا على (شنتي) وذلك انهم أجروا (فعولة) مجرى (فعيلة) لمشايتها إياها من عدة أوجه .

وأما ما هو أكثر من باب (شنتي) ولا يجوز القياس عليه ، لانه لم يكن هو على قياس قولهم في : (ثقيف) : (ثقفي) وفي (قرش) : (قرشي) ، وفي (سليم) : (سلمي) فهذا وان كان أكثر من (شنتي) الا أنه عند سيويه ضعيف في القياس فلا يميز في : (سعيد) : (سعدي) ولا في (كريم) : (كرمي) (١) .

والذي دعاهم الى تجويز القياس هنا على القليل المفرد كونه كل ما سمع في بابه ولم يسمع غيره على بناء (فعولة) ، ولذلك نجد أبا الحسن الاخفش يعلل هذا بقوله : « لانه جميع ما جاء » ويعني بهذا : ان الذي جاء في (فعولة) هو هذا الحرف والقياس قابله ، ولم يأت فيه شيء ينفضه ، فاذا قاس الانسان على جميع ما جاء وكان أيضا صحيحا في القياس مقبولا فلا غرو ولا ملام « (٢) .

الثاني : أن يكون المسموع فردا أي أن المتكلم به واحد ويخالف ما عليه الجمهور فان كان المتفرد بهذا فصيحاً في جميع ما عدا هذا الذي انفرد به ، وكان ما أورده

١ - ينظر الكتاب ج ٢ ص ٧٠ - ٧١ و ٧٤ .

٢ - الخصائص ج ١ ص ١١٦ .

مما يقبله القياس الا أنه لم يرد به استعمال الا من جهة ذلك الانسان فان الاولى - عند ابن جني - ان يحسن الظن به ولا يحمل على فساده ، لانه قد يمكن أن يكون ذلك وقع اليه من لغة قديمة قد حال عهدا وعفا رسمها ، وقد قال أبو عمرو بن العلاء : ما انتهى اليكم مما قالت العرب الا أقله ولو جاءكم وافرا لجاءكم علم وشعر كثير .

وروى حماد الراوية أن النعمان أمر فنسخت له أشعار العرب في الطنوج ثم دفنها في قصره الأبيض فلما كان المختار بن أبي عبيد قيل له : ان تحت القصر كتزا فاحتفروه فلما فتحه اخرج تلك الاشعار .

واعتمادا على هاتين الروايتين نجد ابن جني يقول : « فاذا كان الامر كذلك لم تقطع على الفصحح يسمع منه ما يخالف الجمهور بالخطأ ما وجد طريق الى تقبل ما يورده اذا كان القياس يعاضده ، فان لم يكن القياس مسوغا له كرفع المفعول وجر الفاعل ورفع المضاف اليه فينبغي أن يرد ، وذلك لانه جاء مخالفا للقياس والسماع جميعا » (١) .

الثالث : أن يكون المسموع مفردا انفرد به المتكلم ولم يسمع من غيره لاما يوافقها ولاما يخالفه ، فان كان المتكلم به فصيحاً أخذ به ابن جني ، وذلك لانه نقل عن ابن أحمر حروفا من الغريب قال فيها : « قال احمد بن يحيى : حدثني بعض اصحابي عن الأصمعي انه ذكر حروفا من الغريب فقال : لا أعلم احدا أتى بها الا ابن احمر الباهلي » فهذا وأمثاله وان ورد عن فصيح آخر غير ابن أحمر فحاله واحدة وهي وجوب قبوله ، وذلك لما ثبت من فصاحة الراوي له ، لانه اما أن يكون شيئا اخذه عن ينطق بلغة قديمة لم يشارك في سماع ذلك منه ، وأما أن يكون شيئا ارتجله ، لان الاعرابي اذا قويت فصاحته وسمت طبيعته تصرف وارتجل ما لم يسبقه احد قبله به ، فقد حكى عن رؤبة وأبيه انها كانا يرتجلان ألفاظا لم يسمعاها ولأسبغا اليها (٢) .

هذا ما يراه ابن جني في المفرد الذي يصح قبوله وانواع هذا المفرد .

أما غيره من النجاة فقد سار معظمهم على قاعدة القياس على ما كثر وروده واعتبار ما خالف ما عليه الباب شاذا يحفظ ويستعمل ولا يقاس عليه . الا أنه مع اعتبارهم هذه القاعدة أساسا فاننا نجد بعض النجاة خالفوا هذه القاعدة ولم يجيزوا

١ - الخصائص ج ١ ص ٢٨٥-٢٨٧ وينظر الاقتراح ص ٢٢ .

٢ - الخصائص ج ٢ ص ٢١-٢٥ . وينظر الاقتراح ص ٢٤ .

القياس على ما أكثر وروده مع أن معظم النحويين اعتبروه قياساً (١) . وقد يأتي الشيء مقبولاً وقويماً في القياس لكن بعض النحويين يتركونه لأنهم يستغنون عنه بالمسموع ، وقد يأتي الشيء جائزاً في القياس غير أنه لم يرد به استعمال فيترك (٢) . وقد نقض بعض النحويين القاعدة التي وضعوها للمقيس عليه وهي أن لا يكون شاذاً خارجاً عن سنن القياس . فأجازوا القياس على ما لا يجوز القياس عليه كتصحيح (استحوذ) و (استصوب) و (واستنوق) . وقد جمع الاستاذ عبد الخالق عضيمة في مقدمة المقتضب عدداً من هذه المواضع وذكر النحاة القائلين بالقياس عليها ، وهذا النوع من القياس ندد به كثير من النحاة منهم المبرد الذي يقول : « اذا جعلت النوادر والشواذ غرضك واعتمدت عليها في مقاييسك كثرت زلاتك » . وكان ابو حيان يقول فيها : « طالما بنى النحويون الاحكام على بيت واحد أو بيتين حتى لقد طعن على المذهب الكوفي قياسه على الشاذ . قال الاندلسي في شرح المفصل : « الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للاصول لأعتمدوه وجعلوه أصلاً وبوبوا عليه بخلاف البصريين » (٣) .

هذا موقف النحاة من المسموع الذي يقاس عليه على اختلاف مذاهبهم ومدارسهم عرضنا له لنستطيع في ضوء ذلك أن نتبين موقف سيبويه منه .

مررت بنا أن القياس ابتدأ قبل زمن الخليل وسيبويه فقد وصف شيوخهما بأنهم اعتنوا بالقياس منهم عبد الله بن أبي اسحاق ويونس بن حبيب وعيسى بن عمر الذي طرد القياس وعممه ، وأبو عمرو بن العلاء الذي كان يأخذ بالاطراد ويتشدد في القياس . فلما جاء الخليل بن أحمد الفراهيدي اخذت اقيسته تسيل سيلاً بحيث لا تكاد تخلو مسألة من مسائل الكتاب من قياس من أقيسة الخليل الا ما ندر (٤) واهتمام سيبويه بالقياس لا يحتاج الى شرح أو ايضاح وكتابه خير دليل على ذلك لاعتماده على القياس في جميع ابواب الكتاب النحوية أو الصرفية أو اللغوية أو في مسائل التمرين والرياضة .

- ١ - تنظر هذه المسائل في مقدمة المقتضب ج ١ ص ١٠٥ - ١٠٦ وفي شرح الرضي على الشافية ج ١ ص ١٦٧ وكتاب سيبويه ج ٢ ص ٩٠ والمزهج ج ١ ص ٢١٢ ودراسات في العربية وتاريخها ص ٦٢ - ٦٣ . والبحر المحيط ج ١ ص ٣١٩ .
- ٢ - ينظر الخصائص ج ١ ص ٣٩١ - ٣٩٩ .
- ٣ - ينظر في هذا مقدمة المقتضب ج ١ ص ١٠٦ - ١٠٧ والخصائص ج ١ ص ٩٩ والاقتراح ص ٤١ وشرح الشافية للرضي ج ١ ص ٦١ و ١٨٢ ج ٢ ص ٦٣ .
- ٤ - المدارس النحوية ص ٥١ .

فالقِياس على كلام العرب منظومه ومنثوره في بنساء القواعد لا يخلو منه باب من الابواب . وقد يكون البسبب بكامله قياسا كما في باب (ما قيس من المضاعف الذي عينه ولامه من موضع واحد ولم يجيء في الكلام الا نظيره من غير باب) (١) وباب (ما قيس من المعتل من بنات الياء والواو ولم يجيء في الكلام الا نظيره من غير المعتل) (٢) .

وطريقة سيبويه في التعبير عن القياس الذي يراه هو أو الذي يراه شيوخه أنه يتبع في التعبير عن ذلك طرقا مختلفة ، فقد يصرح بأنه قياس كما في قوله : « واذا كانت هذه الحروف المتقاربة في حرف واحد ولم يكن الحرفان منفصلين ازدادا ثقلا واعتلالا كما كان المثلان اذ لم يكونا منفصلين أثقل لان الحرف لا يفارقه ما يستقلون فمن ذلك قولهم في : « مُتَّردٌ » : « مُتَّردٌ » لانهما متقاربان مهموسان ، والبيان حسن ، وبعضهم يقول : « مُتَّردٌ » وهي عربية جيدة ، والقياس : (مُتَّردٌ) لأن أصل الادغام أن يدغم الاول في « الآخر » (٣) .

وكقوله : « فاذا أردت المصدر بنيته على (مَفْعَل) . . . وربما بنوا المصدر على : « المَفْعِل » كما بنوا المكان عليه الا أن تفسير البسبب وجملته على القياس وذلك قولك « المَرْجِيع » . . . وقالوا : « المَعْجِز » . . . وقالوا : « المَعْجِز » على القياس . وربما ألحقوا هاء التأنيث فقالوا : المَعْجِزَة والمَعْجِزَة . . . وقالوا : المَعْدَرَة والمَعْتَبَة فالحقوا (الهاء) على القياس » (٤) .

وقوله : « ومما يقبح بعده ابتداء الاسماء ويكون الاسم بعده اذا أوقعت الفعل على شيء من سببه نصبا في القياس (إذا) و « حيث » (٥) .
وقوله : « وتقول في رجل سميت به (ارميه) : « هذا ارمٍ قد جاء » ، وينون في قول الخليل وهو القياس » (٦) .

وقوله : « ويقولون : « ياعمرؤ والحارث » ، وقال الخليل : هو القياس كأنه قال : « ويحارث » (٧) .

وقد يراه أقيس من غيره مع جودة الشاني وعربيته مثال ذلك قوله : « وقد بنوا (فَعِل) على : (يَفْعِل) في أحرف كما قالوا : (فَعَل - يَفْعَل)

- | | |
|---|----------------------------|
| ١ - الكتاب ج ٢ ص ٤٠٢ - ٤٠٣ | ٢ - الكتاب ج ٢ ص ٣٩٢ - ٣٩٧ |
| ٣ - الكتاب ج ٢ ص ٤٢١ | ٤ - الكتاب ج ٢ ص ٢٤٦ - ٢٤٧ |
| ٥ - الكتاب ج ١ ص ٥٤ | ٦ - الكتاب ج ٢ ص ٦٠ |
| ٧ - الكتاب ج ١ ص ٣٠٥ وينظر في مثله ج ٢ ص ٢٠١ و ٢٦٢ وغيرها | |

فلزموا الضمة فكذلك فعلوا بالكسرة فشبه به والفتح في هذه الافعال جيد وهو أقيس» (١) .

وقوله : « واثبات الياءات والواوات أقيسُ الكلامين وهذا جائر عربي كثير » (٢) .

وقوله في أثناء كلامه على (نَصَارَى) : « وأما (النَّصَارَى) فانه جماع (نَصْرِي) و (نَصْرَان) كما قالوا : « نَدْمَانُ » و « نَدَامَى » وفي : (مَهْرِي) : (مَهَارَى) وانما شبهوا هذا بـ (بَخَاتِي) ولكنهم حذفوا احدى الياءين كما حذفوا من (أَثْفِيَّة) وأبدلوا مكانها (ألفاً) كما قالوا : « صَحَارَى » هذا قول الخليل . وأما الذي نُوجِّهه عليه فانه جاء على (نَصْرَانَة) لانه قد تكلم به في الكلام فكأنك جمعت (نَصْرَان) كما جمعت (الاشعث) و (مَسْمَعاً) وقلت : « نَصَارَى » كما قلت : « نَدَامَى » فهذا أقيس ، والاول مذهب وأن يكون جمع « نَصْرَان » أقيس اذ لم نسمعهم قالوا : (نَصْرِي) (٣) .

وقد يعبر عن القياس بعبارات أخرى مثل : « فعلى هذا فقيس » وذلك كما في قوله عند كلامه على التصغير : « وتقول في المُقَدَّم والمُؤَخَّر : «مُقَيَّدَمٌ» و «مُؤَيِّنِحِرٌّ» وان شئت عوضت (الياء) كما قالوا : «مَقَادِيم» و «مَأَخِير» و (المقادم) و (المأخِر) عربية جيدة . و (مُقَيَّدَمٌ) خطأ لانه لا يكون في الكلام : «مَقَادِمٌ» ، فاذا لم يكن ذا فيما هو بمنزلة التصغير في أن ثالثه حرف لين ، كما أن ثالث التصغير حرف لين ، وما قبل حرف لينة مفتوح كما أن ما قبل حرف لين التصغير مفتوح ، وما بعد حرف لينة مكسور كما كان ما بعد حرف لين التصغير مكسورا ، فكذلك لا يكون في التصغير فعلى هذا فقيس ، وهذا قول الخليل » (٤) .

ومثله قوله : « ولو سميته : «ثُبَّة» لم تجاوز أيضا جمعهم اياها قبل ذلك ، «ثُبَاتٌ و ثُبُونٌ» ولو سميته بـ (شِيَّة) أو : (ظُبَّة) لم تجاوز : (شِيَاتٌ) و (ظُبَاتٌ) لان هذا اسم لم تجمه العرب الا هكذا فلا تجاوزنَّ ذا في الموضع الاخر لانه يُسمَّ اسم كما أنه ههنا اسم ، فكذلك فقيس هذه الاشياء » (٥) .

- ١ - الكتاب ج ٢ ص ٢٢٧ .
٢ - الكتاب ج ٢ ص ١٠٣ - ١٠٤ وينظر في مثله ج ٢ ص ٢٨٩ - ٢٩٠ .
٣ - الكتاب ج ٢ ص ١١٠ - ١١١ .
٤ - الكتاب ج ٢ ص ٩٨ - ٩٩ .

وقوله : وأما الممدود فكل شيء وقعت ياؤه أو واؤه بعد (ألف) فأشياء يعلم أنها ممدودة وذلك نحو : (استسقاء) وكذلك (الإعطاء) لأن (اعطيتُ) : (أفعلتُ) كما أنك إذا أردت المصدر من : (اخرجتُ) لم يكن بُدَّ (للجم) من أن تجيء بعد (ألف) إذا أردت المصدر ، فعلى هذا فقس هذا النحو « (١) » .

وقد لا يصرح بالقياس إنما يعبر عن ذلك بعبارات يفهم منها أن مقصده القياس . وهذه العبارات تختلف باختلاف الموضوع الذي يتحدث فيه فمنه ما يسميه بالمطرّد كما في قوله : « فالبدل مطرد في كل حرف ليس من حروفهم يُبدل منه ما قرب منه من حروف الأعجمية ومثل ذلك تغييرهم الحركة التي في : (زورُ) و (آشوبُ) فيقولون : « زورُ » و « آشوبُ » - وهو التخليط - لأن هذا ليس من كلامهم . وأما ما لا يطرّد فيه البدل فالحرف الذي هو من حروف العرب نحو (سين) : (سراويل) و (عين) : « اسماعيل » (٢) .

ومثله قوله : « وأما الخليل فكان يزعم أن قولك : (جاء) و (شاء) ونحوهما : (اللام) فيهن مقلوبة ، وقال : ألزموا ذلك هذا واطرد فيه اذ كانوا يقبلون كراهية الهمزة الواحدة » (٣) .

وقد يعبر عنه بـ (المتلثب) كما في قوله : « اما ما كانت (عينه) و (لامة) من موضع واحد فاذا تحركت (اللام) منه وهو (فعل) الزموه الادغام وأسكنوا (العين) ، فهذا متلثب في لغة تميم وأهل الحجاز » (٤) .

والذي يؤكد لنا أن مقصده بـ (المتلثب) المطرد أو القياسي قوله : « وقد يجوز في ذا كله البدل حتى يكون قياساً متلثباً . . . » (٥) .

وقد يسميه الوجه كما جاء في قوله : « وأما ما كانت (العين) فيه ثالثة مما عينه (واو) فان واوه تبدل (ياء) في التحقير وهو الوجه الجيد لأن (الياء) الساكنة تُبدل (الواو) التي تكون بعدها (ياء) فمن ذلك : (ميّت) و (سيّد) و (قيّام) و (قيّوم) وانما الاصل : (ميّوت) و (سيّود) و (قيّوام) و (قيّووم) . وذلك قولك في : (أسود) : « أسيدٌ » وفي : (أعور) : « أعيّر » وفي (مرود) : « مريدٌ » ، وفي : (أحنوى) : « أحيي » ، وفي : (مهوى) : « مهبي » ، وفي : (أروية) : « أرية » ، وفي :

- ١ - الكتاب ج ٢ ص ١٦٢ - ١٦٣ .
 ٢ - الكتاب ج ٢ ص ٣٧٨ .
 ٣ - الكتاب ج ٢ ص ١٦٦ - ١٧٠ .
 ٤ - الكتاب ج ٢ ص ٣٩٨ ، وينظر ج ٢ ص ٤٠٠ .
 ٥ - الكتاب ج ٢ ص ٢٤٣ .

(مَرْوِيَّةٌ) : «مَرْيَّةٌ» . واعلم أنّ من العرب من يظهر (الواو) في جميع ما ذكرنا وهو أبعد الوجهين يدعها على حالها قبل أن تحقر «(١)» .

ومما يؤكد أن مراده من قوله : (وهو الوجه) أنه القياس ما جاء في قوله : « فإن قلت : « ما بالي ان سميت به (عاقلة) لم أنون ؟ فانك ان أردت حكاية النكرة جاز ، ولكن الوجه ترك الصرف ، والوجه في ذلك الاول الحكاية وهو القياس لانهما شيثان ، ولانهما ليس واحد منهما الاسم دون صاحبه فانما هي حكاية » (٢) .

وربما يعبر عن القياس بعبارات مختلفة يفهم منها ارادته القياس كما في قوله : « واذا كانت (الهزمة) مضمومة وقبلها ضمة أو كسرة فانك تصيرها بين بين وذلك قولك : (هذا درهمٌ أُخْتِكِ) و (من عند أمِك) ، وهو قول العرب والخليل » (٣) .

ومثله قوله : « ولم يقولوا : اذا قلنا : « جاء زيدان » فانما تعني شخصين بأعيانِهِما قد عرفا قبل ذلك وأثبتنا ولكنهم قالوا : اذا قلنا : « قد جاء زيدُ بنُ فلان فزيدُ بنُ فلان » فانما تعني شيئين بأعيانِهِما ، فهكذا تقول اذا أردت أن تُخبر عن معروفين » (٤) .

وقد يعبر عن القياس بقوله : « فهكذا هذا وما أشبهه » (٥) أو بقوله : « فهكذا سبيل هذا الباب » (٦) . أو : « وهكذا سبيل ما كان من المنقوص على ثلاثة أحرف وكذلك الجميع بالتاء » (٧) . أو : « على هذه الطريقة فأجر هذا النحو » (٨) . أو : « فعلتي هذا فأجر ذا الباب » (٩) . أو : « وعلى هذا الحد يتجري (ما) و (متى) و (كم) و (أين) و « كيف » (١٠) أو : « وكذلك سائر حروف الاستفهام التي ذكرنا » (١١) . أو : « الحد فيها أن تجرى ذلك المُجرى (١٢) . أو : « فهنا أمر النكرة وهذا أمر المعرفة فأجره كما أجره وضع كل شيء موضعه » (١٣) . أو : « فهذه حالهما في حال الاستثناء وعلى

-
- ١ - الكتاب ج ٢ ص ١٢٠ - ١٣١ وينظر ج ١ ص ٤١ و ج ٢ ص ١٩ .
 - ٢ - الكتاب ج ٢ ص ٦٦ وينظر ج ١ ص ٢٤٧ . ٣ - الكتاب ج ٢ ص ١٦٤ .
 - ٤ - الكتاب ج ١ ص ٢٦٨ .
 - ٥ - الكتاب ج ١ ص ٢٢٣ .
 - ٦ - الكتاب ج ٢ ص ٨٧ وينظر ج ٢ ص ١٢٦ . ٧ - الكتاب ج ٢ ص ٩٣ .
 - ٨ - الكتاب ج ٢ ص ٣٧٣ .
 - ٩ - الكتاب ج ١ ص ٤٢٨ .
 - ١٠ - الكتاب ج ١ ص ٤٨٥ .
 - ١١ - الكتاب ج ١ ص ٤٨٦ .
 - ١٢ - الكتاب ج ٢ ص ٢٧ .
 - ١٣ - الكتاب ج ١ ص ٢٧٣ .

هذا وقع فيهما الاستثناء فأجرهما كما أجر وهما « (١) . أو : « فأجر ترخيم
 هذا بعد الزوائد مجراه اذا كان بعد ما هو من نفس الحرف » (٢) . أو :
 « كذلك كل (ياء) اجريت مجرى (الياء) التي هي من نفس الحرف وكانت
 في الحرف .. » (٣) .

والى جانب هذه العبارات التي يفهم منها انه يقصد الى أنها مواضع قياس
 نستطيع أن نعتبر القواعد التي يعممها ويطلقها في كتابه انما هي في ذاتها قياس
 وذلك كما في قوله : « أمّا (المفاعلة) فهي التي تلزم ولا تنكسر كلزوم
 (الاستفعال) : « استفعلت » (٤) . أو كقوله : « فاللازم لها الذي لا ينكسر
 عليه أن يجيء على مثال : (فعلة) وكذلك كل شيء ألحق من بنات الثلاثة
 بالأربعة » (٥) أو قوله : « أما ما كان من الاسماء على ثلاثة أحرف وكان
 فعلاً) فانك إذا ثلثته الى أن تعشره فان تكسیره « أفعل » (٦) .

هذه هي العبارات التي كثيرا ما ترد في الكتاب ويفهم منها أنه يريد بها القياس
 الذي كثر في مسائل الكتاب كثرة واضحة لان على القياس الاعتماد في وضع قواعد
 النحو والصرف وغيرهما. والاستفادة في تطبيق هذه القواعد على ما تطرد فيه وتصح.

أما المقيس عليه عنده فهو كلام العرب الموثوق بفصاحتهم وصفاء لغتهم ،
 وقد اعتبر لغة قريش الاصل لأنها عنده - كما هي عند غيره من النحاة - الاولى
 القُدَمَى ، وهي افصح اللغات ، وقد مر بنا رأيه فيها في اثناء حديثنا على
 السماع عنده . وبعدها في الفصاحة لغة تميم ثم لغات قيس وأسد وطيء وما كثر في
 الاستعمال وشاع واطرد من لغات العرب الموثوق بفصاحتهم وصفاء عروبتهم .

ومن شروط المقيس عليه عنده الكثرة في لغة أفصح العرب ، وقد صرح بذلك
 في مواضع كثيرة من كتابه منها قوله : « ومما جرى نعتا على غير وجه الكلام :
 (هذا جحر ضبّ خرب) فالوجه الرفع وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم
 وهو القياس » (٧) وقوله : « واذا كان الاسم على بناء (فعّال) نحو :
 (حذام) و (رقاش) لا تدري ما أصله معدول أم غير معدول أم مؤنث أم مذكر
 فالقياس فيه أن تصرفه لان الأكثر من هذا البناء مصروف غير معدول مثل الذّهاب
 والصّلاح والفساد والرّباب » (٨) .

٢ - الكتاب ج ١ ص ٢٢٢ .

٤ - الكتاب ج ٢ ص ٢٤٤ .

٦ - الكتاب ج ٢ ص ١٧٥ .

٨ - الكتاب ج ٢ ص ٤١ .

١ - الكتاب ج ١ ص ٢٧٦ .

٣ - الكتاب ج ٢ ص ١٥٨ .

٥ - الكتاب ج ٢ ص ٢٤٥ .

٧ - الكتاب ج ١ ص ٢١٧ .

وقوله : « واما (إن) الجزاء و (أن) التي تنصب الفعل فبمثلة : (عَن) وأشباهاها ، وكذلك (إن) التي تلغى في قولك : « ما إن يفعل » و (إن) التي في معنى (ما) تقول في تصغيرها : « عُنِيَّ » و « أُتِيَّ » وذلك أن هذه الحروف قد نقصت حرفا وليس على نقصانها دليل من أي الحروف هو فتحمله على الأكثر ، والأكثر أن يكون النقصان (ياء) . الاثرى أن (ابن) و (اسم) و (يد) وما أشبه هذا انما نقصانه « الياء » (١) .

فكرة النظائر اذن هي الاصل الذي يقاس عليه فاذا كانت النظائر كثيرة وكان الوجه فيها اسهل الوجهين فان ذلك هو الوجه والقياس مثال ذلك قوله : « وأما (مال) فانه (فعل) لانهم لم يقولوا : « مائل » ونظائره في الكلام كثيرة فاحمله على اسهل الوجهين . وان جاء اسم نحو : « النَّاب » لاتدرى أمين (الياء) هو أم من (الواو) فاحمله على (الواو) حتى يتبين لك أنها من (الياء) لأنها مبدلة من (الواو) أكثر فاحمله على الأكثر حتى يتبين لك » (٢) .

أما الاقل فقد صرح بأنها نواذر تحفظ عن العرب وان الأكثر هو الذي يقاس عليه . وقد ورد ذلك في قوله : « وقد جاء بعض مصادر ما ذكرنا على (فعل) كما جاء على (فعل) . وذلك نحو : (كذبتُه كذابا) و (كتبته كتابا) و (حجبتُه حجابا) .

وبعض العرب يقول : « كتباً » على القياس . . . ومثله : « أتيتُه - آتِيه - آتينا » وقد قالوا على القياس : « آتياً » . . وقالوا « الشُّكُور » كما قالوا : « الجُحُود » فانما هذا الاقل نواذر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها ، ولكن الأكثر يقاس عليه » (٣) .

وقد يأتي الشيء على وجهين في كلام العرب فيعتبر الأكثر قياسا ويعتبر الآخر جائزا لانه كلام قد قاله العرب ، يقول : « وتقول : « هذه ناقة » وفصيلها راتعين » ، وقد يقول بعضهم : « هذه ناقة » وفصيلها راتعان » وهذا شبيه بقول من قال : « كل شاة وسخلتها بدرهم » انما يريد : « كل شاة وسخلة لها بدرهم » والوجه : « كل شاة وسخلتها بدرهم » ، و « هذه ناقة وفصيلها راتعين » لأن هذا أكثر في كلامهم وهو القياس ، والوجه الآخر قد قاله بعض العرب » (٤) .

١ - الكتاب ج ٢ ص ١٢٣ - ١٢٤ . ٢ - الكتاب ج ٢ ص ١٢٧ .

٣ - الكتاب ج ٢ ص ٢١٥ - ٢١٦ . ٤ - الكتاب ج ١ ص ٢٥٨ .

وقد يصف الوجه الذي هو أكثر بانه هو الجيد وذلك ما ورد في قوله : « وقد اختلف العرب في (من) اذا كان بعدها (ألف) وصل غير الألف واللام فكسره قوم على القياس وهي أكثر في كلامهم وهي الجيدة » (١) .

وقد يكتفي بأن يصف ما هو القياس بأنه كلام عامة الناس مثاله قوله : « وسألته عن : (على كم جِدَعٍ يَبْتُك مَبْنِي ؟) فقال : « القياس النصب وهو قول عامة الناس » (٢) .

ويقاس على النظائر الكثيرة وهو الأصل في القياس ، يقول : « وكذلك (قبل) و (بعد) تقول : « قَبِيلٌ » و « بُعِيدٌ » ، وكذلك : (اين) و (كيف) و (مَتَى) عندنا لأنها ظروف وهي عندنا على التذكير وهي في الظروف بمنزلة (ما) و (مَن) في الاسماء ، فنظيرهن من الاسماء غير الظروف مذكر ، والظروف قد تبين لنا أن أكثرها مذكر حيث حقرت فهي على الأكثر وعلى نظائرها » (٣) .

فهذه الامثلة وكثير غيرها تبين لنا أن سبويه اعتمد الكثرة مما ورد في كلام العرب الموثوق بهم الأساس الذي يقاس عليه .

وقد يكون في العبارة وجهان كل وجه منهما على لغة فصيحة صحيحة يقبلها القياس ، إلا أن احدى اللغتين أقوى في القياس من الأخرى ، فنجد سبويه بين هذا ويوضحه ويذكر أقيس اللغتين ، مثال ذلك ما جاء في قوله : « وقد بنوا : (فَعَلَّ) على : (يَفْعَلُ) في أحرف كما قالوا : « فَعَلَّ - يَفْعَلُ » فلزموا الضمة فكذلك فعلاً بالكسرة فشيبه به ، وذلك (حَسَبَ - يَحْسَبُ) ، و (يَتَّسَبَّ - يَتَّسِبُ) ، و (يَبْسَبُ - يَبْسَبُ) ، و (نَعِمَ - يَنْعِمُ) ، سمعنا من العرب من يقول :

وَهَلْ يَنْعِمَنَّ مَنْ كَانَ فِي الْعَصْرِ الْحَالِي ؟

..... والفتح في هذه الأفعال جيد وهو أقيس . وقد جاء في الكلام « فَعَلَّ - يَفْعَلُ » في حرفين بنوه على ذلك كما بنوا (فَعَلَّ) على (يَفْعَلُ) لأنهم قد قالوا : « يَفْعَلُ » في (فَعَلَّ) كما قالوا في : (فَعَلَّ) فادخلوا الضمة كما تدخل في (فَعَلَّ) ، وذلك (فَضَّلَ - يَفْضُلُ) و (مَاتَ - يَمُوتُ) و (فَضَّلَ - يَفْضُلُ) و (مَاتَ - يَمُوتُ) أقيس » (٤) .

٢ - الكتاب ج ١ ص ٢٩٢

١ - الكتاب ج ٢ ص ٢٧٥

٤ - الكتاب ج ٢ ص ٢٢٧

٣ - الكتاب ج ٢ ص ٣٥

فالقِياس والاقيس عنده مبنيان على الكثرة وعلى الأصل في الاستعمال ، وقد لا يشير إلى الكثرة انما يرى أن القياس أو الاقيس هو الاصل في استعمال الكلمة وذلك كما في قوله في باب (تسمية المذكر بلفظ الاثني والجميع الذي تلحق له الواحد واوا ونونا) : (فاذا سميت رجلا بـ (رَجُلَيْنِ) فان اقيسه وأجوده أن تقول : « هذا رَجُلَانِ » و « رأيتُ رَجُلَيْنِ » و « مررتُ برَجُلَيْنِ » كما تقول : « هذا مُسْلِمُونَ » و « رأيتُ مُسْلِمِينَ » و « مررتُ بمُسْلِمِينَ » ، فهذه (الياء) و (الواو) بمزلة (الياء) و (الألف) . ومثل ذلك قول العرب : « هذه قَتْسُونَ » و « هذه فِلَسْطُونَ » (١) .

ومثله قوله : « وأما (النَّصَارَى) فانه جماع (نَصْرِيّ) و (نَصْرَانِ) كما قالوا : « نَدَمَانُ وَنَدَامَى » وفي (مَهْرِيّ) : « مَهَارَى » ، وانما شبهوا هذا بـ (بَخَاتِيّ) ، ولكنهم حذفوا احدى الياءين كما حذفوا من : (أَثْفِيّةٍ) وأبدلوا مكانها (أَلْفًا) كما قالوا : « صَحَارَى » هذا قول الخليل .

وأما الذي نوجهه عليه فانه جاء على : « نَصْرَانَة » لانه قد تكلم به في الكلام فكأنك جمعت (نَصْرَانِ) كما جمعت (الْأَشْعَثِ) و (مَسْمَعًا) وقلت : « نَصَارَى » كما قلت : « نَدَامَى » فهذا اقيس ، والأول مذهب .

ثم يؤكد أن رأيه في (نَصْرَانِ) اقيس من رأي الخليل وإن كان قياسياً أيضاً فيقول بعد ذلك : « يعني طرح احدى الياءين حيث جمعت وان كانت للنسب كما تُطرح للتحقير من (ثَمَانِيّ) فتقول : « ثَمِينٌ » ، وأدعُ (ياء) الاضافة كما قلت في (بَخْتِيّة) - بالثقل - في الواحد والحذف في الجمع . اذ جاءت (مَهَارَى) وأنت تنسبها الى (مَهْرَة) . وان يكون جمع : (نَصْرَانِ) اقيس اذ لم نسمعهم قالوا (نَصْرِيّ) قال أبو الأَخْزَرِ الحِمَانِيّ :

فكَلَنَاهُمَا خَرَّتْ وَأَسْجَدَ رَأْسُهَا

كما سَجَدَتِ نَصْرَانَة لم تَحْتَفِ (٢)

فالمذهبان هنا جاءا على قياس غيرهما من الكلمات الا أن أحد المذهبين سمع عن العرب ، في حين لم يسمع الثاني ، لذا فقد اعتبر سبويه ما سمع عن العرب مع صحته في القياس على غيره أجود وأقيس ممنا لم يسمع وان كان القياس يقبله ويقتضيه .

١ - الكتاب ج ٢ ص ١٧ - ١٨ .

٢ - الكتاب ج ٢ ص ١٠٢ - ١٠٤ .

ومن ذلك قوله : « وقد جاء شيء من الالوان على : (فَعَلَّ) قالوا : « جَوْنٌ » و « وِرْدٌ » ، وجاءوا بالمصدر على مصدر بناء : (أَفْعَلَّ) إذ كان المعنى واحدا يعنى اللون ، وذلك قولهم : « الوُرْدَةُ » و « الجَوْنَةُ » . وقد جاء شيء منه على « فَعِيلٍ » وذلك : « خَصِيفٌ » وقالوا : « أَخْصَفُ » وهو أقيس ، والخَصِيفُ : سواد الى الخضرة « (١) .

وقوله في باب (ما يحذف من أواخر الاسماء في الوقف وهي الياءات) : « وجميع ما لا يحذف في الكلام وما يختار فيه أن لا يُحذفَ يُحذفُ في الفواصل والقوافي ، فالفواصل قول الله عزّ وجلّ : « واللّيل إذا يسرّ » (٢) و « ما كنّا نَبْغُ » (٣) و « يومَ التَّنَادِ » (٤) و « الكبيرُ المُتَعَالِ » (٥) . والاسماء أجدر أن تحذف اذا كان الحذف فيها في غير الفواصل والقوافي . وأما القوافي فنحو قول زهير :

وَأرَاكَ تَغْرِي مَا خَلَقْتَ وَبِعَضِّ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْسِرُ

وابتات (الياءات) و (الواوات) أقيس الكلامين ، وهذا جائز عربيٌّ كثيرٌ « (٦) . ومثله قوله بعد هذا في باب : (ما يحذف من الاسماء من الياءات في الوقف التي لا تذهب في الوصل ولا يلحقها تنوين) : « وذلك قولك : « هذا غُلامٌ » ، وانت تريد : « هذا غلامِي » ، و « قَدَّ أَسْقَانُ » و « اسقن » وانت تريد : « أسقاني » و « اسقيني » ، لأن (نبي) اسم ، وقد قرأ أبو عمرو : « فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنُ » و « رَبِّي أَهَانَنُ » (٧) على الوقف ، وقال النابغة :

اذا حاولت في أسدٍ فُجُوراً فاني لستُ منك ولستُ من

يريد : « مني » . وقال النابغة :

وهُم وردُوا الجِفارَ على تَمِيمٍ وهُم أصحابُ يومِ عُكاظَ إن

يريد : « إني » . سمعنا ذلك ممن يرويه عن العرب الموثوق بهم ، وترك الحذف أقيس (٨) .

٢ - الفجر ، الآية ٤ .

٤ - غافر ، الآية ٢٢ .

٦ - الكتاب ج ٢ ص ٢٨٩ .

٨ - الكتاب ج ٢ ص ٢٩٠ وينظر ج ٢ ص ٧٤-٧٥

١ - الكتاب ج ٢ ص ٢٢٢ .

٣ - الكهف ، الآية ٦٤ .

٥ - الرعد ، الآية ٩ .

٧ - الفجر ، الايتان ١٥ و ١٦ .

فمن المقيس عليه اذن ما هو قياسي ومنه ما هو أقيس .

وقد مر بنا أن النحويين الذين جاءوا بعد سيبويه قسموا الكلام المسموع ورتبوه رتباً تختلف باختلاف الكثرة والقلة . وهذه الرتب كما يرى ابن هشام هي المطرد والغالب والكثير والقليل والناذر . وقد حددوا الاعداد التقريبية لكل منها بالنسبة الى الباقيات فقالوا : لو اعتبرنا المطرد ثلاثاً وعشرين كلمة لكان الغالب بالنسبة اليه عشرين والكثير خمس عشرة والقليل ثلاثاً وكان النادر واحداً (١) .

وهذه الاعداد والنسب تقريبية يمكن بها اعتبار قوتها وكثرتها أو ضعفها وقلتها . وقد وردت هذه الاوصاف للكلام العربي المسموع في الكتاب وقد استعملها سيبويه وشيوخه واستعملوا غيرها من الاوصاف لكنهم لم يحددوا لها اعداداً ولا نسباً انما كانوا يكتفون بالقول بأن هذا مطرد وهذا غالب . . . أو نحو ذلك .

فمن امثلة ما وصف به المسموع بأنه مطرد قوله في باب (النداء) في أثناء كلامه على ما يجوز في قولهم : « يا زيد الطويل » : « فقلت : رأيت الرفع على أي شيء هو اذا قال : « يا زيد الطويل » ؟ قال : هو صفة لمرفوع . قلت : ألسنت قد زعمت أن هذا المرفوع في موضع نصب فليـم لا يكون كقوله : « لَقَيْتُهُ أَمْسَ الْأَحْدَثَ » ؟ قال : من قبل أن كل اسم مفرد في النداء مرفوع ابداً ، وليس كل اسم في موضع (أمس) يكون مجروراً فلما اطرده الرفع في كل مفرد في النداء صار عندهم بمنزلة ما يرتفع بالابتداء أو بالفعل فجعلوا وصفه اذا كان مفرداً بمنزلة » (٢) .

وقال بعد ذلك : « وقال رؤبة :

إِنِّي وَأَسْطَارِ سَطِيرِنَ سَطْرًا لِقَائِلٍ يَانَصْرُ نَصْرًا نَصْرًا

وأما قول رؤبة ، فعلى أنه جعل : (نَصْرًا) عطف البيان ونصبه كأنه على قوله : « يا زيدُ زيداً » . وأما قول أبي عمرو فكأنه استأنف النداء . وتفسير : « يا زيدُ زيدُ الطويلُ » كتفسير (يا زيدُ الطويلُ) فصار وصف المفرد اذا كان مفرداً بمنزلة لو كان منادىً وخالف وصف (أمس) لان الرفع قد اطرده في كل مفرد في النداء » (٢) .

٢ - الكتاب ج ١ ص ٣٠٢ .

١ - ينظر الاقتراح ص ٢١ .

٣ - الكتاب ج ١ ص ٣٠٤ - ٣٠٥ .

ومن المواضع التي وصفها بالاطراد قوله : « وزعم الخليل انه كان القياس أن تثبت الهمزة في (يُفْعَلُ) و (يُفْعَلُ) واخواتهما كما ثبتت (التاء) في (تَفَعَّلْتُ) و (تَفَاعَلْتُ) في كل حال ، ولكنهم حذفوا (الهمزة) في باب : (أفْعَلَّ) من هذا الموضع فاطرد فيه لان الهمزة تثقل عليهم . . . وكثر هذا في كلامهم فحذفوه واجتمعوا على حذفه كما اجتمعوا على حذف (كُلُّ) و (ثَرَى) ، وكان هذا أجدر أن يحذف حيث حذف ذلك الذي من نفس الحرف ، لانه زيادة لحقته زيادة فاجتمع فيه الزيادة وانه يستنقل وان له عوضا اذا ذهب » (١) .

فالمطرود كما يتضح من النص المتقدم هو ما اجتمعوا عليه ، وليس أقوى من اجتماع العرب على أسلوب معين من التعبير في اعتباره أصلا يقاس عليه غيره مما أشبهه .

ومثل ذلك في وصف الاسلوب بالمطرود قوله : « فالبديل مطرد في كل حرف ليس من حروفهم يبديل منه ما قرب منه من حروف الاعجمية . . . وأما مالا يطرد فيه البديل فالحرف الذي هو من حروف العرب نحو : (سين) : (سراويل) ، و (عين) : (اسماعيل) » (٢) .

وقوله في باب (الحروف الستة اذا كان واحد منها عينا وكانت الفاء قبلها مفتوحة وكان (فَعَلًا) : « اذا كان ثانيه من الحروف الستة فإن فيه أربع لغات مطرد فيه : (فَعَلٌ) و (فَعِلٌ) و (فَعَلٌ) و (فَعِلٌ) اذا كان فعلا أو اسما أو صفة فهو سواء . وفي (فَعِيلٌ) لغتان : (فَعِيلٌ) و (فَعِيلٌ) اذا كان الثاني من الحروف الستة مطرد ذلك فيهما ولا ينكسر في : (فَعِيلٌ) ولا : (فَعِلٌ) اذا كان كذلك كسرت (الفاء) في لغة تميم وذلك قولك : « لَيْتِمٌ وشِهيدٌ وسَعِيدٌ ونَحيفٌ ورغيفٌ وبخيلٌ وبئيسٌ ، وشِهيدٌ ولَعِبٌ وضحكٌ ونفيلٌ ووخيمٌ . . . » (٣) .

وقد تكون اللغة بكاملها مطردة مثال ذلك قوله : « واعلم أن لغة العرب مطردة تجري فيها : (فَعِلَ) من : (رَدَدْتُ) مجرى : (فَعِلَ) من : (قُلْتُ) وذلك قولهم : « قدر دٌ وهدٌ » و « رَحِبْتُ بلادك وظللتُ » لما أسكنوا (العين) ألقوا حركتها على (الفاء) كما فَعِلَ ذلك في : (جِئْتُ) و « بَعْتُ » (٤) .

٢ - الكتاب ج ٢ من ٢٤٢ . وينظر ج ٢ ص ٢٧٨ .

١ - الكتاب ج ٢ ص ٢٣٠ .

٤ - الكتاب ج ٢ ص ٤٠٠ .

٣ - الكتاب ج ٢ ص ٢٥٥ . وينظر ج ٢ ص ٣٦٢ .

وقد يعبر عن المطرد بالمتلب كما في قوله : « أما ما كانت عينه ولامه من موضع واحد ، فاذا تحركت (اللام) منه وهو (فِعْلٌ) أُلزِمه الادغام وأُسكنوا (العين) فهذا متلب في لغة تميم وأهل الحجاز » (١) .

ويسمي المطرد أيضا : (الذي يلزم ولا ينكسر) ، وقد استعمل هذا التعبير عدة مرات في الكتاب منها قوله : « وأما (فاعَلْتُ) فان المصدر منه الذي لا ينكسر أبدا (مُفَاعَلَةٌ) جعلوا (الميم) عوضا من (الالف) التي بعد أول حرف منه و (الهاء) عوضٌ من (الالف) التي قبل آخر حرف » (٢) .

وقوله في باب (مصادر بنات الاربعة) : « فاللازم لها الذي لا ينكسر عليه أن يجيء على مثال (فعَلَلَةٌ) وكذلك كل شيء ألحق من بنات الثلاثة بالاربعة » (٣) .

وهناك عبارات أخرى يفهم منها الاطراد وقد مر بنا بعضها كتعبيره عن الاطراد باجتماع العرب عليه . أو بقوله : أنه قول العرب كلهم (٤) .

وقد يعبر عن الاطراد بعبارة لا يذكر فيها لا القياس ولا الاجماع كأن يقول : « واعلم أن (ياء) : (فعائل) أبدا مهموزة لا تكون الا كذلك ، ولم تُرَدْ الا كذلك شبهت بـ (فعاعِل) » (٥) .

فالمطرد عنده كل ما سماه مستمرا أو لازما أو لا يتغير أبدا ولا ينكسر ، أو أجمعت العرب على النطق به ، أو نطق به كل العرب أو ما شابه هذه العبارات .

أما الغالب : وهو النوع الثاني عند ابن هشام فقد استعمله سيبويه أيضا في مواضع قليلة من الكتاب منها قوله : « ولو سميت رجلا بـ (أَلَيْب) ثم حقرته قلت : « أَلَيْبٌ » كما ترى فرددته الى قياس (أفعل) والى الغالب في كلام العرب » (٦) .

وقوله في باب (اجراء الصفة فيه على الاسم في بعض المواضع أحسن) : « وكذلك : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ الْفَرَسُ رَاكِبًا بَرِذَوْنًا » إن لم ترد الصفة نصبته كأنك قلت : « مَعَهُ الْفَرَسُ رَاكِبًا بَرِذَوْنًا » فهذا لا يكون فيه وصف ولا يكون إلا خَبْرًا ، ولو كان هذا على القلب كما يقول النحويون لفسد كلام

١ - الكتاب ج ٢ ص ٣٦٨ وينظر ج ٢ ص ٤٠٠ .

٢ - الكتاب ج ٢ ص ٢٤٢ وينظر ص ٢٤٤ . ٣ - الكتاب ج ٢ ص ٢٤٥ .

٤ - ينظر الكتاب ج ١ ص ٣٠٣ وينظر ج ٢ ص ١٢٥ .

٥ - الكتاب ج ٢ ص ٣٧٨ . ٦ - الكتاب ج ٢ ص ١١٢ .

كثير ولكان الوجه : (مررتُ برجلٍ حسن الوجه جميلهٌ) ؛ لأنك لا تقول : « مررتُ برجلٍ جميله حسن الوجه » ولقال : « مررتُ بعدد الله معَه بازكُ الصائدَ به » - فتنصب - ، فهذا لا يكون فيه الا الوصف ، لانه لا يجوز أن تجعل المعرفة حالا يقع فيه شيء . ولم تقل : « جميله » لأنك لم تُرد أن تقول أنه حسن الوجه في هذه الحال ، ولا أنه « حسنٌ وجههٌ جميلا » أي : في هذه الحال حسنٌ وجههٌ ، فلم يُرد هذا المعنى ولكنه أراد أن يقول : « هذا رجلٌ جميلٌ الوجه » كما يقال : « هذا رجلٌ حسنٌ الوجه » فهذا الغالب في كلام الناس « (١) ثم يقول : « وإن أردت الوجه الاخر فنصبتَه فهو جائز لا بأس به وان كان ليس له قوة الوصف في هذا . فهذا الذي الوصف فيه أحسن وأقوى » (٢) .

فالغالب عنده بعد المطرد لانه هو الوجه الأحسن والأقوى ، ويرى أنه أولى أن يؤخذ به من الوجه الثاني الذي هو الاقل .

ومما وصفه بالغالب في الأبنية قوله في باب (تكسيرك ما كان من الصفات عدد حروفه أربعة أحرف) : « وقال الخليل انما قالوا : (مرَضِي) و (هَلَكِي) و (مَوْتِي) و (جَرَبِي) وأشباه ذلك ، لان ذلك أمر يُبتَلون به وأدخلوا فيه وهم له كارهون واصيبوا به فلما كان المعنى معنى المفعول كسروه على هذا المعنى . وقد قالوا : « هُلاك » و « هالكون » فجاءوا به على قياس هذا البناء وعلى الأصل فلم يكسروه على المعنى اذ كان بمنزلة (جاليس) في البناء وفي الفعل ، وهو على هذا أكثر في الكلام . ألا ترى أنهم قالوا : (دَامِرٌ ودُمَارٌ ودامرون) ، و (ضامِرٌ وضمُرٌ) ، ولا يقولون : « ضمَرِي » ، فهذا يجري مَجْرِي هذا ، إلا أنهم قد قالوا ما سمعت على هذا المعنى . ومثل (هُلاك) قولهم : « مِراض » و (سقام) ولم يقولوا : « سَقَمِي » فالمَجْرِي الغالب في هذا النحو غير « فَعَلِي » (٣) .

والنوع الثالث عند ابن هشام : الكثير . وهذا الوصف للمسموع من كلام العرب قد استعمله سبويه كثيرا وفي مختلف موضوعات الكتاب بحيث لا يكاد يمر اسلوب أو بناء الا وفيه وصف له بالكثرة أو ما يفهم منه معنى الكثرة . من ذلك قوله في باب (تكسيرك ما كان من الصفات عدد حروفه أربعة أحرف) : « أما ما كان (فاعِلا) فانك تكسره على : (فَعَل) وذلك قولك : « شَاهِدُ المِصْرَ » و « قومٌ شُهَدُ » . . . ومثله من بنات (الياء) و (الواو) التي هي

٢ - الكتاب ج ١ ص ٢٤٢ .

١ - الكتاب ج ١ ص ٢٤٢ .

٣ - الكتاب ج ٢ ص ٢١٣ .

(عينات) : (صائمٌ وصَوْمٌ) ... ومثله من (الواو) و (الياء) التي هي (لامات) : (غَزِيٌّ) و (عَصِيٌّ) ... ويكسرونه أيضا على : (فُعَال) وذلك قولك : « شَهَادٌ وَجُهَالٌ وَرُكَّابٌ وَعِرَاضٌ وَزُوَارٌ وَعُيَّابٌ » وهذا النحو كثير .

ويكسرونه على : (فَعَلَّة) وذلك : (فَسَقَّةٌ) و (بَرَرَةٌ) و (جَهَلَةٌ) و (ظَلَمَةٌ) و (فَجْرَةٌ) و (كَذَبَةٌ) وهذا كثير ، ومثله : (خَوْنَةٌ) و (حَوَاكَةٌ) و (بَاعَةٌ) . ونظيره من بنات (الياء) و (الواو) التي هي (لام) يجيء على : (فَعَلَّة) نحو : (غَزَاةٌ) و (قُضَاةٌ) و (رُمَاةٌ) .

وقد جاء شيء كثير منه على : (فُعَلٌ) شبهوه بـ (فَعُول) حيث حذفت زيادته وكسر على (فُعَلٌ) ، لانه مثله في الزيادة والزنة وعدة الحروف وذلك : (بازلٌ وبُزُلٌ) و (شارفٌ وشُرْفٌ) و « عائدٌ وعُوذٌ » (١) . . .

ومثله مما كان كثيرا في الأساليب قوله في باب (لا يكونُ ، وليس ، وما أشبههما) : « واذا قلت : « أَتَوَيْيَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ زَيْدٌ » فالرفع جيد بالغ وهو كثير في كلامهم ، لان (يكونُ) صلةٌ لـ (أَنْ) وليس فيها معنى الاستثناء و (أَنْ يَكُونَ) في موضع اسم مستثنى كأنك قلت : « يَأْتُونُكَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّكَ زَيْدٌ » (٢) .

ومنه قوله في باب : (ما يذهب التنوين فيه من الاسماء لغير اضافة ولا دخول الالف واللام ولا لانه لا ينصرف وكان القياس أن يثبت التنوين فيه) : « وذلك كل اسم غالب ووصف بـ (ابن) ثم أضيف الى اسم غالب أو كنية أو أم . وذلك : « هذا زيدٌ بنُ عمرو » ، وإنما حذفوا التنوين من هذا النحو حيث كثر في كلامهم ، لان التنوين حرف ساكن وقع بعده حرف ساكن ، ومن كلامهم أن يحدفوا الاول اذا التقى ساكنان وذلك قولك : « اضربَ بنَ زيد » وانت تريد الحفيضة ، وقولهم : « لَدُ الصَّلَاةِ » في « لَدُنْ » حيث كثر في كلامهم » (٣) .

ومثله قوله في باب : (أسماء القبائل والاحياء وما يضاف الى الام والاب) : « أما ما يضاف الى الآباء والامهات فنحو قولك : « هذه بنو تميم » و « هذه بنو سَكُلُول » ونحو ذلك ، فاذا قلت : « هذه تميم » و « هذه أسد » و « هذه

١ - الكتاب ج ٢ ص ٢٠٦ وينظر ٢١٤ . ٢ - الكتاب ج ١ ص ٢٧٧ . ٣ - الكتاب ج ٢ ص ١٤٧ ، وينظر ج ٢ ص ١٢٧



سَلُولٌ» فأنما تريد ذلك المعنى غير أنك إذا حذف المضاف تخفيفا كما قال عز وجل: « وأسأل القرية» (١) (ويطوهم الطريق) ، وأنما تريد : (أهل القرية) و (أهل الطريق) . وهذا في كلام العرب كثير « (٢) .

فالكثير عنده اذن كما هو عند ابن هشام يأتي بعد الغالب ، وقد يستعمل (الأكثر) وهذا ليس معناه الكثير اذ يصح أن يكون فيه معنى (الغالب) كما يتضح ذلك من العبارات التي استعمل فيها هذا التعبير ، وقد يكون التعبيران أو الاسلوبان مطردين الا أن احدهما أكثر اطرادا من الآخر مع كونهما جيدين مثلا .

فمن ذلك قوله : « وزعم يونس أن قوما يقولون : « هذه عشرون أضعافها » و « هذه عشرون أضعاف » ، أي : (مضاعفة) ، والنصب أكثر « (٣) .

وقوله : « اعلم أنك اذا وصفت المنفي فان شئت نونت صفة الجنسي وهو أكثر في الكلام ، وان شئت لم تنون » (٤) .

وقوله : « غير أنه قد يجيء الشيء يكون الأكثر في كلامهم أن يكون أبا ، وقد يجيء الشيء يكون الأكثر في كلامهم أن يكون اسما للقبيلة ، وكل جائر حسن ، فان قلت : « هذه سدوس » فأكثرهم يجعله اسما للقبيلة ، وإذا قلت : « هذه تميم » فأكثرهم يجعله اسما للاب . . . » (٥) .

ومما وصفه بأنه أكثر من غيره لا كثير اذا قيس بغيره قوله : « وقد اختلفت العرب في : (من) اذا كان بعدها (الف وصل) غير (الالف واللام) فكسره قوم على القياس وهي أكثر في كلامهم وهي الجيدة » (٦) .
ومنه قوله : « وأما (واسط) فالتذكير والصرف أكثر » (٧) .

وقوله : « اعلم أن كل اسم كان مع (الهاء) ثلاثة أحرف أو أكثر من ذلك كان اسما خاصا غالبيا أو اسما عاما لكل واحد من أمة فان حذف (الهاء) منه في النداء أكثر في كلام العرب » (٨) .

- ١ - يوسف ، الآية ٨٢ .
- ٢ - الكتاب ج ١ ص ٢٧٥ .
- ٣ - الكتاب ج ٢ ص ٢٦ و ينظر الوصف بأكثر حتى ص ٢٨ .
- ٤ - الكتاب ج ٢ ص ٢٧٧ وج ١ ص ١٢٧ وج ٢ ص ٢٤١ .
- ٥ - الكتاب ج ٢ ص ٢٣٠ .
- ٦ - الكتاب ج ١ ص ٢٣٠ .
- ٧ - الكتاب ج ٢ ص ٢٢٣ .
- ٨ - الكتاب ج ١ ص ٢٦٣ .

وقوله : « وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فَعَلًا) فإنك اذا كسرتَه لادني العدد بنيته على : (أَفْعَال) . . . فاذا جاوزوا به أدنى العدد فانه يجيء على (فِعَال) و (فُعُول) . . . و (الفِعال) في هذا أكثر » (١) .

وقوله : « فان ذكرت مفعولين كلاهما غائب فقلت : « أَعْطَاهُوهَا وَأَعْطَاهَاهُ » جاز وهو عربي ولا عليك بأيهما بدأت من قبَل انهما كلاهما غائب .

وهذا أيضا ليس بالكثير في كلامهم والأكثر في كلامهم : « أَعْطَاهُ إِيَّاهُ » (٢) . وبعد الكثير يأتي القليل وهو الوصف الرابع الذي ذكره ابن هشام ، وقد استعمله سيبويه في مواضع كثيرة جدا من كتابه تقارب استعماله لفظ الكثير والاكثر . مثال ذلك ما جاء في قوله : « وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فَعَلًا) فانما تكسره من أبنية أدنى العدد على : (أَفْعَال) . . . وقد قالوا : «النَّمُورِ والوَعُولِ » شبهوها بالاسود ، وهذا النحو قليل ، فلما جاز لهم أن يثبتوا في الاكثر على : (أَفْعَال) كانوا له في الأقل ألزم » (٣) .

وقوله : « ولا يجوز أن تقول : « رُوَيْدَهُ زَيْدًا » و « دُونَهُ عَمْرًا » يريد به غير المخاطب ، لانه ليس بفعل ولا يتصرف تصرفه . وحدثني من سمعه أن بعضهم قال : « عليه رَجُلًا لَيْسَنِي » وهذا قليل شبهوه بالفعل » (٤) .

وقوله : « ويكون على : (فُعَيْل) وهو قليل في الكلام قالوا : « المرِّيْقُ » ، حدثنا أبو الخطاب عن العرب . وقالوا : « كوكبٌ دَرِيءٌ » ، وهو صفة » (٥) .

وقوله : « وزعم الخليل أنه سمع عربيا يقول : « ما أنا بالذي قائلٌ لَكَ شَيْئًا » وهذه قليلة ، ومن تكلم بهذا فقياسه : « اضرب أيهم قائلٌ لك شَيْئًا » . قلت : « أفيقال : « ما أنا بالذي منطلقٌ ؟ » فقال : « لا » . فقلت : « فما بال المسألة الاولى ؟ » فقال : « لانه اذا طال الكلام فهو أمثلٌ قليلا وكان طوله عوض من ترك (هُوَ) . وقل من يتكلم بذلك » (٦) .

وقد يستعمل عبارة : (وليس بالكثير) للدلالة على القليل أيضا مثاله قوله : « وتقول : « عَجِبْتِ مِنْ ضَرْبِي إِيَّاكَ » فان قلت : « لِمَ وقد تقع (الكاف) »

- ١ - الكتاب ج ٢ ص ١٧٧ . وينظر ج ٢ ص ٢٥ د ج ١ ص ٧٨ و ٧٦ و ١٢١ وغيرها .
- ٢ - الكتاب ج ١ ص ٢٨٤ وينظر ج ٢ ص ٢٤ و ١٦٢ و ٢٩١ وغيرها كثير .
- ٣ - الكتاب ج ٢ ص ١٧٨ . ٤ - الكتاب ج ١ ص ١٢٦ .
- ٥ - الكتاب ج ٢ ص ٢٢٦ . ٦ - الكتاب ج ١ ص ٣٩٩ . وينظر ج ٢ ص ١٧٧ .

ههنا واخواتها ، تقول : « عجبتُ من ضَرْبِكَ ومن ضَرْبِهِ ومن ضَرْبِكُمْ ؟ »
 فالعرب قد تتكلم بهذا وليس بالكثير « (١) .

وربما يقصد بالقليل الى الشاذ أو النادر ويتضح ذلك من وصفه للكلام بوصف
 آخر غير القلة يدل على الندرة أو الشذوذ أو الرداءة مثاله قوله في باب (ما حذف
 الياء والواو فيه القياس) : « وقد تركوا التغيير في مثل : (حَنيفَةٌ) ولكنه
 شاذ قليل ، وقد قالوا في : (سَلِيمَةٌ) : « سَلِيمِيٌّ » وفي : (عَمِيرَةٌ) :
 « عَمِيرِيٌّ » وقال يونس « هذا قليل خبيثٌ » (٢) .

وكما استعمل سيبويه لفظ : (الاكثر) أو : (أكثر من) للدلالة على الشائع
 من أساليب كلام العرب التي يقارن بينها لاعلى كونه في الرتبة الثالثة من رُتَبِ
 الكثرة استعمل لفظ : (أقل من) أو : (الاقل) للدلالة على ما يقابل (الاكثر)
 في اسلوبين أو أساليب من كلام العرب لا على القليل جدا في مقدار الاستعمال
 وكميته ، فالكلام الذي وصفه بالاكثر هو المطرد أو القياس كما يفهم من عباراته
 ويقابله ما وصفه بالاقل مثال ذلك قوله : « فأما « ذَفْرَى » فقد اختلفت العرب
 فقالوا : « هذه ذَفْرَى أسيلةٌ » فنونوا وهي أقلهما « (٣) .

ومثله قوله : « واعلم أن ما يجعل بمنزلة اسم ليست فيه (هاء) أقل في كلام
 العرب ، وترك الحرف على ما كان عليه قبل أن تحذف (الهاء) أكثر من قبل
 أن تحذف الاعراب في سائر الكلام غيره ، وهو على ذلك عربيٌّ » (٤) .

ومثله قوله : « وحدثني الخليل وهرون أن ناسا يقولون : « مُرْدِّينَ » (٥)
 فمن قال هذا فانه يريد : (مُرْتَدِّينَ) ، وانما اتبعوا الضمة الضمة حيث
 حركوا وهي قراءة لاهل مكة ، كما قالوا : « رُدُّ يافَتَى » فضموا الضمة (راء)
 . . . ومن قال هذا قال : « مُقْتَلِينَ » . وهذا أقل اللغات « (٦) .

وقوله في باب (ما تلحقه الهاء في الوقف لتتحرك آخر الحرف) : « وذلك
 قولك في بنات (الياء) و (الواو) التي (الياء) و (الواو) فيهن (لام) في
 حال الجزم : « لِرْمِهِ » و « لَم يَغْزُهُ » و « اخْشَهُ » و « لَم يَقْضِهِ » و « لَم
 يَرَّضَهُ » وذلك لانهم كرهوا ذهاب اللامات . . . وقد يقول بعض العرب :
 « لِرْمٌ » في الوقف و « اغْزُ » ، و « اخْشُ » حدثنا بذلك عيسى بن عمر ويونس .

٢ - الكتاب ج ٢ ص ٧١ .

١ - الكتاب ج ١ ص ٢٨١ .

٤ - الكتاب ج ١ ص ٢٢٤ .

٣ - الكتاب ج ٢ ص ٨ - ٩ .

٦ - الكتاب ج ٢ ص ٤١٠ .

٥ - الانفال ، الآية : ٧٩ .

وهذه اللغة اقل اللغتين جعلوا آخر الكلمة حيث وصلوا الى التكلم بها بمتزلة الاواخر التي تحرك مما لم يحذف منه شيء» (١).

وفي بعض المواضع يذكر الاقل ويقصد به النادر الذي يراه ابن هشام وذلك ما ورد في قوله : « وقد جاء بعض مصادر ما ذكرنا على : (فعَل) كما جاء على : (فَعُول) وذلك نحو : (كَذَبْتُهُ كَذَاباً) و (كَتَبْتُهُ كِتَاباً) و (حَجَبْتُهُ حِجَاباً) ، وبعض العرب يقول : « كَتَبْتُ » على القياس . . . ومثله : (اَتَيْتُهُ اَتِيَةً اَتِيَاناً) وقد قالوا على القياس : « اَتَيْتُ » . . . وقالوا : « الشُّكُور » كما قالوا : « الجُحُود » . فانما هذا الاقل نادر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها ، ولكن الاكثر يقاس عليه » (٢).

أما النادر الذي ذكره ابن هشام واعتبره آخر مرتبة من مراتب الكلام العربي المسموع في الورد فلم يرد عند سيبويه بهذا الاسم الا مرات قليلة انما سماه بالشاذ أو الغريب ومن ذكره النادر ما مر في الشاهد المتقدم من قوله : « فانما هذا الاقل نادر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها » (٣) فالأقل عنده هو ما يفهم منه (النادر) عند ابن هشام ، أما ما سماه : شاذاً أو غريباً والمفهوم منه (النادر) فما يظهر من قوله : « وقد جاء في الكلام (فَعِلَ : يَفْعُلُ) في حرفين بنوه على ذلك كما بنوا : (فَعِلَ) على : (يَفْعُلُ) . . . وذلك : « فَضِلَ - يَفْضُلُ » و (مِتَّ - تَمُوتُ) ، و (مِتَّ - تَمُوتُ) ، و (فَضِلَ - يَفْضُلُ) و (مِتَّ - تَمُوتُ) أقيس . وقد قال بعض العرب : « كُدْتُ - تَكَادُ » فقال : « فَعِلْتُ - تَفْعُلُ » كما قال : « فَعِلْتُ - أَفْعَلُ » فكما ترك الكسرة كذلك ترك الضمة وهذا قول الخليل ، وهو شاذ من بابه كما أن (فَضِلَ - يَفْضُلُ) شاذ من بابه ، فكما شركت (يَفْعُلُ) : (يَفْعُلُ) ، شركت (يَفْعُلُ) : (يَفْعُلُ) وهذه الحروف من : (فَعِلَ يَفْعُلُ) الى منتهى الفصل شواذ » (٤).

وقد يستعمل تعبير (البعيد) ويقصد به (النادر) ويفهم ذلك من قوله في باب : (مَنَّ) اذا كنت مستفهماً بها عن نكرة) : « وزعم أن من العرب - وقد سمعناه من بعضهم - مَنَّ يقول : « أَيُّونَ هَوْلَاءَ » و « أَيُّانَ هَدَانِ » و (أَيُّ) قد تجمع في الصلة وتشنّى وتضاف وتوّن . و (مَنَّ) لا يشنّى ولا يجمع في الاستفهام ولا يضاف . . .

١ - الكتاب ج ٢ ص ٢٧٧ . ٢ - الكتاب ج ٢ ص ٤١٥ . ٣ - الكتاب ج ٢ ص ٢١٦ . ٤ - الكتاب ج ٢ ص ٢٢٧ .

وحدثنا يونس أن قوما يقولون أبدا : « مَنَّا وَمَنِّي وَمَنُو » عنيت واحداً أو اثنين أو جميعاً في الوقف . . . وإنما فعلوا ذلك بـ (مَن) لأنهم يقولون : (مَن قال ذلك ؟) فيعنون ما شاعوا من العدد ، وكذلك : (أي) تقول : (أي يقولُ ذلك ؟) فتعني بها جميعاً وإن شاء عنى اثنين .

وأما يونس فإنه كان يقيس (مَنَه) على : (آيَة) فيقول : « مَنَهٌ وَمَنَهٌ وَمَنَهٌ » إذا قال : « يافتى » . وكذلك ينبغي أن يقول إذا أثر أن لا يغيرها في الصلة . وهذا بعيد وإنما يجوز هذا على قول شاعر قاله مرة في شعر ثم لم يسمع بعده مثله قال :

أَتَوَانَارِي ، فَقُلْتُ : مَنُونَ أَنْتُمْ ؟ فَقَالُوا : الْجِنُّ ، قُلْتُ : عِمُوا ظَلَامًا
وزعم يونس أنه سمع أعرابياً يقول : « ضَرَبَ مَنٌ مَنًا » وهذا بعيد لا تتكلم به العرب ولا يستعمله منهم ناس كثير (١) .

فقوله في الموضوعين : « هذا بعيد » يعدّ دليلاً على أن مراده به أنه نادر وقد وضح ذلك من قوله بعد الموضوع الأول « على قول شاعر قاله مرة في شعر ثم لم يسمع بعده مثله » وقوله بعد الموضوع الثاني : « لا تتكلم به العرب ولا يستعمله منهم ناس كثير » فهو اذن نادر .

ومن الشاذ الذي يريد به النادر الغريب بعض الابنية التي أوردها في قوله : « وقد جاء في الكلام : (مُفْعُولٌ) وهو غريب شاذ ، وكأنهم جعلوا (الميم) بمنزلة الهمزة إذا كانت أولاً فقالوا : « مُفْعُولٌ » كما قالوا : « أفعُولٌ » فكأنهم جمعوا بينهما في هذا » (٢) .

أما غالبية ما سماه سيبويه بالشاذ فليس هو القليل في العدد كما يرى بعض النحاة ومنهم من المحدثين الأستاذ محمد الفاضل بن عاشور والأستاذ محمد بهجة الأثري . وإنما الشاذ كما يفهم من عباراته التي استعمل فيها هذا اللفظ هو ما فهمه الشيخ المرحوم أمين الخولي : وهو ما خالف ما عليه القياس . أو ما خالف ما عليه الباب . أو ما كان خارجاً عن طريق الكلام وسيله . ومما يوضح لنا هذا المفهوم قوله في باب (ما ينتصب خبره لأنه معرفة ، وهي معرفة لا توصف ولا تكون وصفاً) : « وذلك قولك : « مررتُ بِكُلِّ قَائِمًا » ، و « مررتُ بِبعض قَائِمًا » و « ببعض جالساً » ، وإنما خروجهما من أن يكونا وصفين أو موصوفين لأنه لا يحسن لك

أن تقول : « مررت بكلِّ الصالحينَ ، ولا ببعض الصالحينَ » قبح الوصف حين حذفوا ما أضافوا إليه لانه مخالف لما يضاف شاذ منه ، فلم يجز في الوصف مجراه كما أنهم حين قالوا : (يا أَللهُ) فخالقوا ما فيه (الالف واللام) ولم يصلوا ألفه و اثبتوها ، وصار معرفة لانه مضاف الى معرفة كأنك قلت : « مررتُ بِكُلِّهِمْ وَبِبَعْضِهِمْ » ولكنك حذفك ذلك المضاف إليه فجاز ذلك كما جاز : (لاه أبوك) تريد : « لله أبوك » حذفوا (الالف) و (اللامين) ، وليس هذا طريقة الكلام ، لانه ليس من كلامهم ان يُضمروا الجار .

ومثله في الحذف : (لا عليك) فحذفوا الاسم ، وقال : « ما فيهم يَفْضُلُكَ في شيء » . يريد : « ما أحدٌ يَفْضُلُكَ » كما أراد : « لا بأس عليك » او نحوه . والشواذ في كلامهم كثيرة (١) .

ومن ذلك ما ورد في باب (ما شذ من المضاعف فشبه بيباب أقمت وليس بمتلثب) حيث يقول بعد أن يذكر أمثلة كثيرة لهذا الذي اعتبره شاذا لانه ليس بمتلثب : أى ليس بمطرود أو قياسي انما خالف القياس والاصل :

« وليس هذا النحو الا شاذ والاصل في هذا عربي كثير ، وذلك قولك : « أَحْسَسْتُ » و « مَسَسْتُ » و « ظَلَلْتُ » . وأما الذين قالوا : « ظَلْتُ » و « مَسْتُ » فشبهوها بـ (لَسْتُ) فاجروها في : (فَعَلْتُ) مُجْرَاهَا في : « فَعِلَ » و كرهوا تحريك (اللام) فحذفوا ولم يقولوا في (فَعَلْتُ) : « لَسْتُ » البتة ؛ لأنه لم يتمكن تمكين الفعل فكما خالف الافعال المعتلة وغير المعتلة في (فَعِلَ) كذلك يخالفها في (فَعَلْتُ) . ولا نعلم شيئا من المضاعف شذءما وصفت لك الا هذه الاحرف (٢) .

ومن الشاذ لمخالفته المطرد ما ورد في باب (ما شذ فأبدل مكان اللام الياء لكرهية التضعيف وليس بمطرود) حيث يقول : « وذلك قولك : (تَسَرَّيْتُ) و « تَطَنَيْتُ » و « تَقَصَّيْتُ » - من القصة - و (أمليت) كما أن (التاء) في (أَسَنَعُوا) مبدلة من (الياء) ، أرادوا حرفا أخف عليهم منها وأجلد ، كما فعلوا ذلك في : (أَثَلَجَ) وبدلها شاذ هنا بمتزلتها في (سَيَّ) . وكل هذا التضعيف فيه عربي كثير جيد .

١ - الكتاب ج ١ ص ٢٧٢ .

٢ - الكتاب ج ٢ ص ٤٠٠ .

فأما (كُلٌّ) و (كَلَا) ، فكل واحدة من لفظ ، ألا تراه يقول : « رأيتُ
 كَلَا أَخَوَيْكَ » فيكون مثل (معَى) ، ولا يكون فيه تضعيف .
 وزعم أبو الخطاب أنهم يقولون : (هَنَاتَان) يريدون : « هَتَيْن »
 فهذا نظيره « (١) » .

ومنه أيضا ما ذكره في باب : (ما شذ من المعتل عن الاصل) حيث
 يقول : « وذلك نحو : (ضَيَّوْنَ) ، وقولهم :

قَدَّ عَلِمَت ذَاكَ بَنَاتُ النَّبِيِّهِ

و (حَيَوَةٌ) و (تَهْلُلُ) و (يَوْمٌ أَيْوَمٌ) - للشديد - ، فأبنية كلام العرب
 صحيحه ومعتله وما قيس من معتله ولم يجيء الا نظيره في غيره على ما ذكرت لك «
 ثم يقول : « واعلم أن الشيء قد يقبل في كلامهم ، وقد يتكلمون بمثله من
 المعتل كراهية أن يكثر في كلامهم ما يستقلون ، فما قل : (فَعَلَّلٌ) و
 (فَعَلَّلٌ) وهم يقولون : « رَدَدَ يُرَدُّ الرَّجُلُ » ، وقد يطرحونه وذلك
 نحو : (فَعَالِلٌ) و (فَعَلِّلٌ) و (فَعَلَّلٌ) كراهية كثرة ما يستقلون ، وقد
 يقل ما هو أخف مما يستعملون كراهية ذلك أيضا ، وذلك نحو : (سَلَسَ -
 وقلق) ولم يكثر كثرة : (رَدَدَت) في الثلاثة كراهية كثرة التضعيف في
 كلامهم ، فكأن هذه الاشياء تعاقب ، وقد يطرحون الشيء وغيره أثقل منه في
 كلامهم كراهية ذلك . . . وقد يدعون البناء من الشيء قد يتكلمون بمثله لما
 ذكرت لك وذلك نحو : (رشاء) لا يكسر على : (فَعُلٌّ) ومن ثم تركوا من
 المعتل ما جاء نظيره في غيره . وقد يجيء الاسم على ما قد أطرَح من الفعل . وقد
 بينا ذلك وما يجيء من المعتل على غير أصله وما يجيء على أصله بعِلِّله ، فهذه حال
 كلام العرب في الصحيح والمعتل « (٢) » .

فالشذوذ هنا ليس المقصود به القلة انما ما خالف الأصل والباب فقد يخالف
 المعتل الأصل الوارد في الصحيح . والمضعف الأصل الوارد في غيره .

ومما يدل على أن (الشاذ) عنده ليس هو (النادر) انما ما خالف الاصل
 وان كثر وشاع قوله : « ومن الشاذ قولهم في : (بَتِي العنبر) و (بني الحارث)
 : « بَلْعَنْبِير » و « بَلْعَحَارث » بحذف (النون) ، وكذلك يفعلون بكل قبيلة تظهر
 فيها (لام) المعرفة فاما اذا لم تظهر (اللام) فيها فلا يكون ذلك لانها لما كانت
 مما كثر في كلامهم ، وكانت اللام والنون قريبتين المخارج حذفوها وشبهوها ب :

(مَسَّتْ) لانهما حرفان متقاربان . ولم يصلوا الى الادغام كما لم يصلوا في :
 (مَسَّتْ) - لسكون اللام - وهذا أبعد لانه اجتمع فيه أنه منفصل وأنه ساكن
 لا يتصرف تصرف الفعل حين تدركه الحركة ومثل هذا قول بعضهم : « عَلِمَاءُ
 بَنُو فُلَانٍ » فحذف (اللام) يريد : « على الماء بنو فلان » وهي عربية « (١) » .

ومن الشاذ عنده ما خرج عن القياس والأصل لكثرة دورانه في الكلام واستعماله
 فيه . يقول : « واما الأفعال فلا يحذف منها شيء لانها لاتذهب في الوصل في حال .
 وذلك : « لا أفضى » و « هو يقضي ويغزو ويرمي » ، الا أنهم قالوا :
 « لا أدز » في الوقف ، لانه كثر في كلامهم فهو شاذ ، كما قالوا : « لم يك »
 شبهت (النون) بـ (الياء) حيث سكنت ، ولا يقولون : « لم يك الرجل »
 لانها في موضع تحرك « (٢) » .

فكرة الاستعمال في الكلام ليس المقصود بها عنده كما يفهم من هذا النص ومن
 نصوص أخرى كثيرة غيره كثرة الالفاظ المشابهة انما كثرة دوران اللفظة التي
 أخرجوها عن قياس نظائرها وعن الاصل فيها في كلامهم فاستقلوها وخرجوا بها
 الى الشذوذ ، في حين لا يخرجون غيرها مما شابهها لقلّة استعمالهم تلك الالفاظ
 في عباراتهم ومخاطباتهم .

ومثل ذلك قوله في باب : (ما أميل على غير قياس وانما هو شاذ) :
 « وذلك « الحجاج » اذا كان اسما لرجل ، وذلك لانه كثر في كلامهم فحملوه
 على الاكثر لأن الامالة اكثر في كلامهم ، وأكثر العرب ينصبه ولا يميل (الف)
 (حجاج) اذا كان صفة يجرونه على القياس « (٣) » . فاللفظ نفسه أمالوه وأخرجوه
 عن القياس بسبب كثرة استعمالهم اياه اسما ، ولا يميلونه عندما يقل دورانه في
 كلامهم وذلك عندما يصفون به . فالقياس في نظائره عدم الامالة ، فلما أمالوه
 شذّ وخرج عن القياس والاصل .

فما خالفت القياس أو الغالب في كلام العرب هو الشاذ ويؤكد ذلك أيضا قوله :
 « وأما الاضافة الى : (امريء) فعلى القياس تقول : « إمرئي » وتقديرها :
 (إمرعي) . . وقد قالوا « مرئي » في (امريء القيس) وهو شاذ « (٤) » .
 وقوله : « ولو سميت رجلا بـ (ألبب) ثم حقرته قلت : « ألبب » كما
 ترى فرددته الى قياس : (أفعل) ، ، والى الغالب في كلام العرب ، وانما
 (ألبب) شاذ كما أن (حيوة) شاذ « (٥) » .

١ - الكتاب ج ٢ ص ٤٣٠ وينظر في مثله ج ٢ ص ٤٢٨ - ٤٢٩ و ٤٣٠ .

٢ - الكتاب ج ٢ ص ٢٨٩ .

٣ - الكتاب ج ٢ ص ٢٦٤ .

٤ - الكتاب ج ٢ ص ٨٤ .

٥ - الكتاب ج ٢ ص ١١٢ .

ومنه قوله : « وقالوا في حرف شاذ : (احبُّ ونحبُّ ويحبُّ) شبهوه بقولهم : (مِنتِن) ، وانما جاءت على (فَعَلَّ) وان لم يقولوا : « حَبَبْتُ » وقالوا : « يَحِبُّ » كما قالوا : « يَثْبِي » ، فلما جاء شاذا عن بابه على « يَفْعَلُّ » خولف به كما قالوا : « يا أَللهُ » وقالوا : « لَيْسَ » ولم يقولوا : « لاسَ » ، فكذلك (يَحِبُّ) . ولم يجيء على : (أَفَعَلْتُ) فجاء على ما لم يستعمل . كما أن (يَدَعُ) و (يَدْرُ) على : (وَدَعْتُ) و (وَدَرْتُ) ، وان لم يستعمل ، وفعلوا هذا بهذا لكثرة في كلامهم . فأما (أجيء) ونحوها فعلى القياس وعلى ما كانت تكون عليه لو أتموا ، لان هذه (الالف) يعني (ألف) : (أَفَعَلَّ) لا يتحرك ما بعدها في الاصل فترك على ذلك » (١) .

هذا موقف سيبويه من المقيس عليه ومن شروطه ، ومن الكلام المسموع ودرجاته في الاطراد والكثرة أو القلة والندرة .

أما الركن الثاني من أركان القياس وهو المقيس ، فقد كان النحاة الاوائل يرون ان ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم ، ولنا أن نقيس اعتمادا على هذا القول على كل ما نطق به العرب — ولو لم نسمع هذا المقيس — على وزن ما سمع عن العرب الفصحاء من الكلمات والعبارات . وقد مر بنا أن المازني قال : « كان ابو الحسن الاخفش يجيز ان يبيى على ما بنت العرب وعلى أي مثال سألته اذا قلت له : « ابن لي من كذا مثل كذا » ، وان لم يكن من امثلة العرب ، ويقول : انما سألتني ان امثل لك فمسألتك ليست بخطأ وتمثيلي عليها صواب . وكان الخليل وسيبويه يأيان ان نقيس على هذا الحد من القياس وكانا يقولان : ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم ، وما لم يكن في كلام العرب فليس له معنى في كلامهم فكيف نجعل مثالا في كلام قوم ليس له في امثلتهم معنى » (٢) .

ورأي سيبويه واستاذه الخليل هو الصحيح في القياس عند المازني لانه لا يمكن ان نعتبر المقيس عربيا الا اذا جرى على سنن ما تكلم به العرب وعلى قواعده — يقول : « وهذا هو القياس ، الا ترى انك اذا سمعت : (قام زيد) أجزت انت : (ظرّف خالد) و (حَمَقَ بشرٌ) ، وكان ما قسته عربيا كالذي قسته عليه ،

١ - الكتاب ج ٢ ص ٢٥٦ .

٢ - النصف : ج ١ ص ١٨٠ ، وينظر الكتاب ج ٢ ، ص ٢١ و ٨٩ و ١٦٠ و ١١٤ و ٢٤٢ - ٢٤٢

و ٤٠١ - ٤٠٢ وغيرها فيما يقارب هذا القول

لأنك لم تسمع انت ولا غيرك اسم كل فاعل او مفعول ، وانما سمعت بعضا فجعلته اصلا وقست عليه ما لم تسمع فهذا اثبت واقيس « (١) .

وهذا ما رآه ابو علي الفارسي الذي يقول : « والقياس لا يجوز الا أن تبني على امثلة العرب ، لان في بنائك اياه ادخالا له في كلام العرب ، والدليل على ذلك انك تقول : « طابَ الخَشْكُنَانُ » فترفعه وان كان اعجميا ، لان كل فاعل عربي مرفوع ، فانما تقيس على ما جاء وصح « (٢) .

مما تقدم نفهم انه يصح لنا ان نقيس من كلمة على مثال ورد عن العرب بشرط ان يكون ما ورد عنهم فصيحاً مقبولاً في استعمالهم وله معنى في كلامهم وان يكون ما قسناه يصح فيه القياس على ذلك البناء ولا يستثقل ولا يستنكر استعماله عن العرب . فالقياس في هذه الحالة صحيح مقبول - كما رأينا من جواز قولنا : « طابَ الخَشْكُنَانُ » حيث جعل الكلمة الاعجمية مرفوعة بالفاعلية قياسا على : (زيد) في قولنا : « قام زيد » لكنهم لم يميزوا القياس على مثال قول العجاج : « تقاعسَ العزُّ بنسا فاقعنسا » من كلمة : (رَفَعَ) وانكر الخليل قول القائل : « ترفع العزُّ بنسا فارفعنا » لا لان المقيس عليه غير فصيح ولكن لان العرب يستنكرون ويستثقلون البناء على هذا الوزن حيث يتكرر حرف الخلق وهو لام الكلمة كما استنكروه في « الرفح واليقاع والنُجج) ونحوها . وهذا تعليل ابن جني لاستنكار الخليل ذلك (٣) .

ف (ارفنَع) ، صحيح لكنه مستثقل وهذا سبب انكار الخليل له لان العرب اذا تركت أمرا من الامور لعلة داعية الى تركه وجب اتباعها عليه ولم يسع أحدا بعد ذلك العدول عنه . (٤) وقد يكون الخليل أنكر (ارفنَع) لانه رأى نونها في موضع لا تستعملها فيه العرب الاغذاء غير مَبِينَة فانكره ، وليست كذلك (اقعنسس) لأنها قبل (السين) وهذا موضع تكون فيه مُغْنَة مشابهة لحرفي اللين . (٥)

أما غير ما انكره الخليل وغيره من النحويين فقد اعتبروه صحيحا لأن كل ما قيس على ما استعملته العرب سواء كان مستثقلا أم مستثقلا مستكرها او مستحبا صحيح . وقد علل ابن جني ذلك بقوله : « ومما يدل ذلك على أن ما قيس على

١ - النصف : ج ١ ، ص ١٨٠ - ١٨١ . ٢ - النصف : ج ١ ، ص ١٨١

٣ - ينظر الخصائص : ج ١ ، ص ٣٥٧ - ٣٦٩ . والافتراح : ص ٤٤ - ٤٥ .

٤ - ينظر الخصائص : ج ١ ، ص ٣٦٢ . ٥ - ينظر الخصائص : ج ١ ، ص ٣٦٤ .

كلام العرب فانه من كلامها انك لو مررت على قوم يتلاقون بينهم مسائل أبينة التصريف ، نحو قولهم في مثال : (صَمَحَمَح) : من (الضَرْب) : « ضَرْبَرَب » ومن القتل : « قَتَلْتَل » . وفي مثل : (سَقَرَجَل) من (جَعْفَر) « جَعْفَرَر » ومن (صَقَعَب) : « صَقَعَبَب » ومن (زَبْرَج) : « زَبْرَجَج » ومن (دَرَهَم) : « دَرَهَمَم » ونحو ذلك ، فقال قائل : بأي لغة كان هؤلاء يتكلمون ؟ لم تجد بدا من أن تقول : بالعربية ، وان كانت العرب لم تنطق بواحد من هذه الحروف . (١)

والقياس في هذه الحالة ونحوها جائز عندهم كثير والمقيس عندهم صحيح وان كانوا ينطقون به لأول مرة . حكى الكسائي انه سأل بعض العرب عن أحد مطايب الجزور فقال : (مَطِيْب) ، وضحك الأعرابي من نفسه كيف تكلف لهم ذلك من كلامه . فهذا ضرب من القياس ركبه الأعرابي حتى دعاه الى الضحك من نفسه في تعاطيه إياه . (٢)

ولهذا نجد أن من القياس أن يسمع الرجل اللفظة المقيسة على كلام العرب فيشك فيها فاذا رأى الاشتقاق قابلا لها أنس بها وزال استيحاشه منها ، والمقيس صحيح مطرد فيما لم يسمع على ما سمع فهذا اعتمد على القياس في تثبيت اللغة وتوسيعها ونموها ، لأننا لو سمعنا : (ظَرْف) ولم نسمع (يَظْرُف) ما كنا نتوقف عن أن نقول : « يَظْرُف » فنقيس على (كَرْم) ونحوه مما سمعناه من غير خوف أو وجل ، وكذلك لو سمعنا : (سَلِم) ولم نسمع : مضارعه لما ارتدعنا عن أن نقول : « يَسَلِم » قياسا على ما سمعناه واستعملناه من (عَايِم) : (يَعَلِم) وهو قياس أقوى من كثير من سماع غيره . ونظائر هذا في القياس كثيرة مطردة ، والمقيس في كل منها صحيح مستعمل مأخوذ به مأنوس اليه . (٣)

فما قيس على ما يجوز القياس عليه عند النحويين يعتبر صحيحا مستعملا (٤) والمقيس عند سيبويه هو ما قيس على ما كثر واطرد في كلام العرب ، وقد مر بنا ما نقله المازني عن الخليل وسيبويه من انهما كانا يريان ان كل ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم بشرط أن يفيد معنى في كلامهم ، وما لم يكن من كلام العرب فليس له معنى في كلامهم . وهو يؤكد هذا المعنى في مواضع كثيرة من الكتاب منها قوله عند كلامه على (باب ما يجري عليه صفة ما كان من سببه) :

١ - الخصائص : ج ١ ، ص ٣٦٠ .

٢ - الخصائص : ج ١ ، ص ٣٦٩ .

٣ - ينظر الخصائص : ج ١ ، ص ٣٦٩ .

٤ - الاقتراح : ص ٤٥ .

« وتقول : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَخَالَطٍ جِسْمَهُ أَوْ بَدَنَهُ دَائِمًا » فان القيت التثوين جَرَى مَجْرَى الاول اذا اردت ذلك المعنى ولكنك تلقي التثوين تخفيفا .

فان قلت : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَخَالَطَهُ دَائِمًا » وأردت معنى التثوين جرى على الاول كأنك قلت : « مررتُ بِرَجُلٍ مَخَالَطٍ أَيَّاهُ دَائِمًا » ، فهذا تمثيل وان كان يقبح في الكلام . فاذا كان يجري عليه اذا التَّبَسَّ بغيره فهو اذا التَّبَسَّ به أخرى ان يجري عليه .

وان زعم زاعم انه يقول : « مررتُ بِرَجُلٍ مُخَالَطٍ بَدَنِهِ دَائِمًا » ففرق بينه وبين المَثُونِ قيل له : أَلَسْتَ تَعْلَمُ أَنَّ الصِّفَةَ إِذَا كَانَتْ لِلأَوَّلِ فَالتثوين وغير التثوين سواء اذا اردت باسقاط التثوين معنى التثوين نحو قولك : « مررتُ بِرَجُلٍ مَلَازِمٍ أَبَاكَ » ، و « مررتُ بِرَجُلٍ مَلَازِمٍ أَيْبِكَ وَمَلَازِمِكَ » فانه لا يجد بُدًّا مَنْ أَنْ يَقُولَ : « نعم » والا خالف جميع العرب والنحويين . واذا قال ذلك قلت : « أَفَلَسْتَ تَجْعَلُ هَذَا العَمَلَ إِذَا كَانَ مَثُونًا وَكَانَ لشيءٍ مِنْ سَبَبِ الاول او التَّبَسُّ بِهِ بِمَثَلِهِ إِذَا كَانَ لِلأَوَّلِ ؟ » فانه قائل : « نعم » ، وكأنك قلت : « مررتُ بِرَجُلٍ مَلَازِمٍ » فاذا قال ذلك قلت له : « فما بال التثوين وغير التثوين استويا حيث كانا للاول واختلفا حيث كانا للآخر وقد زعمت انه يَجْرِي عَلَيْهِ إِذَا كَانَ لِلآخر كَمَجْرَاهُ إِذَا كَانَ لِلأَوَّلِ . ولو كان كما يزعمون لقلت : « مررتُ بَعْدَ الله المَلَازِمَهُ أَبُوهُ » لان الصِّفَةَ المَعْرِفَةَ تَجْرِي عَلَى المَعْرِفَةِ كَمَجْرِي الصِّفَةَ النُّكْرَةَ عَلَى النُّكْرَةِ ، ولو أَنَّ هَذَا القِيَاسَ لَمْ تَكُنِ العَرَبُ المَوْثُوقِ بِعَرَبِيَّتِهِمْ تَقُولُهُ لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَيْهِ ، وَلَكِنَّا سَمِعْنَاهَا تُنْشِدُ هَذَا البَيْتَ جَرًّا ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ مِيَادَةَ المُرِّيِّ مِنْ غَطَفَانَ :

وارتشنَ حينَ أردنَ أن يرمينَا
ونظرنَ من خلكلِ السُّتُورِ بأعينِ
مَرَضَى مُخَالَطِهَا السَّقَامُ صُحَّاحِ
نَبَلًا مُقَدَّدَةً بِغَيْرِ قِدَاحِ

سمعنا من العرب من يرويه ويروي القصيدة التي فيها هذا البيت لم يلقنه احدهكذا . وأنشد غيره من العرب بيتا آخر فأجروه هذا المَجْرَى وهو قول الاخطل :
حَمِينَ العَرَاقِيبِ العَصَا وَتَرَكْنَهُ
بِهِ نَفْسَ عَالٍ مُخَالَطُهُ بِهَرُّ
فالعَمَلُ الَّذِي لَمْ يَقَعِ وَالعَمَلُ الوَاقِعُ الثَّابِتُ فِي هَذَا البَابِ سِوَاءٍ ، وَهُوَ القِيَاسُ وَقَوْلُ العَرَبِ . (١) .

١ - الكتاب : ج ١ ، ص ٢٢٦ - ٢٢٨ ، وينظر في مثل ذلك ج ٢ ، ص ٢١ و ٨٩ و ١١٠ و ١١٤ و ٣٤٢ - ٣٤٣ و ٤٠١ - ٤٠٢ وغيرها كثير .

وحمل المقيس على ما يستعمل في كلام العرب أولى من حملة على ما لم يستعمل وقد تعرض لهذا المعنى في مواضع كثيرة من كتابه منها قوله في باب : (ما تُحذف منه الزوائد من بنات الثلاثة مما أوائله الالفات الموصولات) : « وذلك قولك في (استضراب) : « تُضَرِّب » حذفت (الالف) الموصولة لان ما يليها من بعدها لا بد من تحريكه فحذفت لانهم قد علموا أنها حالة استغناء عنها ، وحذفت (السين) كما كنت حاذفها لو كسرتة للجمع حتى يصير على مثال : (مفاعيل) وصارت (السين) أولى بالحذف حيث لم يجدوا بدءاً من حذف احدهما لانك اذا أردت ان يكون تكسيه وتحقيره على ما في كلام العرب نحو : (التجماف والتببيان) كان ذلك احسن من ان يجيئوا به على ما ليس من كلامهم ، ألا ترى أنه ليس في الكلام « سِفْعَال » . (١)

فالمقيس ما كان محمولاً على كلام العرب وموجهاً على ما وجهت عليه العبارات الواردة عن العرب ، فان لم يصح حملها على كلام العرب فلا يجوز التكلم بها ، وقد اتضح ذلك في قوله : « ولا يجوز أن تقول : « رأيتُ زيداً أباهُ » والاب غير زيد لانك لا تبينه بغيره ولا بشيء ليس منه ، وكذلك لا تثني الاسم توكيداً وليس بالأول ولا شيء منه ، فانما تثنيه وتؤكده مثنيً بما هو منه ، أو هو هو ، وانما يجوز : « رأيتُ زيداً أباه ، ورأيتُ زيداً عمرا » إما أن يكون اراد أن يقول : « رأيتُ عمراً » أو « رأيتُ أباهُ » فغلط أو نسي ثم استترك كلامه بعد ، وإما أن يكون اضرب عن ذلك فنحاه وجعل « عمرا » مكانه .

فأما الاول فجيد عربي مثله قوله عز وجل : « ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً » (٢) لأنهم من الناس . « (٣)

والعبارات الصحيحة المستعملة لا تكون الا مقيسة على كلام العرب ، لان ما قيس على كلام العرب هو الصحيح . يقول في باب : (الاضافة الى الجمع) : « اعلم أنك اذا أضفت الى جمع ابداً فانك توقع الاضافة على واحد الذي كسر عليه ليفرق بينه اذا كان اسماً لشيء واحد وبينه اذا لم ترد به إلا الجمع فمن ذلك قول العرب في رجل من القبائل : « قبلي » و « قبليّة » للمرأة وكذلك لو أضفت الى (المساجد) قلت : « مسجدي » ولو أضفت الى (الجمع) قلت : « جمعي » كما تقول : « ربّي » وإن أضفت الى

٢ - آل عمران ، الآية ٩٧ .

١ - الكتاب : ج ٢ ص ١١٤ .

٣ - الكتاب : ج ١ ، ص ٧٥ - ٧٦ .

(عُرْقَاء) قلت : « عَرَيْفِي » ، فكذلك ذا وأشباهه ، وهذا قول الخليل وهو القياس على كلام العرب . (١)

ولا يصح التكلم بألفاظ لم ترد عن العرب انما نحمل الكلام على ما ورد في ابنية العرب يقول في باب (الاضافة الى الجمع) : « وتقول في الاضافة الى (أناس) : « أناسي » لانه لم يكسر له : (إنسان) فصار بمنزلة (نقر) . . . وان أضفّت الى (عباد يد) قلت : « عباد يدي » لانه ليس له واحد ، وواحد يكون على : (فعُلُول) أو (فعَلِيل) أو (فعَلَال) فاذا لم يكن له واحد لم تجاوزه حتى تتعلم فهذا أقوى من أن أحدث شيئا لم تكلم به العرب . وتقول في (الأعراب) : « أعرابي » ، لانه ليس له واحد على هذا المعنى ، ألا ترى أنك تقول : « العَرَب » فلا تكون على هذا المعنى فهذا يقويه . (٢)

والمقيس يجب ان يحمل على المقيس عليه معنى ولفظا لا معنى فقط وتبين ذلك من قوله : « وقالوا : « طَلَحَتِ الناقَةُ » و « ناقةٌ طَلِيحٌ » شبهوها ب (حسير) لانها قريبة من معناها ، وليس ذا بالقياس لانها ليست (طَلَحَت) فانما هي ك (مريضة وسقيمة) ، ولكن المعنى أنه (فُعل) ذا بها كما قالوا : « زَمَنْتِي » ، فالحمل على المعنى في هذه الاشياء ليس بالأصل ، ولو كان أصلا لقبح (ها لِيكون وزَمِنون) ونحو ذلك . (٣)

وقد اختلف في جواز تعدد الاصول المقيس عليها لفرع واحد ان تناقضت فأجازه بعضهم ومنعه آخرون والصحيح عند السيوطي جوازه ومثاله اعراب (أي) في الاستفهام والشرط حملا على نظيرتها (بعض) وعلى نقيضتها (كُلّ) . (٤) والخلاصة فانه لا يعتبر المقيس صحيحا إلا ان جاء على المستعمل من كلام العرب وقد أكد ذلك في مواضع كثيرة من الكتاب . (٥)

فما ليس من كلامهم لا يصح استعماله ، وان استعمل فهو خطأ ، بل يجب أن يجري على المستعمل الذي له معنى في كلامهم ، وأن يكون من الابنية المستعملة عندهم ، فان لم يكن له شبيه في المعنى أو في اللفظ في كلامهم فلا يصح أن نقيسه أو نستعمله ، وليس كما ذهب اليه الاخفش من أن كل ما قيس على كلام العرب حتى وان لم يكن مستعملا فهو من كلامهم .

١ - الكتاب : ج ٢ ، ص ٨٨ - ٨٩ . وينظر ج ٢ ، ص ٤٢٠ - ٤٢١

٢ - الكتاب : ج ٢ ، ص ٨٩

٣ - الكتاب : ج ٢ ، ص ٢١٤

٤ - الاقتراح : ص ٤٤

٥ - ينظر الكتاب : ج ٢ ، ص ١٠٢ و ٣١٨ و ٢٨٤ و ٣٩٧ و ٣٩٨ - ٣٩٩ وغيرها كثير .

أما الركن الثالث من اركان القياس فهو الحكم . وقد مر بنسأ أنه ما يسري على المقيس مما هو في المقيس عليه . وله شروط يصح بها ولا يثبت بغيرها ، وقد اختلف في هذه الشروط فذهب معظم النحاة الى أن شرطه ان يكون قد ثبت استعماله عن العرب . واما الحكم الذي يثبت بالقياس والاستنباط لا بالاصالة فقد اختلفوا في جواز القياس عليه . وظاهر كلام ابن جني ونقله عنهم الجواز كقولهم : « اذا كان اسم الفاعل على قوة تحمله للضمير متى جرى على غير من هوله - صفة أو صلة أو حالاً أو خبراً - لم يحتمل الضمير كما يحتمله الفعل فما ظنك بالصفة المشبهة باسم الفاعل نحو قولك : « زيدٌ هندٌ شديدٌ عليها هو » اذا أُجريت : « شديداً » خبراً عن : (هند) ، فان الحكم الثابت للمقيس عليه إنما هو بالاستنباط والقياس على الفعل الرافع للظاهر حيث لا تلحقه علامات » . (١)

فان كان الاصل المقيس عليه مختلف في حكمه فهل يجوز القياس عليه أم لا ؟ . اختلف في ذلك ايضاً فأجازوه قوم لان المختلف فيه اذا قام الدليل عليه صار بمنزلة المتفق عليه . ومنعه آخرون ، لان المختلف فيه فرع لغيره فكيف يكون أصلاً ؟ . وكانت حجة المجوزين انه يجوز أن يكون فرعاً لشيءٍ أصلًا لشيءٍ آخر ، فان اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل وأصل للصفة المشبهة ، وكذلك (لا) فرع على (ليس) وأصل لـ (لات) ، ولا تناقض في هذا لاختلاف الجهة . (٢)

ومن أمثلة القياس على المختلف فيه أن تستدل على ان (إلا) تنصب المستثنى فتقول : « حرف قام مقام فعل يعمل النصب فوجب أن يعمل النصب كـ (يا) في النداء » . فان أعمال (يا) تختلف فيه فمنهم من قال انه العامل ومنهم من قال : فعل مقدر » . (٣)

واختلف كذلك في الذي يثبت به الحكم ، أثبت بالنص أم بالعلة . فذهب الأكثرون الى انه يثبت بالعلة لا بالنص ، لأنه لو كان ثابتاً بالنص لأدى ذلك الى ابطال اللاحق وسد باب القياس ، لان القياس حمل فرع على اصل بعلة جامعة ، واذا فقدت العلة الجامعة بطل القياس ، وكان الفرع مقيساً من غير أصل ، وذلك محال . فلو قلنا أن الرفع والنصب في : (ضرب زيد عمراً) بالنص لا بالعلة لبطل اللاحق بالفاعل والمفعول والقياس عليهما ، وذلك لا يجوز .

١ - الاقتراح : ص ٤٥ ، والخصائص : ج ١ ، ص ١٨٦ - ١٨٧ ، وينظر في اصول اللغة والنحو

ترزي ص ١٣٠ .

٢ - ينظر الاقتراح : ص ٤٦ وفي اصول اللغة والنحو : ص ١٣٠ .

٣ - ينظر الاقتراح : ص ٤٦ ، وينظر في عدم جواز اثبات الحكم بمحتمل : الارشاد ص ٢٣٩ ب

وذهب بعضهم الى انه يثبت في محل النص بالنص ، ويثبت فيما عداه بالعلة وذلك نحو النصوص المقبولة عن العرب المقيس عليها بالعلة الجامعة في جميع أبواب العربية ، ودليلهم على ذلك ان : (النص مقطوع به ، والعلة مظنونة ، واحالة الحكم على المقطوع به أولى من احالته على المظنون) ولا يجوز عند هؤلاء أن يكون الحكم ثابتا بالنص والعلة معا ، لأنه يؤدي الى أن يكون الحكم مقطوعا به مظنونا في حالة واحدة .

وقد خالف ابن الانباري هذا التعليل ورأى أنه غير صحيح لان الحكم انما يثبت بطريق مقطوع به وهو النص ، ولكن العلة هي التي دعت الى اثبات الحكم ، فنحن نقطع على الحكم بكلام العرب ، ونظن أن العلة هي التي دعت الواضع الى الحكم فالظن لم يرجع الى ما يرجع اليه القطع بل هما متغايران فلا تناقض بينهما. (١)

وقد تعددت الاحكام التي اطلقها النحاة للقواعد النحوية ، فمنها : الواجب والمنوع ، والحسن ، والقيح ، وخلاف الاولى ، والجائز على السواء ، ونحوها .

فالواجب : كرفع الفاعل وتأخيرها عن الفعل ونصب المفعول وجر المضاف اليه وتنكير الحال والتمييز وغير ذلك .

والمنوع : كأضداد ذلك .

والحسن : كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماض .

والقيح : كرفعه بعد شرط المضارع .

وخلاف الاولى : كتقديم الفاعل في (ضرب غلامه زيدا) .

والجائز على السواء : كحذف المبتدأ والخبر واثباتهما حيث لا مانع من الحذف ولا مقتضى له . (٢)

وقد قسموا الاحكام كذلك الى رخصة وغيرها . والرخصة ما جاز استعماله لضرورة الشعر ويتفاوت حسنا وقبحا ، وقد يلحق بالضرورة في معناها وهو الحاجة الى تحسين النثر بالازدواج .

فالضرورة الحسنة : ما لا يستهجن ولا تستوحش منه النفس كصرف ما لا ينصرف ، وقصر الجمع الممدود ، ومد الجمع المقصور .

١ - ينظر : لمع الادلة : من ١٢٢ .

٢ - ينظر الاقتراح : ص ١٠ - ١١ .

وأسهل الضرورات : تسكين عين (فَعْلَةٌ) في الجمع بالالف والتاء حيث
يجب الاتباع كقوله :

فتستريح النفس من زَفْرَاتِهَا

والضرورة المستقبلية : ما تستوحش منه النفس كالاسماء المعدولة وما أدى
الى التباس جمع بجمع كَرَدَّ : (مطاعم) الى : (مَطَاعِيم) او عكسه فانه
يؤدي الى التباس (مطعم) بـ (مِطْعَام) .

وأشد ما تستوحشه النفس كما يقول حازم في (منهاج البلغاء) : تنوين
(أَفْعَل) من (قال) .

واقبح ضررا : الزيادة المؤدية لما ليس اصلا في كلامهم كقوله :
من حيث ما سَلَكَوا أَدْنُو فَاَنْظُرُو

أي : (انظر) .

أو الزيادة المؤدية لما يقل في الكلام كقوله :
(طَأَطَاتُ شِيْمَالِي)

أراد : (شمالي) .

وكذلك يستقبح النقص المجحف كقول لبيد :

دَرَسَ الْمَنَّا بِمَتَالِيعِ فَأَبَانَ

أراد : (المنازل) .

وكذلك العدول عن صيغة لآخرى ، كقول الحطيئة :

جَدَلَاءُ مُحْكَمَةٌ مِنْ نَسَجِ سَلَامٍ

أراد : (سليمان) . (١)

وكل حكم يثبت للمقيس مما هو في المقيس عليه انما هو مسبب عن علة
كما مر بنا ذلك ، فهل يجوز بقاء الحكم اذا زالت العلة ؟ أو يجب زوال الحكم
بزوالها ؟ . يرى ابن جني ان الاصل هو زوال الحكم بزوال العلة ، غير انه قد
تزول العلة ويبقى الحكم ولا يزول نحو قولهم فيما أنشده أبو زيد :

حَمِي لَا يُحَلُّ الدَّهْرَ الا يَأْذِنَا وَلَا نَسْأَلُ الاقْوَامَ عَقْدَ المِيَاثِقِ
أترى أن (فاء) ميثاق - التي هي (واو) : (وثقت) انقلبت للكسرة قبلها (ياء)

١ - ينظر منهاج البلغاء وسراج الادباء : لابي الحسن حازم القرطاجني من ٢٨٢ ، والاقتراح ،
ص ١٢ والمزهر : ج ١ ، ص ١٨٨ - ١٨٩ .

كما انقلبت في (ميزان وميعاد) فكان يجب على هذا لما زالت الكسرة في التكسير ان تعاود (الواو) فتقول على قول الجماعة : « الموائيق » كما تقول : « الموازين » و « المواعيد » .

فتركهم (الياء) بحالها ربما أوهم أن انقلاب هذه (الواو) (ياء) ليس للكسرة قبلها بل هو لامر آخر غيرها ، اذ لو كان لها لوجب زواله مع زوالها . . . ثم يقول ابن جني بعد هذا : « والجواب عن هذا وغيره مما هذه حاله : أن العلة في قلب هذه الأشياء هو ما ذكره القوم من وقوع الكسرة قبلها . وبعدها يبرهن ابن جني بأمثلة متعددة على أن العلة في قلب (واو) : « ميثاق » (ياء) : انما هي الكسرة التي قبلها ، فلما زالت هذه العلة بقي حكم القلب ولم يزل بزوال العلة (١) . فهذا وأمثاله دليل عنده على جواز بقاء الحكم مع ذهاب العلة . ثم يُشَبَّه ذلك بالعود تقطعه من شجرته غضبا رطيبا ، فيقيم على ذلك زمانا ثم يعرض له فيما بعد من الحفوف واليبس ما يعرض لما هذه سبيله ، فاذا استقر على ذلك اليبس وتمكن فيه حتى ينخر لم يغن عنه فيما بعد أن تعيده الى قعر البحر فيقيم فيه مائة عام لانه قد كان بعد عن الرطوبة بعدا أوغل فيه حتى أيأس من معاودته البتة اليها .

فهذه عند ابن جني حال اقرار الحكم مع زوال العلة وهو الاقل في كلامهم (٢) . واذا اجتمع في الموضوع الواحد حكمان احدهما قوي الوجوب والآخر أضعف منه ، فالاولى عند ابن جني اقرار الحكم القوي الوجوب يقول : « واذا كانوا قد اقرروا حكم الواحد علي تكسيره مع ثقل ما صاروا اليه مراعاة لاحكامه نحو : (بأز) و (بثران) حتى شبهوه بـ (رآل) و (رثلان) كان اقرار قلب الاثقل الى الاخف عند التكسير أولى وأجود فاقرار الحكم القوي الوجوب في الواحد عند تكسيره أجدر بالجواز » . (٣)

وان اجتمع للحكم الواحد أكثر من علة عند ذلك يؤخذ بأقواهما وأولاهما بالاخذ يقول ابن جني : « وكذلك حديث قنية وصبيان وصبية في اقرار (الياء) بحالها مع زوال الكسرة في (صبيان وقنية) ، وذلك أن القلب مع الكسرة لم يكن له قوة في القياس وانما كان مجنوحا به الى الاستخفاف ، وذلك ان الكسرة لم تل (الواو) ، ألا ترى أن بينهما حاجزا وان كان ساكنا فان مثله في اكثر اللغات يحجز وذلك نحو : (جِرْوٍ وَعِلْوٍ وصنْوٍ وقِنْوٍ ومِجْوَلٍ وقِرْوَاخٍ وجِلْوَاخٍ

١ - ينظر الخصائص : ج ٣ ، ص ١٥٧ - ١٦٠ .

٢ - ينظر الخصائص : ج ٣ ، ص ١٦٠ - ١٦١ .

٣ - الخصائص : ج ٢ ، ص ١٦٢ .

وقبرواش ودرواس) وهذا كثير فاش ، فلما اعلوا في (صبية) وبابه علم أن أقوى سببي القلب انما هو طلب الاستخفاف لا متابعة الكسر مضطرا الى الاعلال . فلما كان الامر كذلك امضوا العزمة في ملازمة (الياء) لانه لم يزل من الكسرة مؤثريحك المقياس له بقوة فيدعو زواله الى المصير الى ضد الحكم الذي كان وجب به » (١) فاقرار الحكم لباب (صبية) و (علية) مع زوال الكسرة عن (صبية) و (علية) اعتذار في ذلك بأن الاول لم يكن قلب (الواو) فيه (ياء) عن وجوب فيزال عنه لزوال ما دعا اليه ، وانما كان استحسانا ، فليكن مع زواله استحساناً أيضا . (٢)

وان أمكن ان يحكم على الشيء الواحد بحكمين احدهما عام والآخر خاص فان الحكم بالعام عليه أفضل من الحكم بالخاص لان تخصيص الموضع بالحكم قد يؤدي الى ايهام غير ما هو مراد ، مثال ذلك : اننا اذا قلنا : « ان (ظننت) واخواتها تنصب مفعولها المعرفتين نحو : (ظننتُ أخاكَ أباك) لكنا صادقين في ذلك الحكم الا انه كالموهم انه اذا كان مفعولها نكرتين كان لها حكم غير حكمها اذا كانا معرفتين . ولكن اذا قلنا : « ظننت واخواتها تنصب مفعولها » عمنا الفريقيين بالحكم واسقطنا الظن . » (٣)

ولم يقتصر ابن جني في بحث الحكم وشروطه وتنوعه وتضاده على ما ذكرنا انما عقد أبوابا كثيرة كانت تدور حول الأحكام في اللغة العربية منها : كلامه على الشيء اذا تردد بين حكمين فأيهما يؤخذ به وكيف . وقد بين لنا انه يستدل بالحكم المعلوم على الحكم المجهول . كما يستدل بأن كسرة ما قبل (ياء) المتكلم في حالة الجر ليست كسرة اعراب انما هي من جنس كسرة ما قبل (الياء) في حالتي النصب والرفع يقول : (.) وذلك نحو كسرة ما قبل (ياء) المتكلم في نحو : (غلامي) و (صاحبي) فهذه الحركة لا اعراب ولا بناء فان قلت : فما الكسرة في نحو : « مررت بغلامي » و « نظرت الى صاحبي » أعراب هي ام من جنس الكسرة في الرفع والنصب . قيل : بل هي من جنس ما قبلها وليست اعرابا ، ألا تراها ثابتة في الرفع والنصب فعلمت بذلك أن هذه الكسرة يكره الحرف عليها ، فيكون ملازما لها ، وانما يستدل بالمعلوم على المجهول ، كما لا يشك ان هذه الكسرة في الرفع والنصب ليست باعراب . فكذلك

١ - الخصائص : ج ٣ ، ص ١٦٢ - ١٦٣ . ٢ - ينظر الخصائص : ج ٣ ، ص ١٦٤ .
٣ - ينظر الخصائص : ج ٣ ، ص ٧١ .

يجب ان يحكم عليها في باب الجر ، اذ الاسم واحد فالحكم عليه اذا في الحالات واحد (١) .

أما اذا كانت الاحكام المتعددة على الموضوع الواحد احدها يسلم إلى آخر والآخر يرجع إلى الحكم الاول ثم يرجع الاول إلى الثاني وهكذا ، فان على الانسان ان يعطي الشيء الحكم الاول والاسلم إلى الدور .

يقول ابن جني بعد ان نقل مسألة وضح فيها ذلك : « فاذا ادت الصنعة إلى هذا ونحوه وجبت الإقامة على اول رتبة منه والاتجاوز إلى امر ترد بعد اليها . » (٢) ويقول محمدا ما ادت الصنعة اليه من حكم مثله مما يقتضي التغيير : « فان انت غيرت صرت ايضا إلى مراجعة مثل ما منه هربت فاذا حصلت على هذا وجب أن تقيم على اول رتبة ولا تتكلف عناء ولا مشقة . . . » (٣) .

وقد يصدر العالم الواحد حكيمين متضادين في العبارة الواحدة فأبي الحكمين يجب الأخذ به ؟ . وايهما يجب تركه ؟ .

لقد وضع لنا ابن جني قاعدة نستطيع بها أن نقارن بين الحكمين المتضادين . وان نأخذ بأحدهما أو بكليهما على الوجه التالي :

ان يكون احدهما مرسلا والآخر معللا . فاذا اتفق ذلك كان المذهب الأخذ بالمعلل ، ووجب مع ذلك ان يتأول المرسل .

ان يرد اللفظان عن العالم متضادين على غير الوجه السابق ، وهو أن يحكم في شيء بحكم ما ، ثم يحكم فيه نفسه بضده غير انه لم يعلل احد القولين فينبغي حينئذ ان ينظر إلى الالتيق بالمذهب والاجرى على قوانينه فيجعل هو المراد والمعتم منهنما ويتأول الآخر ان امكن .

ان يرد اللفظان عن العالم متضادين ، غير انه قد نص في احدهما على الرجوع عن القول الآخر فيعلم بذلك ان رأيه مستقر على ما أثبتته ولم ينهه وان القول الآخر مطروح من رأيه .

ان يتعارض القولان مرسلين غير مبين احدهما من صاحبه بقاطع يحكم عليه به بحث عن تاريخهما فعلم أن الثاني هو ما اعتمزه ، وأن قوله به انصراف منه عن القول الاول ، اذ لم يوجد في احدهما ما يميز به عن صاحبه .

١ - ينظر الخصائص : ج ٢ ، ص ٢٥٧ - ٢٥٩ .
٢ - ينظر في تفصيل ذلك الخصائص : ج ١ ، ص ٢٠٨ - ٢١٠ .
٣ - ينظر الخصائص : ج ١ ، ص ٢٠٨ .



فان استنبه الامر فلم يعرف التاريخ وجب سبر المذهبيين وانعام الفحص عن حال القولين . فان كان أحدهما أقوى من صاحبه وجب احسان الظن بذلك العالم وان ينسب اليه أن الاقوى منهما هو قوله الثاني الذي به يقول وله يعتقد ، وأن الاضعف منهما هو الاول منهما الذي تركه الى الثاني .

فان تساوى القولان في القوة وجب أن يعتقد فيهما انهما رأيان له فان الدواعي الى تساويهما فيهما عند الباحث عنهما هي الدواعي التي دعت القائل بهما الى أن اعتقد كلا منهما . (١)

وهذه الاحكام التي ذكرها النحاة المتأخرون وفصلوا في أنواعها وما يجوز منها ويثبت وما لا يجوز . قد استعملها سيويه في كتابه ايضا ووضعها شيوخه وأطلقوها في المسائل التي بحثوا فيها والقواعد التي بنّوها . فقد زخر الكتاب بهذه التقسيمات وبغيرها من الاحكام بحيث يستطيع الباحث أن يقرر وهو مطمئن : أن هذه البحوث في الحكم انما هي مستنتجة مما ورد في الكتاب من احكام ومبينة عليها وعلى ما ورد في الكتب التي جاءت بعده . والذي ظهر لنا مما مر بنا من البحوث التي وضعها ابن جني وابن الأنباري والسيوطي وغيرهم ان كثيرا مما قيل وكتب انما هو بحوث وتقسيمات فلسفية منطقية لا تؤدي الى صحة الكلام وخطئه بقدر ما تؤدي الى الاطالة في الجدل الذي يبعد بنا من الحديث عن الاصل المقصود وهو صحة التعبير واستعماله الاستعمال الصحيح السليم الشائع في أساليب العرب الفصحاء .

اما تقسيمهم الحكم الى واجب وممنوع وحسن وقبيح وخلاف الأولى والجائز على السواء فاننا نلاحظ وجود هذه الاحكام عند سيويه كما نجد في الكتاب تقسيمهم هذه الاحكام الى رخصة وغير رخصة ، وسنحاول ان نتبين ما يقصد اليه سيويه وشيوخه من هذه المصطلحات .

أول هذه الأحكام (الواجب) : وقد ورد في الكتاب كثيرا وكان المقصود به عندهم ما مر بنا من رفع الفاعل وتأخيره عن الفعل ، ونصب المفعول ، وتنكير الحال والتمييز وغير ذلك ، وهو عندما يطلق الحكم لا يعبر عنه بلفظ (الواجب) الا نادرا ، والاكثر ان يعبر عنه تعبيرات يفهم منها أن هذا الحكم واجب ، بأن يشته او يمنع وجود ضده ، او لا يجوز ان يكون ضده : فمن ذلك تعبيره عن وجوب رفع الفاعل في باب (الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعول :) بهذه العبارة :

١ - ينظر الخصائص : ج ١ ، ص ٢٠٠ - ٢٠٨ .

« ذلك قولك : « ضربَ عبدُ الله زيدا » ، فعبد الله ارتفع ههنا كما ارتفع في (ذَهَبَ) وشغلتَ (ضرب) به كما شغلت به « ذَهَبَ » . (١)

ومن ذلك وجوب اعمال (كان) في المعرفة اذا اجتمع بعدها معرفة ونكرة يقول : « واعلم انه اذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة فالذي تشغل به (كان) المعرفة لانه حد الكلام لانهما شيء واحد وليس بمنزلة قولك : « ضَرَبَ رجلٌ زيدا » لانهما شيان مختلفان » . (٢)

وقد يعبر عن الوجوب بغير ما تقدم في العبارتين كأن يكون بامتناع ضده وذلك ما جاء في انشاء حديثه عن وجوب الابتداء بالمعرفة حيث يقول : « ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس وهو النكرة ، ألا ترى انك لو قلت : « كان رجلٌ منطلقاً » او : « كان انسانٌ حليماً » كنت تلبس لانه لا يستنكر أن يكون في الدنيا انسان هكذا فكرهوا أن يبدأوا بما فيه اللبس ويجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللبس » . (٣)

ومن ذلك وجوب أعمال (ما) في لغة الحجازيين ووجوب اهمالها في لغة التميميين ، يقول في باب (ما أجري مجرى (ليس) في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير الى اصله) : « وذلك الحرف (ما) ، تقول : « ما عبدُ الله اخاك » و « ما زيدٌ منطلقاً » واما بنو تميم فيجرونها مجرى (أمّا) و(هَلْ) وهو القياس لانها ليست بفعل ، وليس (ما) كـ (ليس) ، ولا يكون فيها اضمار ، وأما أهل الحجاز فيشبهونها بـ (ليس) اذ كان معناها كمنها » . (٤)

ومن مواضع الوجوب ما جاء في وجوب بنساء (أفعل) التعجب من ثلاثي او من (افعل) يقول : « وبنائوه ابدأ من : (فَعَلَ) و (فَعِلَ) و (فَعُلَ) و (أفعل) هذا لانهم لم يريدوا ان يتصرف فجعلوا له مثالا واحدا يجري عليه فشيء بما ليس من الفعل نحو (لات) و (ما) » . (٥)

ومنها وجوب كون (أول) و (كَلَّ) و (خيرٌ منك) ونحوها نكرة يقول في باب (ما لا يكون الاسم فيه الا نكرة) : وذلك قولك : « هذا أولُ فارسٍ مقبلٌ » و « هذا كَلٌّ متاعٌ عندك موضوع » و « هذا خيرٌ منك مقبلٌ » ومما يدل على انهن نكرة انهن مضافات الى نكرة وتوصف بهن النكرة وذلك انك تقول

٢ - الكتاب : ج ١ ، ص ٢٢ .

٤ - الكتاب : ج ١ ، ص ٢٨ .

١ - الكتاب : ج ١ ، ص ١٤ .

٢ - الكتاب : ج ١ ، ص ٢٢ .

٥ - الكتاب : ج ١ ، ص ٢٧ .

فيما كان وصفاً : « هذا رجلٌ خيرٌ منك » و « هذا فارسٌ أولُ فارسٍ » ، و « هذا مالٌ كلُّ مالٍ عندك » . (١)

ومنها وجوب تنكير التمييز يقول في باب : (ما ينتصب لأنه قبيح أن يكون صفة) : « وذلك قولك : « هذا راقودٌ خلاً » و « عليه نحيٌ سماً » وان شئت قلت : « راقودٌ خلٌّ » و « راقودٌ من خلٍّ » . (٢)

ووجوب نصب الحال وهو باب (ما ينتصب لأنه ليس من اسم قبله ولا هو هو) : « وذلك قولك : « هو ابنُ عمِّي دنيّاً » و « هو جاري بيتِ بيتِ » فهذه أحوال قد وقع في كل واحد منها شيء وانتصب لان هذا الكلام قد عمل فيها كما عمل الرجل في العلم حين قلت : « انت الرجلُ علماً » . (٣)

ومثله في الوجوب باب : (لا يكون الوصف المفرد فيه الارتفاع ولا يقع في موقعه غير المفرد) : « وذلك قولك : يا أيُّها الرجل ويا أيُّها الرجلان ويا أيُّها المرأتان » ف (أي) ههنا فيما زعم الخليل كقولك : « يا هذا » و « الرجل » وصف له كما يكون وصفاً ل (هذا) ، وإنما صار وصفه لا يكون فيه الارتفاع لانك لاتستطيع أن تقول : « يا أيُّ » ولا : « يا أيُّها » وتسكت لأنه مبهم يلزمه التفسير فصار هو والرجل بمتزلة اسم واحد كأنك قلت : « يا رجلُ » . (٤)

وقد يعبر عن الوجوب بقوله : « لا يكون الا » مثاله ما جاء في حديثه عن (لات) : « لا تكون (لات) الامع (الحين) تضمير فيها مرفوعاً وتنصب « الحين » . وقوله بعده : « ونظير (لات) في أنه لا يكون الا مضمرًا فيه (ليس) و (لا يكون) في الاستثناء اذا قلت : « أتوني ليس زيدا ولا يكون بشرا » . (٥)

وقد يعبر عن الواجب بقوله : « وهو الوجه » فيقول : « واذا قلت : « مررتُ بزيد وعمرًا مررتُ به » نصبت وكان الوجه لانك بدأت بالفعل ولم تبديء اسما قبله تبنيه عليه ولكنك قلت : « فعلتُ » ثم بنيت عليه المفعول : وان كان الفعل لا يصل اليه الا بحرف الاضافة » . (٦)

ومواضع الوجوب في النحو العربي كثيرة لا يمكن احصاؤها إنما عرضنا لهذه الامثلة كي نبين طريقة سيبويه في تعبيره عن الوجوب .

- ١ - الكتاب : ج ١ ، ص ٢٧١ .
٢ - الكتاب : ج ١ ، ص ٢٧٤ - ٢٧٥ .
٣ - الكتاب : ج ١ ، ص ٣٠٦ ، وينظر ج ١ ، ص ٣٠٩ و ٣٦٩ .
٤ - الكتاب : ج ١ ، ص ٢٨ .
٥ - الكتاب : ج ١ ، ص ٤٧ .
٦ - الكتاب : ج ١ ، ص ٤٧ .

اما الممتنع او الممتنع ، فقد استعمله سيبويه ايضا ، وهو يعبر عنه كذلك بعبارات تختلف باختلاف الموضع ، فقد يصفه بعدم الجواز ، او بأنه ممتنع او بأنه لا يكون ، وقد يعلل هذا المنع وقد لا يعلله .

مثال ذلك تعبيره عن امتناع (الجزم) في الاسم وامتناع (الجر) في الفعل بقوله : « وليس في الاسماء جزم » ، ثم يعلل هذا بقوله : « لتمكُّنِها ولِلْحَاقِ التَّنوينِ ، فاذا ذَهَبَ التَّنوينِ لم يجمعوا على الاسم ذَهابه وذَهابِ الحِركةِ » .

ومثله قوله : « وليس في الافعال المضارعة (جرّ) كما انه ليس في الاسماء (جزم) ويعلله بقوله : « لان المجرور داخل في المضاف اليه معاقب للتنوين ، وليس ذلك في هذه الافعال » . (١)

ومن تعبيره عن الممتنع بعدم الجواز قوله في باب (الفاعل الذي يتعداه فعله الى ثلاثة مفعولين) : « ولا يجوز ان تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة لأن المفعول ههنا كالفاعل في البسبب الاول الذي قبله في المعنى وذلك قولك : « أرى الله بشراً زيداً أباك » و « نبتاً زيداً عمراً أباً فلان » و « أعلم الله زيدا عمراً خيراً منك » . (٢)

أما البسبب الذي يشبهه به فهو (باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعولين وليس لك ان تقتصر على احد المفعولين دون الآخر) فقد منع في قوله : « وليس لك أن تقتصر على احد المفعولين دون الآخر » تعدية الفعل الى مفعول به واحد . (٣) وقد علل المنع هنا بقوله : « وإنما منعك أن تقتصر على احد المفعولين ههنا أنك إنما اردت ان تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقينا كان أو شكاً ، وذكرت الاول لتعلم الذي تضيف اليه ما استقرّ عندك من هو . فانما ذكرت : « ظننت » ونحوه لتجعل هذا المفعول الاول يقينا أو شكاً ، ولم ترد أن تجعل الاول فيه الشك أو تعتمد عليه بالتيقن » . (٤)

فقد عبر في التعليل بلفظ المنع في حين عبر في العنوان بقوله : « ليس لك ان تقتصر . . . » .

وفي باب (الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل الى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد) عبر عن الامتناع بعدم الجواز ، فقال : « ولا يجوز فيه الاقتصار على الفاعل كما لم يجوز في : (ظننت) الاقتصار على المفعول الاول » وعلل ذلك

١ - الكتاب : ج ١ ، ص ٠٢ .
٢ - الكتاب : ج ١ ، ص ١٨ .
٣ - الكتاب : ج ١ ، ص ١٨ .
٤ - الكتاب : ج ١ ، ص ١٨ .

بقوله : « لان حالك في الاحتياج الى الآخر ههنا كحالِك في الاحتياج اليه
ثمة » . (١)

ومثله في التعبير عن الامتناع بعدم الجواز قوله في اثناء كلامه على امتناع
وقوع (أحد) في الواجب : « ولا يجوز في : (أحد) - أن تضعه في موضع
واجب لو قلت : « كان احدٌ من آل فلان » لم يجز » وعلل ذلك بقوله :
« لأنه انما وقع في كلامهم نفيًا عاما ، يقول الرجل : « أتاني رجلٌ » يريد
واحدا في العدد لا اثنين . فتقول : « ما أتاك رجلٌ » أي : (أتاك أكثر من
ذلك) . ثم يقول : « أتاني رجل لا امرأة » فتقول : « ما أتاك رجلٌ » أي :
امرأة أتتك . ويقول : « أتاني اليوم رجلٌ » أي : في قوته ونفاذه ، فتقول :
« ما أتاك رجلٌ » أي : أتاك الضعفاء ، فاذا قال : « ما أتاك أحدٌ » فقد صار
نفيًا عاما لهذا كله ، فانما مجراه في الكلام هذا » . (٢)

ومثله ما جاء في امتناع نداء الاسم المعرف بالالف واللام حيث يقول : « واعلم
انه لا يجوز لك أن تنادي اسما فيه (الالف واللام) البتة الا أنهم قد قالوا : « يا الله
اغفِر لنا » وذلك من قبيل انه اسم يلزمه الالف واللام » . (٣)

ومثله في ذلك قوله في امتناع تقديم المتعجب منه على فعل التعجب أو على (ما)
وفي امتناع استعمال المضارع منه : « ولا يجوز أن تقدم (عبد الله) وتؤخر (ما)
ولا تزبل شيئا عن موضعه ، ولا تقول فيه : « ما يحسُنُ » ، ولا شيئا مما
يكون في الافعال سوى هذا » . (٤)

ومثله قوله في امتناع اضمار فعل يتعدى بحرف الجر : « ولا يجوز أن تُضمِر
فعلا لا يصل الا بحرف جر لان حرف الجر لا يضمِر . . . ولو جاز ذلك لقلت :
« زيدٌ » تريد : « مرَّ بزيدٍ » . (٥)

ومن ذلك امتناع الرفع في قولهم : « أما صديقا مُصافيا فليس بصديقٍ
مُصافٍ » ونحوه ، يقول : « والرفع لا يجوز ههنا لانك قد اضمرت صاحب
الصفة حيث قلت : « أما العلمُ فعالمٌ » ، فلم تضمِر مذكورا قبل كلامك وهو
العلم ، وانما ذكرت صاحب العلم فمن ثمَّ حَسُنَ في هذا الرفع ولم يجز الرفع
في الصفة » . (٦)

٢ - الكتاب : ج ١ ص ٢٧

٤ - الكتاب : ج ١ ص ٢٧

٦ - الكتاب : ج ١ ص ١٩٤

١ - الكتاب : ج ١ ص ٢١

٣ - الكتاب : ج ١ ص ٢٠٩

٥ - الكتاب : ج ١ ص ٤٩

ومن مواضع الامتناع عنده ما لو قيل لسبب الاحالة في الكلام ، مثال ذلك قوله معللا امتناع رفع (اباك) في قولهم : « أتاني القومُ الا أباك » ونحوه : « وانما منع (الاب) ان يكون بدلا من القوم انك لو قلت : « أتاني إلا أبوك » كان محالا . وانما جاز (ما أتاني القوم إلا أبوك) لانه يحسن لك أن تقول : « ما أتاني الا ابوك » فالمبدل انما يجيء ابدا كأنه لم يذكر قبله شيء لأنك تخلي له الفعل وتجعله مكان الاول » . (١)

فالمحال حكم من الاحكام عنده يطلقه على الممتنع الذي لا يجوز التلفظ به من العبارات لعدم امكان وقوع معناها ، وقد بين مقصوده من هذا التعبير ونحوه في بداية الكتاب حينما تكلم على انواع الكلام فقال في باب (الاستقامة في الكلام والاحالة) : « فمنه : مستقيم حسن ، ومحال ، ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح ، وما هو محال كذب » ثم وضع هذه الانواع بقوله : « فأما المستقيم الحسن فقولك : « اتيتك أمس وسأتيك غدا » . وأما المحال : فأنت تنقض اول كلامك بآخره فتقول : « أتيتك غداً وسأتيك أمس » . واما المستقيم الكذب فقولك : « حملت الجبل » و « شربت ماء البحر » ونحوه . واما المستقيم القبيح ، فأنت تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك : « قد زيدا رأيت » : و « كى زيداً يأتيتك » وأشباه هذا .

وأما المحال الكذب فان تقول : « سوف أشرب ماء البحرِ أمس » . (٢)
فالمحال عنده كما يتضح من هذا النص هو ما لا يمكن وقوع معناه .

ومثله في وصف الممتنع بالمحال قوله : « ومثل ذلك قولهم : « كلُّ رجل يأتينا فله درهمان » ولو قال : « كلُّ رجلٍ فله درهمان » كان محالا لأنه لم يجيء بفعل ولا بعمل يكون له جواب » . (٣)

وقد يعبر عن الممنوع بان يصف القائل للعبارة بأنه (مُحِيل) ، أي متكلم بما لا يجوز مثاله قوله في (باب آخر من أبواب (إن)) : « وذلك قولك : قد قاله القوم حتى إن زيدا يقوله » و « انطلق القوم حتى إن زيدا لمنطلق » ف (حتى) ههنا معلقة لا تعمل شيئا في (إن) كما لا تعمل اذا قلت : « حتى زيدٌ ذاهبٌ » فهذا موضع ابتداء و (حتى) بمنزلة (إذا) ولو اردت أن تقول : « حتى أن » في هذا الموضع كنت محيلا ، لان (أن) وصلتها بمنزلة (الانطلاق) ولو قلت :

١ - الكتاب : ج ١ ص ٣٦٩ .

٢ - الكتاب : ج ١ ص ٨ ، وينظر ج ١ ص ٤٣١ .

٣ - الكتاب : ج ١ ص ٤٥٣ ، وينظر ص ٤٢٩ .

« انطلق القومُ حتى الانطلاقَ » أو « حتى الخبرِ » كان محالاً لان (أن) تصيّر الكلام خبراً فلم يجز ذا وجاز على الابتداء . (١)

فالممنوع والمحال حكمان لعدم جواز وجه من أوجه الاعراب او وجه من أوجه التعبير ، والحكم بالإحالة لم نره في التقسيم الذي مر بنا عند السيوطي .

وقد يصف التعبير بأنه (خطأ) كما نرى في قوله في باب (الحروف التي تنزل بمنزلة الامر والنهي لان فيها معنى الامر والنهي) : « وسألته عن : « آتي الامير لا يقطع اللص » فقال : « الجزاء ههنا خطأ ، لا يكون الجزاء ابداً حتى يكون الكلام الاول غير واجب ، الا أن يضطر شاعر ، ولا نعلم هذا جاء في شعر البتة » . (٢)

اما الوصف الثالث الذي اورده السيوطي وهو (الحسن) فقد استعمله سيويه كثيراً في الكتاب وعبر عنه بعبارات مختلفة نفهم منها جميعها الجواز مع الحسن أو مع التفضيل على وجه او اسلوب آخر أقل منه حسناً فيقول فيه : « جائز وهو الوجه » ، او : « جائز وهو القياس » ، او : « جائز وهو الاحسن » او : « جائز وهو الأقوى والأكثر ، او الاجود » أو : « هو أعرب » أو : « وهو حسن » أو : « وهو كثير » او : « وهو الخيار » الى آخر ما هنالك من عبارات يفهم منها اما مجرد وصف الاسلوب بأنه حسن أو بأنه احسن من غيره وأولى منه ومفضل عليه ، وربما جمع المتأخرون كل هذه الأوصاف ووضعوها تحت ما وصف بـ (الحسن) لأنها جميعها تشعر باستحسان وجه على غيره وصف بأنه قبيح أو ضعيف أو قليل أو رديء أو نحوها من الاوصاف التي جعلها المتأخرون نوعاً واحداً اطلقوا عليه (القبيح) ليقابلوا به (الحسن) .

فمثال ما عبر عنه بأنه جائز وهو الوجه ما جاء في باب (الاسماء التي يجازى بها وتكون بمنزلة (الذي) : « وتلك الاسماء : (من) و (ما) و (أيهم) ، فاذا جعلتها بمنزلة (الذي) قلت : « ما تقولُ أقولُ » فيصير (تقول) صلة لـ (ما) حتى تكمل اسماً ، فكأنك قلت : « الذي تقولُ أقولُ » وكذلك : « من يأتيني آتية » و « أيها تشاء أعطيك » ، وقال الفرزدق . :

وَمَنْ يَمِيلُ أَمَالَ السَّيْفِ ذُرْوَتَهُ حَيْثُ التَّقَى مِنْ حِفَافِي رَأْسِهِ الشَّعْرُ
وتقول : « آتِي مَنْ يَأْتِينِي » و « أقولُ ما تقولُ » و « أعطيكَ أيها تشاء » هذا وجه الكلام واحسنه ، وذلك أنه قبيح أن تؤخر حرف الجزاء اذا جزم ما بعده

١ - الكتاب : ج ١ ، ص ٤٧١ ، وينظر ج ١ ، ص ٤٥١ .

٢ - الكتاب : ج ١ ، ص ٤٥٢ ، وينظر ج ١ ، ص ٢١٩ .

فلما قَبِحَ ذلك حملوه على (الذي) ، ولو جزموه ههنا لحسن أن تقول : « آتِيكَ
إِنْ تَأْتِيَنِي » . (١)

ومما جاء فيه وصف الجائر بأنه قويّ ، أو أكثر ، أو اعرف واحسن ،
قوله في باب : (ما يجري مما يكون ظرفاً لهذا المجرى) : « وزعموا أن
بعض العرب يقول : « شَهْرٌ تَرَى وشَهْرٌ تَرَى وشَهْرٌ مَرَعَى » يريد :
(ترى فيه) ، وقال :

ثلاثٌ كلهنّ قتلتُ عمداً فأخزى الله رابعةً تعودُ

فهذا ضعيف ، والوجه الأكثر الأعراف النصب ، وانما شبهوه بقولهم :
« الذي رأيتُ فلانٌ » حين لم يذكروا (الهاء) ، وهو في هذا أحسن ، لأن
(رأيتُ) من تمام الاسم به يتم ، وليس بخبر ولا صفة فكرهوا طولها حيث كان
بمنزلة اسم واحد كما كرهوا : (إشهيباب) فقالوا : « إشهيباب » وهو في
الوصف أمثل منه في الاسم وهو على ذلك ضعيف ليس كحسنه بـ (الهاء) ، لانه
في موضع ما هو من الاسم وما يجري عليه . وليس بمنقطع منه خبراً مبنيّاً عليه ولا
مبتدأ ، فصارح ما يكون من تمام الاسم وان لم يكن تماماً له ، ولا منه في البناء ،
وذلك قولك : « هذا رجلٌ ضربته » ، و « الناسُ رجُلانٌ : رجلٌ أكرمتُهُ
ورجلٌ أهنتُهُ » ، كأنه قال : « هذا رجلٌ مضروبٌ » ، و « هذا رجلٌ
مُكْرَمٌ » و « رجلٌ مُهانٌ » . فان حذفت (الهاء) جاز وكان أقوى مما يكون
خبراً . (٢)

ومن أمثلة وصفه التعبير بأنه المختار وهو حد الكلام او القياس قوله : « فاذا
أوقعت عليه الفعل او على شيء من سببه نصبتّه ، وتفسيره ههنا هو التفسير الذي
فسر في الابتداء : أنك تضمّر فعلاً هذا تفسيره إلا أن النصب هو الذي يُختار
ههنا وهو حد الكلام » . (٣)

ومن الجائر الاجود قوله : « وتقول : « ما زيد ذاهباً ولا محسنٌ زيدٌ » ،
الرفع أجود . وان كنت تريد الأول ، لأنك لو قلت : « ما زيد منطلقاً زيدٌ »
لم يكن حد الكلام . وكان ههنا ضعيفاً ولم يكن كقولك : « ما زيد منطلقاً هو » . (٤)
وقد يكون التعبيران جائزين وكل منهما حسن الا أن أحد الوجهين أجود من
الوجه الآخر وذلك كما في قوله في باب (ما يكون فيه الاسم مبنيّاً على الفعل قدم

١ - الكتاب : ج ١ ، ص ٤٢٨ .

٢ - الكتاب : ج ١ ، ص ٤٤ - ٤٥ .

٣ - الكتاب : ج ١ ، ص ٣٠ .

٤ - الكتاب : ج ١ ، ص ٥٢ .

او آخر وما يكون فيه الفعل مبنيًا على الاسم) : « وأنشدوا هذا البيت على وجهين على النصب والرفع ، قال بشر بن أبي خازم :
فَأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمٌ بِنُ مُمْرٍ فَأَلْفَاهُمْ الْقَوْمُ رَوْبِي نِيَامَا
ومنه قول ذي الرمة :

إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بِلَالٌ بَلَغْتَهُ فِقَامَ بَفَاسٍ بَيْنَ وَصَلَيْكَ جَازِرٌ
والنصب عربيٌّ كثيرٌ والرفعُ أجود ، لأنه إذا أراد الاعمال فأقرب إلى ذلك ان يقول : « ضربتُ زيدا » و « زيدا ضربتُ » ولا يعمل الفعل في مضمرة ولا يُتناول به هذا المتناول البعيد ، وكل هذا من كلامهم . (١)

ومن الأحسن قوله في باب (ما يختار فيه اعمال الفعل مما يكون في المبتدأ مبنيًا عليه الفعل) : « وذلك قولك : « رأيتُ زيدا وعمراً كَلَّمْتُهُ » : و « رأيتُ عمراً وعبدَ الله مررتُ به » ، و « لقيتُ قيساً وبكراً أخذتُ أباهُ » ، و « لقيتُ خالدًا وزيدا اشتريتُ له ثوبا » .

« وانما اختير النصب ههنا لان الاسم الاول مبنيٌ على الفعل فكان بناء الآخر على الفعل احسن عندهم اذ كان يبني على الفعل وليس قبله اسم مبنيٌ على الفعل ليجري الآخر على ما جرى عليه الذي يليه قبله إذ كان لا يتقضى المعنى لو بنيته على الفعل » .

ثم يرى أنه أولى وأقرب في المأخذ فيقول : « وهذا أولى أن يحمل عليه ما قرب جواره منه ، اذ كانوا يقولون : « ضربوني وضربتُ قومك » ، لانه يليه فكان أن يكون الكلام على وجه واحد اذ كان لا يمتنع الآخر من أن يكون مبنيًا على ما بني عليه الاول أقرب في المأخذ » . (٢)

ومنه ما وصفه بالجائز الحسن او بالجائز الجيد او بالجائز القوي . (٣)
ومن الاحكام التي استعملها سيبويه في الكتاب : حكم : (الاجوز) ،
فيما كان اكثر جوازا من مقابله وذلك كما في قوله : « واما قولهم « أمّا أنْ
جزاك الله خيرا » فانهم انما أجازوه لانه دعاء . . . وكذلك لو قلت : « أمّا أنْ
يغضِرَ اللهُ لك » لانه دعاء ومع هذا ايضا انه قد كثر في كلامهم حتى حذفوا فيه

١ - الكتاب : ج ١ ، ص ٤٢ .

٢ - الكتاب : ج ١ ، ص ٤٦ ، وينظر في مثل ما مر من الاحكام : ج ٢ ، ص ٢٩٣ .

٣ - ينظر الكتاب : ج ١ ، ص ٢٩١ و ٤٢٧ و ٤٢٨ و ٤٣١ و ٤٤١ و ٤٤٤ و ٤٤٨ و ٤٥٤ ،
و ج ٢ ص ٢٦ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٤٦ و ٣١٢ - ٣١٣ وغيرها .

(إنه) ، و (إنه) لا تحذف في غير ذا سمعناهم يقولون : « أما إن جزاك الله خيراً » شبهوه بـ (أنه) فلما جازت (إن) كانت هذه أجوز . (١)

ويقابل ذلك ما سماه السيوطي بـ (القيح) وهو ما جاز ايضاً لكنه اضعف من الوجه الآخر الجائز ، وقد عبر سيبويه عن هذا بعبارات مختلفة فسمى بعضه بالجائز القبيح ، والجائز الرديء والجائز الضعيف ، والجائز القليل والجائز القبيح جداً ، والجائز الرديء جداً ، الى آخر ما هنالك من أوصاف تدل على القبح ، وقد يكون قبيحاً غير جائز ، فهو هنا أقرب الى الممتنع .

فمن (الجائز الضعيف) قوله : « ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس وهو النكرة إلا ترى انك لو قلت : « كان رجلٌ منطلقاً » أو : « كان انسانٌ حليماً » كنت تلبس لأنه لا يستنكر ان يكون في الدنيا إنسان هكذا فكرهوا أن يبدأوا بما فيه اللبس ويجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللبس - وقد يجوز في الشعر وفي ضعف من الكلام ، حملهم على ذلك انه فعل بمنزلة : (ضرب) ، وانه قد يعلم اذا ذكرت زيدا وجعلته خبراً انه صاحب الصفة على ضعف من الكلام » (٢)

ومن القبيح غير الجائز قوله في باب (الاضمار في (ليس) و (كان) كالاضمار في (إن) اذا قلت : « إنه من يأتنا نأته » : و « إنه أمة الله ذاهبة » : فمن ذلك قول بعض العرب : « ليس خلق الله مثله » ، فلولا أن فيه اضماراً لم يجوز أن تذكر الفعل ولم عمله في اسم ، ولكن فيه من الاضمار مثل ما في : (إنه) قال الشاعر وهو حميد الأرقط :

فأصبحوا والنوى عالي مِعْرَسِهِمْ وليس كلّ النوى تلقى المساكينُ

فلو كان (كل) على (ليس) ولا اضمار فيه لم يكن الرفع في (كل) ولكنه انتصب على (تلقى) ولا يجوز أن تحمل (المساكين) على (ليس) وقد تقدمت فجعلت الذي يعمل فيه الفعل الآخر يلي الاول ، وهذا لا يحسن ، ولو قلت : « كان زيدا الحمى تأخذُ » او « تأخذُ الحمى » لم يجوز وكان قبيحاً . (٣)

ومن (الجائز القبيح) قوله عند كلامه على اعمال الفعل الثاني في باب التنازع : « وانما كلامهم : « ضربتُ وضربني قومك » ، فاذا قلت : « ضربني » لم يكن سبيل للاول ، لانك لا تقول : « ضربني » وانت تجعل المضمر جميعاً ،

١ - الكتاب : ج ١ ص ٤٨٢ .

٢ - الكتاب : ج ١ ص ٢٢ .

٣ - الكتاب : ج ١ ص ٣٥ - ٣٦ .

ولو اعملت الاول لقلت : « مررتُ ومرَّ بي يزيدٌ » ، وانما قبج هذا أنهم قد جعلوا الاقرب أولى اذ لم ينقض معنى . (١)

ومن (الجائز الرديء القبيح) ايضا قوله في الباب نفسه : « ومثل ذلك في الجواز : « ضَرَبْتِ قَوْمَكَ » والوجه أن تقول : « ضربوني وضربتُ قَوْمَكَ » فتحمله على الآخر ، فان قلت : « ضربني وضربتُ قَوْمَكَ » فجائزٌ وهو قبيحٌ أن تجعل اللفظ كالواحد كما تقول : « هو أحسن الفتيانِ وأجمَلُهُ وأكرمُ بَنِيهِ وَأَنْبَلُهُ » . ولا بد من هذا لانه لا يخلو الفعل من مضمراً او مظهر مرفوع من الاسماء كأنك قلت اذا مثلته : « ضَرَبْتِني من ثَمَّ وضربتُ قَوْمَكَ » وترك ذلك أجود وأحسن للتبيان الذي يجيء بعده ، فأضمر (من) لذلك . وهذا رديء في القياس يدخل عليه أن تقول : « أصحابكُ جلسَ » فتضمر شيئاً يكون في اللفظ واحداً ، فقولهم : « هو أظرفُ الفتيانِ وأجمَلُهُ » لا يقاس عليه ، ألا ترى أنك لو قلت وانت تريد الجماعة : « هذا غلامُ القومِ وصاحبه » لم يحسن . (٢)

ومنه (الجائز الضعيف) وقد ورد في قوله في باب (ما يجري مما يكون ظرفاً هذا المجرى) : « ولا يحسنُ في الكلام أن تجعلَ الفعلَ مبنياً على الاسم ولا تذكراً علامة اضممار الاول حتى تخرج من لفظ الاعمال في الاول ومن حال بناء الاسم عليه وتشغله بغير الاول حتى يمتنع من أن يكون يعمل فيه ، ولكنه قد يجوز في الشعر وهو ضعيف في الكلام . (٣)

اما (الجائز القليل) فمثل قوله : « ومن قال : « زيداُ ضربتهُ » قال : « أزيدا اخاه تضربهُ ؟ » وانما نصبت (زيدا) لان ألف الاستفهام وقعت عليه ، والذي من سببه منصوب ، وقد يجوز الرفع في : « أعبدُ اللهَ مررتَ به ؟ » على ما ذكرت لك ، و « أعبدُ اللهَ ضربتَ أخاه ؟ » واما قولك : « أزيداً مررتَ به ؟ » فبمترلة قولك : « أزيداً ضربتهُ ؟ » ، والرفع في هذا اقوى منه في « أعبدُ اللهَ ضربتهُ ؟ » وهو ايضا قد يجوز اذا جاز هذا كما كان ذلك فيما قبله من الابتداء . (٤)

١ - الكتاب : ج ١ ص ٢٨ - ٢٩ ، وينظر ج ١ ص ٥٢ .

٢ - الكتاب : ج ١ ص ٤١ .

٣ - الكتاب : ج ١ ص ٤٣ ، وينظر ص ٤٤-٤٥ .

٤ - الكتاب : ج ١ ص ٥٤ ، وينظر ج ١ ص ٢٩١ ، ج ١ ص ٤٤ ، ٤٥ و ٤٢٨ .

وأما الحكم (الجائز على السواء) ، فهو الجائز الذي لا يفضل غيره عليه ولا يفضل هو على غيره وإنما هو مساوٍ في الجواز للأوجه الأخرى مثال ذلك قوله : « وتقول (ما كلُّ سوداءَ تَمْرَةً ولا بيضاءَ شحمةٌ) وان شئت نصبت (شحمة) ، و (بيضاء) في موضع جر كأنك اظهرت (كل) فقلت : « ولا كلُّ بيضاءً » . (١)

ومثله قوله في جواز الرفع والنصب في المشغول عنه في مثل قولنا : « زيد لقيت أخاه » : « واذا قلت : « زيدٌ لقيتُ أخاهُ » فهو كذلك ، وإن شئت نصبت ، لأنه إذا وقع على شيء من سببه فكأنه قد وقع به ، والدليل على ذلك أن الرجل يقول : « أهنت زيدا بإهانتك أخاه ، واكرمته باكرامك أخاه » وهذا النحو في الكلام كثير . (٢)

وقد يكون النصب والرفع جائزين على السواء في التعبير ، كما يكون النصب جائزاً على السواء على تقادير مختلفة كلها عربية جائزة . مثاله ما جاء في باب (ما يجري مما يكون ظرفاً لهذا المجرى) : « وذلك قولك : « يوم الجمعة ألقاك فيه » و « أقلُّ يوم لا ألقاك فيه » فصارت هذه الأحرف ترتفع بالابتداء كارتفاع (عبد الله) وصار ما بعدها مبنياً عليها كبناء الفعل على الاسم الأول فكأنك قلت : « يوم الجمعة مباركٌ » و « مكانكم حسنٌ » ، وصار الفعل في موضع هذا ويدخل النصب فيه كما دخل في الاسم ، ويجوز في ذلك : « يوم الجمعة آتاك فيه وأصوم فيه » كما جاز في قولك : « عبد الله مررتُ به » كأنه قال : « ألقاك يوم الجمعة » فنصبه لأنه ظرف ، ثم فسر فقال : « ألقاك فيه » . وان شاء نصبه على الفعل نفسه كما عمل في الفعل الذي لا يتعدى إلى مفعول . كل ذلك عربي جيد . ونصبه لأنه ظرف لفعل ضميره وكأنه قال : « يوم الجمعة ألقاك » . (٣)

ومثله في تساوي الوجهين في الجواز ما جاء في باب (يحمل فيه الاسم على اسم بني عليه الفعل مرة ، ويحمل مرة أخرى على اسم مبنٍ على الفعل) : وهو قوله : « أي ذلك فعلت جاز . فإن حملته على الاسم الذي بني عليه الفعل كان بمنزلة إذا بنيت عليه الفعل مبتدأ ، يجوز فيه ما يجوز فيه إذا قلت : « زيدٌ لقيته » ، وان حملته على الذي بني على الفعل اختير فيه النصب كما اختير فيما قبله وجاز فيه ما جاز في الذي قبله ، وذلك قولك : « عمروٌ لقيتهُ وزيدٌ كلمتهُ » إن حملت الكلام

١ - الكتاب : ج ١ ص ٤٣ .

٢ - الكتاب : ج ١ ص ٣٣ .

٣ - الكتاب : ج ١ ص ٤٣ .

على الاول ، وان حملته على الآخر قلت : « عمرو لقيته وزيدا كلمته » . . .
والدليل على أن الرفع والنصب جائز كلاهما أنك تقول : « زيد لقيت أبا
وعمرأ » ان أردت أنك لقيت عمرأ و الأب . وان زعمت أنك لقيت ابا عمرو ولم
تلقه رفعت (١)

ومثله في تساوي الوجهين في الجواز قوله في جواز رفع الاسم المشغول عنه
ونصبه في مثل قولنا : « أزيد أنت ضاربُه ؟ » : « ولو قال : « أزيد أنت
ضاربُه ؟ » فجعله بمنزلة قولك : « أزيد أنت أخوه ؟ » جاز ، ومثل ذلك في
النصب : (أزيداً أنت محبوسٌ عليه ؟) و (أزيد أنت مكابراً عليه ؟) وان لم
يرد به الفعل وأراد به وجه الاسم رفع ، وكذلك جميع هذا ف (مفعول) مثل
(يُفَعِّلُ) و (فاعلٌ) مثل : « يَفَعِّلُ » . (٢)

ومثله قوله : « وتقول : « زيد اظنه ذاهبا » . ومن قال : « عبد الله
ضربته » نصب فقال : « عبد الله اظنه ذاهبا » .

وتقول : « اظنُّ عمراً منطلقاً وبكراً اظنه خارجاً » كما قلت : « ضربتُ
زيداً وعمرأ كلمته » ، وإن شئت رفعت على الرفع في هذا .

فان ألغيت قلت : « عبد الله اظنُّ ذاهباً » و « هذا إخالٌ أخوك » و
« فيها أرى أبوك » ، وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى ، وكل عربي جيد . (٣)

ومثله في (الجواز على السواء) قوله في جواز صرف الاسم المؤنث الثلاثي
الساكن الوسط عند كلامه على (باب تسمية المؤنث) : « فإن سميت به بثلاثة احرف
فكان الاوسط فيها ساكناً وكانت شيئاً مؤنثاً واسما الغالب عليه المؤنث ك (سعاد) ،
فانت بالخيار ان شئت صرفته وان شئت لم تصرفه وتلك الاسماء نحو :
(قِدْرٌ وَعَنْزٌ ودَعْدٌ وَجُمَلٌ ونُعْمٌ وهِنْدٌ) ، وقد قال الشاعر فصرف ذلك
ولم يصرفه :

لَمْ تَتَلَقَّ بِفَضْلِ مِثْرِهِا دَعْدٌ وَلَمْ تُغْدِ دَعْدٌ فِي الْعَلْبِ
فصرف ولم يصرف . (٤)

وقد يعبر عن التساوي في الجواز بقوله : « فأنت بالخيار » . مثاله قوله في جواز
رفع احد الاسمين ونصب الآخر بعد (كان) إن كانا معرفتين : « واذا كانا
معرفة فأنت بالخيار ، أيهما جعلته فاعلا رفعته ونصبت الآخر كما فعلت ذلك في :

٢ - الكتاب : ج ١ ص ٥٥ .

٤ - الكتاب : ج ٢ ص ٢٢ .

١ - الكتاب : ج ١ ص ٤٧ .

٣ - الكتاب : ج ١ ص ٦١ .

(ضَرَبَ) وذلك قولك : « كان أخوك زيدا » و « كان زيدٌ صاحبك » و « كان هذا زيدا » و « كان المتكلمُ أخاك » . (١)

ومن ذلك قوله : « وسألت الخليل عن قول الشاعر ، لبعض الحجازيين :
فَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ أَرَاهَا فُجَاءَةً
فَأُبْهَتُ حَتَّى لَا أَكَادُ أُجِيبُ
فقال : « انت في (أُبْهَتُ) بالخيار إن شئت حملتها على (أَنْ) وان شئت لم
تحملها عليه فرفعت كأنك قلت : « ما هو إلا الرأيُ فَأُبْهَتُ » . (٢)

ومثله قوله في باب (الاسماء التي يُجَازَى بها وتكون بمنزلة : (الذي) :
« فاذا قلت : « آتِي مَنْ آتَانِي » فأنت بالخيار ، ان شئت كانت (آتَانِي) صلة
وان شئت كانت بمنزلتها في « إن » . (٣)

ومثله قوله في باب : (اثبات الياء والواو في الهاء التي هي علامة الاضمار
وحذفهما) : « واذا كانت (الواو) و (الياء) بعد (الميم) التي هي علامة
الاضمار كنت بالخيار ، ان شئت حذفت وإن شئت أثبتت ، فان حذفت اسكنت
(الميم) ، فالاثبات : (عَلَيكُمْ) و (أَنْتُمْ ذَاهِبُونَ) و (وَلَدَيْهِ
مَالٌ) فأثبتوا كما ثبتت (الالف) في الثنية اذا قلت : (عَلَيْكُمَا) و (انتما)
و (لَدَيْهِمَا) .

واما الحذف والاسكان فقولهم : « عَلَيْكُمْ مَالٌ » و « انتم ذاهبون » و
« لديهم مال » ، لما كثر استعمالهم هذا في الكلام واجتمعت الضماتان مع (الواو)
والكسرتان مع (الياء) والكسرات مع (الياء) نحو : (بِهِمِي دَاءٌ) و
(الواو) مع الضمتين والواو نحو : (أَبُوهُمُ ذَاهِبٌ) والضمات مع (الواو)
نحو : (رُسُلُهُمُ بِالْبَيْتَاتِ) حذفوا كما حذفوا من (الهاء) في الباب
الاول (٤)

اما الحكم بـ (خلاف الأولي) فلم أعثر عليه في الكتاب بهذا التعبير انما
وردت عبارات في مواضع كثيرة ذكر فيها الأولى من الوجهين والأجود والأحسن
الى آخر ما مر بنا ذكره وما سنذكره .

فمنه وصفه أحد الوجهين بأنه الأولي فيكون مقابله اذن مخالفا للأولتي وذلك
في قوله في باب (ما يختار فيه اعمال الفعل مما يكون في المبتدأ مبينا عليه الفعل) :
« وذلك قولك : « رأيتُ زيدا وعمراً كلمته » و « رأيتُ عمراً وعبدَ الله

٢ - الكتاب : ج ١ ص ٤٣٠ .

١ - الكتاب : ج ١ ص ٢٤ .

٤ - الكتاب : ج ٢ ص ٢٩٢ .

٣ - الكتاب : ج ١ ص ٤٣٨ .

مررتُ به ، و « لَقَيْتُ قَيْسًا وَبَكَرًا اخذتُ أباه » و « لَقَيْتُ خَالِدًا وَزَيْدًا اشتريتُ له ثوبًا » وإنما اختير النصب ههنا لان الاسم الأول مبني على الفعل فكان بناء الآخر على الفعل أحسن عندهم اذ كان يُبنى على الفعل وليس قبله اسمٌ مبني على الفعل ليجري الآخر على ما جرى عليه الذي يليه قبله اذ كان لا ينقض المعنى لو بنيته على الفعل .

ثم يرى أنه أولى وأقرب في المأخذ فيقول : « وهذا أولى أن يحمل عليه ما قرَّب جوارهُ منه ، اذ كانوا يقولون : « ضَرَبوني وضربتُ قومك » ، لانه يليه فكان ان يكون الكلام على وجه واحد اذ كان لا يمتنع الآخر من أن يكون مبنيًا على ما بُني عليه الاول أقرب في المأخذ . (١)

ومن ذلك قوله : « وقد يجوزُ : « ضربتُ وضَرَبتِي زيدا » لأن بعضهم قد يقول : « متى رأيتَ او قلتَ زيدا منطلقا ؟ » ، والوجه : « متى رأيتَ او قلتَ زيدٌ منطلقٌ » . .

ومثل ذلك في الجواز : « ضَرَبني وضربتُ قومك » ، والوجه أن تقول : « ضَرَبوني وضربتُ قومك » فتحمله على الآخر .

فَ (الوجه) اذن يقصد به الأولى بالأخذ من وجهي التعبير ، أما الثاني فهو خلاف الأولى ومما يدل على هذا انه قال بعده : « فان قلت : « ضَرَبتِي وضربتُ قومك » فجاؤُ وهو قبيح أن تجعل اللفظ كالواحد » . (٢)

ويدل على ذلك ايضا قوله قبله : « ولو لم تحمل الكلام على الآخر لقلت : « ضربتُ وضربوني قومك » وإنما كلامُهُم : « ضربتُ وضَرَبتِي قومك » . فاذا قلت : « ضَرَبتِي » لم يكن سبيل للأوّل ، لانك لا تقول : « ضَرَبتِي » وانت تجعل المضمر جميعا . ولو أعملت الاول لقلت : « مررتُ ومرَّ بي زيدا » وإنما قبُح هذا أنهم قد جعلوا الأقرب أولى اذ لم ينقض معنى » . (٣)

ومما جاء على خلاف الأولى او على خلاف الأصل لإعمال (ظن) واخواتها في مفعوليها مع تأخيرها . ويتضح هذا من قوله : « فاذا ابتداء كلامه على ما في نيته من الشك اععمل الفعل قدم او آخر ، كما قال : « زيدا رأيتُ » و « رأيتُ زيدا » .

١ - الكتاب : ج ١ ص ٤٦ ، وينظر ج ٢ ص ٢٩١ .

٢ - الكتاب : ج ١ ص ٢٨ - ٢٩ .

٣ - الكتاب : ج ١ ص ٤١ .

وكلما طال الكلام ضعف التأخير ، اذا عملت وذلك قولك : « زيدا أخاكَ
أظنُّ » فهذا ضعيف كما يضعفُ : (زيدا قائما ضربتُ) لان الحد أن يكون
الفعل مبتدأ اذا عمل . (١)

والذي يظهر أن جميع ما خالف الاصل من العبارات والاساليب او من الابنية
وشذت عنه هو الذي قصد به ما جاء على خلاف الأولى . مثال ذلك قوله : « وجاء
(استَحْيَيْتُ) على (حاي) مثل : (باع) وفاعله : (حاء) مثل : (بائع)
مهموز وإن لم يستعمل ، كما انه يقول : « يَدَّرْ وَيَدَّعُ » ولا يستعمل (فَعَلَّ)
وهذا النحو كثير . والمستعمل : (حاي) غير مهموز مثل : (عاورٍ) إذا
أردت (فاعلا) ، ولا تُعَلُّ لأنها تصح في : (فَعَلَّ) نحو : (عَوَّرَ) .
كذلك : (أَسْتَحْيَيْتُ) اسكنوا (الياء) الأولى منها كما سكنت في :
(بَعَّتْ) ، وسكنت الثانية لأنها لام الفعل فحذفت الأولى لئلا يلتقي ساكنان ،
وانما فعلوا هذا حيث كثر في كلامهم .

وقال غيره : لما كثرت في كلامهم وكانا ياءين حذفوها وألقوا حركتها
على (الحاء) كما الزموا (يَرَى) الحذف ، وكما قالوا : « لم يكُ » و « لا أدِر » .
وأما الخليل فقال : « جاءت على (حيئتُ) كما انك قلت : « استَحْوَذْتُ »
و « استَطَيَّبْتُ » كان الفعل كأنه : (طَيَّبْتُ) و (حَوَذْتُ) فهذا شذت على
الأصل كما شذ هذا على الاصل . ولا يكون الاعتلال في : (فَعَلَّتْ) منه كما
لم يجيء (فَعَلَّتْ) في باب (جئتُ) و (قُلْتُ) على الاصل . وقول الخليل
يقويه (أول) و (آءة) و (يوم) ونحو هذا لأنها قد جاءت على أشياء لم تستعمل . (٢)

وقد استعمل سيبويه وشيوخه في الكتاب احكاما أخرى لم تَرِد عند السيبوطي
منها : (عدم الاستقامة) . (٣) ومنها كون صورة التعبير أسهل من غيرها (٤) .
ومنها اسبق أو اعرف أو أبعد ونحوها . (٥) ومنها المستكره (٦) والمستقبح (٧)
وغیرها من العبارات التي يجمعها فيما نرى إما الحُسْنُ أو القُبْحُ .

٢ - الكتاب : ج ٢ ص ٢٨٩ .

١ - الكتاب : ج ١ ص ٦١ .

٣ - ينظر الكتاب : ج ١ ص ٤٢٦ و ٤٢٣ .

٤ - ينظر الكتاب : ج ١ ص ٤٢٩ .

٥ - ينظر الكتاب : ج ١ ص ٤٢٩ و ٤٣١ .

٦ - ينظر الكتاب : ج ١ ص ٤٢٣ .

٧ - ينظر الكتاب : ج ١ ص ٤٢٣ و ٤٣٥ .

وقد نقل لنا السيوطي عن النحويين تقسيمهم الحكم تقسيماً آخر غير الوجوب والجواز والامتناع والحسن والقبح ونحوه . وذلك تقسيمهم إياه إلى رخصة وغيرها .

ومن الرخص ما جاز استعماله لضرورة الشعر . وهي أن يجوز للشاعر في الشعر ما لا يجوز لغيره في النثر . يقول سيويه في باب (ما يحتمل الشعر) : « اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء لأنها أسماء كما أنها أسماء ، وحذف ما لا يحذف فيشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفاً كما قال العجاج :

قَوَاطِنًا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحَمِيَّيِ

يريد : الحَمَامِ

وربما مَدَّوْا مثل (مَسَاجِدِ) و (مَنَابِرِ) فيقولون : (مَسَاجِدِ) و (مَنَابِرِ) يشبهوه بما جمع على غير واحدة في الكلام كما قال الفرزدق :

تَنْفِي يَدَاها الحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفِي الدَّانِيَرِ تَنْقَادُ الصَّيَّارِيْفِ
وقد يَبْلُغُونَ بالمعتل الأصل فيقولون : « رَادِدٌ » في (رَادِي) و (ضَنِينُوا) في (ضَنُوا) ، « و مررتم بجوارِي قَبْلُ » قال قَعْنَبُ بنُ أُمِّ صَاحِب :

مَهَلًا أَعَاذِلَ قَد جَرَّبْتِ مِنْ خَلْقِي أَنِّي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنِينُوا
ومن العرب من يثقل الكلمة إذا وقف عليها ولا يثقلها في الوصل ، فإذا كان في الشعر فهُمْ يجرونه في الوصل على حاله في الوقف نحو : (سَبَسَبَا) و (كَلَكَلَا) لأنهم قد يثقلونه في الوقف فأثبتوه في الوصل كما اثبتوا الحذف في قوله :

« لِنَفْسِهِ مَقْنَعًا » ، وإنما حذفه في الوقف . قال رؤبة :

ضَخْمٌ يُحِبُّ الخُلُقَ الأَضَخْمًا

يروي بكسر الهمزة وفتحها . وقال بعضهم : (الضِخْمًا) — بكسر الضاد
ويحتملون قبح الكلام حتى وضعوه في غير موضعه لأنه مستقيم ليس فيه نقص فمن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة :

صَدَدَتْ فَأَطَوَّكْتَ الصَّدُودَ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصَّدُودِ يَدُومُ
وإنما الكلام : « قَلَّ مَا يَدُومُ وَصَالَ » .

وجعلوا ما لا يجري في الكلام الا ظرفا بمنزلة غيره من الاسماء ، وذلك قول
المرار بن سلامة العجليّ :

ولا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءُ مِنْ كَانَ مِنْهُمْ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوَانِنَا
وقال الأعشى :

وما قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَائِكَا
وقال خُطام المجاشعي :

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْتَفَيْنُ

فعلوا ذلك لان معنى : (سَوَاءٌ) معنى : (غَيْرٌ) ، ومعنى : (الكاف)
معنى : (مثل) . وليس شيء يضطرون اليه الا وهم يحاولون به وجها . وما يجوز
في الشعر أكثر من أن اذكره لك ههنا ، لان هذا موضع جُمَلٍ » . (١)

١ وسنين موقف سيبويه من الضرورة بعد ذكر آراء من جاء بعده فيها . وهم
قد اختلفوا في الضرورة وموضعها التخص بالاضطرار ام تجوز في الشعر مع عدم
الاضطرار ، وألفوا كتباً فيها وصل البناء بعضها وضاع البعض الآخر ، منها :
(كتاب الضرائر) لابن عصفور . (٢)

كما روي أن أبا العباس المبرد (- ٢٨٥ هـ) ألف كتاباً في ضرورة الشعر (٣) .

كما ألف أبو عبد الله محمد بن جعفر القزاز القيروانيّ (- ٤١٢ هـ) كتاباً
سماه : (ما يجوز للشاعر في الضرورة) جاء في مقدمته : « هذا كتاب اذكر فيه
إن شاء الله ما يجوز للشاعر عند الضرورة من الزيادة والنقصان والاسراع في سائر
المعاني من التقديم والتأخير والقلب والابدال وما يتصل بذلك من الحجج عليه ،
وتبيين ما يمر من معانيه ، فأرده الى اصوله وأقيسه على نظائره » . (٤)

وقد جاء فيه قوله : « ولم نقصد في هذا الكتاب الى العيوب التي تجري في
الشعر مما يؤخذ على الشعراء في غير النحو » (٥) وذلك لان « الأخذ على الشعراء
كثير لمن طلب مثل هذا ، وإنما قصدنا الى ضرب من عيوب الشعراء أردنا أن
نقدمه أمام ما نحن ذاكروه مما يجوز للشاعر في شعره من غامض العربية ومستنكرها

١ - الكتاب : ج ١ ص ٨ - ١٣ .

٢ - شرح عبد القادر البغدادي للشواهد شرح الشافية لرضي الدين الاسترابادي : ج ٤ ، ص ٤٠٦ .

شرح الشافية : ص ٢٦٦ و ٢٦٨ - ٢٦٩ . وينظر : همع الهوامع . ج ٢ ، ص ١٥٦ .

٣ - ينظر الفهرست لابن النديم ، ص ٨٨ . ٤ - ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٣٥ .

في المنشور ، ليكون فيما اخبرنا حجة لهذا وأمثاله اذ كانت عيوبه اكثر من ان يتضمنها كتاب او يحيط بها خطاب من الفساد في المعاني والخطأ في اللغة واللحن في دقائق العربية ، وفساد التشبيه والتقديم والتأخير ووضع الشيء غير موضعه ، واختلاف القوافي وما يجوز فيه من الإكفاء والإقواء وغير ذلك » . (١)

فالقيرواني يسمي الضرورة الشعرية : « عيوب الشعر » ، وهذا دليل على أنها مما لا يستطاع تجنبه من المخالفات التي يضطر اليها الشاعر اضطرارا ، اذ لو قصد الى أنها جائرة في الشعر مع عدم الاضطرار لما سماها عيوباً كما نرى .

اما غيره من النحويين فقد وقفوا من الضرورة موقفين مختلفين :

الاول انها مما يضطر اليه الشاعر بحيث لا يستطيع أن ينصرف عنه الى غيره ، وقد فهم بعضهم هذا من قول سيبويه في السباب الذي تقدم ذكره وهو (باب ما يحتمل الشعر) من انه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام ومن قوله في مواضع اخرى : « لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعر » (٢) . أو : « فهذا اضطرار وهو في الكلام خطأ » (٣) ونحو هذا من العبارات ، ونسبوا اليه انه يريد بالضرورة ما لا ملجأ للشاعر الا اليه ، وليس له عنه مفر ، وسنين مدى صحة هذا القول المنسوب اليه فيها .

وكان ابن مالك يرى أن الضرورة : خاصة بالاضطرار ، لان ما لم يضطر اليه الشاعر فليس بضرورة ، انما يجوز في الاختيار على قلة ، فان أمكنه الاتيان بعبارة أخرى فهو ليس بضرورة (٤) . يقول عند كلامه على وصل (أل) بالمضارع في شرحه للتسهيل « وعندني أن مثل هذا مخصوص بالضرورة لأمكان أن يقول الشاعر : « صوت الحمار يُجَدِّعُ » بدلا من : (صوت الحمارِ اليجدعُ) واذا لم يفعلوا ذلك مع الاستطاعة ففي ذلك اشعار بالاختيار وعدم الاضطرار (٥) . ولذلك جوز ابن مالك تبعا لهذا وصل (أل) بالمضارع وغيره اختيارا ولكنه قليل .

وادم ابن فارس الضرورة لأنها عيب يحسن بالشاعر تجنبه ولانه لم ير اميرا أو ذا شوكة أكرم شاعرا على ارتكاب ضرورة ، فاما أن يأتي بشعر سالم او لا يعمل شيئا . (٦)

-
- ١ - ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٥٥ . ٢ - ينظر الكتاب : ج ١ ، ص ٤٢٥ .
 ٣ - ينظر الكتاب : ج ١ ، ص ٤١٠ .
 ٤ - ينظر : ارتشاف الضرب من لسان العرب ص ٢٤٠ ب وجمع الهوامع ج ٢ ص ١٥٥ وأبو حيان النحوي ص ٤٤٧ .
 ٥ - ينظر أبو حيان النحوي ص ٤٤٧ ، ومعنى اللبيب ج ٢ ص ٦١١ في قريب منه .
 ٦ - ينظر مع الهوامع : ج ٢ ، ص ١٥٦ .

وكان ابن جني وابن عصفور لا يشترطان الاضطرار ، لأن الشعر نفسه ضرورة
وان كان يمكنه الخلاص بعبارة أو أخرى كما يقول ابن عصفور .

وتبعهما على ذلك ابن هشام الانصاري ، فجوزوه مطلقا أي وان لم يضطر اليه ،
لان الشعر موطن ألفت فيه الضرائر بدليل قول الشاعر :

كم يجودٍ مقرفٍ نال العلى

ففصل بين (كم) ومدخولها بالجار والمجرور ، وذلك لا يجوز الا في الشعر ، ولم
يضطر اليه الشاعر ، اذ قد يزول الفصل بينهما برفع (مقرف) او نصبه . (١)

ومما يدل على ذلك ايضا قول ابن هشام في أثناء حديثه عن معاني (على)
ورده على ابن مالك تخريجه قول الشاعر :

وما أصحابُ من قومٍ فأذكرهمُ الا يزيدُهُمُ حبًّا اليَّ هُمُ

« ولا يحسن تخريج ذلك على ظاهره كما قيل في قوله :

قد بتُّ أحرُسِّي وحدي ويمنعي صوتُ السباعِ به يَضْبَحُنْ والهامُ

لان ذلك شعر ، فقد يستسهل فيه مثل هذا » . (٢)

وقوله متحدثا عن اعراب (غير) في قول الشاعر :

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ يَنْقُضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزْنَ
« فإن قيل : فيه حذف الموصوف مع أن الصفة غير مفردة وهو في مثل هذا
ممتنع .

قلنا : في النثر ، وهذا شعر فيجوز فيه ، كقوله :

أنا ابنُ جَلٍّ وطلّاعِ الثنّايا متى أضعُ العِمامةَ تعرّفوني
أي : (انا ابن رجل جلا الأمور) . وقوله :

مالكٌ عندي غيرُ سوطٍ وحجرٍ وغيرُ كبداءِ شديدةِ الوتر

ترمي بكفّي كان من أرقى البشر

أي : « بكفّي رجل كان ... » . (٣)

١ - ينظر الاقتراح ص ١٢ ومع الهوامع ج ٢ ص ١٥٥ - ١٥٦ ، وأبو حيان النحوي ص ٤٤٧ .
وشرح الشافية ج ٤ ، شرح عبد القادر البغدادي لشواهد شرح الشافية : ص ٢٦٦ -
٢٦٧ و ٢٦٨ - ٢٦٩ .

٢ - معنى اللبيب : ج ١ ، ص ١٤٦ .

٣ - معنى اللبيب : ج ١ ص ١٦٠ . وينظر ج ١ ص ١٦٥ و ١٧٠ - ١٧١ و ١٨٠ - ١٨٨ .

من هذه الأمثلة من كلام ابن هشام نئين موقفه من الضرورة ورأيه في كونها :
ما يجوز في الشعر ويسهل ولا يجوز في الكلام المشور .

أما الأخص فقد كان يرى الضرورة ما يجوز للشاعر في الشعر ، وللنائر في
السجع ايضا ، ودليله على ذلك قوله تعالى : « وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا » (١) و
« أَصَلُّونَا السَّبِيلَا » (٢) . زاد (الالف) لتتفق الفواصل كزيادة (الالف) في
الشعر للاطلاق . وفي الحديث « ارجعن مآزورات غير مأجورات » وفي كلامهم :
(شهرٌ ثَرَى وشهرٌ تَرَى وشهرٌ مَرَعَى) حذف التنوين من : (ثَرَى) و
(مَرَعَى) اتباعا لـ (تَرَى) (٣) . وقالوا : « الضَّيْحُ والرَّيْحُ » أبدلوا (الحاء)
(ياء) اتباعا لـ (الريح) والاصل : (الضَّيْحُ) حكى ذلك الخليل وأبو حنيفة .
ولكون السجع يجري في ذلك مجرى الشعر ساع للحريبي أن يقول : « فألفيتُ
فيها أبا زيد السروجي يتقلب في أقاليب الانتساب ويحبط في أساليب الاكتساب »
فأشبع الكسرة في (أقاليب) ، اتباعا لـ (اساليب) .

ومما استشهد به الاخفش على جواز الضرورة في السجع قوله (ص) : فيما
رواه الحاكم : « اللهم رب السموات السبع وما أظلن ، ورب الأرضين السبع
وما أفلن ، ورب الشياطين وما أضلن » ، وكان القياس يقتضي أن يقول :
« أضلوا » فأتى بضمير المؤنث لمناسبة : (أظلن) و (أفلن) . وقوله في حديث
المواقيت في الصحيح : « هُنَّ لَهْنٌ » والقياس : (لهم) بعوده على أهل المدينة
ومن ذكر معهم » (٤) .

أما ابو حيان فقد كان يذهب في الضرورة مذهبا مخالفا لابن مالك وموافقا
لابن جني وابن عصفور وابن هشام الأنصاري والدليل على ذلك قوله في شرح
التسهيل شارحا ما يريده النحويون بالضرورة راداً على ابن مالك : « وأما قول
المصنف بان قائل البيت الاول متمكن من أن يقول بدل : (كنتُ منه) في :
من يكذبني بسبي كنت منه كالشجى بين حلقه والوريدي
: (ألكُ منه) ، و « قائل الثاني متمكن من كذا » فهذا حديث من لم يفهم معنى
قول النحويين في ضرورة الشعر فقال : « ويتمكن القائل الأول من كذا والقائل

١ - سورة الاحزاب : الاية ١٠

٢ - سورة الاحزاب : الاية ١٠

٣ - ينظر الكتاب : ج ١ ص ٤٤٠ . ولسان العرب (١١)

٤ - الأرتشاف : ص ٣٤٠ ب . وينظر الكتاب : ج ١ ص ١٠ وجمع الهوامع : ج ٢ ، ص ١٥٨ ،

وأبو حيان النحوي : ص ٤٤٧ - ٤٤٩ .

الثاني من كذا ففهم أن الضرورة في اصطلاحهم هي الإلجاء الى الشيء فقال :
 بأنهم لا يلتجئون الى ذلك اذ يمكن ان يقول : كذا ، فعلى زعمه لا توجد ضرورة
 أصلا لانه ما من ضرورة الا يمكن ازلتها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب ،
 فانما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به ولا يقع
 في كلامهم النثر ، وانما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام ، ولا يعنى
 النحويون بالضرورة انه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ وانما يعنون ما ذكرناه
 وإلا كان لا توجد ضرورة ، لانه ما من لفظ الا وأمكن الشاعر أن يغيره . (١)

والذي يظهر في غير هذا الكتاب أن ابا حيان قد وافق الاخفش في كون
 الضرورات جائزة في السجع كجوازها في الشعر ، والدليل على ذلك انه اطلق على
 مبحث الضرورة من كتابه « غاية الاحسان في علم اللسان » اسم : (باب الشعر
 والسجع) . (٢)

وقال فيه : « انه يجوز فيهما في الضرورة ما لا يجوز في غيرهما » .

كما سماه في (تقريب المقرب) : « باب يختص بسجع وشعر بجواز رد فرع
 الى أصل او تشبيه غير جائز بجائز اضطر الى ذلك أولا » . (٣)

وقد بحث أبو حيان الضرائر في كتبه الكبيرة والصغيرة فبحثها بحثا مطولا في
 (الارتشاف) . وبحثها في (غاية الاحسان) وقسمها الى الضرورات القياسية وهي
 التي ذكرها وفصل البحث فيها . وضرورات لا يقاس عليها وهي سوى ما ذكره
 في هذا الكتاب . (٤)

ولم يكن ابو حيان وحده الذي فصل البحث في الضرورات انما نجد تفصيلا
 في بحثها عند ابي الحسن حازم القرطاجني في : (منهاج البلغاء) حيث قسمها الى :
 ضرورة شائعة ومنها ضرورة مستقبحة واخرى لا تستوحش منها النفس ومنها
 ما تستوحش منه النفس . (٥)

١ - التذليل والتكميل في شرح التسهيل : ج ٥ ص ١٧٠ ب - ١٧١ ، وينظر مع الهوامع ج ٢ ،
 ص ١٥٦ . والاشباه والنظائر : ج ١ ، ص ٢٢٤ - ٢٢٥ ، وأبو حيان النحوي ص ٤٤٩ وينظر
 ٤٤٨ منه .

٢ - غاية الاحسان في علم اللسان : ص ٢١ ب

٣ - تقريب المقرب : ص ٥٨ ب .

٤ - ينظر غاية الاحسان ص ٢١ - ٢٢ وتقريب المقرب : ص ٥٨ ب وما بعدها . وارتشاف الضرب
 من لسان العرب : ص ٣٤٠ وما بعدها . وأبو حيان النحوي : ص ٤٤٩ - ٤٥١ .

٥ - ينظر منهاج البلغاء وحراج الادباء ومع الهوامع ج ٢ ، ص ١٥٦ - ١٥٧ (ملحق من كتاب
 عروس الافراح للسبكي - ص ٢٨٣) .

هذا موقف النحاة المختلف من الضرورة ومعناها ومواضعها أهي جائزة في الاضطراب وغيره ام في الاضطراب فقط ؟ أهي جائزة في الشعر والسجع أم في الشعر فقط . ؟

أما سيبويه فقد نسب اليه انه يرى الضرورة : ما يضطر اليه الشاعر بحيث لا يجد مندوحة الى غيره . وقد مر بنا ذلك . غير أننا نستطيع أن نتبين من النصوص الواردة في الكتاب ومما ذكره في باب (ما يحتمل الشعر) وفي باب (ما رخصت الشعراء في غير النداء اضطرابا) وغيرها من ابواب الكتاب أن الضرورة ما جاء في الشعر ولم يجيء في النثر اضطر الشاعر الى ذلك كما نرى في الباب الثاني أم لم يضطر وسنوضح هذا المفهوم من أمثلة سيبويه نفسها .

وقد كانت اشارات سيبويه التي يقدم بها للأبيات على نوعين نوع كان يعبر عنه بقوله : (جاز في الشعر) ، او : (جائز في الشعر) : او ، (يجوز في الشعر) الى ما هنالك من العبارات التي لا تدل على انه مما يضطر اليه الشاعر اضطرابا ولا يجد عنه منصرفا . ومثاله الباس الذي قدمنا ذكره وذكر أمثله وهو (باب ما يحتمل الشعر) حيث قدم له بقوله : « اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الاسماء لأنها اسماء كما انها اسماء ، وحذف ما لا يحذف يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفا . . ومن العرب من يثقل الكلمة اذا وقف عليها ولا يثقلها في الوصل ، فاذا كان في الشعر فهم يجرونه في الوصل على حاله في الوقف » . (١)

ومنه قوله فيما لا يجوز في الكلام ويجوز في الشعر : « وسألته عن قوله : « كما أنه لا يعلم ذلك فتجاوز الله عنه » و « هذا حق كما أنك ههنا » فزعم أن العاملة في (أن) (الكاف) و (ما) لغو إلا أن (ما) لا تحذف منها كراهية أن يجيء لفظها مثل لفظ (كأن) . كما ألزموا (النون) : (لأفعلن) و (اللام) قولهم : « إن كان ليفعل » كراهية ان يلتبس اللفظان ، ويدل على أن (الكاف) هي العاملة قولهم : « هذا حق مثل ما أنك ها هنا » ، وبعض العرب يرفع فيما حدثنا يونس وزعم انه يقول أيضا : « إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون » (٢) فلولا أن (ما) لغو لم يرتفع (مثل) ، وإن نصبت (مثل) ف (ما) أيضا لغو لأنك تقول : « مثل أنك ها هنا » . وإن جاءت (ما) مسقطه من (الكاف) في الشعر جاز كما قال النابغة الجعدي :

١ - الكتاب : ج ١ ، ص ٨ و ١١ وينظر حتى ص ١٢ .

٢ - الداريات ، الآية ٢٣ . وفيها (مثل) بالنصب .

قُرُومَ تَسَامَى عِنْدَ بَابِ دِفَاعِهِ كَأَنَّ يُؤْخَذَ الْمَرْءَ الْكَرِيمَ فَيُقْتَلَا
 فَـ (مَاءً) لَا تَحْذِفُ هَا هُنَا كَمَا لَا تَحْذِفُ فِي (إِمَاءً) فِي قَوْلِكَ :

فَإِنْ جَزَعَا وَإِنْ إِجْمَالًا صَبِرَ

ولكنه جاز في الشعر . (١)

فالجائز هنا في الشعر ليس سببه اضطرار الشاعر ، ومثله قوله في باب : (يكون
 فيه الاسم بعدما يحذف منه الهاء بمنزلة اسم ينصرف في الكلام لم تكن فيه هاء قط) :

« وذلك قول بعض العرب وهو عنزة العبيسي :

يَدْعُونَ عَنزَةً وَالرَّمَاحُ كَأَنَّهَا أَشْطَانُ بَيْتٍ فِي لَبَانِ الْأَدْهَمِ .

جعلوا الاسم (عنزة) وجعلوا (الرماح) حرف الاعراب .

وقال الاسود بن يعقرب تصديقا لهذه اللغة :

الْأَهْلُ لِهَذَا الدَّهْرِ مِنْ مُتَعَلِّلٍ عَنِ النَّاسِ مَهْمَا شَاءَ بِالنَّاسِ يَفْعَلُ

ثم قال :

وَهَذَا رِدَائِي عِنْدَهُ يَسْتَعِيرُهُ لَيْسَلْبَتِي نَفْسِي أَمَالِ بْنِ حَنْظَلٍ

وذلك لأن الترخيم يجوز في الشعر في غير النداء ، فلما رخم جعله بمنزلة اسم ليست

فيه « هاء » . (٢)

ومثله قوله : « وقد جاء في الشعر : (كَادَ أَنْ يَفْعَلَ) شبهوه بـ (عسى)

قال رؤبة :

قَدَ كَادَ مِنْ طُولِ الْبِلَى أَنْ يَمْضَحَا

و (المحص) مثله ، وقد يجوز في الشعر أيضا (لَعَلِّي أَنْ أَفْعَلَ) بمنزلة (عَسَيْتُ

أَنْ أَفْعَلَ) وقد يجوز : (يَوْشِكُ يُجِيءُ) بمنزلة : (عَسَى يُجِيءُ)

قال الشاعر امية بن أبي الصلت :

يُوشِكُ مَنْ فَسَّرَ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَاتِهِ يُوَافِقُهَا « (٣)

ومثله قوله : « ولا تقول : « آتِيكَ إِنْ تَأْتِي » الا في شعر ولا يحسن

« إِنْ تَأْتِي آتِيكَ » من قبل أن (إِنْ) هي العاملة . وقد جاء في الشعر قال جرير

ابن عبد الله البجلي :

١ - الكتاب : ج ١ ، ص ٤٧٠ - ٤٧١ ٢ - الكتاب : ج ١ ، ص ٢٢٢ - ٢٢٣

٣ - الكتاب : ج ١ ، ص ٤٧٨ - ٤٧٩ . وينظر ص ٢٨١ - ٢٨٢ .

يا أفسرعُ بنَ حابِسٍ يا أفسرعُ إنك إنْ يُصرعُ أخوكَ تُصرعُ
 أي : « إنك تُصرعُ إنْ يُصرعُ أخوكَ » ومثل ذلك قوله :
 هذا سُرَاقَةٌ للقرآنِ يدرُسُهُ والمرءُ عندَ الرُشَا إنْ يَلتَقِهَا ذِيبُ
 أي : (المرءُ ذئبٌ إن يلقَ الرُشَا) . قال الاصمعي : « وهو قديم أنشدنيهِ أبو
 عمرو » . وقال ذو الرمة :

وإني متى أشرفُ على الجانِبِ الذي به أنتِ من بينِ الجَوَانِبِ ناظِرُ
 أي : (ناظرٌ متى أشرفُ) . فجاز هذا في الشعر وشبهوه بالجزاء إذا كان جوابه
 منجزاً لان المعنى واحد . (١)

ومثله قوله : « وسألت الخليل عن (ثلاثة كلابٍ) فقال : يجوز في الشعر
 شبهوه بـ « ثلاثة قُرُوءٍ » (٢) ونحوها » . (٣)

وقوله : « وتقول : « بمن تَمَرَّرُ أمرُّرُ به » و « بمن تُؤخِذُ أوُخِذُ به »
 فحد الكلام ان تُثبِت (الباء) في الآخر لأنه فعلٌ لا يصل الا بحرف يدلك على
 ذلك انك لو قلت : « من تَصْرِبُ أنزلُ » لم يَجْزُ حتى تقول : « عليه » إلا
 في شعر . (٤)

فهذه المواضع وغيرها كثير تدل على جواز أن يجيء في الشعر ما امتنع مجيئه
 في الكلام من غير أن يُشير الى اضطرار الشاعر عند تكلمه بها .

وهناك مواضع كثيرة أخرى جاز فيها مجيء الشيء في الشعر لكنه على قلة ولغير
 اضطرار ايضاً ، واستعمل لهذا المعنى قوله : « وقد يجوز في شعر . . . » ونحو
 هذا . مثاله قوله في أنشاء كلامه على تأنيث الفعل بالتاء : « ومن قال :
 « ذَهَبَ فُلَانَةٌ » قال : « أذاهبُ فُلَانَةٌ ؟ » و « أحاضرُ القاضي امرأةٌ ؟ » ،
 وقد يجوز في الشعر : « موعظةٌ جاءنا » اكتفى بذكر الموعظة عن (التاء) .
 وقال الشاعر وهو الأعشى :

فإمّا تَرَى لِمَني بُدِّلَتِ فإنَّ الحَوَادِثَ أودى بِهيا
 وقال الآخر وهو عامرُ بنُ جُوَيْنِ الطائي :
 فلا مُزَنَةٌ ودَقَّتْ ودَقَّها ولا أرضَ أبقلَ إبقالها

- ١ - الكتاب ، ج ١ ، ص ٤٢٦ - ٤٢٧ وينظر في مثله ج ١ ، ص ٤٢٨ - ٤٢٩ و ص ٤٥٧ .
 ٢ - البقرة ، الآية ٢٢٨ .
 ٣ - الكتاب : ج ٢ ، ص ٢٠٢ .
 ٤ - الكتاب : ج ١ ، ص ٤٤٣ . وينظر : ج ١ ، ص ٤٨٥ .

وقال الآخر وهو طُفَيْلِ الْغَتَوِيِّ :

إِذْ هِيَ أَحْوَى مِنَ الرَّبْعِيِّ حَاجِبُهُ
والعينُ بالإثْمَدِ الحَارِيَّ مَكْحُولُ (١)
ومثله قوله متحدثاً عن حذف (اللام) الحازمة في الشعر : « واعلم أن هذه (اللام)
قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمرة وكأنهم شبهوها بـ (أَنْ) إذا عملت
مضمرة ، وقال الشاعر :

مُحَمَّدٌ تَفَدُّ نَفْسِكَ كُلَّ نَفْسٍ
وَإِنَّمَا أَرَادَ : « لَتَفَدِّ » . (٢)

وقوله في حذف (يا) النداء في الشعر : « وقد يجوز حذف (يا) من
النكرة في الشعر ، قال العجاج :

جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَدِيْرِي

يريد : « يا جارية » . (٣)

وقد يستعمل الشيء في الكلام المشور وهو غير ممنوع لكنه قليل أو قبيح أو
مستكره في حين هو جائز في الشعر وجيد مثاله قوله : « ولو قلت : « مُرَّةُ
يَحْفَرُهَا » على الابتداء كان جيداً . وقد جاء رفعه على شيء هو قليل في الكلام
على « مُرَّةُ أَنْ يَحْفَرَهَا » فإذا لم يذكروا (أَنْ) جعلوا المعنى بمنزلة في :
(عَسَيْتَا نَفَعَلُ) ، وهو في الكلام قليل لا يكادون يتكلمون به ، فإذا تكلموا
فالفعل كأنه في موضع اسم منصوب كأنه قال : « عسى زيد قائلاً » ثم وضع
(يقول) في موضعه ، وقد جاء في الشعر قال طرفة بن العبد :

أَلَا أَيُّهَا الرَّاجِرِي أَحْضَرُ الْوَعَى

وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي (٤)

ومما لا يحسن في الكلام ويجوز في الشعر قوله : « واعلم أنه قبيح أن تقول :
« ذهبَ وَعَبْدُ اللَّهِ » و « ذهبَ وَعَبْدُ اللَّهِ » و « ذهبَ وَأَنَا » لأن (أَنَا) بمنزلة
المظهر . ألا ترى أن المظهر لا يشركه إلا أن يجيء في الشعر . قال الراعي :

فَلَمَّا لَحِقْنَا وَالْجِبَادُ عَشِيَّةً
دَعَا يَا لِكَلْبٍ وَعَتْرَيْنَا لِعَامِرٍ (٥)

- ١ - الكتاب : ج ١ ، ص ٢٢٩ - ٢٤٠ .
٢ - الكتاب : ج ١ ، ص ٢٢٥ ، وينظر ج ١ ، ص ٣٥٥ و ٣٩٠ و ٣٩١ و ٤٣٨ و ٤٤١ و ٤٥٨
و ٤٥٩ و ٤٧٤ و ج ٢ ، ص ٢١٧ - ٢١٨ وغيرها كثير .
٣ - الكتاب : ج ١ ، ص ٤٥٢ ، وينظر ج ١ ، ص ٤٣٧ .
٤ - الكتاب : ج ١ ، ص ٣٩٠ - ٣٩١ .

ومثله قوله : « واعلم أن حروف الجزاء يقبح أن تتقدم الاسماء فيها قبل الافعال وذلك لانهم شبهوها بما يجزم . . . إلا أن حروف الجزاء قد جاز فيها ذلك في الشعر » . (١)

ومما يستعمل في الكلام وهو قليل مكروه ، لكنه جائز في الشعر وكثير جدا ما جاء في قوله : « واعلم أن الاسماء التي ليس في أواخرها (هاء) أن لا يحذف منها أكثر لانهم كرهوا أن يُخلوا بها فيحملوا عليها حذف التنوين ، وحذف حرف لازم للاسم لا يتغير في الوصل ولا يزول . وإن حذفَ فَحَسَنٌ ، وليس الحذف لشيء من هذه الاسماء ألزم منه لـ (حارث) و (مالك) و (عامر) وذلك لانهم استعملوها كثيرا في الشعر وأكثروا التسمية بها للرجال . وقال مهلهلُ بنُ ربيعةَ :

يا حارِ لا تجْهَلْ على أشياخنا إنا ذوو السّوراتِ والاحلامِ
 وهو في الشعر أكثر من أن أحصيه » . (٢)

ومثله قوله : « وتقول : « عليك اميرا زيدٌ » لانه لو قال : « عليك زيدٌ » وهو يريد الإمرة كان حسنا . وهذا قليل في الكلام كثير في الشعر لانه ليس بفعل ، وكلما تقدم كان اضعف له وابعده » . (٣)

وقد يكون الشيء قبيحا في الكلام وهو جائز في الشعر على ضعف وقلة وذلك ما ورد في قوله : « واعلم أنه قبيح أن تقول : « مررتُ برجل لا فارس » حتى تقول : « لا فارس ولا شجاع » ومثل ذلك : « هذا زيدٌ لا فارساً » لا يحسن حتى تقول : « لا فارسا ولا شجاعا » ؛ وذلك أنه جواب لمن قال أو لمن تجعله ممن قال : « أبرجلٍ شجاعٍ مررتُ ام بفارسٍ ؟ » ولقوله : « أفارسٌ زيدٌ أم شجاعٌ ؟ » .

وقد يجوز على ضعفه في الشعر قال رجل من بني سكلول :

وأنت امرؤٌ مينا خلقتَ لغيرنا حياتك لا تنفعُ وموتك فاجعُ (٤)

وقد يجيء في الشعر ولكنه مستكره كما في قوله في باب : (الرفع فيه وجه الكلام وهو قول العامة) : « وذلك قولك : « مررتُ بسرجٍ خرزٍ صفتُهُ »

١ - الكتاب : ج ١ ، ص ٤٥٧ وينظر في مثله ص ٤٥٨ . و ص ٢٩٥ - ٢٩٦ .

٢ - الكتاب : ج ١ ، ص ٢٢٤ - ٢٣٥ .

٣ - الكتاب : ج ١ ، ص ٢٧٧ . وينظر مثله في ج ١ ص ٢٧٦ - ٢٧٧ و ٢٢٨ و ٢٣٩ .

٤ - الكتاب : ج ١ ، ص ٣٥٨ .

و « مررتُ بصحيفة طينٍ خاتمها » و « مررتُ برجل فضة حلية سيفه »
وانمسا كان الرفع في هذا أحسن من قبل انه ليس بصفة لو قلت : « له خاتمٌ
حديدٌ » أو « هذا خاتمٌ طينٌ » كان قبيحا ولا تقول : « مررتُ بخنزٍ
صفتُهُ » ولا « بطينٍ خاتمهُ » لأن هذا اسم وقد يكون في الشعر (هذا خاتمٌ
طينٌ) و (صفةٌ خنزٌ) مستكرها . (١)

فهذه المواضع التي ذكرناها وغيرها مما أشرنا اليه جاء التعبير فيها ممنوعا او
قليلًا او قبيحا او مستكرها في الكلام لكنه جائز في الشعر كثر فيه وكان قياسا ام كان
كثيرا فقط او قل وضعف او استكرهه ولكنه مع ذلك لم يكن إلهاء بحيث يضطر
الشاعر اليه ولا يستطيع الابتعاد عنه وتغييره ، ومع ذلك اعتبره ضرورة .

وقد عقد بابا باسم : « ما يجوز في الشعر من (إيتا) ولا يجوز في الكلام »
ولم يشر الى أنه ضرورة قال فيه : « من ذلك قول الشاعر :

إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتَ إِيَّاهُ كَأَنَّ

وقال بعض اللُصوص :

كَأَنَّا يَوْمَ قُورَى إِنَّمَا نَقْتُلُ إِيَّانَا
قَتَلْنَا مِنْهُمْ كُلَّ فِتْيٍ أَيْضَ حُسَّانَا « (٢)

ويتضح من هذا أن الضرورة عند سبويه قد تكون وتقع في الشعر من غير إلهاء
لأنه لم يشر فيه الى اضطرار الشاعر اليها . حيث لا يجد مندوحة عنها كما كان ابن
مالك يرى .

وفي الكتاب مواضع اخرى اشار فيها الى انها لا تجوز في الكلام إلا أن يضطر
شاعر اليها ولم يمثل لها بشعر وردت فيه . مثاله قوله : « وأما (أَفْعَلٌ) اذا
كان صفة فانه يكسر على : (فَعْلٌ) كما كسروا (فَعُولًا) على : (فَعْلٌ) ،
لان (أَفْعَلٌ) من الثلاثة وفيه زائدة كما أن في : (فَعُولٌ) زيادة ، وعدة
حروفه كعدة حروف : (فَعُولٌ) الا انهم لا يُثَقِّلُونَ في : (أَفْعَلٌ) في
الجمع (العين) إلا أن يضطر شاعر وذلك (أَحْمَرٌ) و (حُمْرٌ) و (اخضرٌ) و
(خُضْرٌ) و (أبيضٌ) و (بيضٌ) و (أسودٌ) و « سودٌ » . (٣)

١ - الكتاب : ج ١ ، ص ٢٢٨ - ٢٢٩ .

٢ - الكتاب : ج ١ ، ص ٢٨٢ - ٢٨٣ .

٣ - الكتاب : ج ٢ ، ص ٢١١ .

ومثله قوله : « وكأنهم منعهم أن يستعملوا في (كُدْتُ) و (عَسَيْتُ)
 الاسماء أن معناها ومعنى نحوها تدخله (أن) نحو قولهم : « خَلِيقٌ أَنْ يَقُولَ »
 و « قَارِبٌ أَنْ يَفْعَلَ » ألا تراهم يقولون : « عَسَى أَنْ يَفْعَلَ » . ويضطر الشاعر
 فيقول : « كُدْتُ أَنْ » فلما كان المعنى فيهن ذلك تركوا الاسماء لئلا يكون
 ما هذا معناه كغيره . (١)

ومثله قوله : « وأما في الإشراك فلا يجوز ، لانه لا يحسن الإشراك في
 (فَعَلْتِ) و (فَعَلْتُمْ) إلا بـ (أَنْتِ وَأَنْتُمْ) وهذا قول الخليل وتفصيله عن
 العرب .

وقد يجوز في الشعر أن نشرك بين الظاهر والمضمر على المرفوع والمجرور اذا
 اضطر الشاعر . (٢)

ومثله قوله في باب (ما لا يجوز فيه الاضمار في حروف الجر) : « ولو
 اضطر شاعر فأضاف (الكاف) الى نفسه قال : (ما أَنْتَ كَي) . و (كَيُّ) خطأ
 من قِبَل أنه ليس في العربية حرف يفتح قبل (ياء) الاضافة » . (٣)

وقد يصرح بان هذا الاضطرار لم يرد في شعر يعلمه فيقول : « وسألته عن :
 « آتِي الاميرَ لَا يَقْطَعُ اللَّصَّ » فقال : « الجزاء ههنا خطأ ، لا يكون الجزاء ابدا
 حتى يكون الكلام الأول غير واجب إلا أن يُضْطَرَّ شاعرٍ ، ولا نعلم هذا جاء في
 شعر البتة » . (٤)

ومن الضرورات ما قد وردت في الكلام الضعيف وهي اجدر أن تأتي في
 الشعر ان اضطر الشاعر ، يقول في باب : (ثبات الياء والواو في الهاء التي
 هي علامة الاضمار وحذفهما) : « فان كان الحرف الذي قبل (الهاء) متحركا
 فالأثبات ليس الا . كما تثبت (الالف) في التأنيث لانه لم تأت علة لما ذكرنا
 فجرى على الأصل إلا أن يضطر شاعر فيحذف كما يحذف (ألف) : (مُعَلِّي)
 وكما حذف فقال الشاعر :

وَطَرْتُ بِمِنْصُلِّي فِي يَعْمَلَاتِ دَوَامِي الْأَيْدِ يَخْبِطُنَ السَّرِيحَا
 وهذه اجدر أن تحذف في الشعر ، لأنها قد تحذف في مواضع من الكلام . (٥)

١ - الكتاب ج ١ ، ص ٤١٠ وينظر في مثله : ج ٢ ، ص ١٧٥ ، و ج ١ ، ص ٤٤١ .

٢ - الكتاب : ج ١ ، ص ٣٩١ .

٣ - الكتاب : ج ١ ، ص ٣٩٢ وينظر : ج ١ ، ص ٢٢٩ - ٢٣٠ ، و ج ١ ، ص ٢٣٠ - ٢٣١ .

٤ - الكتاب : ج ١ ، ص ٤٥٣ .

٥ - الكتاب : ج ٢ ، ص ٢٩١ - ٢٩٢ ، وينظر : ج ١ ، ص ٤٢٣ و ص ١٨١ .

ومثله قوله : « ويقول يونس للمرأة تسمى بـ (قاض) : « مررت بقاضي قبل » و « مررت بأُعَيْمِي منك » . فقال الخليل : « لو قالوا هذا لكانوا خلقاء ان يلزموها الجر والرفع كما قالوا حين اضطروا في الشعر فأجروه على الاصل . قال الشاعر الهذلي :

أبيتُ على معاري واضحاتٍ بهنّ ملوّبٌ كدمِ العياطِ
وقال الفرزدق :

فلو كان عبدُ الله مولى هجوتهُ ولكنَّ عبدَ الله مولى موالينا
فلما اضطر الى ذلك في موضع لا بد فيه من الحركة أخرجوه على الأصل قال الشاعر ، ابن قيس الرقيبات :

لا بارك الله في الغواني هـلُّ بصبحن إلا لهنّ مطلبُ
وقال : وأنشدني أعرابي من بني كليب لجرير :

فيوماً يوافيني الهوى غير ماضي فيوماً ترى فيهنّ غولا تغولُ
قال : الا تراهم كيف جرّوا حين اضطروا ، كما نصبوا الأول حين اضطروا ، وهذا الجر نظير ذلك النصب » (١) .

فهذا موضع اضطر فيه الشاعر الى ان يأتي بالمنقوص مفتوحا في موضع الجر كما جاءوا به مجرورا في موضع الجر ايضا .

اما اكثر المواضع التي اشار فيها سيبويه او شيوخه الى اضطراب الشاعر او الشعراء فقد ذكروا الامثلة التي وردت فيها هذه الضرورات ، مثال ذلك قوله : « وسألته عن قوله : « إن تأتيني أنا كريم » فقال : لا يكون هذا الا أن يضطر شاعر من قبل أن (أنا كريم) يكون كلاما مبتدأ و (الفاء) و (إذا) لا يكونان الا معلقين بما قبلهما ، فكرهوا أن يكون هذا جوابا حيث لم يشبه (الفاء) ، وقد قاله الشاعر مضطرا يشبهه بما يتكلم به من الفعل . قال حسان بن ثابت :

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يُشْكِرُهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ سَيِّئَانِ
وقال الأسدي :

بَنِي تُعَلِّ لَا تُشْكِعُوا الْعَنْزَ شُرْبَهَا بَنِي تُعَلِّ مَنْ يَنْكَعِ الْعَنْزَ ظَالِمٌ
وزعم انه لا يحسن في الكلام : « إن تأتني لأفعلن » . (٢) .

ومثل ذلك قوله عند حديثه عن (إذا) : « وقد جاوزا بها في الشعر مضطرين شبهوها ب (إن) حيث رأوها لما يستقبل ، وانه لا بد لها من جواب . قال قيس ابن الخطيم الانصاري :

إذا قصرت أسيافنا كان وصلها خطانا إلى أعدائنا فنضارب
وقال الفرزدق :

ترفع لي خندف والله يرفع لي نارا إذا خمدت نيرانهم تقيد
وقال بعض السلوليين :

إذا لم تنزل في كل دار عرفتها لها واكف من دمع عينك يسجم
فهذا اضطرار وهو في الكلام خطأ . ولكن الجيد قول كعب بن زهير :

وإذا ما تشاء تبعت منها مغرب الشمس ناشطاً مدعورا (١)
فهذا الذي جاء في هذه الأبيات اذن مما اضطر اليه الشعراء وليس أصلا انما حاولوا به وجها مع اضطرارهم اليه وهو تشبيههم (إذا) ب (إن) .

ومثل ذلك مما اضطر اليه الشعراء ما جاء في قوله متحدثا عن الظروف التي تعامل معاملة الاسماء في الشعر اضطرارا : « واعلم أن هذه الاشياء كلها قد تكون اسماء غير ظروف بمنزلة (زيد) و (عمرو) وسمعا من العرب من يقول : « دارك ذات اليمين » . قال الشاعر وهو لبيد :

فعدت كلا الفرجين تحسب أنه مولى المخافة خلفها وأمامها
ومن ذلك ايضا « هذا سواك » و (هذا رجل سواك) فهذا بمنزلة : (مكانك) إذا جعلته في معنى : (بدلك) . ولا يكون اسما الا في الشعر ، قال بعض العرب لما اضطر في الشعر جعله بمنزلة (غير) قال الشاعر : وهو رجل من الانصار :

ولا ينطق الفحشاء من كان منهم إذا قعدوا منّا ولا من سوائنا
وقال الآخر وهو الاعشى :

تجانف عن جوى اليمامة ناقتي وما عدلت من أهلها لسوائكا
ومثل ذلك : (أنت كعبد الله) كأنه يقول : « أنت كعبد الله » أي : (أنت في حال كعبد الله) فأجري مجرى : (بعبد الله) . إلا أن ناسنا من العرب اذا اضطروا في الشعر جعلوها بمنزلة : (مثل) . قال الراجز وهو حميد الأرقط :

فَصَيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَا كُؤُلُ

وقال خِطَامُ الْمُجَاشِعِيِّ :

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْتَفَيْنُ « (١)

ومثله قوله : « واما قول الشاعر :

وَكَحَلِ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِيرِ

فانما اضطر فحذف (الباء) من : (عَوَاوِيرِ) ، ولم يكن ترك (الواو) لازماً له في الكلام فيهمز . « (٢)

ومثله قوله : « ومثل ذلك قول الشاعر :

مَرَّوَانُ مَرَّوَانُ أَخُو الْيَوْمِ الْيَمِّي

وانما اراد : (الْيَوْمِ) فاضطر الى هذا . « (٣)

فموقف سيبويه من الضرورة الشعرية ليس كما وضحه لنا ابو حيان او نسيه اليه السيوطي من أن سيبويه لا يسمي الضرورة إلا ما يضطر اليه الشاعر ولا يجد ملجأ منها الى غيرها .

إضافة الى تجويز سيبويه في الضرورة أن تقع في الاضطرار وفي الاختيار للشاعر دون النائر فقد وردت نصوص نستطيع أن نستنتج منها أن الضرورة عند سيبويه لا تختص بالشعر فقط لاضطرار او لغير اضطرار وانما هناك ضرورة تقع في الكلام المنثور حيث يضطر المتكلم الى أن ينطق بعبارات ممنوعة في الاختيار ومثاله قوله : « ويقول الرجل اذا تذكر ولم يرد ان يقطع كلامه : « قَالَ » فيمدُّ : (قَالَ) ، و : « يَقُولُوا » فيمدُّ : (يقول) و « بين العامي » فيمدُّ : (العام) سمعناهم يتكلمون به في الكلام ويجعلونه علامة ما يتذكر به ولم يقطع كلامه . فاذا اضطروا الى مثل هذا في الساكن كسروا ، سمعناهم يقولون : « إِنَّهُ قَدِي » في : (قَدِي) ، ويقولون : « أَلِي » في (الالف واللام) يتذكر : (الحارث) ونحوه ، وسمعنا من يوثق به في ذلك يقول : « هذا سَيْفِنِي »

١ - الكتاب : ج ١ ، ص ٢٠٢ - ٢٠٣ .

٢ - الكتاب : ج ٢ ، ص ٣٧٤ .

٣ - الكتاب : ج ٢ ، ص ٣٧٩ وينظر في مثل هذا : ج ١ ، ص ٣١٤ و ٣٣١ و ٣٣٢ و ٣٤٤ و ٤٨٠ و

٣٤٦ و ٢٤٧ و ٧٢٨ و ج ٢ ، ص ٥٥ و ٥٩ و ١١٩ و ١٥٢ و ١٥٣ و ١٦١ و ٢٩١ و ٢٩٨ و ٣٠٤ و

و ٣٣١ و ٣٥٩ و ٣٦٩ و ٣٧٤ و ١٦٩ - ١٧٠ و ٢٦٩ و ١٢٣ و ٢٠٦ و ٢٠٧ وغيرها كثير .

يريد : (سَيْفٌ) ولكنه تذكر بعد كلاما ولم يرد أن يقطع اللفظ لأن التنوين حرف ساكن فكسره كما يكسر دال « قد » . (١)

ومثل هذا مما يفهم منه الاضطرار في النثر قوله ناقلا عن يونس ان بعضهم يقول في النثر ما يضطر اليه الشاعر من وصل نون التوكيد بالمضارع مع عدم وجود مسوغ كالقسم ونحوه من الطلب وغيره مما يجوز توكيد المضارع بعده بالنون : « ويجوز للمضطر : (انتَ تَفَعَلْنَ ذَاكَ) شبهوه بالتي بعد حروف الاستفهام لانها ليست مجزومة ، والتي في القسم مرتفعة فاشبهتها في هذه الاشياء فجعلت بمنزلتها حين اضطروا وقال الشاعر : جَدِيْمَةُ الْأَبْرَشِ :

رُبَّمَا أُوقِيْتُ فِي عِلْمٍ تَرَفَعْنَ ثَوْبِي شِمَالَاتُ

وزعم يونس أنهم يقولون : « رَبَّمَا تَقَوْلَنَّ ذَاكَ » و « كَثُرَمَا تَقَوْلَنَّ ذَاكَ » لأنه فعل غير واجب ولا يقع بعد هذه الحروف الا و (ما) له لازمة ، فأشبهت عندهم (لام القسم) . وان شئت لم تُقْحِمِ (النون) في هذا النحو فهو أكثر وأجود . (٢)

واوضح منه قوله : « وقد يجوز حذف (يا) من النكرة في الشعر ، قال العجاج :

جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَدِيْرِي

يريد : (يا جارية) . وقال في مثل : « اِفْتَدِ مَخْنُوقٌ » و « اَصْبِحْ لَيْلٌ » و « اَطْرُقْ كَرًا » وليس هذا بكثير ولا قوي . (٣)

أما المواضع القياسية والمواضع السماعية مما يجوز استعماله في الشعر فلم يتبين بصورة واضحة الا ما جاء في باب : (ما يحتمل الشعر) من الضرورات التي اعتبرها قياسية حتى ما كان يقبح منها في الكلام المشهور وقد مر بنا ذلك . ومثله ما تقدم مما ذكر فيه : أنه كثير في الشعر ، او : أنه لا يكاد يُحصيه كثرةً ، او : أنه جائز في الشعر وان قبح او ضعف او كان مستكرها في النثر ، فالواضح فيه أنه من المواضع التي يجوز مجيئها قياسا في الشعر .

ومن القياس كذلك ما جاء في باب : (وجوه القوافي في الانشاد) . (٤) من حذف حروف من القوافي لا يجوز حذفها في الكلام . وزيادة حروف لا تجوز

١ - الكتاب : ج ٢ ، ص ٢٠٢ - ٢٠٤ .

٢ - الكتاب : ج ٢ ، ص ١٥٣ .

٣ - الكتاب : ج ١ ، ص ٣٢٥ - ٣٢٦ .

٤ - الكتاب : ج ٢ ، ص ٢٩٨ - ٣٠٤ .

زيادتها في المثور ، ثم ما جاء في باب : (ما يجوز في الشعر من (إيّا) ولا يجوز في الكلام) (١) . كل هذا لانه يعتبر الشعر نوعا خاصا تكثر فيه (الرخص) كما سماها بعضهم وهي الضرورات اضطر الشاعر اليها أم كان لها مختارا . وقد أحسّ المحدثون بذلك من اشارات سيويه وغيره من اللغويين والنحاة فأفردوا الشعر بأحكام خاصة وأساليب من التعبير بحثوها على أنها (لغة الشعر) (٢) ، وستحدث عن ذلك في بحث نحن في سبيل اعداده إن شاء الله .

اما تقسيم الضرورات الى حسنة و سهلة و قبيحة و نحوها فجميعها مأخوذ من الكتاب ايضا كما مر بنسبنا في النصوص التي استشهدنا بها ، وإن كان سيويه لم يقسمها ولم يرتبها لأن غرضه لم يكن بحث الضرورة انما كان يذكرها في المواضع التي تعرض فيها ويبين نوعها أهى حسنة ام قبيحة ؟ ضعيفة ام جائزة أم غير ذلك ؟

أما من جاءوا بعده فقد بحثوها وقسموها وقد تبين ذلك واضحا عند ابن جني (- ٣٩٢ هـ) الذي ذكر لنا أن استاذه ابا عليّ الفارسيّ كان الباديء يبحث الضرورة وتقسيمها الى حسنة وقبيحة كما يظهر ذلك في كتاب (الخصائص) الذي تحدث فيه عن الضرورات وفرق بين ما جاز منها لمن في زمنه وبين ما جاز منها لمن قبلهم وعلّة ذلك ، وعلق عليها اما بالحسن او بالضعف او القبح او الاستنكار أو الاستكراه أو نحوها . (٣)

وبحثها بعده وفصل فيها أبو الحسن حازم القرطاجني (- ٦٨٤ هـ) في كتابه : (منهاج البلغاء) . كما تحدث عنها أبو حيان (- ٧٤٥ هـ) في معظم كتبه النحوية الصغيرة والكبيرة ، ثم جلال الدين السيوطي (- ٩١١ هـ) الذي تحدث عن الضرائر في كتابه : (الاقتراح) و (المزهرة) ، وأخيرا ألف الاستاذ المرحوم محمود شكري اللوسي (- ١٩٢٤ م) . كتاب : (الضرائر وما يجوز للشاعر دون الناثر) .

ويحتاج الكلام على الضرورة الى بحث مطول ، اما هنا فقد أردنا توضيح ما اعتبره النحاة داخلا في (الحكم) من الرخص وغيرها وهي الضرورات الجائزة والمستحسنة والقياسية ، او غير الجائزة مما هو اضطرار مستقبحا كان او مستكراها .

١ - الكتاب : ج ١ ، ص ٢٨١ - ٢٨٢ .

٢ - ينظر المعجم اللغوية ص ٨٩ وما بعدها ومقدمة لدراسة فقه اللغة ص ١١٢ وما بعدها . للدكتور : محمد أحمد أبو الفرج .

٣ - الخصائص ج ١ ص ٣٢٣ - ٣٢٥ .

العلّة :

أما الركن الرابع والأخير من أركان القياس فهو العلة : وهي الصفة أو الميزة التي من أجلها أعطى المقيس الحكم الذي في المقيس عليه . مثال ذلك أن للفاعل وضعا خاصا في الجملة ، فإذا تحقق هذا الوضع في أية كلمة صارت فاعلا واستحقت الرفع ، ففي قولنا : « سافر زيد » مثلا كلمة (زيد) دلت على من وقع منه الفعل ، وكل كلمة دلت على ذلك فهي فاعل ، فالعلة لاعتبارنا : (زيد) فاعلا هنا في وقوع الفعل منه ، لذلك حكمنا له بالحكم النحوي الذي هو الفاعلية .

ثم نقول : « إن كلمة (زيد) مرفوعة لأن كل فاعل مرفوع » . فقولنا : (كل فاعل مرفوع) هي العلة في رفع (زيد) ، لذلك حكمنا لزيد بالحكم الذي هو الرفع .

وكان أول من علل النحو فذكر أسباب اعرابه عبد الله بن أبي اسحاق كما يرى الاستاذ جرجي زيدان . (١) أما ابن جني فكان يرى أن أبا عمرو بن العلاء أول من نقل استعمال التعليل عن العرب فقد أورد نصا عن الاصمعي عن أبي عمرو أنه قال : « سمعت رجلا من اليمن يقول : « فلان لغوب جاءته كِتَابِي فاحتقرها » فقلت له : أتقول : جاءته كتابي ؟ قال : نعم ، أليس بصحيفة ؟ » .

ورأى ابن جني أن هذا الخبر مبدأ التعليل عند النحاة ، (٢) وإن النحاة محقون في تعاليلهم بعد أن سمعوا هذا الاعرابي وغيره يعللون ما ينطقون به وما يسألون عنه . يقول : « افتراك تريد من أبي عمرو وطبقته وقد نظروا وتلربوا وقاسوا وتصرفوا ان يسمعوا اعرابيا جافيا غفلا يعلل هذا الموضوع بهذه العلة ويحتج لتأنيث المذكر بما ذكره فهلا يحتاجوا هم لمثله ولا يسلكوا فيه طريقته فيقولوا : فعلوا كذا لكذا ، وضعوا كذا لكذا ، وقد شرع لهم العربي ذلك ووقفهم على سمنه وأمته » . (٣)

وجاء بعد هذين الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلامذته فعللوا وتوسعوا في التعليل ، ويرى الدكتور شوقي ضيف أن الخليل بن أحمد من أول من بسط القول في العلل النحوية بسطا لفت بعض معاصريه فتقدم اليه يسأله : « أخذ هذه العلل النحوية عن العرب أم اخترعها من لدن نفسه ؟ فأجاب : إن العرب نطقت على

١ - تاريخ اداب اللغة العربية ج ٢ ص ١١٣ ، وينظر : في اصول اللغة أو النحو لترزي ص ١٠٢

٢ - الخصائص ج ١ ص ٢٤٩ .

٣ - الخصائص ج ١ ص ٢٤٩ .

سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علل وان لم ينقل ذلك عنهم .
وان النحاة هم الذين يلتمسون العلة النحوية التي قصدها المتكلمون باللغة .

وهذا ما رواه لنا الزجاجي في ايضاحه في رد الخليل على من سأله عن العلة فقال : « ذكر لنا بعض شيوخنا أن الخليل بن احمد رحمه الله سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو فقيل له : عن العرب اخذتها ام اخترعتها من نفسك ؟ فقال : ان العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله ، وان لم ينقل ذلك عنها ، واعتلت انا بما عندي انه علة لما علته منه ، فان اكن اصببت العلة فهو الذي التمسست ، وان تكن هناك علة له ، فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء عجيبة النظم والاقسام ، وقد صحت عنده حكمة بانيتها بالخبر الصادق او بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة ، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : انما فعل هذا هكذا لعله كذا وكذا ولسبب كذا وكذا سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك ، فجائز ان يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار ، وجائز ان يكون فعله لغير تلك العلة ، الا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل ان يكون علة لذلك . فان سئح لغيري علة لما علته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها .» (١)

وقد اخذت المدارس النحوية جميعا منذ الخليل بمبدأ العلية ، فكل حكم نحوي يعلل وكل ظاهرة نحوية كلية او جزئية لا بد لها من علة عقلية أو وجدتها . ولم يكتفوا بما قرب وسهل من العلل وانما ذهبوا يغوصون على كوامن العلل وخفياتها ودقائقها ، وكل نحوي بصري او كوفي او بغدادي يُجري ملكاته الذهنية وموابه العقلية في استنباط علل جديدة لم يعلل بها السابقون على حسب ما استخزن عقله من قوة البرهان وحُشي من عمق الدلالة . (٢)

وبذلك فتح باب التعليل امام النحاة فأخذ كل متعمق في علم النحو منهم يستنبط ما يستطيع من غرائب ونوادير لم يقفوا بها عند أحكام الاعراب الظاهرة بل داروها في واقع الكلام الاعرابي ولا واقعه وتجادلوا فيها طويلا مفضين في كثير من جدلهم الى فروض وهمية حتى عقَدوا مصنفاتهم تعقيداً شديداً ، وحتى غدا كثير من مباحثها عسيرا . (٣)

١ - الايضاح ص ٦٦ . وينظر مقدمة الايضاح للدكتور شوقي ضيف ص : ج ، وفي اصول اللغة والنحو : ترزي ص ١٢١ - ١٢٢ .

٢ - ينظر مقدمة الايضاح : الدكتور شوقي ضيف ص ب وفي اصول اللغة والنحو : ترزي ص ١٠٢ - ١٠٤ .

٣ - ينظر مقدمة الايضاح : ص ب - ج .

ويرى الاستاذ ترزي أن ظاهرة التعليل قد استفحل امرها في القرنين الثالث والرابع الهجريين ، ومما ساعد على ذلك امتزاج النحو بالمنطق آنذاك امتزاجا اعتبره السيرافي من واد واحد بالمشاكلة والمماثلة ، ويتبين واضحا عند الرماني من علماء القرن الرابع الذي كان يمزج النحو بالمنطق حتى قال فيه ابو علي الفارسي : « إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء وان كان النحو ما نقوله نحن فليس معه منه شيء » . (١)

ومن الذين جاءوا بين الخليل والرماني نحاة كوفيون وبصريون اعتمدوا على التعليل كثيرا . منهم : الفراء الذي عُنِيَ بالتعليل ولم تكن علة تخلو من الطابع الفلسفي وان لجأ في بعضها الى السهولة والوضوح كما يتضح ذلك في كتابه (معاني القرآن) حيث علل جواز تذكير الفعل قبل الاسم المؤنث في قوله تعالى : « فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ » (٢) وعدم جواز ذلك اذا جاء بعده ، بقوله : « فان قال قائل : أرايت الفعل اذا جاء بعد المصادر المؤنثة أيجوز تذكيره بعد الاسماء كما جاز قبلها ؟ قلت : ذلك قبيح وهو جائز ، وانما قبح لأن الفعل اذا أتى بعد الاسم كان فيه مكني - أي ضمير - من الاسم فاستقبحوا أن يضمروا مذكرا قبله مؤنث ، والذين استجازوا ذلك قالوا : يذهب به الى المعنى ، وهو في التقديم والتأخير سواء » . (٣)

وكان المبرد ومن عاصره من نحاة القرن الثالث الهجري يعتبرون العلة رديف الحكم النحوي لا تفارقه ولا ينبغي لها في اعتقادهم ان تفارقه . وكان شديد الاهتمام بالتعليل يتخذ منه سلاحا للمناقشة والبحث ، وكانت له يد طولى وحظ في التعليل لانه كان من المجتهدين فيه حتى كانت المطالبة بالعلة هي السلاح الذي شهر في مناقشاته مع الزجاج ومن معه من حلقة ثعلب ، كما وقف في وجه سيبويه لانه قبل قول الخليل خاليا من التعليل فخالفه في كثير من المسائل لم يكن خلافه فيها كلها حول الحكم النحوي انما كان في كثير منها حول علة ذلك الحكم ووافقه في بعضها في الحكم وخالفه في علة . (٤)

حدث ابن الانباري أن الزجاج قال : « لما قدم المبرد جئت لأناظره ، وكنت اقرأ على أبي العباس ثعلب فعزمت على اعناته ، فلما فاتحته الجمي بالحجة وطالبي بالعلة وألزمني الزامات لم اهدئ اليها » . (٥)

١ - ينظر بنية الوعاة ص ٢٤٤ .

٢ - ينظر معاني القرآن ج ١ ص ١٢٨ .

٣ - ينظر النحو العربي - مازن المبارك ص ٦٧ - ٦٩ .

٤ - نزعة الالباء ص ٥٥ .

غير أن المبرد والفراء وان تكلما في العلة فانهما لم يفردها بالبحث انما جاء
حديثهما عنها في مؤلفاتهما العامة . اما الذين افردوا العلة بالتأليف والبحث فقد كان
من أولهم تلميذ سيبويه محمد بن المستنير المعروف بقطرب المتوفى سنة ٢٠٦ هـ فقد
ورد في ترجمته انه ألف كتاب (العلل في النحو) . (١)

وجاء ابو عثمان المازني المتوفى في حدود سنة ٢٣٠ هـ فألف كتاب (علل
النحو) . (٢)

واستمر البحث والتأليف في العلة حتى تميز بها بعض النحاة كما حدث القفطي
أن ثعلبا قال : كان ابو جعفر محمد بن عبد الله بن قادم حسن النظر في العلل . (٣)

وما كاد القرن الثالث ينتهي حتى استقرت علل النحو واتسع البحث فيها
وأصبح مما يفخر النحاة بمعرفته والاهتداء اليه يكتبون فيها ويناقشون ويجادلون .
ولما جاء القرن الرابع غزت النزعة المنطقية الفكر الاسلامي فتأثرت بها
العلوم المختلفة ومنها علم النحو الذي اعتمد على القياس والتعليل اعتمادا تاما حتى
أن ابا علي الفارسي (- ٣٧٧ هـ) الذي أرسى قواعد القياس كان يقول :
« لئن اخطيء في خمسين مسألة مما باباه الرواية احب الي من أن اخطيء في مسألة
واحدة قياسية » . وتابعه في هذا تلميذه ابن جني المتوفى سنة ٣٩٢ هـ الذي كان
يقول : « اذا بطل ان يكون النحو رواية ونقلًا وجب ان يكون قياسا وعقلا » والذي
قال عن الاضمعي انه : « ليس ممن ينشط للمقاييس ولا لحكاية التعليل » (٤)

وقد اكثر ابو علي الفارسي وتلميذه ابن جني من التعليل ، وحاول ابن جني
ان يقارن بين علل النحويين وعلل المتكلمين وعلل المتفقيين واستنتج أن علل النحاة
اقرب الى علل اهل الكلام منها الى علل اهل الفقه ، وذلك لأن المتكلمين انما
يحولون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال او خفتها على النفس ، وليس كذلك
حديث علل الفقه . (٥)

ثم يقارن بين علل النحو وعلل الفقه فيقول : « ولست تجد شيئا مما علل به
القوم وجوه الاعراب الا والنفس تقبله والحس منطو على الاعتراف به الا ترى ان

- ١ - ينظر الفهرست لابن النديم ص ٨٤ طبعة القاهرة ، ومعجم الادباء ج ٢ ص ١٠٤ ، وبغية
الوعاء ص ١٠٤ .
- ٢ - ينظر بغية الوعاء ص ٢٠٢ . ومعجم الادباء ج ٧ ص ٢١٨ - ٢٢٢ .
- ٣ - ينظر انباه الرواة ج ٢ ص ٥٦ ط القاهرة . وبغية الوعاء ص ٥٨ .
- ٤ - ينظر الخصائص ج ١ ص ٣٦١ ، والنحو العربي لثان المبارك ص ٧٤ - ٧٥ .
- ٥ - الخصائص ج ١ ص ٤٨ .

عوارض ما يوجد في هذه اللغة شيء سبق وقت للشرح. وفتح في التحاكم فيه الى
بديهية الطبع ، فجميع علل النحو اذا مواطئة للطباع وعلل الفقه لا يتقاد جميعها هذا
الانقياد . (١)

ثم يستدرك ما قد يفهم من هذا القول مما لم يكن قاصدا اليه فيقول : « لسا
ندعي ان علل أهل العربية في سمت العلل الكلامية البتة ، بل ندعي انها اقرب اليها
من العلل الفقهية » (٢) ومع ذلك فانه مع ما شرحه وأوضحه من ترجيح علل النحو
على علل الفقه والحاقها بعلم الكلام لا يدعي انها تبلغ قدر علل المتكلمين ولا عليها
براهين المهندسين . (٣)

ويصرح بأن النحاة ينقلون عنهم عن كتب اهل الفقه فيقول : « وكذلك
كتب محمد بن الحسن رحمه الله - انما ينتزع اصحابنا منها العلل لانهم يجدونها
منشورة في أثناء كلامه فيجمع بعضها الى بعض بالملاطفة والرفق ولا تجد له علة
في شيء من كلامه مستوفاة محررة » . (٤)

وقد عقد ابوابا متعددة للبحث في العلة منها باب (في تخصيص العلل) وباب
(ذكر الفرق بين العلة الموجبة والعلة المجوزة) وباب (في تعارض العلل) وباب
(في ان العلة اذا لم تتعد لم تصح) وباب (في العلة وعلة العلة) وباب (في حكم
المعلول بعلمتين) وباب (في ادراج العلة واختصارها) وباب (في دور الاعتلال)
وباب (في الرد على من اعتقد فساد علل النحويين لمضغفه هو في نفسه عن أحكام
العلة) وباب (في الاعتلال لهم بأفعالهم) وباب (في الزيادة في صفة العلة لضرب
من الاحتياط) وباب (في أن العرب ارادت من العلل والاعراض ما نسبناه اليها
وحملناه عليها) . (٥) وكل هذه البحوث في العلة فصل فيها ابن جني تفصيلا لم
يرك فيه زيادة لمستزيد ولا بابا لاعتراض احد عليه .

وقد استمر النحاة في التأليف في العلة خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين .
فألف الحسن بن عبد الله المعروف بلكذة الاصبهاني كتابين هما : (علل النحو)
و (نقض علل النحو) وقد كان معاصرا لابي اسحاق الزجاج . (٦)

٢ - الخصائص ج ١ ص ٥٣ .

٤ - ينظر الخصائص ج ١ ص ٢٢٣ .

٦ - ينظر بغية الوطاة ص ٢٢٤ .

١ - الخصائص ج ١ ص ٥١ .

٢ - الخصائص ج ١ ص ٨٧ - ٨٨ .

٥ - ينظر الخصائص ج ١ ص ٤٨ وما بعدها .

والف هارون بن الحائك وهو من معاصري الزجاج ايضا كتاب (العلل في النحو) . (١)

ولمحمد بن كيسان (- ٣٢٠ هـ) كتاب (المختار في علل النحو) وهو على ما ذكر كتاب ضخيم مؤلف من ثلاثة مجلدات او اكثر . (٢)
ولابي القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (- ٣٤٠ هـ) كتاب (الايضاح في علل النحو) يقول فيه الدكتور شوقي ضيف : « وكنا نظن ان ابن جني اول من أفرد للعلل مؤلفات خاصة بها على نحو ما هو معروف في كتابه الخصائص حتى عثر السيد مازن المبارك على هذا الكتاب للزجاجي وقد أسماه : (الايضاح في علل النحو) وربما كانت هناك كتب أخرى تسبقه » . (٣)

ومن هذه الكتب المؤلفة في العلة كتاب (المجموع على العلل) لمحمد بن علي العسكري المعروف بـ (مبرمان) استاذ السيرافي والفارسي (- ٣٤٥ هـ) (٤)
وكتاب (علل النحو) لابي الحسن محمد بن عبد الله المعروف بابن الوراق (- ٣٨١ هـ) . (٥) وكتاب : (شرح علل النحو) لابي العباس احمد بن محمد المهلب من رجال القرن الرابع ، وكتاب (تقسيمات العوامل وعللها) لابي القاسم سعيد بن سعيد الفارقي المقتول في مصر سنة ٣٩١ هـ . (٦)

وقد جاء بعد هؤلاء ابو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الانباري (- ٥٧٧ هـ) فألف : (اسرار العربية) وهو يُعنى بالعلل ويشرحها بأسلوب قائم على المناظرة والجدل وقد جاء في مقدمته : « وبعد فقد ذكرت في هذا الكتاب الموسوم باسرار العربية كثيرا من مذاهب النحويين المتقدمين والمتأخرين من البصريين والكوفيين ، وصححت ما ذهب اليه منها بما يحصل به شفاء الغليل وأوضح فساد ما عداه بواضح التعليل ، ورجعت في ذلك كله الى الدليل » . (٧)

وقد ذكر السيوطي لابن الانباري كتابين آخرين الاول باسم (الجمل في علم الجدل) والثاني باسم (نجدة السؤال في عمدة السؤال) . (٨) غير ان الكتابين قد طبعا باسمين آخرين ، فقد طبع الاستاذ سعيد الافغاني الاول باسم : (الاغراب في جدل الاعراب) ، والثاني باسم : (لمع الادلة في اصول النحو) .

١ - ينظر معجم الادباء ج ٧ ص ٢٢٤ وبغية الوعاة ص ٤٠٥ .

٢ - ينظر معجم الادباء ج ٦ ص ٢٨٢ .

٣ - نشرته مكتبة دار العروبة بالقاهرة سنة ١٩٥٩ م . وتظهر المقدمة ص ج .

٤ - ينظر معجم الادباء ج ٧ ص ٢٤٣ ، وبغية الوعاة ص ٧٥ .

٥ - ينظر بغية الوعاة ص ٥٣ .

٦ - ينظر معجم الادباء ج ٤ ص ٢٤٠ وبغية الوعاة ص ٢٢٥ .

٧ - اسرار العربية ص ٢ .

٨ - ينظر بغية الوعاة ص ٣٠١ .

وقد قال ابن الانباري في مقدمة الكتاب الاول شارحا سبب تأليفه اياه :
 « وبعد فان جماعة من الاصحاب اقتضوني بعد تلخيص كتاب (الانصاف في مسائل الخلاف) تلخيص كتاب في جدل الاعراب معرّى عن الاسهاب مجرد عن الاطناب ليكون اول ما صنف لهذه الصناعة في قوانين الجدل والآداب ليسلكوا به عند المجادلة والمحاولة والمناقشة سبيل الحق والصواب ويتأدبوا به عند المحاوره او المذاكرة عن المناكرة والمضاجرة في الخطاب فأجبتهم على وفق طلبتهم طلبا للثواب . (١)

اما الكتاب الثاني فلم يضع له مقدمة في سبب تأليفه ، وقد تحدث فيه عن اصول النحو وأدلته ومنها العلة .

وقد جاء بعده نخبة متعددون الفوا كتبنا في النحو ، وتحدثوا في كتبهم التي ألفوها عن اصول النحو بين محبذ لها ومنكر اياها غير أنهم لم يفرّدوا العلة بالبحث ، ولم يخصوا اصول النحو وأدلته عامة بدراسة او كتاب حتى جاء السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ فألف كتاب : (الاقتراح في اصول النحو) جمع فيه اصول النحو و صنفها على طريقة الفقهاء في تصنيف اصولهم ، وقد صرح بهذا في مقدمته حيث يقول : « هذا كتاب غريب الوضع عجيب الصنع لطيف المعنى طريف المبني لم تسمح قريحة بمثاله ، ولم ينسج ناسج على منواله في علم لم اسبق الى ترتيبه ولم اتقدم الى تهذيبه ، وهو اصول النحو الذي هو بالنسبة الى النحو كاصول الفقه بالنسبة الى الفقه . وان وقع في متفرقات كلام بعض المؤلفين ، وتشتت في اثناء كتب المصنفين فجمعه وترتيبه صنع مخترع ، وتأصيله وتبويبه وضع مبتدع لأبرز في كل حين للطلابين ما تبتهج به أنفس الراغبين ، وقد سميته بـ « الاقتراح في علم اصول النحو » . (٢)

هذا من حيث نشوء العلة وما الف فيها من الكتب . اما من حيث طريقة بحث العلة وتعريفها وتقسيمها فقد تشعب البحث فيها وتنوع ، وقسم الباحثون العلة الى انواع تختلف وما يعتقد الباحثون فيها ، وما يستدلون به عليها . وكان اول كتاب تعرض للعلة في موضوعاته كتاب : (التصريف) لابي عثمان المازني الذي ذكر فيه انواعا من العلل منها : علة الاستثقال والاستخفاف ، والالتباس والقرب والبعد من الطرف ، والبقاء على الاصل في الواحد والجمع والقلة والكثرة في المسموع والمستعمل ، واجتماع المثليين والمتقاربين ، والحركة او السكون والاستغناء بالشيء

١ - الاغراب في جدل الاعراب ص ٣٥ - ٣٦ . ٢ - الاقتراح ص ٢ .

عن الشيء ، والاخذ بالنظير ، والكل اشد تأثيرا من البعض ، وعكس التقدير ،
وحمل الاصل على الفرع . (١)

أما اول كتاب وصل الينا وقد افرد العلة بالبحث فهو كتاب : (الايضاح
في علل النحو) للزجاجي . وهو من ابرز كتب العلل فقد جمع فيه صاحبه أهم
ما عرف من علل نحوية في عصره سواء ما اتصل منها بمدرسة البصرة او الكوفة او
بغداد ، او نُحِيَ الى نحوي بعينه ، ولم يتردد في تفضيل رأي على رأي . أو ايشار
علة على أخرى في كثير من الاحيان ، غير انه كثيرا ما كان يترك ذلك للقاريء اذا
لم تبين له حجة يمكن اعتمادها في ذلك . (٢)

والعلل عند الزجاجي مستنبطة اوضاعا ومقاييس ، وليست موجبة ولا كالعلل
الموجبة للاشياء المعالوة بها .

وهي ثلاثة اضرب : علل تعليمية ، وعلل قياسية ، وعلل جدلية نظرية .
فالعلة التعليمية : هي التي يتوصل بها الى تعلم كلام العرب ، فاذا سمع بعض منها
قيس عليه نظيره . مثال ذلك : انا لما سمعنا : (قام زيدٌ فهو قائمٌ) و
(ركبٌ فهو راكبٌ) عرفنا اسم الفاعل فقلنا : « ذهبَ فهو ذاهبٌ » و
« أكلَ فهو آكلٌ » وما اشبه ذلك . وهذا كثير جدا ، وفي الإيماء اليه كفاية
لمن نظر في هذا العلم .

وقد عد من هذا النوع من العلل ما يدور حول الاستفسار عن موضع كل
كلمة رفعت او نصبت او جرت او جزمت وعن سبب اعطائها هذه الاحكام ،
وعن العامل فيها حتى رفعت او نصبت او جرت او جزمت يقول مثلا : «قولنا :
« إنَّ زيدا قائمٌ » ان قيل : بم نصبتُم : (زيدا) ؟ قلنا : ب (إنَّ) لانها
تنصب الاسم وترفع الخبر لانا كذلك علمناه ونعلمه ، وكذلك : (قام زيد) فان
قيل : لم رفعتم (زيدا) ؟ قلنا : لانه فاعل اشتغل فعله به فرفعه ، فهذا وما اشبهه
من نوع التعليم وبه ضبط كلام العرب » . (٣)

«والعلة القياسية : أن يقال لمن قال : نصبت (زيدا) ب : (ان) في قوله :
« إنَّ زيدا قائمٌ » : ولم يجب أن تنصب (إنَّ) الاسم ؟ فالجواب عن ذلك ان
يقول : لانها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي الى مفعول فحملت عليه فاعملت
اعماله لما ضارعتها فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظا ، والمرفوع بها مشبه بالفاعل

١ - تنظر هذه المسائل في (النصف شرح تصريف المازني) ، وكتاب ابو عثمان المازني : لرشيد بيد
الرحمن العبيدي ص ١٤٥ - ١٥٨ .

٢ - ينظر في اصول اللغة والنحو لمتروزي ص ١٣٣ - ١٣٤ .

٣ - ينظر الايضاح ص ٦٤ .

لفظاً ، فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله نحو : (ضرب أخاك محمد)
وما أشبه ذلك .

أما العلة الجدلوية النظرية : فكل ما يعتل به في باب (إن) بعد هذا ،
مثل أن يقال : فمن أيّ جهة شابهت هذه الحروف الأفعال ؟ وبأيّ الأفعال
شبهوها ؟ ابالماضية ام المستقبلية ام الحادثة في الحال ام المتراخية ام المنقضية بلا
مهلة ؟ وحين شبهتموها بالأفعال لاي شيء عدلتم بها الى ما قدم مفعوله على فاعله
نحو : (ضرب زيداً عمرو) وهلا شبهتموها بما قدم فاعله على مفعوله لانه هو
الاصل وذاك فرع ثان ؟ فأى علة دعيتك الى الحاقها بالفروع دون الاصول ؟ وأي
قياس اطرد لك في ذلك ؟ وحين شبهتموها بما قدم مفعوله على فاعله هلا اجزتم
تقديم فاعليها على مفعوليها كما اجزتم ذلك في المشبه به في قولكم : (ضرب أخاك
محمد) و (ضرب محمد أخاك) ؟ وهلا حين امتنعت من ذلك لعله لزمتموه ولم
ترجعوا عنه فتجيزوه في بعض المواضع في قولكم : (إن خلفك زيداً وإن املك
بكراً) وما أشبه ذلك ؟ وهلا حين مثلتم عملها بعمل الفعل المتعدي الى مفعول واحد
نحو : (ضرب زيداً عمرو) امتنعت من اجازة وقوع الجمل في موضع فاعليها في
قولكم : (ان زيداً ابوه قائم) و (ان زيداً ماله كثير) . والفاعل لا يكون
جملة ؟ ولم اجزتم وقوع الفعل موقع فاعليها في قولكم : « إن زيداً يركب » و
« ان عبد الله ركب » ؟ أرايتم فعلاً وقع موقع الفاعل بدلاً منه نائباً عنه ؟ ما أرى
كلامكم الا ينقض بعضه بعضاً .

وكل شيء اعتل به المشوول جواباً عن هذه المسائل فهو داخل في الجدل
والنظر . (١)

ونرى كما يرى الدكتور ترزي أن هذه الانواع الثلاثة من العلل عند الزجاجي
ما هي الا ما يطلق عليه : العلل الاوائل ، والثواني ، والثالث . يقول :
« ويلاحظ أن هذه العلل الثلاث هي ما يطلق عليه في العادة للعلل الاوائل والثواني
والثالث على الترتيب . كما يلاحظ أن العلل الثواني ليست الا عللاً للعلل الاوائل ،
ومن ثم فقد اطلق عليها ابو بكر بن السراج (علة العلة) ، واعتبرها ابن جني
« مجرد شرح وتفسير وتتميم للعلة الاصلية . . . اما العلل الثالث فتمحل لا طائل
تحتها وتريد لا جدوى منه ، وليست هي في الواقع سوى جوانب من النظر العقلي
الخالص وشواهد على تأثر رجال النحو برجال الكلام » . (٢)

والذي عرض له الزجاج من انواع العلل : علة سبق للكلام للاعراب ، وعلة

١ - ينظر الايضاح في علل النحو ص ٦٤ - ٦٥ والافتراح ص ٥٦ - ٥٧ .

٢ - في اصول اللغة والنحو ص ١٢٦ - ١٢٧ .

البناء والاعراب ، وعلّة وقوع الاعراب آخر الاسم . وعلّة سبق الاسماء للافعال والحروف في التقدم . وعلّة سبق الفعل المستقبل لغيره - حسب رأيه - والعلّة في تسمية النحو ، والعلّة في ثقل الفعل وخفة الاسم . وعلّة رفع المثني بالالف ونصبه وجره بالياء .

وموجز ما ذكره الزجاجي في الايضاح ان العلل ثلاث لكل منها حكمها فالتعليمية : يتوصل بها الى معرفة كلام العرب ، فهي ضرورية لتحقيق غاية النحو التعليمية . والقياسية : نستطيع بها مجازاة العرب فنقيس على كلامهم ، ونكفل للغة استمرار حياتها ونموها . فهي ضرورية لتحقيق غاية لغوية ، في حين ان العلة الثالثة وهي الجدلية ليس فيها فائدة لا للنحو ولا للغة انما هي علل تدخل في باب المجادلة والمناقشة والنظر .

اما ابن جني فقد اعتبر علل النحويين على ضربين ، ولكل منهما شروط تصحح بها واخرى تنتقض بها : فالضرب الاول : ما لا بد منه ، وهو لاحق بعلل المتكلمين وهو قلب (الالف) (واوا) لانضمام ما قبلها ، و (ياء) لانكسار ما قبلها نحو : (ضُورِبَ) ، و (قراطيس) ، ومنها امتناع الابتداء بساكن ونحو ذلك . (١)

وهذه العلل التي لا بد منها يجب ان يحتاط في وصفها حتى لا يضطر القائل بها الى تخصيصها حتى لا يدخل عليها ما يضادها او يلغيها ، يقول : « ان هذه العلل التي يجوز تخصيصها كصحة (الواو) اذا اجتمعت مع (الياء) وسبقت الاولى منهما بالسكون نحو : (حَيَوَةٌ) و (عَوَى الكلبُ عَوِيَةً) ، ونحو صحة (الواو) و (الياء) في نحو : (غَزَوًا ورميًا) ، و (النَزَوَان والغَلَيَان) وصحة (الواو) في نحو : (اجْتَوَرُوا واعتَوَنُوا واحتَوَشُوا) ، انما اضطر القائل بتخصيص العلة فيها وفي اشباهها لانه لم يحْتَط في وصف العلة ، ولو قدم الاحتياط فيها لأمن الاعتذار بتخصيصها ، وذلك انه اذا عقّد هذا الموضع قال في علة قلب (الواو) و (الياء) (الفسا) : (ان الواو والياء متى تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا الفين نحو : (قامَ وباعَ) و (غَزَاَ ورميَ) و (بابَ وعابَ) و (عصًا ورحيَ) . فاذا ادخل عليه فقيل له : قد صحتا في نحو : (غَزَوًا ورميًا) و (غَزَوَان و صَمِيَان) وصحت (السواو) خاصة في نحو : (اعتَوَنُوا واحتَوَشُوا) ؟ . أخذ يتطلب ويتعذر فيقول : انما صحتا في

نحو : (رَمِيًا وَغَزَوًا) مخافة ان تقلبا ألفين فتحذف احدهما فيصير اللفظ بهما : (غَزَا وَرَمَى) فتلتبس الثنية بالواحد . . .

وكذلك ما جاء من قصر الممدود ومد المقصور وتذكير المؤنث وتأنيث المذكر ، ومن وضع الكلام في غير موضعه يحتجون في ذلك وغيره بضرورة الشعر ويجنحون اليها مرسله غير متحجرة ، وكذلك ما عدا هذا ، يسوون بينه ولا يختاطون فيه فيحرسوا اوائل التعليل له . وهذا هو الذي نتق عليهم هذا الموضع حتى اضطرهم الى القول بتخصيص العلل واصارهم الى حيز التعذر والتمحل . (١)

وقد تنتقض هذه العلة بذكر بعض اغراضها فيدخل العيب من الاغراض الاخرى التي تركها يقول : « من ذلك أن يقال : ما علة قلب (واو) : (شوط) و (ثوب) اذا كسرت فقلت : « ثياب » و « سياط » ؟ » .

وهذا حكم لا بد في تعليله من جمع خمسة اغراض ، فان نقصت واحداً فسد الجواب وتوجه عليه الالتزام .

وهذا الموضع مما يسترسل فيه المعتل لاعتلاله ، فلعله ان يذكر من الاوصاف الخمسة التي ذكرناها وصفين ، او اكثره ثلاثة ويُغفل الباقي فيدخل عليه الدخيل منه فيري أن ذلك نقض للعلة ويفزع الى ما يفزع اليه من لاغصمة له ولا مسكة عنده ، ولعمري انه كسر لعلته هو لاعتلالها في نفسها . فأما مع إحكام علة الحكم فان هذا ونحوه ساقط عنه . (٢)

وهذا النوع من العلل لا بد للطبع منه .

اما الضرب الثاني : فهو ما يمكن تحمله الا انه على تجشم واستكراه له . (٣)
مثال ذلك اننا لو قلنا في تعليل قلب (الالف) (واوا) في (سائر : سُوَيْثِر) وفي (ضارِب : ضُوَيْرِب) بأنها للضممة قبلها . وفي قلب (الالف) (ياء) في (قِرطاس قِريطيس او قَراطيس) للكسرة قبلها ، فهذا التعليل مما لا بد منه من قبل انه ليس في القوة ولا احتمال الطبيعة وقوع (الالف) المدة الساكنة بعد الكسرة ولا الضمة فقلب (الالف) على هذا الحد علته الكسرة والضممة قبلها . فهذه علة برهانية لا لابس فيها ولا توقف للنفس عنها .

اما النوع الثاني : فما ليس كذلك وهو نحو قلب (واو) (عَصْفُور) ونحوه (ياء) اذا انكسر ما قبلها نحو : (عَصْفِير) و (عَصَافِير) ، الا ترى

١ - الخصائص ج ١ ص ١٤٥ - ١٤٧

٢ - الخصائص ج ١ ص ١٥٨ - ١٥٩

٣ - ينظر الخصائص ج ١ ص ٨٨

انه قد يمكنك تحمل المشقة في تصحيح هذه (الواو) بعد الكسرة ، وذلك بأن تقول : «عَصِيفُور» و «عصافور» ، وكذلك نحو : (موسر وموقن وميزان وميعاد) لو اكرهت نفسك على تصحيح اصلها لاطاعتك عليه ، وامكنتك منه ، وذلك قولك : (موزان وموعاد وميسر وميقن) وكذلك : (ريخ) و (قبيل) قد كنت قادراً أن تقول : «قول» و «روح» . لكن مجيء (الألف) بعد الضمة او الكسرة او السكون محال ، ومثله لا يكون ومن المستحيل جمعك بين الالفين المدتين . (١)

وميز ابن جني بين العلل الموجبة والعلل المجوزة من جهة اخرى فقال : «اعلم ان اكثر العلل عندنا مبناها على الايجاب بها كنصب الفضلة او ما شابه في اللفظ الفضلة ، ورفع المبتدأ والخبر والفاعل ، وجر المضاف اليه وغير ذلك ، فعلى هذه الداعية اليها موجبة لها غير مقتصر بها على تجويزها . وعلى هذا مقاد كلام العرب .

وضرب آخر يسمى علة وانما هو في الحقيقة سبب يجوز ولا يوجب . من ذلك الاسباب الستة الداعية الى الامالة ، هي علة الجواز لا علة الوجوب ، الا ترى انه ليس في الدنيا امر يوجب الامالة لا بد منها ، وان كل ممال لعله من تلك الاسباب الستة لك ان ترك امالته مع وجودها فيه ، فهذه اذاً علة الجواز لا علة الوجوب . (٢)

ثم يقول بعد ان يمثل للعلل المجوزة : «فقد زالت عنك اذن شناعة هذا الظاهر ، وآلت بك الحال الى صحة معنى ما قدمته ، من كون الشيء علة للجواز لا للوجوب ، فاعرف ذلك وقسه فانه باب واسع . (٣)

اما ابو عبد الله الحسين بن موسى الدينوري الجليسي فقد جعل في كتابه (ثمار الصناعة) اعلالات النحويين صنفين :

علة تطرد على كلام العرب وتنساق الى قانون لغتهم . وعلة تظهر حكمتهم او تكشف عن صحة اغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم .

والاولى ، اكثر استعمالا واشد تداولاً عندهم وهي شعب كثيرة المشهور منها عنده اربعة وعشرون نوعا هي : علة سماع ، وعلة تشبيه ، وعلة استغناء ، وعلة استئثار ، وعلة فرق ، وعلة توكيد ، وعلة تعويض ، وعلة نظير ، وعلة

١ - ينظر الخصائص ج ١ ص ٨٧ - ٩٠ .

٢ - الخصائص ج ١ ص ١٦٤ .

٣ - الخصائص ج ١ ص ١٦٦ وينظر من ص ١٦٤ الى ص ٢٦٦ . والافتراح ص ٥٠ .

نقيض ، وعلّة حمل على المعنى ، وعلّة مشاكلة ، وعلّة معادلة ، وعلّة قرب ومجاورة
وعلّة وجوب ، وعلّة جواز ، وعلّة تغليب ، وعلّة اختصار ، وعلّة تخفيف ، وعلّة
دلالة حال ، وعلّة اصل ، وعلّة تحليل ، وعلّة اشعار ، وعلّة تضاد ، وعلّة اولى . (١)

وقد شرح هذه الانواع التاج بن مكتوم في تذكرته . ومثل لها بقوله : « قوله :
علّة سماع : مثل قولهم : « امرأةٌ ثدياءٌ » ولا يقال : « رجلٌ أئدى »
ليس لذلك علّة سوى السماع .

وعلّة تشبيه : مثل اعراب المضارع لمشابهة الاسم ، وبناء بعض الاسماء
لمشابتها الحروف .

وعلّة استغناء : كاستغنائهم بـ (تَرَكَ) عن (وَدَعَ) .

وعلّة استثقال : كاستثقالهم (الواو) في (يَعِدُ) لوقوعها بين (يساء)
وكسرة .

وعلّة فرق : وذلك فيما ذهبوا اليه من رفع القاعل ونصب المفعول ، وفتح
نون الجمع وكسر نون المثني .

وعلّة توكيد : مثل ادخال نون التوكيد الخفيفة والثقيلة في فعل الامر لتأكيد
ايقاعه .

وعلّة تعويض : مثل تعويضهم الميم في (اللهم) من حرف النداء .
وعلّة نظير : مثل كسرهم احد الساكنين اذا التقيا في الجزم حملا على الجر
اذ هو نظيره .

وعلّة نقيض : مثل نصبهم النكرة بـ (لا) حملا على نقيضتها (إن) .
وعلّة حمل على المعنى : مثل (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ) (٢) ذكر فصيل
الموعظة وهي مؤنثة حملا على المعنى وهو (الوعظ) .

وعلّة مشاكلة : مثل قوله : « سلاسلٌ وأغلالٌ » . (٣)

وعلّة معادلة : مثل جرهم ما لا ينصرف بالفتح حملا على النصب ثم عادلوا
بينهما فحملوا النصب على الجر في جمع المؤنث السالم .

وعلّة مجاورة : مثل الجر بالمجاورة في قوله : « جُحْرُ ضَبِّ خَرِبٍ »
وضم (لام) « لله » في (الحمد لله) لمجاورتها (الدال) .

٢ - البقرة ، الآية ٢٧٥ .

١ - الاقتران ص ٤٧ - ٤٨ .

٣ - الانسان ، الآية ٤ .

وعلة وجوب : وذلك تعليلهم برفع الفاعل ونحوه .
وعلة جواز : وذلك ما ذكروه في تعليل الامالة من الاسباب المعروفة فان ذلك علة لجواز الامالة فيما اميل لا لوجوبها .

وعلة تغليب : مثل « وكانت من القانتين » . (١)

وعلة اختصار : مثل باب الترخيم . و (لم يَكْ) .

وعلة تخفيف : كالادغام .

وعلة اصل : ك (استَحُوذَ) ، و (يُؤَكْرِمُ) ، و صرف ما لا ينصرف .

وعلة أولى : كقولهم ان الفاعل أولى برتبة التقديم من المفعول .

وعلة دلالة حال : كقول المستهل : « الهلالُ » أي « هذا الهلالُ » فحذف لدلالة الحال عليه .

وعلة اشعار : كقولهم في جمع (مُوسَى) : (مُوسَوْنَ) بفتح ما قبل (الواو) اشعاراً بأن المحذوف (الف) .

وعلة تضاد : مثل قولهم في الافعال التي يجوز الغاؤها متى تقدمت واكدت بالمصدر او بضميره لم تلغ لمسا بين التأكيد والإلغاء من التضاد . (٢)

اما علة التحليل فقد اعتاصت على ابن مکتوم حتى قال : « وأما علة التحليل فقد اعتاض عليٌّ شرحها وفكرتُ فيها اياماً فلم يظهر لي فيه شيء » .

وقد شرحها الشيخ شمس الدين بن الضائع بقوله : « قد رأيتها مذكورة في كتب المحققين كابن الحشاش البغدادي حاكياً لها عن السلف في نحو الاستدلال على اسمية (كيف) بنفي حرفيتها لانها مع الاسم كلام ، ونفي فعليتها لمجاورتها الفعل بلا فاصل ، فتحلل عقد شبه الخلاف المدعى » . (٣)

هذه شعب الصنف الاول وأقسامه وهي العلة التي تطرد .

اما الصنف الثاني فقد بينه ابن السراج في الاصول فقال : « وضرب يسمى (علة العلة) مثل ان يقولوا : لم صار الفاعل مرفوعاً والمفعول منصوباً ؟ وهذا ليس يكسبنا ان نتكلم كما تكلمت العرب ، وانما يستخرج به حكمته في الاصول التي وضعتها ، ويتبين به فضل هذه اللغة على غيرها . (٤)

٢ - الاقتراح ص ٤٧ - ٤٩ .

٤ - ينظر الاقتراح ص ٤٩ .

١ - التحريم ، الآية ١٢ .

٣ - ينظر الاقتراح ص ٤٩ .

وقد رد ابن جني في باب سماه (العلة وعلّة العلة) على ابن السراج تسميته هذا النوع من التعليل : (علة العلة) فقال : (ذكر ابو بكر في أول اصوله هذا ومثل منه برفع الفاعل قال : فاذا سئلنا عن علة رفعه قلنا : ارتفع بفعله . فاذا قيل : ولم صار الفاعل مرفوعا ؟ فهذا سؤال عن علة العلة .

وهذا موضع ينبغي أن تعلم منه أن هذا الذي سماه : (علة العلة) انما هو تجوز في اللفظ ، فاما في الحقيقة فانه شرح وتفسير وتتميم للعلة ، الا ترى انه اذا قيل له : فلم ارتفع الفاعل ؟ قال : لاسناد الفعل اليه ، ولو شاء لايتبدأ هذا فقال في جواب : رفع زيد من قولنا : « قام زيد » : انما ارتفع لاسناد الفعل اليه فكان مغنيا عن قوله : انما ارتفع بفعله ، حتى تسأله فيما بعد عن العلة التي ارتفع لها الفاعل . وهذا هو الذي اراده المجيب بقوله : ارتفع بفعله ، أي : باسناد الفعل اليه . نعم : ولو شاء لماطلّه فقال له : ولم صار المسند اليه الفعل مرفوعا ؟ فكان جوابه أن يقول : ان صاحب الحديث اقوى الاسماء ، والضمّة اقوى الحركات فجعل الأقوى للأقوى » .

ثم يقول متمما رده على ابن السراج : « وكان يجب على ما رتبته ابو بكر ان تكون هنا علة ، وعلّة العلة ، وعلّة علة العلة . وأيضا فقد كان له ان يتجاوز هذا الموضوع الى ما وراهه فيقول : وهلا عكسوا الامر فاعطوا الاسم الاقوى الحركة الضعيفة لثلا يجمعوا بين ثقيلين ؟ فان تكلف متكلف جوابا عن هذا تصاعدت عدة العلل وأدى ذلك الى هجنة القول وضعفة القائل به » ، ثم يختم هذا بقوله : « فقد ثبت بذلك أن هذا موضع تسمّح فيه ابو بكر او لم ينعم تأمله » . (١)

فالعلة الحقيقية عند اهل النظر في رأي ابن جني لا تكون معلولة ، لان السواد الذي هو علة لتسويد ما يحله انما صار كذلك لنفسه لا لأن جاعلا جعله على هذه القضية .

وانتهى من هذا الى أن قول ابن السراج (علة العلة) لم يكن مقصوده منها الا التتميم والشرح لهذه العلة المقدّمة عليه . (٢)

وقد قسم ابن جني استنادا الى هذا الكلام الملل الى اقسام : منها : ما علل بعلة واحدة هي العلة البسيطة كخالبية ما يتكلم به . وهي التي يقع التعليل بها من وجه واحد كالتعليل بالاستئصال ، والجوار ، والمشابهة ، ونحو ذلك .

١ - الخصائص ج ١ ص ١٧٣ - ١٧٤ وينظر الاقتراح ص ٤٩ .
٢ - ينظر الخصائص ج ١ ص ١٧٤ .

والنوع الثاني : ما كانت علة مركبة من عدة اوصاف اثنين فصاعدا ، كتعليل قلب (واو) : (ميزان) (ياء) بوقوعها ساكنة بعد كسرة ، فالعلة ليس مجرد سكونها ولا وقوعها بعد كسرة بل بمجموع الامرين ، وذلك كثير جدا . (١)

ومن الألفاظ والعبارات ما يجيء معلولا بعلتين وقد قسمه ابن جني الى ضريين : احدهما ما لا نظر فيه ، والثاني محتاج الى النظر .

فلاول : نحو قولك : « هذه عشريّ وهؤلاء مُسلميّ » فقياس هذا على قولك : (عشروك) و (مُسلموك) أن يكون اصله (عِشْرُوِيّ ومُسْلِمُوِيّ) ، انقلبت (الواو) (ياء) لأمرين كل واحد منهما موجب للقلب غير محتاج الى صاحبه للاستعانة به على قلبه ، احدهما : اجتماع (الواو) و (الياء) وسبق الأول منهما بالنسكون . والثاني أن (ياء) المتكلم ابدا تكسر الحرف الذي قبلها لقا كان صحيحا نحو : (هذا غلاميّ) و (رأيتُ صاحبي) ، وقد ثبت أن نظير الكسر في الصحيح (الياء) في هذه الاسماء نحو : (مررتُ بزبيد) و (مررتُ بالزبيدين) و (نظرتُ الى العشرين) ، فقد وجب اذن ألاّ يقال : « هذه عشروِيّ » بـ (الواو) ، كما لا يقال : (هذا غلامِيّ) - يضم الميم - . فهذه علة غير الاولى في وجوب قلب (الواو) (ياء) في (عشروِيّ) و (صالحوِيّ) ونحو ذلك . وان يقال : (عِشْرِيّ) بـ « الياء » البتة . كما يقال : « غلامِيّ » - بكسر (الميم) - البتة .

اما الآخر منهما وهو الذي فيه النظر ، وهو باب ما لا يتصرف ، وذلك ان علة امتناعه من الصرف انما هي لاجتماع شبهين فيه من أشباه الفعل ، فاما السبب الواحد فيقل عن أن يتم علة بنفسه حتى ينضم اليه الشبه الآخر من الفعل ، ويوضح هذه العلة بقوله : « ان السبب الواحد وإن لم يقوَ حُكْمُهُ الى ان يمنع الصرف فانه لا بد له في حال انفراده من تأثير فيما حله ، وذلك التأثير الذي نوميّ اليه ونُدعي حصوله هو تصويره الاسم الذي حله على صورة ما إذا انضم اليه سبب آخر اعتونا معا على منع الصرف . الا ترى ان الاول لو لم يجعله على هذه الصفة . . . لكان محيى الثاني مضموما اليه لا يؤثر ايضا كما لم يؤثر الاول ثم كذلك الى ان تقضى اسباب منع الصرف . فتجتمع كلها فيه وهو مع ذلك منصرف . لا بل دل تأثير الثاني على ان الاول قد كان شكّل الاسم على صورة اذا انضم اليه سبب آخر انضم اليها مثلها وكان من مجموع الصورتين ما يوجب ترك الصرف » . (٢)

١ - الاقتراح ص ٥١ - ٥٢ .

٢ - الخصائص ج ١ ص ١٧٨ وينظر من ص ١٧٤ - ١٨٠ في توضيح هذا .

وقال في موضع آخر : « قد يكثر الشيء فيسأل عن علته كرفع الفاعل ونصب المفعول ، فيذهب قوم الى شيء وآخرون الى غيره فيجب إذن تأمل القولين واعتقاد أقواهما ، ورفض صاحبه . فان تساويا في القوة لم ينكر اعتقادهما جميعا ، فقد يكون الحكم الواحد معلولا بعلمتين » . (١)

اما ابن الانباري فقد نقل اختلاف العلماء في جواز التعليل بعلمتين او أكثر يقول في فصل (جواز تعليل الحكم بعلمتين فصاعدا) : « اعلم ان العلماء اختلفوا في ذلك فذهب قوم الى انه لا يجوز ، لان هذه العلة مشبهة بالعلة العقلية ، والعلة العقلية لا يثبت الحكم معها الا بعلة واحدة فكذلك ما كان مشبها بها .

وذهب قوم الى انه يجوز ان يعلل بعلمتين فصاعدا وذلك مثل ان يدل على كون الفاعل : ينزل منزلة الجزء من الفعل يعلل متعددة :

الأولى : أن (لام) الفعل تسكن له اذا اتصل به ضمير الفاعل نحو : « ضَرَيْتُ » .
والثانية : ان الاعراب يقع بعده في الخمسة الامثلة : « يَفْعَلُونَ وَيَفْعَلُونَ وَتَفْعَلِينَ » .

والثالثة : اتصال (تاء التأنيث) بالفعل اذا كان الفاعل مؤنثا نحو : « قَامَتْ هِنْدُ » .

والرابعة : قولهم في النسب الى (كنت) : (كُنْتِي) ..
والخامسة : قولهم : « حَبْدًا زَيْدٌ » حيث يجعلون : (حَبْدًا) مبتدأ وهو مركب من فعل وفاعل ، وزيد هو الخبر .
والسادسة : قولهم : « لا أَحْبِدُهُ » .

والسابعة : قولهم : « زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ » فألغوا : (ظَنَنْتُ) ، والإلقاء انما يكون في المفردات لا في الجمل .

والثامنة : قولهم في : (فَحَصَّتْ) : « فَحَصَّطُ » فأبدلوا (التاء) (طاء) لتجانس (الصاد) في الاطباق . وهذا الإبدال انما يكون فيما كان من كلمة لا من كلمتين .

والتاسعة : انه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل لتترله منزلة الجزء .

والعاشرة : قولهم : للواحد : « قَفَا » على التثنية لان المعنى : (تَخَفَّ قَفَا) .
ومجازت التثنية لتترل الفعل والفاعل منزلة الكلمة الواحدة : قال الله تعالى :

١ - الخصائص ج ١ ص ٩٠٠ - ٩٠٤ وينظر للاقتراح ص ٥٤ .

« أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ » (١) فثني وان كان الخطاب للملك واحد وهو (مالك) خازن النار ، لان المراد به : (أَلْقَى أَلْقَى) فلو لم ينتزل الفعل والفاعل بمنزلة الكلمة الواحدة والالما جازت التثنية .» (٢)

وحجة هؤلاء الذين اجازوا تعليل الحكم بأكثر من علة واحدة : « أن هذه العلة ليست موجبة ، وانما هي اشارة ودلالة على الحكم ، وكما يجوز ان يستدل على الحكم بانواع من الامارات والدلالات فكذلك يجوز ان يستدل عليه بانواع من العلل .» (٣)

وتحدث علماء العربية عن شروط العلة وصفاتها وما تثبت به وتصح ، فذهبوا الى ان من شروط العلة ان تكون هي الموجبة للحكم في المقيس عليه ومن ثم خطأ ابن مالك البصريين في قولهم : ان علة اعراب المضارع مشابهته للاسم في حركاته وسكناته وابهامه وتخصيصه . فان هذه الامور ليست الموجبة لاعراب الاسم . وانما الموجب له قبوله لصفة واحدة ومعاني مختلفة ولا يميزها الا الاعراب تقول : « ما أحسن زيد » فيحتمل النفي والتعجب والاستفهام ، فان اردت الاول : رفعت (زيداً) ، والثاني : نصبتَه ، والثالث : جررته ، فلا بد ان تكون هذه العلة هي الموجبة لاعراب المضارع فانك تقول : « لا تأكلُ السمكَ وتَشْرَبُ اللبنَ » فيحتمل النهي عن كل منهما على انفراده ، وعن الجمع بينهما ، وعن الاول فقط . والثاني مستأنف ، ولا يبين ذلك الا الاعراب بأن تجزم الثاني ايضا ان اردت الاول ، وتصبه ان اردت الثاني ، وترفعه ان اردت الثالث . (٤)

ومن استعمالات العلة ان تكون قاصرة أي : انهم يقتصرون في التعليل بها على العبارة الواردة فلا يجوز فيها ان يعلل بها غيرها . مثال ذلك العلة في قولهم : « ما جاءت حاجتك » و « عسى الغويرُ أبؤسا » فإنَّ (جاءت) و (عسى) اجريا مجري - (صار) فجعل لهما اسم مرفوع وخبر منصوب ، ولا يجوز ان يجريا مجرى : (صار) في غير هذين الموضعين ، فلا يقال : « ما جاءت حالتك » اي « صارت » ولا « جاء زيدٌ قائماً » أي : « صارَ زيدٌ قائماً » ، وكذلك لا يقال : « عسى الغويرُ أنعمًا » ولا « عسى زيدٌ قائمًا » باجرائه مجرى : (صار) .

١ - ق ، الآية ٢٤ .

٢ - لمع الادلة ص ١١٧ - ١٢٠ . وينظر شرح الفصل لابن يعيش ج ١ ص ١٤ و ٧٥ والخصائص

ج ١ ص ١٥٨ - ١٥٩ .

٣ - ينظر لمع الادلة ص ١٢٠ و ١٢١ . ٤ - الاقتراح ص ٥٢ - ٥٣ .

وقد جوز بعضهم التعليل بهذه العلة القاصرة مستدلا على صحتها بأنها ساوت العلة المتعدية في الاخالة والمناسبة ، وزادت عليها بظاهر النقل فان لم يكن ذلك علما للصحة فلا أقل من ان يكون علما على الفساد ، وانها تفيد الفرق بين المنصوص الذي يعرف معناه والذي لا يعرف معناه . وتفيد انه ممتنع رد غير المنصوص عليه . كما تفيد ايضا ان الحكم ثبت في المنصوص عليه بهذه العلة .

ومنع بعضهم التعليل بها لانها عنده علة باطلة لان من شروط العلة ان تراد للتعدية وهذه العلة لا تعدية فيها ، واذا لم تكن متعدية فلا فائدة لها ، لانها لا ضرورة لها فالحكم فيها ثابت بالنص لا بها .

وكان ممن منع التعليل بها ابن مالك ، يقول في شرح التسهيل : « عللوا سكون آخر الفعل المسند الى (التاء) ونحوه بقولهم : « لثلا تتوالى اربع حركات فيما هو ككلمة واحدة » ، وهذه العلة ضعيفة لانها قاصرة اذ لا يوجد التوالي الا في الثلاثي الصحيح وبعض الحماسي كـ (انطلق وانكسر) ، ولا تتوالى فيه ، والسكون عام في الجميع » ، وبهذا منع ابن مالك العلة القاصرة . (١)

وقد عقد ابن جني فصلا في العلة القاصرة بعنوان : (إن العلة اذا لم تتعد لم تصح) . ومثل لها بقول من اعتل لبناء نحو : (كَمَ) و (مَن) و (مَسَا) و (إذا) ونحو ذلك بأن هذه الأسماء لما كانت على حرفين شابهت بذلك ما جاء من الحروف على حرفين نحو : (هَلْ وَبَلْ وَقَدْ) قال : فلما شابهت الحرف من هذا الموضع وجب بناؤها كما ان الحروف مبنية ، وهذه علة غير متعدية ، وذلك انه كان يجب على هذا ان يبنى ما كان من الاسماء ايضا على حرفين نحو : (يَدِ) و (أَخِ) و (أَبِ) و (دَمِ) و (قَمِ) و (حَيْرِ) و (هَنْ) ، ونحو ذلك . (٢)

ومن ذلك ما علل به الزجاجي التنوين اللاحق في مثل : (جَوَارٍ وَغَوَاشٍ وَسَوَاءٍ) بأنه عوض من نقصان البناء . (٣) وقد رد ابن جني على تعليل الزجاجي بهذه العلة ورأى ان هذا التعليل غير جار ولا صحيح ، يقول : « ومن ذلك قول أبي اسحاق في التنوين اللاحق في مثال الجمع الاكبر نحو : (جَوَارٍ) و (غَوَاشٍ) انه عوض من ضمة (الياء) ، وهذه علة غير جارية . الا ترى انها لو كانت

١ - ينظر الاقتراح ص ٥٣ .

٢ - ينظر الخصائص ج ١ ص ١٦٦ - ١٧١ .

٣ - ينظر الايضاح في علل النحو ص ٩٧ - ٩٩ .

متعلية لوجبه ان تعوض من ضمة (يسم) : (يرمي) فتقول : « هذا يرم »
« ويقنص ويستقنص » .

ثم يناقش هذا بالامثلة ويعود فيقول : « وههنا افساد لقول ابي اسحاق آخر :
وهو ان يقال له : ان هذه الاسماء قد عاقبت بأماثلها ضماتها ، ألا تراها لا تجتمع
معها ، فلما عاقبتها جرت لذلك مجراها فكما انك لا تعوض من الشيء وهو موجود
فكذلك ايضا يجب الا تعوض منه وهناك ما يعاقبه ويجري مجراه ، غير أن الغرض
في هذا الكتاب إنما هو الالتزام الاول لأن به ما يصح تصور العلة وأنها غير
متعلية » . (١)

ورد كذلك على الفراء للذي علل بهذه العلة حيث قال في نحو : (لُغْنة)
و (شُبَّة) و (رِثَّة) و (مِثَّة) بأن ما كان من ذلك للمحنوف منه (الواو) فانه
يأتي مقسوم الاول نحو : (لُحَّة و بُرَّة و ثُبَّة و كُرَّة و عَثَّة) ، وما كان من (الياء)
فانه يأتي منكسور الاول نحو : (مِثَّة و رِثَّة) وهذا يفسده قولهم : « سَنَّة »
فيمن قال : « سَنَوَات » وهي من (الواو) كما ترى وليست مضومة الاول ،
وكذلك قولهم : « عَضَّة » محذوفها (الواو) لقولهم فيها : « عَضَوَات »
وقالوا ايضا : « ضَعَّة » وهي من (الواو) مفتوحة الاول . . . فهذا وجه فساد
العلل اذا كانت واقفة غير متعلية ، وهو كثير » . (٢)

وقد تتعارض العلل ويكون تعارضها على نوعين . اما ان الحكم الواحد تتجاذب
كونه العلتان او اكثر منهما : او ان الحكمين في الشيء الواحد المختلفين دعت
اليهما علتان مختلفتان . فمثال الأول : رفع المبتدأ حيث يعتل ابن جني والبصريون
لرفعه بالابتداء . في حين يعتل الكوفيون لرفعه اما بالجزء الثاني الذي هو مرافعه
عندهم واما بما يعود عليه من ذكره على حسب موقعه . وكذلك رفع الخبر ،
ورفع الفاعل ، ورفع ما أقيم مقامه ، ورفع خبر (إن) وانحواتها ، وكذلك
نصب ما أتصّب ، وجر ما أنجر ، وجزم ما أنجزم ، مما يتجاذب الخلاف في علله .
فكل واحد من هذه الاشياء له عند ابن جني حكم واحد يمتاز به العلل . (٣)

ومثال النوع الثاني الذي هو الحكمان في الشيء الواحد المختلفان دعت اليهما
علتان مختلفتان : اعمال اهل الحجاز (ما) الناقية للحال . وترك بني تميم اعمالها .
واجراؤهم اياها مجرى (هل) ونحوها مما لا يعمل . فكان اهل الحجاز رأوها

١ - الخصائص ج ١ ص ١٧١ - ١٧٢ .

٢ - الخصائص ج ١ ص ١٧١ - ١٧٢ .

٣ - ينظر الخصائص ج ١ ص ١٦٦ .

داخلة على المبتدأ والخبر دخول (ليس) عليهما ، ونافية للحال نفيها اياها ، اجرؤها في الرفع والنصب مجراها اذا اجتمع فيها الشبهان بها . وكانَّ بني تميم لما رأوها حرفا داخلا بمعناه على الجملة المستقلة بنفسها ومباشرة لكل واحد من جزأيهما كقولك : « ما زيد اخوك » و « ما قام زيد » اجرؤها مجرى (هل) لان (ما) داخلة على الجملة لمعنى النفي كدخول (هل) عليها للاستفهام . (١)

اما تعليل الحكمين بعلة واحدة فقد اجازه ابن جني سواء تضادا ام لم يتضادا يقول : « ومنها ان يسمع الشيء فيستدل به من وجه على تصحيح شيء او افساد غيره ويستدل به من وجه آخر على شيء غير الاول : وذلك قولك : « ضَرَبْتُكَ » و « أكرمتهُ » ونحو ذلك مما يتصل فيه الضمير المنصوب بالضمير قبله المرفوع ، فهذا موضع يمكن ان يستدل به على شدة اتصال الفعل بفاعله . (٢)

اما وجه افساد هذا الدليل شيئا آخر فقد وضحه بقوله : « وأما وجه افساده شيئا آخر فمن قبل أن فيه ردا على من قال : « إن المفعول انما نصبه الفاعل وحده ، لا الفعل وحده ولا الفعل والفاعل جميعا » . (٣)

ويرى أن بعضهم قد يستدل به على شيء غير الحكمين السابقين فيقول : « واما الاستدلال بنحو : (ضربتُك) على شيء غير الموضوعين المتقدمين ، فان يقول قائل : ان (الكاف) في نحو : (ضربتُك) منصوبة بالفعل والفاعل جميعا ويقول : انه متصل بهما كاتصاله بالعامل فيه من نحو : (إنك قائمٌ) ونظيره » . (٤)

ويبين فساد هذا القول الثالث بقوله : « وهذا ايضا وان كان قد ذهب اليه هشام فانه عندنا فاسد من أوجه » (٥) ثم يشرح هذه الالوجه .

هذا من حيث الاستدلال على الحكم وغيره بعلة واحدة ، اما الاستدلال بالعلة الواحدة على فساد حكم وضده فقد قال فيه : « اعلم أن اللفظ قد يرد شيء منه فيجوز جوازا صحيحا ان يستدل به على امر ما ، وان يستدل به على ضده البتة . وذلك نحو : (مررتُ بزيد ، ورغبتُ في عمرو ، وعجبتُ من محمدٍ) وغير ذلك من الافعال الواصلة بحروف الجر .

٢ - ينظر الخصائص ج ١ ص ١٠١ .

١ - الخصائص ج ١ ص ١٦٧ .

٤ - ينظر الخصائص ج ١ ص ١٠٣ .

٣ - ينظر الخصائص ج ١ ص ١٠٢ .

٥ - ينظر الخصائص ج ١ ص ١٠٣ وما بعدها .

فأحد ما يدل عليه بهذا الضرب من القول أن الجار معتدٌ من جملة الفعل الواصل به . . . والآخر ان يدل ذلك على ان حرف الجر جار مجرى بعض ما جره . . .» (١)
 اما التعليل بالامور الغدمية فقد اجازة بعضهم فعلل بنساء الضمير باستغنائه عن الاعراب باختلاف صيغه لحصول الامتياز بذلك . (٢)

وقد وضع ابن الانباري ذلك فقال متحدثا عن الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه : « اعلم أن هذا مما يكون فيما اذا ثبت لم يخف دليله ، فيستدل بعدم الدليل على نفيه ، وذلك مثل ان يستدل على نفي : (أن اقسام الكلام اربعة) او نفي (ان انواع الاعراب خمسة) فيقول : « لو كان اقسام الكلام اربعة او انواع الاعراب خمسة لكان على ذلك دليل . ولو كان على ذلك دليل لعرف ذلك مع كثرة البحث وشدة الفحص ، فلما لم يعرف ذلك دل على انه لا دليل ، فوجب الا يكون اقسام الكلمة اربعة ولا انواع الاعراب خمسة » .

وقد زعم بعضهم أن النافي لا دليل عليه ، وانما الدليل على المثبت وهذا ليس بصحيح لان الحكم بالنفي لا يكون الا عن دليل ، وكما يجب الدليل على المثبت فكذلك ايضا يجب الدليل على النافي . (٣)

وبحث العلماء كذلك في (كون العكس شرطا في العلة) واختلفوا فيه فذهب الاكثرون الى انه شرط في العلة ، وذلك أن يعدم الحكم عند عدمها ، وذلك نحو : عدم رفع الفاعل عند عدم اسناد الفعل اليه لفظا وتقديرا وعدم نصب المفعول عند عدم وقوع الفعل عليه لفظا وتقديرا ، وانما وجب أن يكون العكس شرطا في العلة عند هؤلاء ، لان هذه العلة مشبهة بالعلة العقلية ، والعكس شرط في العلة العقلية فكذلك ما كان مشبها بها .

وذهب بعضهم الى ان العكس ليس بشرط في العلة ومعنى عدم العكس انه لا يعدم الحكم عند عدمها - وذلك نحو ما ذهب اليه بعض النحويين من أنه لا يعدم نصب الظرف اذا وقع خبرا عن المبتدأ نحو : (زيدٌ أمامك) من انه منصوب بفعل محذوف غير مطلوب ولا مقدر . بل حُذِفَ الفعل واكتُفِيَ بالظرف منه وبقي منصوبا بعد حذف الفعل لفظا وتقديرا على ما كان عليه من قبل حذف الفعل .

وقد تمسك هؤلاء في الدلالة على أن العكس ليس بشرط في العلة بأن هذه العلة مشبهة بالدليل العقلي ، والدليل العقلي يدل وجوده على وجود الحكم ولا يدل عدمه

١ - ينظر الخصائص ج ١ ص ١٠٦ - ١٠٨ . ٢ - ينظر الاقتراح ص ٥٦ .
 ٣ - لمع الادلة ص ١٤٢ .

على عدم الحكم ، فان وجود العالم يدل على وجود الصانع ، ولا يدل عدمه على عدمه ، وقد أيد ابن الانباري الرأي الاول . ورد على القائلين بالرأي الثاني بقوله بعد هذا : « وهذا ليس بصحيح وذلك لان الدليل لو تَصَوَّرَ عدمه لعدم المعلول فان مدلول العالم العلم بالصانع مع نتيجة وجود العالم ، والعالم لن يتصور خروجه من ان يكون موجودا في الوقت الذي كان موجودا فيه ، ولو تصور عدمه لعدم المعلول وهو العلم بالصانع ، واذا كان ذلك شرطا في الدليل العقلي فكذلك ههنا » . (١)

وقد تدور العلة ، والدور كما فسره الشيخ محمد علي النجار : (أن يعطل الشيء بعلة معللة بذلك الشيء) . والدور بين شيئين : توقُّفُ كلٍّ منهما على الآخر . (٢)

وقد افرد ابن جني بابا في : (دور الاعتلال) رد فيه على محمد بن يزيد المبرد الذي قال في تعليل وجوب اسكان (اللام) في : (ضَرَبْنَ وَضَرَبْتُ) ونحوهما أنها لحركة ما بعده من الضمير يعني مع الحركتين قبل ، وذهب ايضا في تعليل حركة الضمير في نحو هذين الفعلين الى أنها انما وجبت لسكون ما قبله فتارة اعتل لسكون ما قبل الضمير بحركة الضمير ، ثم دار تارة اخرى فاعتل لحركة الضمير بسكون ما قبل الضمير .

وعقب ابن جني على قول المبرد هذا فقال : « وفي ظاهر ذلك اعتراف بأن كل واحد منهما ليست له حال مستحقة تخصه في نفسه ، وانما استقر على ما استقر عليه لامر راجع الى صاحبه » . ثم قال : « لكن ما اجازه ابو العباس وذهب اليه في باب : (ضَرَبْنَ وَضَرَبْتُ) من تسكين (اللام) لحركة الضمير ، وتحريك الضمير لسكون (اللام) شنيع الظاهر . . . الا ترى أن الشيء لا يكون علة نفسه ، واذا لم يكن كذلك كان من ان يكون علة علة بعد . » (٣)

وقد تحتاج العلة الى زيادة وصف وتحديد حتى تصح ويحتاط بها من غيرها ويتم الاعتلال بها ، وذلك مثل قولنا في همز : (أوائل) اصله : (أواول) فلما اكتنفت (الالف) (واوان) وقربت الثانية منهما من الطرف ، ولم يؤثر اخراج ذلك على الاصل تنبيها على غيره من المغيرات في معناه ولا هناك (يناء) قبل الطرف منوية مقلدة ، وكانت الكلمة جمعا ، ثقل ذلك فابدلت (الواو) (همزة) فصار : (أوائل) .

١ - مع الادلة ص ١١٦ - ١١٧ وينظر ص ١١٥ - ١١٧ .

٢ - ينظر الخصائص ج ١ هامش ص ١٨٣ .

٣ - الخصائص ج ١ ص ١٨٤ وينظر الاقتراح ص ٥٥ - ٥٦ .

يقول : « فجميع ما أوردته محتاجٌ إليه الا ما استظهرت به من قولك :
 (وكانت الكلمة جمعا) فانك لو لم تذكره لم يُخلل ذلك بالعلة ، الا ترى انك
 لو بنيت من (قلت) و (بعث) واحداً على : (فواعل) ك (عوارض)
 أو (أفاعل) من : (أول) أو : (يوم) أو (ويح) ك (أباتير) لهمزت كما
 همز في الجمع ؟ .

فذكرك (الجمع) في اثناء الحديث انما زدت الحال به انسا من حيث كان
 الجمع في غير هذا مما يدعو الى قلب (الواو) (يياء) في نحو (حُصِّي ودُلِّي)
 فذكرته هنا تأكيدا لا وجوبا ، وذكرك انهم لم يُؤثروا في هذا اخراج الحرف على
 اصله دلالة على اصل ما غير من غيره في نحوه

فلاحتياط في وصف العلة وزيادة هذا الوصف إبعاد لافساده او التعقب عليها
 بما يرد مما يخالفها او يضعفها . (١)

اما ان توصف العلة بأشياء لا يؤثر ذكرها في الحكم فهو لغو لا فائدة منه مثال
 ذلك اننا لو قلنا في رفع : (طلحة) من قولنا : (جاعني طلحة) بانه « ارتفع
 لاسناد الفعل اليه ، ولانه مؤنث ، ولانه علم » ، لم يكن ذكر التأنيث او العلمية
 الا كقولنا : « ولانه مفتوح الطاء » ، او « لانه ساكن العين » ونحو ذلك مما
 لا يؤثر في الحال . (٢)

وربما تحسن زيادة وصف العلة في بعض المواضع للتأنيث والتأييد وان لم تكن
 اليه ضرورة مثل أن نوضح انتصاب (زيد) في قولنا : « ضربت زيدا » بقولنا :
 « انه انما انتصب لانه فضلة ومفعول به » : فالجواب قد استقل بقولنا : « لانه
 فضلة » ، اما قولنا بعد ذلك : « ومفعول به » ، فما هو الا تأييد وتأنيث لا ضرورة
 بذكره ولا ضرر منه ، انما فيه تمييز له من اي الفضلات هو . (٣)

وهذه الزيادة في الوصف جائزة غير انه قد يكون من الواجب الاطالة في ذكر
 العلة وتفصيلها لان ادراجها واختصارها يوقع في الالتباس ويدخل ما لا تكون العلة
 سببا في حكمه ، مثاله ان يسأل عن اصل قولهم : « آسيتُ الرجلَ فأنا أواسيه » ،
 و « آخيتهُ فأنا أواخيه » فنقول : « أواسيه » و « أواخيه » ، ثم يسأل عن علته
 في التغيير . فنقول : « اجتمعت الهمزتان فقلبت الثانية (واوا) لانضمام ما قبلها »

- ١ - ينظر الخصائص ج ١ ص ١٩٤ - ١٩٥ .
- ٢ - ينظر الخصائص ج ١ ص ١٩٥ .
- ٣ - ينظر الخصائص ج ١ ص ١٩٦ - ١٩٧ .

ففي قولنا هذا شيثان : أحدهما : اننا لم نستوف ذكر الاصل ، والآخر :
اننا لم ننقص شرح العلة .

وقد وضع ابن جني ذلك بقوله : « اما اخلاك بذكر حقيقة الأصل فلأن
اصله : (أُوَسُوْكَ) لانه : (أفاعلُك) من : (الأُسُوَّة) فقلبت (الواو)
(ياء) لوقوعها طرفاً بعد الكسرة ، وكذلك : (أُوَاحِيك) اصله : (أُوَاحُوْكَ)
لانه من : (الأُخُوَّة) فانقلبت (اللام) لما ذكرنا كما تنقلب في نحو :
(أعطى واستقصى) .

واما تقصي علة تغيير (الهزمة) بقلبها (واوا) فالقول فيه : انه اجتمع في
كلمة واحدة همزتان غير عينين : الاولى منهما مضمومة ، والثانية مفتوحة ،
وهي حشو غير طرف فاستثقل ذلك فقلبت الثانية على حركة ما قبلها وهي الضمة
(واوا) ، ولا بد من ذكر جميع ذلك والا أخلت » .

ثم قال بعد ان فصل في تقصي العلة : « ولو اقتصرنا في تعليل التغيير في
(أواسيك) ونحوه على أن تقول : « اجتمعت الهمزتان في كلمة واحدة فقلبت
الثانية (واوا) لوجب عليك ان تقلب الهمزة الثانية في نحو : (سَأُتِلَّ وِرْءُ آسَ)
(واوا) . وان تقلب همزة : (أَأْدُمُ وَاأَمْنُ) (واوا) ، وان تقلب الهمزة
الثانية في : (حَطَّائِيَّة) (واوا) ، ونحو ذلك كثير لا يحصى » . (١)

وكما بحثوا في اصل العلة وحكمها وصفاتها وشروطها بحثوا في مسالكها وطرق
اخذها والتعليل بها والاستدلال عليها . وما الذي يجعلها صحيحة مأخوذاً بها ،
واي شيء نعتمد عليه في القول بصحتها وشيوعها . وقد تكلم السيوطي في (مسالك
العلة) ورآها متعددة وهي جميعها مستوحاة من خصائص ابن جني وهي :

١ - الاجماع : وذلك ان يجمع اهل العربية على أن علة هذا الحكم كسندا
كاجماعهم على ان علة تقدير الحركات في المقصور : التعذر ، وفي المنقوص :
الاستثقال .

٢ - النص : بان ينص العربي على العلة . قال ابو عمرو : سمعت رجلاً من
اليمن يقول : « فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها » . فقلت له : « أتقول
جاءته كتابي ؟ » فقال : « نعم ، أليس صحيفة ؟ » .

١ - بنظر الخصائص ج ١ ص ١٨١ - ١٨٢ .

ومثله ما حدث به ابو عليّ الفارسيّ عن ابي بكر عن ابي العباس عن المبرد انه قال : سمعت عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير يقرأ : « ولا الليلُ سابقُ النهارِ » (١) فقلت له : ما تريد؟ قال : اردت : (سابقُ النهارِ) ، فقلت له : فهلا قلته ؟ فقال : لو قلته لكان أوزن .

وقد علق ابن جني على هذه الرواية بقوله : « ففي هذه الحكاية لنا ثلاثة اغراض مستنبطة منها : احدها : تصحيح قولنا : « أن اصل كذا كذا » . والآخر : قولنا : « انها فعلت كذا لكذا » . الا تراه انما اراد الحفة يدل عليه قوله : « لكان اوزن » . أي : أثقل في النفس واقوى ، من قولهم : « هذا درهمٌ وازنٌ » . أي : ثقيل له وزن .

والثالث : انها قد تنطق بالشيء غيره في انفسها اقوى منه لا يثارها التخفيف » . (٢)
٣ - الائمة : كما روي أن قوما من العرب أتوا النبي (ص) فقال : « من أنتم ؟ » فقالوا : « نحن بنو غيَّان » . فقال : « بل انتم بنو رشدان » . ففي هذا ايماء وشارة الى أن (الالف والنون) زائدتان يقول ابن جني : « فهل هذا الاكقول أهل الصناعة : (ان الالف والنون زائدتان) ، وإن كان عليه السلام لم يتفوه بذلك غير ان اشتقاقه لإيَّاه من (الغيَّ) بمنزلة قولنا - نحن : « ان الالف والنون فيه زائدتان » . (٣)

ومن ذلك ما حكاه ابن جني عن الزياتي عن الاصمعي انه قال : « حضر الفرزدق مجلس ابن ابي اسحاق فقال له : كيف تُنشِد هذا البيت :
وعينان قال الله : كونا فكانتا
فَعولان بالآلِبابِ ما تَفَعَلُ الخَمْرُ
فقال الفرزدق : « كذا أنشد » . فقال ابن ابي اسحاق : ما كان عليك لو قلت « فَعولين ؟ ؟ » فقال الفرزدق : « لو شئت أن اسبح لسبحتُ » . . ونهض فلم يعرف أحد في المجلس ما أراد .

قال ابن جني : « أي لو نصب لأخبر أن الله خلقهما وامرهما أن تفعل ذلك ، وانما اراد : انهما تفعلان بالالباب ما تفعل الخمر » . و (كان) هنا تامة غير محتاجة الى الخبر فكأنه قال : وعينان قال الله : « لإحدنا » فحدثنا ، او « اخرجنا

١ - يس ، الآية ٤٠ .

٢ - ينظر الخصائص ج ١ ص ٢٤٩ والاقتراح ص ٥٨ .

٣ - ينظر الخصائص ج ١ ص ٢٥٠ - ٢٥١ والاقتراح ص ٥٨ - ٥٩ .

الى الوجود» فخرجتا . قال السيوطي : « فكان هذا من الفرزدق ايماء الى العلة » . (١)

٤ - السبر والتقسيم : بان يذكر الوجوه المحتملة ثم يسبرها اي : يختبر ما يصلح وينفي ما عداه بطريقه ، فيقتصر في التقسيم على ما يقرب ويحسن لاعلى ما يبعد ويقبح . مثال ذلك أن تقسم لفظ : (مَرَوَان) الى ما يحتمل حاله من التمثيل له . فتقول : لا يخلو من ان يكون : (فَعْلَان) او (مَفْعَالاً) او (فَعْوَالاً) فهذا ما يبيحك التمثيل في بابهِ . ثم يفسد كونه (مَفْعَالاً) او (فَعْوَالاً) أنهما مثالان لم يجيئا ، وليس لك ان تقول في تمثيله : لا يخلو ان يكون (فَعْلَان) او (مَفْوَالاً) او (فَعْوَان) او (مَقْوَان) او نحو ذلك لان هذه ونحوها انما هي امثلة ليست موجودة اصلا ولا قريبة من الموجودة كقرب (فَعْوَال) و (مَفْعَال) من الامثلة الموجودة ، لان (فَعْوَال) اخت : (فَعْوَال) ك (قِرَوَاش) . واخت (فَعْوَال) ك (عَصَوَاد) ، وان (مَفْعَالاً) اخت (مَفْعَال) ك (مِحْرَاب) . وان كل من (مَقْلَان) و (مَقْوَان) و (فَعْوَان) لا يقرب منه شيء من امثلة كلامهم . (٢)

وقد قسم ابن الانباري هذا النوع من الاستدلال وهو الاستدلال على العلة بالسبر او التقسيم الى ضربين :

احدهما : ان يذكر الاقسام التي يجوز ان يتعلق بها الحكم فيبطلها جميعها فيبطل بذلك قوله . وذلك مثل ان يقول : « لو جاز دخول (اللام) في خبر (لكن) لم يخل اما انها تكون : لام التوكيد ، أو لام القسم . بطل أن تكون لام التوكيد لأن لام التوكيد انما حسنت مع : (إن) لان اتفاقهما في المعنى لان كل واحد منهما للتوكيد . وأما (لكن) فمخالفة لها في المعنى . وبطل أن تكون لام القسم لان لام القسم انما حسنت مع (إن) لأن (إن) تقع في جواب القسم كما ان (اللام) تقع في جواب القسم . وأما (لكن) فمخالفة لها في ذلك ، واذا بطل أن تكون لام التوكيد وبطل أن تكون لام القسم . بطل أن يجوز دخول (اللام) في خبرها » . (٣)

الثاني : ان يذكر الاقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها الا الذي يتعلق به الحكم من جهته فيصح قوله . وذلك مثل ان يقول : « لا يخلو نصب المستثنى في الواجب نحو : (قام القوم الا زيدا) إما ان يكون بالفعل المتقدم بتقوية :

١ - ينظر الخصائص ج ٣ ص ٣٠٢ والافتراح ص ٥٩ .

٢ - ينظر الخصائص ج ٣ ص ٦٧ - ٦٨ وما بعدهما . والافتراح ص ٥٩ .

٣ - لمع الادلة ص ١٢٧ وينظر الافتراح ص ٦٠ .

(إلا) ، وإما ان يكون بـ (الا) لانه بمعنى : أستثني ، وإما ان يكون لانها مركبة من : (إن) المخففة و (لا) . وإما أن يكون لان التقدير فيه : (إلا أن زيدا لم يقم) .

ثم يبطل ابن الانباري ما لا يجري من هذه الاقوال وينتهي الى ان يقول : « واذا بطل أن يكون العامل للنصب (إلا) بمعنى : (استثني) ، او لأنها مركبة من (إن) و (لا) . او لان التقدير : (إلا أن زيدا لم يقم) . وجب ان يكون العامل للنصب الفعل المتقدم بتقوية «إلا» . (١)

وقد استعمل كثير من النحاة هذا المصطلح : (السر والتقسيم) في تبين العلة كأبي البقاء العكبري . وابن فلاح وغيرهم . (٢)

٥ - المناسبة : وتسمى : (الاخالة) . لانها كما شرحها السيوطي : بها يُخال أي : يظن أن الوصف علة . ويسمى قياسها : (قياس علة) ، وهو أن يحمل الفرع على الاصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الاصل (٣) كحمل ما لم يسم فاعله على الفاعل بالرفع بعلة الاسناد . وحمل المضارع على الاسم في الاعراب بعلة اعتوار المعاني عليه . (٤)

واختلفوا في وجوب ابراز الاخالة ، فذهب قوم الى انه لا يجب ابرازها واستدلوا على ذلك ، وذهب آخرون الى وجوب ابرازها واستدلوا لرأيهم أيضا . وقد ايد ابن الانباري رأي من لا يوجب ابرازها . (٥)

٦ - الشبه : وهو ان يُحمل الفرع على الاصل بضرب من الشبه غير العلة التي عُلّق عليها الحكم في الاصل ، وذلك مثل أن يُدَلَّ على اعراب الفعل المضارع بانه يتخصص بعد شياعه كما ان الاسم يتخصص بعد شياعه فكان معربا كالاسم . (٦)

قال ابن الانباري بعد ان بين هذا ووضحه بالامثلة : « وليس شيء من هذه العلل في هذه الاقيسة ، العلة التي وجب لها الاعراب في الاصل ؛ لأن العلة التي وجب لها الاعراب في الاصل الذي هو الاسم انما هو ازالة اللبس ، والعلة الجامعة بين الفرع والاصل هي الاختصاص بعد الشياع » . (٧)

١ - لمع الادلة ص ١٢١ وينظر في ابطالها ص ١٢٨ - ١٢١ . وينظر الاقتراح ص ٦٠ .

٢ - ينظر الاقتراح ص ٦٠ - ٦١ .

٣ - ينظر الاقتراح ص ٦١ ولمع الادلة ص ١٠٥ . و ٩٣ - ٩٥ .

٤ - لمع الادلة ص ١٠٧ - ١٠٨ . والاقتراح ص ٦١ - ٦٢ .

٥ - ينظر لمع الادلة ص ١٢٣ - ١٢٤ . وينظر الاقتراح ص ٦١ - ٦٢ .

٦ - ينظر لمع الادلة ص ١٠٧ - ١٠٩ . والاقتراح ص ٦٢ .

٧ - لمع الادلة ص ١٠٩ .

٧ - الطرد : وهو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الاخالة في العلة ، واختلفوا في كونه حجة ، فذهب قوم الى انه ليس بحجة لأن مجرد الطرد لا يوجب غلبة الظن . يقول ابن الانباري : « ألا ترى أنك لو عللت بنساء (ليس) بعدم التصرف لآطرد البناء في كل فعل غير متصرف . واعراب ما لا ينصرف بعدم الانصراف لآطرد الاعراب في كل اسم غير منصرف ، فلما كان ذلك الطرد لا يغلب على الظن أن بنساء (ليس) لعدم التصرف ، ولا ان اعراب ما لا ينصرف لعدم الانصراف ، بل نعلم يقينا أن (ليس) انما بني لان الاصل في الافعال البناء . وان ما لا ينصرف انما اعرب لأن الاصل في الاسماء الاعراب .

وإذا ثبت بطلان هذه العلة مع اطرادها ، علم أن مجرد الطرد لا يكتفى به ، فلا بد من اخالة او شبه . والذي يدل على أن الطرد لا يكون علة انه لو كان علة لأدى ذلك الى الدور . الا ترى انه اذا قيل له : ما الدليل على صحة دعواك ؟ فيقول : انا ادعي ان هذه علة في محل آخر . فاذا قيل له : ما الدليل على أنها علة في محل آخر ؟ فيقول : دعواي انها علة في مسألتنا . فدعواه دليل على صحة دعواه . واذا قيل له : وما الدليل على أنها علة في الموضوعين جميعا ؟ فيقول : وجود الحكم معها في كل موضع دليل على أنها علة .

وذهب آخرون الى انه حجة محتجين بقولهم : الدليل على صحة العلة اطرادها وسلامتها عن النقض ، وهذا موجود ههنا ، وربما قالوا : عجز المعارض دليل على صحة العلة . وربما قالوا : نوع من القياس فوجب ان يكون حجة كما لو كان فيه اخالة او شبهه .

ويرى ابن الانباري ان هذه الاقوال غير صحيحة ، ثم يناقش كل قول منها ويرد عليه . (١)

٨ - الغناء الفارق : وهو بيان أن الفرع لم يفارق الاصل الا فيما لا يؤثر فيلزم اشتراكهما . مثاله قياس الظرف على المجرور . فبعلة انه لا فارق بينهما فأنهما يستويان في جميع الاحكام . وقد وقع الخلاف في هذا ايضا . (٢)

وتكلموا على القوادح في العلة وقد فصل فيها السيوطي في الاقتراح واعتبر منها : النقض : وهو وجود العلة ولا حكم على مذهب من لا يرى تخصيص العلة . وتختلف العكس : لان العكس شرط في العلة مثل عدم رفع الفاعل عند عدم اسناد الفعل اليه وقد مر بنساء انه التعليل بالعدم .

١ - ينظر لمع الادلة من ١١٠ - ١١٢ والاقتراح من ٦٢ - ٦٢ .

٢ - الاقتراح من ٦٢ .

وعدم التأثير : وهو ان يكون الوصف لا مناسبة فيه . فذهب قوم من العلماء الى انه لا يجوز الحاقه بالعلة على الاطلاق سواء كان لدفع نقض او غيره بل هو حشو في العلة لا يجوز تعليق الحكم به . (١)

ومنها القول بالموجب : وهو ان يسلم للمستدل ما اتخذ موجبا للحكم من العلة مع استبقاء الخلاف ، ومتى توجه كان المستدل منقطعا ، فان توجه في بعض الصور مع عموم العلة لم يعد منقطعا ، وذلك مثل ان يستدل البصري على جواز تقديم الحال على العامل في الحال اذا كان العامل فيها فعلا متصرفا وذو الحال اسما ظاهرا نحو : (راكبا جاء زيد) فيقول : « جواز تقديم معمول الفعل المتصرف ثابت في غير الحال فكذلك في الحال » . فيقول الكوفي : « أنا أقول بموجبه فان الحال يجوز تقديمها عندي اذا كان ذو الحال مضمرا » .

والجواب أن يقدر العلة على وجه لا يمكنه ان يقول بالموجب بأن يقول : عنيت به ما وقع الخلاف فيه ، وعرفته بالالف واللام فتناوله اللفظ وانصرف اليه . وله ان يقول : هذا قول بموجب العلة في بعض الصور مع عموم العلة في جميع الصور فلا يكون قولاً بموجبها . (٢)

ومنها : فساد الاعتبار : مثل ان يستدل بالقياس على مسألة في مقابلة النص عن العرب . مثل ان يقول البصري : « الدليل على ان ترك صرف ما ينصرف لا يجوز لضرورة الشعر أن الاصل في الاسم الصرف ، فلو جوزنا ترك صرف ما ينصرف لأدى ذلك الى ان ترده عن الاصل الى غير اصل فوجب ان لا يجوز قياسا على مد المقصور » .

فيقول له المعارض : « هذا استدلال منك بالقياس في مقابلة النص عن العرب والاستدلال بالقياس في مقابلة النص عن العرب في ترك الصرف لا يجوز فانه قد ورد النص عن العرب في أبيات تركوا فيها صرف المنصرف للضرورة » . والجواب عليه عند ابن الانباري ان تتكلم عليه بما هيأت من الاعتراضات على النقل وتبين ان ما توهمه معارضا ليس كذلك .

أما السيوطي فيقول ان الجواب الطعن في النقل المذكور اما باسناده وذلك بالمطالبة بأبثاته او القدح في راويه . وإما في منته إما بالتأويل او بالمعارضة او

١ - ينظر في تفصيل ذلك الاقتراح ص ٦٢-٦٦، والاقرب في جدل الاعراب ص ٦٠ - ٦٢ وما بعدما . ولع الأدلة ص ١١٥ - ١١٧ و ١٢٥ - ١٢٦ والخصائص ج ١ ص ١٩٤ - ١٩٥ .
٢ - لع الأدلة ص ٥٦ - ٥٧ وينظر الاقتراح ص ٦٦ .

باختلاف الرواية او بمنع ظهور دلالاته او بفساد الوضع . او بالمنع للعلة او بالمطالبة بتصحيحها او بالمعارضة . (١)

هذه البحوث المفصلة المتشابكة التي ادخلها النحاة واداروها في العلة واقسامها وانواعها وشروطها واورادها وما يصح منها وما لا يصح ، وما تثبت به وما تنتقض به ، ادت الى تشعب البحث النحوي وتعدد دراسته تعقدا لا فائدة فيه لمن يتعلم اللغة العربية او لمن يتكلم بها حتى انتهى الامر الى ان ذهب بعض النحاة مذاهب غريبة في افتعال العلل لكل ظاهرة نحوية او لغوية او صرفية واشتطوا في مجوهم حتى غدت هذه البحوث وكأنها بحوث في المنطق اتخذت من العبارات النحوية شواهد لها ، وكانت هذه العلل المفترضة كثيرة التضارب والاختلاف حتى تعددت العلة للمسألة الواحدة تبعا للمدارس النحوية التي يأخذ كل منها بعلة للمسألة ، وانقلب الخلاف في بعض الاحيان الى خلاف شخصي ادى الى اسفاف النحاة في كثير من علمهم الى ان اشتهر بين الناس ضعف هذه العلل التي قال فيها ابن فارس :

مَرَّتْ بِنَاهِيَاءٍ مَجْدُولَةٌ تَرْكِيَةٌ تَنْمَى لِتَرْكِيٍّ
تَرْنُو بِطَرْفِ فَاتِنٍ فَاتِرٍ اَضْعَفَ مِنْ حُجَّةِ نَحْوِيٍّ (٢)

وأصبحنا نجد النحاة والباحثين في علوم العربية يعتبرون هذه البحوث المعقدة في العلة افسادا للنحو وخروجاً به عن المطلوب منه حتى لقد بالغ بعضهم فقال : ان مبدأ العلة فاسد من اساسه في الدراسات اللغوية وقد ادخل على نحونا كثيرا من الترهات التي لا جدوى منها ولا منفعة . (٣)

وقريب منه ما قاله الشيخ محمد الخضر حسين وهو يتحدث عن النوعين الثاني والثالث من انواع العلة عنده ، يقول بعد ان قسم العلة الى : علة يقرب مأخذها ويتلقاها النظر بالقبول مثل تعليلهم تحريك بعض الحروف الساكنة بالتخلص من التقاء الساكنين ، ووجهوا حذف احد الحرفين المتماثلين بطلب الخفة .

وعلة تكون من قبيل الفرضيات التي لا تستطيع ان تردّها على قائلها كما انك لا تضعها بمحل العلم او الظن القريب منه وذلك كقولهم في تعليل بناء : (قَبْلُ) و (بعدُ) اذا قطعاً عن الاضافة لفظاً : (انهما شابها الحرف في احتياجهما الى معنى المحذوف وهو المضاف اليه) .

١ - ينظر في تفصيل ذلك الاقتراح ص ٦٦ - ٦٦ والانفراب في جدل الامراب ص ٤٦ - ٦٢ .

٢ - وفيات الاعيان ج ١ ص ٣٦ وينظر في اصول اللغة والنحو ص ١٢٣ .

٣ - ينظر في اصول اللغة والنحو : ترمزي ص ١٧٦ .

يقول الشيخ بعد ان ينقل نقاشهم في هذه المسألة : « ولا يسعك بعد هذا الا ان تسل يدك من هذه المجادلة وتفصل منها وليس في ذهنك اثاره من علم » .

والعلة الثالثة عنده والتي شدد الاستهزاء بها هي ما يجريه بعض النحاة على ما يشبه التخييل . يقول الشيخ محمد الخضر حسين : « وثالثها : ما يجري فيه بعض النحاة على ما يشبه التخييل . ومثال هذا أن (هل) تختص في اصل استعمالها بالدخول على الافعال نحو : (هل كتب عمرو ؟) وقد تخرج عن هذا الاصل فتدخل على مبتدأ خبره اسم نحو : (هل عمرو كاتب ؟) . ولكنها لا تدخل على مبتدأ خبره فعل نحو : (هل عمرو كتب ؟) . وقد أراد بعضهم ان يذكر علة للدخول على اسم خبره اسم ، وعدم دخولها على اسم خبره فعل فقال : لان (هل) اذا لم تر الفعل في حيزها تسلت عنه ذاهلة ، وان رأت في حيزها حنت اليه لسابق الالفة فلم ترخص حينئذ الابعانته .

ويعقب على هذا التعليل المضحك بقوله : وكلام هذا النحوي وهو يقدر حقيقة علمية لا يختلف عن قول الشاعر وهو يسبح في لجج من الخيال :

مليحة عشت ظيبيا حوى حورا فمذ رأته سعت قورا ليخد منته
ك (هل) اذا ما رأت فعلا بجزها حنت إليه ولم ترخص بفرقتيه (١)

وليست النظرة الى العلة بانها افساد للنحو بجديده في الدراسات النحوية انما نجد من قال بها قبل زمن ابن جني ، فقد نقل لنا السيوطي ان صاحب المستوفى رد على بعض العوام الذين اعتقدوا فساد علل النحاة . ورأوا انها واهية متكلفة يقول : « قال صاحب المستوفى : اذا استقرت اصول هذه الصناعة علمت انها في غاية الوثاقه ، واذا تأملت عللها عرفت انها غير مدخوله ولا متسمح فيها . واما ما ذهب اليه غفلة العوام من ان علل النحو تكون واهية متمحله ، واستدل لهم على ذلك بانها ابدا تكون هي تابعة للوجود لا الوجود تابعا لها فبمعزل عن الحق . وذلك أن هذه الاوضاع والصيغ وان كنا نحن نستعملها فليس ذلك على سبيل الابتداء او الابتداء بل على وجه الاقتداء والاتباع ، ولا بد فيها من التوقيف فنحن اذا صادفنا الصيغ المستعملة والاضاع بحال من الاحوال علمنا انها كلها او بعضها من وضع واضع حكيم جل وعلا تطلبنا بها وجه الحكمة المخصصة لتلك الحال من بين اخواتها ، فاذا حصلنا عليها فذلك غاية المطلوب » . (٢)

١ - دراسات في العربية وتاريخها من ٧٤ - ٧٥ .

٢ - الاقتراح ص ٤٦ .

وعقد ابن جني بابا في الرد على من اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو في نفسه عن احكام العلة ، قال فيه ناقلا حجة هؤلاء : « اعلم ان هذا الموضوع هو الذي يتعسف باكثر من ترى ، وذلك انه لا يعرف اغراض القوم فيرى لذلك ان ما اورده من العلة ضعيف واه ساقط غير متعال . وهذا كقولهم : يقول النحويون : « ان الفاعل رفع والمفعول به نصب » ، وقد ترى الامر بضد ذلك ألا ترانا نقول : « ضُربَ زيدٌ » فزفعه وان كان مفعولا به . ونقول : « إنَّ زيدا قام » فننصبه وان كان فاعلا . ونقول : « عجبت من قيام زيدٍ » فنجره وان كان فاعلا . ونقول ايضا : « قد قال الله عز وجل : « ومن حيثُ خرجت » (١) فرفع (حيثُ) وان كان بعد حرف الخفض ، ومثله عندهم في الشناعة قوله عز وجل : « لله الامرُ من قبلُ ومن بعدُ » (٢) . وما يجري هذا المجرى » . ثم يرد عليهم مبينا ان طعنهم في العلة وقولهم بفسادها هوس ولغو وجهل كقولهم برفع المفعول ونصب الفاعل وجره ونحو ذلك ، فيقول : « ومثل هذا يتعب مع هذه الطائفة لا سيما اذا كان السائل عنه من يلزم الصبر عليه ، ولو بدأ الامر باحكام الاصل لسقط عنه هذا الهوس وذا اللغو . الا ترى انه لو عرف أن الفاعل عند اهل العربية ليس كل من كان فاعلا في المعنى . وأن الفاعل عندهم انما هو كل اسم ذكرته بعد الفعل واسندت ونسبت ذلك الفعل الى ذلك الاسم . وان الفعل الواجب وغير الواجب في ذلك سواء ، لسقط صداع هذا السؤال .

وكذلك القول على المفعول انما ينصب اذا اسند الفعل الى الفاعل فجاء هو فضلا . وكذلك لو عرف ان الضمة في نحو : (حيثُ وقيلُ وبعدُ) ليست اعرابا وانما هي بناء . (٣)

ويقول في موضع آخر مبينا تقبل النفس لعلل النحويين وان لم تتقبل علل اهل الفقه : « ولست تجدد شيئا مما علل به القوم وجوه الاعراب الا والنفس تقبله والحس منطوق الاعتراف به ، الا ترى ان عوارض ما يوجد في هذه اللغة شيء سبق وقت الشرع ، وفُزع في التحاكم فيه الى بديهه الطبع فجميع علل النحو اذا مواظمة للطباع ، وعلل الفقه لا ينقاد جميعها هذا الانقياد » . (٤)

اما ابن مضاء القرطبي فقد كان يقف من العلة موقفا مضادا لموقف ابن جني فهو الذي نبه على وجوب اطراح العلل النحوية التي لا تفيد غير التعقيد يقول ابو

١ - البقرة من الايتين ١٤٩ و ١٥٥ . ٢ - الروم . من الآية ٤ .

٢ - الخصائص ج ١ ص ١٨٤ - ١٨٦ وينظر الاقتراح ص ٤٦ - ٤٧ .

٤ - الخصائص ج ١ ص ٥١ وينظر الاقتراح ص ٤٦ - ٤٧ .

حيان : « ولم أر احدا من المتقدمين نبه على اطراح هذه التعاليل الاقاضي الجماعة
الامام ابا جعفر احمد بن مضاء صاحب الكتاب المشرق في النحو ، فانه طعن على
المعللين بالعلل السخيفة وزوى عليهم ما شحنوا به كتبهم من ذلك » . (١)

وكان ابن مضاء ظاهريا في النحو كما كان في الفقه ولذلك اراد ان يريح الناس
من عبث النحاة الطويل بان رأى ما رآه الظاهرية من الغاء العلل والغناء طلبها في
الشرع ، فقال بتطبيق ذلك على النحو . غير انه لم يبلغ العلل جملة لان فيها ما لا يمكن
ان يلغيه وهو العلل الأوّل التي تجعلنا نعرف مثلا ان كل فاعل مرفوع . اما ما وراء
ذلك من العلل الثواني والثالث فحريّ بنا ان نحطمه تحطيمًا ، يقول : « ومما
يجب ان يسقط في النحو : العلل الثواني والثالث ، وذلك مثل سؤال السائل عن
(زيد) من قولنا : « قام زيد » : لِمَ رُفِعَ ؟ فيقال : لأنه فاعل ، وكل فاعل
مرفوع . فيقول : ولم رُفِعَ الفاعل ؟ . فالصواب أن يقال له : كذا نطقت به
العرب ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر . ولا فرق بين ذلك وبين من عرف
أن شيئا ما حرام بالنص ولا يحتاج فيه الى استنباط علة لينقل حكمه الى غيره ،
فسأل : لم حرم ؟ فان الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه .

ولو اجبت السائل عن سؤاله بان تقول له : للفرق بين الفاعل والمفعول فلم
يقنعه وقال : فلم لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول ؟ قلت له :
لان الفاعل قليل لانه لا يكون للفعل الا فاعل واحد ، والمفعولات كثيرة فأعطي
الانقل الذي هو الرفع للفاعل ، وأعطي الاخف الذي هو النصب للمفعول ، لان
الفاعل واحد والمفعولات كثيرة ليقل في كلامهم ما يستثقلون ويكثر في كلامهم
ما يستخفون ، فلا يزيدنا ذلك علما بان الفاعل مرفوع ، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا
جهله . اذ قد صح عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا باستقراء المتواتر الذي
يوقع العلم . (٢)

ومع قول ابن مضاء بالغاء العلل الثواني والثالث نجده يرضي نوعا من العلل
الثواني وهو النوع المقطوع مثل العلة التي تذهب الى ان كل ساكنين التقيًا في الوصل
وليس احدهما حرف لين فان احدهما يحرك ، فان قيل : ولم لم يتركسا ساكنين ؟
اجيب بان الناطق لا يمكنه النطق بهما ساكنين . وهي علة ثانية يرضيها ابن مضاء (٣)

١ - منهج السالك شرح أبي حيان على الفية ابن مالك ص ٢٣١ .

٢ - للرد على النحاة ص ١٥١ - ١٥٢ . وينظر مقدمة الدكتور شوقي ضيف ص ٢٢ - ٢٧ .

٣ - ينظر الرد على النحاة ص ١٥٢ - ١٥٣ و ص ٣٦ .

فابن مضاء كان يحمل على العلل بوجه عام وينكر استخدامها في النحو ، وكان يرى ان كثيرا منها بين الفساد مثل ما ذهب اليه المبرد في الافعال المتصلة بنون الاناث مثل (ضَرَبْنَ) الى أن (النون) حركت لان ما قبلها ساكن . كما زعم في الحرف الساكن الذي قبلها انه ساكن لثلاثا يجتمع اربع متحركات . وبذلك دار حول نفسه فجعل العلة معلولة بما هي علة له وهذا بين الفساد عند ابن مضاء . (١)

وكانت ثورة ابن مضاء على النحو العربي بسبب العلة المتكلفة التي جر اليها القول بنظرية العامل ، وكان اكثر هذه العلل فرضياً جدلياً لا يفيد الناظرين شيئا في تطهيم بالعربية الصحيحة ، ولا يحصلون سوى البعد بهم في التخيل والفرض والوهم . (٢)

وجاء بعد ابن مضاء ابن خروف الذي رد وقوفه ضد العلة ونحوها مما قال به النحاة المتقدمون عليه . وقد نقل لنا ابو حيان موقف ابن خروف فقال بعد كلامه على ابن مضاء وطعنه على المعلنين من النحاة بالعلل السخيفة وشحنهم كتبهم بذلك : « وقد امتعض من طعنه على النحاة وازدرائه عليهم الامام ابو الحسن ابن خروف ورد على ابن مضاء في كتاب سماه : (كتاب الزهو في الرد على من نسب السهو الى ائمة النحو) وهو كتاب لطيف » . (٣)

وقد مال ابو حيان الى رأي ابن مضاء في الغاء التعليل في اللغة والنحو وقرر من التعليل واطرحها ونادى بترك ما لا فائدة فيه منها وما لا يكسبنا علما باللغة او النحو العربي ، لان هذين العلمين ليسا بحاجة الى التعليل ، والتعليل عنده لا يكون الا بعد تقرر السماع . يقول بعد الكلام على تقديم عامل التمييز وبعد ان نقل الخلاف بين النحويين في جواز هذا التقديم وعللة الجواز عند بعضهم او المنع عند البعض الآخر : « فانت ترى هذه التعليل كلها لمن منع التقديم وهي معارضة للسماع . والتعليل انما ينبغي ان يسلك بعد تقرر السماع ، ولا ينبغي ان يعول منه الا على ما كان في لسان العرب واستعمالاتها تشهد له وتومي اليه . ولقد كان بعض شيوخنا من اهل المغرب يقول : اياكم وتعليل الرماني والوراق ونظرائهما ، وكثيرا ما شحنت الكتب بالاقيسة الشبهية والعلل القاصرة وهي التي لا يعجز عن ابداء مثلها من له ادنى نظر في الحال الراهنة ولا يحتاج في ذلك الى امعان فكر ولا اكداد بصيرة ولا حث قريحة ولذلك قال بعض الادباء :

تَرْنُسُو بِطَرْفِ فَاتِنٍ فَاتِرٍ اضعفَ من حُجَّةِ نَحْوِي

١ - ينظر الرد على النحاة ص ١٥٩ - ١٦٠ .

٢ - ينظر الايضاح في علل النحو . مقدمة الدكتور شوقي ضيف ص .

٣ - منهج المسالك لابي حيان ص ٢٣١ .

وعلم العربية انما هو من باب الوضعيات العربية ففي الحقيقة لا يحتاج فيه الى تعليل كما لا يحتاج في علم اللغة الى تعليل ، فلا يقال : لم جاء هذا التركيب في مثل : (زيد قائم ؟) هكذا ؟ . كما لا يقال : لم يقال للعين : الطرف ، وللليل : الليل ولا يقال : لم كانت حروف المضارعة : (الهمزة) و (التاء) و (النون) و (الياء) ، ونبدي لذلك عللا كما قالوا : كان الاصل ان تكون حروف المضارعة من حروف العلة لان اكثر ما يزداد حروف العلة فكان القياس ان تكون حروف المضارعة (الالف) و (الواو) و (الياء) ، فلم يمكن ان تكون (الالف) لسكونها ولا يتبدأ ساكن فأبدلوا همزة » الى آخر الحديث عن تعليل النحويين كون حروف المضارعة هذه الاربعة دون غيرها . وعن سبب كونها اربعة لا اكثر ولا اقل . ويرى بعد هذا ان هذه التعاليل ضعيفة يسخر العاقل منها يقول : « فهذا كله تعليل يسخر العاقل منه ويهزأ من حاكبه فضلا عن مستنبطه . فهل هذا الا من الوضعيات والوضعيات لا تعلق . (١)

ثم يتحدث عن ولع النحويين بالتعليل ويرى انهم لو وضعوا الاحكام النحوية المستندة الى السماع الصحيح لكان ذلك اجدى وانفع . وها هو يقول بعد حديثه عن الخلاف بين الالسن العربية والحبشية والفارسية والتركية ، والاتفاق بين هذه اللغات في احرف المضارعة : « واذا تقرر الخلاف في الالسن في حروف المضارعة وفي غيرها ايضا فكيف يمكن ان تظهر علة في اختصاص كل لسان بهذا الحرف الذي وضع للمضارعة فيه . وهل ذلك الا فضول من القول لا يحتاج اليه ، وتخص على اللغات لا يعول عليه ؟ . والنحويون مولعون بكثرة التعليل ، ولو كانوا يضعون مكان التعاليل احكاما نحوية مسندة للسماع الصحيح لكان اجدى وانفع ، وكثيرا ما نطالع اوراقا في تعليل الحكم الواحد ، ومعارضات ومناقشات ورد بعضهم على بعض في ذلك وتقيحات على زعمهم في الحدود خصوصا ما صنفه متأخرو المشاركة على مقدمة ابن الحاجب فنسأ من ذلك ولا يحصل في ايدينا شيء من العلم . (٢)

وقد اطلع ابو حيان على لغات كثيرة غير العربية فلم يجد فيها تعليلا لما يرد في لغتها لان اللغة لا تحتاج الى تعليل ، يقول : « ولقد اطلعت على جملة من الالسن كلسان الترك ولسان الفرس ولسان الحبش وغيرهم وصنفت فيها كتبيا في لغتها ونحوها وتصريفها واستفدت منها غرائب وعلمت باستقرائها أن الاحكام التي

١ - منهج المسالك ص ٢٢٩ - ٢٣٠ .

٢ - منهج المسالك ص ٢٣٠ .

اشتملت عليها لا محتاج الى تعليل أصلا . وان كل تركيب كلي يحتاج فيه الى نص من السماع . (١)

كما كان يرى أن التعاليل اذا كانت لحصر صفات وضعية فلا حاجة اليها يقول راداً على ابن مالك بعض تعاليله : « وقوله : الماضي يشمل المتصرف والجامد نحو : (ضَرَبْتَ وَنِعِمْتَ وَبِشْتِ) .

وعلى المصنف في شرحه كونها لم تدخل فعل الامر ولا المضارع فقال : للاستغناء عنها بيباء المخاطبة نحو : (افعلي) ، وللإستغناء عنها بـ (تاء المضارعة) نحو : (هي : تفعل) ، ولأنها ساكنة فالمضارع يسكن في الجزم فلو لحقته التقى فيه ساكنان . وهذه التعاليل هي تعاليل لحصر صفات وضعية فلا حاجة اليها » . (٢)

وقد وقف المحدثون من الباحثين في اللغة والنحو والصرف موقفين متعارضين من العلة . فجازها بعضهم لأنها من اصول العربية يقول الدكتور احمد عبد الستار الجوراني : « وهكذا اصول العربية في أن كلاً منها يبدو في ظاهر الامر عقبة كزودا لا بد من نسفها والتخلص منها حتى يمهد التسبل ويستقيم الطريق الى اصلاح اللغة وتيسير نحوها ، ولكنه في واقع الحال وحقيقة الامر اساس اذا اقتلع كان اقتلاعه تخريباً للطريق بل عقبة جديدة لا تذلل وثغرة لا تسد ، وانما تقضي الحكمة بتمهيد العقبة وتذليلها بالتهذيب والتشذيب والصقل حتى يزول عنها ما تجمع عليها من آثار العهود القديمة وحتى تستصلح لسلوكها في هذا العصر الذي نعيش فيه » . (٣)

ويقول : « وليس بين الباحثين والمدرسين من ينكر أن الدارس او الباحث اذا وعى ما يدرس وما يبحث كثيراً ما ينصرف ذهنه الى تعليل الظواهر التي يجدها قائمة بين يديه ويتساءل عن الاسباب التي سببتها والعوامل التي عملت على وجودها ، وذلك ضرب من اثاره التفكير لا سبيل الى حده او الوقوف في وجهه . بل ليس من مصلحة البحث العلمي ولا من التوفيق في العلم ان يهمل ويترك ، وانما تقضي اصول البحث والتدريس بتشجيعه وتوجيهه حتى يكون سببا الى ربط مادة البحث والدرس بتفكير الدارس وصيرورتها جزءا من واقع فكره وعقله . على ان البراعة

١ - منهج المسالك ص ٢٣٠ .

٢ - التذليل والتكميل ج ١ ص ٢٨ وينظر مع الهوامع ج ١ ص ٥٦ وكتاب ابو حيان النحوي ص ٢٩١ - ٢٩٧ .

٣ - نحو التيسير ص ٢٣ .

في توجيه هذا الفضول واستثماره هي التي تجعل منه وسيلة لتحقيق تلك الغاية على افضل صورة واتم وجه .

واذن فالبحث في عوامل الاعراب وفي اسباب ظواهره ليس عملا عقيما على الاطلاق ولا هو معدوم الفائدة بحد ذاته ، ولكنه يكون كذلك اذا انحرف عن طبيعة الدراسة اللغوية واهمل اصولها واشتغل بالتعليل المنطقي المجرد الذي لا يرتبط بواقع اللغة ، ولا يستند الى طبيعة تركيبها والتعبير عنها . (١)

وقريب من هذا ما يراه الدكتور عبد الرحمن ايوب ، الذي يرفض نظرية العلل على الوضع المنطقي الذي يصر النحاة على اتباعه ، ولكنه لا ينكر امكان ارتباط ظاهرة لغوية بظاهرة لغوية اخرى في الوجود والعدم ولا بأس عنده من تسمية مثل هذا الارتباط تعليلا ، فالمشكلة عنده ليست لفظية بل منهجية ، فهو لا يعارض مثلا تعليل النحاة حذف حرف العلة في كلمة : (يقوم) عند وقوعها بعد اداة جزم بالتقاء الساكنين ، لانه من الثابت في هذه الحالة اقتران ظاهرة لغوية بظاهرة لغوية اخرى اقترانا مطردا ، اما الظاهرة الاولى فهي عدم وجود (الواو) في صيغة الفعل في الجملة (محمد لم يقم) . واما الظاهرة الثانية فهي سكون آخر الفعل ، ووجود اداة الجزم فيه . ولما كان هذا الاقتران مطردا . فان الدكتور ايوب لا يرى بأسا من تقريره كقاعدة لانه لا اعتراض لديه على مثل هذا النوع من التعليل . (٢)

اما الدكتور شوقي ضيف فانه يرى : ان اكثر العلل تخرج عن الغاية من النحو وهي صحة النطق عند المتكلم ، الى ما يمكن ان نسميه فلسفة العلل النحوية وهي فلسفة في جمهورها غير عملية ، وليس وراءها اي طائل نحوي كأن يتساءلوا عن سبب الاعراب في الاسم ، ولم كان يظهر في آخره ولا يظهر في وسطه او اوله . او يتساءلوا عن عدم جزمه كالفعل ، ولم كان المثني يرفع بالالف ولا يرفع بالواو . . . ولكل سؤال من هذه الاسئلة جوابه ، وفي يد كل جواب علته ودليله ، وتتقابل العلل والادلة ، ويتجادل فيها النحاة جدالا عنيفا ، لا يفيد اللسان ولا اللغة اية فائدة . انما يفيد العقل من حيث هو ، وكأننا وجد النحويون فيها تمارين هندسية يشغلون بها اوقاتهم . (٣)

١ - نحو التيسير ص ٤٥ .

٢ - ينظر دراسات نقدية في النحو العربي ص ٢٩ - ٣٠ .

٣ - ينظر : مقدمة الايضاح في عمل النحو للزجاجي ص ٤٠ .

ولهذا يرى الدكتور شوقي ضيف ان النحو ينبغي ان ييسر على الناشئة وان تخرج منه هذه العلل المعقدة . وان من الواجب ان يُعنى المتخصصون فيه بدراسته في صورته القديمة ، وكل ما داخلها من فلسفة العلة حتى يتبينوا تطوره وما شمع به هذا التطور على ايدي اسلافنا من نضج واكتمال يحق للعرب ان يفخروا به . (١)

اما الاستاذ عباس حسن فانه يتابع ابن سنان الخفاجي في قوله بوجوب اطراح التعليل وبانه لا يثبت مما يعلل به النحويون اذا سلط عليه النظر الا الفسذ الفرد ، بل ولا يثبت منه شيء البتة ، ولذلك كان المصيب منهم المحصل من يقول : هكذا قالت العرب من غير زيادة على ذلك .

وربما اعتذر لهم بان علمهم انما ذكروها واوردوها لتصير صناعة ورياضة ويتدرب بها المتعلم ، ويقوى بتأملها المبتديء . فاما ان يكون ذلك جاريا على قانون التعليل الصحيح والقياس المستقيم فذلك بعيد لا يكاد يذهب اليه محصل . (٢)

ويرى الدكتور مازن المبارك أن العلة ليست امرا لازما لنا دوما ، بل علينا ان نكتفي منها بما يحقق غاية النحو من تعليم وضبط للغة ، وأن نترك الاحاح في السؤال عنها ، اذ ليس الاطراد من شأنها ما دامت في محيط اللغة لانها تكون في هذا المحيط على غير ما تكون عليه في ميدان العقل ومنطقه ويرى أن العلة في اللغة تبع للغة نفسها ، واللغة ملك المجتمع ، والمجتمع في تطور دائم وليست العلة اللغوية ينت المنطق الثابت الذي لا يعرف الا الاطراد في الحكم ولا يترك للشذوذ سبيلا اليه .

ولهذا نجده يرى أن نظرة الكوفيين الى اللغة وما يرد فيها من شواهد غير مطابقة للقياس المصطنع نظرة فيها الكثير من الحق والسداد ، لان هذا الذي اسماه غيرهم شاذا او قليلا او مرفوضا لا يؤبه له ، انما هو واقع لغوي حق لا مجال لانكاره . (٣)

- ١ - مقدمة الايضاح ص ٥
- ٢ - ينظر سر الفصاحة ص ٣٣ ، وراي في بعض الاصول اللغوية والنحوية . عباس حسن ص ٦٠
- ٣ - ينظر النحو العربي + العلة النحوية ص ١٦٣ - ١٦٤ .

العلة عند سيبويه :

بعد هذا الحديث عن العلة عند النحاة المتأخرين ممن جاء بعد سيبويه من الذين توسعوا في بحثها كابن جني وابن الانباري والسيوطي وغيرهم من علماء اللغة والنحو ، وبعد ما رأيناه من التشعب في البحث والتفريع والتنوع في ابواب العلة ، حتى ان ابن جني لم يترك شيئاً يتعلق بالعلة الا ذكره . نعود الى الكتاب ل نرمى ما الذي نستطيع ان نتبينه فيه من المسائل التي بحثت في العلة . وقد مر بنا ان الخليل شيخ سيبويه واقرب اساتذته اليه واكثرهم تأثيراً فيه كان من اول من بسط القول في العلل النحوية بسطاً اذهل معاصريه وحيرهم حتى اخذوا يسألونه عن هذه العلل ومن اين أتى بها . وهل هي ما أرادته العرب في اثناء تكلمها أم انه جاء بها من عنده . وبيننا أن الخليل قال لهم بان تعاليله التي علل بها العبارات والاساليب لم يأخذها عن العرب انما علل بما رآه هو علة لما قالته العرب فان اصاب الحقيقة فيها وان لم يصب ووجد احد من النحاة علة اخرى افضل مما علل هو به فليات بها .

وكان الدكتور شوقي ضيف يرى أن تعليقات الخليل كانت تسيل سبلاً (١) من غير تعقيد ولا اضطراب ولا فلسفة للعلل بحيث تتابع هذه التعليقات في المسألة الواحدة بقوة ودقة ، وتبعه على ذلك تلميذه سيبويه ، ولهذا نجد الكتاب مليئاً بالتعليقات المتتابعة الاصيلية بحيث لا تمر مسألة او يذكر حكم الا ويعطل ، غير اننا في معظم الاحيان لا نجد سيبويه يصرح بان هذا علة للمسألة او للحكم ويكتفي بان يقول : (لأي شيء) أو (لأنه) أو (لأن) أو (وذلك لأن) . . . الى غير هذا من الالفاظ والعبارات التي تدل على كون ما بعدها علة لما قبلها من حكم او نحوه . . .

وقد صرح في بعض المواضع بلفظ العلة او بما في معناها كالسبب ونحوه مثال ذلك ما نجده في كلامه على باب (وجه دخول الرفع في هذه الافعال المضارعة للاسماء) حيث يقول : « اعلم انها اذا كانت في موضع اسم مبتدأ أو اسم نبي على مبتدأ أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبني على مبتدأ أو في موضع اسم مجرور أو منصوب فانها مرتفعة وكيئونها في هذه المواضع الزمتها الرفع وهي سبب دخول الرفع فيها ، وعلته : ان ما عمل في الاسماء لم يعمل في هذه الافعال على حد عمله في الاسماء ، كما ان ما يعمل في الافعال فيجزمها وينصبها لا يعمل في الاسماء . وكيئونها في موضع الاسماء ترفعها كما ترفع الاسم كيئونه مبتدأ » . (٢)

٢ - الكتاب ج ١ ص ٤٠٩ .

١ - ينظر المدارس النحوية ص ٥١ .

ومن ذلك اشارته الى علة سيدكرها في غير الموضع الذي يتحدث فيه ، مثال ذلك قوله : « واعلم أن كل اسم آخره (ياء) تلي حرفا مكسورا فلحقته (الواو والنون) في الرفع و (الياء والنون) في الجر والنصب للجمع حذفته منه (الياء) التي هي آخره ولا تحركها لعله ستبين لك إن شاء الله ، ويصير الحرف الذي كانت تليه مضموما مع (الواو) لانه حرف الرفع فلا بد منه ، ولا تكسر الحرف مع هذه (الواو) ، ويكون مكسورا مع (الياء) وذلك قولك : « قاضون وقاضين » واشباه ذلك . » (١)

اما هذه العلة التي ذكر أنه سيبينها فقد وردت في قوله في باب (ما يحذف من السواكن اذا وقع بعدها ساكن) : « وأما حذف (الياء) التي قبلها كسرة فقولك : (هو يرمي الرجل ويقضي الحق) وانت تريد : « يقضي ويرمي » كرهوا الكسر كما كرهوا الجر في : (قاض) ، والضم فيه . كما كرهوا الرفع فيه ، ولم يكونوا ليفتحوا فيلبس بالنصب ، لأن سبيل هذا ان يكسر ، فحذفوا حيث لم يخافوا التباسا . » (٢)

وقال في موضع آخر نستطيع ان نجد فيه هذه العلة ايضا : « وسألته عن قول بعض العرب : « رَضِيُوا » فقال : هي بمتزلة (غزِي) لانه اسكن العين ولو كسرها لحذف لانه لا يلتقي ساكنان حيث كانت لا تدخلها الضمة وقبلها الكسرة . » (٣)

وقد يشير الى علة سابقة لم يقل عنها في موضعها أنها علة - وان فهم ذلك - ثم يبينها بعد ذلك ، مثاله قوله : « واعلم أن الخفيفة والثقيلة اذا جاءت بعد علامة اضمار تسقط اذا كانت بعدها (الف) خفيفة أو (الف ولام) فانها تسقط ايضا مع (النون) الخفيفة والثقيلة ، وانما سقطت لانها لم تحرك ، فاذا لم تحرك حذفت فتحذف لثلاث يلتقي ساكنان ، وذلك قولك للمرأة : « اضربين زيدا » و « أكرمين عمرا » تحذف (الياء) لما ذكرت لك ، و « لتضربين زيدا » ولتكرمين عمرا ، لان (نون) الرفع تذهب فتبقى (ياء) كالياء التي في : (اضربي) و (أكرمي) ومن ذلك قولهم للجميع : « اضربين زيدا » و « أكرمين عمرا » و (لتكرمن بشرا) لان نون الرفع تذهب فتبقى واو كواو (ضربوا) و (اكرموا) فاذا جاءت بعد علامة مضمر فتتحرك للالف الخفيفة أو للالف واللام حُرِّكت لها وكانت الحركة هي الحركة التي تكون اذا جاءت (الالف) الخفيفة او

٢ - الكتاب ج ٢ ص ٢٧٦ - ٢٧٧ .

١ - الكتاب ج ٢ ص ١٠٥ .

٣ - الكتاب ج ٢ ص ٢٨٢ .

(الالف واللام) ، لان علة حركتها ها هنا هي العلة التي ذكرتها ثمّ والعلة التقاء الساكنين وذلك قولك : « ارضونّ زيدا » تريد الجميع . و « اخشونّ زيدا » و « اخشينّ زيدا » و « ارضينّ زيدا » فصار التحريك هو التحريك الذي يكون اذا جاءت (الالف واللام) و (الالف) الخفيفة . (١)

وقد يشير الى علة مر ذكرها ولا بينها في كلامه كقوله : « والاصل في (فاعل) ان تنصب (الالف) ، ولكنها تمال لما ذكرت لك من العلة ، ألا تراها لا تمال في (تابل) - فلما كان ذلك الاصل تركوها على حالها في الرفع والنصب ... » . (٢)

اما هذه العلة التي قال انه ذكرها فهي قوله : « ومما تغلب فيه (الراء) قولك : « قاربُ » و « غارِمُ » و « هذا طارِدُ » وكذلك جميع المستعلية اذا كانت (الراء) مكسورة بعد (الالف) التي تليها ، وذلك لان (الراء) لما كانت تقوى على كسر (الالف) في : (فعال) في الجر و (فعلال) لما ذكرنا من التضعيف قويت على هذه الالفات اذ كنت انما تضع لسانك في موضع استعلاء ثم تنحدر . » (٣)

ومثله قوله : « واعلم ان الذين يقولون : « هذا قارب » يقولون : « مررتُ بقادر » ينصبون (الالف) ، ولم يجعلوها حيث بعدت تقوى كما انها في لغة الذين قالوا : « مررتُ بكافِرٍ » لم تقو على الامالة حيث بعدت لما ذكرنا من العلة . » (٤)

والعلة التي ذكرها في عدم امالة : (الكافر) هي قوله : « واما بعض من يقول : « مررتُ بالحِمارِ » فانه يقول : « مررتُ بالكافِرِ » فينصب (الالف) وذلك لانك قد تترك الامالة في الرفع والنصب كما تركها في (القاف) . فلما صارت في هذا كالتفاف تركتها في الجر على حالها حيث كانت تُنصب في الاكثر يعني في النصب والرفع ، وكان من كلامهم أن ينصبوا نحو (عابِد) ، وجعل الحرف الذي قبل (الراء) يُبعده من ان يمال كما جعله قوم حيث قالوا : « هو كافرٌ » يُبعده من أن يُنصب فلما بعد وكان النصب عندهم اكثر تركوه على حاله اذ كان من كلامهم ان يقولوا : « عابِد » . » (٥)

٢ - الكتاب ج ٢ ص ٢٦٨

١ - الكتاب ج ٢ ص ١٥٤

٣ - الكتاب ج ٢ ص ٢٦٨ وينظر ج ٢ ص ٢٤٩

٥ - الكتاب ج ٢ ص ٢٦٨

٤ - الكتاب ج ٢ ص ٢٦٨ - ٢٦٩

ومثل ذلك قوله : « واعلم أن هذه الالفات – الفات الوصل – تحذف جميعا اذا كان قبلها كلام الا ما ذكرنا من (الالف واللام) في الاستفهام ، وفي (أَيْمُن) في باب القسم لعله قد ذكرناها » . (١)

وقد ذكر لحذف همزة الوصل اذا كان قبلها كلام في غير هذين الموضوعين علة هي قوله : « واعلم ان هذه الالفات اذا كان قبلها كلام حذفت لان الكلام قد جاء قبله ما يُستغنى به عن (الالف) كما حذفت (الهاء) حين قلت : « ع يَاقَتِي » فجاء بعدها كلام وذلك قولك : « يا زيدُ اضْرِبْ عمراً » و « يا زيدُ اقْتُلْ واستخْرِجْ » و « إنَّ ذلكَ احْرَنْجَمَ » وكذلك جميع ما كانت الفه موصولة » . (٢)

اما العلة في بقاء همزة الوصل في (الالف واللام) التي للتعريف عند وقوعها بعد همزة الاستفهام فقد ذكرها ايضا في قوله : « فخافوا ان تلتبس (الالف) بالف الاستفهام وتذهب في غير ذلك اذا كان قبلها كلام الا ان تقطع كلامك وتستأنف » . (٣)

والعلة التي في فتح همزة (أل) التعريف و (همزة) : (أَيْمُن) في القسم ذكرها ايضا وذلك في قوله : « وتكون موصولة في الحرف الذي تعرف به الاسماء والحرف الذي تعرف به الاسماء هو الحرف الذي في قولك : (القوم والرجل والناس) وانما هما حرف بمنزلة قولك : (قد وسوف) . . . الا ترى أنَّ الرجل اذا نسي فنذكر ولم يرد أن يقطع يقول : « أَلَيْهِ » كما يقول : « قَدِي » ثم يقول : كانَ وكانَ ، ولا يكون ذلك في « ابنِ » ولا « امرِيءِ » لان (الميم) ليست منفصلة ولا (الباء) . وقال غيلان :

دَعْ ذَا وَعَجَلْ ذَا وَالْحِقْنَا بِذَلِكَ بِالشَّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلَأْنَاهُ بِجَعَلْ

كما تقول : « لانه قَدِي » ثم تقول : « قد كانَ كَذَا وكَذَا » وزعم الخليل انها مفصولة ك (قد) و (سوف) ولكنها جاءت لمعنى كما يجيئان للمعاني ، فلما لم تكن (الالف) في فعل ولا اسم كانت في الابتداء مفتوحة فُرق بينها وبين ما في الاسماء والافعال ، وصارت في الف الاستفهام اذا كانت قبلها لا تحذف شبهت بألف : (أحمر) لانها زائدة كما انها زائدة ، وهي مفتوحة مثلها لانها

٢ - الكتاب ج ٢ ص ٢٧٢ .

١ - الكتاب ج ٢ ص ٢٧٤ .

٣ - الكتاب ج ٢ ص ٢٧٤ .

لمسا كانت في الابتداء مفتوحة كرهوا أن يحدفوها فيكون لفظ الاستفهام والخبر واحداً . فأرادوا أن يفصلوا ويبنوا .

ومثلها من ألفات الوصل (الالف) التي في : (أَيْمٌ وَأَيْمُنٌ) لمسا كانت في اسم لا يتمكن تمكن الاسماء التي فيها (الف الوصل) نحو : (ابْنٌ) و : (اسْمٌ) و (امرئٌ) وانما هي في اسم لا يستعمل الا في موضع واحد شبهتها هنا بالتي في (أَل) فيما ليس باسم اذ كانت فيما لا يتمكن تمكن ما ذكرنا، وضارع ما ليس باسم ولا فعل ، والدليل على انها موصولة قولهم : « لَيْمُنُ اللَّهِ » و « لَيْمُ اللَّهِ » قال الشاعر :

فقالَ فريقُ القومِ لَمَّا نَشَدَتْهُمُ نَعَمَ، وفريقٌ : لَيْمُنُ اللَّهِ ماندرى

... فقصه (أَيْم) قصة (الالف واللام) فهذا قول الخليل ... » (١)

وقد يشير الى علة المسألة ثم يشرحها ويبينها فيما بعد كما في قوله في باب (ما تكسر فيه) الهاء (التي هي علامة الاضمار) : « اعلم أن أصلها الضم وبعدها (الواو) لأنها في الكلام كله هكذا الا ان تدركها هذه العلة التي اذكرها لك ، وليس يمنعهم ما اذكره لك ايضا من أن يخرجوها على الاصل . ف (الهاء) تكسر اذا كان قبلها (ياء) أو (كسرة) ، لأنها خفية كما ان (الياء) خفية وهي من حروف الزيادة كما أن (الياء) من حروف الزيادة وهي من موضع (الألف) وهي اشبه الحروف ب (الياء) فكما أمالوا (الالف) في مواضع استخفافا كذلك كسروا هذه (الهاء) ، وقلبوا (الواو) (ياء) لانه لا تثبت (واو) ساكنة وقبلها كسرة ، فالكسرة ههنا كالامالة في (الالف) لكسرة ما قبلها وما بعدها نحو : « كِلَابٌ » و « عَابِدٌ » وذلك قولك : « مررتُ بِهَيْي قَبْلُ » و « لَدَيْهَيْي مَالٌ » و « مررتُ بِدَارِ هَيْي قَبْلُ » ، و اهل الحجاز يقولون : « مررتُ بِهَوُ قَبْلُ » (٢)

ومن ذلك قوله في باب (ما تقلب فيه) (الواو) (ياء) وذلك اذا سكنت وقبلها كسرة) : « وتقول في (تَفْعَلَةٌ) من (وَعَدْتُ) و (يَفْعَلُ) اذا كانا اسمين ولم يكونا من الفعل : « تَوَعْدَةٌ » و : « يَوَعْدُ » كما تقول في : « الموضع » و (المَوْرِكَةُ) فانما (الياء) و (التاء) بمتزلة هذه (الميم) ولم

١ - الكتاب ج ٢ ص ٢٧٢ - ٢٧٣

٢ - الكتاب ج ٢ ص ٢٩٣ - ٢٩٤

تذهب (الواو) كما ذهبت من الفعل ولم تحذف من (مَوْعِدٍ) لانه ليس فيه من العلة ما في (يَعِدُ) ولانها اسم . (١)

وهذه العلة في : (يَعِدُ) والتي اشار اليها هي ما ذكره في باب (نظائر بعض ما ذكرنا من بنات الواو التي الواو فيهن فاء) حيث يقول : (تقول : «وَعَدْتُهُ فَأَنَا أَعِدُهُ وَعَدَّأُ» ، و «وَزَنْتُهُ فَأَنَا أَزِنُهُ وَزَنْأُ» ، و «وَأَدْتُهُ فَأَنَا أَدُّهُ وَأَدَّأُ» ، كما قالوا : «كَسَرْتُهُ فَأَنَا أَكْسِرُهُ كَسْرًا» ، ولا يجيء في هذا الباب : (يَفْعَلُ) . . . واعلم أن ذا أصله على : «قَتَلَ : يَقْتُلُ» و «ضَرَبَ يَضْرِبُ» فلما كان من كلامهم استثقال (الواو) مع (الياء) حتى قالوا : (يا جَلُّ) و (يَبْجَلُ) كانت (الواو) مع الضمة أثقل فصرفوا هذا الباب الى (يَفْعَلُ) ، فلما صرفوه اليه كرهوا (الواو) بين (ياء) وكسرة إذ كرهوها مع (ياء) فحذفوها فهم كأنهم إنما يحذفونها من (يَفْعَلُ) ، فعلى هذا يجري ما كان على : (فَعَلَ) من هذا الباب . (٢)

هذه بعض المواضع التي صرح فيها بلفظ العلة في الكتاب . اما الغالبية العظمى من مواضع التعليل فانه لم يقل : انها علة ، انما يأتي بالعلة بعد ما يريد تعليله مما يتضح ويتبين منه أنه علة للموضع .

مثال ذلك قوله في باب : (ما تقلب فيه الواو ياء وذلك اذا سكنت وقبلها كسرة) : «فاذا كانتا ساكنتين وقبلهما فتحة مثل : (مَوْعِد) و (مَوْفٍ) لم تقلب (الفاء) لخفة الفتحة و (الالف) عليهم . ألا تراهم يفرون اليها ؟» . (٣)

فالعلة هنا هي خفة الفتحة والالف عليهم .

ومثل ذلك قوله في الباب نفسه : «وتحذفان في مواضع وثبتت (الالف) وانما خفت (الالف) هذه الخفة لانه ليس منها علاج على اللسان والشفة ، ولا تحرك ابدا ، فانما هي بمنزلة النفس فمن ثم لم تثقل ثِقَل (الواو) عليهم ولا (الياء) لما ذكرت لك من خفة مَوْنَتِهَا . واذا قلت : «مَوْد» ثبتت (الواو) لانها تحركت فقويت ، ولم تقو الكسرة قوة (الياء) في (مَيِّتٍ) ونحوها . (٤)

وقد يشير الى انه سيبين العلة فيقول : (وسأبين لك ان شاء الله لم كانت هذه الحروف اولى بالطرح في التصغير من سائر الحروف التي في بنات الخمسة) (٥)

٢ - الكتاب ج ٢ ص ٢٢٢ .
٤ - الكتاب ج ٢ ص ٣٥٧ - وينظر ص ٣٥٨ .

١ - الكتاب ج ٢ ص ٣٥٨ .
٣ - الكتاب ج ٢ ص ٣٥٧ .
٥ - الكتاب ج ٢ ص ١٠٧ .

فقوله : « لِمَ كَانَتْ » إنما هو علة لطرح هذه الحروف في التصغير . . .
وهذه الحروف التي أشار الى انه سيبين علة حذفها هي : الحرف الخامس من
الخماسي المجرد عند التصغير . وقد بين هذه العلة فيما بعد في قوله : « زعم
الخليل انه يقول في : (سَقَرَجَل) : « سَفِيرَج » حتى يصير على مثال :
« فَعْبَعِل » وان شئت قلت : « سَفِيرَج » ، وإنما تحذف آخر الاسم لان
التحقير يسلم حتى ينتهي اليه ويكون على مثال ما يحقرون من الاربعة . . . وقال
بعضهم : « فَرِيْرُق » لان (الدال) تشبه : (التاء) و (التاء) من حروف
الزيادة و (الدال) من موضعها فلما كانت اقرب الحروف من الآخر كان حذف
(الدال) احب اليه إذا أشبهت حرف الزيادة وصارت عنده بمنزلة الزيادة . وكذلك :
(خَدَرَنْق) : « خُدَيْرُق » فيمن قال : « فَرِيْرُق » . ومن قال :
« فَرِيْرُد » قال : « خُدَيْرُن » .

ولا يجوز في : (جَحْمَرَش) حذف (الميم) وان كانت تتراد لانه لا
يستنكر ان يكون بعد (الميم) حرف يُنتهى اليه في التحقير كما كان ذلك في :
(جَعْفِير) وإنما يُستنكر ان يجاوز الى الخامس ، فهو لا يزال في سهولة حتى
يتبلغ الخامس ثم يرتدع فأنما حذف الذي ارتدع عنده حيث اشبه حروف
الزوائد لانه منتهى التحقير وهو الذي يمنع المجاوزة . فهذان قولان والأول أقيس ،
لان ما يشبه الزوائد ههنا بمنزلة ما لا يشبه الزوائد » . (١)

فهذان الوجهان الجائزان في تحقير الاسماء الخماسية المجردة عليهما الخليل
وسيويه بتعاليل تتفق مع كل استعمال ثم بين الاقيس من الاستعمالين ، وعاد فعلى
قياسية الاستعمال الاول منهما . فهذه السهولة في التعليل . والوضوح فيه هما ميزة
ظاهرة في معظم التعاليل الواردة عن الخليل او يونس أو غيرهما من شيوخ سيبويه
أو عن سيبويه نفسه .

وقد تكون العلة قصيرة واضحة كما جاء في تعليله ما جاء على حرف واحد
في الكلام يقول : « واعلم ان ما جاء في الكلام على حرف قليل ولم يشد علينا
منه شيء الا ما لا بال له إن كان شداً ، وذلك لانه عندهم اجحاف ان يذهب من
اقل الكلام عددا حرفان » . (٢)

١ - الكتاب ج ٢ ص ١٢١ .
٢ - الكتاب ج ٢ ص ٣٠٤ .

وقوله : « وتقول : « إن تَأْتِنِي آتِكْ وَإِذَنْ أَكْرِمُكَ » اذا جعلت الكلام على اوله ولم تقطعه ، وعطفته على الأول . وان جعلته مستقبلا نصبت ، وان شئت رفعته على قول مَنْ أَلْعَى . وهذا قول يونس وهو حسن لانك اذا قطعته من الاول فهو بمنزلة قولك : « فَإِذَنْ أَفْعَلُ » اذا كنت مجيبا رجلا . وتقول : « إِذَنْ عَبْدُ اللَّهِ يَقُولُ ذَاكَ » لا يكون الا هذا من قبل أن : « إِذَنْ » الآن بمنزلة : (انما) و (هل) كأنك قلت : « إِنَّمَا عَبْدُ اللَّهِ يَقُولُ ذَاكَ » . (١)

وقوله : « وسألت الخليل عن : (القاضي) في النداء فقال : اختار : « يا قاضي » لانه ليس بمنون ، كما اختار « هذا القاضي » . واما يونس فقال : « يا قاضٍ » . وقول يونس أقوى ، لانه لما كان من كلامهم ان يحذفوا في غير النداء كانوا في النداء أجدر ، لان النداء موضع حذف يحذفون التنوين ويقولون : « يا حارٍ ويا صاحٍ ويا غلامٍ أَقْبِيلُ » (٢) . فهو هنا رجح قول يونس ورآه اقوى . وعلل اختياره .

وقد بين علة المسألة ثم يؤكدها ويقويها بتمثيلها بغيرها من المسائل التي اشبهتها في العلة كتعليقه لزوم (أن) (ما) بما لزم فيها (ما) من التعابير . وتعليقه حذف الفعل بعد (أمّا) ، وتقوية هذه العلة بتشبيهها بعله حذف الفعل في النداء ، ومن قولهم : « مَنْ أَنْتَ زَيْدًا » . يقول في باب (ما ينتصب على اضمار الفعل المترك اظهاره في غير الامر والنهي) : « ومن ذلك قول العرب : « أما أنت مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ مَعَكَ » و « أمّا زيدٌ ذاهباً ذهبت معه » وقال الشاعر :

أبا خراشةَ أمّا أنتَ ذا نَقَسٍ فإنَّ قوميَّ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبْعُ

فانما هي (أن) ضمت اليها (ما) وهي (ما) التوكيد ، ولزمت كراهية أن يحذفوا بها لتكون عوضا من ذهاب الفعل كما كانت (الهاء) و (الالف) عوضا في (الزنادقة) و (اليماني) . (٣)

ثم قال : « ومثل « أن » : لزوم (ما) قولهم : « إمّا لا » فالزموها (ما) عوضا ، وهذا احرى أن يلزموا فيه اذ كانوا يقولون : « آثِرًا ما » فيلزمون (ما) شبهوها بما يلزم من النونات في : (لَيَفْعَلَنَّ) ، و (اللام) في (إن)

٢ - الكتاب ج ٢ ص ٢٨٩

١ - الكتاب ج ١ ص ٤١٢

٣ - الكتاب ج ١ ص ١٤٧ - ١٤٨

كانَ لَيَفْعَلُ) وان كان ليس مثله وانما هو شاذ كتحو ما شُبّه بما ليس مثله . فلما كان قبيحا عندهم ان يذكروا الاسم بعد (أن) ويبتدئوه بعدها كقبح « كَيَّ عبدُ الله يقولُ ذاك » حملوه على الفعل حتى صار كأنهم قالوا : « إذ صيرتَ منطلقاً فأنا انطلقُ معك » ، لأنها في معنى : (إذ) في هذا الموضع و (إذ) في معناها ايضا في ذا الموضع الا أن (إذ) لا يُحذفُ معها الفعل .

و (أمّا) لا يذكر بعدها الفعل المضمر لانه من المضمر المتروك اظهاره حتى صار ساقطاً بمتزلة تركهم ذلك في النداء . وفي : (مَنَ أَنْتَ زَيْدَا) فان اظهرت الفعل قلت : « إمّا كنتَ منطلقاً انطلقتُ » انما تريد : « إنْ كُنْتَ مُنْطَلِقاً انطلقتُ » فحذف الفعل لا يجوز ههنا كما لم يجوز في ثمَّ اظهاره لان (أمّا) كثرت في كلامهم واستعملت حتى صارت كالمثل المستعمل ، وليس كل حرف هكذا (١)

وقد يشرح العلة بالامثلة التي يشبه بها المسألة المعللة مثال ذلك قوله : « وكذلك : (مررتُ برجلٍ معه الفرسُ راكباً برذوناً) ان لم ترد الصفة نصبت ، كأنك قلت : « معه الفرسُ راكباً برذوناً » فهذا لا يكون فيه وصف ولا يكون الا خبراً . ولو كان هذا على القلب كما يقول النحويون لفسد كلام كثير ولكان الوجه : « مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ جميله » ، لانك لا تقول : « مررتُ برجلٍ جميله حسنِ الوجهِ » ويقال : « مررتُ بعبدِ الله معه بازك الصائدي به » فتنصب فهذا لا يكون فيه الا الوصف لانه لا يجوز ان تجعل المعرفة حالاً يقع فيه شيء (٢)

ويعلل مستدلاً بالمخالف او بالمشابه من المسائل . مثاله قوله معللاً ومستدلاً بما يفيد خلاف المسألة : « وذلك قولك : « ما كان احدٌ مثلك » و « ما كان احدٌ خيراً منك » ، و « ما كان احدٌ مُجْتَرِئاً عليك » .

وانما حسن الاخبار ههنا عن التكررة حيث اردت ان تنفي ان يكون في مثل حاله شيء او فوجه ، لان المخاطب قد يحتاج الى ان تعلمه مثل هذا .

واذا قلت : « كان رجلٌ ذاهباً » فليس في هذا شيء نعلمه كان جهله ، ولو قلت : « كان رجلٌ من الناسِ من آلِ فلانِ فارساً » حسنٌ لانه قد يحتاج الى أن تعلمه ان ذاك في آل فلان . وقد يجمله .

ولو قلت : « كان رجلٌ في قومٍ فارساً » لم يحسن لانه لا يستنكر ان يكون في الدنيا فارسٌ ، وان يكون من قوم ، فعلى هذا النحو يحسن او يقبح . (٣)

١ - الكتاب ج ١ ص ١٤٨ .

٢ - الكتاب ج ١ ص ٢٦ - ٢٧ . وينظر ج ٢ ص ٢٩١ .

وقد تتابع العلل في الموضع الواحد ، فيأتي بها في سهولة ويسر من غير اضطراب او تعقيد في المعنى او في الاسلوب مثال ذلك قوله : « واعلم ان (رويداً) تلحقها (الكاف) وهي في موضع : (افعل) وذلك قولك : «رويدك زيدا» و «رويدكم زيدا» وهذه (الكاف) التي لحقت انما لحقت لتبين المخاطب المخصوص ، لان (رويداً) تقع للواحد والجمع والذكر والانثى . فانما أدخل (الكاف) حين خاف التباس من يعني بمن لا يعني ، وانما حذفها في الاول استغناءً بعلم المخاطب انه لا يعني غيره . فلحاق (الكاف) كقولك : «يا فلان» للرجل حتى يقبل عليك ، وتركها كقولك للرجل : «أنت تفعل» ، اذا كان مقبلاً عليك بوجهه منصتاً لك ، فركت : «يا فلان» حين قلت : «انت تفعل» استغناءً باقواله عليك . وقد تقول ايضاً : «رويدك» لمن لا يخاف أن يلتبس بسواه توكيداً كما تقول للمقبل عليك المنصت لك : «أنت تفعل ذلك يا فلان» توكيداً . وذا بمنزلة قول العرب : «هَاءَ وَهَاءَكَ ، وهَاءَ وَهَأَكَ» ، وبمنزلة قولك : «حيهَلْ» و «حيهَلْكَ» وكقولهم : «النَّجَاءَكَ» فهذه (الكاف) لم تجيء علماً للمأمورين والمهينين المضميرين ، ولو كانت علماً للمضميرين لكان خطأ ، لان المضميرين ها هنا فاعلون . وعلامة المضميرين الفاعلين (الواو) كقولك : «افعلوا» وان جاءت هذه (الكاف) توكيداً وتخصيصاً ، ولو كانت اسماً لكان (النَّجَاءَكَ) محالاً ، لانه لا يضاف الاسم الذي فيه الالف واللام» (١) .

ومثله قوله في باب الندبة : «اعلم أن المندوب مدعوٌ ولكنه متفجع عليه فان شئت الحقت في آخر الاسم (الالف) ، لان الندبة كأنهم يترنمون فيها . وان شئت لم تلحق كما لم تلحق في النداء .

واعلم أن الالف التي تلحق المندوب تفتح كل حركة قبلها مضمومة كانت أو مكسورة لانها تابعة للالف ، ولا يكون ما قبل (الالف) الا مفتوحاً .

فاما ما تلحقه (الالف) فقولك : «وازيده» اذا لم تضيف الى نفسك ، وان اضيفت الى نفسك فهو سواء ، لانك اذا اضيفت (زيدا) الى نفسك فد (الذال) مكسورة واذا لم تضيف ف (الذال) مضمومة ففتحت المكسور كما فتحت المضموم ومن قال : «يا غلامي» ، وقرأ : «يا عبادي» ، (٢) قال :

١ - الكتاب ج ١ ص ١٢٤ - ١٢٥ .

٢ - العنكبوت ، الآية ٥٦ . والزمر ، الايتان ١٦ و ٥٣ .

« وازيدياه » اذا اضاف من قبل انه امسا جاء بـ (الالف) فالحقها (الياء)
 وحرکها في لغة من جزم (الياء) لانه لا ينجزم حرفان ، وحرکها بالفتح لانه
 لا يكون ما قبل (الالف) الا مفتوحا « (١)

ومثل ذلك في تتابع التعليقات المختلفة للاوجه المختلفة بحيث تناسب هذه
 التعليقات المسائل التي يعلل لها في كل وجه ، ما يعلل به الاوجه الجائزة في العبارات
 التي ينادى بها في باب النداء . وخاصة في قوله : « وزعم الخليل انهم نصبوا
 المضاف نحو : « يا عبد الله » ، و « يا أحنانا » والنكرة حين قالوا : « يا رجلا
 صالحا » حين طال الكلام ، كما نصبوا (هو قبلك) (وهو بعدك) ، ورفعوا
 المفرد كما رفعوا (قبل) و (بعد) وموضعهما واحد ، وذلك قولك : « يا زيد »
 و « يا عمرو » وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه في : (قبل) .

قلت : « رأيت قولهم : « يا زيد الطويل » عدم نصبوا (الطويل) ؟ . . .
 قال : « نصب لانه صفة لمنصوب » ، وقال : « وان شئت كان نصبا على :
 (أعني) فقلت : « رأيت الرفع على أي شيء هو اذا قال : « يا زيد الطويل »
 ؟ . . . قال : « هو صفة لمرفوع » .

قلت : « الست قد زعمت أن هذا المرفوع في موضع نصب فلم لا يكون
 كقولهم : « لقيته أمس الأحداث » ؟ .

قال : « من قبل أن كل اسم مفرد في النداء مرفوع ابدا ، وليس كل اسم
 في موضع (أمس) يكون مجرورا . فلما اطرده الرفع في كل مفرد في النداء صار
 عندهم بمنزلة ما يرتفع بالابتداء او بالفعل ، فجعلوا وصفه اذا كان مفردا بمنزلة
 قلت : « أفرايت قول العرب كلهم :

أزيد أنا ورقاء إن كنت نائرا فقد عرّضت أحناء حق فخاصيم
 لاي شيء لم يميز فيه الرفع كما جاز في (الطويل) ؟ . . . » .

قال : « لان المنادى اذا وصف بالمضاف فهو بمنزلة اذا كان في موضعه ، ولو
 جاز هذا فقلت : « يا أحنونا » تريد ان تجعله في موضع المفرد . وهذا لحن ،
 فالمضاف اذا وُصف به المنادى فهو بمنزلة اذا ناديته لأنه وصف لمنادى في موضع
 نصب كما انتصب حيث كان منادى لانه في موضع نصب ، ولم يكن فيه ما كان
 في (الطويل) لطوله » .

١ - الكتاب ج ١ ص ٣٢١ وينظر ج ١ ص ١٧٤ - ١٧٥ في مثله .

وقال الخليل : « كأنهم لما أضافوا ردّوه الى الاصل كقولك : « إن أمسك قد مضى » (١) .

ومن امثلة تتابع العلل قوله : « وكذلك (هل) انما تكون بمنزلة (قد) ولكنهم تركوا (الالف) اذ كانت (هل) لا تقع الا في الاستفهام . قلت : « فما بال : (ام) تدخل عليهن وهي بمنزلة (الالف) ؟ .. قال : « إن (ام) تجيء ها هنا بمنزلة : (لا بل) للتحوّل من الشيء الى الشيء ، و (الالف) لا تجيء ابدا الا مستقبله فهم قد استغنوا في الاستقبال عنها ، واحتاجوا الى (ام) اذ كانت ترك شي الى شيء لانهم لو تركوها فلم يذكروها لم يتبين المعنى » (٢) .

وقد يستدل للعلّة التي يأتي بها بما يشبهها في كلامهم مثاله قوله : « واذا كان فعل الجميع مرفوعاً ثم ادخلت فيه (النون الخفيفة) او الثقيلة حذف (نون) الرفع ، وذلك قولك : « لَتَفْعَلَنَّ ذاك » و « لَتَدَّهَبَنَّ » لانه اجتمعت فيه ثلاث نونات فحذفوها استقبالا . وتقول : « هل تَفْعَلَنَّ ذاك ؟ » تحذف (نون) الرفع لانك ضاعفت (النون) . وهم يستقلون التضعيف فحذفوها اذ كانت تحذف وهم في ذا الموضع اشد استقبالا للنونات ، وقد حذفوها فيما هو اشد من ذا ، بلغنا أن بعض القراء قرأ : « أَتُحَاجُّونِي » (٣) وكان يقرأ : « فَيَسِيمُ تَبَشِّرُونَ ؟ » (٤) وهي قراءة اهل المدينة ، وذلك لانهم استقلوا التضعيف ، وقيل عمرو بن معد يكرب :

تراه كاللثغام يُعَلُّ مِسْكَاً يَسِوُّ الفَالِيَّاتِ إِذَا فَلَيْتَنِي
يريد : « فَلَيْتَنِي » (٥) .

وقد يكون في المسألة الواحدة اكثر من علة ، كل منها يصح أن يحمل الموضع عليه مثال ذلك قوله في باب : (تكسير ما كان من الصفات عدد حروفه أربعة احرف) : « ولا نعلمهم كسروا شيئاً من هذا على : (فعال) استغنوا بهذا وبالجمع بالواو والنون ، وانما فعلوا ذلك ايضا لانه من بنات (الياء) و (الواو) اقل منه مما ذكرنا قبله من غير بنات (الياء) و « الواو » (٦) .

- ١ - الكتاب ج ١ ص ٣٠٣ - ٣٠٤ ، وينظر في مثله ج ١ ص ١١٤ وما بعدها .
- ٢ - الكتاب ج ١ ص ٤٩٢ وينظر ص ٤٤ و ج ٢ ص ١٩ و ٢١ و ٢٤ و ٢٥ و ١٢٦ و ١٢٧ و ١٥٣ - ١٥٥ و ١٦٦ و ١٦٧ و ٢٩٢ - ٢٩٧ .
- ٣ - الانعام ، الآية ٨٠ .
- ٤ - الحجر ، الآية ٥٤ .
- ٥ - الكتاب ج ٢ ص ١٥٤ . وينظر في مثله ج ١ ص ٢٧ و ١٤٧ و ج ٢ ص ٢١٢ - ٢١٣ . وغيرها .
- ٦ - الكتاب ج ٢ ص ٢٠٧ .

وقوله في الباب نفسه : (واما ما كان من بنات (الياء) و (الواو) التي (الياء) و (الواو) فيهن عينات فانه لم يكسر على : (فُعلاء) ولا (أفُعلاء) ، واستغنيَ عنهما بـ (فعال) لانه اقل مما ذكرنا وذلك : (طَوِيلٌ وَطَوَالٌ) و « قَوِيمٌ وَقِيَامٌ » (١) .

وقد مر بنا ان انواع العلل التي ذكروها كثيرة متعددة وان المشهور منها اربعة وعشرون نوعا (٢) . وقد وردت هذه الانواع في الكتاب وقد أشار سيويه الى العلة في معظم مسائل الكتاب ، وكان اكثر العلل دورانا عنده ما يأتي :

(علة كثرة الاستعمال) : وقد علل بهذه العلة كثيرا من المسائل مثال ذلك قوله في باب (من الابتداء يضم فيه ما يبنى على الابتداء) : « وذلك قولك : « لولا عبدُ الله لكان كذا وكذا » ، أما (لكان كذا وكذا) فحديث معلق بحديث (لولا) . وأما (عبدُ الله) فانه من حديث (لولا) وارتفع بالابتداء كما يرتفع بالابتداء بعد (ألف) الاستفهام كقولك : « أزيدُ أخوك ؟ » انما رفعته على ما رفعت عليه : « زيدُ أخوك » . غير أن ذلك استخبار وهذا خبر ، وكأنَّ المنيَّ عليه الذي في الاضمار : « كان في مكان كذا وكذا » فكأنه قال : « لولا عبدُ الله كان بذلك المكان » و « لولا القتالُ كان في زمان كذا وكذا » ولكن هذا حذف حين كثر استعمالهم اياه في الكلام كما حذفُ الكلام من (إمّا لا) زعم الخليل - رحمه الله - أنهم أرادوا : « إن كنتَ لا تفعلُ غيرهُ فافعلُ كذا وكذا إمّا لا » ولكنهم حذفوه لكثرة في الكلام .

ومثل ذلك : (حينئذِ الآن) انما تريد : « واسمع الآن » . و (ما أغفلَهُ عنك شيئا) اي : « دَعِ الشكَّ عنك » فحذف هذا لكثرة استعمالهم .

وما حذف في الكلام لكثرة استعمالهم كثير . ومن ذلك : « هيلٌ من طعام ؟ » أي : (هل من طعام في زمان او مكان ؟) وانما تريد : (هل طعام ؟) و (من طعام) في موضع : (طعامٌ) كما كان : (ما أتاني من رجل) في موضع : (ما أتاني رجلٌ) ومثله جوابه : « ما من طعام » (٣) .

١ - الكتاب ج ٢ ص ٢٠٧ . وينظر ص ٢٠٥-٢٠٦ و ٢٠٩ و ج ١ ص ١١٦-١١٧ و ٢٢١ و ٢٠٩ و ٣١٠ و ٢٢٣ و ٢٢٤ .
٢ - ينظر الاقتراح ص ٤٧-٤٨ . والبحث التقدم في العلة .
٣ - الكتاب ج ١ ص ٢٧٩ .



ومثله قوله : « فاما المفرد اذا كان منادى فكل العرب ترفعه بغير تنوين وذلك لانه كثر في كلامهم فحذفوه وجعلوه بمنزلة الاصوات نحو : (حَوْبُ) وما اشبهه » (١) .

وقوله : « واعلم انه ليس من اسم لا تكون في آخره . (الماء) يحذف منه شيء اذا لم يكن اسما غالباً نحو : (زيد) و (عمرو) ، من قبل أن المعارف الغالبة أكثر في الكلام وهم لها أكثر استعمالاً ، وهم لكثرة استعمالهم اياها قد حذفوا منها في غير النداء نحو قولك : « هذا زيدُ بنُ عمرو » ، ولم يقولوا : « هذا زيدُ ابنُ أخيك » .

ولو حذف من الاسماء غير الغالبة لقلت في : « مُسْلِمِينَ » : « يامُسْلِمُ أَقْبِلُوا » وفي (راکب) : « يازاكُ أَقْبِلْ » الا انهم قد قالوا : « يا صاح » وهم يريدون « يا صاحب » وذلك لكثرة استعمالهم هذا الحرف فحذفوا كما قالوا : « لم أبل » و « لم يك » و « لا أذر » (٢) .

ويقابل علة كثرة الاستعمال علة اخرى هي : « علة قلة الاستعمال في الكلام » ، وقد علل بها بعض المواضع مثل قوله : « وانما مُنَع (فَعِل) أن يطرّد اطراد (فَعَل) أنه اقل في الكلام من (فَعَل) صفة . كما كان اقل منه في الاسماء . وهو في الصفة ايضا قليل » (٣) .

ومنه قوله : « واما ما كان (فَعَلًا) فانه لم يكسر على ما كسر عليه اسما لقلته في الاسماء ، ولانه لم يتمكن في الاسماء للتكسير والكثرة والجمع ك (فَعَل) فلما كان كذلك وسهلت فيه (الواو) و (النون) تركبوا التكسير وجمعوه بالواو والنون » (٤) .

ومنها علة (عدم الاستعمال) او (عدم الوجود) كما في قوله في باب (الاضمار) في ليس وكان كالاضمار في (إن) : « ومثل ذلك في الاضمار قول العُجَيْر : سمعناه ممن يوثق بعريته :

إِذَا مِيتَ كَانَ النَّاسُ صُيْفَانٍ شَامِتٍ وَأَخْرُمُ مَثْنٍ بِالذِّي كُنْتُ أَصْنَعُ

- ١ - الكتاب ج ١ ص ٢٠٤ .
- ٢ - الكتاب ج ١ ص ٢٢٧ - وينظر ج ١ ص ١٤٧ و ٤٦٠ و ج ٢ ص ٣ و ٩٢ و ١٠٠ و ٢٧٤ و ٢٧٦ و ٢٤٤ و ٣٦١ و ٣٦٢ و ٣٩٠ و ٣٩٢ وغيرها .
- ٣ - الكتاب ج ٢ ص ٢٠٥ . وينظر ص ٢٤٩ . ٤ - الكتاب ج ٢ ص ٢٠٥ .

أضمر فيها . وقال بعضهم : « كان أنت خيرٌ منه » كأنه قالوا : « بل أنت خيرٌ منه » ومثله : « كاد تزيغ قلوبُ فريقٍ منهم » (١) ، وجاز هذا التفسير لأن معناه : (كادت قلوبُ فريقٍ منهم تزيغ) . كما قلت : « ما كان الطيبُ الا المسكُ » على اعمال : (ما كان الامرُ الطيبُ الا المسكُ) فجاز هذا اذ كان معناه : « ما الطيبُ الا المسكُ » وقال هشام اخو ذِي الرِّمَّةِ :

هي الشِّفاءُ لِدائِي لو ظنَّرتُ بها . وليس منها شفاءُ الداءِ مبدولٌ ولا يجوز هذا في (ما) في لغة أهل الحجاز ، لانه لا يكون فيه اضمار ، ولا يجوز أن تقول : « ما زيدا عبدُ الله ضارباً » و « ما زيدا أنا قاتلاً » لانه لا يستقيم كما لم يستقيم ان تقدم في (كان) و (ليس) ما يعمل فيه الآخر . (٢)

ومثله قوله : « ومما يترك صرفه لانه يشبه الفعل ولا يجعل الحرف الاوّل منه زائدا الا بثبت نحو : (تنصّب) فانما (النساء) زائدة ، لانه ليس في الكلام شيء على اربعة احرف ليس اوله زيادة يكون على هذا البناء » (٣) .

وقوله : « ولا يكون في قولهم : « هم ضاربوك » أن تكون (الكاف) في موضع النصب ، لانك لو كفت (النون) في الاظهار لم يكن إلا جراً ، ولا يجوز في الاظهار « هم ضاربو زيدا » لانها ليست في معنى : (الذي) لانها ليست فيها (الالف واللام) كما كانت في « الذي » (٤) .

ومثل ذلك ما علله بأنه لا يتكلم به مفرداً ، وقد جاء في قوله : واعلم أن حذف (النون) والتنوين لازم مع علامة المضمر غير المنفصل لانه لا يتكلم به مفرداً حتى يكون متصلاً بفعل قبله او باسم فيه ضمير فصار كأنه النون والتنوين في الاسم ، لانهما لا يكونان الا زوائد ، ولا يكونان الا في أواخر الحروف » (٥) .

ومن ذلك قوله في باب : (اذا حذفت منه (الهاء) ابدلت حرفاً مكان الحرف الذي يلي (الهاء) : « وذلك قولك في : (عَرَ قنوة) و (قَمَحْدُوة) إن جعلت الاسم بمتزلة اسم لم تكن فيه (هاء) على حال : « يا عَرَقِي » و « يا قَمَحْدِي » من قبل انه ليس في الكلام اسم آخره كذا » (٦) .

ومثله قوله : « وان رجحت رجلاً اسمه (طفاوة) قلت : « يا طُفْناء أقبيل » من قبل انه ليس في الكلام اسم هكذا آخره يكون حرف الاعراب —

- ١ - النوبة ، الآية ١١٧ وهي في المصحف : « من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم » .
- ٢ - الكتاب ج ١ ص ٣٦ .
- ٣ - الكتاب ج ١ ص ٣٦ .
- ٤ - الكتاب ج ١ ص ٩٦ .
- ٥ - الكتاب ج ١ ص ٩٦ .
- ٦ - الكتاب ج ١ ص ٣٣٤ .

يعني : (الواو) و (الياء) - اذا كانت قبلهما (الف) زائدة ساكنة لم يثبتسا على حالهما ، ولكن تبدل (الهزرة) مكانهما « (١) .

ومن ذلك قوله : « وليس لبنات الخمسة فعلٌ كما انها لا تكسر للجمع لانها بلغت اكثر الغاية مما ليس فيه زيادة فاستقلوا ان تلزمهم الزوائد فيها لانها اذا كانت فعلا فلا بد من لزوم الزيادات فاستقلوا ذلك ان يكون لازما لهم اذ كان عدده اكثر عدد مالا زيادة فيه ، ودعاهم ذلك الى أن لم يكثر في كلامهم مزيدا ولا غير مزيد كثيرة ما قبله لانه اقصى العدد » (٢) .

ومن العلل : (علة تجنب ما لا يمكن التكلم به) كالتقاء الساكنين او الجمع بينهما ، وقد علل بذلك في مواضع منها قوله في باب : (ما جاء معدولا عن حده من المؤنث) : « أما ما جاء اسما للفعل وصار بمنزلة فقول الشاعر :

مَتَاعِهَا مِنْ اَبْلِ مَتَاعِهَا
أَلَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَرْبَاعِهَا

ويقال : « نَزَال » اي : (انزِل) فالحد في جميع هذا (افعل) ولكنه معدول عن حده ، وحرك آخره لانه لا يكون بعد (الالف) ساكن « (٣) .

ومن ذلك قوله في باب (ما اذا طرحت منه الزائدتان اللتان بمنزلة زيادة واحدة رجعت حرفا) : « وذلك قولك في رجل اسمه : (قاضون) : « يا قاضي

أَقْبِلْ » ، وفي رجل اسمه (ناجي) : (يا ناجي أقبِل) ، اظهرت (الياء) لحذف (الواو) و (النون) . وفي رجل اسمه (مُصْطَفَوْنَ) : « يا مُصْطَفَى

أَقْبِلْ » ، وانما رددت هذه الحروف لانك لم تبين الواحد على حذفها كما بنيت (دم) على حذف (الياء) ولكنك حذفتهن لانه لا يسكن حرفان معا فلما

ذهب في الترخيم ما حذفتهن لمكانه رجعتنه ، فحذف (الواو) و (النون) ها هنا كحذفهما في (مسلمين) لان حذفها لم يكن الا لانه لا يسكن حرفان معا ، و (الياء) و (الالف) في (قاضي ومصطفى) تثبتان كما ثبتت (الميم) في « مسلمين » (٤)

ومثله في العلة : باب (يحرك فيه الحرف الذي يليه المحذوف لانه لا يلتقي ساكنان) فقد عقد هذا الباب على ما علته التقاء الساكنين (٥) ومثل ذلك في

تعليل المسألة بعدم امكان انجرام حرفين قوله : « وتقول : « واغلام زيده » اذا

- ١ - الكتاب ج ١ ص ٢٢٤
- ٢ - الكتاب ج ٢ ص ٢٤٠ - ٢٤١ . وينظر ج ٢ ص ٢٨ وغيرها
- ٣ - الكتاب ج ٢ ص ٣٦ - ٣٧ ٤ - الكتاب ج ١ ص ٢٤٠
- ٥ - ينظر الكتاب ج ١ ص ٢٤٠ - ٢٤١

لم تصف (زيداً) الى نفسك ، وانما حذف التنوين لانه لا ينجزم حرفان « (١) ومن العلة التي اعتمد عليها في الكتاب واكثر منها بحيث لا تكاد تمر مسألة الا وفيها هذا التعليل ، (علة التخفيف) او (الاستخفاف) : وقد وردت هذه العلة على صور مختلفة فقد تكون بالحذف كما جاء في قوله في باب (الظروف المبهمة غير المتمكنة) : « وسألت الخليل عن قولهم : « مُدُّ عامٌ أوَّلُ » و « مُدُّ عامٌ أوَّلُ » فقال : (أوَّلُ) ها هنا صفة وهو (أفعل) من عامك ، ولكنهم الزموة هنا الحذف استخفافاً « (٢) .

وقد يكون باستعمالهم اقل الاسماء عددا في الحروف الاصلية وذلك كما في قوله : « ولو سميت رجلاً : (قدماً) او (حشاً) : صرفته ، فان حقرته قلت : « قُدَيْمٌ » فهو مصروف ، وذلك لاستخفافهم هذا التحقير كما استخفوا الثلاثة لأن هذا لا يكون الا تحقير اقل العدد ، وليس محقراً اقل حروفاً منه فصار كبير المحقر الذي هو اقل ما كان حروفاً « (٣) .

وقد يكون التخفيف بتحويل البناء من متحرك ثقيل الى ساكن خفيف (أي : علة تخفيف بالتسكين) مثاله قوله : « فان قلت : ما بال (قال) صرف اسم رجل و (قيل) التي هي : (فُعِل) وهما محدودتان عن البناء الذي هو الاصل فليس يدخل هذا على احد في هذا القول من قبل انك خففت (فَعَل) و (فُعِل) نفسه كما خففت الحركة من (عَلم) وذلك من لغة بني تميم فتقول : « عَلمٌ » كما حذف (الهمزة) من (يَرى) ونحوها « (٤) .

أو يكون بتحويل حركة وحرف الى حركة وحرف اخف منهما ، يقول عند كلامه على صياغة اسم المكان والزمان والمصدر من معتل اللام : « فالموضع والمصدر فيه سواء وذلك لانه معتل ، وكان (الالف) والفتح اخف عليهم من الكسرة مع (الياء) ، ففروا الى : (مَفْعَل) اذ كان يَبْتَنِي عليه المكان والمصدر واما بنات (الواو) فيلزمها الفتح لانها (يَفْعَلُ) ولان فيها ما في بنات (الياء) من اللة « (٥) .

وقد تكون العلة (استخفاف بعض الابنية دون بعض) مثال ذلك قوله : « وقالوا : « شَحِحتُ » كما قالوا : « بَخِلتُ » ، وذلك لان الكسرة اخف

- ١ - الكتاب ج ١ ص ٢٢٢ وينظر ج ٢ ص ٢٨٦ و ج ١ ص ٢٢٢ و ٢٢٣ .
- ٢ - الكتاب ج ٢ ص ٤٥ وينظر ص ٢١٦ و ٢٩٩ و ج ١ ص ٢٧٢ .
- ٣ - الكتاب ج ٢ ص ١٢ .
- ٤ - الكتاب ج ٢ ص ١٥ .
- ٥ - الكتاب ج ٢ ص ٢٤٨ .

عليهم من الضمة الا ترى أن (فَعِلَ) اكثر في الكلام من (فَعَلَ) ، و (الياء) اخف من (الواو) واكثر وزعم يونس أن من العرب من يقول : « لَبَّيْتُ » : « تَلَبُّ » كما قالوا : « ظَرَفْتُ : تَظْرُفُ » ، وانما قل هذا لأن هذه الضمة تستقل فيما ذكرت لك فلما صارت فيما يستقلون فاجتمعوا فروا منها (١) ، فالتخفيف هنا بترك البناء الثقيل .

ومما علته بعلة التخفيف : حذف التنوين من الاسم ، كحذفه من المنادى لكثرة الاستعمال . (٢)

وهناك مواضع كثيرة أحدثت في الكلمات او في الاساليب تغييرات بحذف للبناء او تركه او استغناء عنه او ابدال حرف مكان حرف او حركة مكان اخرى ونحو ذلك مما يؤدي الى التخفيف في الكلام . او مما تكون علته الاستخفاف (٣) .

ويقابل هذه العلة (علة الاستقلال) وذلك ان يستقلوا عبارة أو حرفاً أو حركة أو نحو ذلك وقد استعملها سبويه كثيراً ، واكثر ما يستقلون من عبارات أو الفاظ او اساليب ما يكثر دورانه في كلامهم وهذه العلة هي من حيث النتيجة عين علة التخفيف او الاستخفاف .

مثال ذلك قوله معللاً حذف (الواو) و (الياء) باستثقالهم تتابع اربع متحركات : « واذا كانت (الواو) و (الياء) بعد (الميم) التي هي علامة الاضمار كنت بالخيار ان شئت حذفته وان شئت اثبتت ، فان حذفته اسكنت (الميم) ، فالاثبات (عَلَيْكُمْو) و (أَنْتُمْو ذاهبون) و (لَدَيْهِي مال) فأثبتوا كما تثبت (الالف) في الثنية اذا قلت : (عليكما) و (انتما) و (لديهما) .

وأما الحذف والاسكان فقولهم : « عليكم مال » و « انتم ذاهبون » و « لَدَيْهِمْ مال » ، لما كثر استعمالهم هذا في الكلام واجتمعت الضمتان مع (الواو) والكسرتان مع (الياء) ، والكسرات مع (الياء) نحو : (بِهِمِي داء) . و (الواو) مع الضمتين نحو : (ابوهُمو ذاهب) والضمات مع (الواو) نحو : « رُسُلُهُمُ بالبينات » (٤) حذفوا . . . واسكنوا (الميم) ، لانهم لما حذفوا (الياء) و (الواو) كرهوا ان يدعوا بعد (الميم) شيئاً منهما اذ كانتا

١ - الكتاب ج ٢ ص ٢٢٦ .
 ٢ - الكتاب ج ١ ص ٢١٦ .
 ٣ - ينظر في ذلك الكتاب ج ١ ص ٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٦٢ و ٢٦٨ و ٢١٦-٢١٧ وج ٢ ص ٢٥٧ و ٢٥٧ .
 ٤ - ٢٥٨ و ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٢٥٧ و ٢٦٦ وغيرها كثير .
 ٥ - الاعراف ، الآية ١٠١ .



تحتفلان استئقالا فصارت الضمة بعدها نحو (الواو) ولو فعلوا لاجتمعت في كلامهم أربع متحركات ليس معهن ساكن نحو : «رُسِّلُكُمْ» (١) وهم يكرهون هذا الا ترى انه ليس في كلامهم اسم على أربعة احرف متحرك كله ؟ « (٢) .

ومثله قوله : « والزموا هذا الاسكان اذ كانوا يسكنون غير المعتل نحو : (رُسِّل) و : (عَصَد) وأشباه ذلك . ولذلك آثروا الاسكان فيها على (الهمزة) حيث كان مثالها يسكن للاستئقال « (٣) .

ومن علل الاستئقال : استئقال (الياء) مع (الواو) كاستئقال الواوين (٤) واستئقال (الهمزة) وحدها واستئقالها مع مثلها وكذلك (الالف) . (٥) واستئقال (الواو) في الفعل . (٦) وكراهية (الواو) و (الهمزة) واستئقالهما . (٧) واستئقال اجتماع ثلاث واوات مع الضمتين . (٨) واستئقال اجتماع الياءات . (٩) واستئقال الواوين (١٠) . واستئقالهم التضعيف على أستئقالهم (١١) .

ومما علله باستئقالهم التضعيف قوله : « واما (احمررت) و (اشهاببت) فليس لهما نظير في باب الاربعة ، ألا ترى انه ليس في الكلام : « اخرجمت » ولا (اخرجمت) فيكون ملحقا بهذه الزيادة . فلما كانت كذلك اجريتا مجرى ما لم يلحق ببناء غيره مما عينه ولامه من موضع واحد لانه تضعيف وفيه من الاستئقال مثل ما في ذلك ، ولم يكن له نظير في الاربعة على ما ذكرت لك « (١٢) .

ومنه استئقالهم اجتماع حرفين من موضع واحد ، يقول : « والتضعيف : أن يكون آخر الفعل حرفان من موضع واحد وذلك نحو : « رددت » و « اطأنتت » فاذا تحرك الحرف الآخر فالعرب مجمعون على الادغام ، وذلك فيما زعم الخليل أولى به لانه لما كانا من موضع واحد ثقل عليهم ان يرفعوا الستهم من موضع ثم يعيدوها الى ذلك الموضع للحرف الآخر فلما ثقل عليهم ذلك أرادوا أن يرفعوا رفعة واحدة ، وذلك قولهم : « ردّي » و « اجرا . . . » (١٣) .

ومنه استئقالهم (الياء) مع الكسرة كما يستقلون الياءات (١٤) واستئقالهم

- | | |
|------------------------------------|------------------------------------|
| ١ - فائر ، الآية ٥٠ . | ٢ - الكتاب ج ٢ ص ٢٩٢ . |
| ٣ - الكتاب ج ٢ ص ٣٦٨ وينظر ص ٣٦٩ . | ٤ - الكتاب ج ٢ ص ٣٧٤ . |
| ٥ - الكتاب ج ٢ ص ٤١١ . | ٦ - الكتاب ج ٢ ص ٣٧٦ وينظر ص ٣٧٧ . |
| ٧ - الكتاب ج ٢ ص ٣٧٩ . | ٨ - الكتاب ج ٢ ص ٣٩٢ - ٣٩٤ . |
| ٩ - الكتاب ج ٢ ص ٣٩٢ . | ١٠ - الكتاب ج ٢ ص ٣٩٢ . |
| ١١ - الكتاب ج ٢ ص ٣٩٧ . | ١٢ - الكتاب ج ٢ ص ٤٠٢ - ٤٠٤ . |
| ١٣ - الكتاب ج ٢ ص ١٥٨ . | ١٤ - الكتاب ج ٢ ص ٢٨٨ . |

كسرة (الباء) وثواني الحركات مما يشمله لآتهم رأوا العرب غيروا للكسرتين والياءين الاسم استقلا (٦) كما كرهوا ان تتوالى في الاسم اربع ياءات فحذفوا (الباء) الزائدة التي حذفوها من (سَلِيم) و (ثَقِيف) حيث استقبلوا هذه الياءات . (٢)

وقد تكون العلة : (غلة قبح) واستكراه لآمر من الامور في العبارة أو في الكلمة فيفرون منها الى ما يحسن ويستحب . ومن امثلة ذلك قوله في تعليقه قلة زيادة التضعيف أو كما يسميها : « الزيادة من موضعها » : « اعلم ان الزيادة من موضعها لا يكون معها الا مثلها ، فاذا كانت الزيادة من موضعها لزم التضعيف فهكذا وجه الزيادة من موضعها ، فاذا زدت من موضع (العين) كان الحرف على : (فَعَلَ) في الاسم والصفة ، فالاسم نحو : (السُّلَم) و (الحُمُر) و (العُلْف) والصفة نحو : (الزُّمَج) وانما قلت هذه الاشياء في هذا الفصل كراهية التضعيف » (٣) .

ومثله قوله : « فاما ما كان من هذا مضاعفا فانه يكسر على (فِعَال) كما كسر نحو المضاعف وذلك : « شَدِيد : وشداد » و (حَدِيد : وخذاد) ونظير (فَعْلَاء) فيه (أفعلاء) ، وذلك : « شَدِيد : و أشدءاء) و (لِيَب : و ألباء) و (شحيج : و أشحءاء) وانما دعاهم الى ذلك اذ كان مما يكسر عليه (فَعِيل) كراهية التقاء المضاعف » (٤) .

وليس التضعيف وحده المستكره عندهم انما يكرهون تحريك الواوات والياءات ، يقول : « واما ما كان من بنات (الباء) و (الواو) فان نظير (فَعْلَاء) فيه (أفعلاء) وذلك نحو : (أغنياء) وذلك انهم يكرهون تحريك هذه الواوات والياءات وقبلها حرف مفتوح ، فلما كان مما يكرهون وجدوا عنه مندوحة فقرأوا اليها كما قرأوا اليها من المضاعف » (٥) .

(٦) ومنها كراهية الواوين والضممة في (الواو) . (٦)

ومما علله بالقبح الفصل بين الجار والمجرور ، يقول : « وقال : اذا فصلت بين : (كم) وبين الاسم بشيء استغني عليه السكوت او لم يستغن

- ١ - الكتاب ج ٢ من ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ - ١٣٥٨ - ١٣٥٩ - ١٣٦٠ - ١٣٦١ - ١٣٦٢ - ١٣٦٣ - ١٣٦٤ - ١٣٦٥ - ١٣٦٦ - ١٣٦٧ - ١٣٦٨ - ١٣٦٩ - ١٣٧٠ - ١٣٧١ - ١٣٧٢ - ١٣٧٣ - ١٣٧٤ - ١٣٧٥ - ١٣٧٦ - ١٣٧٧ - ١٣٧٨ - ١٣٧٩ - ١٣٨٠ - ١٣٨١ - ١٣٨٢ - ١٣٨٣ - ١٣٨٤ - ١٣٨٥ - ١٣٨٦ - ١٣٨٧ - ١٣٨٨ - ١٣٨٩ - ١٣٩٠ - ١٣٩١ - ١٣٩٢ - ١٣٩٣ - ١٣٩٤ - ١٣٩٥ - ١٣٩٦ - ١٣٩٧ - ١٣٩٨ - ١٣٩٩ - ١٤٠٠ - ١٤٠١ - ١٤٠٢ - ١٤٠٣ - ١٤٠٤ - ١٤٠٥ - ١٤٠٦ - ١٤٠٧ - ١٤٠٨ - ١٤٠٩ - ١٤١٠ - ١٤١١ - ١٤١٢ - ١٤١٣ - ١٤١٤ - ١٤١٥ - ١٤١٦ - ١٤١٧ - ١٤١٨ - ١٤١٩ - ١٤٢٠ - ١٤٢١ - ١٤٢٢ - ١٤٢٣ - ١٤٢٤ - ١٤٢٥ - ١٤٢٦ - ١٤٢٧ - ١٤٢٨ - ١٤٢٩ - ١٤٣٠ - ١٤٣١ - ١٤٣٢ - ١٤٣٣ - ١٤٣٤ - ١٤٣٥ - ١٤٣٦ - ١٤٣٧ - ١٤٣٨ - ١٤٣٩ - ١٤٤٠ - ١٤٤١ - ١٤٤٢ - ١٤٤٣ - ١٤٤٤ - ١٤٤٥ - ١٤٤٦ - ١٤٤٧ - ١٤٤٨ - ١٤٤٩ - ١٤٥٠ - ١٤٥١ - ١٤٥٢ - ١٤٥٣ - ١٤٥٤ - ١٤٥٥ - ١٤٥٦ - ١٤٥٧ - ١٤٥٨ - ١٤٥٩ - ١٤٦٠ - ١٤٦١ - ١٤٦٢ - ١٤٦٣ - ١٤٦٤ - ١٤٦٥ - ١٤٦٦ - ١٤٦٧ - ١٤٦٨ - ١٤٦٩ - ١٤٧٠ - ١٤٧١ - ١٤٧٢ - ١٤٧٣ - ١٤٧٤ - ١٤٧٥ - ١٤٧٦ - ١٤٧٧ - ١٤٧٨ - ١٤٧٩ - ١٤٨٠ - ١٤٨١ - ١٤٨٢ - ١٤٨٣ - ١٤٨٤ - ١٤٨٥ - ١٤٨٦ - ١٤٨٧ - ١٤٨٨ - ١٤٨٩ - ١٤٩٠ - ١٤٩١ - ١٤٩٢ - ١٤٩٣ - ١٤٩٤ - ١٤٩٥ - ١٤٩٦ - ١٤٩٧ - ١٤٩٨ - ١٤٩٩ - ١٥٠٠ - ١٥٠١ - ١٥٠٢ - ١٥٠٣ - ١٥٠٤ - ١٥٠٥ - ١٥٠٦ - ١٥٠٧ - ١٥٠٨ - ١٥٠٩ - ١٥١٠ - ١٥١١ - ١٥١٢ - ١٥١٣ - ١٥١٤ - ١٥١٥ - ١٥١٦ - ١٥١٧ - ١٥١٨ - ١٥١٩ - ١٥٢٠ - ١٥٢١ - ١٥٢٢ - ١٥٢٣ - ١٥٢٤ - ١٥٢٥ - ١٥٢٦ - ١٥٢٧ - ١٥٢٨ - ١٥٢٩ - ١٥٣٠ - ١٥٣١ - ١٥٣٢ - ١٥٣٣ - ١٥٣٤ - ١٥٣٥ - ١٥٣٦ - ١٥٣٧ - ١٥٣٨ - ١٥٣٩ - ١٥٤٠ - ١٥٤١ - ١٥٤٢ - ١٥٤٣ - ١٥٤٤ - ١٥٤٥ - ١٥٤٦ - ١٥٤٧ - ١٥٤٨ - ١٥٤٩ - ١٥٥٠ - ١٥٥١ - ١٥٥٢ - ١٥٥٣ - ١٥٥٤ - ١٥٥٥ - ١٥٥٦ - ١٥٥٧ - ١٥٥٨ - ١٥٥٩ - ١٥٦٠ - ١٥٦١ - ١٥٦٢ - ١٥٦٣ - ١٥٦٤ - ١٥٦٥ - ١٥٦٦ - ١٥٦

فاحمله على لغة الذين يحملونها بمنزلة اسم منون ، لانه قبيح ان يفصل بين الجار والمجرور ، لان المجرور داخل في الجار فصارا كأنهما كلمة واحدة» (١) .

ومثله قوله : « واما (الالف) و (اللام) فلا يكونان حالا البتة ، لو قلت : « مررت بزيد القائم » ، كان قبيحا اذا أردت : « قائما » (٢) .

وقد تكون العلة علة كراهية تشبيه شيء بشيء آخر او جعله مثله يقول في باب : (ما يقدم فيه المستثنى) : « وذلك قولك : « ما فيها إلا أباك أحد » « ومالي إلا أباك صديق » . وزعم الخليل انهم انما حملهم على نصب هذا أن المستثنى انما وجهه عندهم أن يكون بدلا ولا يكون مبدلا منه ، لان الاستثناء انما حده أن تتلاركة بعد ما تنفي فتبدله ، فلما لم يكن وجه الكلام هذا حملوه على وجه قد يجوز اذا أخرت المستثنى ، كما انهم حيث استقبلوا ان يكون الاسم صفة ، في قولهم : « فيها قائما رجل » ، حملوه على وجه قد يجوز لو أخرت للصفة ، وكان هذا الوجه امثل عندهم من أن يحملوا الكلام على غير وجهه ، قال كعب بن مالك (رضي الله عنه) :

الناسُ ألبُّ علينا فيك ليس لنا إلا السيوف وأطراف القناويزُ
سمعناه ممن يزويه عن العرب الموثوق بهم ، كراهية أن يجعلوا ما حد المستثنى ان يكون بدلا منه ، بدلا من المستثنى » (٣) .

وقد يكون الاستقباح علة لجريان الشيء على غير وجهه (٤) .

وقد تكون العلة الاستكراه والاستتقال كما في قوله : « واما بنات (الياء) إذا كسرت على بنساء الاكثر فهي بمنزلة بنات (الواو) ، وذلك قولك : « كلبية : وكلى » ، « مديبة : ومدى » ، و « زبية : وزبي » ، كرهوا أن يجمعوا ياء (التباء) فيحركوا (العين) بالضمه فتجي هذه (اليا) بعد ضمة ، فلما ثقل ذلك عليهم تركوه واجتزأوا بيناء الاكثر » (٥) .

ومما علله بالاستكراه او القبح مواضع كثيرة منها : اجتماع الكسرتين (٦) وابدال السواكن . (٧) واجتماع حرفين ساكنين بينهما حرف نحفي (٨) . والتضعيف في (الهمة) (٩) ، والضمه في (الياء) كالواو بعد (الياء) (١٠) .

١ - الكتاب ج ١ ص ٢٩٥ . وينظر ج ١ ص ٢٧٦

٢ - الكتاب ج ١ ص ٢٤٦ وينظر ٢٢٨ و ج ٢ ص ١١٩ و ٢٢١ و ٢٢٤ و ٢٤٤ .

٣ - الكتاب ج ١ ص ٣٧١ - ٣٧٢ .

٤ - ينظر الكتاب ج ١ ص ٢٧٤ .

٥ - الكتاب ج ٢ ص ١٨٢ .

٦ - ينظر الكتاب ج ٢ ص ١٦٦ .

٧ - ينظر الكتاب ج ٢ ص ٢٨٦ .

٨ - ينظر الكتاب ج ٢ ص ١٨٥ .

والضمة في (الواو) مع (الواو) التي بعدها والضمة التي قبلها (١) . وغيرها كثير من المواضع (٢) .

وقد تكون العلة كراهية التباس لفظ بلفظ او معنى بمعنى ، كما في قوله : « وسألته عن قوله : « كما أنه لا يعلم ذلك فتجاوز الله عنه » ، و « هذا حق كما أنك ههنا » ، فزعم أن العاملة في : (أن) (الكاف) ، و (ما) لغو إلا أن (ما) لا تحذف منها كراهية أن يجيء لفظها مثل لفظ : (كأن) كما الزموا (النون) (لأفعلن) و (اللام) قولهم : (إن كان ليقعل) كراهية أن يلتبس اللفظان » (٣) .

او كراهية اجتماع شيئين في العبارة او الكلمة الواحدة ، مثله قوله : « فلما جئت بالفعل بعد ان جئت بشيء كان سيمتنع أن يكون بعده لو ثقلته أو قلت : « قد علمت أن يقول ذلك » كان يمتنع ، فكروا أن يجمعوا عليه الحذف وجواز ما لم يكن يجوز بعده مثقلا فجعلوا هذه الحروف عوضا » (٤) .

ومثله كراهية اجتماع النونات في توكيد الفعل المسند الى (نون النسوة) (٥) ، وكراهية اجتماع ما يستثقلون (٦) .

ومن العلة : (علة اولوية او اصالة او تمكن) وقد ورد التعليل بها في قوله : « واعلم أن الواحد أشد تمكنا من الجمع لان الواحد الاول ومن ثم لم يصرفوا ما جاء من الجمع على مثال ليس يكون للواحد نحو : (مساجيد) و « مقاتيح » (٧) ، ومثله قوله : « واعلم أن المذكر اخف عليهم من المؤنث لان المذكر أول وهو اشدد تمكنا ، وانما يخرج التأنيث من التذكير ، الا ترى أن (الشيء) يقع على كل ما اخبر عنه من قبيل ان يعلم : أذكر هو او انثي ، و (الشيء) مذكر فالتنوين علامة للامكن عندهم ، والاخف عليهم ، وتركه علامة لما يستثقلون » (٨) وقوله : « واعلم أن النكرة اخف عليهم من المعرفة ، وهي اشدد تمكنا لان النكرة اول ، ثم يدخل عليها ما تعرف به ، فمن ثم اكثر الكلام ينصرف في النكرة » (٩) .

١ - ينظر الكتاب ج ٢ ص ١٨٦ .

٢ - ينظر الكتاب ج ٢ ص ١٢٥ و ١٢٥ - ١٢٦ و ١٢٨ - ١٢٩ و ١٣٦ و ١٦٦ و ١٧٠ و ١٨٦ و ٢٨١ و ٢٨٢ و ٢٨٤ وغيرها .

٣ - الكتاب ج ١ ص ٤٧٠ .

٤ - الكتاب ج ١ ص ٤٨٢ .

٥ - ينظر الكتاب ج ٢ ص ١٥٧ .

٦ - ينظر الكتاب ج ٢ ص ٢٨٩ .

٧ - الكتاب ج ١ ص ٧ وينظر ص ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٨٠ - الكتاب ج ١ ص ٧ .

٨ - الكتاب ج ١ ص ٦-٧ .

وقوله : « وانما كان المؤنث بهذه المنزلة ولم يكن كالمذكر لان الاشياء كلها اصلها التذكير ثم تختص بعد ، وكل مؤنث شيء . و (الشيء) يذكر فالتذكير اول وهو اشد تمكنا ، كما ان النكرة هي اشد تمكنا من المعرفة لان الاشياء انما تكون نكرة ثم تعرف ، فالتذكير قبل وهو اشد تمكنا فالاول اشد تمكنا عندهم » (١) .

وقوله : « ولا يكون شيء على حرفين صفة حيث قل في الاسم وهو الاول الامكن » (٢) .

ومثله قوله : « وأما ما جاء على ثلاثة احرف فهو اكثر الكلام في كل شيء مؤنثا لاسماء الالفاظ وغيرهما مزيدا فيه وغير مزيد فيه ، وذلك لانه كأنه هو الاول فمن تم تمكنا في الكلام » (٣) .

ومنها (حلة الخروج عن الأصل) (٤) و (علة التمكنا) ، وقد مر بنا تعليله بهذه العلة مع تعليله بالأصالة والأولوية ، ومثل ذلك قوله : « واعلم ان بعض الكلام انقل من بعض ، فالافعال انقل من الاسماء ، لان الاسماء هي الاول وهي اشد تمكنا فمن تم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون » (٥) .

: اوقتها : (علة الاستغناء) وقد يسميها : (الاكتفاء) ، وقد استعملها كثيرا كما في قوله : « فاذا قلت : « لا أبالك » فما هنا اضمار مكان ، ولكنه يترك استخفافا واستغناء » (٦) .

ومن ذلك قوله : « وتقول : « لا يدين بها لك » ، و « لا يدين لليوم لك » (اثبات (النون) احسن وهو الوجه . . . فكما قبح أن تقول : « لا يدين بها زيد » فتفصل ، قبح أن تقول : « لا يدي بها لك » ولكن تقول : « لا يدين بها لك » و « لا أب يوم الجمعة لك » كأنك قلت : « لا يدين بها » و « لا أب يوم الجمعة » ثم جعلت (لك) خيرا فرارا من القبح . وكذلك ان لم يجعل (لك) خيرا ولم تفصل بينهما وجئت ب (لك) بعد ان تضمير : (في مكان أو زمان) كاضمارك اذا قلت : « لارجل » و « لا بأس » وان اظهرت فحسن ثم تقول : (لك) لتبين المنفي عنه ، وربما تركتها استغناء بعلم

المخاطب (٧) .

- ١ - ينظر الكتاب ج ٢ ص ٢٢ وينظر ص ٢٢ - ٢ - الكتاب ج ٢ ص ٣٠٥
- ٢ - الكتاب ج ٢ ص ٢٠٩ - ٣١٠ - ٤ - ينظر الكتاب ج ٢ ص ١١٩
- ٥ - الكتاب ج ١ ص ٦ وينظر ص ٢٩٢ ج ٢ ص ٢٠٤ و ٢٠٥
- ٦ - الكتاب ج ١ ص ٢٤٨ وينظر ج ٢ ص ٥ - ٧ - الكتاب ج ١ ص ٢٤٦ - ٢٤٧

ومثله قوله : « وأما المضاف في الضفة فهو ينبغي له ان لا يكون الا نصبا اذا كان المفرد ينتصب صفته . قلت : « أرأيت قول العرب : « يا أخانا زيدا أقبيل ؟ » قال : « عطفوه على هذا المنصوب فصار نصبا مثله وهو الأصل ، لأنه منصوب في موضع نصب » . وقال قوم : « يا أخانا زيدا » وقد زعم يونس أن ابا عمرو كان يقوله ، وهو قول اهل المدينة ، قال : « هذا بمنزلة قولنا : « يا زيدا » كما كان قوله : « يا زيدا أخانا » بمنزلة : (يا أخانا) فيحمل وصف المضاف اذا كان مفردا بمنزلته اذا كان منادى . و « يا أخانا زيدا » أكثر في كلام العرب لانهم يردونه الى الاصل حيث ازالوه عن الموضع الذي يكون فيه منادى كما ردوا : « ما زيدا الا منطلق » الى اصله ، وكما ردوا : « أتقول » حين جعله خيرا الى اصله » (١) .

ومنها (علة اعلام بالاصل) كما في قوله : « وقالوا : « وجد يَجِدُ » ولم يقولوا في : (يَفْعَلُ) : « يَوْجِدُ » وهو القياس ، ليُعْلِمُوا أن أصله : (يَجِدُ) (٢) .

ومنها : (علة عدل) اي (حد عن الاصل أو الوجه الآخر) مثال ذلك قوله : « وسألته عن (أحاد وثناء ومثنى وثلاث ورباع) . فقال : « هو بمنزلة : (آخر) انما حده : (واحداً واحداً) و (اثنين اثنين) ، فجاء محدودا عن وجهه فترك صرفه » (٣) .

وقوله : « واما : (عَمَرُو) و (زَفَرُو) فانما منعهم من صرفهما واشباههما انهما ليسا كشيء مما ذكرنا ، وانما هما محدودان عن البناء الذي هو اولى بهما وهو بناؤهما في الاصل ، فلما خالفا بناءهما في الاصل تركوا صرفهما ، وذلك نحو : (عامر) و (زافر) . ولا يجيء : (عَمَرُ) واشباهه محدودا عن البناء الذي هو اولى به وذلك البناء معرفة ، كذلك جرى في هذا الكلام » (٤) .

ومنها : (علة المشابهة) ويسمى في بعض المواضع : (المضارعة) . وقد وردت في قوله في باب : (ما جرى من الاسماء التي تكون صفة مجرى الاسماء التي لا تكون صفة) ، « وذلك : « أفعلُ منه » و « مثلك » واخواتهما ، و « حبسك من رجل » و « سواك عليه الخير والشر » و « ايها رجل » و « أبو عترة » وانما صار هذا بمنزلة الاسماء التي لا تكون صفة من قبيل

١ - الكتاب ج ١ ص ٢٠٤ . ٢ - الكتاب ج ٢ ص ٢٦٠ .

٣ - الكتاب ج ٢ ص ١٥٠ . ٤ - الكتاب ج ٢ ص ١٤٠ .

أما ليست بفاعلة ، وإنما ليست كالصفات غير الفاعلة نحو : (حَسَنَ) و (طَوِيلَ) و « كَرِيمٌ » ، من قِبَلِ أَنْ هذه تفرد وتوثب (الهاء) كما يوثب (فاعلٌ) ويدخلها (الالف واللام) ، وتضاف الى ما فيه (الالف واللام) ، وتكون نكرة بمنزلة الاسم الذي يكون فاعلا حين نقول : « هذا رجلٌ ملازمٌ الرجلِ » ، وذلك قولك : « هذا حَسَنُ الوجهِ » .

ومع ذلك أنك تدخل على : (حَسَنَ الوجهِ) الالف واللام ، فنقول : « الحسنُ الوجهِ » كما نقول : « المُلَازِمُ الرجلِ » ، ف (حَسَنَ) وما أشبهه يتصرف هذا التصرف اذ لا تستطيع ان تفرد شيئا من هذه الاسماء الأخر ، لو قلت : « هذا رجلٌ خيرٌ » و « هذا رجلٌ أفضلٌ » و « هذا رجلٌ أبٌ » لم يستقم ولم يكن حسناً . وكذلك (اي) لا نقول : « هذا رجلٌ اي » . فلما اضفتهن وأوصلت اليهن شيئا حَسَنَ و تَمِيمَ به ، فصارت الاضافة وهذه اللواحق تُحَسِّنُهُ ، ولا تستطيع أن تدخل (الالف واللام) على شيء منها كما ادخلت ذلك على : « الحَسَنَ الوجهِ » . ولا تنون ما تنون منه على حد تنوين الفاعل فتكون بالخيار في حذفه وتركه ، ولا توثب كما يوثب الفاعل ، فلم يبق قوة : (الحَسَنَ) اذا لم يفرد افراده . فلما جاءت مضارعة للاسم الذي لا يكون صفة البيت الا مستكرها كان الوجهُ عندهم فيه الرفع اذا كان النعتُ للأخر ، وذلك قولك : « مررتُ برجلٍ حسنٍ أبوه » . ومع ذلك أيضا أن الابتداء يحسنُ فيهن ، نقول : « خيرٌ منك زيدٌ » و « أبو عَشْرَةَ زيدٌ » و « سواءٌ عليه الخيرُ والشرُّ » ، ولا يحسن الابتداء في قولك : « حسنٌ زيدٌ » .

فلما جاءت مضارعة للاسماء التي لا تكون صفة وقويت في الابتداء كان الوجهُ فيها عندهم الرفع ، اذا كان النعتُ للأخر ، وذلك قولك : « مررتُ برجلٍ خيرٍ منك أبوه » و « مررتُ برجلٍ سواءٌ عليه الخيرُ والشرُّ » (١)

ومثله قوله : « فان قلت : هلا قالوا : « هذا زيدٌ الطويلُ » ، فان القول فيه ان تقول : « جعلُ هذا لكثرة في كلامهم بمنزلة قولهم : « لَسَدُ الصلاةِ » حذفها لانه لا ينجزم حرفان . . . » (٢)

وقوله : « وتقول : « اللذين يأتيانك فاضربيهما » ، تنصبه كما نصبت (زيدا) ، وان شئت رفعته على أن يكون مبنيًا على مظهر او مضمَر وإن شئت كان

١ - الكتاب ج ١ ص ٢٢٩ - ٢٣٠ وينظر ج ١ ص ٢٦٩ - ٢٧٠ و ٢١٣ - ٢١٤ .
٢ - الكتاب ج ١ ص ٣١٤ .

مبتداً لأنه يستقيم أن يجعل خبره من غير الأفعال بـ (التاء) ، إلا ترى أنك لو قلت : « الذي يأتيني فله درهم » ، و « الذي يأتيني فمكرم محمول » . كان حسناً ، ولو قلت : « زيد فله درهمان » لم يجز ، وإنما جاز ذلك لأن قوله : « الذي يأتيني فله درهم » في معنى الجزاء فدخلت (التاء) في خبره كما تدخل في خبر الجزاء « (١) .

وقوله : « ومن ثم جعلوا (تاء) الجمع في الجر والنصب مكسورة لأنهم جعلوا (التاء) التي هي حرف الاعراب كـ (الواو) و (الياء) ، والتنوين بمنزلة (النون) لأنها في التأنيت نظيرة (الواو) و (الياء) في التذكير فأجروها مجراها » (٢) .

وقد يسميها : (المماثلة) كما في قوله : « فإذا قلت : « إن تفعل » فأحسن للكلام ان يكون الجواب : « أفعل » لأنه نظيره من الفعل . وإذا قال : « إن فعلت » فأحسن الكلام أن تقول : « فعلت » ، لأنه مثله فكما ضعف (فعلت) مع : (أفعل) ، و (أفعل) مع : (فعلت) ، قبح (لم أفعل) مع (يفعل) لأن : (لم أفعل) نفي (فعلت) ، وقبح : (لا أفعل) مع (فعل) لأنها نفي (أفعل » (٣) .

وقد علل بعض المسائل بـ (عدم وجود الشبه) أو بـ (خروجها من الشبه) مثال ذلك قوله : « ومن قال : « تُرئب » صرف لأنه وإن كان اوله زائداً فقد خرج من شبه الأفعال وكذلك : التُدراً » (٤) .

وقوله : « ولا يميلون بنات (الواو) إذا كانت (الواو) (عينا) إلا ما كان على : (فعلت) مكسور الاول ليس غيره . ولا يميلون شيئاً من بنات المضموم الاول من : (فعلت) لأنه لا كسرة ينحى نحوها ، ولا تشبه بنات (الواو) التي (الواو) فيهن « لام » (٥) .

ومنها : غلة مشابهة لهذه العلة وهي (علة المخالفة أو المغايرة) ، وقد جاءت في قوله : « قلت : « فما بال » (آخر) لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ؟ » .

١ - الكتاب ج ١ ص ٧٠ .

٢ - الكتاب ج ٢ ص ٥ . وينظر ص ٣ و ٤ و ٦٢ و ٢٤٠ - ٢٤١ و ٤٤٠ . وج ٢ ص ٢-٣ و ٢١١ و ١٢٤ و ١٤٣ و ١٤٤ و ١٥٢ و ١٦٥ و ٢٥١ و ٢٥٦ و ٢٧٥ و ٢٩٥ و ٣٢٤ و ٣٢٥ و ٣٢٦ و ٣٦١ و ٤٤٨ .

٣ - الكتاب ج ١ ص ٤٤٨ . وينظر ج ٢ ص ٢٠٦ و ٣٦٧ .

٤ - الكتاب ج ٢ ص ٣ .

٥ - الكتاب ج ٢ ص ٢٦١ وينظر ص ١٠٢ و ١٤ .

فقال: « لان (أختر) خالفت اخواتها واصلاها ، وانما هي بمنزلة (الطبول) و (الوسط) و (الكبير) لا يكن صفة الا وفيهن (الف والام) ، فيوصف بهن المعرفة ، ألا ترى أنك لا تقول : « نسوة صغر » ولا « هؤلاء نسوة وسط » ، ولا تقول : « هؤلاء قوم أصغر » ، فلما خالفت الاصل وخالفت صفة بغير (الف واللام) تركوا صرفها كما تركوا صرف (لكن) حين ازادوا : « يا ألكع » (١).

وقوله في اثناء كلامه على تحوير الاسماء المبهمة : « اعلم أن التحوير يضم اوائل الاسماء الا هذه الاسماء فانه يترك اوائلها على حالها قبل ان تحصر وذلك لأن لها نحو في الكلام ليس لغيرها . . . فأرادوا أن يكون تحويرها على غير تحوير ما سواها ، وذلك قولك في : (هذا) : « هذيا » و (ذاك) : « ذياك » ، وفي (ألى) : « أليا » . وانما الحقوا هذه الالفات في اواخرها لتكون اواخرها على غير حال اواخر غيرها كما صارت اوائلها على ذلك » (٢).

ومنها : (علة تفریق) : يقول : « وانما قالوا : لديك وعليك وإليك في غير التسمية ليفرقوا بينها وبين الاسماء المتمكنة » (٣).

ويقول : « ويتم في قولك : « ما أقوله » و « ما أبيع » لان معناه معنى (أفعل منك) (وأفعل الناس) ، لانك تفضله على من لم يجاوز أن ترفه : « قائل » و « بائع » كما فضلت الاول على غيره وعلى الناس ، وهو بعد نحو الاسم لا يتصرف تصرفه ولا يقوى قوته ، فارادوا أن يفرقوا بين هذا وبين الفعل المتصرف نحو : (أقال) و (أقام) ، وكذلك : (أفعل به) لان معناه معنى (ما أفعله) وذلك قولك : « أقول به » و « أبيع به » . . . ويتم في « أفعل » و « أفعل » لانهما اسمان فرقا بينهما وبين : (أفعل) و (أفعل) من الفعل » (٤).

ومثل ذلك قوله : « وانما صيروا : (الفعلى) ههنا بمنزلة (المفعلة) لانها على بنائها ولان فيها علامة التانيث وليفرقوا بينها وبين ما لم يكن (فعلى) : (أفعل) (٥).

١ - الكتاب ج ٢ ص ١٤٤ .
 ٢ - الكتاب ج ٢ ص ١٢٩ . وينظر ج ٢ ص ١٠٠ و ٢٧٧-٢٧٨ و ٤٤١-٤٤٢ و ج ٣ ص ٤٨-٤٩ .
 ٣ - الكتاب ج ٢ ص ٩٠-٩١ و ج ٣ ص ٣٩٤-٣٩٥ .
 ٤ - الكتاب ج ٢ ص ١٩٥ .
 ٥ - الكتاب ج ٢ ص ١٩٥ .



وقوله : « ومنهم من يقول : « دفلاوي » فيفرق بينها وبين التي من نفس الحرف بان يلحق هذه (الالف) فيجعله كآخر ما لا يكون آخره الا زائدا غير ممنون نحو : (حَمراوي) و (ضهاوي) - فهذا الضرب لا يكون الا هكذا ، فبنوه هذا البناء ليفرقوا بين هذه (الالف) وبين التي من نفس الحرف وما هو بمنزلة ما هو من نفس الحرف » (١) .

وقد تكون العلة للمشابهة والتفريق معا كما في قوله : « وحذفوا (الالف) التي قبل علامة التأنيث ليكون آخره كآخر ما فيه علامة التأنيث وليفرقوا بين هذا وبين (غلباء) ونحوه وألزموا هذا ما كان فيه علامة التأنيث اذ كانوا يحذفونه من غيره ، وذلك : « مَهْرِيَّة » : ومَهَار » و « أُثْفِيَّة » وأثاف » (٢) .

ومنها : (غلة اجحاف) وقد جاءت في قوله : « واعلم ان ما جاء في الكلام على حرف قليل ، ولم يشذ عينا منه شيء الا ما لا بال له ان كان شذوذاً وذلك لانه عندهم اجحاف ان يذهب من أقل الكلام عددا حرفان » (٣) .

وقد يعلل بـ (عدم الاجحاف) كما في قوله : « ولا يكون شيء من الفعل على حرف واحد لان منه ما يضارع الاسم ، وهو يتصرف ويبنى أبنية ، وهو الذي يلي الاسم فلما قرب هذا القرب لم يُجحف به الا أن تدرك الفعل علة مطردة في كلامهم في موضع واحد ، فيصير على حرف ، فاذا تجاوزت ذلك الموضع رددت ما حذف ولم يلزمها ان تكون على حرف واحد الا في ذلك الموضع » (٤) .

وقد يسميها : (اخلالا) كما في قوله : « . . ثم الذي يلي ما يكون على حرف : ما يكون على حرفين ، وقد تكون عليهما الاسماء المظهرة المتمكنة والافعال المتصرقة وذلك قليل ، لانه اخلاص عندهم بهن لانه حذف من اقل الحروف عدداً » (٥) .

ومثله قوله : « وقالوا في : (مر) اذا وقفا : « هلم مري » كرهوا أن يخالوا بلحرف فيجمعوا عليه ذهاب (الهمزة) و « الباء » (٦) .

- ١ - الكتاب ج ٢ ص ٧٧ وينظر ج ١ ص ٤٠٥ و ٣٢٠ و ج ٢ ص ١٨٠ -
- ٢ - الكتاب ج ٢ ص ١٩٥ - ١٩٦ .
- ٣ - للكتاب ج ٤ ص ٣٠٤ وينظر ج ١ ص ٤٩٨ و ٤٢٧ و ٤٢٦ .
- ٤ - الكتاب ج ٢ ص ٣٥٥ .
- ٥ - الكتاب ج ٢ ص ٢٠٥ .
- ٦ - الكتاب ج ٢ ص ٢٨٩ .

وقوله : «... ولو حذفوا من : (سَمَيْدَع) حرفين لحذفوا من (مهاجر) حرفين فقالوا : « يأمها » ، وهذا لا يكون لأنه اختلال مفرط بما هو من نفس الحرف » (١) .

ومنها : (علة العوض أو التعويض) : مثلها قوله : « وزعم أن : كَمَ درهماً لك » أقوى من : « كم لك درهماً » وان كانت عربية جيدة ، وذلك أن قولك : « العشرون لك درهماً » فيها قُبْح ، ولكنها جازت في : (كم) جوازا حسنا ، لانه كأنه صار عوضا من المتمكن في الكلام ، لانها لا تكون الا مبتدأة » (٢) .

وقوله : « وزعم الخليل انه سمع من العرب من يقول : « يا أمةُ لاتفعلي » ويدلك على ان (الهاء) بمنزلة (الهاء) في « عَمَّة » أنك تقول في الوقف : « يا أمةُ » و « يا أبةُ » كما تقول : « يا خاله » وتقول : « يا أمته » كما تقول : « يا خالتاه » وانما يلزمون هذه (الهاء) في النداء اذا اضفت الى نفسك خاصة كأنهم جعلوها عوضا من حذف (الياء) ، وأرادوا أن لا يخلوا بالاسم حين اجتمع فيه حذف (الياء) ، وانهم لا يكادون يقولون : « يا أبةُ » و « يا أمته » وصار هذا محتملا عندهم » (٣) .

وقوله : « ومما جاء محدودا عن بنائه مخدوفة منه احدى الياءين ياعي الاضافة قولك في : (الشَّامِ) : « شَام » . وفي : (تَهَامَة) : « تَهَام » . ومن كسر (التاء) قال : « تَهَامِي » . وفي (اليمَن) : « يَمَلَن » . وزعم الخليل انهم الحقوا هذه الالفات عوضا من ذهاب احدى الياءين » . (٤)

ومنها : (علة التباس) او (خوف التباس) او (كراهية التباس) : مثال الاول قوله : « وقالوا : « مَلُّو » فلم يفتحوها لأنهم لم يريدوا ان يخرجوا (فَعَل) من هذا الباب ، وأرادوا ان تكون الابنية الثلاثة (فَعَل) و (فَعِل) و (فَعَّل) في هذا الباب ، فلو فتحوا لالتبس فخرج (فَعَل) من هذا الباب » (٥) .

ومثله قوله في باب (ما جاء على ان (فَعَلْتُ) منه مثل (بَعْتُ)) وان كان لم يستعمل في الكلام) : « لانهم لو فعلوا ذلك صاروا بعد الاعتلال الى الاعتلال والالتباس ، فلو قلت : « يَفْعِلُ » من : (حَي) ولم تحذف لقلت : —

١ - الكتاب ج ١ ص ٢٢٩ وينظر ج ٢ ص ٢٢ و ٢٤٠ و ٢٧٨ .

٢ - الكتاب ج ١ ص ٢٩١ .

٣ - الكتاب ج ١ ص ٤٨٢ و ج ٢ ص ٨٢-٨٣ و ١٥٩-١٥٨ و ٢٢٤ .

٤ - الكتاب ج ٢ ص ٢٥٣ .

« يَحْيِي » فرفعت مالا يدخله الرفع في كلامهم ، ففكروها ذلك كما كرهوه في التضعيف ، وان حذفت فقلت : « يَحْيِي » ادركته علة لا تقع في كلامهم فصار ملتبسا بغيره يعني : « يَحْيِي » « وَيَقِي » ونحوه ، فلما كانت علة بعد علة كرهوا هذا الاعتماد على الحرف » (١) .

ومثال علة خوف الالتباس قوله في جمع (فاعل) : « واما ما كان اصله صفة فاجري مجرى الاسماء فقد بينونه علي : (فُعْلَان) كما بينونها ، وذلك : (راكبٌ : ورُكبانٌ) و (صاحبٌ وصُحبانٌ) وقد كسروه علي : (فَعَالٌ) قالوا : « صحابٌ » حيث أجروه مجرى : (فَعِيلٌ) نحو : (جَرِيْبٌ : وجَرِيانٌ) فادخلوا : (الفعال) ها هنا كما ادخلوه ثمة حين قالوا : « إفال » و « فصال » وذلك نحو : (صَحَابٌ) ولا يكون فيه : (فَواعِلٌ) كما كان في : (تَابِلٌ) و : (خاتَمٌ) و (حاجِرٌ) لان اصله صفة وله مؤنث فيفصلون بينهما الا في : (فَوَارِسٌ) فانهم قالوا : « فَوَارِسٌ » كما قالوا : « حَوَاجِزٌ » لان هذا اللفظ لا يقع في كلامهم الا للرجال ، وليس في اصل كلامهم ان يكون الا لهم فلما لم يخافوا الالتباس قالوا : « فَواعِلٌ » كما قالوا : « فُعْلَانٌ » وكما قالوا : « حَوَارِثٌ » حيث كان اسما خاصا كـ « زيد » . (٢)

ومثال كراهية الالتباس ما مر بنسا عند كلامنا على علة الكراهية للشيء . وقوله في باب (الحروف الستة اذا كان واحد منها عينا ، وكانت (الفاء) قبلها مفتوحة وكان (فَعْلانٌ) : وانما كان هذا في هذه الحروف لان هذه الحروف قد فعلت في : (يَفْعَلُ) ما ذكرت لك حيث كانت لامات من فتح (العين) . ولم تفتح هي انفسها ها هنا لانه ليس في الكلام : (فَعَيْلٌ) ، وكراهية أن يلتبس (فَعِلٌ) بـ (فَعَلٌ) فيخرج من هذه الحروف (فَعِلٌ) فلزمها الكسر ههنا « (٣) ومنها : (علة سببية) ، مثالها قوله في باب : (ما تكون (اللام) فيه مكسورة لانه مدعوله ها هنا وهو غير مدعو) : « وذلك قول بعض العرب : « ياللعجب » و « ياللماء » وكأنه نبه بقوله : « يا » غير الماء للماء » وعلى ذلك قال قيس بن ذريح :

فيا للناسِ اللِّواشِيِ المطاعِ

و

يالقومِ لِفِرْقَةِ الأحيابِ

١ - الكتاب ج ٢ ص ٢٨٨ وينظر ج ١ ص ٥٥ و ٢٨٢

٢ - الكتاب ج ٢ ص ١٩٨ وينظر ص ١٨٦ و ١٩٨ و ٢٦٠ و ٤١٥ .

٣ - الكتاب ج ٢ ص ٢٥٥ وينظر ج ٢ ص ٢٨٥ و ٤١٥ و ٤٢٦ .

كسروها لان الاسم الذي بعدها غير منادى فصار بمرتلته اذا قلت : « هذا لزيد »
 فـ (اللام) المفتوحة اضافت النداء الى المنادى المخاطب ، و (اللام) المكسورة
 اضافت المدعو الى ما بعده لأنه سبب المدعو ، وذلك ان المدعو انما دُعِيَ من
 اجل ما بعده لأنه مدعو له « (١) .

ومنها : (علة بيان او تبين) ، وقد وردت في قوله في باب (المنفي المضاف
 بلام الاضافة) : « اعلم أن التنوين يقع من المنفي في هذا الموضع اذا قلت :
 « لا غلام لك » كما يقع من المضاف الى اسم ، وذلك اذا قلت : « لا مثل زيد »
 والدليل على ذلك قول العرب : « لا أبالك » و « لا غلامي لك » و « لا مسلمي
 لك » وانما كان ذلك من قبل أن العرب قد تقول : « لا أباك » في
 معنى : (لا أبالك) فعلموا أنهم لو لم يجيئوا بـ (اللام) لكان التنوين ساقطاً
 وتقول : « لا يدين بها لك » و « لا يدين اليوم لك » ، اثبات (النون) احسن
 وهو الوجه وكذلك ان لم تجعل (لك) خبراً ، ولم تفصل بينهما ، وجثبت
 بـ (لك) بعد أن تضمير : (في مكان او زمان) كاضمارك اذا قلت : « لا
 رجل » و « لا بأس » . وان اظهرت فحسناً . ثم تقول : (لك) لتبين المنفي
 عنه ، وربما تركتها استغناء بعلم المخاطب ، وقد تذكرها توكيداً ، وان علم من
 تعني « (٢) .

ومنها : (علة توكيد) او (شدة توكيد) كما مر في النص المتقدم ، وكما في
 قوله : « واعلم ان ناساً من العرب يلحقون (الكاف) التي هي علامة الاضمار
 اذا وقعت بعدها (هاء) الاضمار (الفأ) في التذكير و (ياء) في التأنيث ، لانه
 أشد توكيداً في الفصل بين المذكر والمؤنث ، كما فعلوا ذلك حين ابدلوا مكانها
 (الشين) في التأنيث « (٣) .

ومنها : (علة تعريف وتوضيح) كما في قوله في باب (ما ينتصب لانه خير
 للمعروف المبني على ما هو قبله من الاسماء المبهمة) : « . . . وأما (هو) فعلامه
 مضمرة ، وهو مبتدأ وحال ما بعده كحالها بعد : (هذا) ، وذلك قولك :
 « هو زيدٌ معروفًا » ، فصار : (المعروف) حالاً ، وذلك انك ذكرت للمخاطب
 انساناً كان مجهله أو ظننت انه مجهله فكأنك قلت : « إنْتَبِهْ » او « لئِلمَهُ مَعْرُوفًا »

- ١ - الكتاب ج ١ ص ٣٢٠ . وينظر ج ١ ص ٥٥ .
 ٢ - الكتاب ج ١ ص ٣٤٥ - ٣٤٦ . وينظر ج ١ ص ٢٥٦-٢٥٧ و ٢٢٤ و ٤٠٧ و ج ٢ ص ٢٩٥-٢٩٦ .
 ٣ - الكتاب ج ٢ ص ٢٩٦ . وينظر ج ١ ص ٣١٠ .

فصار (المعروف) حالا كما كان (المنطلق) حالا حين قلت : « هذا زيدٌ منطلقاً » والمعنى أنك اردت أن توضح أن المذكور (زيدٌ) حين قلت : « معروفاً » ولا يجوز ان تذكر في هذا الموضع الا ما اشبه الحروف لانه يُعرَّف ويؤكد ، فلو ذكر هنا (الانطلاق) كان غير جائز ، لان الانطلاق لا يوضح أنه (زيد) ولا يؤكد . ومعنى قوله : « معروفاً » : « لاشك » ، وليس ذاتي (منطلق) . وكذلك : « هو الحقُّ بَيِّنًا ومَعْلوماً » لأن ذامسا يوضح ويؤكد به الحق « (١)

ومثلها : (علة الايضاح) . (٢)

وهناك علل كثيرة منها ما ذكره المتأخرون من النحاة ومنها ما لم يذكره استعمالها سبويه وشيخه في تعليل مسائل النحو والصرف واللغة سندكرها ونشير الى اهم المواضع التي استعملت فيها ولا نطيل بالتمثيل لها ، لان طريقته في ذلك شبيهة بما مر في العلل المتقدمة . واهم هذه العلل : علة مقابلة (٣) . وعلة تخصيص (٤) . وعلة عدم اضطرار (٥) . وعلة ثبات (٦) . وعلة تغيير وعدم ثبات (٧) . وعلة اهمال (٨) . وعلة عدم وجود النظير (٩) . وعلة لزوم او الزام (١٠) . وعلة استيحاش (١١) . وعلة تحول او نقل او تحويل (١٢) . وعلة ضعف (١٣) . وعلة تقوية (١٤) . وعلة توهم وغلط (١٥) . وعلة اطراد (١٦) . وعلة قرب (١٧) . وعلة مجاوزة (١٨) . وعلة عدم وجود حاجز بين الحرفين (١٩) . وعلة تشريك (٢٠) . وعلة معنوية (٢١) . وعلة جمود او موت او عدم تصرف (٢٢) . وعلة خطأ او خلف (٢٣) . وعلة بدل (٢٤) . وعلة تغليب (٢٥) . وعلة

- ١ - الكتاب ج ١ ص ٢٥٦-٢٥٧ وينظر حتى ص ٢٥٨ . وج ١ ص ٣١٠ وغيرها .
- ٢ - ينظر الكتاب ج ١ ص ٤٠٧ و٣١٧ .
- ٣ - ينظر الكتاب ج ١ ص ٤٠٣ و٤٠٤ و٢٩٨ .
- ٤ - ينظر الكتاب ج ١ ص ٢٢٦ و٣٢٦ .
- ٥ - ينظر الكتاب ج ٢ ص ٨٨ و ١١١ .
- ٦ - ينظر الكتاب ج ١ ص ١٦٨ و١٦٩ . ص ٢٨٨ .
- ٧ - ينظر الكتاب ج ٢ ص ٢٧٣ - ٢٧٤ .
- ٨ - ينظر الكتاب ج ١ ص ٣٦٢ و٣٦٣ و٤٠٤ . ص ٢٠٤ .
- ٩ - ينظر الكتاب ج ٢ ص ٧٨ و ٣٦١ و ٤٢٢ . وج ١ ص ٣٠٩ و ٣٣١-٣٣٠ .
- ١٠ - ينظر الكتاب ج ٢ ص ٢١٦ .
- ١١ - ينظر الكتاب ج ٢ ص ٤ و ٨٩ .
- ١٢ - ينظر الكتاب ج ٢ ص ٢١٣ و ٢١٢ . وج ٢ ص ٧٩ .
- ١٣ - ينظر الكتاب ج ١ ص ٢٧٣-٢٧٤ و٢٧٧ وج ٢ ص ١٩٢ و ١٤٠ .
- ١٤ - ينظر الكتاب ج ١ ص ٢٢٧ و٤٥٢ وج ٢ ص ٢٧٨ و٣٦١-٣٦٢ و ٣٦٧ .
- ١٥ - ينظر الكتاب ج ١ ص ٤٤٠ و٤٣٩ .
- ١٦ - ينظر الكتاب ج ٢ ص ١٢١ .
- ١٧ - ينظر الكتاب ج ٢ ص ٣٦٨ و٣٧١ .
- ١٨ - ينظر الكتاب ج ١ ص ٤٤٦ .
- ١٩ - ينظر الكتاب ج ١ ص ٢٠٥ و٣٠٠ و٣٠١ و٣٠٢ .
- ٢٠ - ينظر الكتاب ج ١ ص ٣٦٢ .
- ٢١ - ينظر الكتاب ج ٢ ص ٣١٦ .
- ٢٢ - ينظر الكتاب ج ٢ ص ١٧٣ .

تحرك وذهاب الاستئصال . (٢٦) . وعلة الحاق . (٢٧) وعلة تنكير او تحقير . (٢٨) وعلة أمن . (١) وعلة وحدة وانفراء وتسميم . (٢) وعلة جواز . (٣) وعلة امتناع . (٤) وعلة وجوب . (٥) وعلة بعد . (٦) وعلة احتياج . (٧) وعلة اشتراك . (٨) وعلة استحالة . (٩) وعلة ابهام وتفسير . (١٠) وعلة وحدة او اتحاد . (١١) وعلة وصل . (١٢) وعلة تعاقب وعض . (١٣) وعلة ترنم . (١٤) . وعلة تفاحش (١٥) وعلة تراخ . (١٦) وعلة تفضيل . (١٧) وعلة فعل . (١٨) وعلة تعميم . (١٩) وعلة جمال . (٢٠) وعلة استصحاب الحال . (٢١) وعلة افادة واحتياج . (٢٢) وعلة توسع . (٢٣) وعلة خفاء . (٢٤) وعلة خروج على حد الكلام . (٢٥) وعلة شدة تمكن . (٢٦) الى غير ذلك من العلل التي يزرعها الكتاب سواء اكان المعلن سبويه أم شيوخه . وهذا ما يدلنا على اهتمام سبويه وشيوخه ولاسيما الخليل بالعلة واستفادتهم منها في شرح مسائل النحو والصرف واللغة المختلفة وتفسيرها وتوضيحها .

انواع القياس :

يرى السيوطي أن القياس عند علماء العربية على اربعة انواع :

حمل فرع على اصل ، وحمل اصل على فرع ، وحمل نظير على نظير ، وحمل ضد على ضد ، ويرى ان الاول والثالث يجب أن يسميا : قياس المساوي ، والثاني : قياس الأوتى ، والرابع : قياس الأدون .

- | | |
|--|--|
| ٢٦ - ينظر الكتاب ج ٢ ص ١١٧ و ١٢٥ . | ١٧ - ينظر الكتاب ج ١ ص ٢٨٢ و ج ٢ ص ١١٢ و ١١٨ . |
| ٢٨ - ينظر الكتاب ج ٢ ص ١٤ . | |
| ١ - ينظر الكتاب ج ٢ ص ١٢ و ٤٣ . | ٢ - ينظر الكتاب ج ١ ص ٢٢٤ . |
| ٢ - ينظر الكتاب ج ١ ص ٢٨٣ و ٢٧١-٢٧١ . | ٤ - ينظر الكتاب ج ١ ص ٩٢ و ٢٩٨ . |
| ٥ - ينظر الكتاب ج ١ ص ١٦ و ٣٠٢ و ٣١١ و ج ٢ ص ٢٤٢ و ٢٦٠ . | |
| ٦ - ينظر الكتاب ج ١ ص ٨٤ . | ٧ - ينظر الكتاب ج ١ ص ١٨ و ج ٢ ص ٣٠٣ . |
| ٨ - ينظر الكتاب ج ١ ص ٣٠٥ . | ٩ - ينظر الكتاب ج ١ ص ٣٠٥ . |
| ١٠ - ينظر الكتاب ج ١ ص ٣٠٦ و ٣٢٤ . | ١١ - ينظر الكتاب ج ١ ص ٣١٨ و ٣٠٦ . |
| ١٢ - ينظر الكتاب ج ١ ص ٣٢٢ . | |
| ١٣ - ينظر الكتاب ج ٢ ص ٨٢ و ج ١ ص ٢٩٣ و ٣٢٣ و ٣٥٧ . | |
| ١٤ - ينظر الكتاب ج ١ ص ٢٢١ و ٢٢٦ و ج ٢ ص ٢٩٩ . | |
| ١٥ - ينظر الكتاب ج ١ ص ٣٢٤ . | ١٦ - ينظر الكتاب ج ١ ص ٢٣٥ - ٢٣٦ . |
| ١٧ - ينظر الكتاب ج ١ ص ٢٣٦ . | ١٨ - ينظر الكتاب ج ١ ص ٢٣٥ . |
| ١٩ - ينظر الكتاب ج ١ ص ٣٠٠ - ٣٠١ . | ٢٠ - ينظر الكتاب ج ١ ص ٢٣٥ . |
| ٢١ - ينظر الكتاب ج ١ ص ٢٧٥ - ٢٧٦ . | ٢٢ - ينظر الكتاب ج ١ ص ٢٦ - ٢٧ . |
| ٢٣ - ينظر الكتاب ج ٢ ص ٣٠٢ . | ٢٤ - ينظر الكتاب ج ٢ ص ٢٩٦ . |
| ٢٥ - ينظر الكتاب ج ٢ ص ٥ و ٢٤٥ . | ٢٦ - ينظر الكتاب ج ١ ص ٢٨٤ . |

فمن امثلة الاول : وهو حمل الفرع على الاصل : اعلال الجمع وتصحيحه حملا على المفرد ، فمن ذلك قولهم : (قِيمَ وديَم) في (قِيمَة وديَمَة) ، و (زَوْجَة وثورَة) في : (زَوْج وثور) .

ومن امثلة الثاني ، وهو حمل الاصل على الفرع : اعلال المصدر لاعلال فعله وتصحيحه لصحته كـ (قُمْتُ : قيساماً) و (قاومتُ : قواماً) .

قال ابن جني : « ومن حمل الاصل على الفرع : حذف الحروف للجزم وهي اصول حملا على حذف الحركات له وهي زوائد . وحمل الاسم على الفعل في منع الصرف ، وعلى الحذف في البناء وهو اصل فيهما . وحمل (ليس) و (عسى) في عدم التصرف على : (ما) و (لعل) كما حملت (ما) على (ليس) في العمل .

وقد اعتبر ابو حيان من ذلك اشراط اتحاد الزمان في عطفت الفعل على الفعل لان العطف نظير التثنية ، فكما لا يجوز تثنية المختلفين لا يجوز عطف المختلفين في الزمان . قال ابو حيان : « وهذا من حمل الاصل على الفرع لان العطف اصل التثنية إلا أن يُدعى انه في الفعل نظير التثنية في الاسم .

واما الثالث وهو : حمل النظير على النظير فيكون إما في اللفظ او في المعنى او فيهما .

فمثال حمل النظير على النظير لفظا : زيادة (إن) بعد (ما) المصدرية الظرفية والموصولة لأنها باللفظ (ما) النافية . ودخول (لام الابتداء) على : (ما) النافية حملا لها في اللفظ على : (ما) الموصولة . وتوكيد المضارع بـ (النون) بعد : (لا) النافية حملا لها في اللفظ على النافية .

ومن امثلة حمل النظير على النظير معنى : جواز : « غير قائم الزيدان » حملا على : « ما قائم الزيدان » لانه في معناه ولولا ذلك لم يجز لان المبتدأ اما أن يكون ذا خبر ، او ذا مرفوع يغني عن الخبر .

واهمال (أن) المصدرية مع المضارع حملا على (ما) المصدرية .

ومن امثلة حمل النظير على النظير لفظا ومعنى : منعهم أن يرفع (أفعل) التفضيل الظاهر لشبهه بـ (أفعل) في التعجب وزنا واصلا وإفادة للمبالغة . واجازتهم

تصغير (أفعل) في التعجب لشيءه بـ (افعل) التفضيل في ذلك . وهو وإن كان عند الجوهري لم يسمع تصغيره الا في (أملح) و (أحسن) الا أن النحويين قاسوه فيما عداهما .

واما الرابع وهو حمل الضد على الضد فمن امثلته : النصبُ بـ (لم) حملا على الجزم بـ (لَن) فان الأولى لنفي الماضي ، والثانية لنفي المستقبل .

وفي الجزئية : « وقد يحمل الشيء على مقابله ، وعلى مقابل مقابله ، وعلى مقابل مقابل مقابله . مثال الاول : « لم يَضْرِبِ الرجل » حمل الجزم على الجر . ومثال الثاني : « لاضْرِبِ الرجل » حمل الجزم فيه على الكسر الذي هو مقابل الجر من جهة ان الكسر في البناء مقابل الجر في الاعراب . ومثال الثالث : (اضرب الرجل) حمل السكون فيه على الكسر الذي هو مقابل للجر الذي هو مقابل للجزم والجزم مقابل للسكون » (١) .

اما ابن الانباري فقد قسم القياس الى ثلاثة انواع :
قياس علة ، وقياس شبهة ، وقياس طرد .

فقياس العلة : ان يحمل الفرع على الاصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الاصل : نحو حمل ما لم يسم فاعله على الفاعل بعلة الاسناد (٢) .

وقياس الشبهة : ان يحمل الفرع على الاصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الاصل ، وذلك مثل أن يُدلّ على اعراب الفعل المضارع بانه يتخصص بعد شياعه كما ان الاسم يتخصص بعد شياعه فكان معربا كالاسم .

فالعلة التي وجب لها الاعراب في الاصل الذي هو الاسم انما هي ازالة اللبس ، لان الاسم يكون فاعلا ويكون مفعولا ومضافا اليه ، فلو لم يعرب لالتبس الفاعل بالمفعول وبالمضاف . فيقع اللبس في نحو : « ما أحسن زيداً » اذا كنت متعجبا و « ما أحسنُ زيد ؟ » اذا كنت مستفهما . و « ما احسن زيد » اذا كنت نافيا ، فانك لو لم تعرب في هذه المواضع لالتبس التعجب بالاستفهام والاستفهام بالنفي وهذا هو الفرق بين قياس العلة وقياس الشبه الا أن قياس الشبه لا بد فيه من اشارة الى طريق غلبة الظن ، وهذا هو الفرق بينه وبين قياس الطرد .

١ - ينظر في هذا : الاقتراح ص ٤٢-٤٤ . ٢ - ينظر لمع الادلة ص ١٠٥ - ١١٢ .

وقياس الشبه عند ابن الانباري صحيح يجوز التمثيل به في أوجه الوجهين كقياس العلة ، لان قياس العلة انمسا جاز التمسك به لانه يوجب غلبة الظن ، وهذا القياس يوجب غلبة الظن فجاز التمسك به . ولان مشابهة الفرع للاصل تقتضي ان يكون حكمه مثل حكمه .

وقياس الطرد : وهو النوع الثالث عند ابن الانباري . وقد عرف الطرد بقوله : اعلم أن الطرد هو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الاخالة في العلة ، واختلفوا في كونه حجة ، فذهب بعضهم الى انه ليس حجة ، لان مجرد الطرد لا يوجب غلبة الظن ، وذلك أنك لو عللت بنساء (ليس) بعدم التصرف لا طرد البناء في كل فعل غير متصرف ، ولو عللت اعراب ما لا ينصرف بعدم الانصراف لا طرد الاعراب في كل اسم غير منصرف .

فلما كان ذلك الطرد لا يغلب على الظن ان بناء (ليس) لعدم التصرف ولا ان اعراب ما لا ينصرف لعدم الانصراف . بل نعلم يقينا ان (ليس) انمسا بني لان الاصل في الافعال البناء . واذا ثبت بطلان هذه العلة مع اطرادها علم ان مجرد الطرد لا يكتفى به فلا بد من إخالة او شبهه .

وقد ذهب قوم الى انه حجة واحتجوا على ذلك بان قالوا : الدليل على صحة العلة اطرادها وسلامتها عن النقض وهذا موجود ههنا . وربما قالوا : « عجز المعارض دليل على صحة العلة » . وربما قالوا : « نوع من القياس فوجب ان يكون حجة كما لو كان فيه اخالة او شبهه » .

وقد رد ابن الانباري على من اعتبر قياس الطرد حجة وفند حججهم وأدلتهم (١) . وقد مر بنا ان ابن جني ذكر نوعا من العلة سماها (العلة القاصرة) وذكر فيها الخلاف بين النحاة في الاحتجاج بها ، وما العلة القاصرة عند ابن جني الا ما سماه ابن الانباري (قياس الطرد) .

أنواع القياس عند سيبويه :

لقد مر بنا اهتمام سيبويه بالقياس وكيفية تعبيره عنه واستفادته منه وكثرة ورود الأقيسة في الكتاب سواء اكانت هذه الأقيسة من وضعه ام من وضع شيخه الخليل او غيره من شيوخه . وعرفنا من البحث المتقدم في القياس عند سيبويه أن مبناه

١ - ينظر : لمع الادلة ص ١٠٠-١١٢ .

على التشابه الموجود بين الالفاظ في اللفظ او المعنى أو الوزن او الحكم او العمل او نحوها .

وقد وردت انواع متعددة من القياس منها ما ذكره السيوطي وابن الانباري ومنها ما لم يذكره .

١ - فمن حمل الفرع على الاصل قياسه النسب الى (امرأة) على النسب الى (امرئ) يقول : « واما الاضافة الى : (امرئ) فعلى القياس تقول : « امرئي » وتقديرها : (امرئي) ، لانه ليس من بنات الحرفين وليس (الالف) ها هنا بعوض وان اضفت الى : (امرأة) فكذلك تقول : « امرئي » لأنك كأنك تضيف الى : « امرئ » (١) .

ومنه قياسه منع صرف الجموع عند التصغير على منع صرف مفرداتها عند التصغير ، فقيس منع صرف (أجادل) و (تضارب) عند التصغير على منع صرف (تغلب) و (أمّح) عند التصغير ، يقول : « واذا سميت رجلا ب (تفاعل) نحو : (تضارب) ثم حقرته فقلت : « تُضَيِّرُ » لم تصرفه لانه يصير بمتزلة قولك في : (تغلب) : « تُغَيِّبُ » ، ويخرج الى ما لا ينصرف كما تخرج : (هـ نـد) في التحقير اذا قلت : « هُنَيْدَةٌ » الى ما لا ينصرف البتة في جميع اللغات . وكذلك : (أجادل) اسم رجل اذا حقرته ، لانه يصير : « أُجَيِّدِلُ » مثل : « أمّيح » (٢) .

ومثل ذلك حمل : (ذاه) على (ذي) عند الاضافة و (ذي) هي الاصل ، لأن الاصل عنده اولى ان يحمل عليه . يقول : « وكذلك الاضافة الى (ذاه) : « ذوي » لانك اذا اضفت حذف (الهاء) فكأنك تضيف الى : (ذي) الا أن (الهاء) جاءت ب (الالف) والفتحة كما جاءت بالفتحتين في (امرأة) ، فالاصل اولى به الا أن تغير العرب منه شيئا فتدعه على حاله نحو (فم) . (٣)

ومنه كذلك اعلال : (مفعول) قياسا على اعلال فعله المبني للمجهول : (فعل) ، لأن (مفعول) فرع على (فعل) في العمل كما أن : (فاعل) فرع على (فعّل) يقول : « ويعتل (مفعول) منهما كما اعتل : (فعل) لان الاسم على (فاعل) : (مفعول) كما ان الاسم على : (فعّل) (فاعل) ،

٢ - الكتاب ج ٢ ص ٤

١ - الكتاب ج ٢ ص ٨٤

٢ - الكتاب ج ٢ ص ٨٤

فتقول : « مَزُورٌ » و « مَصُوعٌ » وإنما كان الاصل : (مَزَوُورٌ) فاسكنوا (الواو) الاولى كما أسكنوا في : « يَفْعَلُ » و « فَعَلٌ » ، وحذفت (واو مفعول) لأنه لا يلتقي ساكنان « (١) .

ومن حمل الفرع على الاصل : اعراب الفعل المضارع قياسا له على الاسم « لمشابهته اياه في امور يقول : « وإنما ضارعت اسماء الفاعلين أنك تقول : « إن عبد الله لَيَفْعَلُ » فيوافق قوله : « لَفَاعِلٌ » حتى كأنك قلت : « إن زيدا لَفَاعِلٌ » فيما تريد من المعنى وتلحقه هذه (اللام) كما لحقت الاسم ولا تلحق (فَعَلٌ) (اللام) . وتقول : (سَيَفْعَلُ ذلك) و (سوف يَفْعَلُ ذاك) فتلحقها هذين الحرفين لمعنى كما تلحق (الالف) و (اللام) الاسماء للمعرفة ، « (٢)

ثم يعود فيقول : « الا انها ضارعت الفاعل لاجتماعهما في المعنى ولدخول (اللام) قال الله تعالى : « وإن ربك لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ » (٣) أي : (لحاكم بينهم) ، ولما لحقها من (السين) و (سوف) كما لحقت (الالف) و (اللام) الاسم للمعرفة « (٤) .

ومنه قياس حذف (التاء) من فعل المؤنث لان اظهار المؤنث يكفيهم عن ذكرها على حذفهم (الواو) و (الالف) من فعل الجميع والمثنى عند اظهارهم اياهما في الكلام « (٥) .

ومنه اجراء صيغ المبالغة في العمل مجرى اسم الفاعل وحملها عليه « (٦) .

ومنه قوله في النسب الى (أخت) : « أَخَوِيٌّ » قياسا على النسب الى (الاخ) : فالنسب الى : « أَخٌ » : (أَخَوِيٌّ) . لا يجوز الا هذا . والمؤنث يحمل على المذكر فالقياس في النسب الي (أخت) هو الرد الى الاصل اي المذكر فيقال فيه (اخوي) ايضا يقول : « هكذا ينبغي له ان يكون على القياس » « (٧) .

٢ - ومن حمل الاصل على الفرع مسائل كثيرة وردت في الكتاب منها :

قياس الاسم المضعف على الفعل يقول : « واعلم ان كل شيء من الأسماء مما جاوز ثلاثة أحرف فانه يجري مجرى الفعل الذي يكون على اربعة احرف ان

١ - الكتاب ج ٢ ص ٣٦٣ .

٢ - النحل ، الآية ١٢٤ .

٣ - الكتاب ج ١ ص ٣ .

٤ - الكتاب ج ١ ص ٢٣٥ .

٥ - ينظر الكتاب ج ١ ص ٥٦-٥٩ .

٦ - ينظر الكتاب ج ٢ ص ٨٠-٨١ .

كان يكون ذلك اللفظ فعلا او كان على مثال الفعل ، ولا يكون فعلا ، او كان على غير واحد من هذين لان فيه من الاستثقال مثل ما في الفعل ، فان كان الذي قبل ما سكن ساكنا حركته وألقيت عليه حركة المسكن وذلك قولك : « مُسْتَرِدُّ ومُسْتَعِدُّ ومُعَدُّ ومُمَدُّ ومُسْتَعَدُّ » . وانما الاصل : مُسْتَعَدِدٌ ومُمَدِدٌ ومُسْتَعَدِدٌ ... » (١) .

ومنه قياس تحقير ما آخره (الف ونون) في المذكور على ما آخره (الف التانيث المدودة) لان (الالف والنون) زيادتان تقابلان ألفي التانيث ، يقول : « وانما وافق (عَقْرُبَان) (خُنْفَسَاء) كما وافق تحقير : (عَثْمَان) تحقير : (حَمْرَاء) جعلوا ما فيه (الالف والنون) من بنات الاربعة بمنزلة ما فيه الف التانيث من بنات الاربعة ، كما جعلوا ما هو مثله من بنات الثلاثة مثل ما فيه (الف التانيث) من بنات الثلاثة لان (النون) في بنات الاربعة لما تحركت اشبهت (الهززة) في : « خُنْفَسَاء » واخواتها ولم تسكن فتشبه بسكونها (الالف) التي في : « قَرَقَرَى » و (قَبَعَشْرَى) وتكون حرفا واحدا بمنزلة : « قَهْقَرَى » (٢) .

ومنه قياس ما شابه الفعل المضارع لفظا من الاسماء على الفعل المضارع في منعها من الجر والتنوين ، يقول : « واعلم أن ما ضارع الفعل المضارع من الاسماء في الكلام ووافقه في البناء أجري لفظه مجرى ما يستقلون ومنعوه ما يكون لما يستخفون فيكون في موضع الجر مفتوحاً استقلوه حيث قارب الفعل في الكلام ووافقه في البناء . وذلك نحو : (ابيض) و (اسود) و (احمر) و (اصفر) فهذا بناء (اذهب) و (أعلم) .

واما مضارعه في الصفة فانك لو قلت : « أتاني اليوم قوي » ، و « وألا بارداً » و « مررتُ بجميل » كان ضعيفا ولم يكن في حسن : « أتاني رجل قوي » و « ألا ماء بارداً » و « مررت برجل جميل » افلا ترى أن هذا يقبح ههنا كما ان الفعل المضارع لا يتكلم به الا ومعه الاسم ، لان الاسم قبل الصفة كما انه قبل الفعل ومع هذا أنك ترى الصفة تجري في معنى : (يَقْعَلُ) وتَنْصِبُ كما ينصب الفعل . فان كان اسما كان أخف عليهم وذلك نحو : « أفككل » و « أكلب » ينصرفان في النكرة . (٣) .

١ - الكتاب ج ٢ ص ٣٩٨ - ٣٩٩ .

٢ - الكتاب ج ٢ ص ١٠٩ - ١١٠ . وينظر في مثله ج ٢ ص ١٠ .

٣ - الكتاب ج ١ ص ٦ .

ومنه قياسهم اعمال المصدر على اعمال الفعل والغاء على الغاء الفعل في باب :
(ظنن) واخواتها . (١)

ومنه قياسهم اسم الفاعل على الصفة المشبهة في العمل يقول : « ومن قال :
(هو الضاربُ الرجلِ) ، لم يقل : « عجبتُ له من الضربِ الرجلِ » لان
(الضارب الرجل) مشبه ؛ (الحسن الوجه) لانه وصف للاسم كما أن : (الحسن)
وصف ، وليس هو بجد في الكلام .

وقد ينبغي في قياس من قال : « الضاربُ الرجلِ » ان يقول : « الضاربُ
أخي الرجلِ » كما يقول : « الحسنُ الاخ » و « الحسنُ وجه الاخ » . وكان
الخليل يراه « (٢) .

ومن حمل الاصل على الفرع حملهم اسم الفاعل في اضافته الى ما بعده وعمله
الحرفيه وهو معرف ب (لك) على الصفة المشبهة . مع ان اسم الفاعل هو الاصل في
العمل من الاسماء وانما عملت الصفة تشبيها باسم الفاعل : يقول سيبويه في
باب (الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه) : « ولم تقو أن تعمل عمل الفاعل
لأنها ليست في معنى الفعل المضارع . فانما شبهت بالفاعل فيما عملت فيه ، وما
تعمل فيه معلوم انما تعمل فيما كان من سببها معرقا بالالف واللام ، او نكرة
لا تجاوز هذا لانه ليس بفعل ولا اسم هو في معناه ، والاضافة فيه احسن واكثر
لانه ليس كما جرى مجرى الفعل ولا في معناه فكان هذا احسن عندهم . . . » (٣) .

ويقول مشبها اسم الفاعل بالمصفة المشبهة وحاملا اياه عليها : وذلك في باب :
(صار الفاعل منه بمتزلة الذي فعل في المعنى وما يعمل فيه) : « وذلك قولك :
« هذا الضاربُ زيدا » فصار في معنى : « هذا الذي ضرب زيدا » وعمل عمله
لان (الالف واللام) متعنا الاضافة وصارتا بمتزلة التنوين ، وكذلك (هذا الضاربُ
الرجل) ، وهو وجه الكلام .

وقد قال قوم من العرب ترضى عربيتهم : « هذا الضاربُ الرجلِ » شبهوه
ب (الحسنِ الوجه) وان كان ليس مثله في المعنى ولا في احواله الا انه اسم وقد
يجر كما يجز وينصب كما ينصب ، وقد يشبهون الشيء بالشيء وليس مثله في جميع
احواله « (٤) .

ومن حمل الاصل على الفرع إلغاء (ليس) حملا على (ما) وهي

- ١ - ينظر الكتاب ج ١ ص ٦٤-٦٤ .
٢ - الكتاب ج ١ ص ٩٩ - ١٠٠ .
٤ - الكتاب ج ١ ص ٩٢ . وينظر الاقتراح ص ٤٢ - ٤٣ .

فرع عليها في العمل ، يقول : « وقد زعموا أن بعضهم يجعل (ليس) كـ (ما) وذلك قليل لا يكاد يعرف . فقد يجوز ان يكون منه : « ليس خَلَقَ مثلهُ أشعر منه » و « ليس قالها زيد » وقال حميدُ الأرقطُ :

فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مَعْرَسِهِمْ وليس كل النوى يُلقى للمساكينُ
وقال هشام اخو ذي الرمة : -

هي الشفاءُ لدائي لو ظفرتُ بها وليس منها شفاءُ الداءِ مَبْدُولُ
هذا كله سمع عن العرب » (١) .

٣ - اما حمل النظير على النظير فقد وردت في الكتاب مسائل كثيرة حمل فيها الشبه على شبيهه لفظا او معنى او لفظا ومعنى . او في حكم معين لكل منهما الا أن هناك نوعا من الشبه في الحكم للفظة مفردة باخرى . او لعبارة معينة باخرى . جاء هذا التشابه على ما قسمه اليه السيوطي ام لم يجيء عليه .

فمن امثلة حمل النظير على نظيره لفظا ومعنى حملة (أفعل التفضيل) على (أفعل التعجب) في الشروط التي يصاغ منها . يقول في باب : « ما لا يجوز فيه (ما أفعله) : « وذلك ما كان (أفعل) وكان لونا او خلقة . الا ترى انك لا تقول « ما أحمره » ولا « ما أبيضه » ولا تقول في (الاعرج) : « ما أعرجه » ولا في (الاعشى) : « ما أعشاه » انما تقول : « ما أشد حمرته » و « ما أشد عشاه » وما لم يكن فيه « ما أفعله » لم يكن فيه « افعل به رجلا » ولا « هو أفعل منه » لانك تريد ان ترفعه من غاية دونه ، كما انك اذا قلت : « ما أفعله » فأنت تريد ان ترفعه عن الغاية الدنيا ، والمعنى في (أفعل به) و (ما أفعله) واحد » (٢) .

ونستطيع ان نعتبر من ذلك حملة حذف العائد من جملة النعت على حذف العائد من جملة الصلة : لان العائد المحذوف في الصلة مشابه ومناظر للعائد المحذوف من النعت لفظا . وتقديرا ومعنى فجاز حمل احدهما على الاخر يقول : « ولا يحسن في الكلام ان تجعل الفعل مبني على الاسم ، ولا تذكر علامة اضمار الاول حتى تخرج من لفظ الاعمال في الاول ومن حال بناء الاسم عليه وتشغله بغير الاول

١ - الكتاب ج ١ ص ٧٢-٧٤ .

٢ - الكتاب ج ٢ ص ٣٥٠ - ٢٥١ - وينظر ج ٢ ص ١٢٥ .

حتى يمتنع من ان يكون يعملُ فيه ، ولكنه قد يجوز في الشعر وهو ضعيف في الكلام
قال ابو النجم العجليّ : -

قد أُصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدْعِي عَلِيَّ ذَنْباً كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعِ

فهذا ضعيف وهو بمنزلة في غير الشعر ، لان النصب لا يكسر البيت ولا يُخلُّ به
تركُّ اظهار (الماء) ، وكانه قال : « كُلُّهُ غَيْرُ مَصْنُوعٍ » . . . وقال التَّمَرُ
ابنُ تَوَلَّبٍ ، وسمعناه من العرب يُشَدُّونَهُ : -

فِيَوْمٍ عَلَيْنَا وَيَوْمٍ لَنَا وَيَوْمٌ نُسَاءٌ وَيَوْمٌ نُسَّرٌ

يريدون : (نُسَاءٌ فِيهِ وَنُسَّرٌ فِيهِ) فهذا ضعيف والوجه الاكثر الاعرف
النصب ، وانما شبهوه بقولهم : « الَّذِي رَأَيْتُ فُلَانٌ » حين لم يذكرُوا (الماء)
وهو في هذا احسن لان (رأيتُ) من تمام الاسم به يتم وليس بخبر ولا صفة
فكروا طولته حيث كان بمنزلة اسم واحد كما كرهوا طول (اشهباب) فقالوا :
« إِشْهَابٌ » وهو في الوصف امثلُ منه في الخبر وهو على ذلك ضعيف ليس
كحسنة ؛ (الماء) لانه في موضع ما هو من الاسم وما يجري عليه وليس بمنقطع
منه خبرا مبنيًا عليه ولا مبتدأ ، فصارع ما يكون من تمام الاسم وان لم يكن تماما
له ولا منه « (١) .

اما حمل الشبيه على الشبيه لفظا فقد ورد منه مواضع كحمل ابنية الافعال
بعضها على بعض في التصرف وفي صياغة اسماء الفاعلين والمفعولين ، او قياس
الاسماء بعضها على بعض في اللفظ عند الجمع او التصغير او النسب اليها . فمن
ذلك قوله في قياس تصغير ما كان آخره (الف ونون) على تصغير . « سِرْحَانٌ » :
« وَاذَا جَاءَ شَيْءٌ عَلَى عِدَّةِ حُرُوفٍ (سِرْحَانٌ) وَآخِرُهُ كَأَخْرِ (سِرْحَانٌ) وَلَمْ تَعْلَمْ
العرب كسرتة للجمع فتحقيقه كتحقيق (فَعْلَانٌ) الَّذِي لَهُ : (فَعَلَى)
اذا لم تعلم ، فالذي هو مثله في الزيادتين ، والذي يصير في المعرفة بمنزلة اولى به
حتى تعلم « (٢) .

ومن ذلك ان تشابه العبارتان في طول اللفظ بهما فيعطي لاحدهما حكم
الآخري من حيث الحذف او نحوه . يقول في اثناء كلامه على حذف العائد من
صلة الاسم الموصول مشبها هذا الحذف بخذفهم (الياء) من (اشهباب) ، ووجه
الشبه بينهما لفظي هو طول كل من اللقظين ، « وقال النمر بن تَوَلَّبٍ وسمعناه من
العرب يُشَدُّونَهُ : -

٢ - الكتاب ج ٢ ص ١٠٩ وينظر ج ٢ ص ٨٤ .

١ - الكتاب ج ١ ص ٤٣-٤٥ .

فَيَوْمٌ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَنَا وَيَوْمٌ نُسَاءُ وَيَوْمٌ نُسَرٌّ
 يريدون : (نُسَاءُ فِيهِ وَنُسَرٌّ فِيهِ) فهذا ضعيف وللوجه الاكثر الاعرف
 النصب ، وانما شبهوه بقولهم : « الذي رأيتُ فلانٌ » حين لم يذكروا (الهاء)
 وهو في هذا احسن لان (رأيت) من تمام الاسم به يتم ، وليس بخبر ولا صفة
 فكرهوا طوله حيث كان بمنزلة اسم واحد كما كرهوا طول : (اشهباب)
 فقالوا : « إشهبابٌ » (١) .

ومثل ذلك : في اجراء الشيء على شبيهه لفظا . اجراؤهم كل ما كان آخره
 (الف ونون) على (فَعْلَان) : (فَعْلَى) في التصغير ، يقول : « واعلم ان
 كل شيء كان آخره كآخر (فَعْلَان) الذي له (فَعْلَى) وكانت عدة حروفه
 كعدة حروف : (فَعْلَان) الذي له (فَعْلَى) تواتت فيه ثلاث حركات او لم
 يتوالين اختلفت حركاته او لم يختلفن ، ولم تكسره للجمع حتى يصير على مثال :
 (مَفَاعِيل) فإن تحقيره كتحقير : (فَعْلَان) الذي له « فَعْلَى » (٢) .

ومنه اجراء الظروف مجرى الاسماء في تعدية العوامل اليها يقول :
 « وذلك قولك : « يا سارق الليلة اهل الدار » وتقول على هذا الحد : « سرقتُ
 الليلة اهل الدار » فتجري « الليلة » على الفعل في سعة الكلام ، كما قال : « صيدُ
 عليه يومان » و « وُلِدَ لَهُ سِتُّونَ عاما » فاللفظ يجري على قوله : « هذا
 مُعْطِي زيد درهما » والمعنى انما هو (في الليلة) ، « وصيد عليه في اليومين »
 غير انهم اوقعوا الفعل عليه لسعة الكلام (٣) .

ومن حمل النظير على نظيره معنى حمل (أي) على (الذي) في الاعراب
 وحمل (من) عليها ايضا . يقول : « سألت الخليل عن قولهم : « اضرب ايهم
 افضل » فقال : القياس النصب كما تقول : « اضرب الذي افضل » لان (أَيْتَا)
 في غير الاستفهام والجزاء بمنزلة (الذي) كما أن (مَنْ) في غير الجزاء والاستفهام
 بمنزلة « الذي » (٤) .

ومثل ذلك قوله في باب (مجرى أي مضافا على القياس) : « وذلك قولك :
 « اضرب ايهم هو افضل » و « اضرب ايهم كان افضل » و « اضرب ايهم
 أبوه زيد » جرى ذا على القياس لان (الذي) يحسن ها هنا (٥) .

- ١ - الكتاب ج ١ ص ٤٤-٤٥ .
 ٢ - الكتاب ج ٢ ص ٩٠٨ .
 ٣ - الكتاب ج ١ ص ٨٩ وينظر الى ص ٩٠ .
 ٤ - الكتاب ج ١ ص ٣٩٧ .
 ٥ - الكتاب ج ١ ص ٣٩٩ .

ومثل ذلك : اجراؤهم (مَنْ) على : (الذي) او على : (التي) او على : (الذين) على حسب ما يقصدونه من معنى لـ (مَنْ) يقول في باب (اجراؤهم صلة (من) وخبره اذا عنيت اثنين كصلة (المذنين) واذا عنيت جمعاً كصلة (الذين) : « فمن ذلك قوله عز وجل : « ومنهم من يستمعون إليك » (١) . ومن ذلك قول العرب فيما حدثنا يونس : « مَنْ كَانَتْ أُمَّكَ » و (ايهن كَانَتْ أُمَّكَ) ألحق (تاء التأنيث) لمسا عنى مؤنثاً . كما قال : « يستمعون إليك » حين عنى جميعاً . وزعم الخليل ان بعضهم قرأ : « وَمَنْ تَقَنَّنَتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ » (٢) فجعلت كصلة (التي) حين عنيت مؤنثاً . فاذا ألحقت (التاء) في المؤنث ألحقت (الواو والنون) في الجميع . قال الشاعر حين عنى الاثنين وهو الفهرزدق : -

تعال فإن عاهدتني لا تخونني تكُنْ مثل من يا ذئب يصطح بان (٣)

ومنه اجراؤهم (كي) على (حتى) في العمل في الاسماء لتشابههما في المعنى يقول : « وبعض العرب يجعل (كي) بمنزلة (حتى) وذلك انهم يقولون : « كَيْمَه ؟ » في الاستفهام فيعملونها في الاسماء كما قالوا : « حَتَامَه ؟ » و « حَتَى مَتَى ؟ » و « لِمَه ؟ » (٤) .

ومن ذلك حمل (ليس) على (ما) واهمالها قياساً عليها لتشابههما في معنى (التفي للحال) . يقول : « وقد زعموا ان بعضهم يجعل (ليس) كـ (ما) وذلك قليل لا يكاد يعرف ، فقد يجوز ان يكون منه : « ليس خلقت مثله اشعر منه » و « ليس قالها زيد » وقال حميد الارقط :

فأصبحوا والنوى عالي معرسهم وليس كل النوى يأنقي المساكين

وقال هشام اخو ذي الرمة : -

هي الشفاء لدائي لو ظفرتُ بها وليس منها شفاء الداء مَبْدُولُ

هذا كله سميح من العرب . والحد والوجه فيه ان تحمله على أن في (ليس) اضماراً وهذا مبتدأ كقولك : « إِنَّهُ أَمَةٌ لِلَّهِ ذَاهِبَةٌ » . الا انهم زعموا ان بعضهم قال : « ليس الطيبُ الا المسكُ » و « ما كان الطيبُ الا المسكُ » (٥) .

١ - يونس ، الآية ٤٢ .

٢ - الكتاب ج ١ ص ٤٠٤ .

٣ - الكتاب ج ١ ص ٤٠٨ .

٤ - يونس ، الآية ٤٢ .

٥ - الكتاب ج ١ ص ٧٢ .

ومن ذلك حملهم نصب ما يعسد (كم) في الاستفهام على نصبهم ما بعد
 (عشرين) لتشابههما في معنى الدلالة على العدد ، يقول : « أما (كم) في الاستفهام
 اذا عملت فيما بعدها فهي بمنزلة اسم يتصرف في الكلام منون قد عمل فيما بعده ،
 لانه ليس من صفته ولا محمولاً على ما حمل عليه ، وذلك الاسم (عشرون) وما
 اشبهها نحو : (ثلاثين واربعين)

واعلم ان (كم) تعمل في كل شيء حسن للعشرين ان تعمل فيه فاذا قبح
 للعشرين ان تعمل في شيء قبح ذلك في (كم) لان (العشرين) عديد منون وكذلك
 (كم) هو منون عندهم . كما ان (خمسة عشر) عندهم بمنزلة ما قد لفظوا بتنوينه ،
 لولا ذلك لم يقولوا « خمسة عشر درهما » ، ولكن التنوين ذهب منه كما ذهب
 مما لا يتصرف وموضعه موضع اسم منون ، وكذلك (كم) موضعها موضع اسم
 منون وذهبت منها الحركة كما ذهبت من (اذ) لأنها غير متمكنين في الكلام « (١) .

ومثل ذلك حملهم الظروف على (اذ) ان اريد بها معناها وهو المضى . او على
 (اذا) ان اريد بها معناها وهو الاستقبال ، يقول : « وسألته عن قوله في الازمنة :
 (كان ذاك زمن زيد أمير) فقال : لما كانت في معنى (إذ) اضافوها الى
 ما قد عمل بعضه في بعض كما يدخلون (إذ) على ما قد عمل بعضه في بعض ولا
 يغيرونه فشبهاوا هذا بذلك ، ولا يجوز هذا في الازمنة حتى تكون بمنزلة (اذ) فان
 قلت : « يكون هذا يوم زيد أمير » كان خطأ ، حدثنا بذلك يونس عن العرب
 لافك لا تقول : (يكون هذا اذا زيد أمير) جملة هذا الباب ان الزمان اذا كان
 ماضياً اضيف الى الفعل والى الابتداء والخبر لانه في معنى (إذ) فاضيف الى ما
 يضاف اليه (إذ) واذا كان لم يقع لم يضاف الا الى الافعال ، لانه في معنى
 (اذا) و (اذا) لا تضاف الا الى الافعال » . (٢)

ومن ذلك حمل (أي) على (من) عند استعمالها اسم موصول ، وحمل (من)
 على (أي) عند استعمالها اسم موصول او شرطاً او استفهاماً . يقول في (باب أي) :
 « أعلم ان (أيا) مضافا وغير مضاف بمنزلة (من) الا ترى انك تقول : « أي
 افضل » و « أي القوم افضل » فصار المضاف وغير المضاف مجرى (من)
 (من) ، كما أن « زيدا وزيد مائة » مجرى (عمرو) ، فحال المضاف

١ - الكتاب ج ١ ص ٢٩١

٢ - الكتاب ج ١ ص ٤٦١

في الاعراب والحسن والقبح كحال المفرد ، قال الله عز وجل : « أَيَا مَا تَدْعُو
فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى » (١) فحسن كحسنة مضافا .

وتقول : « أَيُّهَا تَشَاءُ لَكَ » ف (تَشَاءُ) صلة (أَيُّهَا) حتى كمل اسما ، ثم
بنيت (لك) على (أَيُّهَا) كأنك قلت : (الذي تَشَاءُ لَكَ) . فإن ادخلت (الفاء)
جزمت فقلت : (أَيُّهَا تَشَاءُ فَلَكَ) من قبيل أنك اذا جازيت لم يكن الفعل وصلا
وصار بمنزلة في الاستفهام اذا قلت : « أَيُّهَا تَشَاءُ ؟ » . وكذلك (مَنْ) تجري
مجرى (اي) فيما ذكرنا وتقع موقعه « (٢) .

ومن حمل النظير على النظير معنى كذلك ، ذهاب اهل الحجاز الى اعمال (ما)
النافية حملا لها على (ليس) لانها شبيبتها في المعنى يقول : « واما اهل الحجاز
فيشبهونها بـ (ليس) اذ كان معناها كعناها ، كما شبهوا بها (لات) في بعض
المواضع » (٣) .

ومثل ذلك قياسهم (كَأَيُّنِ) و (كَذَا) على (كَمْ) الخبرية في جواز جر ما
بعدهما باضمار (مِـن) لتشابهها في المعنى ولان المجرور عندهم بعد (كم) ونحوهما
بمترلة التنوين (٤) .

ومما حملوا فيه الشبيه على الشبيه معنى ، حملهم بعض الاسماء في الجمع على
بعض ان جمع بينها المعنى وان اختلفت في اللفظ مثال ذلك قوله : « وقال الخليل :
انما قالوا : « مَرَضَى » و « هَلَكَى » و « مَوْتَى » و « جَرَبَى » واشباه ذلك ،
لان ذلك امر يتلون به وادخلوا فيه وهم له كارهون واصيبوا به فلما كان المعنى
معنى المفعول كسروه على هذا المعنى . وقد قالوا : « هَلَّاك » و « هَالِكُونَ »
فجاءوا به على قياس هذا البناء وعلى الاصل فلم يكسروه على المعنى . اذ كان
بمترلة : (جالس) في البناء وفي الفعل ، وهو على هذا اكثر في الكلام
ومثل : (هَلَّاك) قولهم : « مراض وسقام » ولم يقولوا : « سَقَمَى »
فالمجرى الغالب في هذا النحو غير (فَعَلَى) .

وقالوا : « رَجُلٌ وَجَعٌ » و « قَتُومٌ وَجَعَى » كما قالوا : « هَلَكَى »
. وقالوا : (زَمَنٌ : وَزَمَنِي) ، و (وَهَرَمٌ وَهَرَمِي) و (وَضَمَنٌ
وَضَمَنِي) كما قالوا : « وَجَعَى » ، لانها بلايا ضربوا بها فصارت في التكسير

١ - الاسراء ، الآية ١١٠ .

٢ - الكتاب ج ١ ص ٢٩٧ . وينظر قريبا منه ج ١ ص ١٧٠ .

٣ - الكتاب ج ١ ص ٥٧ . ٤ - الكتاب ج ١ ص ٢٩٧-٢٩٨ .

لذا المعنى كـ (كَسِير) و (كَسْرَى) و (رَهَيْص) و (وَرَهْصَى) و (حَسِير) و (حَسْرَى) وقالوا : « كَسَلْتِي » فشبهوه بـ « أَسْرَى » وقالوا : « وَجٍ وَوَجِيًّا » كما قالوا : « زَمَنْ وَزَمْتِي » فأجروا ذلك على المعنى « (١) .

والحمل على المعنى عند سيبويه ليس بالأصل وان استعمل كثيرا وخاصة في الجموع انما يحملون بعضها على بعض ويشبهون بعضها ببعض لاجتماعها في المعنى يقول : « وقالوا : (طُلِحَتِ النَّاقَةُ ، وَنَاقَةُ طَلِيحٍ) ، شبهوها بـ (حَسِير) لأنها قريبة من معناها . وليس ذا بالقياس لأنها ليست (طُلِحَتِ) فانما هي كـ (مريضة وسقيمة) ، ولكن المعنى انه فُعلَ ذابها كما قالوا : « زَمَنْتِي » فالحمل على المعنى في هذه الاشياء ليس بالأصل ولو كان اصلا لقبُح : (هالكون وزمنون) ونحو ذلك « (٢) .

وحمل النظر على نظيره معنى كثير في كتاب سيبويه في الالفاظ المفردة واحكامها او في الادوات وعملها واحكامها او في الاساليب والعبارات .

اما حمل الضد على الضد فقد استعمل في الكتاب ايضا في مواضع كثيرة سواء كان التضاد في المعنى او الحكم او اللفظ او نحوه فمن ذلك حملهم الافعال في صياغة مصادرهما واوزان هذه المصادر على اضدادها معنى كما في قوله : « اما ما كان من الجنوع والعطش فانه اكثر ما يبنى في الاسماء على : (فَعَلَّان) ويكون المصدر : (الفَعَّل) ويكون الفعل على « فَعَلَ - يَفْعَلُ » وذلك نحو : (ظَمِيءٌ يَظْمَأُ ظَمَاءً وهو ظَمَانٌ) و (وَعَطَشٌ يَعْطَشُ عَطْشًا وهو عَطْشَانٌ) و (صَدِي يَصْدِي صَدًى وهو صَدِيَانٌ » و « غَرِثٌ يَغْرِثُ غَرْتًا وهو غَرْتَانٌ » وقالوا : « طَوِي يَطْوِي طَوًى وهو طَوِيَانٌ » . وبعض العرب يقول : « الطَوِي » فيبينه على : « فِعَلٌ » لأن زنة « فِعَلٌ » و « فَعَلٌ » شيء واحد وليس بينهما الا كسرة واحدة . وضد ما ذكرنا يجيء على ما ذكرنا قالوا : (شَبَعٌ يَشْبَعُ شَبَعًا وهو شَبَعَانٌ) ، كَسَرُوا (الشَّبَع) كما قالوا : « الطَوِي » « (٣)

ومثله قوله في حمل الضد على ضده في المعنى : « ويقال : « امرأةٌ سَتَّهَاءٌ » و (رَجُلٌ أَسْتَهٌ) فجاجوا به على بناء ضده وهو قولهم : « أَرَسَحُ وَرَسَحَاءٌ » « (٤)

١ - الكتاب ج ٢ ص ٢١٣-٢١٤ . ويتنظر في مثل ذلك معظم ابنية الجموع من ص ٢٠٦-٢١٤ .

٢ - الكتاب ج ٢ ص ٢١٤ . ٣ - الكتاب ج ٢ ص ٢٢٠ - ٢٢١ .

٤ - الكتاب ج ٢ ص ٢٢٣ .

ومثله قوله : « وقالوا : « أَخْلَقُوا وَأَمْتَسُوا وَأَمْرَدُوا » كما قالوا :
« أَخْشَنُوا » فجاهوا بضده على بنائه « (١) .

ومما ذكره السيوطي من حملهم الضد على الضد او الشيء على مقابله تجوزهم
اضمار الجازم حملا على اضمار (أن) الناصبة وعلى اضمار الجازم مثل (رَبُّ)
و (واو القسم) . لكن سيويه يقول في باب (ما يعمل في الأفعال فيجزمها) :
« وذلك : (لم ولما) و (اللام في الامر) وذلك قولك : « لَيْفَعَلْ » و (لا) في
النهى وذلك قولك : « لَا تَفْعَلْ » فانما هما بمنزلة (لَمْ)

واعلم ان هذه (اللام) قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمرة وكأنهم
شبهوها بـ (أن) اذا عملت مضمرة . وقال الشاعر : -

مُحَمَّدٌ تَقْدُ نَفْسِكَ كُلُّ نَفْسٍ اذا ما خفت من شيء تَبَسَّالَا
واعا اراد : « لَيْفَعَلْ » . وقال مَتَمِّمُ بْنُ نُؤَيْرَةَ :

على مثل أصحاب البعوضة فَاخْمَشِي لك اللويلُ حُرُّ الوجهِ أَوْ يَبْكُ مَنْ بَكَى
اراد : « لَيْبُكَ » . وقال أَحْيَحَةَ بْنُ الْجُلَاحِ : -

فَمَنْ نَالَ الْغَنَى فَلْيَبْطِنِ عَهْ صَنِيعَتَهُ وَيَجْهَدْ كُلَّ جَهْدٍ

واعلم ان حروف الجزم لا تجزم الا الأفعال ولا يكون الجزم الا في الأفعال المضارعة
للأسماء كما أن الجر لا يكون الا في الأسماء ، والجزم في الأفعال نظير الجر في
الأسماء فليس للام في الجزم نصيب وليس للفعل في الجر نصيب . فمن ثم لم
يضمروا الجازم كما لم يضمروا الجازم ، وقد اضمره الشاعر شبهه باضمارهم :
(رب) و (واو القسم) في كلام بعضهم « (٢) .

فهو هنا لم يجعل الجر مضادا للجزم بل اعتبره نظيره كما تبين لنا من قوله :
« والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء » فتسميته عند بعضهم بالمقابل
اوضح واقرب من تسميته بالضد .

من هذه الامثلة المتعددة المتقاربة التي ذكرناها لتبيين اتواع القياس الواردة في
الكتاب يتضح لنا ان الاعتماد فيها بالدرجة الاولى على التشابه بين المقيس والمقيس
عليه في الحكم الذي يُعطى للمقيس لعل اقتضت اعطائه حكم المقيس عليه .

٢ - الكتاب ج ١ ص ٤٠٨ - ٤٠٩ .

١ - الكتاب ج ٢ ص ٢٢٢ .

« عَضَضْتُ : تَحَضُّ » ، فانما يحتج بـ (وَعَدَّهُ) ، يريدون : (وَعَدُّهُ) فاتبعوه الاول كقولهم : « أَبِي : يَا بَنِي » ففتحوا ما بعد (الهززة) وهي ساكنة « (١) » .

ومثله ما يراه سيبويه في قياس النسب الى الاسماء على جمعها يقول : « واذا أضفت الى (أُخْتُ) قلت : (أُخْوِي) هكذا ينبغي له ان يكون على القياس وذا القياس قول الخليل ، من قبل انك لما جمعت بـ (بالتاء) حذف (تاء التأنيث) كما تحذف (الهاء) ، ورددت الى الاصل فالاضافة تحذفه . كما تحذف (الهاء) وهي ارددت له الى الاصل ، وسمعتنا من العرب ان يقول في جمع (هُنْتُ) : (هُنَوَات) قال الشاعر : -

أَرَى ابْنَ نَزَارٍ قَدْ جَفَانِي وَمَلَّتِي
عَلَى هِنَوَاتٍ كُلُّهَا مُتَتَابِعٌ
فهي بمنزلة (أُخْتُ) .

واما يونس فيقول : « أُخْتِي » وليس بقياس « (٢) » .

ومثل ذلك حمل بعض الادوات على البعض الاخر في حكم من الاحكام لعلة مشتركة بينهما هي وجه الشبه كحمله امتناع تقديم خير (ما) على اسمها على (ان) التي امتنع فيها ذلك لتشابه بينهما هو كون كل منهما غير متصرف ، وفي كون كل منهما محمولة على الفعل ومشبهة به في العمل يقول : (فاذا قلت (ما منطلق عبد الله) او (ما مسي من أعتب) رفعت ولا يجوز ان يكون مقدما مثله مؤخرا كما انه لا يجوز ان تقول : (ان اخوك عبد الله) على حد قولك : (ان عبد الله اخوك) لانها ليست بفعل ، وانما جعلت بمنزلة فكما لا تتصرف كالفعل كذلك لم يجز فيها كل ما يكون في الفعل ولم تقو قوته ، فكذلك « ما » (٣) .

ومنه تسكين آخر المضارع مع نون النسوة حملا له على تسكين آخر الماضي لان كلا منهما متحرك يقول : « واذا اردت جمع المؤنث في الفعل المضارع الحقته للعلامة نونا وكانت علامة الاضمار والجمع فيمن قال : (اكلوني البراغيث) واسكنت ما كان في الواحد جرف الاعراب كما فعلت ذلك في (فَعَلْتُ) حين قلت : (فَعَلْتُ وَفَعَلْتُ) فاسكن هذا ههنا وبني على هذه العلامة كما اسكن (فَعَلْتُ) ، لانه فعل كما انه فعل وهو متحرك كما انه متحرك ، وليس هذا بابتداء فيها - اذ كانت

١ - الكتاب ج ٢ ، ص ٢٥٤ ، ٢ - الكتاب ج ٢ ، ص ٨١ وينظر من ٨٠ ، ٣ - الكتاب ج ١ ، ص ٢٨ - ٢٩ .



هي و (فَعَل) شيئاً واحداً — من (يفعلُ) اذ جاز لهم فيها الاعراب حين ضارعت الاسماء وليست باسماء وذلك قولك : (هن يفعلن) و (لن يفعلن) و (لم يفعلن) وتفتح النون لأنها نون جمع ، ولا تحذف لأنها علامة اضممار او جمع في قول من قال : « اكلوني البراغيث » (١) .

ومنه تجوزهم تقديم الاسم على الفعل بعد همزة الاستفهام حملاً على جواز تقديم الاسم على الفعل بعد (ان) الشرطية والشبه بينهما ان كلا منهما اصل في بابه فالهمزة ام ادوات الاستفهام كما ان (ان) ام ادوات الشرط او الجزاء يقول : « فاما (الالف) فتقديم الاسم فيها قبل الفعل جائز كما جاز ذلك في (هلا) وذلك لانها حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه الى غيره وليس للاستفهام في الاصل غيره . وانما ترك (الالف) في (من ومتى وهل) ونحوهن حيث أمنوا الالباس ، الا ترى انك تدخلها على (من) اذا تمت بصلتها كقول الله عز وجل : « أفمن يلقى في النار خيراً ممن يأتي يوم القيامة ؟ » . وتقول : (ام هل) فانما هي بمنزلة (قد) ولكنهم تركوا الالف استغناء اذ كان هذا الكلام لا يقع الا في الاستفهام ، فهي ههنا بمنزلة (ان) في باب الجزاء ، فجاز تقديم الاسم فيها كما جاز في قولك : (ان الله امكنني ففعلت كذا وكذا) ويختار فيها النصب لانك تضمير الفعل فيها ، لان الفعل اولى اذا اجتمع هو والاسم ، وكذلك كنت فاعلا في (ان) لانها انما هي للفعل » (٢) .

ومن ذلك قياسهم ما يجوز في وصف المنصوب والمرفوع على وصف المجرور في النكرة والمعرفة (٣) .

ومن الحمل على المغاير لوجه من اوجه الشبه كذلك حمل بني تميم (ما) على (أما) و (هل) في عدم الاختصاص ووجوب الاهمال وفي مخالفتها لـ (ليس) لان (ليس) فعل و (ما) ليست فعل . كما ان (ليس) تتحمل ضميراً في حين أن (ما) لا تتحمل ضميراً . وكذلك (أما وهل) مثل (ما) في ذلك (٤) .

ومن ذلك تشبيههم قول العرب : (داري من خلف دارك فرسخان) بقولهم : (دارك مني فرسخان) لان (خلف) اسم فاعملت (من) فيها كما تعمل في الاسم في « مني » (٥) .

٢ - الكتاب ج ١ ص ٥١ .

١ - الكتاب ج ١ ص ٦٥ .

٢ - ينظر الكتاب باب « مجرى نعت المعرفة عليها » ج ١ ص ٢١٩-٢٢٤ .

٤ - ينظر الكتاب ج ١ ص ٢٨ .

٥ - ينظر الكتاب ج ١ ص ٦٠٨ . وينظر في قريب منه ج ١ ص ٢٢٢ .

ومنه قياسه امتناع الفصل بين (لا) وبين المثني بها على امتناعه بين (من) وبين
المجوز بها . يقول : (واعلم انك لا تفصل بين (لا) وبين المثني ، كما لا تفصل
بين (من) وما تعمل فيه ، وذلك انه لا يجوز ان تقول : (لا فيها رجل) ، كما
انه لا يجوز لك ان تقول في الذي هو جوابه (هل من فيها رجل) (١) ووجه الشبه
ان كلا من (لا) وحرف الجر مرتبط بما بعده كالكلمة الواحدة .

ومثله امتناع الفصل بين (لا) والمثني بها على (خمسة عشر) في امتناع الفصل
بين (خمسة) و (عشر) لان كلا منهما مركب مع ما بعده بحيث اصبحت كلمة
واحدة . يقول : «ومع ذلك انهم جعلوا (لا) وما بعدها بمرتلة (خمسة عشر)
فصح ان يفصلوا بينهما عند هم كما لا يجوز ان يفصلوا بين (خمسة) و (عشر)
بشيء من الكلام لانها مشبهة بها» (٢) .

ومن الحمل على المشابه وان كان في الشكل فقط حمله تنوين اسم (لا) ان لم
يكن مفردا على تنوين الاسم المنادى غير المفرد والشبه هو امتناع التركيب في اكثر
من كلمتين ، يقول : «وانذا قلت : (لا ضاربا يوم الجمعة) ، فانما تنفي
ضاربا يوم الجمعة في يومه او في يوم غيره وتيجل (يوم الجمعة) فيه منتهى الاسم ،
وانما نوتت لانه صار منتهى الاسم اليوم ، كما صار ما ذكرت منتهى الاسم ،
وصار التنوين كانه زيادة في الاسم قبل آخره نحو : واو مضروب والـف مضارب
فنونت كما نوتت في النداء كل شيء صار منتهى الاسم فيه ما بعده وليس منه .

فنون في هذا الباب ما نوتته في النداء مما ذكرت لك الا النكرة فان النكرة في
هذا الباب بمنزلة المعرفة في النداء ، ولا تعمل (لا) الا في النكرة تجعل معها بمنزلة
(خمسة عشر) فالنكرة ههنا كالمعرفة هناك» (٣) .

من ملاحظة هذه الامثلة وما شابهها مما ذكر وروده في الكتاب ومقارنتها
بما ذكره النحاة في انواع القياس نجد ان الانواع التي اوردها النحاة المتأخرون
هي ما جاء في الكتاب مع زيادة ترتيب وتبويب وتصنيف وتفصيل فيها او تعريف
وتحديد ، مع اللبلة في ذكر الانواع والاجزاء والمفردات مما لا يقدم في تعلم النحو
او اللغة او الصرف او غيره من حقيقتها .

-
- ١ - الكتاب ج ١ ص ٢٤٥ .
٢ - الكتاب ج ١ ص ٢٤٥ وينظر في مثله ج ١ ص ٢٤٦ و ص ٢٩٧ .
٣ - الكتاب ج ١ ص ٣٥٠ - ٣٥١ وينظر في الحمل على الشبهة ايضا ج ١ ص ٤١٠ - ٤١٢ .

تعارض السماع والقياس :

وقد يتعارض السماع والقياس في حكم من الاحكام فأيهما نأخذ؟ ومتى؟

يرى ابو عثمان المازني ان المسموع المخالف لما عليه قياسه يابيه يؤخذ به ولكنه لا يقاس عليه ، يقول : « فان قال قائل . قد قال تعالى : « ولكل وجهة هو موليها » (١) ف(وجهة) ههنا مصدر وقد جاءت على الاصل ؟ فانما قالوا هذا كما قالوا : (رجاء بن حيوة) وكما قالوا : (ضيون) وكما قالوا : قد علمت ذاك بنسات ألبيه

وكما قالوا : (لححت عينه) وقد كان ينبغي ان تكون (لححت) مثل (ردت ومست) . فرب حرف يجيء على الاصل ويكون مجرى بابه على غير ذلك « (٢) .

وكان ابن جنبي يرى أنهما اذا تعارضا نطقنا بالمسموع على ما جاء عليه ولم نفسه في غيره وذلك نحو قول الله تعالى : « استحوذ عليهما الشيطان » فهذا ليس بقياس لكنه لا بد من قبوله ، لانك انما تنطق بلغتهم وتحتذي في جميع ذلك امثلتهم ، ثم انك من بعد لا تقيس عليه غيره . الا تراك لا تقول في (استقام) : (استقوم) ولا في (استباع) (استبيع) (٣) .

وهناك امثلة متعددة لما جاء من المسموع المخالف للقياس منه قوهم (الحوكة) (الحوثة) فهو في الاستعمال غير ممتنع . لكننا لا تقيس عليه فلا تقول في جمع (قائم) : (قومة) ولا في (صائم) : « صومة » (٤) .

ومع أن (الحوكة) و(الحوثة) مخالف للقياس في بنات الواو فقط نرى ابن جنبي يعلل اطراد استعمال مثل ذلك من مخالفة القياس في بنات الواو فقط وعدم وروده في بنات الياء بقوله : « ولا تكاد تجد شيئا من تصحيح نحو مثل هذا في الياء ، لم يأت عنهم في نحو (بائع) و(سائر) : (بيعة) ولا (سيرة) وانما شذ ما شذ من هذا مما عينه واو لا ياء نحو : (الحوكة) و(الحوثة) و(الحوك) و(الدول) وعلته عندي قرب الالف من الياء وبعدها عن الواو ، فاذا صححت نحو (الحوكة) كان اسهل من تصحيح نحو (البيعة) ، وذلك ان (الالف) لما قربت من (الياء) اسرع انقلاب الياء اليها فكان ذلك اسوغ من انقلاب الواو اليها بعد الواو منها » (٥) .

١ - البقرة ، الآية ١٤٨ .

٢ - ينظر النصف ج ١ ص ٢٠٠ . وينظر في مثله ج ١ ص ٢٩٥ . وج ١ ص ١٩٢ . ونحوها كثير .

٣ - ينظر الخصائص ج ١ ص ١١٧ . والافتراح ص ٧٨ - ٧٦ .

٤ - ينظر الخصائص ج ١ ص ١٢٢ . ٥ - الخصائص ج ١ ص ١٢٤ .

وإذا كان الشيء القوي في القياس شاذاً في الاستعمال في حين كان الشائع في الاستعمال ما خالف القياس . كان استعمال الشائع المخالف للقياس عند ابن جني أقوى من استعمال الشاذ في الاستعمال وإن كان جارياً على القياس . وقد مثل لذلك بـ (ما) في اللغة التميمية فهي أقوى قياساً من الحجازية في حين أنها في لغة الحجاز أكثر استعمالاً . والسبب عنده في كون التميمية أقوى قياساً كونها مثل (هل) في دخوله على كلام مباشرة كل واحد من صدرى الحملتين الفعل والمبتدأ ، كما أن (هل) كذلك .

فإذا استعملنا (ما) فالوجه عنده أن نحمله على ما كثر استعماله وهو اللغة الحجازية لأن القرآن بها نزل (١) .

ودليل ابن جني على أن العربي قد يتعلم اللغة غيرها في القياس أقوى عنده منها ما حدثه به أبو علي الفارسي عن أبي العباس أن عمارة كان يقرأ : « ولا الليل سابق النهار » (٢) بالنصب . قال أبو العباس : فقلت له : ما أردت ؟ فقال : أردت : « سابق النهار » . قال : فقلت له : « فهلا قلته ؟ » فقال : « لو قلته لكان أوزن » . فقوله : « أوزن » أي أقوى وأمض في النفس ، فهو قد جنح إلى لغة وغيرها أقوى في نفسه منها (٣) .

وملخص ما قاله ابن جني في الكلام الذي يتعارض فيه القياس والسمع قد جاء في قوله : واعلم أنك إذا ادك القياس إلى شيء ما ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه . فإن سمعت من آخر مثل ما أجزته فانت فيه بخير تستعمل أيهما شئت ، فإن صح عندك أن العرب لم تنطق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليه البتة ، واعدت ما كان قياسك أدأك إليه لشاعر مولد أو لساجع أو لضرورة لأنه على قياس كلامهم بذلك وصى أبو الحسن .

وإذا فشا الشيء في الاستعمال وقوي في القياس فذلك مالا غاية وراءه نحو منقاد اللغة من النصب بحروف النصب والجر بحروف الجر والحزم بحروف الحزم وغير ذلك مما هو فاش في الاستعمال قوي في القياس .

وأما ضعف الشيء في القياس وقلته في الاستعمال فمرذول مطروح غير أنه قد يجيء منه الشيء إلا أنه قليل ، ومنه بيت الكتاب : —

١ - ينظر الخصائص ج ١ ص ١٢٤ والاقتراح ص ٧٩ .
٢ - ينظر الخصائص ج ١ ص ١٢٤ - ١٢٥ .
٣ - يس ، الآية ٤٠ .

له زجل كأنه صوت حاد إذا طلب الوسيقة أو زمير
وما يرد في هذه اللغة مما يضعف في القياس ويقل في الاستعمال كثير جدا « (١) .

وقد كان موقف أبي حيان من السماع والقياس عند تعارضهما قريبا من موقف
ابن جني فقد كان يأخذ بالمسموع ويطرح ما عداه ويتضح ذلك من قوله عند الكلام
على الاخبار بالظرف عن الجثة : « وتقول : ظهرك خلفك ، وزجلاك أسفلك ،
وتعلاك أسفلك بالرفع والنصب وقرىء : « الركب أسفل منكم » (٢) بهما ،
وفوقك رأسك وتحتك رجلاك النصب لا غير . وقيل : يجوز الرفع فيما كان
كقولك : فوقك رأسك وتحتك رجلاك . ولو قلت : فوقك قلنسوتك وتحتك
نعلك بالرفع لم يجز . وكلام العرب النصب كان في الجسد أو في غيره ، والرفع في
القياس والنصب في هذا كلام العرب في الجسد والقلنسوة » (٣) .

وقد صرح بذلك في كتابه (التذييل والتكميل) فقال وهو يتحدث عن (كذا) :
« فلما اطلعنا على مذاهب الناس في هذه المسألة ، ولاختلافهم فيها ، رجعنا عند
الاختلاف الى السماع من العرب فما وجدناه منقولا عنهم اخذنا به ، وما لم ينقل من
لسانهم اطرحناه ، ولا ثبت شخصا من الاحكام الا بعد اثبات نوعه . ولا ثبت
شيئا منه بالقياس لان كل تركيب له شيء يخصه ، ولو قسنا شيئا على شيء لا وشك
ان ثبت تراكيب كثيرة ولم تنطق العرب بشيء من انواعها والقياس الذي نذكره
نحن في النحو انما هو بعد تقرير السماع ، فلا ثبت الاحكام بالقياس انما اثبتنا
بالسماع من العرب ، ويكون في الاقيسة اذ ذلك تأنيس وحكمة لذلك السماع . ومن
تأمل كلام سيبويه وجدته في اكثره سالكا هذه الطريقة التي اخترناها من اثبات
الاحكام بالسماع » (٤) .

والسماع هو الأساس عنده اذا لم يمنع منه القياس . يقول : « كل ما كان من
لسانهم مسموعا ، ولم يكن بالقياس مدفوعا كان جديرا بان لا يكون ممنوعا » (٥) .

١ - الخصائص ج ١ ص ١٢٥ - ١٢٢

٢ - الإنفال ، الآية ٤٢ .

٣ - ارتشاف الضرب من لسان العرب ص ١٢٨ ب - ١٢٩ .

٤ - التذييل والتكميل في شرح التسهيل ج ٢ ص ٥٢ من ١٥٢ مخطوطة (رقم ٦٤ نحو)

٥ - منهج السالك ص ١٨٦ .

خلاصة في موقف سيويه

من السماع والقياس

هذه صورة تكاد تكون واضحة عن السماع والقياس في كتاب سيويه تبين لنا فيها انه كان يعتمد بالدرجة الاولى على السماع حتى انه لم يكن ليجيز قياسا في مسألة من المسائل او حكم من الاحكام ان لم يتأكد بسماع عن العرب يقول : « واما قوله : (كان ذلك باذي بدا) فانهم جعلوه بمنزلة خمسة عشر ، ولا نعلمهم اضافوا ، ولا يستنكر ان تصيغها ولكن لم نسمعه عن العرب » (١) .

ويقول عند كلامه على قياس المعتل على الصحيح من ابنة الجموع : (وبنات الياء والواو تجرى هذا المجرى قالوا : (قفا وأقفاء وقفي . وعصى وعصى ، وصفا وصفني) ، كما قالوا : (آساد واسود وأشعار وشعور) . وقالوا : (رحي وارحاء) فلم يكسروها على غير ذلك كما لم يكسروا الارسان والاقدام على غير ذلك ، ولو فعلوا لكان قياسا ولكني لم اسمعه » (٢) .

ولشدة اعتماده على السماع يرى أن من يقيس في بعض المواضع من غير سماع مؤيد له يعتبر قياسه هذا تهورا منه يجب ألا يقدم عليه لأن الأصل السماع يقول : (وقالوا : غري يغري غرى وهو غر ، والغراء شاذ ممدود كما قالوا الظماء . وقالوا : رضي يرضى وهو راض وهو الرضى ، ونظيره : سخط يسخط سخطا وهو ساخط وكسروا الراء كما قالوا : الشيع ظم يجيئون به على نظائره . وإذا لا يكسر عليه الا بسماع وأما الغراء فشاذ . وقالوا : بدا له يبدو له بدا . ونظيره حلب - يحلب حلبا ، وهذا يسمع ولا يجسر عليه ، ولكن يجاء بنظائره بعد السمع .

ومن الكلام ما لا يدري أنه منقوص حتى تعلم أن العرب تكلم به فاذا تكلموا به منقوصا علمت أنها ياء بعد فتحة أو واو ، لا تستطيع أن تقول ذالكذا ، كما لا تستطيع أن تقول : قالوا : (قدم) لكذا ، ولا قالوا : (جمل) لكذا فكذلك نحوهما . فمن ذلك : قفا ورحى ورجا البئر وأشياء ذلك لا يفرق بينها وبين (سماء) كما لا يفرق بين قدم وقذال . الا أنك اذا سمعت قلت : هذا فععل وهذا فععل » (٣) .

١ - الكتاب ج ٢ ص ٥٤ .

٢ - الكتاب ج ٢ ص ١٦٢ .

وقريب من ذلك قوله وهو يتحدث عن ابنة جمع التكسير في الثلاثي المجرد :
« والقياس في (فعل) ما ذكرنا . واما ما سوى ذلك فلا يعلم الا بالسمع ، ثم تطلب
النظائر ، كما انك تطلب نظائر الأفعال ههنا » (١) .

وقوله : « واعلم ان (فعال) جائزة من كل ما كان على (فَعَلَّ) أو (فَعُلَّ)
أو (فَعِلَّ) ولا يجوز من (افعلت) لانا لم نسمعه من بنات الاربعة ، الا ان تسمع شيئا
فتجزئه فيما سمعت ولا تجاوز » (٢) .

اما ان يقيسوا على ما لم تتكلم به العرب فهو خطأ وغير مقبول ، يقول رادأ على
النحويين : « واما قول النحويين : قد اعطاهوك واعطاهوني فانمسا هو شيء كان
ولم تتكلم به العرب فوضعوا الكلام في غير موضعه ، وقياس هذا لو تكلم به
هينما » (٣) .

وما لم يميز فيه القياس يعتمد فيه على السماع ويقول فيه : (يحفظ هذا حفظاً
ولا يقاس عليه) مثال ذلك قوله في باب : (ما تقول العرب منه) ما افعله) وليس
له فعل : « وانما يحفظ هذا حفظاً ولا يقاس : قالوا : احنك الشاتين واحنك
البعيرين كما قالوا : آكل الشاتين ، كأنهم قالوا : (حنك) ونحو ذلك . فانمسا
جاءوا بـ (أفعل) على نحو هذا وان لم تكلم به . وقالوا : (آبل الناس كلهم) كما قالوا :
(ارعى الناس كلهم) ، وكأنهم قد قالوا : آبل يأبل . وقالوا : (رجل آبل)
وان لم يتكلموا بالفعل . وقولهم : (آبل الناس) بمنزلة : (آبل منه) لان ما جاز
فيه (أفعل الناس) جاز فيه هذا ، وما لم يميز فيه ذلك لم يميز فيه هذا . وهذه الاسماء
التي ليس فيها فعل ليس القياس فيها ان يقال : (افعل منه) ونحو ذلك . وقد
قالوا : (فلان آبل منه) كما قالوا : احنك الشاتين » (٤) .

فالاعتماد في الاصل عنده على السماع ، ولا يجوز القياس فيما قل وروده عن
العرب انما تسمع ذا الضرب ثم تأتي بالعلة والنظائر (٥) .

ومن ذلك ما جاء في باب (تحقير ما حذف منه ولا يرد في التحقير . . .) عند
كلامه على تحقير بعض الاسماء على غير بنائها المستعمل في الكلام يقول : « ومن
ذلك قولهم : في (هار) : (هوير) ، وانما الاصل : (هائر) غير انهم
حذفوا الهمزة كما حذفوا ياء (مييت) وكلاهما بدل من العين . وزعم يونس ان ناسا

٢ - الكتاب ج ٢ ص ٤١ .

٤ - الكتاب ج ٢ ص ٢٥٢ .

١ - الكتاب ج ٢ ص ١٧٦ .

٢ - الكتاب ج ١ ص ٣٨٤ .

٥ - ينظر الكتاب ج ٢ ص ٢٠٢ .

من العرب يقولون : (هويتر) على مثال : (هويبر) فهؤلاء لم يحقروا : (هارا)
 انحسا حقروا (هاترا) كما قالوا : (رويجل) كأنهم حقروا : (راجلا) . . . ومن
 قال (هويتر) فانه لا ينبغي له ان يقيس عليه كما لا يقيس على من قال (اينون) .
 و (آينسيان) الا ان تسمع من العرب شيئا فتؤديه ونجيه بنظائره مما ليس على
 القياس » (١) .

وقد بين في كثير من المسائل انه لا يصح فيها القياس لانه ليس كل حرف
 يصنع به ذلك أي يقاس على ما ذكره يقول في باب (ما يختار فيه ان تكون المصادر
 مبتدآت مبنيا عليها ما بعدها وما اشبه المصادر من الاسماء والصفات) ، وذلك قولك
 الحمد لله والعجب لك والويل لك والتراب لك . . . وانما استحوا الرفع فيه
 لانه صار معرفة وهو خبر فقوي في الابتداء بمتزلة (عبد الله) و (الرجل) و (الذي تعلم) ،
 لان الابتداء انما هو خبر . . . وليس كل حرف يصنع به ذلك كما انه ليس كل
 حرف يدخل فيه الالف واللام من هذا الباب ، لو قلت : السقي لك والرعي لك ،
 لم يجوز » (٢) .

ومثله قوله : « سألت الخليل عن قولهم : (الاشعرون) فقال : انما
 الحقوا الواو والنون كما كسروا فقالوا : الا شاعر والا شاعث والمسامعة ، فكما
 كسروا (مسما) و (الاشعث) حين ارادوا بني مسمع وبني الاشعث الحقوا الواو
 والنون ، وكذلك الاعجمون . وقد قال بعضهم : النميرون ، وليس كل هذا
 النحو يلحقه الواو والنون كما ليس كل هذا النحو يكسر ولكن تقول فيما قالوا :
 وكذلك وجه هذا الباب » . (٣)

ومثله قوله : « ومن هذا الترحم ، والترحم يكون بالمسكين والبائس ونحوه
 ولا يكون بكل صفة ولا كل اسم ، ولكن ترحم بما ترحم به العرب » . (٤)
 ومثله قوله : « وليس كل شيء من الكلام يكون تعظيما لله عز وجل يكون
 تعظيما لغيره من المخلوقين » . (٥)

وقوله : « وليس كل المصادر في هذا الباب يدخله الالف واللام ، كما انه
 ليس كل مصدر في باب الحمد لله ، والعجب لك يدخله الالف واللام » (٦) .
 و اوضح من ذلك ما صرح فيه بانه ليس بقياس يقول : « ولو سميت رجلا
 (شفة) او (أمة) ثم كسرت لقلت : (آم) في الثلاثة الى العشرة . واما في الكثير

- ١ - الكتاب ج ٢ ص ١٢٥ وينظر ص ٢٠٢ . ٢ - الكتاب ج ١ ص ٤٢٩-٤٢٨ .
 ٣ - الكتاب ج ٢ ص ١٠٣ . ٤ - الكتاب ج ٢ ص ٢٥٥ .
 ٥ - الكتاب ج ١ ص ٢٥١-٢٥٢ . ٦ - الكتاب ج ١ ص ١٨٧ وينظر ج ١ ص ١٦٠ .

ف (اماء) . . . ولو سميت امرأة بـ (شفة) او (أمة) لقلت (آم) و (شفاء و اماء)
ولا تقل (شفات) ولا (امات) لأنهن اسماء قد جمعن ولم يفعل بين هذا ولا تقل
الا (آم) في ادنى العدد لانه ليس بقياس فلا تجاوز به هذا لأنها اسماء كسرتها
العرب وهي في تسميتك بها الرجال والنساء اسماء بمنزلتها ههنا « (١) .

ويصرح بسماعه العبارة او الكلمة وحدها وبانه لا يجوز القياس عليها ، ويعلل
عدم جواز القياس عليها بأنها لا تقوى ، يقول : « وحدثنا ابو الخطاب انه سمع
من العرب من يقال له (اليك) فيقول : (لاي) كأنه قيل له : (تنح) فقال :
(اتنحى) ولا يقال (دوني) ولا (علي) هذا انما سمعناه في هذا الحرف وحده
وليس لها قوة الفعل في قياس » (٢) .

فما قل لا يجوز القياس عليه لضعفه وعدم قوته بكثرة النظائر او اطراد الاستعمال
يقول : « ولا يجوز ان تقول : (رويده زيدا ودونه عمرا) يريد به غير المخاطب
لانه ليس بفعل ولا يتصرف تصرفه ، وحدثني من سمعته ان بعضهم قال : (عليه
رجلا ليسني) ، وهذا قليل شيهوه بالفعل » (٣) .

ومثل ذلك قوله في امتناع القياس على ما قل ولم يقو قوة الفعل من حروف
الجر ونحوها وانما يجري كما سمع من العرب ، يقول : « واعلم انه لا يقال :
(قائمًا فيها رجل) . فان قال قائل : اجعله بمنزلة (راكبًا مرزيد) و (راكبا
مر الرجل) قيل له : فانه مثله في القياس ، لان (فيها) بمنزلة (مر) ولكنهم
كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل لان (فيها) او اخواتها لا يتصرف تصرف الفعل
وليس بفعل ، ولكنهن انزلن منزلة ما يستغني به الاسم من الفعل . فأجره كما اجرت
العرب واستحسننت » (٤) .

واوضح من هذا وابين ما جاء في قوله : (واعلم انه ليس كل حرف يظهر
بعده الفعل يحذف فيه الفعل ولكنك تضر بعدما اضمرت فيه العرب من الحروف
والمواضع وتظهر ما اظهروا وتجري هذه الاشياء التي هي على ما يستخفون بمنزلة ما
يحذفون من نفس الكلام ومما هو في الكلام على ما اجروا ، فليس كل حرف
يحذف منه شيء ويثبت فيه نحو : يك ويكن ، ولم ابل وابال لم يحملهم ذلك على
ان يفعلوه بمثله ، ولم يحملهم اذا كانوا يشتون فيقولون في . (مر) : (اوامر)

١ - الكتاب ج ٢ ص ٩٩ .

٢ - الكتاب ج ١ ص ١٢٦ وينظر ص ١٢٥-١٢٦ .

٣ - الكتاب ج ١ ص ٢٧٧ .

ان يقولوا في (خذ) : (اخذ) وفي (كل) : (اوكل) فقف على هذه
الاشياء حيث وقفوا ثم قس بعد « (١) » .

وما استعمل من الالفاظ او العبارات استعمالا خاصا ورد عن العرب لا يصح
لنا تبديله او تغييره عما استعملوه عليه ، فان غيرته العرب تستعمله على الصورة
التي غيرته ليها ، ولا يجوز ان نقيس عليه ، وقد اتضح ذلك في قوله : « وحالته عن
(أب) فقال : ان الحقت به النون والزيادة التي قبلها قلت : (ابون) ، وكذلك
(أخ) تقول : (لخون) لا تغير البناء الا ان تحدث العرب شيئا كما تقول :
(دمون) ولا تغير بناء الاب عن حال الحرفين لانه عليه بني ، الا ان تحدث العرب
شيئا ، كما بنوه علي غير بناء الحرفين ، وقال الشاعر : —

فلما تبين اصواتنا بكين وفديتنا بالأيننا
انشدناه من ثق به وزعم انه جاهلي « (٢) » .

فكثير من الاحكام تعطى لعبارات او الفاظ معينة كثر استعمالها وتداولها في
كلامهم فغير عن الاصل والقياس ، ولا يغيرون عن الاصل كل ما كثر تداولهم
ايه من العبارات لان التغيير مكروه عندهم وليس قياسا ، وانما ينجحون بعض
العبارات بهذا التغيير لكي تخف على السنتهم واسماعهم ، ولا يجوز لنا ان نعمل
فيما اشبهها من العبارات ما فعلناه بها ، وقد تكرر هذا المعنى في الكتاب في مواضع
كثيرة منها قوله : « وحدثنا يونس ان بعض العرب يقول : (يا أم لا تفعل)
جعلوا هذه الهاء بمنزلة (هاء) طلحة اذ قالوا : (يا طلع أقبل) لانهم رأوها
متحركة بمنزلة (هاء) طلحة فحذفوها . ولا يجوز الحذف في غير الام من المضاف
وانما جازت هذه الاشياء في (أب) و (الام) لكثرةها في النداء ، كما
قالوا (يا صاح) في هذا الاسم ، وليس كل شيء يكثر في كلامهم يغير عن الاصل
لانه ليس بالقياس عندهم فكل ما ترك الاصل « (٣) » .

والتخفيف في كلامهم والسهولة هي الطابع الواضح الذي نراه في معظم مسائل
الكتاب ، وعليه الاعتماد فيما يسمونه ويستعملونه وحده او يقيسون عليه .
ويكفينا دلالة على اتجاههم نحو التخفيف على السنتهم واسماعهم ما جاء في
اواخر الكتاب حيث يقول : « واعلم ان الشيء قد يقل في كلامهم ، وقد
يتكلمون بمثله من المعتل كراهية ان يكثر في كلامهم ما يستقلون . فمما قل (فحُقل) »

١ - الكتاب ج ١ ص ١٣٤ . وينظر ج ٢ ص ١٠١ - ٢ - الكتاب ج ٢ ص ١٠١ .
٢ - الكتاب ج ١ ص ٣١٨ ، وينظر ص ٣١٠ و ج ٢ ص ١٣٨ و ١٦٥ و ٤٢٠ .

و (فُعْلِل) وهم يقولون : (رَدَدَ ويردّد الرجل) وقد يطرحونه ، وذلك نحو :
 (فُعَالِل) و (فُعَلِل) و (فُعَلِل) كراهية كثرة ما يستثقلون . وقد يقل ما هو
 اخف مما يستعملون كراهية ذلك ايضا ، وذلك نحو : (سلس) و (قلق) ولم
 يكثر كثرة (رددت) في الثلاثة كراهية كثرة التضعيف في كلامهم . فكأن هذه
 الاشياء تعاقب ، وقد يطرحون الشيء وغيره اثقل منه في كلامهم كراهية ذلك
 وهو : (دعوت وحيوت) ، وتقول : (حييت) (وحيي قبل) فتضاعف .
 وتقول : (احووى) فهذا أثقل اذ كانوا يكرهون المعتلين بينهما حرف ،
 والمعتلين وان اختلفا . ومما قل مما ذكرت لك : (ددن) و (يديت) .

وقد يدعون البناء من الشيء قد يتكلمون بمثه ، وذلك نحو : (رشاء)
 لا يكسر على (فُعَل) ، ومن ثم تركوا من المعتل لما جاء نظيره من غيره . وقد
 يجيء الاسم على ما قد اطرح من الفعل « .

ثم يقول : « وهذه حال كلام العرب في الصحيح والمعتل » (١) .

فكل هذا مما يعتمد فيه على السماع ولا يستعمل منه الا ما استعملته العرب
 ما خففوا على السنتهم واسماعهم ولا يقاس عليه .

ولا اهتمامه بالسماع نراه لا يكتفي بذكر ما يقاس عليه او القاعدة التي بينها
 الا اذا اكدها بورود السماع المؤيد لقياسه وان كان لا يقيس الا على الكثير الغالب
 من كلام العرب كأنه يشعر ان هذه القواعد التي بينها لن تكون مقبولة قوية مقنعة
 له الا بتأكيد بها بالسماع . يقول في اثناء كلامه على الجمع : « واما ما كان
 آخره ألفان للتأنيث وكان (فاعلاء) فانه يكسر على (فواعل) شبه بـ (فاعلة) لانه
 علم تأنيث ، وذلك : (قاصعاء وقواصع) و (ناقفاء ونوافق) و (داماء ودوام)
 وسمعنا من يوثق به من العرب يقول : سايباء وسواب وحاتباء وحوان ،
 وحاوياء وحاويا » (٢)

ومثله قوله في باب (الاضافة الى كل اسم آخره الف مبدلة من حرف من نفس
 الكلمة على اربعة احرف) : « وذلك نحو : (ملهي ومرمي وأعشى وأعمى وأعيا)
 فهذا يجرى مجرى ما كان على ثلاثة أحرف وكان آخره الف مبدلة من حرف من
 نفس الكلمة نحو : حصي ورحي

١ - الكتاب ج ٢ ص ٤٠٢ - ٤٠٤ . ٢ - الكتاب ج ٢ ص ١٩٩ .

وسمعنا العرب يقولون في (أعيا) : (أعيوي) وبنو أعياسي من العرب من جرم . وتقول في (أحوى) : (أحووي) كذلك سمعنا العرب تقول (١) .

وقوله : « واذا اضفت الى (أخت) قلت : (أخوى) وهكذا ينبغي له ان يكون على القياس ، وذا القياس قول الخليل من قبل انك اذا جمعت بالتاء حذف تاء التانيث كما تحذف الهاء ورددت الى الاصل ، فالإضافة تحذفه كما تحذف الهاء وهي ارد له الى الاصل .

وسمعنا من العرب من يقول في جمع (هنت) : (هنوات) قال الشاعر :
ازى ابن نزار قد جفاني وملي . . على هنوات كلها متتابع
فهي بمرتلة : (أخت) . واما يونس فيقول : (أختي) وليس بقياس (٢) .

فالمسموع في الامثلة المتقدمة وما ورد في الكتاب مما شابهها قد جاء توكيدا للقاعدة التي بناها للقياس .

ولذلك نجده لا يميز القياس الا على الكثير المطرد ، ولا يقاس عنده على القليل ولا على الشاذ . إلا اذا كان هذا القليل هو كل ما ورد عن العرب . كما ورد في قياسه النسب الى (فعولة) (فعلّي) قياسا على ما قالته العرب في النسب الى (شعوة) : (شئي) لانه مما اجمعت العرب على التكلم به ولم تتكلم بغيره على مثاله لا بمسا يوافقه ولا بمسا يخالفه فصح اذن اعتباره قياسا لانه كل الوارد في هذا البناء (٣) .

ومما يدلنا على انه لا يقيس الا على اكثر الوارد قوله : « وقد زعموا ان بعضهم يجعل (ليس) ك (ما) وذلك قليل لا يكاد يعرف ، فهذا يجوز ان يكون منه : (ليس خلق مثله اشعر منه) و(ليس قالها زيد) هذا كله سمع من العرب . والوجه والجد ان تحمله على ان في (ليس) اضمارا . وهذا مبتدأ . كقولك : (انه امة الله ذاهية) الا انهم زعموا ان بعضهم قال : (ليس الطيب الا المسك) و « ما كان الطيب الا المسك » (٤) .

واوضح من ذلك قوله في جواز متابعة العرب . اما القياس على الشاذ فلا يجوز : « ومن قولهما : (اضرب أي أفضل) واما غيرهما فيقول : (اضرب ايا أفضل) ويقيس ذا على (الذي) وما اشبهه من كلام العرب ، ويسلم ذلك الضمة في المضافة

٢ - الكتاب ج ٢ ص ٨١ وينظر ج ١ ص ٢٢٦ .

١ - الكتاب ج ٢ ص ٧٧ .

٤ - الكتاب ج ١ ص ٧٣ .

٣ - ينظر الكتاب ج ٢ ص ٧٤ .

لقول العرب ذلك ، وأجروا (ايا) على القياس ، ولو قالت العرب : (اضرب أي أفضل) لقلته ولم يكن بد من متابعتهم ، فلا ينبغي لك ان تقيس على الشاذ المنكر في القياس كما انك لا تقيس على (امس) (أمسك) ولا على (أتقول) : (أيقول) ولا سائر امثلة القول . ولا على (الان) : (أنك) واشباهه ذا كثير « (١)

فالقياس اذن لا يكون الا على ما سمع عن العرب ، فما قل يكتفى به فيحفظ ولا يقاس عليه وما كثر واطرد يقاس عليه . من ذلك قوله في باب (مالا ينصرف في المعرفة مما ليست نونه بمنزلة الالف التي في نحو بشرى وما اشبهها) : وذلك كل نون لا يكون في مؤنثها (فعلى) وهي زائدة وذلك نحو : (عريان) و (سرحان) و (انسان) يدلك على زيادته (سرحاح) ، فأنما أرادوا حيث قالوا : (سرحان) ان يبلغوا به باب (سرحاح) كما ارادوا ان يبلغوا (معزى) باب (هجرع) ومن ذلك (ضبعان) يدلك على زيادته قولك (الضبع) و (الضباع) واشباهه ذا كثير .

وانما تعتبر أزائدة هي أم غير زائدة بالفعل او الجمع او مصدر او مؤنث نحو : الضبع واشباه ذلك ، وانما دعاهم الى ان لا يصرفوا ذلك في المعرفة أن آخره كآخر ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة فجعلوه بمنزلة في المعرفة ، كما جعلوا (افكلا) بمنزلة ما لا يدخله التثنية في معرفة ولا نكرة ، وذلك (افعل) صفة لانه بمنزلة الفعل ، وكان هذه النون بعد الالف في الاصل لباب (فعلان) الذي له (فعلى) كما كان بناء (أفعل) في الاصل للافعال . فلما صار هذا الذي ينصرف في النكرة في موضع يستثقل فيه التثنية جعلوه بمنزلة ما هذه الزيادة له في الاصل . فاذا حقرت (سرحان) اسم رجل قلت : (سريحين) صرفته لأن آخره الان لا يشبه آخر (غضبان) .

لانك تقول في تصغير (غضبان) : (غضيبان) ، ويصير بمنزلة (غسلين) و (سنين) فيمن قال (هذه سنين كما ترى) . ولو كنت تدع صرف كل نون زائدة لركت صرف : (رعشن) ، ولكنك انما تدع صرف ما آخره كآخر (غضبان)

وسألته عن (رمان) فقال : لا اصرفه واحمله على الاكثر اذا لم يكن له معنى يعرف ، وسألته عن (سعدان) و (المرجان) ، فقال : لا اشك في ان هذه النون زائدة لانه ليس في الكلام مثل : (سرحاح) و (فعلال) الا مضعفا « (٢) .

من هذا النص يتبين لنا قاعدة في قياس التغييرات في الابنية المفردة في باب ما يمنع صرفه لزيادة الالف والنون . وهذه القاعدة ان الالف والنون ان كانتا زائدتين في باب (فعلان فعلى) منع صرف (فعلان) في النكرة والمعرفة . وان كانتا زائدتين في غير باب (فعلان فعلى) منع صرفه في المعرفة وصرف في النكرة هذا ان عرفت زيادة النون . فان لم يعرف اصل النون ولم يتبين ازائدة هي ام اصلية يحمل في هذه الحالة على الاكثر وهو منع صرفه لان الاكثر في هذه النون ان تكون زائدة . لذلك منع صرف (رمان) لعدم معرفة اصل نونه فحمل على الاكثر في كلامهم وقيس عليه .

ومثل هذا ما ورد في باب (جمع اسماء الرجال والنساء) يقول : « ولو سميت رجلا بـ (برة) ثم كسرت لقلت : (برى) مثل (ظلم) كما فعلوا به ذلك قبل التسمية لانه قياس .

واذا جاء شيء مثل (برة) لم تجمعه العرب ثم قست الحقت التاء والواو والنون لان الاكثر مما فيه هاء التأنيث من الاسماء التي على حرفين جمع بالتاء والواو والنون ولم يكسر على الاصل .

واذا سميت رجلا او امرأة بشيء كان وصفا ثم اردت ان تكسره كسره على حد تكسيرك اياه لو كان اسما على القياس . وان كان اسما قد كسره العرب لم تجاوز ذلك » (١) .

فالقياس هنا انما يكون على الاصل وعلى الاكثر في بابه ايضا وهذا هو الاصل في كل ما يقاس عليه .

ومما يوضح هذا ايضا قوله في الجمع : « واذا كان الاسم على بناء (فعال) نحو : (حذام ورقاش) ولا تدري ما اصله ، امعدول ام غير معدول : ام مؤنث ام مذكر ؟ فالقياس فيه ان تصرفه لان الاكثر من هذا البناء مصروف غير معدول مثل : « الذهب والصلاح والفساد والرباب » (٢) .

وقوله : « لان هذا اكثر في كلامهم وهو القياس ، والوجه الاخر قد قاله بعض العرب » (٣) .

وقوله في باب (من الاضافة تحذف فيه ياءى الاضافة) : « وذلك اذا جعلته صاحب شيء يزاوول وذا شيء . اما ما يكون صاحب شيء يعالجه فانه مما يكون

١ - الكتاب ج ٢ ص ١٠٠ وينظر ص ١٠١ . ٢ - الكتاب ج ٢ ص ٤١ .

٣ - الكتاب ج ١ ص ٢٥٨ وينظر ج ١ ص ٢٧٧ .

(فَعَالًا) وذلك قولك لصاحب الثياب (ثواب) ولصاحب العاج (عواج)
وللذي يعالج الصرف : (صراف) وذا أكثر من ان يحصى « (١) .

وقوله : « وكذلك (قبل) و (بعد) تقول : (قبيل وبعيد) وكذلك :
(أين وكيف ومتى) عندنا ، لأنها ظروف وهي عندنا على التذكير وهي في الظروف
بمترلة (ما) و (من) في الاسماء . فنظيرهن من الاسماء غير الظروف مذكر ،
والظروف قد تبين لنسا ان أكثرها مذكر حيث صغرت فهي على الاكثر وعلى
نظائرها ولو لم تجد في هذا الباب ما يؤكد التذكير لكان ان تحمله
على التذكير اولى حتى يتبين لك انه مؤنث « (٢) .

فالحمل على الاصل أولى ان لم تعرف فاذا ما عرفت حملت على نظائرها .
والاول هنا التذكير والمؤنث فرع ثان فالحمل على التذكير اذن اولى ان
يعرف النوع .

والقياس كما قدمنا - لا يكون الا على ما سمع عن العرب وكثر فان لم تستعمله
العرب ولم تقله فلا نقوله . يقول في باب (لا تجوز فيه التثنية والجمع بالواو والياء
والنون) : « وذلك نحو : عشرين وثلاثين والاثنين وانما امتنعوا ان
يشوا (عشرين) حين لم يجيزوا (عشرون) واستغنوا عنها بـ (اربعين) . ولوقلت
ذا لقلت : (مائتانان والفانان واثنتان) وهذا لا يكون وهو خطأ لا نقوله العرب .
وانما اوقعت العرب (الاثنين) في الكلام على حد قولك : اليوم يومان ، واليوم
خمسة عشر من الشهر . والذين جاءوا بها فقالوا : (اثناء) فانما جاءوا بها على
حد (الاثن) كأنهم قالوا : (اليوم الاثن) وقد بلغنا ان بعض العرب يقول :
(اليوم الثني) فهكذا الاثنان كما وصفنا ، ولكنه صار بمترلة الثلاثاء والاربعاء اسما
غالبًا فلا تجوز تثنيته « (٣) .

ومن هذا يتضح اننا نستعمل ما سمع عن العرب ونحفظه حفظًا ولا نقيس عليه
فاستعمال العرب الاثناء او الثني مسموع عنهم وليس جاريا على الاصل او القياس .
هذا فيما اذا لم يتعارض السماع والقياس . اما ان تعارضا فانه يرى ان نقيس
فيما لم نسمع على ما كثر واطرد وكان الاصل في بابه . فان سمعنا في شيء ما يخالف

٢ - الكتاب ج ٢ ص ٣٥ .

١ - الكتاب ج ٢ ص ٦٠ .

٢ - الكتاب ج ٢ ص ٦٥ .



القياس فاننا نترك القياس ، ونستعمل المسموع ، فان سمع استعماله على ما هو القياس وعلى غيره فنحن بالخيار نستعمل ايا منها شئنا ، وقد تبين لنسارأيه هذا من عبارات مختلفة اوردها في اماكن متعددة من الكتاب .

فما لم يسمع فيه بناء مخالف للقياس علينا ان نستعمل القياس فيه حتى نسمع ما يخالفه عن العرب ، عند ذلك نستعمل المسموع عنهم ، وقد جاء هذا في قوله : « واعلم انه قد يجيء في (فَعَل) : (افعال) مكان (افعل) قال الشاعر الاعشى :

وجدت اذا اصطلحوا خيرهم وزندك اثقب ازنادهما
وليس ذلك بالباب في كلام العرب ، ومن ذلك قولهم : افراخ وأجداد وأقبراد
عربية وهي الاصل ، ورأد وأرأد ، والرأد : اصل اللحيين وربما كسر (الفعل)
على (فعلة) كما كسر على (فعال) و (فعول) وليس ذلك بالاصل وذلك قولهم :
(جناً) وهو الكمأة الحمراء ، و (جناة) و (فقع) و (فقعة) و (قعب) و (قعبة)
وقد يكسر على (فعولة) و (فعالة) فيلحقون هاء التأنيث البناء ، وهو القياس ان
يكسر عليه .

وزعم الخليل انهم انما ارادوا ان يحققوا التأنيث وذلك نحو : (الفحالة)
و (البعولة) و (العمومة) .

والقياس في (فَعَل) ما ذكرنا واما ما سوى ذلك فلا يعلم الا بالسمع ثم تطلب
النظائر ، كأنك تطلب نظائر (الإفعال) ههنا فتجعل نظير (الازناد) قول الشاعر
وهو الاعشى : -

اذا روح الراعي اللقاح معزبا وأمست على آناقها عبراتها (١)

ف (أفعال) مسموع في (زند) في قول الشاعر : فلما بحث عن نظائرها وجد قول
الشاعر في جمع (أنف) على (آناق) لكن هذا البناء ليس قياسيا في (فعل) .

ولا يجوز القياس على المسموع انما نستعمل الاشياء على اصلها والقياس فيها ،
ولا نخرج عن القياس الا بسمع عن العرب يقول في اثناء حديثه عن التصغير ،
وذهابه الى ان التصغير في المفردات المكبرة يجري على تكسيها فما كان في تكسيها
قياسا استعمال في التصغير ، ولكن اذا شذت بعض الجموع عن ما هو الاصل في
مفرداها فلا يجوز لنا ان نقيس التصغير عليه لان التكسير نفسه خارج عن القياس
فلا نقيس على ما خرج عن القياس حتى نسمع العرب قد استعمالته في اللفظة عينها ،

كما لا يجوز ان نخرج في التكسير عن قياس مفردة الابطح سماع عن العرب يقول «وذلك قولك في (خاتم) : (خويم) و (طابق) : (طوييق) و (دانق) : (دويتق) . والذين قالوا: (دوانيق) و (خواتيم) و (طواييق) انما جعلوه تكسير (فاعال) وان لم يكن من كلامهم كما قالوا : (ملامع) والمستعمل في الكلام (لمحة) ولا يقال : (ملمحة) غير أنهم قد قالوا : (خاتام) (جلثينا) بذلك ابو الخطاب ، وسمعنا من يقول ممن يوثق به من العرب : (خويتيم) فاذا جمع قال : (خواتيم) .

وزعم يونس ان العرب تقول ايضا : (خواتم) و (دوانق) ، و (طوابق) على (فاعل) كما قالوا : (تابل) و (توابل) .

ولو قلت : (خويتيم) و (دوينيق) لقولك : (خواتيم) و (دوانيق) لقلت في (أثنية : أثنية) فحفظتها لائك تقول : (اثاف) لكنك تحقرها على تكسيروها على القياس . وكذلك : (معطاء) تقول : (معيطي) . ولا تلتفت الى (معاط) ، ولحذفت في تحقير (مهرية) احدى الياءين كما حذفت في (مهاري) احدهما .

ومن العرب من يقول : (صغير ودرهم) فلا يجيء بالتصغير على (صغير) و (درهم) كما لم يجيء (دوانيق) على (دانق) . فكأنهم حقروا : (دراهما) و (صغيارا) وليس يكون ذا في كل شيء الا ان تسمع منه شيئا كما قالوا : (رويجل) فحقروا على (راجل) وانما يريدون الرجل « (١) » .

والاصل ان يجرى الشيء على القياس ويستعمل فيه حتى يعلم ان العرب قد استعملته على غير القياس وعلى غير بابه فشد عن القياس لكثرة دورانه في الكلام ، فغيره لنوع من التخفيف . حتى صار الخارج عن القياس هو المستعمل الكثير الذي لا يجوز الخروج عنه الا لضرورة .

يقول في باب (ما يذهب التنوين فيه من الاسماء لغير اضافة ولا دخول الالف واللام ولا لأنه لا ينصرف ، وكان القياس ان يثبت التنوين فيه) : « وذلك في قولنا : (هذا زيد بن عمرو) فالقياس فيه ان نقول : (هذا زيد ابن عمرو) لان الاصل في الاستعمال بقاء التنوين في (زيد) لعدم وجود ما يمنع منه كالاضافة او الالف واللام او منع الصرف . لكنهم استقلوا هذا التنوين في (زيد) فحذوه وقالوا :

(هذا زيد بن عمرو)، وهذا الحذف لالتقاء التنوين ساكننا مع (باء) (ابن) وهي ساكنة، فخفضوا لكثرة استعمالهم اياه في كلامهم بشرط ان يكون ما يحذف فيه التنوين اسما غالبا وصف بـ (ابن) ثم اضيف الى اسم غالب او كنية او أم يقول : « وذلك كل اسم غالب وصف بابن ثم اضيف الى اسم غالب او كنية او (ام) وذلك قولك : (هذا زيد بن عمرو) وانما حذفوا التنوين من هذا النحو حيث كثر في كلامهم لان التنوين حرف ساكن وقع بعده حرف ساكن ومن كلامهم ان يحذفوا الاول اذا التقى ساكنان وذلك قولك : (اضرب بن زيد) وانت تريد الخليفة . وقولهم : (لد الصلاة) في (لذن) حيث كثر في كلامهم . وما يذهب منه الاول اكثر من ذلك نحو (قل) و (خف) ، وسائر تنوين الاسماء يحرك اذا كانت بعده الف موصولة لانهما ساكنان يلتقيان فيحرك الاول كما يحرك الساكن في الامر والنهي ، وذلك قولك : (هذه هند امرأة زيد ، وهذا زيد امرؤ عمرو ، وهذا عمرو الطويل) الا ان الاول حذف منه التنوين لما ذكرت لك . وهم مما يحذفون الاكثر في كلامهم .

وإذا اضطر الشاعر في الاول ايضا اجراه على القياس ، سمعنا فصحاء العرب أنشدوا هذا البيت : -

هي ابتككم واختكم زعمتم ثعلبية بن نوفل ابن جسر

وقال الاغلب : -

جارية من قيس ابن ثعلبه

وتقول : (هذا ابو عمرو بن العلاء) لان الكنية كالاسم الغالب
وتصديق ذلك قول العرب : (هذا رجل من بني ابي بكر بن كلاب) . وقال الفرزدق :

ما زلت اغلق ابوابا وافتحتها حتى اتيت أبا عمرو بن عمار» (١)

فالقياس في هذه الاسماء والاصل ثبات التنوين لمكن المسموع مخالف للقياس حذفوا تنوينه لكثرة دورانه في الكلام واستعمالهم اياه فلما كثر المغير في السماع وجب استعماله على الصورة التي غير اليها وان خولف فيها القياس وخرجت عن الاصل . ولا يجوز عنده الخروج عن هذا المسموع واستعمال القياس الا لضرورة الشعر ،

فحين اضطر الشاعر قال : (لثعلبة بن نوفل ابن جسر) فنون (نوفل) مع انه اسم غالب موصوف بابن مضاف الى اسم غالب .

ومما يدلنا على ان الاصل هو بقاء التنوين لو لم يغير لغرض التخفيف عندما كثر دورانه في كلامهم قوله في الباب الذي بعده وهو باب (ما يحرك فيه التنوين في الاسماء الغالبة) : (وذلك قولك : هذا زيد ابن اخيك ، وهذا ابن اخي عمرو ، وهذا زيد الطويل ، وهذا عمرو الظريف) و (اما زيد ابن زيدك) فقال الخليل : (هذا زيد ابن زيدك) وهو القياس وهو بمنزلة : (هذا زيد ابن اخيك) لان (زيدا) انما صار معرفة ههنا بالضمير الذي فيه كما صار الاخ معرفة به ، الا ترى انك لو قلت : (هذا زيد رجل) صار نكرة ؟ فليس بالعلم الغالب وتقول : (هذا أخو زيد ابن عمرو) اذا جعلت (ابن) صفة للاخ لان (أخا زيد) ليس بغالب فلا تدع التنوين فيه كما تدعه فيما يكون اسما غالباً وتضيفه اليه . وانما الزمت التنوين والقياس هذه الاشياء لانهم لها أقل استعمالاً وتقول (هذا زيد بُني عمرو) في قول ابي عمرو ويونس لانه لا يلتقي ساكنان وليس بالكثير في الكلام ككثرة (ابن) في هذا الموضع . وليس كل شيء يكثر في كلامهم يحمل على الشاذ ولكنه يجري على بابه حتى تعلم ان العرب قد قالت غير ذلك « وكذلك تقول العرب ، ينفون وجميع التنوين يثبت في الاسماء الا ما ذكرت لك » (١) .

فالقياس اذن هو بقاء التنوين وثباته ، اما الحذف فهو خارج عن القياس ولا يجوز الخروج عن القياس في كل شيء انما نستعمل القياس والاصل حتى نسمع ان العرب قد غيرته عن بابه لغرض تراه كما غيرت هنا عن الاصل فحذفت التنوين لغرض التخفيف على اللسان والسمع فيما كثر دورانه في كلامهم مما كان علماً غالباً موصوفاً بابن ثم اضيف ابن الى علم غالب او كنية او ام . حتى اصبح هذا المسموع الخارج عن القياس اصلاً لا يخرج عنه في هذه الاسماء الا للضرورة .

ونحن نأخذ بالقياس ونستعمله فيما لم يرد به سماع . فان ورد السماع في الشيء فاننا نترك القياس ونستعمل المسموع . فاذا ورد ما يوافق القياس استعملنا ايهما شئنا : مثال ذلك ان القياس في جمع (قَعَلَ) جمع للكثرة (فعال) ، لكن المسموع في (حَجَر) : (حجارة) الكثير في الاستعمال . فمن قال فيه (حَجَار) من

العرب فقد استعمل الوزن القياسي الذي قل استعماله مع انه الاصل في باب (حجر) فجاز لنا ان نستعمل في (حجر) : أي البناعين شئنا لان السماع قد ورد بهما معا .

يقول : « وما كان على ثلاثة احرف وكان (فعلاً) فانك اذا كسرت له لادنى العدد بتيته على (افعال) وذلك قولك : (جمل واجمال) . . . فاذا جاوزوا به ادنى العدد فاته يحيى على (فعال) و (فعول) ، فاما (الفعال) فنحو : (جمال) و (جبال) . . . وقد يلحقون (الفعال) الهاء كما الحقوا (الفعال) التي في الفعل ، وذلك قولهم في (جملي) : (جمالة) و (حجر) : (حجارة) و (ذكر) : (ذكارة) وذلك قليل والقياس على ما ذكرنا . . . وقالوا : (الحجار) فجازوا به على الاكثر والاقيس ، وهو في الكلام قليل ، قال الشاعر :
كانها من حجار الغيسل البسها مضارب الماء لون الطحلب اللزب » (١)

اما ان ورد في الشيء قياسان وكان احدهما اكثر استعمالا واطرادا يفضل ان نستعمله على اقوى القياسين واكثرهما ورودا في امثاله . كأن يرد في بعض الكلمات جمعها على قياسين احدهما بناء للتكسير مطرد فيما كسر من امثاله . والاخر بناء سلامة للمذكر او المؤنث اكثر ورودا في نوعه من التكسير . فيجوز لنا فيه ان نجمعه على جمع التكسير القياسي في امثاله ان قصدنا تكسيه . فان اردنا مجرد جمعه ولم نعين نوعا من الجمعين فالأفضل ان نستعمل ما يكثر وروده من هذه الجموع في امثال تلك الكلمة . هذا ان لم يرد السماع باحدهما او بغيرهما فان ورد فيها السماع بغير هذه فيستعمل المسموع . مثال ذلك ما ورد في جمع ما كان على حرفين زيدت فيه هاء التأنيث . فانه يقول فيه : « ولو سميت رجلا ب (برة) ثم كسرت لقلت : (برى) مثل (ظلم) ، كما فعلوا به ذلك قبل التسمية لانه قياس .

واذا جاء شيء مثل (برة) لم نجمعه الغرب ثم قست الحقت التاء والواو والنون ، لان الاكثر ممثلا فيه هاء التأنيث من الاسماء التي على حرفين جمع بالتاء والواو والنون ، ولم يكسر على الاصل » (٢).

اما ان كان البناء القياسي هو التكسير وكان الاخر السالم مسموعا عن العرب فلا يصح لنا أن نغير الكلمة عن بناء التكسير القياسي حتى نسمع عن العرب فان ورد عنهم الجمعان جاز لنا ان نستعمل ايهما شئنا ، مثال ذلك قوله : « وسألته عن (أب) فقال : ان الحقت به النون والزيادة التي قبلها قلت : (أبون) ، وكذلك

١ - الكتاب ج ٢ ص ١٧٧ - ١٧٨ .

٢ - الكتاب ج ٢ ص ٨٢١ .

(أخ) تقول : (أخون) ، لا تغير البناء الا ان تحدث العرب شيئاً كما تقول :
(دمون) ، ولا تغير بناء (الاب) عن حال الحرفين لانه عليه بني الا ان تحدث
العرب شيئاً كما بنوه على بناء الحرفين وقال الشاعر :

قلما تبين اصواتنا بكين وفديننا بالأيتنا

أشدناه من ثق به وزعم انه جاهلي ، وان شئت كسرت فقلت : آباء وآخاء» (١)

فالقياس المسموع هو التكسير . اما الجمع بالواو والنون فهو مسموع عنهم .
ولا يجوز لنا القياس الا فيما لم يسمع فيه شيء مخالف للقياس عن العرب فان سمعنا
اتبعنا المسموع وان لم نسمع نلجأ الى القياس . وقد ورد هذا في اثناء كلامه على
باب (ما يكون مفعلة لازمة لها الماء والفتحة وذلك اذا أردت أن تكثر الشيء
بالمكان) : « وذلك قولك : أرض مسبعة ومأسدة ومذأبة . وليس في كل شيء
يقال الا ان تقيس شيئاً اذ تعلم ان العرب لم تكلم به » (٢)

وقد يجيء الشيء وله قياس يستعمل عليه لكن العرب استعملت بعضه معدولاً عن
اصله وعن القياس فيه ، فعلينا ان نستعمل ما لم تعد له العرب على الاصل والقياس فيه .
اما ما عدلته العرب وغيرته عن قياسه فلا نجريه على القياس انما يترك القياس فيه
ونستعمله كما استعملته العرب بعد التغيير . فان كان العدل في بعض الكلمات هو
القياس الجاري فيها فاننا نستعمله على هذا القياس ونقيس عليه امثاله مما لم يسمع .

وقد بين سبويه ذلك في اثناء كلامه على باب (الاضافة وهو باب النسبة)
يقول : « واعلم ان ياعي الاضافة اذا لحقتا الاسماء فانهم مما يغيرونه عن حاله قبل
ان تلحق ياعي الاضافة وانما حملهم على ذلك تغييرهم آخر الاسم ومنتهاه ،
فشجعهم على تغييره اذا أحدثوا فيه ما لم يكن . فمنه ما يجيء على غير قياس ومنه
ما يعدل وهو القياس الجاري في كلامهم قال الخليل : كل شيء من ذلك
عدلته العرب تركته على ما عدلته عليه وما جاء تاماً لم تحدث العرب فيه شيئاً فهم على
القياس . فمن المعدول الذي هو على غير قياس قولهم في : (هذيل : هذيلي .
وفي فقم كنانة : فقمي وفي مليح خزاعة : مليحي . وفي ثقيف : ثقفني . وفي
زبينة : زباني . وفي طيء : طائي . وفي العالية : علوي . والبادية : بدوي .
وفي البصرة : بصرى . وفي السهل : سهلي)

١ - الكتاب ج ٣ ص ١٠٩ - ٢ - الكتاب ج ٢ ص ٤٤٣

ومما جاء محدودا عن بئانه مخرّفة منه احدى الياءين ياءى الأضافة قولك في الشأم : شأم وفي تهامة : تهام ، ومن كسر التاء قال : تهامي وفي اليمن يمان . وزعم الخليل أنهم الحقوا هذه الالفات عوضا من ذهاب احدى الياءين وكان الذين حذفوا الياء من ثقيف واشباهه جعلوا الياءين عوضا منها (١) .

اما ما جاء معدولا عن بابيه وهو القياس الحاربي فقد تحدث عنه في باب (ما حذف الياء والواو فيه القياس) يقول : « وذلك قولك في : ربيعة : ربيعي وفي حنيفة : حنفي . وفي جذيمة : جذمي . وفي جهينة : جهني . وفي قتيبة : قتيبي . وفي شنوءة : شني وتقدرها : شنوعة : وشني » (٢) .

يتضح مما تقدم موقف سيويه من السماع والقياس ، ويلاحظ من موقفه هذا ان ما جاء به ابن جني وابن الأنباري والسيوطي وابو حيان ونحوهم من شروط للمسموع او للمقيس والمقيس عليه وما يتبعهما من حكم او علة ، ومن قواعد وضعوها لانواع المطرد او الشاذ او الضرورة ، او لما فضلوا استعماله من المسموع او المقيس عند اجتماع السماع والقياس ، يتضح لنا ان كل هذا انما هو مأخوذ ومستوحى من الكتاب ، وللمتأخرين فيه فضل الجمع والتبويب والترتيب .

ورأينا أن القياس باركانه المختلفة كان له دورٌ كبيرٌ في اللغة والنحو ، وانقسم الناس فيه بين محبذ وكاره فنشط بعضهم الى استخدامه ورجب عنه البعض الاخر واهتموا بما يروى من كلام العرب وكان النحويون اشد ميلاً الى القياس من الرواة ، لان بحوثهم تقوم على التشابه الموجود بين الالفاظ والعبارات والاساليب المستعملة في الكلام الذي رواه الرواة مما سمع عن العرب فاتخذوا هذا التشابه اساساً بنوا عليه قواعد قياسهم واصوله ، قاهتموا به وعنوا بتبيان اركانه ، وبحث انواعه . في حين كان السماع معتمد الرواة وموضع اهتمامهم فعنوا به ووضعوا له شروطاً لكل من يسمع منه ، وللکلام المسموع ، وحودوا لا يجوز تجاوزها فيه . ولذلك رأينا يونس بن حبيب النحوي البصري ذا قياس في النحو ومذاهب يتفرد بها ، في حين كان الاصمعي وهو من رواة اللغة ينصرف الى ما يروى ويهم بحفظ اللغة ونوادرها وشواذها ، ولم يكن ممن ينشط للقياس او يهتم به . فوجدنا الرواة

١ - الكتاب ج ٢ ص ٦٦ - ٧٠ . ٢ - الكتاب ج ٢ ص ٧٠ وينظر ص ٧١-٧٠ .

يهتمون بنقل الفصح مما يسمعون من شعر أو نثر محافظين عليه من التحريف والتغيير ، في حين كان النحاة القياسيون يشددون النكير على الشعراء بقياسهم حتى ضاق الشعراء بهم ، كما نعلم من حال الفرزدق مع عبد الله بن أبي اسحاق . يضاف الى ذلك ان معظم النحاة القياسيين كانوا من الموالي المستعربين الذين يثير تبعهم للقياس وتشددهم فيه غضب هؤلاء الشعراء العرب .

ولما كان اهتمام الرواة منصبا على جمع اللغة وحفظها ، نجدهم متفقيين فيما بينهم لثبات اللغة المروية المسموعة عن العرب مما لا يحدث اختلافا بينهم ، في حين اختلف النحاة المعتمدون على الاقيسة فيما بينهم ، لان القياس مبني على الرأي ، يختلف باختلاف آراء القائلين به ، لذلك ربما وجدنا في المسألة الواحدة آراء مختلفة على الرغم من القواعد الموضوعية لهم ولاقيستهم

والى جانب هذا نجد اصحاب القياس ادخلوا في اللغة العربية كثيرا من الكلمات الاجنبية التي عربت في اول عهد الفتوحات الاسلامية واشتقوا من هذه الكلمات الفاظا جديدة على نحو ما يشتقون من الالفاظ العربية المشابهة تبعا لما تسمح به قواعد القياس فيها . حتى لقد اشتط بعضهم في قياسه وعرض نفسه للنقد او السخرية ، وقد مر بنا امثلة لذلك منه ما روي عن أبي علي الفارسي انه قال لما قرئ عليه كتاب أبي عثمان المازني . « لو شاء شاعر او ساجع او متسع ان يبني بالحق اللام اسما وفلا وصفة بلحاز له ولكان ذلك من كلام العرب ، وذلك نحو قولك : («خرجت اكرم من (دخل) . وضرب زيد عمرا ، ومررت برجل ضرب وكرم) ونحو ذلك . فقال له ابن جني : افر تجل اللغة ارجالا ؟ قال : ليس بارجال ولكنه مقيس على كلامهم فهو اذن من كلامهم » (١) .

وقد انكر بعضهم القياس في اللغة . نقل لنا السيوطي عن ألكيا الهراس قوله : في تعليقه : « ان اللغة لا تثبت قياسا ولا يجري القياس فيها » ورأى الوقوف عند السماع في جميع مسائل اللغة قديمة ومتجددة واعتبار اللغة منحصرة في المروي المسموع ، وهو قديم لا يحق لاحد أن يجري فيه قياسا ودون ان يكون لها حق التجدد مع تجدد الحياة وتنوع الحاجات وتقلب مستويات الحضارة » (٢) .

في حين نجد من المحدثين من نادى بتوسيع القياس وفتح الباب امام المقاييس للحاجة الماسة اليها في اللغة ، ولولا هذه المقاييس لضافت اللغة على الناطق بها

١ - ينظر الخصائص ج ١ ص ٢٥٨ - ٢٥٩ . ٢ - الاقتراح ص ١٨٦ - ١٨٧ .

الفصل الثالث

الاجماع

الاجماع في اللغة يطلق على معنيين :-

الاول : العزم والتصميم على الامر . ومن هذا قوله تعالى : « فأجمعوا امركم وشركاءكم » (١) ، أي : أعزموا . وقول رسول الله (ص) : « لا صيام لمن لا يجمع الصيام من الليل » أي : يعزم ويصمم عليه .

الثاني : الاتفاق على الامر ، يقال : أجمع القوم على كذا : اذا اتفقوا عليه . والفرق بين المعنيين ان الاجماع بالمعنى الاول يتصور حدوثه من الواحد ، وبالمعنى الثاني : لا يتصور الا من اثنين فأكثر ..

ويطلق في اصطلاح الاصوليين على اتفاق المجتهدين من امة محمد (ص) في عصر من العصور بعد وفاته على حكم شرعي (٢) .

وكان ابن حزم يرى انه لا اجماع الا عن نص ، وذلك النص اما كلام منه عليه السلام فهو منقول ولا بد محفوظ حاضر ، واما عن فعل منه (ع) فهو منقول ايضا كذلك ، واما اقراره - اذا علمه فأقره ولم ينكره - فهي ايضا حال منقولة محفوظة (٣) .

اما الاجماع الذي تقوم به الحجة في الشريعة - عنده - فهو ما يقين ان جميع الصحابة - رضي الله عنهم - قالوه ودانوا به عن نبيهم (ص) . وليس الاجماع في الدين شيئا غير هذا . واما ما لم يكن اجماعا في الشريعة فهو ما اختلفوا فيه باجتهادهم ، او سكت بعضهم ولو واحد منهم عن الكلام فيه (٤) .

ولا يتحقق الاجماع عند علماء الاصول الا اذا توافرت فيه امور .

١ - سورة يونس ، من الاية ٧١ .

٢ - ينظر : اصول الفقه الاسلامي ، زكي الدين شفيان ص ٨٢ وما بعدها .

٣ - ينظر : الاحكام في اصول الاحكام لابن حزم ج ٤ ص ٥٠١ ، وابن حزم . محمد أبو ذهرة ص

٤ - ينظر في الاحكام في اصول الاحكام ج ١ ص ٤٢ .

الاول : ان يكون الاتفاق من المجتهدين ، اما العوام ومن لم يبلغ درجة الاجتهاد فلا اعتبار باتفاقهم ولا بخلافهم ، لانهم ليسوا اهلا للنظر في مدارك الاحكام الشرعية وعلى هذا لو خلا بعض العصور عن المجتهدين لم يتحقق الاجماع ، واذا وجد عدد منهم في أي زمن تحقق الاجماع باتفاقهم مهما كان عدد المجتهدين عند الجمهور .

ومن العلماء من اشترط في المجتهدين الذين يتحقق الاجماع باتفاقهم ان يبلغوا في عددهم حد التواتر ، ومنهم من اكتفى بثلاثة ، واختلفوا في اتفاق الاثنین فقليل : لا يكون اجماعا ، وقيل : يكون اجماعا فان رأى مجتهد واحد رأيا وليس في عصره سواه لم يكن ذلك اجماعا ، لانه لا اتفاق ولا اختلاف .

الثاني : ان يكون الاتفاق من جميع المجتهدين . اما اذا اتفق اكثر المجتهدين على حكم من الاحكام فانه لا يكون اجماعا عند الجمهور من العلماء مهما قل عدد المخالفين ، لان الحق يحتمل ان يكون في جانب المخالف للاكثر ولو كان واحدا . ومن العلماء من يرى تحقق الاجماع باتفاق اكثر المجتهدين مع مخالفة الأقل ، ومنهم من يرى حجيته ولكنه لا يسميه اجماعا .

الثالث : ان يكون المجتهدون من امة محمد (ص) فلا يعد اتفاق المجتهدين من امة غيره من الانبياء السابقين اجماعا شرعيا . وهذا على فرض وجود المجتهدين في اتباع اولئك الانبياء (ع) ، وذلك لقيام الادلة على اختصاص امة المحمدية بالعصمة من الخطأ عند الاتفاق بخلاف غيرهم من الامم .

الرابع : ان يكون الاجماع بعد وفاة الرسول (ص) وعلى هذا لا وجود للاجماع ولا اعتبار به في عصره (ص) ، لان الرسول ان وافق الصحابة على الحكم الذي اتفقوا عليه كان الحكم ثابتا بالسنة لا بالاجماع ، وان خالفهم سقط اتفاقهم ولا يكون ما اتفقوا عليه حكما شرعيا .

الخامس : ان يكون الحكم الذي اتفق عليه جميع المجتهدين حكما شرعيا كالوجوب او الحرمة ، او الصحة او الفساد ، او غيرها . وعلى هذا لا يكون الاتفاق على الاحكام اللغوية او العقلية اجماعا شرعيا ، كاتفاق العلماء على ان حرف (الفاء) يفيد الترتيب والتعقيب ، وان (ثم) تفيد الترتيب مع التراخي . وكاتفهم على حدوث العالم وما اشبه ذلك (١) .

١ - ينظر في تفصيل كل هذا : اصول الفقه الاسلامي ، زكي الدين شعبان ص ٨٢ وما بعدها والاحكام في اصول الاحكام لابن حزم ج ٤ ص ٥٠٩ وما بعدها لمعرفة رايه في الاجماع .

اما الاجماع عند علماء العربية ، فهو اجماع نخاة البلدين البصرة والكوفة . وقد تكلم علماء العربية عليه ووضحوا شروط الاحتجاج به ، وكان من اكثرهم تفصيلا فيه ابن جني الذي عقد في كتابه « الخصائص » فصلا في « القول على اجماع اهل العربية متى يكون حجة » قال فيه : « اعلم ان اجماع اهل البلدين انما يكون حجة اذا اعطاك خصمك يده الا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص » فان لم يعط يده بذلك فلا يكون اجماعهم حجة عليه وذلك لانه لم يرد ممن يطاع امره في قرآن ولا سنة انهم لا يجتمعون على الخطأ كما جاء النص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله : « امي لا تجتمع على ضلالة » انما هو علم متترع من استقراء هذه اللغة ، فكل من فرق له عن علة صحيحة وطريق نهجة كان خليل نفسه و ابا عمرو فكره » (١) .

اما اجماع العرب من غير النحويين على شيء فقد تحدث عنه السيوطي واعتبره حجة ان امكن الوقوف عليه ، يقول : « و اجماع العرب ايضا حجة ، ولكن أنى لنا بالوقوف عليه ؟ ومن صورته ان يتكلم العربي بشيء ويبلغهم فيسكتون عليه قال ابن مالك : « استدل على جواز توسط خبر (ما) الحجازية ونصبه بقول الفرزدق : -

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم اذ هم قریش واذا ما مثلهم بشر

ورد المانعون بان الفرزدق تميمي تكلم بهذا معتقدا جوازه عند الحجازيين فلم يصب .

ويجاب بأن الفرزدق كان له اعداء من الحجازيين والتميميين ومن مناهم ان يظفروا له بزلة يشنعون بها عليه مبادرين لتخطئته ، ولو جرى شيء من ذلك لنقل لتوفر الدواعي على التحدث بمثل ذلك اذا اتفق ، ففي عدم نقل ذلك دليل على اجماع اضداده الحجازيين والتميميين على تصويب قوله » (٢) .

وقد استدل به النخاة في مواضع كثيرة سواء في اثبات الحكم النحوي ام في الرد على مخالفهم في الاراء النحوية . .

ومن المسائل التي استدل بها البصريون بالاجماع : ذهابهم الى كون فعل الامر مبني . وقد نقل احتجاجهم هذا ابن الانباري ، يقول : « من البصريين من تمسك بان قال : الدليل على انه مبني انا اجمعنا على ان ما كان على وزن « فعال »

١ - الخصائص ج ١ ص ١٨٩ - ١٩٠ . ٢ - الاقتراح ص ٣٦ .

من أسماء الأفعال كـ « نزال » و « تراك » و « مناع » و « نعاء » و « حذار » و « نظار » مبنى لأنه ناب عن فعل الأمر فـ « نزال » ناب عن « انزل » و « تراك » ناب عن « اترك » و « مناع » ناب عن « امنع » و « نعاء » ناب عن « انع » و « حذار » ناب عن « احذر » و « نظار » ناب عن « انظر » . . . فلو لم يكن فعل الأمر مبنياً والماضي ما ناب مثابه « (١) .

ومنها : استدلالهم على ان « حتى » لا تنصب الفعل المضارع بنفسها وإنما بتقدير « أن » بالاجماع ، فقالوا : « إنما قلنا : أن الناصب للفعل « أن » المقدره دون « حتى » انا اجمعنا على ان « حتى » من عوامل الأسماء ، واذا كانت من عوامل الأسماء فلا يجوز ان تجعل من عوامل الأفعال ، لان عوامل الأسماء لا تكون عوامل الأفعال ، كما ان عوامل الأفعال لا تكون عوامل الأسماء ، واذا ثبت انه لا يجوز ان تكون عوامل الأسماء عوامل الأفعال فوجب ان يكون الفعل منصوباً بتقدير (أن) ، وإنما وجب تقديرها دون غيرها لأنها مع الفعل بمنزلة المصدر الذي يدخل عليه حرف الجر « (٢) .

واستدلوا على ان (ايهم) مبنية عندما يحذف صدر صلتها بان بناءها لحذف المبتدأ الذي هو صدر الصلة بالاجماع على اعراب ما يغير هذه الصورة فقالوا : « والذي يدل على صحة هذا التعليل وانهم إنما بنوها لحذف المبتدأ : انا اجمعنا على انهم اذا لم يحذفوا المبتدأ اعربوها ولم يبنوها . . . » (٣) .

ولم يكن موقف الكوفيين من الاجماع ليختلف عن موقف البصريين منه فقد استفادوا منه واعتمدوا عليه في اثبات بعض الاحكام النحوية ، فاستدلوا بمسائل ورد الاجماع فيها وقاسوا على هذه المسائل لاثبات مسائل اخرى واحكام مشابهة لما ورد الاجماع باثباته . فمن امثلة ذلك :

استدلالهم على جواز مد المقصور في الشعر بالقياس على ما اجمعوا على جوازه وهو اشباع الحركات ، فقالوا : « فأما من جهة القياس فانا قلنا : انه يجوز مد المقصور لانا اجمعنا على انه يجوز في الضرورة اشباع الحركات التي هي الضمة والكسرة والفتحة فينشأ عنها الواو والياء والالف . . . فاذا كان هذا جائزاً في

١ - الانصاف . تحقيق محمد محيي الدين الطبعة الرابعة ج ٢ ص ٥٣٥ .

٢ - المصدر السابق ج ٢ ص ٥٦٨ . وينظر ج ٢ ص ٤٨٨ - ٤٩١ .

٣ - ينظر الانصاف ، الطبعة الرابعة بتحقيق محمد محيي الدين ج ٢ ص ٧١٤ .

ضرورة الشعر بالاجماع جاز ان يشبع الفتحة قبل الالف المقصورة فتشأ عنها الالف فيلتحق بالممدود» (١) .

واستدلوا به كذلك في الرد على البصريين الذين اجازوا مجيء (سكي) مع مخروفتي جر مع دخول (اللام) عليها وهي حرف جر ، واستدلواهم على جواز ذلك بقول الشاعر :

فلا والله لا يلقي لماني ولا للما بهم ابدا دواء

حيث دخلت فيه (اللام) وهي حرف جر على (اللام) الجارة الداخلة على (ما) . فقالوا بان هذا البيت شاذ ، وبان الاجماع واقع على ان الشاذ لا يعرج عليه ولا يؤخذ به (٢) .

اما مخالفة الاجماع الواقع من النحاة ، فقد اختلف في جوازها فأجازها بعضهم ومنعها آخرون . وكان ابن جني من المجيزين بشرط ان لا يخالف القائل بها المنصوص ولا المقيس على المنصوص - كما تبين لنا ذلك من النص الذي قدمناه من الخصائص - ومن قوله بعد النص المتقدم : -

« الا اننا مع هذا الذي رأيناه وسوغنا مرتكبه لا نسمح له بالاقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثها وتقدم نظرها ، وتالت اواخر على اوائل واعجازا على كلاكل . . . ولا يخلد الى سانح خاطره ولا الى نزوة من نزوات تفكره فاذا هو حذا على هذا المثال وياشر بانعام تصفحه احناء الحال أمضى الرأي فيما يريه الله منه غير معاز (٣) به ولا غاض من السلف - رحمهم الله - في شيء منه ، فانه اذا فعل ذلك سدد رأيه ، وشيع خاطره ، وكان بالصواب مثنة (٤)) ومن التوفيق مضنة ، وقد قال ابو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ : ما على الناس شيء اضر من قولهم : ما ترك الاول للاخر شيئا ، وقال ابو عثمان المازني : واذا قال العالم قولاً متقدماً فللمتعلم الاقتداء به والانتصار له ، والاحتجاج لخلافه ما وجد الى ذلك سبيلاً » (٥) .

- ١ - ينظر المصدر السابق ج ٢ ص ٧٤٩ . و ج ٢ ص ٥٢٨ في استدلالهم به .
- ٢ - ينظر المصدر السابق ج ٢ ص ٥٧٠ - ٥٧١ .
- ٣ - المعازة : المناجاة . معازة : غلبه في الخطاب .
- ٤ - انه وتأنته : ترضاه . والمثنة : الرضاة .
- ٥ - الخصائص ج ١ ص ١٩٠ - ١٩١ .

ومن امثلة ما أجاز ابن جني فيه مخالفة الاجماع ما اجازة هو في قول العرب :
 (هذا حجرٌ ضب خرب) ، يقول : « فمما جاز خلاف الاجماع الواقع فيه منذ
 بديء هذا العلم والى آخر هذا الوقت ما رأيت انا في قولهم (هذا حجر ضب
 خرب) فهذا يتناوله آخر عن اول وتال عن ماض على انه غلط من العرب لا يختلفون
 فيه ولا يتوقفون عنه ، وانه من الشاذ الذي لا يحمل عليه ولا يجوز رد غيره اليه .

واما انا فعندي ان في القرآن مثل هذا الموضع نيفا على الف موضع ، وذلك انه
 على حذف المضاف لا غير ، فاذا حملته على هذا الذي هو حشو الكلام من القرآن
 والشعر ساغ وسلس وشاع وقبل .

وتلخيص هذا ان اصله : « هذا حجرٌ ضب خربٌ جحره » فيجري (خرب)
 وصفا على (ضب) ، وان كان في الحقيقة للجحر كما تقول : (مررت برجل
 قائم ابوه) فتجزي (قائمسا) وصفا على (رجل) وان القيام للاب لا للرجل ،
 لما ضمن من ذكره . والامر في هذا اظهر من ان يؤتي بمثال له او شاهد عليه ،
 فلما كان اصله كذلك حذف (الجحر) المضاف الى (الهاء) واقامت (الهاء)
 مقامه فارتفعت به لان المضاف المحذوف كان مرفوعا ، فلما ارتفعت استتر الضمير
 المرفوع في نفس (خرب) فجری وصفا على (ضب) - وان كان الخراب للجحر
 لا للضب - على تقدير حذف المضاف على ما رأينا ، وقلت آية تخلو من حذف
 المضاف ، نعم ، وربما كان في الآية الواحدة من ذلك عدة مواضع « (١) .

ومما يتبين منه ان ابن جني يميز مخالفة الاجماع الواقع ، والاحتجاج لقول
 هذا المخالف قوله في باب (الاحتجاج بقول المخالف) : « اعلم ان هذا
 على ما في ظاهره - صحيح ومستقيم ، وذلك ان ينبغ من اصحابه نابغ فينشيء
 خلافا على اهل مذهبه . فاذا سمع خصمه به واجلب عليه قال : هذا لا يقوله احد
 من الفريقين فيخرجه مخرج التقييح له والتشنيع عليه . وذلك كانكار ابي العباس
 جواز تقديم خبر (ليس) عليها . فأحد ما يحتج به عليه ان يقال له : اجازة هذا
 مذهب سيبويه وابي الحسن وكافة اصحابنا والكوفيون ايضا معنا ، فاذا كانت
 اجازة ذلك مذهبا للكافة من البلدين وجب عليك - يا ابا العباس - ان تنفر عن
 خلافه وتستوحش منه ولا تأنس باول خاطر يبدو لك فيه » .

ثم يحتج ابن جني لابي العباس مؤيدا مخالفته لاجتماع اصحابه فيقول بعد هذا :
« ولعمري ان هذا ليس بموضع قطع على الخصم الا ان فيه تشبيحا عليه واهابة الى
تركه ، وازضافة بعذره في استمراره عليه وتهالكه فيه من غير احكامه وانعام الفحص
عنه ، وانما لم يكن فيه قطع لان للانسان ان يرتجل من المذاهب ما يدعوه اليه
القياس ما لم يلو بنص او ينتهك حرمة شرع . فقس على ما ترى . فاني انما اضع
من كل شيء مثالا موجزا » (١) .

ومن استدل بالاجماع واحتج به ابو البقاء العكبري الذي رأى جواز مخالفة
الاجماع المسكوت عليه مما لم يمنع القائلون به من احداث قول غيره مخالف له .
ويدلنا على رأيه هذا ما نقله السيوطي عنه من حديثه في كتابه (التبيين) عن قولهم
في الشعر : (لولاي) و (لولاك) حيث قال معظم البصريين : (الياء) و
(الكاف) في موضع جر ، وقال الاخفش والكوفيون في موضع رفع ، قال ابو
البقاء : « وعندي انه يمكن امران آخران :

١ - احدهما : ان لا يكون للضمير موضع لتعذر العامل ، واذا لم يكن عامل
لم يكن عمل ، وغير ممتنع ان يكون الضمير لا موضع له كالفصل .

٢ - ويمكن ان يقال : موضعه نصب لانه من ضمائر المنصوب ، ولا يلزم
من ذلك ان يكون له عامل مخصوص ، الا ترى ان التمييز في نحو : (عشرين
درهما) لا ناصب له على التحقيق ، وانما هو مشبه بالمفعول ، حيث كان فضلا ،
وكذلك قولهم : (لي ملؤه عسلا) فهذا منصوب ، وليس له ناصب على التحقيق .

ومثل ذلك ممكن في : (لولاي) وهو ان يجعل منصوبا من حيث كان من
ضمائر النصب .

فان قيل : الحكم بانه لا موضع له ، وان موضعه نصب خلاف الاجماع .
اذ الاجماع منحصر في قولين ، اما الرفع واما الجر ، والقول بحكم آخر خلاف
الاجماع وخلاف الاجماع مردود .

فالجواب عنه من وجهين :

الاول : ان هذا اجماع مستفاد من السكوت ، وذلك انهم لم يصرحوا بالمنع من

قول ثالث ، وإنما سكتوا عنه ، والاجماع : هو الاجماع على حكم الحادثة قولاً .

والثاني : ان اهل العصر الواحد اذا اختلفوا على قولين جاز لمن بعدهم احداث قول ثالث هذا معلوم من اصول الشريعة ، واصول اللغة محمولة على اصول الشريعة ، وقد صح مثل ذلك من النحويين على الخصوص ابو علي فان له مسائل كثيرة قد سبق اليها بحكم ، واثبت هو فيها حكماً آخر منها : -

ان لفظه (كل) لا يدخلها (الالف واللام) في اقوال . . وجوز هو فيها ذلك . وقد افردا بمسألة في الحليات . واستدل على ذلك بالقياس : فغير ممتنع ان يذهب ذاهب هنا الى مذهب ثالث لوجود الدليل عليه « (١) .

اما الذين منعوا مخالفة الاجماع فيمثلهم ابو البركات ابن الانباري الذي استدل بالاجماع كثيراً في الرد على النحاة الذين تفردوا بآراء بنوا عليها احكاماً مخالفة لما اجمع عليه النحاة ، واعتبر المخالفة غير جائزة ووصف الرأي المخالف بالفساد ، والخطأ ، اورده بعض الاحكام والآراء قياساً على مواضع ورد الاجماع بامتناعها .

فمن امثلة استدلاله بالاجماع في الرد على المخالفين رده على الخليل في ذهابه الى ان (ايهم) في قولنا : (لا ضربن ايهم افضل) مرفوع بالابتداء وان (افضل) خبره ، وجعله (ايهم) استفهاماً يحمل على الحكاية بعد قول مقدر اذ التقدير عنده في هذا المثال : « لا ضربن الذي يقال له : ايهم افضل » .

يقول ابن الانباري رادا على مذهب الخليل هذا : « واما ما ذهب اليه الخليل من الحكاية . . . فبعيد في اختيار الكلام ، وإنما يجوز في الشعر الا ترى انه لو جاز مثل هذا لحاز ان يقال : (اضرب الفاسق الخبيث) - بالرفع - أي : (اضرب الذي يقال له الفاسق الخبيث) ولا خلاف ان هذا لا يقال بالاجماع » (٢) .

ومثل ذلك قوله مسنداً بالاجماع في الرد على مذهب الكوفيين في (اياه) و (اياك) وقولهم بان (الهاء) و (الكاف) وفروعهما هي الضمائر : « واما استدلالهم على ان (ايا) عماد بلحاق التثنية والجمع لما بعدها فيبطل بـ (انت) فانا اجمعنا على ان الضمير منه (ان) والتثنية والجمع يلحقان ما بعده وهو (التساء) ، ولا

١ - الاقتراح ص ٣٦-٣٧ .

٢ - ينظر الانصاف . الطبعة الرابعة بتحقيق محمد محيي الدين ج ٢ ص ٧١٩ .

خلاف ان (أن) ليس عمادا (للتاء) وان (التاء) ليست هي الضمير فكذلك
ها هنا « (١) .

فالمخالفة للاجماع عنده غير جائزة . وقول المخالف فاسد ، ويتضح ذلك من
رده على المازني مذهبه في ان جواب الشرط مبني على الوقف . يقول في اثناء
حديثه عن عامل الجزم في جواب الشرط : « فاما من ذهب الى انه مبني على الوقف
فقل : لان الفعل المضارع انما اعرب بوقوعه موقع الاسم وجواب الشرط
لا يقع موقع الاسم ، لانه ليس من مواضعه ، فوجب ان يكون مبني على اصله
فكذلك فعل الشرط .

وهذا القول ليس بمعتد به عند البصريين لظهور فساده ، لانه لو كان الامر
على ما زعمتم لكان ينبغي ان لا يكون الفعل معربا بعد (ان) و (كي) و (اذن)
وكذلك ايضا بعد (لم) و (لما) و (لام الامر) و (لا) في النهي ، لان الاسم
لا يقع بعد هذه الاحرف فكان ينبغي ان يكون الفعل بعدها مبني ، لانه لم يقع موقع
الاسم ، فلما انعقد الاجماع في هذه المواضع على انه معرب وانه منصوب بدخول
النواصب ، ومجزوم بدخول الجوازم دل على فساد ما ذهب اليه « (٢) .

ورد عليهم مذهبهم في ان (سيد) و (ميت) ونحوهما وزنها (فعيل) مستدلا
بالاجماع المخالف لهم على فساد مذهبهم هذا . يقول : « واما قولهم : اذا حذفنا
(الالف) وعوضنا (الياء) مكانها لثلاثا يلتبس (فعيل) بـ (فعل) قلنا : وهذا
ايضا باطل ، لانه لو كان الامر على ما زعمتم لكان ينبغي ان لا يجوز فيه التخفيف
فيقال : (سيد) و (ميت) و (هين) لانه يؤدي الى الالتباس فلما جاز ذلك فيه
بالاجماع دل على فساد ما ذهبتم اليه « (٣) .

ويرى انه اذا وقع الاجماع على امتناع شيء في حال الاختيار يسقط الاحتجاج
به على حال الاضطرار لانه مخالف لما اجمعوا عليه . ويرد بهذا على الكوفيين في
تجويزهم الفصل بين المضاف والمضاف اليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة
الشعر فيقول : (واما الجواب عن كلمات الكوفيين : اما ما انشدوه فهو مع
قلته لا يعرف قائله فلا يجوز الاحتجاج به . . . والذي يدل على صحة هذا انا
اجمعنا واياكم على انه لم يجيء عنهم الفصل بين المضاف والمضاف اليه بغير اليمين

١ - الانصاف . الطبعة الرابعة بتحقيق محمد محيي الدين ج ٢ ص ٧٠١ .

٢ - الانصاف . الطبعة الرابعة بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ج ٢ ص ٦٠٩ وينظر من ص

٦٠٢ - ٦٠٩ .

٣ - المصدر نفسه ج ٢ ص ٨٠٢ - ٨٠٣ .

في اختيار الكلام . واما قراءة من قرأ من القراء : « وكذلك زُيِّنَ لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم » (١) فلا يسوغ لكم الاحتجاج بها ، لانكم لا تقولون بموجبها ، لان الاجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالمفعول في غير ضرورة الشعر ، والقرآن ليس فيه ضرورة ، واذا وقع الاجماع على امتناع الفصل به بينهما في حال الاختيار سقط الاحتجاج بها على حالة الاضطرار فبان انها اذا لم يجوز ان تجعل حجة في النظر لم يجز ان تجعل حجة في النقيض . والبصريون يذهبون الى وهي هذه القراءة وهم القاريء اذ لو كانت صحيحة لكان ذلك من افصح الكلام . وفي وقوع الاجماع على خلافه دليل على « القراءة » (٢)

والقول المؤدي الى مخالفة الاجماع يجب ان يكون فاسدا في رأيه ، ويتضح هذا من رده على الكوفيين ذهابهم الى ان رفع المضارع في قولنا : (يقوم زيد) بتعريه عن العوامل الناصبة والجازمة . فيقول : « واما الجواب عن كلمات الكوفيين : اما قولهم : انه يرتفع بتعريه من العوامل الناصبة والجازمة . قلنا : هذا فاسد وذلك لانه يؤدي الى ان يكون الرفع بعد النصب والجزم ولا خلاف بين النحويين ان الرفع قبل النصب والجزم ، وذلك لان الرفع صفة الفاعل والنصب صفة المفعول . وكما ان الفاعل قبل المفعول فكذلك ينبغي ان يكون الرفع قبل النصب ، واذا كان الرفع قبل النصب ، فلأن يكون قبل الجزم كان ذلك من طريق الاولى ، فلما أدى قولهم الى خلاف الاجماع وجب ان يكون فاسدا » (٣) .

وقد يعتبر الرأي مخالفاً للاجماع ، الا انه لا يوضح سبب فساده او صحته غير ان ما تدل عليه عبارته فساد الرأي المخالف ، مثال ذلك ما اتضح من رده على الزجاج مذهبه في اعراب المثني والجمع على حده فيقول : « وحكي عن ابي اسحاق الزجاج ان الثنية والجمع مبنيان . وهو خلاف الاجماع » (٤) .

وليست مخالفة اجماع النحاة على المسائل النحوية وحدها هي الفاسدة والممتنعة في رأيه . انما يرى ان مخالفة اجماع الرواة على رواية ما مع اطلاعهم وعلمهم دليل على فساد الرواية المخالفة . وقد اتضح رأيه هذا من رده على الكوفيين ذهابهم الى ان (كما) نجيء بمعنى : (كيما) وينصب بعدها الفعل المضارع محتجين برواية المفضل الضبي لقول عدي بن زيد العبادي : -

اسمع حديثا كما يوما تحدثه عن ظهر غيب اذا ما سائل سألأ

٢ - المصدر نفسه ج ٢ ص ٤٢٧ - ٤٣٦ .

١ - الانعام ، الآية ٣٢٧ .

٣ - الانصاف الطبعة الرابعة بتحقيق محمد محيي الدين ج ٢ ص ٥٥٠ - ٥٥٢ .

٤ - المصدر نفسه ج ١ ص ٢٢ .

— بنصب (تحديثه) — بعد (كما) لأنها عندهم بمعنى (كيما) فاجازوا استنادا الى هذه الرواية في هذا البيت جواز نصب المضارع بعدها .

يقول ابن الانباري رادا عليهم : « واما الجواب عن كلمات الكوفيين . . . اما البيت الرابع فليس فيه حجة ايضا ، لان الرواة اتفقوا على ان الرواية : (كما يوما تحديثه) — بالرفع . . . ولم يروه احد (كما يوما تحديثه) — بالنصب — الا المفضل الضبي وحده . فانه كان يرويه منصوبا . واجماع الرواة من نحويي البصرة والكوفة على خلافه ، والمخالف اقوم منه بعلم العربية » (١) .

هذه نظرة في الاصل الثالث الذي هو الاجماع بينا فيه آراء النحاة — غير سيبويه — وموقفهم منه ومن مخالفه ، ولكون هذا الاصل غير واضح المعالم في كتاب سيبويه نكتفي ببيان ما استطعنا العثور عليه مما يمكن ان نتبين منه بصورة تقريبية موقفه من الاجماع ، اما سبب عدم تبيينه في الكتاب — كما نرى — فهو عدم وجود نحاة كثيرين مختلفي الاراء والمذاهب . وعدم وجود مدارس نحوية متعددة ، ولم تكن الخلافات في الاراء قد ظهرت بصورة واضحة على النحو الذي نراه بعد زمنه حيث تشعبت الاراء واختلفت المذاهب واستقرت قواعد النحو واصوله ، وتبينت ادلة النحاة وحججهم وخاصة في زمن ابن جنبي وابن الانباري وابن الحاجب وابن مالك وابي حيان ومن جاء بعدهم .

وقد ذكر سيبويه في كتابه الاجماع وصرح به — سواء اكان اجماع العرب ام اجماع النحويين — وعبر عنه بعبارات مختلفة منها لفظة أجمع او مجموعون او نحوهما ومنها تعبيره بـ (كل العرب) او (كل النحاة) او نحوهما .

فما عبر عنه بلفظة الاجماع الصريحة قوله في باب (مضاعف الفعل واختلاف العرب فيه) : « والتضعيف ان يكون آخر الفعل حرفان من موضع واحد ، وذلك نحو : (رددت) و (وددت) و (اجتررت) . . فاذا تحرك الحرف الاخير فالعرب مجموعون على الادغام » (٢) .

وقوله في باب (الشئين اللذين ضم احدهما الى الاخر فجعلنا بمنزلة اسم واحد كـ (عيضموز) و (عنتريس) : « وتقول : (انت تأتينا كل صباح مساء) ليس الا . وجعل لفظهن في ذلك الموضع كلفظ (خمسة عشر) ولم بين ذلك في غير

١ — المصدر نفسه ج ٢ ص ٥٩٠-٥٩٢ ، وينظر تفصيل المسألة في ج ٢ ص ٥٨٥ - ٥٩٢ .

٢ — الكتاب ج ٢ ص ١٥٨ .

هذا الموضوع . وهذا قول جميع من نثق بعلمه وروايته عن العرب ولا اعلمه الا قول الخليل « (١) » .

ومما عجز عنه بانه لغة كل العرب قوله : « واما (أمام) فكل العرب تذكره اخبرنا بذلك يونس » (٢) .

ومما عجز فيه عما اجمع عليه بانه لغة كل العرب او نحو ذلك : ما جاء في (باب النداء) من قوله : « فاما المفرد اذا كان منادى فكل العرب ترفعه بغير تنوين ، وذلك لانه كثر في كلامهم فحذفوه وجعلوه بمنزلة الاصوات نحو : (حوب) وما اشبهه » (٣) .

وقد لا يذكر لفظة تدل على الاجماع انما يفهم من العبارة كما في قوله في باب : (تغيير الاسماء المبهمة اذا صارت علامات خاصة) : « وذلك (ذا) و (ذي) و (تا) و (ألا) و (ألاء) وتقديرها : (الاع) ، هذه الاسماء لما كانت مبهمة تقع على كل شيء وكثرت في كلامهم خالفوا بها ما سواها من الاسماء في تحقيرها وغير تحقيرها ، وصارت عندهم بمنزلة (لا) و (في) ونحوها بمنزلة الاصوات نحو : (غاق) و (حاء) ومنهم من يقول : (غاق) واشباهها . فاذا صار اسما عمل فيه ما عمل بـ (لا) لانك قد حولته الى تلك الحال كما حولت (لا) . وهذا قول يونس والخليل ومن رأينا من العلماء » (٤) .

وقد يكتفي بان يقول (وهو قول العرب) معبرا عن اجماعهم ، مثاله قوله : « واذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها ضمة او كسرة فانك تصيرها بين بين ، وذلك قولك : (هذا درهم اختك) ، و (من عتد امك) وهو قول العرب وقول الخليل » (٥) .

او يقول : (وليس احد من العرب الا يقول ذاك) مثاله قوله : « فأما (النبي) فان العرب قد اختلفت فيه فمن قال : (النباء) قال : (كان مسيلمة نبيي) سوء) تقديرها : (نبيي) . . . ومن قال : (أنبياء) قال : (نبيي) سوء) . . . واما (النبوة) فلو حقرتها لهمزت ، وذلك قولك : (كان مسيلمة نبوته نبئة سوء) لان تكسير (النبوة) على القياس عندنا ، لان هذا الباب لا يلزمه البديل ، وليس من العرب احد الا وهو يقول : (تنبأ مسيلمة) ، وانما هو من « انبأت » (٦) .

٢ - الكتاب ج ٢ ص ٣٥ .

١ - الكتاب ج ٢ ص ٥٣ - ٥٤ .

٤ - الكتاب ج ٢ ص ٤٢ .

٣ - الكتاب ج ١ ص ٣٠٤ .

٦ - الكتاب ج ٢ ص ١٢٦ .

٥ - الكتاب ج ٢ ص ١٦٤ .

وقد يوضح اجماعهم بذكره أنهم لا يختلفون في الشيء من ذلك قوله :
 « ولا يختلف النحويون في نصب : (التب) اذا قلت : « ويح له وتبساله » (١)
 ومثله قوله مبينا اجماع العرب على تخفيف احدى الهمزتين اذا اجتمعتا من
 كلمتين : « واعلم ان الهمزتين اذا التقتا وكانت كل واحدة منهما من كلمة فان
 اهل التحقيق يخففون احدهما ويستقلون بتحقيقهما معا لما ذكرت لك ، كما
 استقل اهل الحجاز تحقيق الواحدة ، فليس من كلام العرب ان تلتقي همزتان
 فتحققا » (٢) .

او يؤكد الاجماع بعدم علمه بأن احدا يقول خلافه ، مثال ذلك قوله في باب :
 (الاضافة الى ما ذهب فاؤه من بنات الحرفين) : « وذلك (عدة) و (زنة)
 فاذا أضفت قلت : (عدي) و (زني) ولا ترده الاضافة الى اصله لبعدها من
 يأتي الاضافة ، لانها لو أظهرت لم يلزمها ما يلزم اللام لو ظهرت من التغيير لوقوع
 الياء عليها . . . فان قلت : اضع (الفاء) في آخر الحرف لم يجوز ، ولو جاز ذا
 لجاز ان تضع (الواو) و (الياء) اذا كانت لا ما في اول الكلمة اذا صغرت ،
 الا تراهم جاعوا بكل شيء من هذا في التحقير على اصله ، وكذا قول يونس ولا
 نعلم احدا يوثق بعلمه قال خلاف ذلك » (٣) .

وقد يستدل سيبويه باجماع العرب على التكلم بشيء على عدم جواز خلافه
 كما يتضح من قوله في باب (ما يكون فيه هو) و (انت) و (انا) و (نحن)
 وأخواتهن (فصلا) : « واعلم ان ما كان فصلا لا يغير ما بعده عن حاله التي كان
 عليها قبل ان يذكر وذلك قولك : (حسبت زيدا هو خيرا منك) و (كان عبد
 الله هو الظريف) قال الله - عز وجل - : « ويرى الذين أوتوا العلم الذي
 أنزل اليك من ربك هو الحق » (٤) . وقد زعم ناس ان (هو) ههنا صفة ،
 فكيف يكون صفة وليس في الدنيا عربي يجعلها صفة للمظهر ؟ ولو كان ذلك كذلك
 لجاز : (مررت بعبد الله هو نفسه) و (هو) ههنا مستكرهه لا يتكلم بها العرب ،
 لانه ليس من مواضعها عندهم ، ويدخل عليهم : (ان كان زيد هو الظريف)
 و (ان كنا لنحن الصالحين) ، فاعرب تنصب هذا والنحويون اجمعون ، ولو كان
 صفة لم يجوز ان يدخل عليه اللام ، لانك لا تدخلها في ذا الموضع على الصفة فتقول :

٢ - الكتاب ج ٢ ص ١٦٧ .

٤ - سبأ ، الآية ٦ .

١ - الكتاب ج ١ ص ١٦٨ .

٢ - الكتاب ج ٢ ص ٨٥ .

(ان كان زيد للظريفُ عاقلاً) . ولا يكون (هو) ولا (نحن) ههنا صفة وفيهما اللام (١) .

ولم يكن يجوز مخالفة ما اجمع النحاة على القول به او ما اجمعت العرب على النطق به ، لان الناطق بما يخالف ما اجمعت العرب على النطق به او القائل بما لم يقله النحاة قائل مالا يقوله احد . وقد اتضح لنا هذا من قوله : « وانما بنات الاربعة صنف لا زيادة فيه كما ان بنات الثلاثة صنف لا زيادة فيه . واما (سفرجل) فمن بنات الخمسة وهو صنف من الكلام وهو الثالث ، وقصته كقصه (جعفر) . فالكلام لا زيادة فيه ولا حذف على هذه الاصناف الثلاثة . فمن زعم ان (الراء) في (جعفر) زائدة او (الفاء) فهو ينبغي له ان يقول : انه (فعلم) او (فعفل) وينبغي له ان يقول في (غلقت) : (فعلق) ، وان جعل الاولى زائدة ان يقول : (غفعل) ، لانه يجعلهن كحروف الزوائد كما تقول : (افعل) و (فوعل) و (فعول) و (فعلم) كذلك تقول هذا لانه لا بد لك من ان تجعل احدهما بمنزلة (الالف) و (الياء) و (الواو) وينبغي له ان يجعل الاخيرين في (فرزدق) زائدين فيقول : (فعلق) . فاذا قال هذا النحو جعل الحروف غير الزوائد زوائد وقال مالا يقوله احد . وينبغي له ان جعل الاولين زائدين ان يكون عنده (فرفع) وان جعل الحرفين الزائدين (الزاي والذال) قال : (فعزل) . فهذا قبيح لا يقوله احد » (٢) .

والمخالفة - عنده - لما تكلم به جميع العرب قبيحة ايضا وان جازت قياسا وقياس النحويين ما لم يتكلم به العرب مستكره ممتنع . صرح بهذا في باب : (اضمار المفعولين اللذين تعدى اليهما فعل الفاعل) فقال : « اعلم ان المفعول الثاني قد تكون علامته اذا اضمر في هذا السبب العلامة التي لا تقع (ايا) موقعها وقد تكون علامته إذا أُضمر (ايتا) فأمّا علامة الثاني التي لا تقع (ايا) موقعها فقولك : (اعطانيه) و (اعطانيك) هكذا اذا بدأ المتكلم بنفسه . فان بدأ بالمخاطب قبل ، نفسه فقال : (اعطاكني) او بدأ بالغائب قبل نفسه فقال : (قد اعطاهوني) فهو قبيح لا تكلم به العرب ، ولكن النحويين قاسوه . وانما قبح عند العرب كراهية ان يبدأ المتكلم في هذا الموضع بالأبعد قبل الاقرب . ولكن تقول : (اعطاك اياي) و (اعطاه اياي) فهذا كلام العرب . وجعلوا (ايا) تقع هذا الموقع اذ قبح

هذا عندهم كما قالوا : (اياك رأيت) و (اياي رأيت) اذ لم يجوز (ني رأيت) ولا (ك رأيت) .

فاذا كان المفعولان اللذان تعدى اليهما فعل الفاعل مخاطبا وغائبا فبدأت بالمخاطب قبل الغائب ، فان علامة الغائب العلامة التي لا تقع موقعها (ايا) فان بدأت بالغائب فقلت : (اعطاهوك) فهو في القبح وانه لا يجوز بمتزلة الغائب والمخاطب اذا بدىء بهما قبل المتكلم ولكنك اذا بدأت بالغائب قلت : (قد اعطاه اياك) . واما قول النحويين : (قد اعطاهوك) و (اعطاهوني) فانما هو شيء قاسوه لم تكلم به العرب فوضعوا الكلام في غير موضعه ، وقياس هذا لو تكلم به كان هينا» (١) .

وتمتنع مخالفة جميع العرب والنحويين عند سبويه الذي يقول في باب (ما تجري عليه صفة ما كان من سببه وصفة ما التبس به او بشيء من سببه كمجرى صفته التي خلصت له) : « وان زعم زاعم انه يقول : (مررت برجل مخالط بدنه داء) ففرق بينه وبين المنون . قيل له : الست تعلم ان الصفة اذا كانت للاول فالتنوين وغير التنوين سواء اذا اردت باسقاط التنوين معنى التنوين نحو قولك : (مررت برجل ملازم اباك) و (مررت برجل ملازم ابيك ، وملازمك) ؟ فانه لا يجد بدا من ان يقول : (نعم) والا خالف جميع العرب والنحويين » (٢) .

هذه معظم الاشارات التي ورد فيها الاجماع بلفظه او بلفظ آخر كان المقصود به أو المفهوم منه الاجماع ، او مخالفة الاجماع ، استطعت العثور عليها في كتاب سبويه ، وحاولت أن اعرض من خلالها موقف سبويه من الاجماع - سواء اكان اجماع النحاة ام اجماع العرب - وموقفه ممن خالف هذا الاجماع على قدر ما تبين لي من هذه النصوص . وبصورة ظننت انها اقرب ما يكون الى ما قصده سبويه بعباراته في هذه المواضع .

١ - الكتاب ج ١ ص ٢٨٢ - ٢٨٤ .

٢ - الكتاب ج ١ ص ٢٢٧ وينظر من ص ٢٢٦ .

الفصل الرابع استصحاب الحال

الاستصحاب في اللغة : الملازمة وعدم المفارقة .

وعند الاصوليين : الحكم ببقاء امر في الزمن الحاضر بناء على ثبوته في الزمن الماضي حتى يقوم الدليل على تغييره .

فكل امر علم بوجوده ثم حصل الشك في عدمه فانه يحكم ببقائه بطريق الاستصحاب لذلك الوجود .

وكل امر علم بعدمه ثم حصل الشك في وجوده فانه يحكم باستمرار عدمه بطريق الاستصحاب لذلك العدم .

فاذا اشترى شخص شيئاً بشرط سلامته من العيب فجاء ليرده واختلف مع البائع في وجود العيب عند البائع وعدم وجوده ، فالقول قول البائع لتمسكه بالصفة الاصلية وهي السلامة ، وعلى المشتري الاثبات (١) .

وهو احد اصول الفقه المختلف فيها وهي : الاستحسان والمصالح المرسلة والاستصحاب والعرف وشرع من قبلنا ومذهب الصحابي .

وقد عرفه ابن حزم بانه بقضاء حكم الاصل الثابت بالنصوص حتى يقوم الدليل منهما - الكتاب والسنة - على التغيير . يقول : « اذا ورد النص في القرآن او السنة الثابتة في امر ما على حكم ما ثم ادعى مدع ان ذلك الحكم قد انتقل او بطل من اجل انه انتقل ذلك الشيء عن بعض احواله او لتبدل زمانه ، او لتبدل مكانه فعلى مدعي انتقال الحكم من اجل ذلك ان يأتي ببرهان من نص قرآن او سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثابتة على ان ذلك الحكم قد انتقل او بطل ، فان جاء به صح قوله ، وان لم يأت فهو مبطل فيما ادعى من ذلك . والقرض على الجميع الثبات على ما جاء به النص ما دام يبقى اسم ذلك الشيء المحكوم عليه ، لانه اليقين ، والثقله دعوى وشرع لم يأذن به الله تعالى ، فهما مردودان كاذبان حتى يأتي النص بهما » (٢) .

١ - ينظر : اصول الفقه الاسلامي . زكي الدين شعبان ص ١٩٩ .

٢ - الاحكام في اصول الاحكام ، ج ٥ ص ٢ ، وينظر ابن حزم محمد ابو زهرة ص ٣٧٣ .

وقد شرح الشيخ محمد ابو زهرة مذهب ابن حزم هذا بقوله: « وترى من هذا ان الاستصحاب هو بقاء الحكم المبني على النص لابقاء مجرد الاصل ، فهو مفيد بان الاصل يجب ان يكون مبنيًا على النص ، وليس على مجرد اصل ثابت من الاباحة الاصلية ، وذلك لان الاصل عند ابن حزم في الاشياء ليس هو الاباحة الاصلية بل التوقف حتى يرد النص من الشرع - اي شرع كان ولو قبل محمد (ص) ، وان الناس دائماً مخاطبون بالشرائع ، ولكنه لا يلبث طويلا في الحكم بالتوقف بل يقرر ما يؤدي الى ان الاصل في الاشياء الاباحة ، وذلك لانه يقرر ان آدم كان رسولا من الله تعالى لذريته ، وقد بين الله سبحانه وتعالى اباحة الاشياء الا ما حرمها عليه » (١) .

اما غير ابن حزم من علماء الاصول فقد كان لكل منهم رأي فيما يدل عليه الاستصحاب فهذا الشوكاني يقول : « معناه ان ما ثبت في الزمن الماضي فالاصل بقاؤه في الزمن الحاضر والمستقبل ، مأخوذ من المصاحبة وهو بقاء ذلك الامر ما لم يوجد ما يغيره فيقال : الحكم الفلاني كان فيما مضى وكل ما كان فيما مضى ولم يظن عدمه فهو مظنون البقاء » (٢) .

اما ابن قيم الجوزية فقد قال في الاستصحاب : « انه استدامة ما كان ثابتا ، ونفي ما كان منقيا ، أي بقاء الحكم القائم نفيا واثباتا حتى يقوم الدليل على تغيير الحالة ، فلا استدامة لا تحتاج لدليل ايجابي » (٣) .

والاستصحاب عند الاصوليين انواع ثلاثة :

الاول : استصحاب الحكم الاصيلي للاشياء وهو الاباحة عند عدم الدليل على خلافه ، وهذا النوع من الاستصحاب لم يخالف احد من العلماء في العمل به وان خالف بعضهم في تسميته استصحابا .

الثاني : استصحاب العدم الاصيلي او البراءة الاصلية ، كالحكم ببراءة الذمة من التكليف الشرعية والحقوق حتى يوجد الدليل الذي يدل على شغلها كالاتزام او الاتلاف .

الثالث : استصحاب ما دل الشرع على ثبوته لوجود سببه ، كثبوت الملك عند وجود السبب الذي يفيدته ، وثبوت الحل بين الزوجين عند جريان العقد الذي يفيدته .

١ - ابن حزم : محمد ابو زهرة ص ٢٧٢ - ٢٧٤ .

٢ - ابن حزم : محمد ابو زهرة ص ٢٧٢ .

٣ - ابن حزم : محمد ابو زهرة ص ٢٧٢ .

وهكذا كل حكم دل الشرع على ثبوته عند وجود سببه الذي يرتب عليه فانه يعتبر باقيا حتى يقوم الدليل على زواله .

وهذا النوع ايضا لا خلاف بين العلماء في العمل به (١) .

فالاستصحاب بانواعه لا يثبت حكما جديدا . بل يستمر به الحكم الثابت بالدليل الدال عليه كالأباحة الأصلية او العدم الأصلي او حكم الشرع بشيء بنسأ على وجود سببه ، ولهذا يقول العلماء : ان الاستصحاب حجة لبقاء ما كان على ما كان لا لاثبات ما لم يكن (٢) .

اما الاستصحاب عند علماء العربية فهو ما يتضح من تعريف ابن الأنباري له بان « المراد به استصحاب حال الاصل في الاسماء وهو الاعراب ، واستصحاب حال الاصل في الافعال وهو البناء حتى يوجد في الاسماء ما يوجب البناء ويوجد في الافعال ما يوجب الاعراب ، وما يوجب ، البناء في الاسماء هو شبه الحرف او تضمن معنى الحرف ، فشبه الحرف في نحو : (الذي) وتضمن معنى الحرف في نحو : (كيف) . وما يوجب الاعراب في الافعال هو مضارعة الاسم في نحو : (يذهب) و (يكتب) و (يركب) وما اشبه ذلك .

ومثال التمسك باستصحاب الحال في الاسم المتمكن ان تقول : الاصل في الاسماء الاعراب ، وانما يبني منها ما اشبه الحرف او تضمن معناه ، وهذا الاسم لم يشبه الحرف ولا تضمن معناه فكان باقيا على اصله في الاعراب .

ومثال التمسك باستصحاب الحال في الفعل ان تقول في فعل الامر : الاصل في الافعال البناء وانما يعرب منها ما شابه الاسم ، وهذا الفعل لم يشابه الاسم فكان باقيا على اصله في البناء » (٣) .

فاستصحاب الحال اذن دليل من الادلة المعتبرة عند الاصوليين والنحويين الا انه من اضعف الادلة . فقد اعتبره الاصوليون دليلا سلبيا لا دليلا ايجابيا ، اذ انه بقاء الاصل على ما هو عليه لعدم الدليل على التغيير ، ولانه سلبى على ذلك النحو قسر الفقهاء انه آخر ما يرجع اليه عند الفتوى . يقول محمد ابو زهرة : « فقد جاء في (ارشاد الفحول) للشوكاني ما قاله الخوارزمي من انه هو آخر مدار الفتوى ،

١ - ينظر في ذلك : اصول الفقه الاسلامي ، زكي الدين شعبان ص ٢٠٠ - ٢٠٢ .

٢ - اصول الفقه الاسلامي . زكي الدين شعبان ص ٢٠٣ .

٣ - لمع الادلة . ص ١٤١-١٤٢ ، وينظر الاقتراح ص ٧٢ .

فان المفتي اذا سئل عن حادثة يطلب حكمها في الكتاب ثم في السنة ثم في الاجماع ثم في القياس ، فان لم يجده يأخذ حكمه من استصحاب الحال في النفي والاثبات فان كان التردد في زواله فالاصل بقاءه . وان كان التردد في ثبوته فالاصل عدم بقاءه « (١) .

اما النحاة فقد مثل ابن الانباري رأيهم ، وكان يرى انه احد الادلة المتبعة يقول : « من تمسك به خرج عن عهده المطالبة بالدليل ومن عدل عن الاصل افتقر الى اقامة الدليل لعدوله عن الاصل ، واستصحاب الحال احد الادلة المتبعة » (٢) .

وكرر هذا القول في مواضع كثيرة من كتابه (الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين) في اثناء عرضه لاراء البصريين او الكوفيين وبراهينهم على قواعدهم التي يضعونها واحكامهم التي يطلقونها (٣) .

ومع هذا فقد اعتبره من اضعف الادلة ولا يجوز التمسك به ما وجد دليل على خلافه . يقول : « واستصحاب الحال من اضعف الادلة ولهذا لا يجوز التمسك به في اعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف او تضمن معناه ، وكذلك لا يجوز التمسك به في بناء الفعل مع وجود دليل الاعراب من مضارعة الاسم . وعلى هذا قياس ما جاء من هذا النحو » (٤) .

وقريب من هذا قوله في اثناء كلامه على الخلاف في (نعم) و (بش) افعالان هما ام اسمان : « ومنهم من تمسك بان قال : الدليل على انهما فعلان ماضيان انهما مبنيان على الفتح ، ولو كانا اسمين لما كان لبنائهما وجه ، اذ لا علة ههنا توجب بناءهما . وهذا تمسك باستصحاب الحال ، وهو من اضعف الادلة » (٥)

ومع ذلك فابن الانباري يرى جواز الاعتراض على الاستدلال باستصحاب الحال فيسقط به الاستدلال على ضده . يقول في اثناء حديثه عن ذلك مفسرا معناه وطريق الاستفادة منه : « وهو ان يذكر دليلا يدل على زوال استصحاب الحال ، مثل ان يدلل الكوفي على زواله اذا تمسك به البصري في بناء فعل الامر ، فيبين ان فعل الامر

- ١ - ابن حزم . محمد أبو زهرة ص ٢٧٢ .
- ٢ - الانصاف . الطبعة الرابعة بتحقيق محمد محيي الدين ج ١ ص ٢٠٠ ، وينظر لمع الادلة ص ٤ والاقتراح ص ٧٢ .
- ٣ - ينظر الانصاف ج ١ ص ٢٩٦ و ج ٢ ص ٤٨٠-٤٨١ و ٦٢٤ و ٧١٩ وغيرها .
- ٤ - لمع الادلة ص ١٤٢ ، وينظر الاقتراح ص ٧٣ .
- ٥ - الانصاف . الطبعة الرابعة بتحقيق محمد محيي الدين ج ١ ص ١١١ - ١١٢ .

مقتطع من الفعل المضارع مأخوذ منه ، والفعل المضارع قد اشبه الاسم وزال عنه استصحاب حال البناء ، وصار معربا بالشبه فكذلك فعل الامر .

والجواب ان يبين ان ما توهم دليلا لم يوجد ، فيبقى التمسك باستصحاب الحال صحيحا « (١) .

وقد استدلت النحاة - بصريون وكوفيون - بهذا الاصل عندما لم يجدوا دليلا آخر من سماع او قياس وفي مواضع كثيرة ذكر بعضها ابن الانباري في كتابه « الانصاف » عندما عرض آراءهم في المسائل المختلف فيها وبراهينهم عليها .

وكان البصريون يرون انه يحافظ على الاصل في الكلمة حتى تخرج عن شبيهه سائر اخواتها او تخالفهن في شيء او حكم فتعطي حكما مخالفا للاصل (٢) .

ومن المسائل التي استدلت عليها البصريون باستصحاب الحال :

استدلالهم على ان الناصب للمفعول هو الفعل لا الفاعل بالاصل الذي هو : (ان الاسماء لا تعمل) قالوا : « انما قلنا ان الناصب للمفعول هو الفعل لا الفاعل وذلك انا اجمعنا على ان الفعل له تأثير في العمل ، اما الفاعل فلا تأثير له في العمل لانه اسم ، والاصل في الاسماء ان لا تعمل وهو باق على اصله في الاسمية فوجب ان لا يكون له تأثير في العمل ، وازافة مالا تأثير له في العمل الى ماله تأثير ينبغي ان يكون لا تأثير له » (٣) .

واستدلالهم على ان (كم) الاستفهامية مفردة بالاصل الذي هو : (الاصل في الكلمات الافراد) فقالوا : « انما قلنا انها مفردة ، لان الاصل هو الافراد ، وانما التركيب فرع ومن تمسك بالاصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل ، ومن عدل عن الاصل افتقر الى اقامة الدليل لعدوله عن الاصل » (٤) .

وذهابهم الى ان حرف القسم لا يعمل محذوفا بغير عوض ، فقالوا : « اجمعنا على ان الاصل في حروف الجر ان لا تعمل مع الحذف ، وانما تعمل مع الحذف في بعض المواضع اذا كان لها عوض ولم يوجد ههنا . فبقينا فيما عداه على الاصل ، والتمسك بالاصل تمسك باستصحاب الحال » (٥) .

١ - الافراب في جدل الاعراب ص ٦٢ - ٦٤ . وينظر الاقتراح ص ٧٣ .

٢ - ينظر الانصاف الطبعة الرابعة بتحقيق محمد محيي الدين ج ٢ ص ٧١٢ - ٧١٣ .

٣ - المصدر السابق ج ١ ص ٨٠ .

٤ - الانصاف - الطبعة الرابعة بتحقيق محمد محيي الدين ج ١ ص ٣٠٠ . وينظر الاقتراح ص ٧٢ .

٥ - المصدر السابق ج ١ ص ٣٩٦ . وينظر الاقتراح ص ٧٢ .

واستصبحوا الحال كذلك في ذهابهم الى ان (أو) لا تكون بمعنى (الواو) ولا بمعنى (بل) فقالوا : « الاصل في (أو) ان تكون لاحد الشيتين على الابهام بخلاف (الواو) و (بل) ، لان (الواو) معناها : الجمع بين الشيتين ، والاصل في كل حرف ان لا يدل الا على ما وضع له ، ولا يدل على معنى حرف آخر ، فنحن تمسكنا بالاصل ومن تمسك بالاصل استغنى عن اقامة الدليل ، ومن عدل عن الاصل بقي مرتها باقامة الدليل ولا دليل لهم يدل على صحة ما ادعوه » (١) .

ويتضح من النص المتقدم انهم استدلوا بالاصل وتمسكوا به في الرد على الكوفيين في ذهابهم الى ان (أو) تجيء بمعنى (الواو) و (بل) .

ولم يكن هذا هو الموضوع الوحيد الذي رد فيه البصريون على الكوفيين احكامهم النحوية وقواعدهم التي بنوها ، انما تمسكوا بالاصل واستصبحوا الحال في مسائل اخرى كثيرة خالفوا فيها الكوفيين وردوا عليهم فيها . من هذه المواضع : اختلافهم في فعل الامر ، فقد ذهب الكوفيون الى انه معرب ، لانه مقتطع من المضارع والمضارع معرب لمضارعه الاسم . وذهب البصريون الى انه مبني لانه اصل قائم برأسه وليس فيه شبه الاسم والاصل في الافعال البناء فقالوا : « انما قلنا انه مبني على السكون ، لان الاصل في الافعال ان تكون مبنية ، والاصل في البناء ان يكون على السكون ، وانما اعرب ما اعرب من الافعال ، او بنى منها على فتحة لمشابهة ما بالاسماء ، ولا مشابهة بوجه ما بين فعل الامر والاسماء ، فكان باقيا على اصله في البناء » (٢) .

واختلافهم في مجيء (ان) الشرطية بمعنى (اذ) فقد اجاز ذلك الكوفيون ومنعه البصريون بقولهم : « اجمعنا على ان الاصل في (ان) ان تكون شرطا ، والاصل في (اذ) ان تكون ظرفا ، والاصل في كل حرف ان يكون دالا على ما وضع له في الاصل ، فمن تمسك بالاصل فقد تمسك باستصحاب الحال ، ومن عدل عن الاصل بقي مرتها باقامة الدليل ، ولا دليل لهم يدل على ما ذهبوا اليه » (٣) .

وردهم على الكوفيين ذهابهم الى ان (السين) التي تدخل على الفعل المستعمل نحو : (سأفعل) اصلها (سوف) .

١ - المصدر نفسه ، ج ٢ ص ٤٨٠ - ٤٨١ . ٢ - المصدر نفسه ، ج ٢ ص ٥٢٤ .
٣ - المصدر نفسه ج ٢ ص ٦٢٢ - ٦٢٤ .

فقال البصريون : انها اصل بنفسها ، لان الاصل في كل حرف يدل على معنى ان لا يدخله الحذف ، وان يكون اصلا بنفسه ، و (السين) حرف يدل على معنى فينبغي ان يكون اصلا في نفسه لا مأخوذا من غيره (١) .

ومثل ذلك ردهم على الكوفيين في ذهابهم الى ان الفاظ الاشارة يجوز ان تأتي اسماء موصولة . فقالوا : « انما قلنا ذلك لان الاصل في (هذا) وما اشبهه من اسماء الاشارة ان يكون دالا على الاشارة و (الذي) وسائر الاسماء الموصولة ليست في معناها فينبغي ان لا يحمل عليها . وهذا تمسك بالاصل واستصحاب الحال ، وهو من جملة الادلة المذكورة ، فمن ادعى امرا وراء ذلك بقي مرتبنا باقامة الدليل ، ولا دليل لهم يدل على ما ادعوه » (٢) .

وقد يستدل البصريون على الحكم بادلة متعددة احدها استصحاب الحال كما فعلوا في استدلالهم على ان (كيف) لا يجازى بها ، فقد استدلوا بادلة ثلاثة احدها قولهم : « ان الاصل في الجزاء ان يكون بالحرف إلا أن يضطر الى استعمال الاسماء . ولا ضرورة هنا تلجئ الى المجازاة بها ، فينبغي ان لا يجازى بها لانا وجدنا (أيا) تُغني عنها » (٣) .

ومثله استدلالهم على عدم جواز حذف آخر المقصور والممدود عند التثنية اذا كثرت حروفهما ، بالنقل والقياس واستصحاب الحال فقالوا : « انه لا يحذف منهما شيء ، لأن التثنية انما وردت على لفظ الواحد فينبغي ان لا يحذف منه شيء قلت حروفه او كثرت .

والذي يدل على ذلك ان العرب لم تحذف فيما كثرت حروفه كما حذف فيما قلت حروفه فقالوا في تثنية (جمادى) : (جماديين) من غير حذف قال الشاعر :

شهرى ربيع وجماديينه

وقال الاخر :

جماديين حـوما

وقال الاخر :

جماديين حـرام

١ - ينظر الانصاف ج ٢ ص ٦٤٦ .

٢ - المصدر السابق ج ٢ ص ٧١٩ .

٣ - ينظر المصدر نفسه ج ٢ ص ٦٤٤ .

فثنوا ذلك على تمام الاسم على الاصل من غير حذف ، والعدول عن الاصل والقياس والنقل من غير دليل لا وجه له « (١) .

واستدل الكوفيون ايضا باستصحاب الحال في ردهم على البصريين الذين ذهبوا الى ان (ايهم) مبنية على الضم اذا حذف صدر صلتها . فقالوا : « والذي يدل على فساد قول من ذهب الى انه مبني على الضم ان المفرد من المبنيات اذا اضيف اعرب نحو : (قبل) و (بعد) فصارت الاضافة توجب اعراب الاسم . و (أي) اذا افردت اعربت ، فلو قلنا انها اذا اضيفت بنيت لكان هذا نقضا للاصول وذلك محال » (٢) .

واستدل به من النحاة المتفردين بآرائهم ابن الأنباري الذي كان يرى وجوب التمسك بالاصل ما لم يوجد دليل على الخروج عن الاصل ، ولم يكن يجيز مخالفة الاصل من غير دليل ، وقد اتضح ذلك من رده على الكوفيين في ذهابهم الى ان (ان واخواتها) لا تعمل الرفع في الخبر وتعمل النصب في الاسم فقط فقال : « والذي يدل على فساد ما ذهبوا اليه انه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الاسماء النصب الا ويعمل الرفع ، فما ذهبوا اليه يؤدي الى ترك القياس ومخالفة الاصول لغير فائدة وذلك لا يجوز . فوجب ان تعمل في الخبر الرفع كما عملت في الاسم النصب » (٣) .

واستدل به ابن مالك في رده على من قال بان (كان واخواتها) لا تدل على الحدث فقال : « من قال ان (كان واخواتها) لا تدل على الحدث فهو مردود بان الاصل في كل فعل الدلالة على المعنيين فلا يقبل اخراجهما عن الاصل الا بدليل » (٤) .

اما سيبويه فقد استدل بهذا الدليل في مواضع كثيرة من كتابه وان لم يصرح به ولم يسمه استصحاب حال او استصحاب اصل كما رأينا ذلك عند البصريين والكوفيين وغيرهم من النحاة . الا اننا حاولنا تتبع المواضع التي استدل عليها باستصحاب الاصل فيها وفي امثالها فوجدناها كثيرة منها ما ينخص ابنية الكلم ومنها ما ينخص الاساليب والعبارات ، ومنها ما كان عاما .

فمن امثلة استدلاله بالاصل في معرفة ابنية الكلم والحروف الاصلية منها والزائدة قوله في اثبات اصالة (الواو) في نحو : (الوكوك) و (ورنتل) : « فأما (ورنتل) فالواو من نفس الحرف ، لان « الواو » لا تتراد اولا ابدا . و (الوكوك)

١ - الانصاف - الطبعة الرابعة بتحقيق محمد محيي الدين ج ٢ ص ٧٥٧ - ٧٥٥ .
٢ - ينظر الانصاف ج ٢ ص ٧١٢ .
٣ - ينظر المصدر السابق ج ١ ص ١٨٥ .
٤ - ينظر الاقتراح ، ص ٧٢ .

كذلك ، ولا تجعل (الواو) زائدة لأنها بمنزلة « القلقال » (١) .

فاستدل بالاصل وهو (لا تتراد الواو اولا ابدا) على اصالتها في الكلمتين .
ومثله استدلاله بالاصل وهو (ليس في الكلام فعولى) على ان الالف اصلية
في (قطوطى) و (شجوجى) ونحوهما . يقول : « وأما (قَطَوَطَى) فمبينة أنها
(فعول) لانك تقول : (قطوان) فتشتق منه ما يذهب الواو ويثبت ما الالف
بدل منه ، وكذلك : (ذلولى) ، لانك تقول : (اذ لوليت) وانما هي :
(افعولت) وكذلك (شجوجى) وان لم يشتق منه ، لانه ليس في الكلام (فعولى)
وفيه « فعول » (٢) .

ومنه استدلاله بالاصلين اللذين هما : (لا تكون الميم زائدة اولا الا في الاسماء
الجارية على افعالها) و (لا يلتقي في الاسماء ولا في الصفات التي ليست جارية على
الافعال المزيدة في اولها حرفان زائدان متواليان) على ان (الميم) في (منجنيق)
اصل . يقول : « واما (منجنيق) فالميم فيه من نفس الحرف لانك ان جعلت
(النون) فيه من نفس الحرف فالزيادة لا تلحق بنات الاربعة اولا الا الاسماء من
افعالها نحو : (مدمرج) ، وان كانت (النون) زائدة فلا تتراد (الميم) معها ،
لانه لا يلتقي في الاسماء ولا في الصفات التي ليست على الافعال المزيدة في اولها
حرفان زائدان متواليان ولولم يكن في هذا الا ان الهمزة التي هي نظيرتها لم تقع
بعدها الزيادة لكانت حجة ، فانما (منجنيق) بمنزلة : (عنريس) . . . ويقوي
ذلك : (مجانيق) و « مناجين » (٣) .

وقريب منه استدلاله بالاصل (ان الرباعي لا تلحقه الزيادة من اوله الا
الاسماء المشتقة من الفعل) ، قال : (واما (يستعور) فاليساء فيه بمنزلة « عين » :
(عضر فوط) ، لان الحروف الزوائد لا تلحق بنات الاربعة اولا الا الميم التي في
الاسم الذي يكون على فعله فصار كفعل بنات الثلاثة المزيد » (٤) .

واستدلاله بالاصل وهو عدم وجود (فعَيْل) في الكلام على زيادة (الياء)
في (يهير) اولا لان وزنها (فعيل) .

وبالاصل الذي هو : (اذا تتابع حرفان اصليان في كلمة او كان فيها زيادة
لغير الحاق وجب الادغام) على ان (اليساء) في (يأجج) و (الميم) في (مهدد)
اصلان (٥) .

٢ - الكتاب ج ٢ ص ٢٤٥ ، وينظر ص ٢٥٢ .

١ - الكتاب ج ٢ ص ٢٤٧ .

٤ - الكتاب ج ٢ ص ٢٤٦ .

٢ - الكتاب ج ٢ ص ٢٤٤ .

٥ - ينظر الكتاب ج ٢ ص ٢٤٦ . وينظر في مثل هذا وقريب منه الكتاب ج ٢ ص ٢٢ - ٢٣ .

ومن امثلة استدلاله بالاصل في اثبات تصاريف معينة للكلمات ، ذهابه الى ان (بنت) تجمع على (بنات) لا على (بنات) مستدلا بالاصل الذي هو : (لا تثبت تاء التأنيث مع تاء الجمع) يقول : « فمن ذلك (بنت) اذا كان اسما لرجل تقول : (بنات) من قبل انها تاء تأنيث لا تثبت مع تاء الجمع كما لا تثبت الهاء ، فمن ثم صيرت مثلها ، وكذلك (هنت) و (اخت) لا تتجاوز هذا فيها . وان سميت رجلا بـ (ذيت) الحقت تاء التأنيث فتقول : (ذيات) وكذلك (هنت) اسم رجل تقول : « هنات » (١) .

واستدل بالاصل الذي هو (ليس في الدنيا اسم اقل عددا من اسم على ثلاثة احرف) على انه لا يجوز التسمية بكلمة من حرف واحد نحو (الباء) من (ضرب) (٢) .

واستدل بالاصل وهو عدم جواز بناء الاسماء على اكثر من شيء واحد لانه لا يجتمع شيان فيسمى به واحد ، على ان المركب يمنع من الصرف (٣) .

وقد يستدل بالاصل في منع دخول تصاريف معينة او تغييرات مختلفة في بعض الكلمات ، كامتناع تصغيرها ، او امتناع صرفها او امتناع تسكينها او نحو ذلك من الاحكام التي نراها في النصوص القادمة .

فاستدل بالاصل (ان الافعال لا تحقر) على عدم جواز (ما اميلحه) قياسا وانما هو شاذ يقول : « وسألت الخليل عن قول العرب : (ما اميلحه) فقال : لم يكن ينبغي ان يكون في القياس ، لان الفعل لا يحقر وانما تحقر الاسماء لانها توصف بما يعظم ويهون ، والافعال لا توصف فكرهوا ان تكون الافعال كالاسماء لمخالفتها اياها في اشياء كثيرة ، ولكنهم حقروا هذا اللفظ وانما يعنون الذي تصفه بالملح كأنك قلت : (مليح) شبهوه بالشيء الذي تلفظ به وانت تعني شيئا اخر نحو قولهم : (يطؤون الطريق) و (صيد عليه يومان) ونحو هذا كثير وليس شيء من الفعل ولا شيء مما سمي به الفعل يحقر الا هذا وحده وما اشبهه من قولك « ما افعله » (٤) .

واستدل بالاصل على ان (اما) اداة شرط . يقول : « واما (أما) ففيها معنى الجزاء كأنه يقول (عبد الله مهما يكن من امره فمنطلق) الا ترى ان (الفاء) لازمة

١ - الكتاب ج ٢ ص ١٠٢ .

٢ - ينظر الكتاب ج ٢ ص ٤٩ - ٥٠ .

٣ - ينظر الكتاب ج ٢ ص ٦٢ - ٦٤ .

٤ - الكتاب ج ٢ ص ١٣٥ .

لها ابدا ؟ » (١) فاستدل بالاصل وهو لزوم الفاء جوابها على انها اداة شرط .
فاخرج هذا الاستدلال بصورة شيء ثابت ومقرر بالاستفهام .

واستدل بالاصل وهو حذف النون مما الحق يجمع المذكر السالم عند الاضافة
على ان (اولو) لوسمي بها من غير اضافة لرجعت هذه النون (٢) .

ومثل ذلك استدلاله بالاصل وهو (ان العدل انما يكون عن معرفة وفي
(فعال) انما يكون عن مؤنث) على جواز صرف الاسماء المعدولة ان قصد بها
التنكير ، وجواز صرف ما جاء على (فعال) اذا سمي به مذكر ، لان (فعال)
لا يعدل عن مذكر (٣) .

ومنه ما استدل به على اثبات احكام عامة للاسماء او للافعال في التنكير
والتأنيث او في التعريف والتنكير بصرف الكلمة او منعها من الصرف .

فاستدل بالاصل (الاعراب انما يدخل الاسماء الاشد تمكنا) على ان(حسب)
اشد تمكنا من (قط) يقول : « واعلم انهم انما قالوا : (حسبك درهم)
و (قطك درهم) فاعربوا (حسبك) لانها اشد تمكنا ، الا ترى انها تدخل عليها
حرف الجر ، تقول : (بحسبك) ، وتقول : (مررت برجل حسبك) فتصنف
به ، و (قط) لا تتمكن هذا التمكن » (٤) .

وبالاصلين (حرف الجر لا يدخل الا على الاسماء) و (ما يبنى عليه ما بعده
لا يكون الا اسما) على اسمية (حسب) و (على) يقول : « واما الاسماء غير
الظروف فنحو : (بعض) و (كل) و (أي) و (حسب) ، الا ترى انك
تقول : (اصبت حسبي من الماء) و (قط) ك (حسب) وان لم تقع في جميع
مواقعها ، ولو لم تكن اسما لم تقل : (قطك درهما) فيكون مبنيا عليه .

كما ان (على) بمنزلة (فوق) وان خالفتها في اكثر المواضع ، سمعنا من
العرب من يقول : (نهضت من عليه) كما تقول : « نهضت من فوقه » (٥) .

واستدل بالاصل (المذكر قبل المؤنث) او (الاصل في الاسماء التنكير) في
مواضع متعددة منها : وجوب حمل الاسم على انه مذكر ان جهلنا نوعه حتى
يتبين انه مؤنث ، لان الاصل في الاسماء التنكير فيجب ان يحمل على الاصل (٦)
ومنع صرف الاسم المذكر الذي يسمى به مؤنث (٧) .

٢ - ينظر الكتاب ج ٢ ص ٤٢ - ٤٣ .

٤ - الكتاب ج ٢ ص ٣٥ .

٦ - ينظر الكتاب ج ٢ ص ٣٥ .

١ - الكتاب ج ٢ ص ٣١٢ .

٢ - ينظر الكتاب ج ٢ ص ٤١ .

٥ - الكتاب ج ٢ ص ٣٥ .

٧ - ينظر الكتاب ج ٢ ص ٢٢ - ٢٣ .

واستدل بالاصل (كل بناء عدل عن أصله يمنع صرفه) على منع صرف نحو : (عمر) و (زفر) معرفتين ، و (جمع) و (كنع) و (فسق) و (لكع) و (احاد) و (ثناء) ونحوهما (١) .

واستدل باصل آخر هو (ليس اصل الاسماء عندهم على ان يكون في اوائلها الزوائد وتكون على بناء الفعل) على منع صرف ما وازن الفعل من الاسماء الرباعية التي في اولها الزوائد (٢) .

واستدل باصل مضاد لهذا الاصل على اثبات قاعدة معاكسة للقاعدة السابقة ، وذلك استدلاله بقوله : (كل اسم كانت في اوله زائدة ولم يكن على مثال الفعل فانه مصروف) على صرف نحو : (اصليت) و (اسلوب) و (ينبوت) وعلى صرف نحو : (ترتب) (٣) .

واستدل بالاصل : (دخول الالف واللام انما يكون على النكرة ، وان المعارف لا تدخلها الالف واللام) في مواضع منها : ذهابه الى ان (سام ابرص) و (ام حيين) و امثالهما مما لا يقبل الالف واللام معارف . وان (ابن مخاض) و (ابن لبون) ونحوهما مما يقبل اللام نكرات (٤) .

وذهابه الى ان (عرفات) معرفة مصروفة مستدلا بهذا الاصل وبالاصل الاخر (الحال لا تأتي الا من معرفة) (٥) .

هذه المواضع التي استدلت سيبويه فيها باستصحاب الحال هي في ابنية الكلم وصرفها ومنعها من الصرف ، زيادة حروفها او اصاله هذه الحروف وقد استدلت بالاصل واستصحب الحال في الموضوعات النحوية كذلك كثيرا ويتضح ذلك من الامثلة الاتية :

استدلاله بالاصل وهو ان العرب لم تسم باسمين مفردين ، انما سمت باسم مفرد وباسم مركب من مضاف ومضاف اليه على جواز اتباع اللقب للاسم ان كان احدهما مضافا او على وجوب الاضافة ان كانا مفردين . يقول في (باب الالقاب) : « اذا لقبت مفردا بمفرد اضمته الى الالقاب وهو قول ابي عمرو ويونس والحليل وذلك قولك : (هذا سعيد كرز) و (هذا قيس قفة قد جاء) و (هذا زيد بطة) فانما جعلت (قفة) معرفة ، لانك اردت المعرفة التي اردتها

-
- ١ - ينظر الكتاب ج ٢ ص ١٤ و ١٥ . وينظر في قريب منه ج ٢ ص ٤ و ص ٣ .
 - ٢ - ينظر الكتاب ج ٢ ص ٣-٤ .
 - ٣ - ينظر الكتاب ج ٢ ص ٢ .
 - ٤ - ينظر الكتاب ج ٢ ص ٣٤ و ٣٦ .
 - ٥ - ينظر الكتاب ج ٢ ص ١٨ .

إذا قلت (هذا قيس) فلو نونت (قفة) صار الاسم نكرة ، لان المضاف انما يكون معرفة ونكرة بالمضاف اليه ، فيصير « قفة » ههنا كأنها كانت معرفة قبل ذلك ثم اضفت اليها

فاذا لقبتم المفرد بمضاف ، والمضاف بمفرد جرى احدهما على الاخر كالوصف وهو قول ابي عمرو ويونس والحليل ، وذلك قولك : (هذا زيد وزن سبعة) و (هذا عبد الله بطة يا فتى) ، وكذلك ان لقبتم المضاف بالمضاف ، وانما جاء هذا متفرقا هو والاول ، لأن اصل التسمية والذي وقع عليه الاسماء ان يكون للرجل اسمان احدهما : مضاف ، والاخر مفرد او مضاف ، ويكون احدهما وصفا للاخر ، وذلك الاسم والكنية وهو قولك : (زيد ابو عمرو) و (ابو عمرو زيد) فهذا اصل التسمية وحدها . وليس من اصل التسمية عندهم ان يكون للرجل اسمان مفردان ، فانما اجرروا الالقاب على اصل التسمية فارادوا ان يجعلوا اللفظ بالالقاب اذا كانت أسماء على اصل تسميتهم ولا يجاوزوا ذلك الحد « (١) .

ومنه استدلاله بالاصل (لا يلتقي ساكنان) في مواضع كثيرة منها : -
استدلاله به على حذف الياء من الاسم الرباعي الذي آخره (ياء) ما قبلها حرف مكسور عند الاضافة اليها يقول : « فاذا كان الاسم في هذه الصفة اذ هبت (الياء) اذا جثت يباءى الاضافة ، لانه لا يلتقي حرفان ساكنان ولا تحرك (الياء) ، لان (الياء) اذا كانت في هذه الصفة لم تنكسر ولم تنجر ولا تجد الحرف الذي قبل ياء الاضافة الا مكسورا » (٢) .

واستدل بهذا الاصل ايضا وباصل آخر هو : (ان ما قبل الالف لا يكون الا مفتوحا) على نداء المضاف الى ياء المتكلم بالحاق الياء الالف وفتحها ، يقول : « ومن قال : (يا غلامي) وقرأ : (يا عيادي) قال : (وازيديا) اذا اضاف ، من قبل انه انما جاء بالالف فالحقها الياء وحركها في لغة من جزم (الياء) . لانه لا ينجزم حرفان ، وحركها بالفتح لانه لا يكون ما قبل الالف الا مفتوحا » (٣) .

واستدل بالاصل نفسه على انه يجوز رد (الف) (مصطفي) و (ياء) (قاضي) ونحوهما اذا رخمنا (مصطفون) و (قاضون) في النداء وحذفنا (الواو والنون) منه . يقول في (باب ما اذا طرحت منه الزائدتان اللتان بمتزلة زيادة واحدة رجعت

- ١ - الكتاب ج ٢ ص ٤٩ .
- ٢ - الكتاب ج ٢ ص ١٠١ وينظر في الاستدلال بهذا الاصل ايضا ج ١ ص ٢١٤ و ٢٢٢ .
- ٣ - الكتاب ج ١ ص ٢٢١ .

حرفاً) : « وذلك قولك في رجل اسمه (قاضون) : (يا قاضي اقبل) وفي رجل اسمه (ناجي) : (يا ناجي اقبل) اظهرت (الياء) لحذف (الواو والنون) وفي رجل اسمه : (مصطفىون) : (يا مصطفى اقبل) وانما رددت هذه الحروف لانك لم تبين الواحد على حذفها كما بنيت (دم) على حذف (الياء) ولكنك حذفتهن لانه لا يسكن حرفان معا ، فلما ذهب في الترخيم ما حذفتهن لمكانه رجعتهن ، فحذف الواو والنون ههنا كحذفهما في (مسلمين) لان حذفها لم يكن الا لانه لا يسكن حرفان معا ، والياء والالف - يعني - في (قاضي) و (مصطفى) تثبتان كما تثبت (الميم) في « مسلمين » (١) .

واستدل بالاصل وهو : (لا يقع ضمير الفصل الا قبل معرفة او ما يضارعها وبعد معرفة او ما يضارعها) على ان (هو) في قولهم : (ما اظن احدا هو خير منك) ليس فصلا ، انما هو بمنزلة اسم مبتدأ (٢) .

ومما يتعلق بضمير الفصل أيضاً استدلاله على امتناع اعراب (هو) في قوله تعالى : « ويرى الذين اتوا العلم الذي انزل اليك من ربك الحق » صفة ، بالاصل الذي هو امتناع مجيء الضمائر صفات للمظهر ، ورده على من أجاز هذا الاعراب بالاصل المذكور فقال : « وقد زعم ناس ان (هو) ههنا صفة . فكيف يكون صفة وليس في الدنيا عربي يجعلها ههنا صفة للمظهر ، ولو كان ذلك كذلك لجاز : (مررت بعبد الله هو نفسه) ف (هو) ههنا مستكرهة لا يتكلم بها العرب ، لانه ليس من مواضعها عندهم » (٣) .

واستدل بان (الاصل ان يؤتى بالاقرب قبل الابد) على انه يجب ان يبتدأ بضمير المتكلم المتصل قبل ضمير المخاطب والغائب ، وبضمير المخاطب قبل ضمير الغائب (٤) .

ومن امثلة ذلك ايضا استدلاله على ان (أن) في قولنا : (كتبت اليه ان افعل) و (أمرته ان قم) هي الناصبة للافعال ، بالاصل الذي هو (دخول الباء على (ان) الناصبة للفعل) (٥) .

- ١ - الكتاب ج ١ ص ٢٣٩-٢٤٠ . وينظر في مثله ج ١ ص ٢٤٠ - ٢٤١ .
- ٢ - ينظر الكتاب ج ١ ص ٢٩٧ و ج ١ ص ٢٩٤ - ٢٩٦ .
- ٣ - الكتاب ج ١ ص ٢٩٣ - ٢٩٥ .
- ٤ - ينظر الكتاب ج ١ ص ٢٨٣ - ٢٨٤ لمعرفة تفصيل هذا .
- ٥ - ينظر ذلك في الكتاب ج ١ ص ٤٧٩ - ٤٨٠ .

واستدلالة على انه اذا اجتمع بعد حرف الاستفهام اسم وفعل كان الفعل ان يلي حرف الاستفهام اولى ، بالاصل وهو كون الاستفهام من الحروف التي يذكر بعدها الفعل (١) .

واستدلالة على وجوب كسر همزة (ان) في مثل قولهم : (علمت ان زيدا لقائم) بالاصل : (ان لام الابتداء الاصل ان يبتدأ بها) (٢) .

واستدلالة على عدم جواز ان نقول : (أأتيتنا امس نعطك اليوم) ونحن نريد تقرير هذا واثباته ، بالاصل (ان الجزاء انما يكون في غير الواجب) . يقول : « ومن ذلك ايضا (أأتيتنا امس نعطك اليوم) أي : (ان كنت اتيتنا امس اعطيناك اليوم) هذا معناه . فان كنت تريد ان تقرره بانه قد فعل فان الجزاء لا يكون ، لان الجزاء انما يكون في غير الواجب » (٣) .

واستدلالة بالاصل : (اصل الجزاء الفعل وفيه تعمل حروف الجزاء) على جواز جزم الفعل المضارع المعطوف على جواب الشرط اذا كان هذا الجواب جملة اسمية : يقول : « وقد بلغنا ان بعض القراء قرأ : « مَنْ يُضَلِّلِ اللهُ فَلَ هَادِيٍّ لَهُ ، وَيَدْرَهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ » ، (٤) وذلك لانه حمل الفعل على موضع الكلام ، لان هذا الكلام في موضع يكون جوابا ، لان اصل الجزاء الفعل وفيه تعمل حروف الجزاء . ولكنهم قد يضعون في موضع الجزاء غيره » (٥)

واستدلالة بـ (ان أدوات الشرط يجب لها الصدارة) على انها لا تعمل اذا سبقت بأحد حروف الابتداء فتكون اسم موصول ولا تعمل عمل الشرط الا في الضرورة . يقول في باب (ما يذهب فيه الجزاء مسن الاسماء) : « والحروف في هذا الباب لا يحدثن فيما بعدهن من الاسماء شيئا كما احدثت (ان) و (كان) واشباههما لانها من الحروف التي تدخل على المبتدأ والمبني عليه فلا تغير الكلام عن حاله فمن ذلك قولك : (اتذكر اذ من يأتينا نأتيه) و (ما من يأتينا نأتيه) و (اما من يأتينا فتحن نأتيه) ، وانما كرهوا الجزاء ههنا لانه ليس من مواضعه ، الا ترى انه لا يحسن ان تقول : (أتذكر اذ ان تأتينا نأتك) كما لم يجوز ان تقول (ان ان تأتينا نأتك) فلما ضارح هذا البسبب باب (ان) و (كان) كرهوا الجزاء فيه » (٦)

- ١ - ينظر الكتاب ج ١ ص ٤٥٩ .
٢ - ينظر الكتاب ج ١ ص ٤٧٢ .
٣ - الكتاب ج ١ ص ٤٤٩ .
٤ - الاعراف ، الاية ١٨٦ .
٥ - الكتاب ج ١ ص ٤٤٨ .
٦ - الكتاب ج ١ ص ٤٤٠ ، وينظر ص ٤٢٨-٤٣٩ .

واستدلالة على ان (ما يرتفع او ينتصب من الاسماء بعد حرف الجزاء (ان)
فانما يرتفع او ينتصب بفعل مقدر (بالاصل الذي هو (ان حروف الجزاء لاتدخل
الا على الافعال) . يقول : «واعلم انه لا ينتصب شيء بعد (ان) ولا يرتفع الا
بفعل ، لان (ان) من الحروف التي يبنى عليها الفعل وهي (ان) المجازاة وليست
الحروف التي يتبدأ بعدها الاسماء ليبنى عليها الاسماء» (١) .

واستدلالة بالاصل وهو (صلة الاسم الموصول لا تكون الافعال) على ان
(خلا) في قولنا : (ما خلا) لا يصح ان تكون حرفا . يقول : « واما (حاشا)
فليس باسم ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر (حتى) ما بعدها وفيه معنى الاستثناء .
وبعض العرب يقول : (ما أتاني القوم خلا عبد الله) فيجعل (خلا) بمنزلة (حاشا)
فاذا قلت : (ما خلا) فليس فيه الا النصب لان (ما) اسم ولا تكون صلته الا
الفعل هنا وهي (ما) التي في قولك : (افعل ما فعلت) الا ترى انك لو قلت :
(اتوني ما حاشا زيدا) لم يكن كلاما ؟ » (٢) .

واستدلالة بالاصل : (ان العلم لا يقع صفة لشيء) على ان (اخاك) في
قولنا : (ان الذي رأيت اخاك ذاهب) لا تكون صفة . يقول : « ومن قال :
(ان هذا اخاك منطلق) قال : (ان الذي رأيت اخاك ذاهب) ولا يكون الاخ
صفة لـ (الذي) لان (اخاك) اخص من (الذي) ولا يكون له صفة من قبل ان
(زيدا) لا يكون صفة لشيء » (٣) .

واستدلالة بالاصل (اذا اجتمع معرفة ونكرة ابتدء بالاعرف) في مواضع
منها : استدلاله على ان الاسماء في قولنا : (الحمد لله) و (العجب لك) و
(الويل لك) و (التراب لك) و (الخيبة لك) مبتدآت مبني عليها ما بعدها (٤) .

واستدلالة بكون النكرة قبل المعرفة على ان النكرة اخف من المعرفة واشد
تمكنا منها ولذلك ينصرف اكثر الكلام في النكرة ، وان لم ينصرف في المعرفة (٥) .
كما استدلل به على ان التنوين قبل الالف واللام (٦) .

واستدلالة بكون المذكر قبل المؤنث وبكونه اصلا له على ان المذكر اخف
من المؤنث واشد منه تمكنا (٧) .

٢ - الكتاب ج ١ ص ٣٧٧ .

١ - الكتاب ج ١ ص ١٢٢ .

٣ - الكتاب ج ١ ص ٢٨٧ .

٤ - ينظر الكتاب ج ١ ص ١٦٥ . وينظر ج ١ ص ٢٨٤ في الاستدلال بالاصل نفسه .

٥ - ينظر الكتاب ج ١ ص ٦ - ٧ .

٦ - ينظر الكتاب ج ١ ص ٩٤ .

٧ - ينظر الكتاب ج ١ ص ٧ .

ومثل هذين استدلاله بكون الواحد قبل الجمع على ان الواحد اشهد تمكنا من الجمع لذلك لم يصرفوا من الجمع ما جاء على مثال ليس يكون للواحد نحو : (مساجد ومفاتيح) (١) .

واستدل بملزمة (ان) لحالة واحدة لا تفارقها وهي المجازاة ، على انها ام ادوات الشرط . يقول : « وزعم الخليل ان (ان) هي ام حروف الجزاء . فسألته : لم قلت ذلك ؟ فقال : من قبل أي أرى حروف الجزاء قد يتصرفن فيمكن استفهاما ، ومنها ما يفارقه (ما) فلا يكون فيه الجزاء ، وهذه على حال واحدة ابدا لا تفارق المجازاة » (٢) .

واستدل بان كل اسم ليس يتمكن لا يدخله التنوين في المعرفة ويدخله في النكرة على ان (أيا) في الانفراد لا تكون كحالتها مضافة ، فهي نكرة لأنها منونة (٣) .

واستدل بالاصل (لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور او بين الجار وما يعمل فيه) على ان النصب في قولنا : (هذا ضارب زيد فيها وعمرا) اقوى منه في قولنا : (هذا ضارب زيد وعمرا) . في مواضع متعددة من الكتاب (٤) .

واستدل بان ادوات الامر والنهي لا يقعان الا بالفعل مظهراً او مضمراً على نصب الاسم المبني عليه الفعل او المبني على الفعل بعد هذه الادوات (٥) .

واستدل بان (حروف الاستفهام لا يفصل بها بين العامل والمعمول) على امتناع ان تقول : (زيذا هل رأيت ؟) الا ان تريد معنى (الماء) مع ضعفه . فترفع لانك قد فصلت بين المبتدأ وبين الفعل فصار الاسم مبتدأ . والفعل بعد حرف الاستفهام (٦) .

واستدل على الغاء (ما) اذا قدم خبرها على اسمها بان الاصل في (ما) ان يبتدأ بما بعدها (٧) .

واستدل على عدم اعمال (تقول) اعمال (تظن) بان الاصل في (اقول) الحكاية (٨) .

٢ - الكتاب ج ١ ص ٤٣٥ .

١ - ينظر الكتاب ج ١ ص ٧ .

٣ - ينظر الكتاب ج ١ ص ٣٩٨ - ٣٩٩ . وينظري الاستدلال بالاصل نفسه ج ١ ص ٣١١ .

٤ - ينظر الكتاب ج ١ ص ٨٩ . وج ١ ص ٩٠ ، ٥ - ينظر الكتاب ج ١ ص ٦٩ . وج ١ ص ٧٢ .

٦ - ينظر تفصيل هذا في الكتاب ج ١ ص ٦٥ ، ٧ - ينظر الكتاب ج ١ ص ٦٢ .

٨ - ينظر الكتاب ج ١ ص ٦٣ .

واستدلَّ بأن (الأصل والحدّ أن يكون الفعل مبتدأ إذا عمل): على الغاء (اظن) في قولنا: «زيد أخوك اظن» لانه كلما طال الكلام ضعف التأخير إذا عملنا الفعل (١).

واستدل بان العرب اذا عملت شيئا مضمرا لم يخرج عن عمله مظهرا في الجر والنصب والرفع . في الرد على من زعم انه اذا قال : (أزيذا مررت به ؟) انما ينصب بهذا الفعل . يقول : « فمن زعم انه اذا قال : (أزيذا مررت به ؟) انما ينصبه بهذا الفعل فهو ينبغي له ان يحره لانه لا يصل الا بحرف اضافة . واذا عملت العرب شيئا مضمرا لم يخرج عن عمله مظهرا في الجر والنصب والرفع ، تقول : (وبلد) تريد : (ورب بلد) وتقول : (زيدا) تريد : (عليك زيدا) وتقول : (الهلال) وتريد : (هذا الهلال) فكله يعمل عمله مظهرا » (٢)

واستدل بالاصل وهو (لا يجوز حذف حرف الجر مع بقاء عمله) على عدم جواز اضممار الفعل المتعدي بحرف الجر ، يقول : « ولا يجوز ان تضمر فعلا لا يصل الا بحرف جر ، لان حرف الجر لا يضمر . . . ولو جاز ذلك لقلت : (زيد) تريد : « مرزيد » (٣) .

واستدل بان الاسم قبل الصفة على ضعف حذف الاسم وبقاء صفته . يقول : « . . . واما مضارعتة في الصفة فانك لو قلت : (أتاني اليوم قوي) ، و (ألا باردا ؟) و (مررت بجميل) كان ضعيفا ولم يكن في حسن : (أتاني رجل قوي) و (الاماء باردا) و (مررت برجل جميل) الا ترى ان هذا يقبح كما ان الفعل المضارع لا يتكلم به الا ومعه الاسم لان الاسم قبل الصفة كما انه قبل الفعل » (٤) .

واستدل بكون الاسماء قبل الافعال على كونها اخف منها واشد تمكنا منها لذلك لحق الافعال الجزم والسكون ولم يلحقها التنوين . وعلى ان الفعل لا بد له من

١ - ينظر الكتاب ج ١ ص ٦١ .
٢ - الكتاب ج ١ ص ٤٩ .

٢ - الكتاب ج ١ ص ٤٤ .
٤ - الكتاب ج ١ ص ٦ .

الاسم ، والا لم يكن كلاما . في حين ان الاسم قد يستغني عن الفعل فنقول :
(الله ربنا) و (عبد الله اخونا) (١) .

يظهر من هذا ان سبويه استفاد من هذا الاصل كثيرا واعتمد عليه اعتمادا كبيرا . ونستطيع ان نستنتج منه أنه احد الادلة المعتمدة في نظره كالسمع والقياس وان كان اضعف منهما ، لان ما كان فيه دليل من سماع ، أو قياس على نص مسموع معتبر صحيح هو الاصل في الكتاب . ومع ضعف هذا الاصل فنحن نراه يبنى كثيرا من الاحكام ويضع العديد من القواعد معتمدا عليه . كما يرد بعض آراء النحاة او يضعفها او يمنعها مستندا في ذلك كله اليه - كما تبين من النصوص المتقدمة.

المصادر والمراجع

١- الكتب :

- ١ - ابن جني النحوي . الدكتور فاضل السامرائي - بغداد ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .
- ٢ - ابن حزم - حياته وعصره - آراؤه الفقهية . الشيخ محمد ابو زهرة . الطبعة الثانية مطبعة احمد علي مخيمر ١٣٩٣ هـ - ١٩٥٤ م .
- ٣ - ابنية الصرف في كتاب سيبويه - الدكتورة خديجة الحديثي - الطبعة الاولى - بغداد ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م .
- ٤ - ابو حيان النحوي - الدكتورة خديجة الحديثي - الطبعة الاولى . بغداد ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م .
- ٥ - ابو عثمان المازني ومذهبه في الصرف والنحو - رشيد عبد الرحمن العبيدي - بغداد . ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .
- ٦ - ابو علي الفارسي . عبد الفتاح شلبي . مصر ١٩٧٧ هـ - ١٩٥٨ م .
- ٧ - الاتقان في علوم القرآن . جلال الدين السيوطي . وبهامشه اعجاز القرآن للقاضي ابي بكر الباقلاني . القاهرة .
- ٨ - الاحكام في اصول الاحكام . لابي الحسن علي سيف الدين الامدي . القاهرة .
- ٩ - الاحكام في اصول الاحكام . لابي محمد علي بن حزم الاندلسي الظاهري . قوبلت على نسخة اشرف على طبعها احمد شاكر . الطبعة الثانية . مصر .
- ١٠ - اخبار ابي نواس في تاريخه وشعره ومبازله وعبثه ومجونه . لابن منظور المصري . تحقيق عمر ابو النصر . بيروت ١٩٦٩ م .
- ١١ - اخبار النحويين البصريين . لابي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي . تحقيق طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي . الطبعة الاولى ١٩٧٤ هـ - ١٩٥٥ م .
- ١٢ - ارتشاف الضرب من لسان العرب - لابي حيان النحوي . مخطوطة معهد احياء المخطوطات في جامعة الدول العربية سنة ١١١٧ هـ . نسخة مصورة .

- ١٣- أسرار العربية : لآبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن آبي سعيد الانباري تحقيق محمد بهجة البيطار . دمشق ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م .
- ١٤- الاشباه والنظائر في النحو . لجلال الدين السيوطي . الطبعة الثانية . حيدر آباد - ١٣٥٩ هـ -
- ١٥- اصول الفقه الاسلامي . زكي الدين شعبان . مطبعة دار التأليف مصر ١٩٦٤ - ١٩٦٥ م .
- ١٦- الاغاني . لآبي الفرج الاصبهاني . منشورات دار مكتبة الحياة ودار الفكر بيروت ١٩٥٥ م .
- ١٧- الاغراب في جدل الاعراب لآبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن آبي سعيد الانباري . تحقيق سعيد الافغاني . مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧ هـ - ١٩٦٧ م .
- ١٨- الاقتراح في علم اصول النحو . لجلال الدين السيوطي . الطبعة الثانية . حيدر آباد الدكن . ١٣٥٩ هـ .
- ١٩- اكتفاء القنوع بما هو مطبوع من أجل التأليف العربية في المطابع الشرقية والغربية . صححه محمد علي الميلاوي . مصر ١٣١٣ هـ - ١٨٩٦ م .
- ٢٠- انباه الرواة على انباه النحاة . لجمال الدين آبي الحسن علي بن يوسف القفطي تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم . الطبعة الاولى - دار الكتب . القاهرة . ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م .
- ٢١- الاقتصاف في مسائل الخلاف بين النخوين البصريين والكوفيين . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . الطبعة الثانية . القاهرة ١٩٥٣ م .
- ٢٢- الايضاح في غلل النحو ، لآبي القاسم الزجاجي . تحقيق مازن المبارك . طبعة دار العروبة - سلسلة كنوز العرب (١) ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م .
- ٢٣- اوضح المسالك الى الفية ابن مالك . لجمال الدين بن هشام الانصاري ، ومعه كتاب : هداية السالك الى تحقيق اوضح المسالك . لمحمد محيي الدين عبد الحميد . للطبعة الرابعة - مطبعة السعادة بمصر ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م .
- ٢٤- البحر المحيط . لآبي حيان النحوي . الطبعة الاولى . القاهرة . ١٣٢٨ هـ .

- ٢٥- البداية والنهاية في التاريخ . لابن كثير . طبع بمكتبة دار المعارف بيروت .
- ٢٦- البرهان في علوم القرآن . للامام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي . تحقيق ابو الفضل ابراهيم . الطبعة الاولى . القاهرة ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م .
- ٢٧- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة . لجلال الدين السيوطي . الطبعة الاولى بمطبعة السعادة . القاهرة ١٣٢٦ هـ .
- ٢٨- تاريخ آداب اللغة العربية - لخرجي زيدان .
- ٢٩- تأويل مشكل القرآن . لابي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة . تحقيق احمد صقر دار احياء الكتب العربية - مصر ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م .
- ٣٠- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب . ليوسف ابن سليمان بن عيسى المعروف بالاعلم الشنتمري . مطبوع على هامش طبعة بولاق لكتاب سيبويه . الطبعة الاولى مصر ١٣١٦ هـ .
- ٣١- التذييل والتكميل في شرح التسهيل لابي حيان النحوي . مخطوطات دار الكتب المصرية .
- ٣٢- تقريب المقرب . لابي حيان النحوي . مخطوطة بشر اغا - ١٧٣ .
- ٣٣- الحدود في النحو - للرمامي النحوي . ضمن مجموعة طبعت باسم : رسائل في النحو واللغة . تحقيق الدكتور مصطفى جواد . ويوسف يعقوب مسكوني . دار الجمهورية - بغداد . ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٩ م .
- ٣٤- خزانة الادب ولب لباب لسان العرب - لعبد القادر بن عمر البغدادي . الطبعة الاولى المطبعة الاميرية ببولاق القاهرة - ١٠٣٠ هـ - ١٩٣٠ م .
- ٣٥- الخصائص . لابي الفتح عثمان ابن جني . تحقيق محمد علي النجار . طبعة دار الكتب المصرية القاهرة - ١٣٧١ هـ - ١٩٥٣ م .
- ٣٦- التحليل بن احمد الفراهيدي اعماله ومنهجه . مهدي المخزومي . بغداد ١٩٦٠ م .
- ٣٧- دراسات في العربية وتاريخها . للشيخ محمد الخضر حسين . منشورات المكتب الاسلامي بدمشق . الطبعة الثانية - ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م .

- ٣٨- دراسات نقدية في النحو العربي - عبد الرحمن محمد ايوب - مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة ١٩٥٧ م .
- ٣٩- رأي في بعض الاصول اللغوية والنحوية . لعباس حسن . القاهرة ١٣٧١ هـ - ١٩٥١ م .
- ٤٠- الرد على النحاة . لابن مضاء القرطبي - تحقيق الدكتور شوقي ضيف . الطبعة الاولى القاهرة ١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧ م .
- ٤١- الزجاجي - حياته وآثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه الايضاح . مازن المبارك دمشق ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م .
- ٤٢- سر صناعة الاعراب . لابي الفتح عثمان ابن جني . تحقيق مصطفى السقا ومحمد الزفزاف وابراهيم مصطفى وعبد الله امين . الطبعة الاولى . محرم ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م .
- ٤٣- سر الفصاحة . لابي محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي . تحقيق عبد المتعال الصعيدي . القاهرة ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٣ م .
- ٤٤- سيبويه امام النحاة . لعلي التجدي ناصف . مطبعة لجنة البيان العربي . مصر ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٣ م .
- ٤٥- شرح شافية ابن الحاجب للامام رضي الدين الاسترآبادي مع شرح شواهد لعبد القادر البغدادي صاحب خزائن الادب . تحقيق : محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد مجي الدين عبد الحميد . مطبعة حجازي بالقاهرة ١٣٥٦ هـ - ١٣٥٨ هـ .
- ٤٦- شرح شواهد المغني . لجلال الدين السيوطي . تحقيق وتعليق : احمد ظافر كوجان . طبع لجنة التراث العربي . ١٣٦٨ هـ - ١٩٦٦ م .
- ٤٧- شرح المفصل لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي طبعة ادارة الطباعة المنيرية بمصر .
- ٤٨- الشعر والشعراء . لابن قتيبة . تحقيق احمد محمد شاكر . دار المعارف بمصر (١٣٨٦ - ١٣٨٧ هـ) - (١٩٦٦ - ١٩٦٧ م) .

٤٩- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العربية في كلامها . لابي الحسين احمد ابن فارس تحقيق مصطفى الشويبي . بيروت - لبنان ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م .

٥٠- صحيح البخاري . لابي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري . القاهرة ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٨ م .

٥١- ضحى الاسلام . لاحمد امين . طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م .

٥٢- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر . لمحمود شكري الالوسي البغدادي طبعة مكتبة دار البيان ببغداد ودار صادر بيروت .

٥٣- طبقات فحول الشعراء . لابن سلام . تحقيق محمد شاكر . دار المعارف للطباعة والنشر . القاهرة .

٥٤- طبقات النحويين واللغويين . لابي بكر محمد بن الحسن الزبيدي . تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم . الطبعة الاولى . مصر ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م .

٥٥- عروس الافراح في شرح تلخيص المفتاح . لبهاء الدين السبكي . القاهرة ١٩٣٧ م .

٥٦- علوم الحديث . لابي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري المعروف بابن الصلاح تحقيق نور الدين عتر . مطبعة الاصيل حلب . ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .

٥٧- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده . لابن رشيق القيرواني . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . مطبعة السعادة بمصر . الطبعة الثانية ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م .

٥٨- غاية الاحسان في علم اللسان - لابي حيان النحوي . مخطوطة دار الكتب رقم ٢٤ ش نحو .

٥٩- الفهرست لابن النديم . مطبعة الاستقامة بالقاهرة .

٦٠- فهرس شواهد سيبويه (القرآن - الحديث - الشعر) . لاحمد راتب النفاخ . طبع : دار الارشاد ودار الامانة . الطبعة الاولى . بيروت ١٣٨٩ هـ - ١٩٧٠ م .

- ٦١- في اصول اللغة والنحو . لفؤاد حنا ترزي . طبع مطبعة دار الكتب بيروت ١٩٦٩ م .
- ٦٢- في اصول النحو . لسعيد الافغاني . مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م .
- ٦٣- في النحو العربي ، نقد وتوجيه . الدكتور مهدي المخزومي . الطبعة الاولى . بيروت ١٩٦٤ م .
- ٦٤- القراءات واللهجات . لعبد الوهاب حمودة . الطبعة الاولى . القاهرة ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٨ م .
- ٦٥- الكتاب . لابي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المشهور بسينويه - طبعة بولاق الاولى بالقاهرة ١٣١٦ هـ - وطبعة دار القلم بتحقيق الاستاذ عبد السلام محمد هارون . ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م .
- ٦٦- كتاب سيبويه وشروحه - بخديجة الحديثي . الطبعة الاولى . بغداد ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٧ م .
- ٦٧- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل . لجار الله الزمخشري . وبذيله اربعة كتب . مطبعة الاستقامة . الطبعة الثانية . القاهرة ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٣ م .
- ٦٨- كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون . الحاج خليفة . طبع وكالة المعارف ١٣٦٠ هـ - ١٩٤١ م .
- ٦٩- الكنى والالقباب . للشيخ عباس القمي . المطبعة الحيدرية - النجف - ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٦ م .
- ٧٠- لسان العرب . لابن منظور .
- ٧١- اللغة والنحو . دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة - لحسن عون . الطبعة الاولى . مطبعة رويال بالاسكندرية ١٩٥٢ م .
- ٧٢- لمع الادلة . لابي البركات عبد الرحمن ابن الانباري . تحقيق سعيد الافغاني . طبع الجامعة السورية ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م .
- ٧٣- ما يجوز للشاعر في الضروزة . لابي عبد الله محمد بن جعفر القرآزي القيرواني . تحقيق المنجي الكعبي . الدار التونسية للنشر ١٩٧١ م .

- ٧٤- مجاز القرآن - لابي عبيدة معمر بن المثنى التيمي . تحقيق محمد فؤاد سزكين
الطبعة الاولى . مصر ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م .
- ٧٥- المدارس النحوية - للدكتور شوقي ضيف . دار المعارف بمصر ١٩٦٨ م .
- ٧٦- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو . مهدي المخزومي . بغداد
١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م .
- ٧٧- مراتب النحويين . لابي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي . تحقيق محمد ابو
الفضل ابراهيم . مكتبة نهضة مصر ومطبعتها .
- ٧٨- الزهر في علوم اللغة وانواعها . لجلال الدين السيوطي . تحقيق محمد احمد
جاد المولى بك ومحمد ابو الفضل ابراهيم . وعلي محمد البجاوي . الطبعة
الثالثة .
- ٧٩- المصون في الادب . لابي أحمد الحسن بن عبد الله العسكري . تحقيق عبد
السلام محمد هارون سلسلة التراث العربي . الكويت ١٩٦٠ م .
- ٨٠- المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث . للدكتور محمد احمد
ابو الفرج الطبعة الاولى دار النهضة العربية بيروت ١٩٦٦ م .
- ٨١- معاني القرآن . لابي زكريا يحيى بن زياد الفراء . تحقيق احمد يوسف نجاتي .
ومحمد علي التجار . مطبعة دار الكتب المصرية . القاهرة ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م .
- ٨٢- معجم الادباء . لياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي . طبعة مرجليوث
الثانية بمصر ١٩٢٣ م .
- ٨٣- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب . لجمال الدين بن هشام الانصاري .
تحقيق : مازن المبارك ومحمد علي احمد . مراجعة سعيد الافغاني . الطبعة
الاولى بدمشق . ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .
- ٨٤- مفتاح العلوم . لابي يعقوب يوسف بن ابي بكر محمد بن علي السكاكي .
الطبعة الاولى مصر ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م .
- ٨٥- مقدمتان في علوم القرآن وهما : مقدمة كتاب المباني ، ومقدمة ابن عطية .
آرثر جفري مصر ١٩٥٦ م .
- ٨٦- مقدمة للدراسة فقه اللغة - محمد احمد ابو الفرج . الطبعة الاولى . بيروت
١٩٦٦ م .

- ٨٧- المقتضب : لابي العباس محمد بن يزيد المررد . تحقيق محمد عبد الخالق
عضيمة . القاهرة ١٣٨٥ هـ .
- ٨٨- من اسرار اللغة . ابراهيم أنيس .. الطبعة الثانية بمطبعة لجنة البيان العربي
١٩٥٨ م .
- ٨٩- من تاريخ النحو لسعيد الافغاني . دار الفكر . بيروت .
- ٩٠- المنصف - شرح الامام ابي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف
لابي عثمان المازني النحوي . تحقيق ابراهيم مصطفى وعبد الله امين . مصر
١٣٧٣ هـ - ١٩٥٢ م .
- ٩١- منهاج البلغاء وسراج الادباء . لابي الحسن حازم القرطاجني . تحقيق محمد
الحبيب ابن الخوجة . تونس ١٩٦٦ م .
- ٩٢- منهج السالك في الكلام على الفية ابن مالك . لابي حيان النحوي . تحقيق
سدي جليزر . المطبعة الاميركية . نيوهافن ١٩٤٧ م .
- ٩٣- الموشح - ماخذ العلماء على الشعراء في عدة انواع من صناعة الشعر . لابي
عبد الله محمد بن عمران بن موسى المرزباني . تحقيق : محمد علي البجاوي
دار نهضة مصر ١٩٦٥ م .
- ٩٤- نحو التيسير - للدكتور احمد عبد الستار الجساري - طبعة جمعية نشر
العلوم والثقافة ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م .
- ٩٥- النحو العربي - العلة النحوية - نشأتها وتطورها . مازن المبارك . الطبعة
الاولى ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م .
- ٩٦- زهرة الالباء في طبقات الادباء لابي البركات ابن الانباري . تحقيق الدكتور
ابراهيم السامرائي ، مطبعة المعارف - بغداد ١٩٥٩ م .
- ٩٧- النشر في القراءات العشر - لابي الخير محمد بن محمد الدمشقي ابن الجزري .
تصحيح ومراجعة علي محمد الضباع . مصر .
- ٩٨- النهاية في غريب الحديث والاثر . لابي السعادات المبارك بن محمد الجزري
ابن الاثير تحقيق : طاهر احمد الزاوي ومحمد الطناحي . الطبعة الاولى .
القاهرة ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م .

٩٩- النهر المساد من البحر لابي حيان النحوي . مطبوع على هامش البحر المحيط .
الطبعة الاولى - القاهرة ١٣٢٨ هـ .

١٠٠- نيل الاوطار شرح منتقى الاخبار من احاديث سيد الاخير محمد بن علي بن
محمد الشوكاني . الطبعة الثالثة . مصر . ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م .

١٠١- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية - لجلال الدين السيوطي .
الطبعة الاولى مطبعة السعادة مصر . ١٣٢٧ هـ .

١٠٢- وفيات الاعيان وانباء ابناء الزمان . لابن خلكان . تحقيق محمد مجي الدين
عبد الحميد . مطبعة السعادة . القاهرة ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م .

٢ - المجالات :

١ - صحيفة دار العلوم الصادرة في يناير (كانون الثاني ١٩٤٨ م) مقالة بعنوان
(سيبويه حياته وكتابه) . للدكتور احمد احمد بدوي .

٢ - مجلة عالم الفكر - المجلد الاول - العدد الثالث . اكتوبر . نوفمبر - ديسمبر
١٩٧٠ م . مقالة بعنوان (مشكلات القياس في اللغة العربية) للدكتور عبد
الصبور شاهين .

٣ - مجلة المجمع العلمي العراقي - البحوث والمحاضرات لمؤتمر الدورة الثانية
والثلاثين ببغداد ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م . مقالات متعددة منها : تحرير
افعل التفضيل من ربة قياس نحوي فاسد للاستاذ محمد الفاضل ابن عاشور ،
وتعليق عليها للاستاذ امين الخولي ، وبحث الشذوذ والقياس في اللغة والنحو»
طبع المجمع العلمي العراقي ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .

٤ - مجلة مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما من ١٩٣٢ - ١٩٦٢ م - القسم الثالث
مجموعة القرارات العلمية من الدورة الاولى الى الدورة الثامنة والعشرين .
قرارات بشأن الاستشهاد بالحديث مبنية على بحث للشيخ محمد الخضر حسين
فيه . القاهرة - ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م .

الموضوعات

٥	مقدمة :
٧	تمهيد :
٧	نزول القرآن الكريم
٧	بداية جمع اللغة
٩	سبب تفاوت ما جمع من اللغة في الصحة والثبوت
١٠	اختلاف المؤرخين في نشأة النحو العربي
١٠	سبب وضع النحو واول الكتب فيه
١٧	الخليل بن احمد وكتابه العين
١٧	سيبويه والكتاب
١٧	اعتماده على كتابي عيسى بن عمر
١٨	آراء فيه

القسم الأول

الشاهد في كتاب سيبويه

الفصل الأول :

٢٩	القرارات
٢٩	القرآن والقراءات
٣١	اهتمام سيبويه بآيات القرآن الكريم و اعتماده عليها
٣١	الفرق بين القرآن والقراءات عند المفسرين
٣١	الاهتمام بجمع القرآن وتوحيده وضبطه
٣١	تأكيد سيبويه على نزول القرآن بلغة العرب وعلى ما يعنون
٣٢	قياسه على آيات القرآن الكريم . ونفيه عنها اوجه الاعراب غير المرضية
٣٢	اكتاره من الاستشهاد به في مناقشاته النحويين وردوده عليهم

- ٤١ عدم تجويزه حمل الآيات على غير الظاهر
- ٤٢ القراءات معنى القراءة
- ٤٢ القراءات السبع والخلاف في المقصود بها . وتميزها بعد القرن الرابع
- ٤٣ الاختلاف في تواترها . وآراء المفسرين فيها
- ٤٣ أوجه الاختلاف بين القراءات السبع
- ٤٥ اقسام ما يروى في القرآن
- ٤٦ علماء العربية وموقفهم من الاحتجاج بها
- ٤٧ موقف كل من البصريين والكوفيّين منها
- ٤٨ موقف النحاة المتأخرين واختلافهم في الاحتجاج بها
- ٥٠ سبويه والقراءات
- عدم تحطّته اية قراءة وحمله القراءة المفردة والضعيفة على احدى لغات
- ٥١ العرب
- ٥١ رأي عبد الفتاح شلبي في موقف سبويه من القراءات وردنا عليه
- اهتمام سبويه بالقراءة وبمجيئها منسوبة الى اهل مدينة او الى لغة قبيلة
- ٥٣ لا الى قاريء معين
- ٥٤ قياسه على القراءات . وقياس القراءات على لغات العرب الفصيحة الجيدة
- ٥٦ موقفه مما ورد فيه قراءتان او اكثر من الآيات
- ٥٩ خلاصة موقفه من الاحتجاج بالقراءات

الفصل الثاني : الحديث

٦١

- ٦١ الحديث والخلاف بين النحاة في الاحتجاج به
- ٦٢ موقف المبانعين : ابن الضائع . ابو حيان
- ٦٤ موقف المجوزين : ابن مالك ابن هشام . ابن خروف . ابن الدماميني
- ٦٥ موقف المتوسطين بين الفريقين : الشاطبي . السيوطي
- ٦٦ موقف المحدثين من الاحتجاج به وعلى رأسهم الشيخ محمد الخضر حسين
- ٦٩ قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة في الاجاديب التي يجوز الاحتجاج بها
- ٦٩ سبويه والحديث

- ٦٩ ذكره الحديث تقوية وتأييدا لما ورد في الآيات القرآنية
- ٧١ ذكره الحديث ليين نوعا من التعبير يجوز فيه اوجه متعددة من الاعراب
- ٧١ ذكره الحديث من غير ان يشبهه بشيء مكتفيا به
- خلاصة في موقف سيويه من الحديث وفي سبب عدم تصريحه بان
- ٧٥ ما ذكره حديث

٧٧

الفصل الثالث : كلام العرب

- ٧٧ النثر
- ٧٧ القبائل المجمع على فصاحتها وصفاء لغتها عند النحاة
- ٧٨ القبائل التي ترك النحاة الاحتجاج بلغتها
- لا يحتج بكلام المولدين في اللغة ومذهب الزمخشري في جواز الاحتجاج
- ٧٨ بشعري تمام
- ٧٩ اللغة المنقولة : قسمان : تواتر وآحاد
- الشروط التي يجب توفرها في اللغة المحتج بها من حيث الناقل والمنقول
- ٨٠ عنه والزمان والمكان
- ٨٠ شروط المسموع عند البصريين
- ٨١ اخذ الكوفيين عن قبائل لم يأخذ عنها البصريون
- ٨٢ موقف سيويه من مشور كلام العرب
- ٨٢ اعتباره لغة الحجاز هي الاولى القدمى ، تفضيلها على غيرها
- ٨٥ لغة تميم بعد الحجازية في الفصاحة والحسن
- لغات اخرى اعتبرها حسنة لانها لغة لمن ترضى عربيتهم : (قيس .
- ٨٨ بنو اسد . طيء . بنو عدي من تميم . بنو سليم)
- ٩٠ قبائل لم يصف لغتها بفصاحة ولا بضعف (بنو سعد . كعب . وغني)
- قبائل وصف لغتها بانها ليست الجيدة العربية ، او قليلة وليست بالاصل :
- ٩٠ (خثعم . فزارة)
- ٩١ قبائل اعتبر لغتها رديئة جدا (بكر بن وائل وقوم من ربيعة)
- ٩٢ لم يصرح فيه بالقبيلة المتكلمة به

- ما سمعه هو او احد شيوخه عن فصحاء العرب او العرب الفصحاء أو
 ٩٢ من يوثق به منهم
 ما سمعه ممن يرويه عن العرب ، او سمعه هو او احد شيوخه من رجل
 ٩٤ من العرب او من بعض العرب
 ٩٤ درجات هذا المسموع الذي احتج به غير ما ذكر
 ٩٨ خلاصة موقفه من كلام العرب المشور
 ١٠٠ الشعر . منزلته عند العرب
 ١٠٠ مقارنة ابن رشيق وغيره بين الشعر والنثر في المزية والفضل
 ١٠١ ما يحتمله الشعر من الضرورات . من الف فيها او تحدث عنها
 ١٠٤ تبين موقف النحويين من الاحتجاج بالشعر
 ١٠٤ تقسيم علماء الادب الشعراء الى طبقات حسب الزمن وتأليفهم الكتب فيها
 ما يحتج به كل من البصريين والكوفيين من هذه الطبقات . وتبين
 ١٠٦ موقف علماء المدرستين منها
 ١١٠ سيبويه والشعر
 ١١٠ موقف النحاة من شواهد سيبويه الشعرية وتوثيقهم اياها
 ١١١ اهتمام القدماء بهذه الشواهد ، وطعن بعضهم عليها
 ١١٢ رتب ما استشهد به سيبويه من الاشعار وطريقة توثيقه اياها ونسبتها
 ١١٩ خلاصة موقفه من الاحتجاج بالشعر

القسم الثاني

أصول النحو في الكتاب

- ١٢٣ تمهيد في نشأة اصول النحو وتأثر النحاة بالفقهاء فيها... ..
 تعريف بهذه الاصول - (النقل او السماع . . القياس . الاجماع .
 ١٢٣ استصحاب الحال)

١٢٩

الفصل الاول : السماع

- ١٢٩ جهود العلماء في جمع اللغة من البوادي واعتمادهم على من زار
 الحواضر من الاعراب

- ١٣٣ ... سبب أخذهم عن البوادي وتركهم الحواضر
- السماع هو الأساس الأول الذي بنيت عليه قواعد علوم لغتنا من نحو
- ١٣٤ ... وصرف
- اهتمام علماء اللغة بالسموع ووضعهم البحوث في (شروط الناقل لها
- والتكلم بها وسند الرواية وطبقات الرواة .. واقسام الميروي
- ١٣٤ ... وشروطه ودرجات جودته)
- ١٣٥ ... تقسيم السموع الى متواتر وآحاد
- ١٣٦ ... موقف النحاة مما ثبت تواتره وهو القرآن الكريم ومنهم سيبويه
- ١٣٨ طبقات القراء . انواع القراءات . القراءات الشاذة وموقف النحاة منها
- ١٤١ ... النوع الثاني من السموع وهو الحديث النبوي الشريف
- ١٤١ ... نظرة سريعة في اختلاف موقف النحويين من الاحتجاج به
- رأي الشيخ محمد الحضرمي . وقرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة
- ١٤٣ ... لنتيجة بحثه فيه
- ١٤٥ ... خلاصة موقف سيبويه من الاحتجاج بالحديث
- ١٤٥ ... كلام العرب هو النوع الثالث من السموع
- ما وضعه علماء اللغة من البحوث في الشروط التي يجب توفرها في اللغة
- ١٤٦ ... المنقولة من حيث روايتها وسند روايتها ، ومن رويت عنه
- ١٤٦ ... طرق الاخذ والتحمل للغة المنقولة
- ١٥٠ ... المرسل والمجهول والافراد وشروطها وحكم الاحتجاج بكل منها
- ١٥١ ... الشروط التي يجب توفرها في ناقل اللغة والذين نقلت عنهم اللغة
- لغات القبائل العربية ودرجاتها في الفصاحة وما احتج به منها كل من
- ١٥٤ ... البصريين والكوفيين
- ارتباب علماء النحو بالشعر ادى بعلماء الادب الى تقسيم الشعراء الى
- ١٥٨ ... طبقات زمنية
- ١٥٩ ... ما احتج به كل من البصريين والكوفيين من هذه الطبقات
- لا يحتج بشعر لا يعلم قائله الا ما ورد في كتاب سيبويه ، والخلاف بين
- ١٦١ ... النحويين فيه

- ١٦٣ موقف سيويه
- اهتمام سيويه بالسماع وتأكيده عليه وتصريحه به في الشواهد التي
- ١٦٣ احتج بها وان لم ينسبها
- ١٦٣ تأكيده على تبين درجة اللغة المسموعة من الفصاحة تبعاً للقبيلة المتحدثة بها
- ١٦٤ اشتراطه الا نقول الا ما قالته العرب ولا نتكلم الا بما سمع عنها ...
- من روى عنهم سيويه اللغة التي احتج بها من منظوم ومثور من شيوخه
- ١٦٥ وغيرهم
- ترتيب ما احتج به سيويه على درجات سماعه هو له او سماع احد شيوخه
- ١٧٠ او من يثق به
- القبائل التي اهتم سيويه بالاختلاف عنها واعتمد عليها وترتيبها في الفصاحة
- معتمدين على ما وصف به كلا منها من قوة وفصاحة او ضعف وقلة
- ١٩١ اورداء وقبح
- مقارنة بين ما اختلفت فيه لغات القبائل وتبينه اوضح اللغتين او اقوامها
- ١٩٥ خلاصة في ان ما وضعه علماء العربية المتأخرين في اللغة المحتج بها من
- شروط لراويها والتكلم بها قد اتضح وجوده في الكتاب ...
- ٢٠٦
- ٢٠٩ ما احتج به سيويه هو شعر شعراء الطبقات الثلاث الاول ...
- ٢١٠ موقف المتأخرين من شواهد الكتاب تأييداً وطعناً ...
- ما نسب من شواهد سيويه الى قائلها ودرجات هذه النسبة في الكتاب
- دقته في توثيق النصوص والشواهد الشعرية بذكره ما هو مصنوع
- وما وضعه النحويون وما يروى لمولد وما وردت فيه اكثر من
- ٢١٠ رواية وعلى اكثر من وجه ...
- ٢٢٠ خلاصة موقف سيويه مما ورد في الكتاب من شواهد شعرية ...

٢٢١

الفصل الثاني : القياس

- ٢٢١ معنى القياس لغة واصطلاحاً عند علماء العربية المتقدمين والمحدثين ...
- ٢٢٤ الحاجة الى القياس ، سهولة القياس ...
- القياس قديم في اللغة - النحاة الذين اخذوا به وتوسعوا فيه من
- ٢٢٤ المدرستين ...

- ٢٣١ رأي ابن جنبي وشيخه الفارسي في القياس . والبحوث التي عقدها فيه ...
- ٢٣٣ اركان القياس : الاصل المقيس عليه واختلاف النحاة فيه
- ٢٣٤ شروط المسموع الذي يقاس عليه والخلاف فيها بين النحاة
- حيرة النحاة المحدثين في المقصود بالمطرود والشاذ عند القدماء . عرض
٢٣٦ لآراء بعضهم
- ٢٤٠ اللغات التي يقاس عليها . القياس على الكثير المطرد
- ٢٤٦ القليل الوارد عن العرب الذي قيس عليه وأقسامه
- ٢٤٨ سيبويه والقياس . . بناؤه ابوابا كاملة في ما قيس على كلام العرب ...
قد يصرح بلفظ القياس او يعبر عنه بالفاظ اخرى تدل عليه (القياس .
٢٤٩ الوجه . المطرد . المتلبي . هو قول العرب)
- ٢٥٣ المقيس عليه عنده وشروطه
- وضوح الاقسام التي ذكرها الباحثون في القياس من (مطرد . وغالب
٢٥٨ وكثير وقليل ونادر) في الكتاب
- ٢٧١ المقيس هو الركن الثاني : شروطه آراء النحاة المتأخرين فيه
- ٢٧١ الخلاف بين النحاة في (ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم)
المقيس عند سيبويه . ما قيس على ما كثر واطرد في كلام العرب .
٢٧٣ ولا يصح الكلام بمسالم لم يرد عنهم
- ٢٧٦ خلاصة موقفه من المقيس
- الحكم : هو الركن الثالث . معناه وشروطه وانواعه (واجب ، ممنوع .
٢٧٧ حسن ، قبيح)
- تقسيم الحكم الى رخصة وغيرها . وهي الضرورة . أقسامها ودرجاتها
٢٧٨ في الحسن والقبح
- ٢٧٩ تسبب الحكم عن علة ، اقرار الحكم مع زوال العلة
امور متفرعة في الحكم الذي اجتمع له اكثر من علة . او اذا كان عاما
٢٨٠ او خاصا
- ظهور انواع الحكم التي ذكرها المتأخرون في الكتاب واستعمال سيبويه
٢٨٣ اياها ودرجاتها عنده

- استعماله احكاما اخرى لم تذكر في تقسيم المتأخرين ٢٩٨
- الرخصة : هي ما جاز استعماله الضرورة الشعرية ٢٩٩
- موقف النحاة المتأخرين منها وانواعها عندهم (الاخفش ابن قاراس ٣٠٥
- المقبرواني ابن جني . ابن عصفور . ابن مالك . ابن هشام . ابو حيان ٣٠٥
- موقف سيويه من الضرورة وانواعها عنده قياسا واضطرارا ٣٠٥
- من الضرائر ما هو جائز في الشعر قبيح في الكلام ومنها ما هو قبيح ٣٠٨
- في الشعر ٣٠٨
- من الضرورة ما يختص بالكلام المثور ٣١٤
- الضرورة عند الفارسي وابن جني وحازم القرطاجني ٣١٦
- العلة : هي الركن الرابع ٣١٧
- اول من علل النحو ابن ابي اسحاق ٣١٧
- النحاة الاوائل الذين عنوا بالتعليل وبسطوا القول فيه ٣١٧
- اول من الف في العلة : . واول كتاب وصل لنا فيها ٣٢٠
- انواع العلل عند : الزجاجي . ابن جني ٣٢٤
- انواع العلة عند والدينوري ابن السراج ٣٢٨
- رد ابن جني على ابن السراج في باب العلة وعلة العلة ٣٣١
- اقسام الكلام المعلل عند ابن جني ٣٣١
- اختلاف النحاة في جواز التعليل بعلمتين او اكثر ورأى بعضهم في جواز ٣٣٣
- التعليل بعشر علل ٣٣٣
- شروط العلة وصفاتها . وما تصح به وتقبح ٣٣٤
- العلة القاصرة واختلاف النحويين في جواز التعليل بها ٣٣٤
- قد تتعارض العلل . وقد يعلل حكيمان بعلة واحدة ٣٣٦
- الخلاف في التعليل بالامور العدمية ٣٣٨
- الخلاف في جواز كون العكس شرطا في العلة ، وفي التعليل بما يسلم ٣٣٨
- الى الدور ٣٣٨
- وصف العلة وكيفية ذلك والاراء فيه ٣٣٩
- تعدد مسالك العلة عند السيوطي وابن جني ٣٤١

- ٣٤٥ القوادح في العلة
- ٣٤٧ تشعب البحث في العلة وشروطها وانواعها وابطوابها ادى الى تعقيد البحث النحوي
- ٣٤٨ قول من قال بان العلة انفساد للنحو ، والرد على هذا القول
- ٣٤٩ ابن مضاه والتعليل
- ٣٥١ رد ابن خروف على ابن مضاه في طعنه على النجاة بسبب العلة
- ٣٥١ ابو حيسان والتعليل
- ٣٥٣ رأي المحدثين ، ووقوفهم موقفين متضادين من العلة
- ٣٥٤ للعلة عند سيبويه
- ٣٥٤ تعليقات الخليل وظهورها وبسهولة استعمالها في الكتاب
- ٣٥٦ تصريح سيبويه بلفظ العلة في كثير من مواضع التعليل في الكتاب
- ٣٥٧ قد يعلل في موضع البحث وقد يحيل على موضع سابق او يشير الى موضع لاحق
- ٣٦٠ وقد يشير الى العلة ثم يوضحها ويشرحها بعد الانتهاء من الحديث على المسألة
- ٣٦١ عدم تصريحه بلفظ العلة انما تبين انه يعلل المسألة من خلال حديثه عنها
- ٣٦٢ قد تكون العلة قصيرة واضحة وقد تكون علة مركبة مبنية على مواضع اخرى معلنة
- ٣٦٤ قد يشرح العلة بالامثلة من موضع آخر مغلل
- ٣٦٦ اذا تشابهت العلل في الموضع الواحد وتعددت اتى بها بكل سهولة ويسر
- ٣٦٨ وقد ترد التعليقات المختلفة في الموضع الواحد على الواجه المختلفة
- ٣٨٩ انواع العلل التي وردت في الكتاب
- ٣٨٩ أنواع القياس
- ٣٨٩ أنواع القياس عند علماء العربية
- ٣٩٢ انواع للقياس عند سيبويه ، تطبيق ما ذكره النجاة من انواع على ماورد في الكتاب
- ٤٠٨ تعارض السماع والقياس ورأي النجاة المتأخرين فيما يأخذ به منهم
- ٤٠٨ اذا تعارضت

- ٤١٦ ... خلاصة في موقف سيبويه من السماع والقياس : ...
- ٤١٧ ... اعتماده على السماع وعدم اجازته القياس في مسألة الا اذا تأكد ورود سماع مؤيد له ...
- ٤١٧ ... اعتباره القياس من غير سماع تطاولا من القائم به ...
- ٤١٧ ... ما لم يجز فيه القياس يعتمد فيه على السماع - لان الاعتماد في الاصل عنده على السماع ...
- ٤١٨ ... لا يصح القياس في بعض المسائل لانه ليس كل حرف يصنع به ذلك ...
- ٤١٨ ... امتناع القياس على ما قل ولم يقسو ...
- ٤١٨ ... لا يميز القياس الا على الكثير المطرد فلا يقاس على القليل ولا على الشاذ ...
- ٤٢٣ ... عدم تجويزه تغيير ما ورد عن العرب من اللفاظ او العبارات . ولا يميز ان نقيس على ما غيرته العرب عن امثاله لكثرة استعماله . او للتخفيف او نحو ذلك ...
- ٤٢٥ ... رأيه في وجوب ان تأخذ بالقياس ونستعمله فيما لم يرد به سماع فان ورد السماع في شيء فاننا نترك القياس ونستعمل المسموع . فاذا ورد ما يوافق القياس من المسموع استعمالنا ايها شئنا ...
- ٤٢٨ ... خلاصة في رأي من انكر القياس في اللغة ورأي من رأى وجوب توسيعه في اللغة والنحو ...

٤٣١

الفصل الثالث : الاجماع

- ٤٣١ ... معناه لغة واصطلاحاً عند علماء اصول الفقه ...
- ٤٣٣ ... الاجماع عند علماء العربية ...
- ٤٣٣ ... المسائل التي استدلت عليها البصريون بالاجماع ...
- ٤٣٤ ... استدلال الكوفيين به ...
- ٤٣٥ ... مخالفة الاجماع واختلاف النحاة في جوازها ...
- ٤٤١ ... استدلال سيبويه بالاجماع وقلة ذلك في الكتاب ...
- ٤٤٤ ... عدم تجويزه مخالفة ما اجمع النحاة على القول به او ما اجمعت العرب على النطق به ...

الفصل الرابع . : استصحاب الحلك : ٤٤٦

- ٤٤٦ معناه لغة واصطلاحاً عند علماء أصول الفقه
- ٤٤٧ أنواعه وشروطه عندهم
- ٤٤٨ الاستصحاب عند علماء العربية
- ٤٥٠ استدلال البصريين به
- ٤٥٣ استدلال الكوفيين به
- ٤٥٣ استدلال بعض النحاة المستقلين به
- ٤٥٣ استدلال سيبويه به في مواضع كثيرة من الكتاب وامثلة لذلك
- ٤٦٥ مصادر البحث ومراجعته

١٩٣

١٩٤

١٩٥

١٩٦

١٩٧

١٩٨

١٩٩

٢٠٠

٢٠١

٢٠٢

٢٠٣

٢٠٤

٢٠٥

٢٠٦

٢٠٧

٢٠٨

٢٠٩

٢١٠

٢١١

٢١٢

٢١٣

٢١٤

٢١٥

٢١٦

٢١٧

٢١٨

٢١٩

٢٢٠

٢٢١

٢٢٢

٢٢٣

٢٢٤

٢٢٥

٢٢٦

٢٢٧

٢٢٨

٢٢٩

٢٣٠

٢٣١

٢٣٢

٢٣٣

٢٣٤

٢٣٥

٢٣٦

٢٣٧

٢٣٨

٢٣٩

٢٤٠

٢٤١

٢٤٢

٢٤٣

٢٤٤

٢٤٥

٢٤٦

٢٤٧

٢٤٨

٢٤٩

٢٥٠

٢٥١

٢٥٢

٢٥٣

٢٥٤

٢٥٥

٢٥٦

٢٥٧

٢٥٨

٢٥٩

٢٦٠

٢٦١

٢٦٢

٢٦٣

٢٦٤

٢٦٥

٢٦٦

٢٦٧

٢٦٨

٢٦٩

٢٧٠

٢٧١

٢٧٢

٢٧٣

٢٧٤

٢٧٥

٢٧٦

٢٧٧

٢٧٨

٢٧٩

٢٨٠

٢٨١

٢٨٢

٢٨٣

٢٨٤

٢٨٥

٢٨٦

٢٨٧

٢٨٨

٢٨٩

٢٩٠

٢٩١

٢٩٢

٢٩٣

٢٩٤

٢٩٥

٢٩٦

٢٩٧

٢٩٨

٢٩٩

٣٠٠

٣٠١

٣٠٢

٣٠٣

٣٠٤

٣٠٥

٣٠٦

٣٠٧

٣٠٨

٣٠٩

٣١٠

٣١١

٣١٢

٣١٣

٣١٤

٣١٥

٣١٦

٣١٧

٣١٨

٣١٩

٣٢٠

٣٢١

٣٢٢

٣٢٣

٣٢٤

٣٢٥

٣٢٦

٣٢٧

٣٢٨

٣٢٩

٣٣٠

٣٣١

٣٣٢

٣٣٣

٣٣٤

٣٣٥

٣٣٦

٣٣٧

٣٣٨

٣٣٩

٣٤٠

٣٤١

٣٤٢

٣٤٣

٣٤٤

٣٤٥

٣٤٦

٣٤٧

٣٤٨

٣٤٩

٣٥٠

٣٥١

٣٥٢

٣٥٣

٣٥٤

٣٥٥

٣٥٦

٣٥٧

٣٥٨

٣٥٩

٣٦٠

٣٦١

٣٦٢

٣٦٣

٣٦٤

٣٦٥

٣٦٦

٣٦٧

٣٦٨

٣٦٩

٣٧٠

٣٧١

٣٧٢

٣٧٣

٣٧٤

٣٧٥

٣٧٦

٣٧٧

٣٧٨

٣٧٩

٣٨٠

٣٨١

٣٨٢

٣٨٣

٣٨٤

٣٨٥

٣٨٦

٣٨٧

٣٨٨

٣٨٩

٣٩٠

٣٩١

٣٩٢

٣٩٣

٣٩٤

٣٩٥

٣٩٦

٣٩٧

٣٩٨

٣٩٩

٤٠٠

٤٠١

٤٠٢

٤٠٣

٤٠٤

٤٠٥

٤٠٦

٤٠٧

٤٠٨

٤٠٩

٤١٠

٤١١

٤١٢

٤١٣

٤١٤

٤١٥

٤١٦

٤١٧

٤١٨

٤١٩

٤٢٠

٤٢١

٤٢٢

٤٢٣

٤٢٤

٤٢٥

٤٢٦

٤٢٧

٤٢٨

٤٢٩

٤٣٠

٤٣١

٤٣٢

٤٣٣

٤٣٤

٤٣٥

٤٣٦

٤٣٧

٤٣٨

٤٣٩

٤٤٠

٤٤١

٤٤٢

٤٤٣

٤٤٤

٤٤٥

٤٤٦

٤٤٧

٤٤٨

٤٤٩

٤٥٠

٤٥١

٤٥٢

٤٥٣

٤٥٤

٤٥٥

٤٥٦

٤٥٧

٤٥٨

٤٥٩

٤٦٠

٤٦١

٤٦٢

٤٦٣

٤٦٤

٤٦٥

٤٦٦

٤٦٧

٤٦٨

٤٦٩

٤٧٠

٤٧١

٤٧٢

٤٧٣

٤٧٤

٤٧٥

٤٧٦

٤٧٧

٤٧٨

٤٧٩

٤٨٠

٤٨١

٤٨٢

٤٨٣

٤٨٤

٤٨٥

٤٨٦

٤٨٧

٤٨٨

٤٨٩

٤٩٠

٤٩١

٤٩٢

٤٩٣

٤٩٤

٤٩٥

٤٩٦

٤٩٧

٤٩٨

٤٩٩

٥٠٠

٥٠١

٥٠٢

٥٠٣

٥٠٤

٥٠٥

٥٠٦

٥٠٧

٥٠٨

٥٠٩

٥١٠

٥١١

٥١٢

٥١٣

٥١٤

٥١٥

٥١٦

٥١٧

٥١٨

٥١٩

٥٢٠

٥٢١

٥٢٢

٥٢٣

٥٢٤

٥٢٥

٥٢٦

٥٢٧

٥٢٨

٥٢٩

٥٣٠

٥٣١

٥٣٢

٥٣٣

٥٣٤

٥٣٥

٥٣٦

٥٣٧

٥٣٨

٥٣٩

٥٤٠

٥٤١

٥٤٢

٥٤٣

٥٤٤

٥٤٥

٥٤٦

٥٤٧

٥٤٨

٥٤٩

٥٥٠

٥٥١

٥٥٢

٥٥٣

٥٥٤

٥٥٥

٥٥٦

٥٥٧

٥٥٨

٥٥٩

٥٦٠

٥٦١

٥٦٢

٥٦٣

٥٦٤

٥٦٥

٥٦٦

٥٦٧

٥٦٨

٥٦٩

٥٧٠

٥٧١

٥٧٢

٥٧٣

٥٧٤

٥٧٥

٥٧٦

٥٧٧

٥٧٨

٥٧٩

٥٨٠

٥٨١

٥٨٢

٥٨٣

٥٨٤

٥٨٥

٥٨٦

٥٨٧

٥٨٨

٥٨٩

٥٩٠

٥٩١

٥٩٢

٥٩٣

٥٩٤

٥٩٥

٥٩٦

٥٩٧

٥٩٨

٥٩٩

٦٠٠

٦٠١

٦٠٢

٦٠٣

٦٠٤

٦٠٥

٦٠٦

٦٠٧

٦٠٨

٦٠٩

٦١٠

٦١١

٦١٢

٦١٣

٦١٤

٦١٥

٦١٦

٦١٧

٦١٨

٦١٩

٦٢٠

٦٢١

٦٢٢

٦٢٣

٦٢٤

٦٢٥

٦٢٦

٦٢٧

٦٢٨

٦٢٩

٦٣٠

٦٣١

٦٣٢

٦٣٣

٦٣٤

٦٣٥

٦٣٦

٦٣٧

٦٣٨

٦٣٩

٦٤٠

٦٤١

٦٤٢

٦٤٣

٦٤٤

٦٤٥

٦٤٦

٦٤٧

٦٤٨

٦٤٩

٦٥٠

٦٥١

٦٥٢

٦٥٣

٦٥٤

٦٥٥

٦٥٦

٦٥٧

٦٥٨

٦٥٩

٦٦٠

٦٦١

٦٦٢

٦٦٣

٦٦٤

٦٦٥

٦٦٦

٦٦٧

٦٦٨

٦٦٩

٦٧٠

٦٧١

٦٧٢

٦٧٣

٦٧٤

٦٧٥

٦٧٦

٦٧٧

٦٧٨

٦٧٩

٦٨٠

٦٨١

٦٨٢

٦٨٣

٦٨٤

٦٨٥

٦٨٦

٦٨٧

٦٨٨

٦٨٩

٦٩٠

٦٩١

٦٩٢

٦٩٣

٦٩٤

٦٩٥

٦٩٦

٦٩٧

٦٩٨

٦٩٩

٧٠٠

٧٠١

٧٠٢

٧٠٣

٧٠٤

٧٠٥

٧٠٦

٧٠٧

٧٠٨

٧٠٩

٧١٠

٧١١

٧١٢

٧١٣

٧١٤

٧١٥

٧١٦

٧١٧

٧١٨

٧١٩

٧٢٠

٧٢١

٧٢٢

٧٢٣

٧٢٤

٧٢٥

٧٢٦

٧٢٧

٧٢٨

٧٢٩

٧٣٠

٧٣١

٧٣٢

٧٣٣

٧٣٤

٧٣٥

٧٣٦

٧٣٧

٧٣٨

٧٣٩

٧٤٠

٧٤١

٧٤٢

٧٤٣

٧٤٤

٧٤٥

٧٤٦

٧٤٧

٧٤٨

٧٤٩

٧٥٠

٧٥١

٧٥٢

٧٥٣

٧٥٤

٧٥٥

٧٥٦

٧٥٧

٧٥٨

٧٥٩

٧٦٠

٧٦١

٧٦٢

٧٦٣

٧٦٤

٧٦٥

٧٦٦

٧٦٧

٧٦٨

٧٦٩

٧٧٠

٧٧١

٧٧٢

٧٧٣

٧٧٤

٧٧٥

٧٧٦

٧٧٧

٧٧٨

٧٧٩

٧٨٠

٧٨١

٧٨٢

٧٨٣

٧٨٤

٧٨٥

٧٨٦

٧٨٧

٧٨٨

٧٨٩

٧٩٠

٧٩١

٧٩٢

٧٩٣

٧٩٤

٧٩٥

٧٩٦

٧٩٧

٧٩٨

٧٩٩

٨٠٠

٨٠١

٨٠٢

٨٠٣

٨٠٤

٨٠٥

٨٠٦

٨٠٧

٨٠٨

٨٠٩

٨١٠

٨١١

٨١٢

٨١٣

٨١٤

٨١٥

٨١٦

٨١٧

٨١٨

٨١٩

٨٢٠

٨٢١

٨٢٢

٨٢٣

٨٢٤

٨٢٥

٨٢٦

٨٢٧

٨٢٨

٨٢٩

٨٣٠

٨٣١

٨٣٢

٨٣٣

٨٣٤

٨٣٥

٨٣٦

٨٣٧

٨٣٨

٨٣٩

٨٤٠

٨٤١

٨٤٢

٨٤٣

٨٤٤

٨٤٥

٨٤٦

٨٤٧

٨٤٨

٨٤٩

٨٥٠

٨٥١

٨٥٢

٨٥٣

٨٥٤

٨٥٥

٨٥٦

٨٥٧

٨٥٨

٨٥٩

٨٦٠

٨٦١

٨٦٢

٨٦٣

٨٦٤

٨٦٥

٨٦٦

٨٦٧

٨٦٨

٨٦٩

٨٧٠

٨٧١

٨٧٢

٨٧٣

٨٧٤

٨٧٥

٨٧٦

٨٧٧

٨٧٨

٨٧٩

٨٨٠

٨٨١

٨٨٢

٨٨٣

٨٨٤

٨٨٥

٨٨٦

٨٨٧

٨٨٨

٨٨٩

٨٩٠

٨٩١

٨٩٢

٨٩٣

٨٩٤

٨٩٥

٨٩٦

٨٩٧

٨٩٨

٨٩٩

٩٠٠

٩٠١

٩٠٢

٩٠٣

٩٠٤

٩٠٥

٩٠٦

٩٠٧

٩٠٨

٩٠٩

٩١٠

٩١١

٩١٢

٩١٣

٩١٤

٩١٥

٩١٦

٩١٧

٩١٨

٩١٩

٩٢٠

٩٢١

٩٢٢

٩٢٣

٩٢٤

٩٢٥

٩٢٦

٩٢٧

٩٢٨

٩٢٩

٩٣٠

٩٣١

٩٣٢

٩٣٣

٩٣٤

٩٣٥

٩٣٦

٩٣٧

٩٣٨

٩٣٩

٩٤٠

٩٤١

٩٤٢

٩٤٣

٩٤٤

٩٤٥

٩٤٦

٩٤٧

٩٤٨

٩٤٩

٩٥٠

٩٥١

٩٥٢

٩٥٣

٩٥٤

٩٥٥

٩٥٦

٩٥٧

٩٥٨

٩٥٩

٩٦٠

٩٦١

٩٦٢

٩٦٣

٩٦٤

٩٦٥

٩٦٦

٩٦٧

٩٦٨

٩٦٩

٩٧٠

٩٧١

٩٧٢

٩٧٣

٩٧٤

٩٧٥

٩٧٦

٩٧٧

٩٧٨

٩٧٩

٩٨٠

٩٨١

٩٨٢

٩٨٣

٩٨٤

٩٨٥

٩٨٦

٩٨٧

٩٨٨

٩٨٩

٩٩٠

٩٩١

٩٩٢

٩٩٣

٩٩٤

٩٩٥

٩٩٦

٩٩٧

٩٩٨

٩٩٩

١٠٠٠



**الكتب التي اصدرتها الجامعة
تحت سلسلة مطبوعات الجامعة**

رقم المسلسل	المؤلف	العنوان	تاريخ النشر
١	د. عبدالحى حجازي	المدخل لدراسة العلوم القانونية (الحق)	١٩٧٠
٢	د. حسن صادق المرصقاوي	شرح قانون الاجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي	١٩٧١
٣	د. يحيى عبدالعزيز الجبل	النظام الدستوري في الكويت مع تقدمه في المبادئ الدستورية العامة	١٩٧١
٤	د. اسماعيل صبري مقلد	العلاقات السياسية الدولية ، دراسة في الاصول والنظريات	١٩٧١
٥	د. حازم الببلاوي	النظرية النقدية	١٩٧١
٦	د. سامي خليل	النظرية الاقتصادية	١٩٧١
٧	د. علي حلمي موسى	دراسة احصائية لجذور مفردات اللغة العربية « الجذور الثلاثية »	١٩٧١
٨	د. جمال زكريا قاسم	مختارات من وثائق الكويت والخليج العربي (عرض وتعليق)	١٩٧٢
٩	د. محمود جمال الدين زكي	قانون العمل الكويتي	١٩٧٢
١٠	د. عبد الحى حجازي	المدخل لدراسة العلوم القانونية ١ - القانون	١٩٧٢
١١	د. عبد الحلیم نصر	الطحالب	١٩٧٢
١٢	د. علي حلمي موسى	دراسة احصائية لجذور مفردات اللغة العربية (الجذور الثلاثية)	١٩٧٢
١٣	د. محمد جواد رضا	فلسفة التربية وتأثيرها في طريقة تفكير معلمي المستقبل « دراسة اجريت بجامعة بغداد »	١٩٧٢
١٤	د. عزمي اسلام	الاستدلال الصوري	١٩٧٢
١٥	د. محمد رمزي طه الشاعر	النظرية العامة للقانون الدستوري (مع دراسة خاصة للدستور الكويتي)	١٩٧٢

١٦	د. محمد عبدالوهاب حومد	شرح القانون الجزائي الكويتي (القسم العام)	١٩٧٢
١٧	د. محمود جمال الدين زكي	عقد الايجار في القانون المدني	١٩٧٢
١٨	د. محسن شفيق	القانون التجاري الكويتي	١٩٧٢
١٩	د.د. علي حلمي موسى	احصائيات جذور معجم لسان العرب باستخدام الكمبيوتر	١٩٧٢
٢٠	د. محمد عبدالعزيز ربيع	هجرة الكفايات العلمية	١٩٧٢
٢١	د. رياض الشيخ	KUWAIT : ECONOMIC GROWTH OF A SMALL OIL STATE.	١٩٧٢
٢٢	د. احمد الغندور	الاحوال الشخصية في التشريع الاسلامي مع بيان ما عليه العمل في محاكم الكويت	١٩٧٢
٢٣	د. عبدالكريم طه	AN ANALYSIS AND DICTIONARY OF TWO-WORD VERBS IN ENGLISH ILLUSTRATED IN SENTENCES.	١٩٧٢
٢٤	د. عدنان امين الدوري	اصول علم الاجرام/الكتاب الاول اسباب الجريمة وطبيعة السلوك الاجرامي	١٩٧٣
٢٥	د.د. محمد سلام مذكور	مناهج الاجتهاد في الفقه الاسلامي	١٩٧٣
٢٦	الدكتور محمد فاروق الزهبان	الفكر السياسي والدستوري في الاسلام	١٩٧٣
٢٧	الدكتور محمد علي عمر الفرا	التنمية الاقتصادية في دولة الكويت (دراسة جغرافية تحليلية)	١٩٧٣
٢٨	الاستاذ الدكتور / محمود جمال الدين زكي	عقد البيع	١٩٧٣
٢٩	الاستاذ الدكتور / عبد المهيمن بكر سالم	الوسيط في شرح قانون الجزاء الكويتي - القسم الخاص -	١٩٧٢
٣٠	الدكتور / عزمي اسلام	الاستدلال الصوري - الجزء الثاني	١٩٧٣
٣١	الدكتور/حسام الدين الالوسي	من الميتولوجيا الى الفلسفة عند اليونان	١٩٧٣
٣٢	د.د. علي حلمي موسى د. عبد الصبور شاهين	دراسة احصائية لجذور معجم تاج العروس باستخدام الكمبيوتر	١٩٧٣
٣٣	د.د. علي حلمي موسى	دراسة احصائية لجذور معجم الصاح باستخدام الكمبيوتر	١٩٧٣

١٩٧٣	الشعر الكويتي الحديث	المرحومة عواطف العذبي الصباح	٣٤
١٩٧٣	An Introduction to the Powder method of X-Ray Diffraction.	د. هشام علي غالب د. عبد الرحمن فكري والمعيد محمد مفلح الفلاح	٣٥
١٩٧٤	القانون الدولي الخاص الكويتي	أ.د. ماجد فوزي الحلواني	٣٦
١٩٧٤	الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه	أ.د. خديجة الحديثي	٣٧

طبعة مطابع مقسّمونم - الكويت